

مركز دراسات الوحدة العربية



صندوق النقد العربي

التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية

الدكتور عبد المنعم السيد علي

التطور التاريخي

للانظمة النقدية

في الاقطار العربية



مركز دراسات الوحدة العربية



صندوق النقد العربي

التطور التاريخي
للانظمة النقدية
في الاقطار العربية

الدكتور عبد المنعم السيد علي

« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: « مرعربي »
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الاولى : بيروت: كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣
الطبعة الثانية : بيروت: نيسان/ ابريل ١٩٨٥
الطبعة الثالثة : بيروت: أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦

الاهــداء..

الـــى..

زوجتـــي..

مــع حبـــي

وتقديـــري

المحتويات

الفصل الثاني : التبعية النقدية الكاملة : مرحلة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية(١٩١٨-١٩٤٥)

الفصل الثالث : مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينات (١٩٤٥- ١٩٦٩) : بين التبعية والاستقلال النقديين

الفصل الرابع : مرحلة السبعينات: بين التبعية الاقتصادية والاستقلال النقدي (١٩٧٠ - ١٩٧٩)

الفصل الخامس : خاتمة :

الثمانينات وما بعدها

مرحلة الاستقلال والتكامل النقديين

قائمة الجداول

تقديم

إن البحث الذي أقدمه بين دفتي هذا الكتاب هو ثمرة جهود مشتركة للعديد من الأشخاص والجهات على رأسهم (مركز دراسات الوحدة العربية) الذي اقترح موضوع البحث على (صندوق النقد العربي) وعرض عليّ القيام به، فقبلت المهمة شاكراً، إيماناً بأهميته كجزء من التاريخ الاقتصادي الحديث للوطن العربي، واستجلاء للعبر التي يمكن استخلاصها من التطور التاريخي لأنظمة النقد العربية والتي يمكن الاستفادة منها في تحقيق شكل من أشكال التعاون النقدي والمصرفي بين أقطار العروبة وصولاً إلى تكامل نقدي ومصرفي عربي بصورة أو بأخرى. وإني إذ أشكر للمركز إتاحته هذه الفرصة الثمينة للبحث والتتبع والدراسة في سبيل خدمة قضايانا العربية وأهدافنا القومية في الوحدة والتحرر، فإني لا يمكن إلاّ أن أذكر بالخير والشكر الجهود الصادقة التي بذلها الأخ والصديق الأستاذ الدكتور خير الدين حسيب، المدير العام للمركز، والعون الصادق والواسع الذي قدمه في سبيل إخراج البحث بالشمول والسعة والموضوعية التي يقتضيها البحث العلمي. وقد ذلل لي في ذلك العديد من الصعاب، ووفر الكثير من المعلومات، مما يسر لي بالتالي إتمام البحث بالشكل الذي خرج به كما يراه القارىء واضحاً بين دفتي هذا الكتاب.

وقد ساهم كل من الزميلين الكبيرين، الأستاذ الدكتور محمد لبيب شقير، عن صندوق النقد العربي، والأستاذ الدكتور سمير المقدسي أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، في مناقشة هيكل البحث وخطته الأساسية، فأغنياه باقتراحاتهما التي مثلت تحسينات كثيرة ومهمة على الخطة الأصلية التي اقترحها الباحث. فلهما مني أجمل الشكر وأزكاه.

وقد شارك الأخ والزميل الدكتور علي خليل غزاوي ــ من كلية القانون والادارة في الجامعة اللبنانية، فرع الشمال ــ في توفير الكثير من البيانات المهمة والأساسية ومراجعة بعض

المسودات الأولية للبحث، وتنقل في هذا السبيل بين بغداد وبيروت ودمشق، فكان دوره في البحث بنّاء وأساسياً. فله خالص شكري وتقديري.

كما قام السيد مظهر محمد صالح بدور فعال كذلك إذ أجرى مسحاً لبعض الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالموضوع والمتيسرة للباحث في بغداد فكان عمله هذا مذكوراً وسعيه في ذاك مشكوراً.

وأخيراً، وليس آخراً، يود المؤلف أن يشيد بالآراء السديدة والملاحظات القيمة التي أبداها السادة الذين راجعوا الكتاب كخبراء، وفي مقدمتهم صندوق النقد العربي، الذين أبدوا من الملاحظات، وقدموا من الاقتراحات ما جنب الكتاب الكثير من الأخطاء وسد فيه العديد من الثغرات، وأدخل عليه المزيد من التحسينات. فلهم مني جميعاً خالص الشكر وبالغ الثناء.

ومع ذلك فإن البحث يمثل في النهاية رأي كاتبه فقط، وهو الذي يتحمل مسؤوليته كاملة عن كل ما ورد فيه من آراء، وما قد يكون تعرض له من قصور وانتابه من أخطاء. فتلك مسؤوليتي فقط وأنا أتحمل وزرها برضى كامل، وللمجتهد حسنة، فإن أصاب فحسنتان... فعسى أن أكون قد وفقت في القيام بالمهمة وأديت الرسالة على أكمل وجه وأفضل حال.

المؤلف

مدينة المنصور ــ بغداد

مقدّمة

لعل من بين أهم الشروط اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي ما تعلق منها في إقامة نظام نقدي عملي، بما في ذلك العناصر الأساسية لجهاز ائتمان محكم وكفء، ذلك أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يقوم ويبقى مستمراً وحثيثاً، على اقتصاد تقايضي، وإنما على اقتصاد نقدي، إذ لا يمكن إلاّ من خلال النقود أن تتم التحولات الضرورية في الاقتصاد القومي. ويعود ذلك إلى:

١ ـ ان هناك حاجة إلى تدفق الدخل والادخارات، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلاّ من خلال نظام نقدي، بهدف استخدامها لأغراض النمو الاقتصادي.

٢ ـ ان النظام النقدي يسمح بقيام الأسعار التي هي عنصر أساس في عملية التقويم والحساب الاقتصادي وكذلك في عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك والتخطيط لها جميعاً.

٣ ـ إن نظام الائتمان، الذي هو جزء من النظام النقدي، يسبغ شيئاً من المرونة على هيكل المدفوعات، ويعبىء الادخارات، ويخلق الائتمان الذي يستطيع الجهاز المصرفي أن يضعه في خدمة الاقتصاد وتطويره.

من هنا تأتي أهمية دراسة (التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية) التي هي موضوع بحثنا هذا.

طبيعة الموضوع وإطاره العام

تحتل الانظمة النقدية المركز الأساس في اقتصادات الدول على اختلافها، سواء كانت

نامية أم متقدمة. وهي رغم اختلاف طبيعتها وأهدافها ووظائفها في الاقتصادات الرأسمالية عنها في الاقتصادات الاشتراكية، إلاّ أنها لا تزال مهمة كذلك في النوع الأخير من الاقتصادات المتقدمة منها خاصة. ولكن دورها في الاقتصادات الرأسمالية هو قطعاً أهم وأكثر شمولاً مما هو عليه في الاقتصادات الاشتراكية[1].

ونعني بـ (النظام النقدي) «جميع أنواع النقود الموجودة في قطر ما، وجميع المؤسسات ذات السلطات والمسؤوليات المتعلقة بخلق النقود وإبطالها، وجميع القوانين والقواعد والتعليمات والإجراءات التي تحكم هذا الخلق والابطال.

وفي الأنظمة النقدية الحديثة للأقطار المتقدمة، تتألف النقود بأنواعها، وبشكل رئيسي، من النقود الورقية والمسكوكات وودائع البنوك التجارية. أما المؤسسات فتتكون، وبشكل رئيسي كذلك، من الحكومة الوطنية، بخاصة منها الخزينة العامة والبنك المركزي، والبنوك التجارية، وهي البنوك التي تحتفظ بالودائع الجارية للجمهور. أما القوانين والقواعد والتعليمات والإجراءات فعديدة ومتنوعة، وأحياناً معقدة ولكنها تهدف عموماً لجعل الكتلة النقدية طيعة بشكل يدفع بالاقتصاد نحو تحقيق أهداف الاستخدام الشامل واستقراء المستوى العام للأسعار، والنمو الحثيث بمعدلات عالية، في الوقت الذي تؤدي فيه إلى جعل النقود تعمل بطريقة مثلى «كوسيلة مبادلة ومقياس للقيمة وأداة للادخار والدفع والآجل»[2].

وعليه فإن أي نظام نقدي يتألف عادة من عناصر عدة هي: وحدة النقد، والقاعدة النقدية، والعملة (سواء أكانت أوراقاً نقدية أو مسكوكات)، والودائع النقدية (خاصة الجارية

---

(١) حول اهمية ووظائف النقود في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، انظر المرجع القيم والممتع التالي:

J[ozef]Wilczynski, comp., *Comparative Monetary Economics: Capitalist and Socialist Monetary Systems and Their Interrelations in the Changing International Scene* (London: Macmillan, 1978).

وحول النقود والتنظيم المالي والائتماني في الاتحاد السوفياتي، انظر:

George Garvy, *Money, Financial Flaws and Credit in the Soviet Union* (Cambridge, Mass : Ballinger, 1977), and O. Kuschpeta, *The Banking and Credit System of the U.S.S.R* (Leiden, Boston: Nijhoff, 1978).

وحول النقود والسياسة النقدية في جمهورية الصين الشعبية، انظر:

Katherine Huang Hsiao, *Money and Monetary Policy in Communist China* (New York: Columbia University Press, 1971).

وحول النقود والرقابة النقدية في بلد اشتراكي آخر، بولندا، انظر:

T.M. Podolski, *Socialist Banking and Monetary Control: The Experience of Poland* (Cambridge: Cambridge University Press, 1973).

ومن المراجع الجيدة القديمة، انظر المؤلفين القيّمين التاليين:

George N. Halm, *Monetary Theory: A Modern Treatment of the Essentials of Money and Banking*, 2nd ed. (Philadelphia: Blakiston, 1946), pp. 3 - 13, and Trygve J.B. Hoff, *Economic Calculation in the Socialist Society*, trans. from Norwegian by M.A. Michael (London: Allen and Unwin, 1949).

(٢) Raymond P. Kent, *Money and Banking*, 6th ed. (Hinsdale, Ill.: Dryden Press, 1972), p. 44.

منها)، والنقد الاحتياط (The Reserve Money)، والنقود القانونية ذات الإبراء القانوني (Legal Tender Money)، والخزينة المركزية والبنك المركزي والبنوك التجارية[٣].

ووحدة النقد (The Monetary Unit) هي وحدة الحساب بالنسبة للنظام النقدي الذي يستند إليها كمقياس للقيمة. فالدينار العراقي هو وحدة الحساب هذه، إذ هو الوحدة النقدية المستعملة لقياس قيم السلع والخدمات في العراق، يقابله الجنيه في مصر العربية والليرة في كل من سورية ولبنان والأوقية في موريتانيا. . . الخ.

«وحجر الأساس في أي نظام نقدي هو قاعدة النقد النهائية التي هي عبارة عن مقدار من قيمة أساس تساوي دائماً قيمة وحدة النقد»[٤]. و«المظهر الأساس لأي نظام نقدي هو القاعدة المعلنة للقيمة (The Standard of Value)، الذي ترتبط به جميع المظاهر الأخرى للنظام[٥]. و«دور قاعدة القيمة هو مركزي بشكل جوهري بحيث أن النظم النقدية نفسها يشار إليها أحياناً كقواعد (Standards)، كما لدى الإشارة إلى قاعدة الذهب. . .»[٦]. وتتمثل قاعدة النقد في العراق مثلاً بمقدار من الذهب يزن ٢,٤٨٨٢٨ غراماً من الذهب الخالص للدينار الواحد[٧]. وقد يسك النقد الأساس وقد لا يسك، ولكن أغلب أقطار العالم قد توقفت عن سك النقد المعدني الأساس بعد الحرب العالمية الأولى، بخاصة منذ الثلاثينات من القرن الحالي.

والهدف من وجود القاعدة النقدية هو أن تكون القوة الشرائية للنقد، سواء أكانت عملة أم ودائع نقدية، متساوية تماماً مع قيمة النقد الأساس[٨]. وهناك نوعان من النظم أو القواعد النقدية هما[٩]:

١ ـ القواعد أو النظم السلعية (The Commodity Systems) التي تكون فيها قاعدة

---

(٣) عبد المنعم السيدعلي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، ط ٢ (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٦)، ص ٧١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٥) Kent, *Money and Banking*, p.49.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٧) الجمهورية العراقية، «قانون البنك المركزي العراقي، رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦، الصادر بموجب الفقرة (أ) من المادة ٤٢ من الدستور المؤقت عن مجلس قيادة الثورة بقراره المرقم (٥٨٤) والمؤرخ في ٢٩ ايار ١٩٧٦،» المادة (٣٢)، الفقرة (٢).

(٨) السيدعلي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، ص ٧٣.

(٩) يمكن مراجعة أي كتاب في موضوع النقود والبنوك حول النظم والقواعد النقدية منها، على سبيل المثال لا الحصر:
Kent, *Money and Banking*, chap. 3; M.C. Vaish, *Monetary Theory*, 6th ed. (Delhi: Vikas Publishing House PVT, 1973), chaps., 9-12, and Halm, *Monetary Theory: A Modern Treatment of the Essentials of Money and Banking*, chaps. 9 and 12.

النقد عبارة عن كمية محددة من سلعة واحدة أو أكثر، وتبقى فيها القوة الشرائية لكل وحدة من النقود المتداولة مساوية للقيمة الشرائية لقاعدة القيمة كما تم تحديدها سلفاً.

وقاعدة الذهب هي مثل واضح لهذا النوع من النظم النقدية. وقد سادت هذه بشكل خاص قبل الحرب العالمية الأولى وطوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر واستمرت بصورة أو بأخرى، وبدرجات متفاوتة حتى أوائل الثلاثينات من القرن الحالي، وفي بلدان مختلفة من العالم، سواء في الشرق أم في الغرب.

٢ ـ النظم أو القواعد القانونية (The Fiat Systems) التي هي عكس القواعد السلعية، حيث لا تجري تسمية سلعة معينة كقاعدة للقيمة. وإذا كانت هناك مثل هذه السلعة المسماة، فان القيمة الشرائية لكل وحدة نقد متداولة لن تكون مساوية بالضرورة للقيمة الشرائية لقاعدة النقد المحددة. ففي مثل هذا النظام يمكن أن تكون قاعدة النقد ببساطة وحدة النقد المحلية كالدينار أو الجنيه أو الليرة دون ذكر أي شيء حول ما تساويه وحدة النقد هذه من الذهب أو الفضةأو أي سلعة أو مجموعة من السلع الأخرى. ومع أن هناك احتمالاً كبيراً في إعطاء قاعدة القيمة تقويماً بالذهب أو الفضة، إلاّ أنه لن يكون لهذا التقويم أي أهمية، بل يبقى مجرد تصور (Fiction) لأن من الواضح أنه ليس للنقود المتداولة قيمة شرائية مساوية للقيمة المعلنة للذهب أو الفضة ولأنه ليس هناك من إلزام على الحكومة أو على سلطة النقد المركزية أن تقوم باستبدال وحدة النقد بما يساويها من الذهب أو الفضة. ولذلك قد تسمى هذه القواعد (القواعد النقدية غير القابلة للتحويل[١٠] Inconvertible Paper Standards).

ولكي يكون النظام النقدي نظاماً كفؤاً يجب أن تتوافر فيه شروط معينة لعل أهمها ما يلي[١١]:

ـ أن يكون فيه الحجم الكلي للنقد المتداول طيعاً بالنسبة للسلطة النقدية، أي خاضعاً بشكل سلس لتحكم السلطة المذكورة، توسعاً أو انكماشاً بهدف تعزيز الرفاه العام، وبحيث يمكن لتلك السلطة تحقيق تغيرات أساسية في كتلة النقد وإنجاز ذلك بصورة سريعة كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

ـ أن تتوافر في الأنواع المختلفة للنقود مرونة كافية، بمعنى القدرة على التوسع أو الانكماش بسهولة، وبمقادير كافية وبحيث يمكن للجمهور الاحتفاظ بأي مقادير من النقود وبأنواعها وبأي شكل منها يرغبون فيه.

ـ أن تتساوى القوة الشرائية لجميع أنواع النقود، سواء أكانت أوراقاً نقدية أم

(١٠) Kent, Ibid., pp. 49 - 50.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٩.

مسكوكات أو ودائع نقدية ، وهو أمر ضروري إذا أريد تحاشي عمل قانون جريشام (Grasham's Law) الذي ينص على أن النقود ذات القوة الشرائية الأقل تطرد النقود ذات القوة الشرائية الاعلى من التداول .

ـ ثبات القوة الشرائية لمختلف أنواع النقود المتداولة، وهو أمر مهم لعمل النقود كوسيلة مبادلة وأداة ادخار وتسديد الديون وكذلك كمقياس للقيمة.

ـ ضمان استمرار الحكومة بالاعتراف بالنقود بشكلها القانوني وكنقود إلزامية وعدم رفض الاعتراف بها كلاً أو جزءاً كوسيلة للإيفاء بالديون ودفع الضرائب. . . الخ.

ـ مجموعة أخرى من المواصفات التي تتعلق بوحدات النقد عينها وذلك من حيث سهولة التعرف إليها وصعوبة تزييفها، وديمومتها وعدم تعرضها للتلف، وتوفرها بأنواعها بفئات ملائمة، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق قابليتها للتحويل إلى عملات أخرى كلما كان ذلك ممكناً مما يوسع من قبولها قبولاً عاماً ومن استعمالها على نطاق واسع نسبياً.

إن الوظيفة الأساس للنقود هي أن يزود الاقتصاد بوسيلة مبادلة كفؤة وملائمة، ومهمة النظام النقدي الجيد هي أن تزود المجتمع بعرض كافٍ من النقود، ولكي يكون هذا العرض كافياً (Adequate) فإنه يجب أن يوفي بشرطين أساسين هما[١٢] أولاً: أن ينال ثقة الجمهور بحيث يقبل الأخير النقود بحرية كوسيلة عامة لإجراء المدفوعات وتسوية الديون؛ وثانياً: مع أن توافر الشرط الأول هو ضروري إلاّ أنه ليس كافياً، إذ يجب، بالإضافة إلى ذلك، أن يكون عرض النقد وافراً ومرناً إلى مدى يكفي لمواجهة حاجات كل من التجارة والنمو الاقتصادي.

ومن الواضح أنه ليس من السهل تطوير أو تحقيق نظام نقدي يتوافر فيه كلا الشرطين بصورة كافية. والمشكلة الرئيسة في هذا الشأن، هي أن كل ما يعمل كنقد يجب أن يكون نادراً، وأن تكون كميته خاضعة للرقابة، بما يكفي لكي ينال قبولاً عاماً. غير أن كمية النقد يجب ألاّ تكون شحيحة بحيث لا يوجد ما يكفي منها ليوفي بحاجات كل من التجارة والنمو الاقتصادي. «إن هذا التصادم الكامن بين الثقة (Confidence) من جهة، وكفاية العرض من الجهة الأخرى، يشكّل الأساس للكثير من تاريخ التطور النقدي (في العالم)»[١٣].

إن أنظمة النقد العربية، وتطورها التاريخي، بهذا المعنى وفي هذا الإطار العام، هو ما يهدف هذا البحث إلى تتبعه وسبر أغواره على مدى فترة تمتد بصورة عامة، ما بين أواسط القرن التاسع عشر حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين الحالي. كيف تطورت هذه النظم

---

(١٢) Eli Shapiro, Ezra Solomon and William L. White, *Money and Banking,* 5th ed. (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1968), p.16.

(١٣) المصدر نفسه، الكلمات بين قوسين (   ) مضافة.

جملة وتفصيلاً؟ سواء من حيث قواعدها النقدية، أو وحدات نقودها الحسابية كمقاييس للقيمة، أو أنواع النقود المستعملة، أو مدى تحكم السلطات النقدية في توسع حجم النقد أو انكماشه، أو ما إذا كانت هناك أحياناً، وفي فترات تاريخية مختلفة، سلطات نقدية قائمة فعلاً، ومدى فعاليتها في حال وجودها، وما هي طبيعة مثل هذه السلطات إن توافرت ؟، وما هو دور الحكومات في ذلك، سواء أكانت وطنية مستقلة سياسياً، أم كانت استعمارية متسلطة تخدم مصالح بلدانها الأجنبية فحسب؟ وما هي المؤسسات النقدية والمصرفية القائمة، وكيف تطورت في كل فترة زمنية معينة على المدى الزمني الذي أشرنا إليه؟ وما هو الدور الذي استطاعت أن تلعبه في اقتصادات بلدانها ؟ وما هي الأنظمة والقوانين والقواعد والإجراءات التي اتبعتها النظم النقدية من خلال تطورها ذاك في تحقيق سياسات نقدية معينة؟ وما هي مدى فعالية تلك السياسات إن وجدت فعلاً؟

وباختصار، ينحصر الإطار العام للموضوع في دراسة الأنظمة النقدية العربية عبر تطورها التاريخي خلال حوالى (١٢٥) سنة أو تزيد ـ أي خلال أكثر من قرن وربع القرن من التغيرات والتبدلات المستمرة في ظل تطورات سياسية واقتصادية محلية، وقومية، وإقليمية، ودولية عامة تركت آثارها على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي كله، من العراق والخليج العربي شرقاً حتى المغرب والمحيط الأطلسي غرباً، مشتملة على جميع أعضاء ما يسمى اليوم بـ (جامعة الدول العربية) التي تتألف من (٢٢) قطراً بما فيها فلسطين المغتصبة. وهي رقعة جغرافية شاسعة وفترة زمنية مديدة ليس من السهل تغطيتها بشكل جامع مانع يوفي بكل جوانبها الاقتصادية والنقدية والمصرفية الشاملة. ومع ذلك فإن محاولة متواضعة من هذا النوع قد قمنا بها. وهو جهد بذلناه كواجب، ولعلنا نكون قد أفلحنا في إثارة الرغبة فقط في سبر أغواره على نطاق أوسع وبتحقيق أدق. . . فإن نجحنا في ذلك فإن ذلك، في إعتقادنا، يكفي لتبرير الجهد المبذول والحصيلة النهائية المتمثلة بتعميق المعرفة بناحية مهمة من نواحي التطور الاقتصادي لوطننا العربي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤالين أساسين هما:

١ ـ ما هي طبيعة التغير النقدي و/أو المصرفي الذي حدث في نقطة زمنية معينة في قطر ما؟ ومتى حدث؟ ولماذا؟، وما هي النتائج التي ترتبت عليه نقدياً ومصرفياً واقتصادياً؟.

٢ ـ هل هذا التغير النقدي و/أو المصرفي حدث استجابة لمصلحة وطنية وقومية محلية، أم نتيجة رغبة خارجية ومصلحة أجنبية أملتها قوى أخرى غير وطنية متمثلة بدول مستعمرة مهيمنة على مقدرات البلاد الاقتصادية والسياسية؟ وبالتالي هل كان أثر هذا التغير إيجابياً أم سلبياً بالنسبة للمصلحة العامة للقطر العربي المعني؟

وفي هذا الإطار العام، تهدف هذه الدراسة كذلك إلى المقارنة بين هذه التغيرات، من

حيث طبيعتها وتوقيتها وأسبابها ونتائجها، في الاقطار العربية المختلفة. وهنا يجدر التساؤل عن مدى التماثل أو الاختلاف بين هذه الأقطار من حيث تجاربها النقدية والمصرفية، وكذلك من حيث الاتجاهات العامة للتطورات النقدية والمصرفية فيها في إطار أنظمتها النقدية بالمعنى الذي حددناه لها سابقاً. وسنجد هنا تشابهاً كبيراً في طبيعة هذا التطور في مختلف الأقطار العربية، حيث خضعت كلها للهيمنة الاستعمارية على مدى معظم الفترة موضوع البحث، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، صريح أو مستتر، كما ستتعلم أن تقليد النظم النقدية الأجنبية ليس كافياً وحده لتحقيق نظم نقدية كفؤة وفعالة ومحققة لأهدافها العامة المحلية وذلك من حيث التحكم في عرض النقد كوسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي والنقدي الداخلي والخارجي ولتحقيق معدلات فعّالة للنمو الاقتصادي الحثيث في اقتصاداتها المختلفة. وسنجد أن تجارب هذه الأقطار على اختلافها، تتشابه من حيث طبيعة التطورات النقدية والمصرفية فيها حتى بعدما نالت استقلالها الوطني، اسمياً أو فعلياً. ولكننا سنجد بالإضافة إلى ذلك اختلافاً مهماً في طبيعة العلاقة النقدية بين اقتصادات هذه البلدان في ظل الاستعمار الفعلي وبعد الاستقلال الاسمي. فسنجد اندماجاً نقدياً في ظل الاستعمار الخارجي وتفككاً نقدياً تحت ستار الاستقلال الوطني. وهو من المفارقات المهمة التي ستصادفنا في دراستنا هذه.

إن أي دراسة تاريخية لا تستهدف مجرد التعرف إلى الحقائق والوقائع التاريخية الصرف دون النظر إلى أمرين اثنين في الوقت نفسه، وهما:

أ ــ النتائج التي ترتبت على تلك الوقائع التاريخية في داخل القطر أو الإقليم أو المنطقة أو حتى دولياً، مهما كانت طبيعة تلك النتائج.

ب ــ الاستنتاجات والعبر التي يمكن استخلاصها من تلك الوقائع والأحداث التاريخية، ومدى إمكان استعمالها لأغراض التنبؤ والتكهن بالتطورات المقبلة من ناحية أخرى. وسيكون من جملة أهداف هذه الدراسة، الوصول إلى هذين الهدفين معاً، وسينصب تساؤلنا هنا على دراسة نتائج هذه التطورات في أنظمة النقد العربية، ومن ثم البحث عن مجموعة الوسائل التي يمكن أن تقود إلى تقارب، أو تعاون، أو تكامل، أو حتى اندماج نقدي بين بعض أو كل أقطار الوطن العربي. وعلى الرغم من أن دراسة مثل هذه يجب أن تسير في هذا الاتجاه، وتهدف ضمناً أو صراحة إلى تحقيق مثل هذه الغاية، إلاّ أن (موضوعية) الباحث العلمي ستكون قيداً أساساً على هذه الدراسة وعلى ما نصبو إليه كمواطنين عرب مخلصين من وحدة عربية كاملة، بشكل أو بآخر، كهدف أسمى. أي أننا سنستقرىء الأحداث وندرس النتائج ونتكهن بالمستقبل في ضوء الواقع والإمكانات المتاحة فحسب، دون وصاية على الحقائق ودون ليّها لتخدم غرضاً معيّناً أو استنتاجات محددة وصلنا إليها مسبقاً. فكما ينقل ملتون فريدمان وآنا شوارتز[١٤]، عن الاقتصادي الانكليزي الشهير الفريد مارشال:

---

(١٤) Milton Friedman and Anna Jacobson Schwartz, *Monetary History of the United States, 1867 - 1960* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), p.xix.

«ان التجربة في مجادلات مثل هذه تظهر عدم إمكانية تعلم أي شيء من الحقائق إلاّ حين يتم تفحصها وتفسيرها بالحجة، كما أنها تعلم أن أكثر المنظرين طيشاً وغدراً هو ذلك الذي يتظاهر بأن الحقائق والأرقام تعبر عن ذاتها، ولكنه يخفي بعيداً عن الأنظار الدور الذي لعبه، وربما عن غير وعي منه، في اختيارها وتجميعها، وفي الإيحاء بالحجة (Post Hoc Ergo Propter Hoc)»[(١٥)].

إننا نأمل ألاّ نكون من هذا النوع من المنظرين والكتّاب وألاّ نكون قد وقعنا في مثل هذا الخطأ، ولكننا لا نريد أن نخفي في الوقت نفسه أن هدفنا هو التوصل إلى استنتاجات علمية صرف تخدم الهدف النهائي الذي ترنو إليه أعين الملايين من العرب وتهفو إليه قلوبهم وهو تحقيق الوحدة العربية الموضوعية القائمة على العلم أساساً والديمقراطية الحقة أسلوباً.

أبعاد الدراسة ووسائلها

لهذه الدراسة بعدان :

١ ـ بعد تاريخي ـ فهي دراسة في ناحية مهمة من نواحي التاريخ الاقتصادي للأقطار العربية، وهي ناحية النظم النقدية وما يتعلق بها من النظم المصرفية والسياسات النقدية والإئتمانية وتطورها جميعاً خلال فترة زمنية معينة.

٢ ـ بعد اقتصادي تحليلي يرتبط بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي للتطورات النقدية والمصرفية في هذه الأقطار.

أما من حيث بعدها التاريخي فإن « إحدى الوظائف الرئيسة للتاريخ الاقتصادي »، كما يقول الاقتصادي البريطاني المعروف ، جون هكس[(١٦)] (John Hicks) ، « هي ان يكون منتدى، يستطيع أن يجتمع فيه الاقتصاديون وعلماء السياسة والمحامون ، وعلماء الاجتماع ، والمؤرخون ، سواء أكان هؤلاء الاخيرون مؤرخي احداث او افكار او تقنيات ـ وان يتبادلوا الحديث مع بعضهم » . وإذا كان ذلك صحيحاً ، وهو كذلك حقاً ، فإن مما يزيد في صحة الدراسة ويعمق من محتواها ويوضح من اهمية استنتاجاتها ويحقق الفوائد المرجوة منها ، هو أن تشتمل على تتبع التطورات في جميع النواحي ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتاريخية : وهو امر نطمح اليه ، وان كنا نقصر دونه بسبب حدود الوقت المكرس للدراسة والحجم المحدد لها . ومن الناحية الاخرى ، فإنه ، وكما يقول هكس ايضاً[(١٧)] :

---

(١٥) تعني هذه العبارة باللاتينية «بعد هذا، اذن فسبب هذا»، وهي مغالطة منطقية (Logical fallacy) تجري المحاججة فيها بأن نتيجة ما تسبب عن سابقة (Antecedent) ناتجة ببساطة عن علاقة مؤقتة او زائلة (Temporal relationship)، انظر:

D.D. Runes, ed., *The Dictionary of Philosophy* (New York: Philosophical Library, [n.d.]), p. 243.

(١٦) J. Hicks, *A Theory of Economic History* (Oxford: Oxford University Press, 1966), p.2.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣.

«إن واحداً من الأشياء التي تعلمناها ـ وهي نقطة يجب التوكيد عليها منذ البدء ـ هو أن نميز بين تلك المسائل التاريخية التي يمكن الاستفادة من البحث فيها في إطار مفهوم من التماثل الاحصائي (Statistical Uniformity)، وتلك المسائل التي لا يمكن مناقشتها في هذا الإطار. فلكل حادث تاريخي مظهر فريد فيه، ولكن هناك دائماً، تقريباً، نواحي أخرى فيه يكون فيها مجرد عضو في مجموعة، وأحياناً قد تكون هذه المجموعة كبيرة حقاً. فإذا كان واحداً من النواحي الأخيرة التي تهمنا فإن المجموعة وليس الحدث الفرد، هي التي سنركز عليها انتباهنا، وسيكون المتوسط (The Average)، أو المعيار القياسي (Norm) للمجموعة هو ما سنحاول شرحه. وسيكون بإمكاننا أن نسمح للحدث الفرد أن ينحرف عن المعيار دون أن يمنعنا ذلك من الإقرار بالتماثل الاحصائي، وهو ما نفعله دائماً تقريباً في علم الاقتصاد».

إننا سنجد فعلاً، أن هناك تماثلاً في الاتجاهات العامة للتطورات النقدية والمصرفية في الأقطار العربية على اختلافها وسنحاول أن نحدد هذه الاتجاهات إحصائياً وقانونياً وسياسياً واقتصادياً. وسنرى أن الانحراف الانفرادي عن المسيرة العامة الموحدة هو أمر محدود جداً في حال هذا القطر العربي أو ذاك. وسيتفق ذلك مع أسلوب المؤرخ والمحلل الاقتصاديين معاً من حيث توحد النماذج وتماثلها الاحصائي والقانوني والسياسي والاقتصادي في كل مرحلة من مراحل التطور النقدي والمصرفي في الأقطار العربية المختلفة بمجملها. فهناك مرحلة اندماج نقدي كامل منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وهناك مرحلة التبعية النقدية الاستعمارية الكاملة بعد الحرب العالمية الأولى حتى أواخر الخمسينات، حيث سادت فيها أنظمة نقدية تتصف بشبه تبعية كاملة في ظل المناطق النقدية الاستعمارية المختلفة، ثم تلت ذلك فترة الستينات، التي بدأت فيها الأقطار العربية تتململ بهدف التخلص من تلك التبعية، وقد تم ذلك لبعضها جزئياً، وإن لم يتحقق لجميعها كلياً. ثم عقبت ذلك مرحلة السبعينات التي تدخلت عوامل اقتصادية وسياسية ودولية عديدة، ميزت هذه المرحلة بميزات خاصة بها وبدأت تدفع بها، جزءاً أو كلاً، طوعاً أو كرهاً بفعل الشعور القومي، نحو الاستقلال النقدي الناجز من ناحية، ونحو شكل من أشكال التعاون النقدي العربي من ناحية أخرى، وإن كانت أي من هاتين الناحيتين لم تتحقق تماماً بفعل عوامل عديدة داخلية وخارجية ربما أتينا على بعضها من خلال الدراسة نفسها.

أما من حيث البعد الثاني للدراسة، فإن الأخيرة ليست حول (كتلة النقد The Stock) والتغيرات فيها والعوامل التي أدت إلى هذه التغيرات وانعكاسات ذلك على مجرى الأحداث في الأقطار العربية المختلفة بالطريقة التي اتبعها كل من فريدمان وشوارتز[١٨] في دراستهما المشار إليها آنفاً، إلاّ في حدود فترة قصيرة هي فترة السبعينات، إلى الحد الذي يخدم غرض الدراسة فقط وهو تتبع (التطور التاريخي لأنظمة النقد العربية) بالمعنى الذي حددناه لها سابقاً. إنما سنتعرض إلى عرض النقد ضمن دراسة عامة للتطورات المختلفة في قواعد النقد، ومحددات عرض النقود، وغطاء العملة، وأنواع النقود المتداولة، والمؤسسات النقدية

---

(١٨) Friedman and Schwartz, *Monetary History of the United States, 1867 - 1960*, p.3.

المركزية، والمؤسسات المصرفية على اختلافها، سواء أكانت تجارية أم متخصصة، وأثر العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية القومية والدولية المختلفة في ذلك كله. كما ستعرض للسياسات النقدية من حيث تطوراتها ومداها وفعاليتها ومحدداتها في مختلف أقطار الوطن العربي وعلى مدى الفترة موضوع البحث.

العقبات وحدود الدراسة ومداها الزمني

لعل من نافلة القول الإشارة إلى صعوبة دراسة التطور التاريخي لنظام نقدي في بلد واحد على مدى فترة تزيد على القرن وربع القرن، فما بالك بالنظم النقدية لاثنين وعشرين بلداً؟ كما أنه من الصعب الإحاطة بهذه التطورات لبلد واحد متقدم اقتصادياً على مدى فترة طويلة من الزمن، فكيف يمكن ذلك لاثنين وعشرين بلداً نامياً، لا يزال الكثير منها متخلفاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ولا يزال معظمها يفتقر إلى الحد الأدنى من الإحصائيات ولو لفترة عشر سنوات، وكلها تقريباً لا تتوافر فيها إحصاءات للفترة السابقة لأواسط الثلاثينات، وتشح فيها كلها معظم الإحصاءات اللازمة لمثل هذه الدراسة.

ففي «نشرة الإحصاءات المالية» لصندوق النقد الدولي لم تتوافر إحصاءات في المجلد الأول منها لعام ١٩٤٨ إلاّ لأربعة أقطار عربية فقط هي مصر والعراق وسورية ولبنان، وكانت الاحصاءات الخاصة بالبلدين الاخيرين غير منفصلة عن بعضها. وكانت هذه الإحصاءات محدودة وضئيلة ولم تتجاوز في أولياتها عام ١٩٣٦ ولم يكن لها أن توفي بمتطلبات دراسة مستفيضة مثل هذه. وحتى عام ١٩٥٨ لم يتجاوز عدد الأقطار العربية التي توافرت لها إحصاءات نقدية ومصرفية مالية منشورة في المجلد التاسع من النشرة المذكورة للصندوق المشار إليه أربعة أقطار كذلك، هي نفسها المذكورة أعلاه، سوى أن إحصاءات لبنان كانت قد فصلت عن إحصاءات سورية. وفي المجلد السادس عشر من النشرة المذكورة لعام ١٩٦٣ لم يزد عدد مثل هذه الأقطار العربية عن العشرة هي، بالإضافة إلى الأقطار الأربعة الأولى، كل من الأردن وليبيا والمغرب والعربية السعودية والسودان وتونس.ولكن الإحصاءات كانت هذه المرة أكثر تفصيلاً وأشمل من سابقاتها في المجلدات السابقة. وهكذا بدأت الإحصاءات تزداد شمولاً وتتسع تفصيلاً حتى شملت عام ١٩٧٢ خمسة عشر قطراً، ارتفعت في عام ١٩٨٠ (في المجلد ٣٣) إلى عشرين قطراً، من أصل اثنين وعشرين قطراً أعضاء في الجامعة العربية. وهذه الأقطار هي: العراق، ومصر، وسورية، ولبنان، والسعودية العربية، والكويت، وقطر، والبحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وعمان، واليمن الشمالية، واليمن الديمقراطية، وليبيا، والجزائر، وتونس، والمغرب، والسودان، والصومال، وموريتانيا، والأردن. أما القطران المتبقيان واللذان لا تظهر إحصائيات عنهما في النشرة المالية المذكورة فهما فلسطين وجيبوتي. ومع أن هذه الإحصاءات هي الآن أوفى تفصيلاً وأكثر شمولاً إلاّ أن الكثير منها لا يزال دون الحد الأدنى المطلوب لإجراء دراسة تاريخية على مدى طويل نسبياً، بل حتى على مدى فترات قصيرة نسبياً.

وهكذا كانت الإحصاءات ومدى توفرها ومحدودية شموليتها من بين أهم عوائق هذه الدراسة. كما كانت هناك صعوبة تتعلق بالحصول على مصادر رسمية ووثائق أصيلة عن هذا العدد الكبير من الدول. إلاَّ أن الجهد الكبير الذي بذله مشكوراً (مركز دراسات الوحدة العربية) في توفير مجموعات القوانين النقدية والمصرفية السائدة حالياً في كل هذه البلدان تقريباً قد سهل علينا على الأقل دراسة الوضع القانوني السائد في فترة السبعينات

ولم تكن قلة الإحصاءات القديمة للثلاثينات هي العائق الوحيد أمامنا، إذ أن بعض هذه الإحصاءات بدأت تشح في بعض دول الجامعة العربية حتى في السنوات الأخيرة لسبب أو آخر، مما حد من شمولية الدراسة وشل من فعاليتها بقدر ما. إلاَّ أن عقد السبعينات يمثل عموماً أحسن عقود الدراسة من حيث توافر المعلومات وشمول الإحصائيات لمعظم الأقطار العربية. ولذلك فإن الدراسة كانت أفضل ما كانت عليه للعقد الأخير منها ــ وهو عقد السبعينات لهذا السبب بالذات.

وقد كان هناك شحٌ معرقل تماماً في المعلومات عن الفترة الاولى من الدراسة وهي الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، حتى أواسط القرن التاسع عشر، وللفترة اللاحقة لها حتى أوائل الثلاثينات ، مما اضطرنا إلى الرجوع إلى مصادر غير رسمية، تاريخية واقتصادية ونقدية ومصرفية، للتزود بأي معلومات قد تكون مفيدة للدراسة. ولم يكن في معظم هذه المصادر تحليل علمي للأحداث، وإنما مجرد أحداث تاريخية تخص هذه الناحية أو تلك من التطورات النقدية والمصرفية وخصوصاً التطورات الاقتصادية عموماً. ولذلك فإننا لم نستطع أن نغطي جميع نواحي هذه التطورات بالشكل الذي يشبع طموحاتنا كما كان بودنا أن نفعل.

كما أن ترامي الأقطار العربية وتعدد أنظمتها وتشتت المعلومات عنها، بالإضافة إلى شح تلك المعلومات وعدم التركيز على قطر بعينه، قد جعل من الصعب تماماً الإحاطة بها كلها على مستوى واحد من الشمول، وبالشكل الذي يفي تماماً بأغراض الدراسة كما كان مقدراً لها، كما زاد ذلك من أعباء الدراسة وحد من مدى تغطيتها للأحداث وتحليلها للتطورات النقدية والمصرفية بصورة كافية.

ولعل ما ضاعف من هذه الصعاب أن الدراسة غطت فترة زمنية طويلة نسبياً امتدت من حوالى عام ١٨٥٠ حتى حوالى عام ١٩٧٥، وذلك دون التقيد بنقطة زمنية معينة قبل أو بعد هذه الفترة ما دامت هناك معلومات كافية متوافرة لدينا بخصوص هذا القطر أو ذاك. ولذلك فإننا قد نرجع إلى ما قبل عام ١٨٥٠ في بعض الحالات، وإلى ما بعد عام ١٩٧٥ في حالات معينة أخرى. ولن يؤثر ذلك على طبيعة الدراسة ومداها الزمني ما دام الهدف هو الكلام عن إتجاهات عامة أكثر من توكيد حالات محددة إلاَّ إذا كانت الأخيرة ذات أهمية خاصة تفيدنا في الوصول إلى استنتاجات ذات علاقة بالهدف العام للدراسة وهو ما يمكن استخلاصه من التجارب النقدية والمصرفية للأقطار العربية المختلفة في تحقيق أي شكل من أشكال التعاون أو التكامل أو الاندماج النقدي بينها.

ويبقى أن نتساءل عن السبب في اختيار تلك الفترة لأغراض هذه الدراسة. إن الجواب عن ذلك ينحصر في النقاط التالية:

١ ــ إن النصف الثاني من القرن التاسع وما قبله بقليل يمثل الفترة السابقة مباشرة للقرن العشرين. ولذلك فإن هذه الفترة هي أقرب إلى الواقع الحالي للأقطار العربية من الفترات السابقة لها وذلك من حيث التطورات النقدية والمصرفية.

٢ ــ إن الدولة أو الدول الأجنبية التي سيطرت على معظم الأقطار العربية، إن لم يكن كلها، استمرت مهيمنة على مقدرات هذه الأقطار، كلًا أو جزءاً، وبشكل مباشر أو غير مباشر، طوال هذه المدة وحتى الستينات من هذا القرن. ولذلك فإن القوانين والقواعد والإجراءات النقدية والمصرفية التي أصدرتها تلك الدول المستعمرة كانت المؤثر الأول في تكوين وتكييف وتطوير النظم النقدية للبلدان العربية المختلفة، وربما بقي أثرها سائداً حتى الآن.

٣ ــ إن هذه الفترة هي التي تتوافر حولها معلومات وأكثر إيغالاً زمنياً من الفترات السابقة لها. ومعظم ما كتب في التاريخ الاقتصادي لهذه المنطقة من العالم انحصر في الغالب بالمدى الزمني الذي تحدد بهذه الفترة.

٤ ــ توحد الأقطار العربية سياسياً في خلال هذه الفترة في ظل السيطرة العثمانية والانكليزية والفرنسية لمدة طويلة من الزمن. مما وحد الأنظمة النقدية والمصرفية والاقتصادية التي سادت في ظل العثمانيين والانكليز والفرنسيين كلٍ على انفراد. فقد كان هناك شيء من الوحدة السياسية في الأقطار التي خضعت لكلٍ من هذه الدول، مما وحد بين نظمها الاقتصادية والنقدية والمصرفية كذلك، وخلق تشابهاً بين التطورات التاريخية في أنظمتها النقدية والمصرفية، وحدد اتجاهاتها العامة، مما يسهل على المؤرخ الاقتصادي الكلام عما سماه هكس سابقاً بـ«التماثل الاحصائي»، أو حتى «التماثل الاقتصادي»، أو التماثل في المؤشرات العامة للتطور السياسي والاقتصادي ــ وأخيراً النقدي والمصرفي في الوطن العربي كله.

تنظيم الدراسة

سبق أن أشرنا إلى أن هذه هي دراسة في التاريخ الاقتصادي للأقطار العربية محددة بفترة زمنية معينة. وقد كانت التطورات السياسية في الوطن العربي هي الأطر الفاصلة بين مرحلة وأخرى من التطور التاريخي لأنظمة النقد العربية.

فقد سادت الهيمنة العثمانية معظم الأقطار العربية، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تقريباً، صاحبتها تطورات نقدية ومصرفية تأثرت بهذه الهيمنة الأجنبية من حيث أنظمتها النقدية بشكل واضح. ولكن كانت هناك مناطق أخرى سيطر عليها إما نفوذ إنكليزي صرف، كما في مصر ومنطقة الخليج والجنوب العربي، أو ساد فيها نفوذ فرنسي، كما في معظم الشمال الأفريقي، ما عدا ليبيا التي دخلها الايطاليون قبيل الحرب العالمية الأولى. كما كانت

هناك جيوب معزولة، مستقلة اسمياً ولكنها وقعت بشكل أو بآخر تحت هذا النفوذ الأجنبي أو ذاك، ومنها شبه الجزيرة العربية وما يسمى اليوم اليمن الشمالية. وقد كانت الحرب العالمية الأولى فاصلاً واضحاً بين فترتين زمنيتين متميزتين من حيث تطور النظم النقدية العربية. ولذلك فإن الفصل الأول من الدراسة سيتتبع هذا التطور منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد تميزت هذه المرحلة بكونها مرحلة اندماج نقدي كامل بين البلد المستعمر، وبين مجموعات متعددة من الأقطار العربية. وكانت الهيمنة العثمانية هي الغالبة، وأنظمتها النقدية هي السارية في معظم أجزاء الشرق العربي. في حين كان النظام النقدي الفرنسي مسيطراً على الشمال الأفريقي، والأثر الانكليزي واضحاً في مصر ومنطقة الخليج والجنوب العربيين.

ثم تلت ذلك، مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث سادت فيها نظم من التبعية النقدية الاستعمارية الكاملة التي تميزت بها المستعمرات والبلدان التي وقعت في ظل ما سمي في وقته (الانتداب). وقد انطبق ذلك بصورة خاصة على منطقة الهلال الخصيب، في العراق وسورية، ولبنان وفلسطين والأردن . كما برز خلال هذه الفترة ما يسمى (المناطق النقدية) (The Currency Areas) كمنطقة الاسترليني ومنطقة الفرنك. وقد وقع معظم الأقطار العربية تحت هيمنة هذه المنطقة النقدية أو تلك، وحكم نظمها النقدية ما سمي (لجان العملة) (The Currency Boards)، وكانت فيها أنظمة النقد العربية عموماً تابعاً طيعاً يدور في فلك النظام النقدي الأم (الإسترليني البريطاني أو الفرنك الفرنسي) طوعاً أو كرهاً دون إرادة خاصة به. وبسبب هذه الخصائص العامة للتطورات النقدية والمصرفية في فترة ما بين الحربين العالميتين المذكورتين، فقد تم تكريس الجزء الأول من الفصل الثاني لبحثها وتتبع تفصيلاتها.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية التي مثلت حالة خاصة قائمة أصبحت فيها النظم النقدية العربية عملياً جزءاً لا يتجزأ من النظام النقدي الاستعماري، وعملت (لجان العملة) على تعميق هذه الصلة بين النظم المذكورة والنظم النقدية للبلدان المستعمرة، وتراكمت الأرصدة النقدية التي عبرت عن تبعية نقدية واقتصادية عربية شديدة وارتباط وثيق بالبلدان الاستعمارية التي تمثلت ببريطانيا وفرنسا بوجه خاص وكامل تقريباً. ولذلك فقد جرى تخصيص الجزء الثاني من الفصل الثاني لتغطية هذه الفترة الفريدة من التاريخ النقدي للمنطقة، والتي تضاعفت فيها كميات النقد وارتفعت فيها المستويات العامة للأسعار بشكل لم يسبق له مثيل من قبل في تاريخ الوطن العربي. وقد كان أهم سبب لذلك هو الإنفاق العسكري الكبير في المنطقة خلال الحرب والطبيعة التلقائية (للجان العملة) في إصدار النقود، حيث لم تمثل تلك اللجان سوى (صراف للنقد) (Money Changer) لا هم لها سوى تمويل مجهود الحرب الاستعمارية التي دارت آنذاك دون اعتبار لمصلحة محلية بأي وجه من الوجوه.

وقد تطورت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بفعل الحرب العالمية الثانية وما

جلبته من تغييرات عامة، مؤاتية حيناً للأقطار العربية، ومضرة أحياناً، ولكنها كانت مؤثرة قطعاً على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأخيراً النقدية والمالية في المنطقة العربية عموماً. فقد بدا الروح القومي واعياً ومتوثباً ومؤثراً، وبرزت مؤسسات دولية نقدية ومصرفية، وحصل بعض البلدان العربية على شيء من الاستقلال السياسي، وتململت الشعوب وبدأت الروح القومية تلعب دورها في محاولة تحقيق لا الاستقلال السياسي فحسب، وإنما الاستقلال الاقتصادي عموماً، والنقدي خصوصاً، مما كان له أكبر الأثر في تحقيق تطورات عميقة وفعالة في النظم النقدية العربية. وقد استمر ذلك طوال الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينات، زادت فيها جهود التنمية المحلية، واندفعت فيها الأقطار العربية على اختلافها نحو إنفاق تنموي أوسع من ذي قبل بكثير، ساعد عليه في بعض الأقطار اكتشاف النفط وانتاجه على نطاق واسع، مما حقق إيرادات نفطية مهمة، وتزايد في عرض النقد، وتطور مصرفي مهم، وهي تطورات عميقة صاحبتها تغيرات وتقلبات وتبدلات سياسية واجتماعية على جانب كبير من الخطورة وذلك، بشكل خاص، في منطقة الشرق العربي، وبشكل أخص في العراق وسورية ومصر. وقد كان لهذا كله انعكاسات نقدية ومصرفية مهمة، خصصنا لها الفصل الثالث من الدراسة.

وجاءت فترة السبعينات، فترة الإنتاج النفطي الكبير والارتفاع الكبير في أسعار النفط وتدفق موارد مالية كبيرة إلى المنطقة وتراكم فوائض مالية ضخمة لدى مجموعة الأقطار العربية المنتجة للنفط، وتطور النظم المصرفية والمؤسسات المالية في مجمل أقطار الوطن العربي وعلى نطاق واسع ومهم، وكذلك إقامة مؤسسات نقدية مركزية في كل قطر عربي عضو في الجامعة العربية، وزيادة الوعي النقدي والمصرفي، الذي صاحب تنامي الوعي السياسي والقومي، والتحدي الاستعماري والصهيوني،وانتشار الدعوة للوحدة الاقتصادية العربية وما يتصل بها من تعاون أو تكامل نقدي. هذا بالإضافة إلى تطورات نقدية دولية، وتفاقم أزمة الدولار الأميركي وانهيار نظام النقد الدولي القائم على اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤، في الوقت الذي سعت فيه الأقطار العربية إلى زيادة التعاون والتنسيق النقديين والمصرفيين بينها، متمثلاً بإنشاء صندوق النقد العربي وبعض المؤسسات المالية التنموية الأخرى. وهو ما كرسنا له الفصل الرابع الذي عرضنا فيه هذه التطورات، مستشرفين منها المستقبل في عقد الثمانينات في فصل خامس وتوقعاتنا واقتراحاتنا لتحقيق تعاون نقدي عربي أوثق وصولاً إلى وحدة اقتصادية عربية متماسكة وقائمة على أسس علمية وموضوعية لا مكان للعاطفة المجردة فيها. . . وهو ما سيكون ختام دراستنا هذه.

مصادر الدراسة

إن بحثا واسعاً مثل هذا، يغطي رقعة جغرافية مترامية، ونظماً نقدية لأقطار يزيد عددها على العشرين، ويمتد ليشمل فترة زمنية طويلة نسبياً تاريخياً، يتطلب معلومات وإحصاءات كثيرة يصعب كثيراً الحصول عليها وتجميعها وتحليلها إلاّ بفضل مجموعة كبيرة من الباحثين

المتفرغين الذين قد يمتد نشاطهم ليشمل نطاق الأقطار المعنية كلها، وهو أمر لم يتيسر لنا بالشكل الذي تمنيناه. فقصر الوقت المحدد للدراسة وتركز العبء البحثي على واحد أو اثنين من الباحثين، زاد من صعوبة توفير المعلومات والأرقام بالشكل والمدى المطلوبين. كما أن عدم تفرغ الباحثين وشغلهم بأعمالهم الاعتيادية الأخرى، وبدرجة شديدة، قد ضاعف من ضآلة الوقت المكرّس للبحث عن المصادر والأرقام. ولذلك لم يتيسر لنا وثائق وإحصاءات رسمية بشكل كامل، مما اضطرنا إلى الاستعانة بأية مصادر أخرى يمكن الوثوق من صحة ما ورد فيها من معلومات وإحصاءات.

وقد كان من أهم المصادر الاحصائية التي اعتمدنا عليها النشرات الاحصائية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة. ومما شجعنا على الرجوع إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي بشكل خاص بالإضافة إلى استقائها من مصادرها الرسمية الرئيسة أصلاً، توحد الأسس الاحصائية والمفاهيم النقدية والمصرفية والاقتصادية لها، مما سهّل علينا المقارنة بين الأقطار العربية، ويسر لنا الحصول على معظم المعلومات الاحصائية من مصدر يمكن اعتباره رئيساً ومتوفراً باستمرار ولأطول فترة ممكنة امتدت من أواسط الثلاثينات من هذا القرن حتى الآن.

وقد استفدنا كذلك كثيراً من ثلاثة مصادر أخرى مهمة شبه رسمية أحدها: صادر عن (الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية) في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وهو المجموعة الضخمة من المعلومات التي وردت في مجلد كبير حول (الأسواق المالية والنقدية في الوطن العربي) أصدرته الإدارة المذكورة عام ١٩٧٨، والذي احتوى معلومات واسعة حول النظم النقدية والمصرفية والأسواق المالية والنقدية في تسعة عشر قطراً عربياً. وهو إنجاز ضخم وخدمة جليلة قدمتها الإدارة المذكورة للباحثين العرب على اختلاف تخصصاتهم الاقتصادية. وثانيها، الجهد الضخم الذي بذلته (المنظمة العربية للعلوم الإدارية) في ندوتها حول إدارة المصارف العربية في بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢ والتي احتوت تقارير وأبحاثاً عن الأنظمة النقدية والمصرفية والأسواق المالية والنقدية وتطورها في عدد كبير من الأقطار العربية وذلك حتى أوائل السبعينات، وثالثها، الأبحاث القيمة التي نشرها اتحاد المصارف العربية في بيروت حول أربعة موضوعات مهمة بالنسبة للدراسة الحالية وهي:

- أجهزة الوساطة المالية في الدول العربية.
- أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية.
- التعاون المصرف العربي.
- انسياب الأموال العربية الى أجهزة ومؤسسات التمويل العربية.

وقد صدرت هذه المجموعات على مدى فترة وجيزة امتدت ما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٨ واحتوت معلومات قيمة عن التطورات النقدية والمصرفية والمالية في الأقطار العربية كلها تقريباً وشكلت بالنسبة لهذه الدراسة مصدراً أساساً، خصوصاً فيما يخص الستينات

والسبعينات من هذا القرن كما قام الاتحاد نفسه بانجاز ضخم آخر تمثل بإصدار (مجموعة قوانين المصارف والنقد والائتمان بالدول العربية) التي ضمت قوانين عشرين قطراً عربياً ــ أي باستثناء فلسطين وجيبوتي، الأولى بسبب وضعها الخاص، والثانية لحداثة انتمائها إلى جامعة الدول العربية وعدم توافر معلومات كافية حولها.

أما بالنسبة للفترة الأولى السابقة للحرب العالمية الأولى، وفترة الحرب نفسها حتى أواخر العشرينات، فقد رجعنا إلى ما كتب هنا وهناك حول التطورات النقدية والمصرفية في بعض المصادر التي بحثت التطور الاقتصادي في بعض البلدان العربية في ظل الهيمنة العثمانية ومن ثم في ظل الحكم الاستعماري الأوروبي، سواء أكان بريطانياً أم فرنسياً، وذلك في مختلف الأقطار العربية. وكان بعض الكتاب هنا عرباً، وآخرون أجانب، حاولنا أن نتأكد من معلوماتهم ومدى صحتها وتفصيلاتها عن طريق المقارنة والاستنتاج بهدف عدم الوقوع في الخطأ وتحاشي حصول تناقض في ذكر الأحداث وتحديد تواريخها وصحة ما جاء عنها في أكثر من مصدر.

وقد لاحظنا أن كثيراً من الكتّاب العرب قد ساهموا مساهمة فعّالة في دراسة النظم النقدية والمصرفية في أقطار عديدة من الوطن العربي، وكان لهم فضل السبق فيه. غير أن أحداً منهم لم يحاول أن يجري دراساته على مدى الوطن العربي كله، رغم أن بعضاً من أبحاثهم كانت قيمة حقاً، وسنشير الى ذلك في حينه في هذه الدراسة. كما كان لبعض الدراسات النقدية والمصرفية التي أصدرها صندوق النقد الدولي دور مفيد جداً في التعرف إلى بعض التطورات النقدية والمصرفية في بعض الأقطار العربية، خصوصاً منها بلدان شبه الجزيرة العربية والخليج والجنوب العربيين.

الفصل الأول

التطورات النقدية والمصرفية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى:

مرحلة الاندماج النقدي والاقتصادي الكامل

مقدمة

خضع معظم أقطار الوطن العربي للحكم العثماني منذ أوائل القرن الخامس عشر[1]. واستمر ذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تقريباً، رغم أن بعض أجزاء الوطن العربي خضع لهيمنة دول استعمارية أخرى هي بريطانيا (في مصر وعدن والخليج والجنوب العربيين)، وفرنسا (في تونس والجزائر والمغرب)، وايطاليا (في ليبيا).

وقد حققت الامبراطورية العثمانية للبلدان الواقعة تحت سيطرتها، ومن بينها الأقطار العربية، اندماجاً اقتصادياً كاملاً تقريباً. «فقد كان من الميسور أن تنتقل فيها عوامل الإنتاج، من رأسمال وعمل وإدارة، بدرجة من الحرية لا مبالغة في وصفها بأنها كانت تامة، فلم تكن تقوم في سبيلها عوائق جمركية أو أنظمة للرقابة على النقد، أو تخضع لقيود كمية أو إدارية. وبجانب ذلك كانت الامبراطورية العثمانية بأقسامها الجغرافية تتعامل مع العالم الخارجي على أساس تعريفة جمركية واحدة»[2]، مما خلق اتحاداً جمركياً بين معظم الأقطار العربية باعتبارها جزءاً من الامبراطورية العثمانية، وأدى بالتالي إلى تحقيق

---

(١) انظر حول الدولة العثمانية وسيطرتها على الوطن العربي في معظم اجزائه:

The New Encyclopaedia Britannica, 15th ed. (Chicago: Encyclopaedia Britannica, 1974), vol. 13, pp. 771 - 796.

(٢) Alfred George Musrey, *An Arab Common Market: A Study in Inter - Arab Trade Relations, 1920 - 1967,* Praeger special studies in international economics and development (New York: Praeger, 1969), and

الفريد ج. مصري، السوق العربية المشتركة: دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية، ١٩٢٠ - ١٩٦٧، ترجمة صليب بطرس (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٥)، ص ١٧.

ما يشبه الوحدة الاقتصادية بينها ولكن تحت السيطرة الأجنبية. وشمل هذا الاتحاد الجمركي في السبعينات من القرن التاسع عشر منطقة الهلال الخصيب جميعها، بما فيها لبنان وفلسطين، وكلا من السعودية العربية واليمن ومصر والسودان وليبيا وتونس. أما المغرب فلم يخضع يوماً لهيمنة العثمانيين، أما الجزائر فقد احتلتها فرنسا عام ١٨٣٠ وضمتها إليها عام ١٨٤٨ فاصبحت جزءاً منها[٣]. وقد كان من أهم التغييرات التي أدخلت على هذا الإتحاد الجمركي بين عامي ١٨٧٠ و١٩١٤ ما تعلق منها بأقطار الشمال الأفريقي العربي، حيث أصبحت تونس محمية فرنسية عام ١٨٨١، وأخذ اقتصادها بالإندماج تدريجاً بالاقتصاد الفرنسي، وصارت ليبيا مستعمرة إيطالية عام ١٩١٢ وأنشيء إتحاد جمركي بين فرنسا والجزائر عام ١٨٦٧[٤]. أما السودان فقد كانت عملياً إحدى مديريات مصر منذ عام ١٨٢١، ولكنها كانت خاضعة اسمياً للسيطرة العثمانية. ثم قامت القوات الانكليزية بغزو السودان عام ١٨٩٨. ثم حكمت كل من مصر وبريطانيا القطر العربي السوداني حكماً ثنائياً بموجب اتفاقية عقدها القطران الأولان وأصبحت مصر والسودان بموجبها موحدة جمركياً[٥].

ونتيجة ذلك فقد قامت نظم نقدية مختلفة في مختلف أنحاء الوطن العربي ارتبط كل منها بالنظام النقدي السائد في البلد المستعمر. ولكن النظام النقدي العثماني كان هو الغالب في الشرق العربي، في حين تنوعت تلك النظم في أقطار المغرب العربي وشمالي أفريقيا ومصر والسودان. كما ساهمت دول أوروبية مختلفة في العملات المتداولة في مختلف أنحاء الأمبراطورية العثمانية نفسها.

أولاً: النظام النقدي العثماني

كان النظام النقدي العثماني الرسمي منذ عام ١٥٣٤ قائماً على القاعدة المعدنية الثنائية (Bimetallic Standard) بنسبة ١٥/١ من الذهب والفضة[٦]. وكانت وحدة النقد العثمانية (القرش) (Piaster) الذي كان يساوي أربعين بارة[٧]. وقد حاولت الحكومة العثمانية دائماً

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧١، الهامش ٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٦) Stephen Hemsley Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History* (Oxford, New York: Oxford University Press, 1953), p. 28;

سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق (بيروت: الجامعة الاميركية في بيروت، ١٩٣٨)، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٥، وعبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٤٦)، ص ٨٧ ـ ٩٠.

(٧) مصري، السوق العربية المشتركة: دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٦٧، ص ٢٧١.

أن تدعم عملتها، وتموّل نشاطاتها، عن طريق اللجوء إلى البنوك، حتى قبل أن تنتشر شبكة من البنوك الأجنبية نتيجة موجة من الامتيازات التي منحتها الحكومة لها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد كان هذا هو الدافع وراء إنشاء (بنك القسطنطينية) عام ١٨٤٤ من قبل اثنين من الصيارفة ، إلا أن هذا البنك أغلق أبوابه بعد ذلك بعشر سنوات عند قيام حرب القرم نتيجة إفلاسه الذي كلف الحكومة (٦٠٠) ألف ليرة عثمانية[٨]. ومن ثم اقيم عام ١٨٥٦، أي بعد انتهاء حرب القرم، (البنك العثماني) الذي أصبح وكيلاً للحكومة، وأعطي بعد ثماني سنوات إجازة خاصة، وسمي (البنك العثماني الامبراطوري)، فأصبح بنك الدولة. ومنذ ذلك الحين حصلت الحكومة على معظم قروضها إما مباشرة من البنك المذكور أو بواسطته، بالإضافة إلى نشاطاته الائتمانية وإصدار العملة ومساهمته في تمويل وفي إنشاء مشاريع اقتصادية مختلفة[٩]. ومن ثم أنشئت بنوك صغيرة عديدة كانت تتعامل بشكل خاص مع الحكومة. غير أنه قد تبين، بمضي الوقت، إن الحكومة لم تكن قادرة على دفع حتى الفوائد على قروضها، مما اضطر البنوك إما إلى الإغلاق نتيجة إفلاسها أو إلى الاندماج بالبنك العثماني الجديد. وبالإضافة إلى توفير الائتمان للحكومة، فقد نشطت هذه البنوك في تمويل التطوير في حقول المواصلات والمرافق العامة. وقد اقترن ذلك بشح في مؤسسات التمويل الإنتاجي، بخاصة في الميدان الزراعي الذي كان يشكل العمود الفقري للاقتصاد العثماني. وكانت شروط المقرضين في هذا الحقل، وهم الإقطاعيون والمرابون، من القسوة بحيث غرق المزارعون في الدين، خاصة بسبب أسعار الفوائد الفاحشة التي وصلت في بعض المناطق إلى ٩٠٠ بالمائة[١٠].

وقد تدهورت قيمة العملة بشكل كبير بين عامي ١٧٧٤ و ١٨٣٩، خصوصاً في فترة الثلاثينات من القرن التاسع عشر. وكمثل على ذلك ارتفعت قيمة التايلر الاسباني (The Spanish Thaler) من سبعة قروش عثمانية عام ١٨٢٤، إلى (٢١) قرشاً عام ١٨٣٦. وهكذا انخفضت قيمة العملة العثمانية خلال فترة اثنتي عشرة سنة فقط بمقدار الثلثين في إطار الصرف الأجنبي[١١].

وفي عام ١٨٣٩ أصدرت الحكومة العثمانية عملة جديدة سمتها الـ(قائمة Qaima) بشكل أوراق بنكنوت تحمل فائدة راوحت بين ٩ بالمائة ــ ١٢ بالمائة دون موعد استحقاق.

---

(٨) Zvi Yehuda Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East* (Leiden: Brill, 1964), p.58.

وقد استندنا بشكل خاص الى هذا المصدر القيم والموثق في البحث التالي للنظام النقدي العثماني وتطوراته حتى بعد الحرب العالمية الاولى، أي حتى العشرينات من القرن العشرين.

(٩) المصدر نفسه،ص ٥٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٩.

وقد قامت هذه الأوراق بوظيفة مشابهة لوظائف العملة الورقية. وقد تم تخفيض الفائدة بعد ذلك، ومن ثم دفعها، ولكن قيمة (القائمة) انخفضت رغم ذلك إلى حد كبير. وبالتالي فقد انحصر استعمال هذه الأوراق، عام ١٨٤٢، في منطقة اسطنبول وضواحيها فقط.

وفي عام ١٨٤٤ ادخل نظام نقدي جديد، استبدلت فيه العملة الفضية المنخفضة القيمة بـ (المجيدي) وبمسكوكات ذات فئات دنيا. ولكن الـ (قائمة) بقيت مع ذلك في التداول، وأدى تدهور قيمتها إلى تدهور النظام النقدي كله.

وفي عام ١٨٥٨ تم الحصول على قرض من بنك بريطاني لشراء عملات (القائمة) وإعادة الاستقرار إلى العملة المسكوكة. ولكن ذلك لم يتم حتى عام ١٨٦٢[١٢].

وبحلول عام ١٨٦٠ ــ ١٨٦١ كان هناك عشرون مليوناً من الليرات التركية بشكل أوراق خزينة (Treasury Notes) في التداول، تم بيعها مقابل الذهب بخصم مقداره ما بين ٥٠ بالمائة إلى ٦٠ بالمائة. وقد تدهورت قيمة العملة العثمانية حتى أصبح سعر الصرف السوقي الحقيقي للباوند الاسترليني الواحد (١٩٠) قرشاً مقابل سعر صرف رسمي مقداره (١١٠) قروش. وكانت زيادة عرض (القائمة) وانتشار استعمالها في مختلف أنحاء البلاد كنقد قانوني (Legal Tender) السبب في هذا التدهور. لذا عمدت الحكومة إلى سحب (القائمة) من التداول، وتم ذلك عام ١٨٦٣[١٣].

ولكن تدهوراً آخر في قيمة (القرش) حدث في السبعينات عقب تدهور الوضع المالي للدولة، مما اضطر الحكومة إلى إعادة تنظيم النظام النقدي مرة أخرى في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر. وقد دعي هذا الإصلاح بـ (قرار نامه Kararname) الذي أقام الليرة العثمانية على قاعدة الذهب بسعر ٤,٤٠ دولاراً ذهبياً لليرة الواحدة، وجزأ الليرة إلى (١٠٠) قرش، وجعل قيمة (المجيدي) عشرين قرشاً. وبما أن مسكوكات أجنبية أخرى عديدة (قدرت بما قيمته اثنا عشر مليوناً من الليرات التركية) كانت متداولة في أنحاء الامبراطورية العثمانية، فقد قام (القرش) بوظيفة مهمة كوحدة قياس عامة وكوحدة حساب[١٤].

غير أن العلاقة بين القرش والليرة العثمانية الذهبية لم تبق مستقرة نظراً لتدهور قيمة القرش في إطار الفضة، وتدهور قيمة الفضة بالنسبة للذهب، وذلك في بدء القرن العشرين بحيث أصبحت قيمة الليرة الذهبية تساوي ١٨٠ ــ ٢٠٠ قرش.

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٠.

وهكـذا كـانت قـاعـدة الـذهب عـام ١٨٨٠ هي السـائـدة فعليـاً في الأمبـراطـورية العثمانية(١٥).

وبحلول عام ١٩٠٠ كان هناك (٣٤) مليون ليرة تركية قيد التـداول بشكل مسكـوكات ذهبية وفضية مقابل (١٨) مليوناً منها قبل ذلك بنصف قرن، وذلـك جنباً إلى جنب مـع مقدار كبير من المسكوكات الأجنبية ـ هندية وفـارسية ونمسـاوية وغيـرها ـ رغم منـع الحكومـة لها. وكان تداول الفرنك الفرنسي شائعاً في المعاملات التجارية شرقي البحر الأبيض المتوسط(١٦).

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كان حجم النقد المتداول قد زاد بشكـل كبير بحيث أصبح في نهاية الحرب المـذكورة حـوالى (١٦٠) مليون ليـرة من الأوراق النقديـة، و (٤٠) مليون ليرة بشكل مسكوكـات ذهبية وفضيـة. وقد تـدهورت نتيجـة ذلك قيمـة الليرة العثمانية بالنسبة للذهب والعملات الأجنبية، حتى أصبحت الليرة الورقية عام ١٩١٦ تسـاوي ٦٠ بالمائة من قيمتها الرسمية في اسطنبول، و ١٠ بالمائة ـ ٢٠ بالمـائة فقط في الـولايات. وفي الفترة ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ كانت قيمة الباوند الاسترليني تساوي (٣,٥) ليرة تـركية، زادت عـام ١٩٢١ إلى ثماني ليرات. ولدى عقد معاهدة لوزان عام ١٩٢٢ هبطت قيمة العملة التـركية إلى عشر ليرات بالنسبة إلى الباوند الاسترليني الواحد(١٧).

ثانياً: النظم النقدية العربية في الشرق العربي

وهكذا كان النظام النقدي العثماني، بالشكل الذي أوردنا، هو النظام السائد في معظم الأقطار العربية الواقعـة شرقي الـوطن العربي الـذي كان خـاضعاً للحكم العثمـاني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تقريباً. وكان النقد العثماني هو النقد المتداول فيها. وحتى أواخـر القرن التاسع عشر كانت الليرة العثمانية الذهبية هي الوحدة النقدية للبلدان العربيـة الآسيويـة على وجه الخصوص، وذلك بعدما خرجت الدولة العثمانية عن القاعدة المعدنية الثنائية لتصبح على قاعدة الذهب في الثمانينات من القرن الماضي. وكانت هناك نقود فضية ونحاسية تستعمل في المدفوعات الصغيرة، وليرات ذهبية ـ عثمانية وانكليـزية وفـرنسية ـ تستعمـل في المدفـوعات الكبيرة. وأعلنت تركيا خلال الحرب العالمية الأولى التداول الإجباري بالعملة الورقية التي بدأ إصدارها منذ عام ١٨٦٢، ولكنها لم تلق قبولاً عاماً خصوصاً في المناطق الريفية، فبقي تداولها لذلك محدوداً رغم أنها كانت قابلة للتحويـل إلى ذهب. وقد تـزعزعت ثقـة الناس بهـا خلال الحرب بسبب الزيـادة الكبيرة في حجم الصادر منهاوالانخفاض المستمر في قيمتها. وقـد أبطل

(١٥) Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History*, p. 28.

(١٦) Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, p. 60, ft. 4.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٠.

الحلفاء التعامل بها بعد احتلالهم البلاد العربية خلال الحرب المذكورة، فحل الجنيه المصري محلها في سورية ولبنان وفلسطين والأردن حيث أعطي صفة القبول الإجباري، ولكنهم سمحوا في الوقت نفسه بتداول النقود الذهبية على اختلاف أنواعها. كما حلت الروبية الهندية محل العملة العثمانية في العراق وأصبحت العملة القانونية الوحيدة فيه[١٨].

وقد كان العثمانيون قد أدخلوا، لدى احتلالهم العراق عام ١٥٣٤، القاعدة المعدنية الثنائية التي أشرنا إليها سابقاً. غير أن قاعدة الذهب كانت عملياً هي السائدة في مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية، بما فيها العراق. كما كانت هناك عملات أجنبية أخرى متداولة، منها الروبية الهندية التي كانت متداولة في الجنوب[١٩]. وقد ساعد على ذلك العلاقات التجارية الوثيقة مع الهند. كما كان الباوند الانكليزي والروبل الروسي متداولين في مناطق متعددة من العراق وذلك لأغراض المدفوعات الكبيرة[٢٠]. وقد استمرت هذه الفوضى النقدية حتى عام ١٩١٤. وكانت المسكوكات الذهبية هي المتداولة عملياً حتى ذلك الوقت. وفي عام ١٩١٥، أصدرت عملة ورقية مغطاة بقرض ذهبي من بنوك ألمانيا والنمسا وقد أودع الذهب لدى المصرفين المركزيين لهاتين الدولتين. واستغلت الحكومة العثمانية الإصدار الورقي إلى أقصى حد ممكن مما أدى إلى تضخم في الإصدار النقدي وإلى تدهور في قيمة الأوراق النقدية. ولم تستعمل النقود الورقية، بالتالي، على نطاق واسع. وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩١٦ حين دخل الانكليز العراق محتلين[٢١].

أما في منطقة الخليج العربي فقد تداولت العملة التركية على نطاق محدود جنباً إلى جنب مع العملات المعدنية السائدة في ذلك الوقت وأهمها الجنيه الاسترليني الذهبي وريال ماريا تريزا الفضي والروبية الهندية الفضية، مما أدى إلى تقوية العلاقات التجارية بين هذه المنطقة وبين البلدان المصدرة لهذه العملات، بخاصة الهند التي كانت تربطها بالمنطقة علاقات تجارية وثيقة جداً نظراً لقربها من المنطقة والمبادلات التجارية الواسعة معها[٢٢].

---

(١٨) عصام يوسف عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢)، ص ١ - ٢.

(١٩) Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History*, p. 28.

(٢٠) حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، ص ٤٥٣.

(٢١) Abdul Munim Sayyid Ali, «A Study of the Banking System and Its Role in the Economic Development of Iraq,» (Ph.D. dissertation, George Washington University, Washington D.C., 1958), pp. 70-72.

(٢٢) K [evin] G [erard] Fenelon, *The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey*, 2nd ed. (London: Longman, 1976), p. 80, and

مصري، السوق العربية المشتركة: دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية ١٩٢٠ - ١٩٦٧، ص ٢٧٦، الهامش ١١.

وقد تداولت المسكوكات المعدنية في واقع الأمر في شبه الجزيرة العربية ــ بما فيها منطقة السعودية والخليج والجنوب العربيان (اليمنان الشمالي والجنوبي) ــ منذ مدة طويلة قد تعود إلى أيام اليونانيين القدماء. وقد صنع الكثير منها في شبه الجزيرة العربية من المكامن المعدنية المحلية التي كانت غنية بالذهب والفضة[٢٣].

وكانت العملتان المستعملتان على نطاق أوسع من غيرهما هما العملتان الفضيتان اللتان ذكرناهما: (تايلر ماريا تريزا) والروبية الهندية. وقد سك التايلر في النمسا منذ عام ١٧٨٠ بعيار (٤٣٣,١٣٦٣) قيراطاً (Grain) من الفضة بنقاوة مساوية لـ (٥/٦). وقد كان وزنه الدقيق وصياغته الجميلة والجذابة هما السبب في استعمال الناس له على نطاق واسع، حتى لقد أصبح منذ أوائل القرن التاسع عشر وسيلة المبادلة الرئيسة في منطقة البحر الأحمر، بخاصة على طول الساحل الجنوبي من شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي، ولمدة تزيد على القرن رغم أنه لم يعد نقداً قانونياً في النمسا نفسها منذ عام ١٨٥٨[٢٤].

أما الروبية الهندية فقد كانت مسكوكة بعيار (١٨٠) قيراطاً (Grain) من الفضة بنسبة نقاوة (١٢/١١). وقد كانت العملة القانونية في الهند منذ عام ١٨١٨.وتُدوولت في كل من الشرق الأوسط والأجزاء الشرقية من أفريقية. وكانت الترتيبات المالية البريطانية، المتأتية عن عملياتها وهيمنتها الاستعمارية في المنطقة، عاملاً مساعداً جداً على إدخال الروبية في التداول في منطقة شبه الجزيرة العربية كلها[٢٥]. أما سورية ولبنان فلم يختلف الوضع فيهما، وكذلك في الأردن وفلسطين، عنه في العراق وشبه الجزيرة العربية، حيث كانت الليرة العثمانية الورقية وكذلك الليرة العثمانية الذهبية هي العملة القانونية المتداولة جنباً إلى جنب مع مسكوكات وعملات القوى الأوروبية المختلفة، خصوصاً الجنيه الاسترليني، والفرنك الفرنسي، وكذلك الجنيه المصري الذي كان متداولاً في فلسطين بشكل خاص. وكان انتشار الأوراق النقدية محدوداً بسبب تفضيل السكان للذهب. وقد بقي الوضع كذلك طوال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى حتى دخول الحلفاء سورية ولبنان وفلسطين والأردن، فأعلن الجنيه المصري نقداً قانونياً، وصارت الليرة التركية الورقية عملة غير قانونية ومنع تداولها بين السكان[٢٦]. ولكن سمح بالتعامل بالنقود المعدنية الذهبية المختلفة بما في ذلك العثمانية منها، وكذلك المسكوكات الفضية الانكليزية والتركية والهندية والمصرية.

---

(٢٣) Michael E. Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» *International Monetary Fund Staff Papers* (henceforth)cited as *IMF Staff Papers*), vol. 22, no. 2 (July 1975), p. 510.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥١١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥١١.

(٢٦) Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, p. 238.

ثالثاً: تطور النظم النقدية العربية في الجناح الأفريقي من الوطن العربي

كان ذلك هو الوضع في الأقطار العربية الآسيوية من الهلال الخصيب شمالاً حتى الخليج والجنوب العربيين جنوباً وذلك حتى أواخر الحرب العالمية الأولى. فكيف تطورت النظم النقدية في الجناح الأفريقي من الوطن العربي في الفترة نفسها، وذلك من مصر والسودان والصومال شرقاً حتى بلاد المغرب غرباً، بما في ذلك الشمال الأفريقي العربي المؤلف من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب؟

إن أكثر المعلومات توفراً ، وادقها وأوفاها وأعمقها وأكثرها تفصيلاً وتكاملاً هي تلك التي تخص مصر العربية. ونظراً لسعة تلك المعلومات وتوافرها فسنبحث تطور النظام النقدي في مصر أولاً ، ومن ثم نتبع ذلك بالتطورات النقدية في الأقطار الأخرى من الوطن العربي الواقعة إلى غرب وجنوب مصر العربية.

مصر العربية

كان الفرنسيون قد احتلوا مصر عام ١٧٩٨ وغادروها عام ١٨٠٥ حين تسلم الحكم فيها محمد علي باشا. وقد ترك الفرنسيون مصر في حال من الفوضى النقدية. فلم تكن هناك عملات تركية ومحلية وأجنبية (فضية وذهبية) فقط، وإنما استعملت حتى الأزرار المعدنية للبدلات العسكرية الفرنسية لأغراض التداول بين الجماهير الأمية[٢٧]. وكان التبادل يتم عيناً حيناً ونقداً في أحيان أخرى. وكان النقد المتداول يتكون من بعض العملات المحلية والتركية المتدهورة القيمة، وأهمها (البارة) و(القرش) (الذي يساوي ٤٠ بارة)[٢٨]. وكان استخدام هذا النوع من النقود يتم داخلياً فقط. أما المعاملات مع الخارج فقد كانت تتم بعملات أجنبية أهمها الريالان النمساوي والاسباني ولم تكن هناك نسب محددة يتم على أساسها تبادل هذه العملات. ويمكن القول بأن البلاد كانت خلواً من أي نظام نقدي بالمعنى الحديث، بل كانت هناك فوضى شاملة ضاربة أطنابها في التداول النقدي في البلاد. وكان هناك قلة في المعروض النقدي مقارنة بحجم المعاملات التي كانت تتزايد بتزايد النشاط الاقتصادي، واطراد في تدهور قيمة العملات المحلية والتركية، واضطراب عام في قيمة العملات جميعاً.

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٢٨) كانت النقود العثمانية قد دخلت مصر منذ عام ١٥١٦ مع السلطان سليم الأول الذي ضرب كذلك عملات محلية على النمط العثماني. انظر: فؤاد مرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلادالعربية، ٢ج(القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨)، ج ١: مصر والسودان، ص ٢٦.

وقد لعب الولاة دوراً مهماً في ذلك بسبب تدخلهم للتأثير في هذه القيم مستهدفين من ذلك الربح فحسب[٢٩].

وقد استمرت هذه الفوضى النقدية في عهد محمد علي الكبير حتى عام ١٨٣٤ حين استطاع الأخير إدخال إصلاح نقدي مهم استمر بعده النظام النقدي المصري يتطور من وضع لآخر طوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ــ وهي الفترة موضوع بحثنا هذا. وقد مرَّ النظام النقدي المصري خلال هذه الفترة بمرحلتين[٣٠]: الأولى: مرحلة النقود المعدنية ما بين عامي ١٨٣٤ و١٨٩٨؛ والثانية: مرحلة النقود الورقية الائتمانية ما بين عامي ١٨٩٨ و ١٩١٤.

واستهدف الإصلاح إقامة نظام نقدي موحد قائم على قاعدة معدنية معينة ووحدة نقد محددة لأغراض الحساب والتداول. وقد أقام محمد علي نظامه على قاعدة المعدنين «الذهب والفضة»، واتخذ (الريال) وحدة للنقد بدلاً من البارة والقرش، اللذين أصبحا غير صالحين للإستعمال بسبب تدهور قيمتهما. وصار الريال مؤلفاً من (٢٠) قرشاً ــ أي خمس الجنيه الاسترليني، ودعاه أيضاً (يوزلك Yuzluck)[٣١] كما جعل الريال من قطعتين: إحداهما (فضية) على غرار الريال أو التاليري النمساوي الفضي وتزن (١٢٠) قيراطاً، أما القطعة الثانية فكانت ذهبية وهي التي سميت (المصرية) وتزن ٧,٧٣ قيراطاً[٣٢].

وهكذا صار الريال يضرب من الذهب والفضة على أن تكون النسبة بين الريالين الذهبي والفضي على أساس ١ ــ ١٥,٥، وهي النسبة نفسها التي كانت سائدة في أوروبا آنذاك.

ولا يمكن القول بأن النظام النقدي الجديد قد قام على قاعدة المعدنين بالمعنى الصحيح علمياً واقتصادياً ذلك أن حرية سك المعدنين لم تكن مباحة للأفراد، بل قصر ذلك حصراً على الحكومة، ولم تحدد قوة الابراء لكلا القطعتين من الريال الفضي أو الذهبي. ولذلك كان من

---

(٢٩) حسين خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث (القاهرة: البابي الحلبي للجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٢)، ص ١٠٢.

(٣٠) مرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، ص ٢٨. وقد بحث اقتصاديون مصريون عديدون تطور النظام النقدي المصري بشكل مفصل ومتكامل. ويمكن الرجوع الى العديد من هذه المصادر القيمة منها على سبيل المثال لا الحصر: مرسي، المصدر نفسه؛ خلاف، المصدر نفسه، ومحمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩)، الفصل ٥.

(٣١) Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, p. 92; خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ص ٢٩٢، ومرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، ص ٢٨.

(٣٢) مرسي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

الصعب القول بأن محمد علي قد أخذ بالنظام النقدي القائم على المعدنين لافتقاره إلى الشروط اللازمة حول حرية السك وقوة الإبراء.

ومن ناحية أخرى، لم يسك الإصلاح الجديد ما يكفي من العملات الجديدة لمواجهة حاجات النشاط الاقتصادي السائد. فبقيت الحاجة إلى المزيد من العملات، واستمر تداول العملات الأجنبية الأخرى سائداً، بخاصة منها الليرة التركية والباوند الانكليزي والفرنك الفرنسي التي كانت كلها عملات ذهبية. إلاّ أن محمد علي حدد نسب تبادل هذه العملات مع العملات المصرية. كما سك إلى جانب الريال قطعاً فضية ذات فئات صغيرة، وقطعة نقدية ذهبية ذات قيمة كبيرة هي (الجنيه المصري) الذي جعله مساوياً لمائة قرش وبوزن مقداره (٨,٥٤٤) غراماً من الذهب. وبما أن القيمة الاسمية للجنيه الاسترليني ــ الذي كان يساوي ٩٧ قرشاً ــ فاقت قيمته الذاتية (Intrinsic Value)، فقد بدأ قانون جريشام بالعمل، حيث حل الجنيه الاسترليني محل العملات الأخرى، بما فيها الجنيه المصري، في التداول، وبقيت قيمة العملات متقلبة، وبدأ محمد علي يجني أرباحاً عن طريق تقليل المحتوى الذهبي للجنيه المصري وسك عملات من فئات صغيرة ذات قيمة ذاتية أقل بكثير من قيمتها الاسمية. كما شاع تزييف بعض المسكوكات، وندر بعضها الآخر ولم تتحد في الوزن والعيار. وبقيت قيم العملات الأجنبية في حالة اضطراب وتدهور مستمرين. وبدأ بذلك النظام النقدي ذو المعدنين بالتفكك بسبب الانخفاض التدريجي في بادىء الأمر، والشديد فيما بعد، في سعر الفضة بعد عام ١٨٦٠ وكذلك بعد عام ١٨٧٣، حيث وصلت نسبته الذهبية حداً أدنى قدره (٣٥ : ١) بدلاً من (١٥ : ١).وقد أدى ذلك إلى ازدهار التجارة في المعادن الثمينة. ومما ساعد على ذلك أيضاً التغيرات الموسمية في سوق القطن مما نتج عنه تدفق الذهب من القطر وإليه حسب طبيعة الدورة الموسمية. وأصبح اكتناز الذهب والمسكوكات الذهبية شائعاً، وبذلك عاد التضخم في استعمال النقود الأجنبية في الأسواق المصرية[٣٣]، مما هدد هذه الأخيرة بإغراقها بنقود أجنبية ذات قيمة منخفضة وباستنزاف رصيد مصر من العملات الذهبية عن طريق تصديرها إلى الخارج. فهجرت البلاد الفضة عملياً كقاعدة معدنية واستقرت فعلاً على قاعدة الذهب في تعاملها الداخلي والخارجي.

وهكذا اتضحت الحاجة إلى إصلاح نقدي جديد يعيد التوازن والاستقرار إلى العملة المصرية، ويوجه تدفق النقود مركزياً ويقيم عليها رقابة مركزية. وقد تم ذلك عام ١٨٨٥ حين أدخل إصلاح نقدي قائم على قاعدة المعدن الواحد (Mono- Metallic Standard) وهي (قاعدة الذهب) التي قام عليها الجنيه المصري والتي أصبح فيها الذهب أساساً للنقد، وصار الجنيه المصري وحدة للنقد مصنوعة من الذهب بوزنها القديم (٧,٤٣٧٥) غراماً، وبعيار (٠,٨٧٥)[٣٤]. أما الفضة فقد أصبحت واحدة من العملات المساعدة في التداول بحد أعلى

---

(٣٣) Hershlag, Ibid., p. 119.

(٣٤) مرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، ص ٢٩.

قدره (٤٠) قرشاً ولم يعترف لها إلاّ بقوة إبراء محدودة، ولم يسك منها إلاّ القليل. كما سكت وحدات نقدية أخرى، ذهبية ونيكلية وبرونزية. وقد حدد النوعان الأخيران بحد أعلى قدره (٨) ثمانية قروش للوحدة الواحدة[٣٥]. وتم كذلك تحديد العملات الأجنبية المقبولة كصرف أجنبي لدى الخزينة بعدد قليل من العملات. فقد منع تداول العملات الأجنبية في مصر ما عدا ثلاث منها هي الباوند الاسترليني والليرة العثمانية (المجيدي) والوينتو الفرنسي، ومرة أخرى لم يسك حتى عام ١٨٨٩ ما يكفي من العملات المصرية لأغراض التداول مما أبقى على العملات الأجنبية المذكورة متداولة خصوصاً بعدما أعطاها إصلاح عام ١٨٨٥ قوة إبراء قانوني ومنحها سعراً قانونياً.

ومع أن الإصلاح النقدي الجديد قد حد من عدد العملات المتداولة قانوناً، وكذلك من اضطراب قيمتها وتدهور أسعارها، بالإضافة إلى أنه قد وضع حداً لدور الفضة بأن جعلها عملة مساعدة وثانوية، وقضى على التزييف وسوء السك، ووفر ما يكفي نسبياً حاجات البلاد من العملات ــ المصرية والأجنبية ــ لأغراض التداول، مما سهل حركة المبادلات الداخلية والخارجية على السواء ــ على الرغم من ذلك كله، لم يؤد هذا الإصلاح إلى خلق نظام نقدي مصري مستقل[٣٦]. فقد كانت هناك عدة عملات في التداول ــ منها المصرية ومنها الأجنبية. وقد حل الجنيه الاسترليني محل العملات الأخرى في هذه الفترة أيضاً، وذلك بسبب قلة النقود المصرية وسوء صنعها بحيث لم يتم تداولها فعلاً. وبذلك أصبح الجنيه الاسترليني هو وحدة النقد وأداة التداول الفعلية داخل البلاد وخارجها[٣٧]. ومن المعلوم أن النظام النقدي الذي كان سائداً في هذه الفترة كان قائماً دولياً على قاعدة الذهب، خصوصاً في بريطانيا التي كانت عملتها (الجنيه الاسترليني) هي العملة الرئيسة ــ إن لم تكن الوحيدة ــ المتداولة على نطاق دولي، وذلك بسبب المركز السياسي والاقتصادي الذي كانت تتمتع به دولياً كأكبر دولة استعمارية وأكبر سوق مالية ونقدية في العالم، وذات أضخم حجم من التجارة العالمية. كل ذلك جعل (الجنيه الاسترليني) العملة القيادية التي تتم بها تسوية المعاملات التجارية العالمية. ولما كان الجنيه الاسترليني يقوم أساساً على قاعدة الذهب، فقد أصبحت قاعدة الذهب في جوهرها قاعدة للصرف بالإسترليني. وهو ما حدث فعلاً بالنسبة للنظام النقدي المصري حيث أصبح الجنيه الاسترليني عملياً هو وحدة الأداء والقياس والتسويات في داخل مصر وخارجها. وقد ساعدت في ذلك طبيعة الاقتصاد المصري الذي اتصف ــ كاقتصاد متخلف ــ بتبعية شديدة نتجت عن كونه اقتصاداً مصدراً لسلعة زراعية واحدة هي القطن الذي كان يتم تصدير معظمه إلى بريطانيا التي كانت تدفع قيمته بعملتها

---

(٣٥) Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, p. 119

(٣٦) خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ص ٢٩٤.

(٣٧) مرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، ص ٣٠.

الذهبية، مما جعل النظام النقدي المصري في هذه الفترة نظاماً معدنياً خالصاً قائماً على قاعدة الذهب[٣٨].

وقد بقي النظام النقدي المعدني الرسمي قائماً حتى عام ١٨٩٨. واستمر التعامل بالنقود المعدنية، وظل التعامل بالنقود الكتابية ـ المصرفية ـ محدوداً جداً، ولم تستعمل الصكوك إلا على نطاق ضيق، وبقيت النقود الورقية مجهولة تماماً طوال تلك الفترة وكانت فكرة استعمال نقود ورقية قائمة منذ أيام الخديوي اسماعيل باشا ولكن الأخير كان يعارضها على أساس جهل الفلاحين وعدم معرفتهم بها بما يكفي لاستخدامها من قبلهم. لذا فإنه أيد استعمال العملات المعدنية فقط لاعتقاده بأنها أصلح للبلاد في ظروفها السائدة آنذاك[٣٩].

ولكن تطوراً جديداً حدث عام ١٨٩٨ حين اتخذ إجراء مهم باتجاه إقامة صيرفة مركزية تمثلت بإنشاء (البنك الأهلي المصري) كشركة مساهمة مصرية، من قبل ممولين انكليز وأجانب متمصرين، وبرأسمال انكليزي، بنكاً مركزياً له الحق المطلق الوحيد في إصدار الأوراق النقدية القانونية في مصر والسودان، قابلة للتحويل إلى ذهب عند الطلب. وقد أنشئت لهذا الغرض دائرة إصدار مستقلة في البنك متميزة عن دائرة التمويل التجاري فيه[٤٠].

وفي بدء الأمر جعلت الحكومة سعر الأوراق النقدية اختيارياً ولم تلزم الأهالي بقبولها سداداً لديونهم تطميناً وتعويداً لهم على استعمالها. وقد طرح البنك الأهلي أوراقه النقدية هذه للتداول بدءاً من أول القرن العشرين، في وقت كانت النقود المعدنية الذهبية لا تزال متداولة. ولم يقبل الناس عليها مباشرة بل حصلت على ثقة قطاع الأعمال تدريجياً. كما حاول بعض البنوك في المحافظات الحصول على خصم عليها ولكن تدخل البنك الأهلي حال دون ذلك[٤١].

ولضمان تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب، واستمرار قابليتها على هذا التحويل، فقد أوجبت الحكومة على البنك الأهلي أن يغطي إصداره منها بنسبة ٥٠ بالمائة على الأقل ذهباً. أما النصف الباقي فيغطى بسندات تختارها الحكومة، على أن يتم الإحتفاظ بالغطاء الذهبي لدى البنك نفسه في القاهرة، أما السندات فأجازت الحكومة للبنك الاحتفاظ بها في لندن[٤٢].

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٣٩) خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ص ٢٩٥، و
Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, p. 119

(٤٠) ناقش د. خلاف اسباب منح البنك هذا الامتياز في الوقت الذي كان هناك ما يكفي من النقود المحلية والاجنبية لاغراض التداول، وكان ممكناً كذلك استيراد العملات الاجنبية المعدنية عند الحاجة ثم اعادة تصديرها عند انتفاء الحاجة اليها، فذهب الى أن اعطاء البنك صلاحية اصدار العملة الورقية كان مقابل قروض وخدمات قدمها اصحابه للحكومة. اما مبررات انشائه فقد كانت ضرورة وجود بنك للاصدار لتنظيم وامساك الحسابات العامة، انظر: خلاف، المصدر نفسه، ص٢٩٥-٢٩٦.

(٤١) Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, p. 119.

(٤٢) مرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، ص ٣٢.

وعلى الرغم من ذلك بقيت الغلبة للنقود المعدنية في التداول حتى سنة ١٩١٤، وبقي الجنيه الذهبي الانكليزي متداولاً، وأصبحت مصر على قاعدة الذهب اسماً، وعلى قاعدة الجنيه الاسترليني الذهبي، أو قاعدة الصرف بالإسترليني فعلاً[٤٣].

وحتى عام ١٩١٤، حين نشبت الحرب العالمية الأولى، بقيت الأوراق النقدية قابلة للتحويل إلى ذهب، وظلت قاعدة الذهب والسعر الاختياري للأوراق المذكورة قائمين. ولكن الحال تغير فجأة بعد ذلك التاريخ، إذ ارتفعت أسعار القطن ارتفاعاً كبيراً، وزادت النفقات المحلية على القوات الحربية خلال الحرب بشكل واسع، مما ضخم من مقادير الأوراق النقدية المصدرة، في الوقت الذي هرع فيه حملتها إلى البنك الأهلي لتحويلها إلى ذهب نتيجة تزعزع ثقتهم بها، مما تهدد رصيده الذهبي في وقت تعذر فيه استيراد الذهب من انكلترا لتمويل محصول القطن، واستعمل جزء من ذلك الرصيد لتمويل الثورة العربية في مكة بناء على طلب السلطات البريطانية[٤٤]. ولذلك فرضت الحكومة في آب/ اغسطس ١٩١٤ سعراً إلزامياً للأوراق النقدية فصارت أوراقاً إلزامية، واختفى الذهب من التداول، وغدت الأوراق النقدية متداولة وحدها بجانب العملات المساعدة، مما زاد من الكميات المصدرة من الأوراق المذكورة ولكن دون أن يقل غطاؤها الذهبي عن ٥٠ بالمائة من قيمتها. وبذلك أصبحت النقود الورقية قائمة على قاعدة الصرف بالذهب، وأخذ البنك الأهلي وحده يبيع ويشتري الذهب في لندن بسعر صرف ثابت هو سعر التعادل الرسمي بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني. وقد تأكدت تبعية النظام النقدي المصري حين أعلن بنك انكلترا في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٦ أنه لن يزود البنك الأهلي بالذهب كغطاء للإصدار النقدي الورقي ما دام قانون البنك الأخير ينص على أن يكون نصف هذا الغطاء ذهباً والنصف الآخر أوراقاً مالية تختارها الحكومة. وبذلك فقد صدر قرار في الشهر نفسه من السنة المذكورة يخول البنك الأهلي أن يحل السندات الاسترلينية محل الذهب في الغطاء. وبذلك انتقلت مصر رسمياً إلى قاعدة الصرف بالإسترليني في وقت كان فيه الاسترليني غير قابل للتحويل إلى ذهب منذ أن بدأت الحرب العالمية الأولى[٤٥].

وقد ثبت البنك الأهلي سعر الصرف بين الجنيه المصري والباوند الاسترليني على أساس (٩٧,٥) قرشاً لكل باوند استرليني. وكان التحويل بين العملتين يتم تلقائياً، على أساس سعر

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٢. ويعتقد مرسي ان اصدار النقود الورقية كان من وحي المصالح الانكليزية اقتصادا في استعمال الذهب ومعنى ذلك ان مصر صارت على قاعدة الصرف بالذهب وليس على قاعدة الذهب. وهو ما حدث فعلاً. وكان ادخال النقود تمهيداً لجعل التداول في داخل مصر قاصراً على هذه الأوراق وجعل الاسترليني قاعدة لها بدلاً عن الذهب. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٤٤) Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East,* p. 119.

(٤٥) مرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، ص ٣٥؛ خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩، و

Hershlag, Ibid., p. 119.

الصرف المثبت، مما أدى إلى ربط العملة المصرية بالعملة الاسترلينية ربطاً محكماً، وجعل مصر عملياً على قاعدة الصرف بالإسترليني، كما سبق ذكره، خاصة بعد قبول اذونات الخزينة البريطانية في غطاء النقد المصري دون قيد أو شرط مما مكّن بريطانيا من الحصول على أي كميات تشاء من العملة المصرية لتمويل عملياتها الحربية. وقد عنى ذلك عضوية مصر في منطقة الاسترليني، واستطاعت بريطانيا التأثير مباشرة، أو غير مباشرة، في عرض النقد المتداول في مصر، وبالتالي في مستوى الأسعار فيها. وهو ما تحقق فعلاً حين ارتفعت الأسعار في مصر خلال الحرب العالمية الأولى ــ والثانية بعدها ــ ارتفاعاً كبيراً. وقد أدى هذا الإرتباط بين العملتين المصرية والانكليزية، والتبعية النقدية الشديدة للنظام النقدي البريطاني، إلى أن يصبح سعر صرف الجنيه المصري تابعاً يدور في فلك الجنيه الاسترليني فيتأثر به ارتفاعاً وانخفاضاً دون اعتبار لظروف مصر وحاجاتها. وهو أمر أصبح قاعدة عامة بالنسبة لجميع العملات التي كانت دولها أعضاء في منطقة الاسترليني كما سنرى في الفصل المقبل.

وقد زاد مقدار الأوراق النقدية المصدرة خلال الفترة موضوع البحث كالآتي:

السنة	مقدار الأوراق النقدية المصدرة (مليون جنيه)
١٨٩٩	٠,٠٩٨
١٩٠٤	٠,٤٥٠
١٩١٣	٢,٧٠٠
١٩١٤	٨,٢٥٠
١٩١٩	٦٧.٣٠٠

المصادر: احتسبت من:

Zvi Yehuda Hershlag, *Introduction to the Economic History of the Middle East* (Leiden: Brill, 1964), pp. 119 and 213.

فيما عدا بيانات العامين ١٨٩٩ و١٩١٣ التي احتسبت من: حسين خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث (القاهرة: البابي الحلبي للجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٢)، ص ٢٩٧ والبنك الاهلي المصري، الكتاب الذهبي للبنك، ١٨٩٨ ـ ١٩٤٨، ص ٢٧.

وهكذا يتبين أن كمية النقد الورقي المصدر قد زادت بعد الحرب العالمية الأولى، عام ١٩١٩، حوالى ثماني مرات ونصف المرة مقارنة بكميتها في أول الحرب المذكورة، وذلك نتيجة الإنفاق العسكري البريطاني الواسع في مصر.

السودان

كان ذلك هو الوضع في مصر بعيد الحرب العالمية الأولى. أما في السودان فقد ارتبط تاريخ النظام النقدي فيها بتاريخ النظام النقدي المصري طوال هذه الفترة وحتى الخمسينات من القرن العشرين(٤٦). وقد كان ذلك بسبب طبيعة الحكم الثنائي هناك. وقد تم تداول الجنيه المصري جنباً إلى جنب مع الجنيه الاسترليني ولكنه كان أوسع تداولاً من الثاني. ويعكس التاريخ النقدي للسودان، وعملية التنقيد فيه، الاتجاهات الثنائية لتاريخه القومي. فبقدر اتصاله بالوطن العربي، ومن خلال ذلك بتجارة البحرين الأبيض والأحمر، بدأت المسكوكات بالتداول في شمالي السودان منذ أواسط القرن السابع عشر، بصورة رئيسة بشكل ريال ماريا تريزا الذي ورد ذكره، وكذلك بشكل مسكوكات ذهبية وفضية أوروبية مختلفة، بما فيها البيزتا الاسبانية(٤٧). ثم جاء الاجتياح المصري عام ١٨٢١ وامتدت فترة الحكم المصري حتى عام ١٨٨٥ تميز فيها الوضع النقدي في السودان بعدم الاستقرار بسبب الظروف التي كانت سائدة هناك، بما في ذلك التعامل القليل بالنقود التي تمثلت عندئذ بالنقود الذهبية الأجنبية التي كانت متداولة في مصر. فقد أدخل الفتح المصري عام ١٨٢١ كلاً من المسكوكات العثمانية والمصرية. واستجابة للتوسع المتزايد في التجارة بدأت النقود تُتَداول بشكل حر في مناطق النيل السفلى وفي المدن الكبيرة. غير أنه يبدو أنه كان لا يزال من الصعب تحقيق قبول للعملات في مناطق أبعد من (٣٥٠) ميلاً جنوب الخرطوم(٤٨). وحتى عام ١٨٨٤ لم تكن السودان قد عرفت النقود الورقية بعد. وبعد احتلال الانكليز لمصر عام ١٨٨٢ اثر ثورة عرابي باشا، بدأت الثورة المهدية في السودان، وحاصر الثوار مدينة الخرطوم مع حاميتها المصرية وقائدها (غوردون) الذي أصدر عام ١٨٨٤ أوراقاً نقدية موقعة باسمه(٤٩)، بعدما نفدت النقود المعدنية المصرية لدى الحامية والإدارة المصريتين المحاصرتين. وكانت تلك أول محاولة لإصدار نقد ورقي في السودان. ولم تكن هذه الأوراق قابلة للتحويل إلى معدن إلاّ بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها. وكانت أشبه بسند قابل للدفع بعد أجل معين. لذا فإنها لم تكن نقداً بالمعنى المتعارف عليه، ذلك أن النقد الحقيقي ليس له أجل معين في القبول أو التحويل، ولا حدود لقبوله في التداول. ومع ذلك كانت نقداً خلال فترة

---

(٤٦) عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ٢٠.

(٤٧) Erin E. Jucker- Fleetwood, *Money and Finance in Africa: The Experience of Ghana, Morocco, Nigeria the Rhodesias and Nyasaland, the Sudan and Tunisia, from the Establishment of Their Central Banks until 1962* (London: Allen and Unwin, 1964), p. 192 (henceforth cited as: *Money and Finance in Africa)*.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه.

إصدارها لأنها كانت مقبولة قبولاً عاما، وكانت تتمتع بسعر قانوني ومضمونة من قبل الحكومة، رغم عدم قابليتها للتحويل خلال فترة معينة ولم يكن لها غطاء قانوني(٥٠).

وقد أجهضت هذه المحاولة حين فتح المهدي الخرطوم بعد ذلك، عام ١٨٨٥ وانفصل بذلك النقد السوداني عن النقد المصري. فقد سك المهدي وخليفته عبد الله مسكوكات باسميهما كانت قيمتها الذاتية أعلى من القيمة الاسمية للمسكوكات الأجنبية التي كانت حينئذ في التداول أيضاً. وقد عمل قانون جريشام عمله، فاختفت المسكوكات السودانية وتم تصديرها كسبائك ذهبية. وقد كثر التزوير والتخفيض التدريجي للعملة حوالي عام ١٨٩٠ وبعده، مما قلّل من قبولها العام وتداولها بين السكان. وبعد ثورة علي دينار عام ١٨٩٩ أدخل الأخير، بسبب حاجته الماسة إلى المال، مسكوكات جديدة حاكت القرش المصري في التصميم والرسم ولكنها حملت اسم الثائر المذكور وتألفت في معظمها من قطع معدنية مقطوعة من صفائح النفط والكيروسين(٥١).

وفي عام ١٨٩٩ أعيد فتح السودان وتم حكمه ثنائياً من قبل المصريين والانكليز، وصار السودان يتداول النقود المصرية والانكليزية، مع سيادة الأولى وغلبتها في التداول حتى أوائل الخمسينات من القرن الحالي. كما كان طبيعياً أن تدخل النقود المصرية الورقية كذلك في التداول في العام نفسه الذي بدأ البنك الأهلي المصري إصدارها ـ أي عام ١٨٩٩. وبذلك أدخل النظام النقدي المصري الذي كان مؤلفاً من مسكوكات بريطانية وتركية ومن نقود ورقية أصدرها البنك الأهلي المصري حديثاً. وقد أصبحت العملة المصرية بأنواعها عملة قانونية. وكانت مصر تتولى سك العملات المعدنية ومن ثم تصدرها إلى السودان. وكان من هذه العملات قطعة الجنيه المصري الذهبي من عيار ٠,٨٧٥ وبوزن ٨,٥ غراماً من الذهب. وسمي (جنيه السلطان حسين) نسبة للسلطان حسين كامل وتخليداً لذكراه(٥٢). وكانت جميع القطع النقدية الذهبية قطعاً تذكارية ذلك أن تداول مثل هذه القطع في مصر كان قد امتنع منذ اب/ اغسطس ١٩١٤ وتم فرض سعر إلزامي للنقد الورقي المتداول هناك كما سبقت الإشارة إليه. وقد بقي النقد الورقي المصري متداولاً في السودان حتى الخمسينات من القرن الحالي. لذا يمكن القول إن تاريخ النظام النقدي في السودان لم يختلف عنه في مصر منذ أعيد فتح السودان عام ١٨٩٩ حتى أوائل الخمسينات من القرن العشرين(٥٣).

---

(٥٠) انظر حول الموضوع رأيا مختلفا قليلا في: مرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٥١) Jucker - Fleetwood, *Money and Finance in Africa*, p. 193.

(٥٢) مرسي، المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٥٣) حول تطور النظام النقدي والمصرفي في السودان بين عام ١٨٨٤ وخمسينات القرن العشرين انظر البحث الموجز جدا التالي: محمد محمود الصياد، اقتصاديات السودان، محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧)، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٤.

ليبيـــا

ولم يكن الوضع في ليبيا يختلف كثيراً عنـه في بلدان الشرق العـربي. فقد خضعت ليبيـا للهيمنـة العثمانيـة وولاتها منـذ أواسط القرن السـادس عشر (١٥٥١ حتى عـام ١٩١١) حين احتلتها ايطاليا واستمر احتلالها حتى عـام ١٩٤٠ حين دخلتهـا قوات الحلفـاء في أثناء الحـرب العالمية الثانية.

وقد تنوعت خـلال الحكم العثماني العمـلات المتداولـة التي تفاوتت في الـوزن والشكل والعيار والمعدن، من الليرة العثمانية التي كانت تساوي خمسة (مجيـديات) فضيـة، والتي كانت العملة الرئيسة المتداولة، إلى العملات المعدنية الذهبية والفضية والنحاسية الأخرى، عثمانيـة أو محلية أو أجنبية، مصرية وتونسية وجزائريـة وأوروبية ـ تمـاماً كـما كان الـوضع في الـولايات العثمانية الأخرى ـ مجرد فـوضى نقديـة لا نهاية لهـا. وعانت البـلاد طوال هـذه الفترة ليس الاضطراب النقدي والاقتصادي فقط وإنما تعرضت وباستمرار، لعدم استقرار سياسي داخـلي وتهديد خارجي لم ينقطع أبداً. وقد كان لذلك أثره على مجرى النشـاط الاقتصادي في البـلاد، وبالتالي على قيمة العملات المختلفة، مما أفقدها صفة القبول العام من قبـل السكان عمـوماً. فلم يكن هنـاك نظامٌ ثـابت وطريقـة محددة للسـك، بل اعتمـد ذلـك عـلى طبيعـة الـظروف الاقتصادية والسياسية السـائدة. وقـد كانت هنـاك عملات محليـة تُتَداوَل بصـورة مشتركـة في طـرابلس وتونس والجـزائر، إلى جـانب العملات العثمـانية المختلفـة. وقد سـاعد عـلى هـذا التداول المشترك العلاقات التجارية والقـومية التي تـربط هذه البـلاد ببعضها. كـما كان ريـال ماريا تريزا الفضي النمساوي متداولاً أيضاً خصوصاً منذ الخمسينات من القرن التـاسع عشـر. وقد استورد على نطاق واسع مقابـل الذهب، ممـا أدى إلى نقص الذهب فـارتفعت أسعاره في السوق المحلية، فتدخل الولاة لتحديد سعر الـريال النمسـاوي المذكـور. ثم قررت الحكـومة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر تحريم تـداول الريـال النمساوي في أنحـاء الأمبراطـورية العثمانية فيما عدا اليمن والحجاز وطرابلس الغرب حيث حددت قيمته في هذه الولايات[٥٤].

واستمرت هذه الفوضى النقديـة حتى عام ١٩١١ حـين بدأ الاحتـلال الايطالي لليبيـا. وانسحب العثمـانيون رسميـاً منها عـام ١٩١٢، وأصبحت الليرة الايـطالية العملة الـرسميـة الوحيدة المتداولة في البلاد، وزادت مقاديرها بسبب الإنفـاق الايطالي الـواسع عـلى أغراضهـا الاستعمارية التي هدفت إلى ضم ليبيا إليها واستعمارهـا سكانيـاً واقتصاديـاً وسياسيـاً وجعلها جزءاً لا يتجزأ منها. ولذلك كانت الليرة الايطالية هي عملة البلاد الرسمية لا يفصل عرضهـا في ليبيا أي إجراءات قـانونيـة أو مصرفيـة أو نقديـة محددة. فلم يكن لإصـدارها نـظام خاص بليبيا، بل كانت جزءاً من الاقتصاد الليبي المرتبط أساساً بالاقتصاد الايطالي نقديـاً ومصرفيـاً،

---

(٥٤) لتفصيلات كثيرة حول تطور الوضع النقدي والعملات المتداولة في ليبيا، انظر: عبـد الرحيم محمـد النعاس، ظهور وتطور النقود والمصارف في ليبيا (بيروت: مؤسسـة الفرجاني، ١٩٧٠)، ص ١٩ ـ ٢٩.

سياسياً وقانونياً[٥٥]. واستمر هذا الوضع حتى احتل الحلفاء ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية كما سنرى فيما بعد.

تونس

أما إذا تحركنا غرباً نحو تونس فسنجد أن العرب قد جلبوا معهم، عند فتحهم لها في القرن السابع للميلاد، الدينار الذهبي والدرهم الفضي وبعض المسكوكات البرونزية، وقد تعرض هذا الأساس النقدي المعدني إلى تخفيضات مستمرة من قبل الحكام والولاة، وقد أدى عمل قانون جريشام إلى أن تبقى العملة المتداولة فعلاً من الفئات الصغيرة فقط. ولم يكن هناك طلب كبير على العملة، حيث لم يكن هناك نشاط تجاري يجري عن طريق النقود إلّا في المدن[٥٦]. ولم يكن هناك جهاز مصرفي بالمعنى الحديث، وإنما تمثل هذا الجهاز ببعض اليهود من المرابين الذين كانوا يمارسون الإقراض مقابل فوائد باهظة. وقد ساعدهم على ذلك تخلف الاقتصاد التونسي وعدم وجود بنك مركزي حتى سنة ١٨٤٠، حين أمر الباي (أحمد) بإقامة بنك مركزي للإصدار. وقد تم ذلك فعلاً عام ١٨٤٧. وأصدر البنك أربعة ملايين قرش من الأوراق النقدية (Bank -Notes). وكان القرش يساوي عندئذ ١٩,٦٨٤٥ غراماً من الذهب الخالص. غير أن السكان لم يقبلوا على تداول هذه العملة الجديدة خارج العاصمة مما تسبب في فشلها وفي أن يغلق البنك أبوابه عام ١٨٥٢[٥٧].

وبحلول عام ١٨٥٠، تطورت علاقات تجارية واسعة مع كل من فرنسا وبريطانيا واسبانيا، ومع هذه التجارة جاءت عملات هذه البلدان لتغزو ليس تونس فقط، وإنما المغرب العربي كله: تونس والجزائر والمغرب، ولكن البيزتا الاسبانية حصلت على القبول العام في تونس والمغرب أكثر من غيرها لأنها كانت تستعمل كذلك في التجارة القليلة في داخل البلاد. وقد كانت التجارة مع اسبانيا قديمة بسبب عوامل جغرافية واقتصادية[٥٨]. غير أن انهيار قاعدة الفضة، ومعها البيزتا الاسبانية، في نهاية القرن التاسع عشر، قد زاد من الاضطراب النقدي في تونس[٥٩]. وقد قاد إسراف الحكام والولاة في الإنفاق إلى إفلاس الخزينة ووقوع البلاد في أسر الديون المتراكمة للمقرضين الأجانب عموماً، خاصة الفرنسيين منهم، مما نتج

---

(٥٥) عبد المنعم البيه، النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا، ط ٢ (بنغازي: الجامعة الليبية، كلية الاقتصاد والتجارة، ١٩٧٠)، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٥٦) Jucker - Fleetwood, *Money and Finance in Africa*, pp. 190 - 191.

(٥٧) محمد الشطي، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية التونسية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ٣ ج ([بيروت]: الاتحاد، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨)، ج ١، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٥٨) Jucker - Fleetwood, Ibid., p.191.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٩١.

عنه تدخل أجنبي مباشر في الشؤون الاقتصادية والمالية للبلاد، وبالتالي إلى الاحتلال الفرنسي للبلاد عام ١٨٨١. وقد أدى ذلك إلى إبدال القرش بالفرنك الفرنسي وإلى ربط العملتين مع بعضهما ربطاً وثيقاً وذلك في تموز ١٨٩١. وقد أعطي امتياز إصدار العملة فيها بعد عام ١٩٠٤ إلى (بنك الجزائر) الذي كان شركة فرنسية مغفلة، أعيدت تسميته فيما بعد إلى (بنك الجزائر وتونس). وكان يقوم بكل العمليات المصرفية التجارية بالإضافة إلى عمله كبنك إصدار[٦٠]. وهكذا أدخل نظام النقد الفرنسي إلى تونس منذ عام ١٨٩١ واستبدلت العملة التونسية (القرش) بالعملة الفرنسية (الفرنك) وأصبحت تونس، عملياً، ضمن منطقة الفرنك ونظام النقد الفرنسيين، وصار الفرنك الفرنسي هو وحدة النقد المتداولة. وقد استمر ذلك طوال الفترة موضوع البحث وحتى الخمسينات من القرن العشرين.

الجزائـــر

ولم تشذ الجزائر عن غيرها من البلدان العربية التي خضعت للاستعمار إذ أصبحت منذ الاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٠ جزءاً من فرنسا اقتصادياً وسياسياً عموماً، ونقدياً ومصرفياً خصوصاً بعد ضمها إليها رسمياً عام ١٨٤٨. وكانت هناك فوضى نقدية شاملة. أما الوسائل النقدية الحسابية السائدة فقد اعتمدت على حاجات المعمرين الفرنسيين بالنسبة لعمليات مبادلاتهم التجارية مع وطنهم الأم، فرنسا. وفي عام ١٨٥١ أنشيء (بنك الجزائر) الذي سبقت الإشارة إليه والذي عمل فيما بعد في تونس أيضاً كبنك إصدار وسمي (بنك الجزائر وتونس). وقد أنشئت شبكة من الفروع استهدفت كلها تمويل المعمرين الفرنسيين ودعم المبادلات التجارية مع فرنسا، مما أدى إلى تبعية الجزائر لفرنسا تبعية اقتصادية كاملة[٦١].

وفي عام ١٨٧٨ فتحت الخزانة الفرنسية حساباً لها لدى (بنك الجزائر) لتسوية التقلبات بين الفرنكين الفرنسي والجزائري، مما ربط العملة الجزائرية بالعملة الفرنسية ربطاً وثيقاً، وخلق تبعية نقدية شديدة وواضحة استمرت حتى عام ١٩٤٠[٦٢] بعد قيام الحرب العالمية الثانية كما سنرى فيما بعد.

---

(٦٠) الشطي، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية التونسية،» ص ٢١٧ - ٢١٨.

(٦١) عبد القادر الشيخ وعدنان المبارك، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٢، ص ١٣ - ١٤.

(٦٢) فؤاد هاشم وهشام البساط، «تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية،» ورقة قدمت الى: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مركز البحوث الادارية، الندوة العربية لادارة المصارف، ١، بيروت، ١٣ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، الدراسات والبحوث العربية المقدمة للندوة العربية الأولى لادارة المصارف، ١٣ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢ (بيروت: المركز، ١٩٧٢ - ١٩٧٣)، ج ١: الدراسات الميدانية عن ادارة الجهاز المصرفي في الدول العربية، ص ٩٥.

المغـــرب

كذلك كان الأمر في المغرب التي حققت منذ القرن التاسع عشر، روابط تجارية وثيقة مع فرنسا وبريطانيا، وعقدت معهما اتفاقيات تجارية. وأعلن تصريح إنكليزي ـ فرنسي عام ١٩٠٤ سياسة الباب المفتوح بالنسبة لكل من مصر والمغرب. وقد تعزز هذا المبدأ فيما سمي باتفاقية الجزيرة عام ١٩٠٦ والتي كانت المغرب وفرنسا واسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وبلاد أخرى كثيرة اطرافاً فيها. وأصبح الفرنك المغربي، الذي ارتكز على الفرنك الفرنسي، العملة الرسمية في المغرب، والبيزتا الاسبانية العملة الرسمية في طنجة، وحلا محل العملة المغربية التي كان اسمها (البربر أو الحساني)[٦٣]، ومنح (بنك الدولة المغربي) امتياز الإصدار. وبذلك تحققت هنا أيضاً تبعية نقدية مغربية كاملة لفرنسا بالشكل الذي ظهرت فيه في الأجزاء الأخرى من المغرب العربي، وكان ذلك بشكل خاص حين بسطت فرنسا حمايتها الكاملة على المغرب عام ١٩١٢[٦٤].

رابعاً : التطورات المصرفية في الأقطار العربية

ربما عرف بعض مناطق الوطن العربي الصيرفة قبل غيرها من مناطق العالم الأخرى. ففي عصور سحيقة تصل إلى عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد كانت هياكل بابل تتعاطى أنواعاً مختلفة من الصيرفة، إذ كانت تمنح القروض وتفرض الفوائد وتقبل الودائع من الحبوب من قبل المستأجرين. كما منح الأفراد القروض واحتفظوا بالودائع على أساس عقود بينهم وبين المودعين يتم تنفيذها بحضور شهود يعملون ككتاب عدل (Notary Publics)[٦٥]. وقد استعمل البابليون في القرن التاسع قبل الميلاد وسائل ائتمان شبيهة بأذونات الدفع الحالية (Prom-issory Notes) وشيكات البنوك وكانت هذه بشكل وعود بالدفع بمسكوكات ذهبية وفضية عند الطلب[٦٦].

وشهد بدء القرن السادس قبل الميلاد ظهور مؤسسات جديدة بشكل منظمات خاصة مثل أبناء ايجيبي (Egibi Sons) في بابل أقاموا نشاطهم على النقود والائتمان والودائع والفائدة النوعية. «فمن بين أشياء أخرى، منح هؤلاء قروضاً على نطاق واسع للملوك وللتجار الخاصين، وقبلوا أوامر بالدفع من حساب لآخر، وعملوا كوسطاء بعمولة. وقبلوا القروض

---

(٦٣) مصري، السوق العربية المشتركة: دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية، ص ٢٧٤، الهامش ٢٣.

(٦٤) فؤاد هاشم وهشام البساط، «تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي بالمملكة المغربية،» ص ٢٨٩.

(٦٥) John Brooke Willis, *The Functions of the Commercial Banking System* (New York: King's Crown Press, 1943), p.3.

(٦٦) Erwin W.Boehmler, ed., *Financial Institutions*, rev. ed. (Homewood, Ill.: Irwin, 1956), p. 76.

ودفعوا فوائد عليها، وفتحوا المخازن (Warehouses) لغرض الإيداع النوعي وأخذوا أجوراً على هذا الايداع، ومنحوا رهونات ودخلوا عمليات مشاركة مع التجار(٦٧).

غير أن هذه البدايات الأولية المشجعة للنشاطات المصرفية لم تتواصل خلال القرن التاسع عشر بسبب الخراب الواسع الذي أصاب عموم المرافق الاقتصادية في العراق وغيره من الأقطار العربية التي هيمن عليها العثمانيون غالباً، وقد شاركهم في ذلك الانكليز والفرنسيون في مناطق أخرى من الوطن العربي: في الخليج والجنوب العربيين وفي مصر والسودان وشمالي أفريقيا. كما شاركهم في ذلك الايطاليون في بقاع أخرى محدودة منها ليبيا والصومال.

وكما كانت الحال مع الأنظمة النقدية العربية ـــ من حيث العملات المتداولة والنظم والقوانين النقدية السائدة ـــ فقد تطورت الأجهزة المصرفية العربية حسب الخطوط السياسية العامة التي سادت المنطقة العربية ـــ شرقها وغربها ـــ خلال القرن التاسع عشر. فقد كان التأثير الأجنبي الاستعماري واضحاً في التطورات المصرفية التي حدثت في مختلف الأقطار العربية. وقد افتقرت هذه الأقطار عموماً ـــ خلال هذه الفترة وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ـــ إلى أجهزة مصرفية بالمعنى الحديث، ولكن المصالح البريطانية والفرنسية في المنطقة دفعت بها إلى فتح فروع لمصارفهم، خصوصاً في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وفي مناطق مختلفة من الوطن العربي. أما قبل ذلك، وحتى بعده، فقد هيمن الصيارفة والمرابون على السوق النقدية المحدودة في مختلف هذه البلدان.

ففي العراق مثلاً(٦٨) كان هؤلاء الصيارفة والمرابون ومقرضو النقود يمثلون نمط الصيرفة الوحيد السائد فيه حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وقد قدم الصيارفة خدمات مشابهة لما تقدمه البنوك الاعتيادية، فقبلوا الودائع وأقرضوا النقود وخصموا الأوراق التجارية. ولكنهم عملوا برؤوس اموال ذاتية محدودة، مما حد من قابلياتهم الائتمانية وحصر مناطق عملهم في المدن. وقد ازدهر هؤلاء خلال أواسط القرن التاسع عشر نتيجة ظروف خاصة عملوا في ظلها كان من بين أهمها:

١ ـــ عدم وجود منافسة من مصادر مالية أخرى ـــ كالبنوك مثلاً إذ لم تكن هناك أي بنوك عندئذ.

٢ ـــ ضآلة عدد طبقة التجار وتماسكها وقيامها على روابط عائلية، مما مكنهم من إقامة علاقات شخصية مع الصيارفة.

---

(٦٧) Willis, Ibid., p.3, and Sayyid Ali, «A Study of the Banking System and Its Role in the Economic Development in Iraq,» p. 68.

(٦٨) تفصيلاً للتطور المصرفي في العراق خلال هذه الفترة، انظر: المصدر نفسه، ص ٧٨ ـ ٨١. وقد استندنا الى هذا المصدر حيثما نتناول تطور الصيرفة في القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

٣ ــ طبيعة النشاطات التجارية عينها من حيث حاجتها إلى تمويل محدود وقصير الأجل جداً. وبسبب سرعة دوران رؤوس أموالها وارتفاع هوامش الربح فيها فقد استطاع الصيارفة أن يقدموا للتجار قروضاً صغيرة وعديدة متأكدين من سرعة تسديدها خلال فترات زمنية قصيرة. وبذلك تم الوفاء بالمبدأ التقليدي حول القروض التجارية ذات التصفية الذاتية.

غير أن هؤلاء الصيارفة قدموا خدماتهم للمجتمع التجاري الصغير في المدن فقط، تاركين للمرابين ومقرضي النقود المناطق الريفية التي كانوا الممولين الوحيدين فيها. وقد كان هؤلاء، في معظم الأحوال من بين التجار الكبار في المدن نفسها، وكذلك من بين ملاكي الأراضي. وقد أقرض هؤلاء بأسعار فوائد كانت تزيد أحياناً عل ٥٠ بالمائة سنوياً. وكان ذلك يقتضي توقيعين على الأقل إن لم يكن هناك ضمان من نوع آخر. وقد قدم الصيارفة ومقرضو النقود خدمة اقتصادية مفيدة فواجهوا طلباً ملحاً على الأموال لتلبية حاجات التمويل في قطاعي التجارة والزراعة. وقد كانوا العاملين الوحيدين في ميدان التمويل الزراعي. ولأن الطلب على الأموال كان كبيراً فقد كان بإمكانهم فرض أسعار فائدة عالية بررتها ظروف عدم التوكد والمخاطر التي عملوا في ظلها. كما كان ذلك هو السبب في إصرارهم على الحصول على ضمانات، (Collateral)، لقروضهم ولكون هذه القروض صغيرة الحجم عادة.

وخلال الفترة ١٨٩٠ ــ ١٩١٨ حدثت تغيرات سياسية واقتصادية أدت إلى آثار مهمة في حقل الصيرفة هناك، فقد زاد النفوذ الانكليزي في المنطقة، وفي الدولة العثمانية نفسها، مما قاد إلى فتح الانكليز مصرفاً لهم في بغداد عام ١٨٩٠. وكان هذا فرعاً للبنك العثماني الذي أجيز في لندن عام ١٨٦٣. وقد أسس المصرف بعد ذلك فرعين آخرين له في البصرة والموصل. وقد مثل ذلك أول محاولة لإقامة صيرفة حديثة في العراق لا تعمل على أساس فردي كما كانت الحال مع الصيارفة وإنما كشركات مساهمة، (Joint Stock Banks). ولهذا فقد اعتمد هذا البنك على مركزه الرئيسي في لندن لمده بالموارد المالية اللازمة. وقد كان بامكانه، لذلك، أن يوفر الأموال للتجار بسهولة أكبر وربما بفوائد أقل ومقادير أكبر وشروط أسهل مما كان الصيارفة يستطيعون فعله.

وفي عام ١٩١٣ فتح بنك بريطاني آخر، هو البنك الشرقي (The Eastern Bank) فرعاً له في بغداد، ومن ثم اتبعه بثلاثة فروع أخرى في مناطق مختلفة من العراق. عام ١٩١٨ فتح بنك ايران البريطاني فرعاً له في بغداد اتبعه كذلك بفرعين آخرين له في الموصل والبصرة. غير أن هذه البنوك تابعت الصيارفة في التعامل مع طبقة التجار على أسس شخصية كذلك نظراً لقلة عدد هذه الطبقة التي كانت تتكون من الأسر الغنية في مدن العراق الثلاثة الكبيرة: بغداد، البصرة والموصل، والتي احتكرت تجارة الجملة في الداخل وسيطرت على التجارة الخارجية. وهكذا فقد تركزت البنوك التجارية الأجنبية في المدن الكبيرة فقط، شأنها في ذلك شأن الصيارفة.

ولم يختلف الوضع في مصر[٦٩] عنه في العراق خلال هذه الفترة. فقد كانت وسائل الائتمان الحديثة مجهولة هناك حتى منتصف القرن التاسع عشر، وكان المرابون والصيارفة هم الوحيدون الذين كانوا يمنحون الائتمان ولكن بفوائد مرتفعة وضمانات شديدة وللأسباب نفسها التي وردت بشأن الصيارفة في العراق. وكان هؤلاء يمارسون أعمالاً مشابهة لعمليات البنوك. ولم يكن للمشروعات الخاصة شأن مهم في النشاطات الاقتصادية السائدة في عهد محمد علي، لذا هيمنت الحكومة في الغالب على النشاطات المذكورة. ورغم وجود بيوتات مالية كثيرة في الاسكندرية ذات قدرة مالية على إقراض الحكومة، إلاّ أن الأخيرة لم تتجه للاقتراض منها نظراً لكونها ذات رؤوس مالية أجنبية كان محمد علي يخشاها فامتنع عن الاقتراض منها.

وقد بدأ بعض البنوك الخاصة يظهر في مصر في أواسط القرن التاسع عشر بشكل شركات مساهمة أو كفروع لبنوك أجنبية. فأنشئت عام ١٨٥٦ أول شركة مصرفية مساهمة سميت (بنك مصر) الذي كان مركزه الرئيس في لندن. وقد اهتم بتمويل التجارة الخارجية مع بريطانيا وبالاستثمار في أذونات الخزينة المصرية. ثم توالى بعد ذلك تأسيس البنوك من قبل الأجانب واليهود واليونانيين المقيمين في مصر والذين استغلوا ثرواتهم الخاصة مع أموال أجنبية وودائع محلية في إقراض الحكومة والأفراد والشركات وتمويل تجارة الاستيراد والتصدير وتأسيس الشركات والوكالات. . . الخ. ومن ثم توالى تأسيس البنوك الأجنبية بعد ذلك حتى عام ١٨٩٨ حين أنشىء (البنك الأهلي المصري) الذي قام بأعمال تجارية بالإضافة إلى إصدار العملة. وقد سبق الحديث عنه عند بحث التطورات النقدية في مصر.

كما قام الفرنسيون بإقامة (البنك العقاري) عام ١٨٨٠ وساهموا بمعظم رأسماله. كما تأسست بنوك عقارية أخرى صغيرة اهتمت كلها بإقراض كبار الملاك العقاريين ومتوسطيهم، دون أن يعيروا كبير أهمية للملاك الصغار.

أما الائتمان الزراعي فقد ساهمت فيه البنوك التجارية ولكن بشكل محدود كما ساهمت فيه الحكومة منذ عام ١٨٩٥ بمبالغ ضئيلة. وكذلك فعل البنك الأهلي المذكور الذي ساعد عام ١٩٠١ على إنشاء (البنك الزراعي المصري). ولم يكن هناك كبير اهتمام بالتمويل المصرفي للصناعة، بل قامت بذلك البنوك التجارية ولكن بصورة جزئية إما بالمساهمة المباشرة في رؤوس أموال المشاريع الصناعية أو عن طريق القروض. وقد استمر ذلك حتى عام ١٩٢٠ حين أسس (بنك مصر) برأسمال مصري خالص كما سنشير إليه في الفصل القادم.

وقد ارتبطت التطورات المصرفية في السودان خلال هذه الفترة بتلك التطورات في مصر، نظراً للعلاقة الوثيقة بين القطرين سياسياً واقتصادياً. فقد دخلت البنوك التجارية الأجنبية للسودان بعد إعادة فتحه عام ١٨٩٨، وكان من أهمها بنك باركليز (Barclays Bank) الانكليزي. كما فتح البنك الأهلي المصري فرعاً له في الخرطوم عام ١٩٠١ لمنافسة

---

(٦٩) خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ص ٣١٢ - ٣٣٣.

البنوك التجارية الأجنبية في السيطرة على تجارة القطن. وقد قام هذا البنك فيها بعد بفتح فروع عديدة له في مختلف أنحاء السودان واعتبر حتى وقت متأخر بنك الحكومة[٧٠].

وسيطرت البنوك التجارية الأجنبية على الصيرفة في بقية أقطار الوطن العربي طوال هذه المدة بخاصة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد تركز معظم أعمال هذه البنوك في تمويل التجارة الخارجية أو الشركات الأجنبية أو المعمرين الأجانب كما في الجناح الأفريقي من الوطن العربي كما أنها ساهمت في تمويل التجارة الداخلية التي كانت بأيدي طبقة التجار من الرأسماليين أو بأيدي الأجانب سواء أكانوا أفراداً معمرين أم شركات أجنبية. ومن الممكن القول إن ذلك ينطبق بشكل خاص على كل من العراق ومصر وكذلك على السودان، كما تم شرحه أعلاه، وعلى منطقة الجنوب العربي، خاصة عدن[٧١]، وعلى كل من تونس والجزائر والمغرب التي تأسست في كل منها بنوك فرنسية عام ١٨٦٥ (المغرب) وعام ١٨٧٩ (تونس) وعام ١٨٥١ (الجزائر). وكذلك أسست بنوك ايطالية في ليبيا حتى قبل احتلالها من قبل الايطاليين عام ١٩١٢. فقد اقيمت بنوك ايطالية فيها منذ عام ١٩٠٧، توالى بعدها إنشاء بنوك ايطالية أخرى. وقد كان هناك في لبنان قبل عام ١٩١٨ عدد قليل من البنوك الأجنبية التي تركزت أعمالها كلياً في التجارة الخارجية، تاركة بذلك التجارة الداخلية لبعض البنوك المحلية الصغيرة وبيوتات الخصم. وقد أغلق معظم البنوك الأجنبية، بما فيها البنك العثماني، بعد انهزام تركيا. واستحوذ بنك سورية ولبنان على عمليات البنك العثماني وأعطي صلاحية إصدار العملة اللبنانية وصار بمثابة وديعة للحكومة، كما سنرى في الفصل القادم. وقد انطبق هذا على الوضع في سورية كذلك[٧٢].

---

(٧٠) مرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، ص ٩٢.

(٧١) احتل الانكليز عدن عام ١٨٣٩ بسبب أهمية موقعها العسكري وكونها مركزاً تجارياً ومستودعاً كبيراً لفحم البواخر وعقدة مواصلات مهمة. وقد اعلن الانكليز عدن ميناء مفتوحاً فزادت هجرة العمال اليها وزادت الوكالات التجارية فيها وتضاعفت اهمية تجارتها، خاصة تجارة الترانزيت. واقتضى ذلك اعمالاً مصرفية ومالية بدأت اولاً على نطاق صغير ثم اتسعت بعد ذلك باستمرار. وزادت اهمية ميناء عدن بفتح قناة السويس عام ١٨٦٩ مما ادى الى ظهور صيارفة من جنسيات اجنبية متعددة تخدم التجارة والقوات العسكرية معاً، وفي عام ١٨٧١ افتتح الكابتن لوك توماس (بنك عدن) لخدمة اعماله التجارية وكذلك القوات العسكرية. وفي عام ١٨٩٤ افتتح البنك الاهلي الهندي فرعاً له زاحم به بنك عدن وقضى عليه. فأصبح بذلك البنك المهيمن في البلاد وتركزت معه معاملات الحكومة والادارة البريطانيتين في البلاد وارتبطت البلاد عندئذ نقدياً بالروبية الهندية شأنها في ذلك شأن باقي بلدان الخليج والجنوب العربيين. انظر: سالم محمد الاشولي، «اجهزة الوساطة المالية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٣، ص ٢٥١ - ٢٥٤.

(٧٢) حول التطورات المصرفية المختلفة في الاقطار العربية الاخرى، انظر:
T. Yaffi, «A Case for Central Banking Reform in Lebanon,» in: *Middle East Economic Papers* (Beirut: American University of Beirut, Economic Research Institute, 1958), p.97;
مرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، ص٥٠-٧٢؛ الشطي، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،» ص ١٣ - ١٥؛ ابراهيم مختار ابراهيم، «اجهزة الوساطة المالية: المؤسسات المصرفية في جمهورية مصر العربية،» ورقة قدمت الى: اتحاد المصارف العربية، مؤتمر التعاون المصرفي العربي، أبو ظبي، ٢٥ - ٢٧ آذار/ =

خامساً: السياسة النقدية والبنوك المركزية

تدل الأبحاث التي وردت في الأجزاء السابقة من هذا الفصل على أن المرحلة الممتدة من القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين كانت مرحلة اندماج اقتصادي كامل وتبعية نقدية شاملة بين أقطار الوطن العربي جميعها وبين البلدان التي استعمرتها ابتداء من الدولة العثمانية وانتهاء بالاحتلال الايطالي لليبيا عام ١٩١٢، وحتى انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. وعليه فإن من الصعب الكلام عن سياسة نقدية لأي قطر من هذه الأقطار ــ حتى في مصر التي كانت أكثر هذه الأقطار تطوراً اقتصادياً ونقدياً ومصرفياً وحتى سياسياً. ولم تكن هناك بنوك مركزية بالمعنى الكامل لهذا المفهوم، وإنما كانت هناك بعض بنوك الإصدار، في مصر والجزائر وتونس والمغرب وكذلك في الدولة العثمانية. وكانت بنوك الإصدار هذه في العادة بنوكاً تجارية أعطيت صلاحية إصدار العملة بالإضافة إلى تعاملها في أسواق النقد والمال المحدودة. وكانت هذه البنوك في العادة كذلك أجنبية بالكامل، أو أن معظم مساهميها كانوا من الأجانب الذين كان بيدهم أمر الحل والعقد. ولم تكن المصالح المحلية الوطنية هي المستهدفة دائماً، بل كانت مصالح السلاطين والولاة والحكام بالإضافة للمصالح الأجنبية لرجال الأعمال والشركات الأجنبية، هي المعيار الأساس لعمليات الإصدار. ولم يكن هناك عموماً أي أساس اقتصادي صرف لكميات الإصدار النقدي، إذ لم يتحدد ذلك بحاجات الاقتصادات العربية المحلية وإنما بحاجات الحكام المحليين والمصالح الأجنبية التي آزرتها في ذلك المصالح المحلية الضالعة معها أو المستفيدة منها، بخاصة في أعمال التجارة الخارجية.

ففي مصر مثلاً، أسس (البنك الأهلي المصري) عام ١٨٩٨ من قبل مجموعة من المموّلين الانكليز برئاسة (Sir Earnest Cassel). وقد أعطي البنك احتكاراً بإصدار أوراق البنكنوت التي أصبحت عام ١٩١٤ أوراقاً قانونية تماماً. وقد خول البنك، في غياب الذهب، أن يغطي هذه الأوراق بحوالات الخزينة البريطانية، مما أدى في النهاية إلى مساواة الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني[٧٣]، وإلى تحقيق تبعية نقدية مصرية كاملة للنظام النقدي الاسترليني، وللأوضاع النقدية السائدة في منطقة الاسترليني عموماً[٧٤].

ولم يختلف وضع الصيرفة المركزية ــ أو صيرفة الإصدار النقدي ــ في مصر عنها في

= مارس ١٩٧٦، مؤتمر التعاون المصرفي العربي بدعوة استضافة من دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٥ ـ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٧٦ (بيروت: الاتحاد، ١٩٧٦)، ص ٢٨٩ ـ ٣٧٤؛ Jucker - Fleetwood, *Money and Finance in Africa,* pp. 128 - 129, and Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East,* pp. 213 and 241-242.

(٧٣) Hershlag, Ibid, p.213.

(٧٤) خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ص ٢٩٨ ـ ٣٢٠.

غيرها من البلدان المستعمرة، فقد كانت المهمة الأولى لمثل هذا البنك تحقيق استقرار في العملة عن طريق تغطيتها تماماً بالذهب والعملات الأجنبية والأوراق المالية الحكومية الأجنبية المضمونة، دون استعمال الاحتياطيات لغرض تحقيق توسع كاف في الائتمان والاستثمار المحليين في الاقتصادات الوطنية. كما لم تمارس مثل هذه البنوك عملاً مصرفياً مركزياً آخر كملجأ أخير لإقراض البنوك التجارية، ولم تعمل كبنك للبنوك التجارية، ولم تساهم في وضع سياسة نقدية ولا في العمل على مواجهة الحاجات النقدية للاقتصادات الوطنية(٧٥).

وقد كان الوضع في كل من تونس والجزائر والمغرب مشابهاً تماماً للوضع في مصر والسودان. فقد قام (بنك الجزائر وتونس) الذي أسس عام ١٨٨٠ بوظيفة إصدار العملة في تونس. كما عمل (بنك الدولة المغربي) الذي أسس عام ١٩٠٦ كمؤسسة دولية خاصة نتيجة معاهدة الجزيرة (Algeciras Treaty) كبنك إصدار مغربي بالإضافة إلى عمله كبنك تجاري. وقد سيطرت المؤسسات المالية الفرنسية على كلا البنكين(٧٦). وقد قامت هذه البنوك بأعمال مصرفية تجارية جنباً إلى جنب مع إصدار العملة. وقد عملت على إسناد القطاع الأجنبي في الاقتصاد الوطني. وكذلك كانت الحال في الجزائر التي رضخت للحكم الاستعماري الفرنسي منذ أوائل القرن التاسع عشر، مما أدى إلى ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي. وقد انعكس ذلك بصورة خاصة في الجانب النقدي. وهكذا أنشيء (بنك الجزائر) عام ١٨٥١ كبنك تجاري وكبنك إصدار في وقت معاً، واهتم بتمويل المستعمرين الفرنسيين وبتحقيق تبعية اقتصادية ونقدية كاملة للاقتصاد الفرنسي(٧٧).

أما في ليبيا فقد اعتبرت الليرة الايطالية منذ عام ١٩١٢ العملة الوحيدة في ليبيا دون أن يكون هناك نظام خاص بإصدار العملة. وارتبط بذلك الاقتصاد الليبي بالاقتصاد الايطالي إرتباطاً نقدياً واقتصادياً كاملاً(٧٨). وكذلك كان الوضع في منطقة الهلال الخصيب حيث اندمجت بلدانها العربية بالدولة العثمانية اندماجاً نقدياً ومصرفياً كاملاً. كما كان الأمر كذلك في منطقة الخليج والجنوب العربيين، حيث لم يكن في أي منها أي بنك إصدار خاص بها. كما

---

(٧٥) انظر في هذا الشأن حول دور البنك الاهلي المصري في هذه المرحلة: مرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، ص ٧٣ ـ ٧٦.

(٧٦) Jucker-Fleetwood, *Money and Finance in Africa*, pp. 63 - 64, and Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, p. 241.

وقد سبقت تونس غيرها في محاولة اقامة بنك وطني حكومي للاصدار عام ١٨٤٠، ولم يتم تكوين البنك حتى عام ١٨٤٧. وقد اصدر ٤ ملايين قرشاً من البنكنوت التي لم يجر تداولها إلا في العاصمة تونس، اذ رفضها المواطنون خارج العاصمة مما ادى الى فشل التجربة واغلاق البنك عام ١٨٥٢. انظر في ذلك: الشطي، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية التونسية،» ص ٢١٦.

(٧٧) الشيخ والمبارك، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،» ص ١٣ ـ ١٥.

(٧٨) البيه، النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا، ص ٢٦٦.

لم يكن هنـاك أي بنك مـركزي، بـالمعنى النقدي والمصـرفي الحقيقي، في أي جـزء من أقـطار الوطن العربي. وعليه فإن من السابق لأوانه الكـلام عن سياسـة نقديـة خاصـة بأي من هـذه الأقـطار في ظل حكم استعمـاري شـامـل، وبنـوك إصـدار يهيمن عليهـا رأس المـال والإدارة الأجنبيان وبنوك تجارية هي كلها أجنبية عمليـاً، ومصالـح ومؤسسات اقتصـادية أجنبيـة كبيرة ومنتشرة على نطاق الوطن العربي كله، ومستوطنون أجانب في بعض هـذه الأقطار، خصـوصاً في أقطار الشمال الأفريقي العربي، وتبعية اقتصادية ونقدية ومصرفية كاملة لاقتصادات البلدان الأجنبية المستعمرة.

الفصل الثاني
التبعية النقدية الكاملة: مرحلة مابين الحربين العالميتين الاولى والثانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩١٨ - ١٩٤٥)

مـــقدمـــة

انتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ فزالت بنهايتها الامبراطورية العثمانية، ونشأت في اثرها تحولات سياسية مهمة، وشاملة على مـدى الوطن العـربي كله. ففي جناحـه الشرقي حل الانتدابان الانكليزي والفرنسي محل الهيمنة العثمانية، فسيطر الانكليـز والفرنسيـون طبقاً لاتفاقية سايكس ــ بيكو عام ١٩١٦ على منطقة الهلال الخصيب وقسموها بينهم، حيث اختار الانكليز العراق وفلسطين والأردن، بالإضافة إلى الحماية التي بسطوها من قبـل ــ منذ أوائـل القرن التاسع عشر ــ على منطقة الخليج والجنوب العربيين، ما عدا الحجاز ونجـد اللذين ألفا المملكة العربية السعودية بعد زوال الحكم الهاشمي في الحجاز عـام ١٩١٦، واليمن الشماليـة التي استمرت عائلة حميد الدين في حكمها طوال القرن التاسع عشر وحتى أوائل الستينات من القرن العشرين. كما استمر النفوذ الانكليزي قوياً في مصر طوال الفترة موضـوع البحث وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. واستمر الانكليز عملياً في حكم السودان، واسمياً بالاشتـراك مع مصر في حكم ثنائي لها.

أما فرنسا فقد اختارت سورية ولبنان وحكمتهما حكماً مباشراً وعاتياً طوال الفترة موضوع البحث وحتى نهايـة الحرب العـالمية الثـانية. كـما شددوا قبضتهم عـلى بلدان المغرب الثـلاثة: تونس والمغرب والجزائر. وأضافوا إليها منطقة (فزان) من ليبيا بعد الحرب العالمية الثانيـة. كما استمر الايطاليون في حكم ليبيا حتى قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكذلـك فعلوا في جزء من الصومال التي اقتسموها مع الفرنسيين الذين سيطروا كذلك على جيبوتي.

وقد كان من نتـائج ذلـك تفكك العـرب سياسيـاً واقتصاديـاً طوال الفتـرة بين الحـربين العالميتين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وبذلك صـارت الأقطار العـربية المختلفـة وحدات

جمركية مستقلة عن بعضها، لكل منها وحدات نقدية مختلفة مرتبطة بشكل أو بآخر بالنظم النقدية السائدة في البلدان المستعمرة لكل منها، أو في بلدان أخرى تابعة لها سياسياً. فقد أصبحت وحدة النقد في العراق الروبية الهندية. وصار الجنيه المصري وحدة النقد في فلسطين خلال المدة من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٨ ومن ثم صدر الجنيه الفلسطيني عام ١٩٢٧ فحل محل الجنيه المصري في فلسطين وشرقي الأردن، وكان مساوياً للباوند الاسترليني ومرتبطاً به. وظلت الأردن مرتبطة بفلسطين اقتصادياً طوال فترة الانتداب الانكليزي. وتعددت العملات في اليمن والكويت، وشاع استعمال ريال ماريا تريزا فيهما كوسيلة للتداول. كما استخدمت الروبية الهندية كذلك. وصار الريال الفضي العملة الرسمية في الحجاز ونجد منذ عام ١٩٢٨. وأصبحت الليرة السورية منذ عام ١٩٢٠ العملة الرسمية في سورية وارتبطت بالفرنك الفرنسي وحدث الشيء نفسه تماماً في لبنان. كما استمر ارتباط أقطار الشمال الأفريقي اقتصادياً ونقدياً بالبلدان المستعمرة لها: فارتبطت عملاتها إما بالجنيه الاسترليني (كما في مصر والسودان)، أو بالليرة الايطالية (كما في ليبيا). أو بالفرنك الفرنسي (كما في تونس والجزائر والمغرب). وقد مثل ذلك كله تبعية نقدية كاملة لنظم النقد التي كانت سائدة في البلدان الاستعمارية المهيمنة عليها، فأدى بذلك إلى انفصام نقدي بين الأقطار العربية، حيث ارتبطت العملات العربية، إما بالباوند الاسترليني أو بالفرنك الفرنسي مما أثر تأثيراً سيئاً على العلاقات الاقتصادية عموماً، والتجارية خصوصاً، التي كانت سائدة بين أقطار الوطن العربي الواحد. وقد نتج عن ذلك (إقليمية) في السياسات التجارية للأقطار العربية بسبب الارتباطات الوثيقة باقتصادات البلدان المستعمرة. وقد بدأت هذه (الاقليمية الاقتصادية) تفرض نفسها على العلاقات التجارية بين الأقطار العربية الواقعة تحت النفوذ الاستعماري الشامل، مما قوى من عرى الانفصام الاقتصادي بينها وزادها تفككاً وتباعداً سياسياً واقتصادياً. وكانت الرسوم الجمركية واحدة من تلك الوسائل التي استخدمت لتحقيق هذا الهدف. فقد فرضت كل من مصر والعراق وسورية وفلسطين رسوماً جمركية عالية على استيراداتها إما بهدف الحصول على إيرادات مالية أو حماية لصناعاتها المحلية مما حد من حجم المبادلات التجارية بين الأقطار العربية وزاد من حدة التفكك السياسي والاقتصادي بينها.

وازدادت شدة القيود على التجارة الخارجية العربية وعلى النقد إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية. وزاد الانقسام بين البلدان العربية اقتصادياً ونقدياً نتيجة خضوع هذا الجزء، أو ذاك منها لدول مستعمرة اختلفت بين بعضها بعد سقوط فرنسا عام ١٩٤٠ وخضوع سورية ولبنان لحكومة (فيشي) الفرنسية وخضوع العراق وفلسطين وشرقي الأردن ومصر والسودان والخليج والجنوب العربيين للسيطرة البريطانية. وقد أدت هذه الانقسامات السياسية الاستعمارية إلى اشتداد التفكك الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي كما ترتب على ذلك ارتباطات نقدية جديدة وتطورات مالية وتغيرات اقتصادية مهمة ستتضح خلال تتبعنا لتطور النظم النقدية العربية خلال هذه الفترة. كما حدث تضخم كبير في الأسعار نتيجة هذه الارتباطات النقدية والنفقات العسكرية الكبيرة التي قامت بها الدول الاستعمارية المهيمنة في مختلف أقطار الوطن

العربي، سواء في جناحها الشرقي الاسيوي أو في جناحها الغربي الأفريقي كما سنوضحه فيما يلي من البحث[1].

وكما فعلنا في الفصل السابق، سنركز البحث في هذا الفصل على النقاط التالية:

١ ــ تطور الأنظمة النقدية العربية من حيث إصدار العملة وغطاؤها، وما يتوافر من إحصائيات حولها وحول عرض النقد عموماً. وسيكون ذلك هو الموضوع الرئيسي لبحثنا هذا.

٢ ــ تطور الأجهزة المصرفية، بخاصة التجارية منها.

٣ ــ تطور الأسعار وعلاقة عرض النقد والتطورات النقدية والاقتصادية بذلك.

٤ ــ السياسة النقدية والبنوك المركزية وتطوراتها كلما كان ذلك ممكناً.

وستكون النقطة الأولى هي موضوع اهتمامنا الرئيسي. أما النقاط الثلاث الأخرى فسنبحثها فيما له علاقة بالتطورات في الأنظمة النقدية في الأقطار العربية المختلفة خلال الفترة موضوع البحث. ولذلك لن ندخل في تفصيلات فيما ليس له علاقة مباشرة ــ أو غير مباشرة ــ بالموضوع الرئيس لبحثنا هذا وهو (تطور الأنظمة النقدية العربية). وكما فعلنا في الفصل الأول، سنبحث هذا التطور في جزئين: أحدهما يتعلق بالجناح الشرقي (الآسيوي) والثاني بالجناح الغربي (الأفريقي) من الوطن العربي.

أولاً: تطور أنظمة النقد العربية في الجناح الشرقي (الآسيوي) من الوطن العربي (١٩١٨ـ١٩٤٥)

العــــراق

تتشابه الأقطار العربية الواقعة في الجناح الشرقي من الوطن العربي في الخطوط العامة لتطوراتها النقدية بحيث يمكن ذكر هذه التطورات في أي من هذه الأقطار كمثل على ما حدث في الأقطار العربية الأخرى. ففي العراق[2]، مثلاً في أقصى شرق الوطن العربي، كانت هناك فوضى نقدية سائدة خلال الحرب العالمية الأولى. فقد استغلت الحكومة العثمانية في أواخر الحرب المذكورة الإصدار النقدي الورقي إلى أقصى حد ممكن، مما أدى إلى تضخم كبير في

---

(١) انظر في ذلك تتبعاً قيماً لهذه التطورات، خاصة الاقتصادية منها في:
Alfred George Musrey, *An Arab Common Market: A Study in Inter-Arab Trade Relations, 1920 — 1967*, Praeger special studies in international economics and development (New York: Praeger, 1969),

وقد ترجم إلى العربية تحت عنوان: السوق العربية المشتركة: دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية، ١٩٢٠ - ١٩٦٧، ترجمة صليب بطرس (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٥)، ص ٣٣ - ٤٥.

(٢) Abdul Munim Sayyid Ali, «A Study of the Banking System and Its Role in the Economic Development of Iraq,» (Ph.D. dissertation, George Washington University, Washington, D.C., 1958), pp. 72 - 76.

الكمية المصدرة من الأوراق النقدية، نتج عنه بالتالي تدهور شديد في قيمتها مما تسبب في انعدام الثقة بها وعدم استعمالها على نطاق واسع. وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩١٦ حين احتل الانكليز العراق فجلبوا معهم الروبية الهندية التي كانت عندئذ شائعة الاستعمال في جنوب العراق. وقد كانت قاعدة النقد الهندية قائمة على (الصرف بالإسترليني) مما جعل العراق يتبنى القاعدة نفسها. فأصبحت بذلك الروبية الهندية هي وحدة النقد الرسمية حتى عام ١٩٣٢. ولم يواجه ذلك صعوبة ما نظراً لأن الروبية الهندية كانت متداولة أصلاً في جنوب العراق كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وفي عام ١٩٢١ أعلن العراق رسمياً دولة مستقلة ولكن تحت الانتداب البريطاني فبدأت مطالبة شعبية بعملة وطنية. وفي عام ١٩٢٦ شكلت الحكومة لجنة من استشاريين انكليز وضعت مشروعاً لعملة عراقية يكون (الاسترليني) قاعدة لها، وتديره (لجنة عملة Currency Board) مركزها لندن. وقد رفضت الحكومة هذا المشروع وقررت إقامة مصرف وطني مركزي لإصدار العملة وإدارتها. ولكن ذلك لم يتحقق أيضاً. واستمر الوضع على ما هو عليه بعد الاحتلال حتى عام ١٩٣٠ حين قررت الحكومة تبني قاعدة (الصرف بالذهب) وإصدار (الدينار) كوحدة النقد الأساس على أن تكون قابلة للتحويل إلى الاسترليني. وقد كان هذا المشروع عملياً هو مشروع عام ١٩٢٦ نفسه، ولأن بريطانيا كانت على قاعدة الذهب مما جعل العراق بشكل غير مباشر على قاعدة الصرف بالذهب. وقد كان الدينار في ظل المشروع الجديد مساوياً من حيث سعر صرفه للجنيه الاسترليني. فلا يصدر أي دينار إلاّ مقابل قيمة معادلة من الروبية الهندية أو الجنيه الاسترليني اللذين يجب استثمارهما في شراء أوراق مالية ذهبية يتم الاحتفاظ بها لدى لجنة العملة[٣]. ولكن العناصر الوطنية اعترضت على المشروع مطالبة بمصرف وطني وقاعدة نقدية ذهبية. غير أن الحكومة أخذت برأي الخبراء الانكليز فأصدرت القانون الرقم (٤٤) لعام ١٩٣١ والذي تبنى قاعدة الصرف بالذهب وجعل قيمة الدينار مساوية لـ (٧,٣٢٢٣٨٢) غراماً من الذهب الخالص. وكان عام ١٩٣١ عام بطالة وكساد عالميين، بخاصة في بريطانيا التي اضطرت إلى التخلي عن قاعدة الذهب، مما أدى إلى تأجيل تنفيذ القانون المذكور. فصدر قانون جديد ألغى الفقرة الخاصة بالذهب، وأحل محلها الدينار على أن يكون مساوياً لجنيه استرليني واحد. وهكذا تبدلت قاعدة النقد في العراق مرتين خلال عام واحد، مما أخر صدور الدينار العراقي حتى نيسان ١٩٣٢[٤].

وقد كان النظام النقدي الجديد لعام ١٩٣١ في الواقع امتداداً للنظام الهندي القديم إلاّ

---

(٣) Great Britain, Colonial Office, *Special Report to His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the Period 1920 - 1931* (London: H.M. Stationary Office, 1931), p. 128.

(٤) لتفصيل هذه التطورات انظر: البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، ١٩٤٧ - ١٩٧٢: ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي (بغداد: مطابع ثنيان، ١٩٧٢)، ص ٥٩ - ٧٨.

من حيث الاسم العراقي ووجود لجنة عملة عراقية مقرها لندن. وكان النظام يقوم على قاعدة الصرف بالإسترليني ـ تلك القاعدة الاستعمارية النموذجية المعروفة التي تقوم في ظلها لجنة العملة بإصدار عملة محلية ـ كالدينار مثلاً ـ مقابل جنيهات إسترلينية أو أوراق مالية إسترلينية. وقد كانت لجنة العملة، كما وصفها (Shannon) «مجرد صراف نقد تلقائي لا رأي له في عملية صرف النقد»[٥] ويتضمن ذلك عملياً عدم اعتماد عرض النقد، في ظل هذه الآلية النقدية، على أي عمل تحكمي من قبل السلطة النقدية في العراق. بل على العكس من ذلك، كانت تلك السلطة سلبية من هذه الناحية. فقد اعتمد عرض النقد على مقدار الصرف الأجنبي من الاسترليني الذي يحدث أن يحصل عليه العراق عندئذ والذي كان بدوره دالة لميزان مدفوعات القطر المذكور. فلم يكن عرض النقد في العراق ليستجيب لتغير تلقائي في الطلب المحلي على العملة مقارنة بتغير مولد في مقدار العملة المتداولة نتيجة اضطراب في ميزان المدفوعات. وبهذا المعنى، لم يكن عرض النقد مرناً. وفي غياب سياسة نقدية تحكمية، كان معنى نظام لجنة العملة أن الضغوط التضخمية أو الانكماشية في الاقتصاد العراقي كانت تميل إلى أن تكون دالة لوضع ميزان المدفوعات. وقد كان من الصعب، في ظل هذه الظروف، تحقيق هدف الاستقرار النقدي. وقد زاد من عدم مرونة عرض النقد حقيقة مهمة تكمن في عدم السماح للحكومة باستثمار جزء من غطاء العملة في سنداتها هي. بل كان على لجنة العملة أن تحتفظ بغطاء العملة بشكل صرف أجنبي إسترليني وأوراق مالية استرلينية فقط. وقد زاد ذلك من الأخطار الاقتصادية والسياسية التي تعرض لها نظام النقد العراقي بسبب تبعيته الكاملة لنظام النقد الاسترليني نتيجة اقتصار غطاء العملة على الاسترليني فقط وعدم تنويعه وكذلك عدم احتوائه موجودات استثمارية عراقية.

وقد أصدرت لجنة العملة العراقية أول مجموعة من أوراق النقد العراقية بتاريخ ١٩٣٢/٣/١٦. وقد بقيت الروبية الهندية متداولة جنباً إلى جنب مع الدينار العراقي الجديد بسعر صرف محدد بينهما، وذلك حتى صدور القانون رقم (٤٠) لعام ١٩٣٣ الذي منع تداول الروبية الهندية. وقد تم تنفيذ ذلك حين منع هذا التداول اعتباراً من ١٩٣٣/١٠/١، فاعتبر ذلك بداية تأسيس نظام النقد الوطني في العراق[٦].

وبموجب القانون الرقم (٤٤) لسنة ١٩٣١ تم إيداع سلطة إصدار العملة إلى (لجنة العملة العراقية) نيابة عن الحكومة العراقية، على أن تنتهي مهمتها لدى تأسيس مصرف وطني عراقي، أهلي أو غير أهلي، يمنح امتيازاً خاصاً بإصدار العملة العراقية. ونص كذلك على تكوين اللجنة المذكورة من خمسة أعضاء، تختار الحكومة العراقية اثنين منهم، وتختار المصارف التجارية الأجنبية العاملة في العراق (وكانت ثلاثة مصارف) العضوين الآخرين. أما العضو

---

(٥) H.A. Shannon, «The Modern Colonial Sterling Exchange Standard,» *International Monetary Fund Staff Papers* (henceforth cited as *IMF Staff Papers*), vol. 2, no. 8 (April 1952), p. 32.

(٦) البنك المركزي العراقي، المصدر نفسه، ص ٧٨.

الخامس فيختاره بنك انكلترا أو اللجنة المالية لعصبة الأمم بناء على دعوة العراق الذي تختار حكومته أحد هؤلاء ليكون رئيساً للجنة. ويتم اختيار هؤلاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وقد اختارت الحكومة العراقية لندن لتكون مقراً للجنة التي عين لها ممثل في بغداد يدعى (مأمور العملة) ووكيل أو أكثر من المصارف الأجنبية العاملة في العراق. وقد وقع اختيار اللجنة على البنك الشرقي ليكون وكيلاً لها في بغداد(٧).

وقد اشترط القانون المذكور أن يجري إصدار العملة في العراق بنسبة دينار واحد لكل جنيه استرليني يدفع سلفاً في لندن. وقد بلغت العملة المصدرة كأوراق نقدية ومسكوكات من قبل اللجنة المذكورة منذ تأسس الأخيرة عام ١٩٣٣ حتى ابتداء الحرب العالمية الثانية كما هو واضح في الجدول رقم (٢ ــ ١) أدناه.

جدول رقم (٢ ــ ١)
المتداول النقدي في العراق، للسنوات ١٩٣٣ ــ ١٩٣٩
(بملايين الدنانير العراقية)

السنة	مقدار المتداول (أوراق نقدية ومسكوكات)	مقدار التغير السنوي في المتداول النقدي
١٩٣٣/٣/٣١	٢,١٥	ــ
١٩٣٤/٣/٣١	٣,٠٨	٠,٨٤
١٩٣٥/٣/٣١	٣,٦٠	٠,٥٢
١٩٣٦/٣/٣١	٣,٧٦	٠,١٦
١٩٣٧/٣/٣١	٤,٨٧	١,١١
١٩٣٨/٣/٣١	٤,٨٤	٠,٠٣ــ
١٩٣٩/٣/٣١	٤,٧٧	٠,٠٧

المصدر: احتسبت من: البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٢: ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي (بغداد: مطابع ثنيان، ١٩٧٢) نقلاً عن تقارير لجنة العملة.

ويلاحظ تناقص الزيادات السنوية في المتداول النقدي خلال هذه الفترة ــ وذلك ما عدا استثناء واحد عام ١٩٣٧ حيث زاد هذا المتداول بنسبة كبيرة، عاد بعدها إلى التناقص ولو بنسبة محدودة جداً وذلك حتى عام ١٩٣٩ حين نشبت الحرب العالمية الثانية. عندئذ أصبحت الطبيعة التلقائية لقاعدة الصرف بالإسترليني ونظام لجنة العملة واضحة للعيان. فقد تغير المتداول النقدي من العملة خصوصاً، وعرض النقد عموماً ــ بما فيه الودائع الجارية وودائع التوفير ــ بمقدار التغير فيما تحتفظ به لجنة العملة من الموجودات الاسترلينية. فقد

(٧) المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٤.

تـطلبت ظروف وقـوى الإحتلال العسكـري الأجنبي في العراق إنفـاقـاً عـسكـريـاً كبيـراً دفـع بالحكومة البريطانية الى إصدار أوراق مالية استرلينيـة باعتهـا إلى لجنة العملة في لنـدن مقابـل دنانير عراقية معادلة لها في القيمة قامت بإنفاقها على قواتها العسكرية في العراق. وقد قاد ذلك إلى زيادة كبيرة في مقـدار العملة في التداول، وبـالتالي في مجمـوع عرض النقـد، مما تسبب في ارتفاع تضخمي حاد في الأسعار ساعد عليه شـح في عرض السلع والخـدمات بسبب ظـروف الحرب القائمة. ولما لم تكن لجنة العملة ولا الحكومة في وضع يستطيعان معه ممارسة أي رقابـة تحكمية على عرض النقد ــ بخاصة العملة المتداولة منه ــ فلم تكن هناك من وسيلة تستطيع بها الحكـومة مـواجهة الاتجـاهات التضخميـة هذه إلاّ من خـلال التقنين والـرقابـة المباشـرة عـلى الأسعار(٨).

ويـوضح الجـدول رقم (٢ ــ ٢) هذه التغيـرات في مقدار العملة المتـداولة وفي عـرض النقد بمعناه الواسع ــ بما فيه الودائع الجارية والتوفير والثابتة ــ ومستـوى الأسعار خـلال الفترة ١٩٣٦ ــ ١٩٤٦.

وتتضح من الجدول بعض الحقائق المهمة:

أولهـا، تـزايـد حجم العملة في التـداول بشكـل معتـدل جـداً ومعقـول خـلال الفتـرة ١٩٣٦ ــ ١٩٤٠، ومن ثم تصاعدها بقفزات كبيـرة خلال سنـوات الفترة ١٩٤١ ــ ١٩٤٦، أي خلال سنوات الحرب العالمية الثانيـة. ومن الملاحظ أن ذلـك ترادف مـع زيادات معتـدلة كـذلك في المـوجودات الأجنبيـة خلال الفتـرة الأولى، ومع تصـاعد كبـير ومتزايـد في مجمـوع الموجودات الأجنبية عامة، وفي ما توفر منها لدى لجنة العملة خاصة، خلال الفترة الثانية، مما يدل على ترابط وثيق بين مقادير العملة المتداولة من جهة، وحجم المـوجودات الأجنبيـة من ناحيـة أخرى. ولما كان العامل الأخير ــ أي الموجودات الأجنبية ــ دالة لميـزان المدفـوعات فـإن ذلك بدوره يدل على مدى تبعية عرض النقد لوضع ميزان المدفوعـات العراقي وشـدة ارتباطـه به. وهي صفة لا تزال إلى حد كبير نسبياً تلازم الوضع النقـدي في العراق حتى الـوقت الحاضـر، وتشـير إلى أهمية العـوامل الخـارجية في التـأثير عـلى الـوضـع الاقتصـادي عمـومـاً، والنقـدي خصوصاً، في العراق.

وثانيها، انعكاس الزيادات التضخمية في عـرض النقد، معـرف تعريفـاً واسعاً ليشمـل الودائع الجارية والادخار والثابتة، بالإضافة إلى العملة في التـداول خارج الجهـاز المصرفي، في ارتفاع كبير في مستوى الأسعار بلغ حـوالي ٥٠٠ بالمـائة فيـها بين عـامي ١٩٣٩ و ١٩٤٥ وهي فترة شملت سني الحرب العالمية الثانية التي لفت العالم بأسره تقريباً.

---

(٨) Sayyid Ali, «A Study of the Banking System and Its Role in the Economic Development of Iraq,» and

البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٢ : ذكرى اليوبيـل الفضي لتأسيس البنـك المركـزي العراقي، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

جدول رقم (٢ ـ ٢)

الودائع المصرفية وودائع الادخار لدى دوائر البريد وعرض النقد ومستوى الأسعار في العراق، للسنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٤٦

نهاية العام	الودائع الجارية (مليون دينار عراقي) (١)	ودائع الادخار (مليون دينار عراقي) (٢)	الودائع الثابتة (مليون دينار عراقي) (٣)	مجموع الودائع المصرفية (مليون دينار عراقي)(أ) (ب) (٤) (١+٢+٣)	الودائع لدى دوائر البريد (مليون دينار عراقي) (٥)	العملة في التداول (مليون دينار عراقي) (٦)	عرض النقد (مليون دينار عراقي) (٧) (٦+٤)	مجموع الموجودات الأجنبية (٨)	منها لدى لجنة العملة (٩)	الرقم القياسي لأسعار الجملة (١٩٣٩=١٠٠) (١٠)
١٩٣٦	١,٢	٠,٤	٠,٧	٢,٣	٠,٠٢	٤,٦	٦,٩	—	٣,٩	—
١٩٣٧	١,٣	٠,٤	٠,٧	٢,٤	٠,٠٥	٥,٠	٧,٤	٢٥,٨	٥,٢	—
١٩٣٨	١,٢	٠,٤	٠,٦	٢,٢	٠,٠٧	٤,٧	٦,٩	٢٢,٠	٤,٧	—
١٩٣٩	١,٢	٠,٣	٠,٦	٢,١	٠,٠٧	٥,٩	٨,٠	٢٤,١	٦,٠	١٠٠(د)
١٩٤٠	١,٧	٠,٣	٠,٣	٢,٣	٠,٠٧	٦,٥	٨,٨	٢٧,٨	٦,٩	١٣٨
١٩٤١	٦,٠	٠,٣	٠,٣	٦,٦	٠,٠٤	١١,٠	١٧,٦	٤٦,٢	١١,٥	١٧٩
١٩٤٢	٦,٤	٠,٦	٠,٤	٧,٤	٠,٠٩	٢١,٩	٢٩,١	٩٠,٤	٢٢,٤	٣٨٣
١٩٤٣	١٢,٣	١,٧	١,٠	١٥,٥	٠,٢١	٣٥,٣	٥٠,٨	١٤٥,٢	٣٦,٠	٥٩٠
١٩٤٤	١٥,٥	٢,٦	٢,٥	٢٠,٦	٠,٤٥	٤٠,٨	٦١,٤	١٧٠,٧	٤٢,٢	٥٣٤
١٩٤٥	١٣,٣	٣,٠	٣,٣	٢٠,١	٠,٧٩	٤١,٥	٦١,٦	١٧٦,٤	٤٣,٨	٥٠٣
١٩٤٦	١٣,٦	٣,٠	٣,٤	٢٠,٠(ج)	٠,٩٠	٣٩,٨	٥٩,٨	١٧٩,٥	٤٤,٥	٤٨٢

(أ) تشمل الدائع لدى البنوك الودائع الحكومية وشبه الحكومية. (ب) تشمل البنوك البنك الشرقي والبنك العثماني والبنك البريطاني لايران والشرق الاوسط وبنك زلخا. (ج) تشمل الودائع لعام ١٩٤٦ الودائع لدى البنك الزراعي وبنك الرافدين والبنك العربي. (د) اسعار الجملة لعام ١٩٣٩ تساوي معدل الاسعار للفترة كانون الاول / ديسمبر ١٩٣٨ ـ آب/ اغسطس ١٩٣٩. ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» الى ان البيانات غير متوفرة. المصادر: احتسبت من: المصرف الوطني العراقي، التقرير السنوي، ا تموز ١٩٤٩ ـ ٣١ كانون الاول ١٩٥٠ (بغداد: المصرف، ١٩٥١)؛ العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعات الاحصائية للاعوام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٦؛ The League of Nations, *Money and Banking, 1942 - 1944* (Geneva: The League, 1945), and United Nations, Department of Economic Affairs, *Public Finance Information Papers: Iraq* (New York: United Nations, 1951).

وثالثها، ان الموجودات الأجنبية كانت تشكل في تلك الفترة غطاء كاملاً للعملة العراقية وكانت جميعها تقريباً مستثمرة في ودائع وسندات وحوالات خزينة إسترلينية[٩]. وقد نمت احتياطيات لجنة العملة بمقدار يفوق مقدار العملة المتداولة وذلك بسبب الموارد الكبيرة من الباوندات الاسترلينية التي عملت كاحتياطي وغطاء للعملة العراقية. وقد تم استثمار معظم هذه الاحتياطيات في أوراق مالية بريطانية أو استرلينية. وقد أصبح الدينار العراقي بموجب القانون (١٠١) لعام ١٩٣١، المعدل لقانون العملة رقم (٤٤) لسنة ١٩٣١، على قاعدة الصرف بالإسترليني بعدما كان في القانون الأخير قبل تعديله على قاعدة الصرف بالذهب. وقد نص القانون الأخير (المادة ١٩)، على أن يكون احتياطي العملة لدى لجنة العملة كافياً لتغطية العملة بنسبة لا تقل عن ١٠٠ بالمائة، واشترطت المادة التاسعة من القانون المذكور على ضمان الأوراق النقدية المصدرة باعتبارها ديناً ممتازاً على صندوق احتياطي العملة أولاً، وعلى إيرادات العراق ثانياً. وللجنة العملة بعد استيفاء هذه الشروط جميعها أن تدفع جزءاً من دخلها الصافي من استثماراتها في احتياطي العملة كإيراد للحكومة العراقية[١٠]. كما اشترطت المادة (١٦) من القانون المذكور أول الأمر استثمارموجودات لجنة العملة في سندات دول يمكن تحويل عملتها إلى الذهب مباشرة، أو في السندات المضمونة من قبل تلك الدول، مع الاحتفاظ بقسم من الموجودات نقداً. ولكن التعديل الذي أدخله القانون (١٠١) لعام ١٩٣١ أجاز استثمار تلك الموجودات بسندات مقيمة بعملة قابلة للتحويل مباشرة إلى الذهب أو جنيهات انكليزية. وهكذا «استمرت اللجنة جميع المبالغ المتراكمة لديها في سندات وجنيهات استرلينية لغاية نقل صلاحياتها الى المصرف الوطني العراقي»[١١] عام ١٩٤٧. وهكذا اصبح نظام النقد العراقي عملياً وقانونياً قائماً على قاعدة الصرف بالاسترليني، وصار العراق عضواً في منطقة الاسترليني، وارتبط النظام النقدي ارتباطاً تبعياً وثيقاً بنظام الاسترليني، وصار النقد في العراق تبعاً لذلك وثيق الصلة بالتطورات الاقتصادية والنقدية العامة في المنطقة

---

(٩) البنك المركزي العراقي، المصدر نفسه، ص ١٧٢، وقد جاء في الصفحة نفسها أنه لم يجر استثمار اي جزء من غطاء العملة داخل العراق الا عام ١٩٤٩. الا أنه تبعاً لـ: تقرير لجنة العملة عام ١٩٣٧، ص ٧، كان هناك استثمار واحد من بين ٢٢ استثماراً في اوراق مالية عراقية بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه استرليني. انظر:

Zvi Yehuda Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East* (Leiden: Brill, 1964), p.43.

(١٠) في عام ١٩٣٥، وليس قبل ذلك، قررت اللجنة ان تدفع جزءاً من ارباحها إلى الحكومة العراقية. وقد كان اول مبلغ تم دفعه من الارباح لا يزيد على ١٥ الف باوند استرليني في حين تم نقل ٧٥ الف باوند الى صندوق احتياط العملة. وقد زيدت مبالغ هذه المدفوعات من الارباح إلى ٤٠٠ الفاً عام ١٩٣٦، و٨١ الفاً عام ١٩٣٧، و١١٠ الاف عام ١٩٣٨ و ٦٠ الفاً في كل من عامي ١٩٣٩ و١٩٤٠. وبلغ مقدار موجودات الصندوق في آذار/ مارس ١٩٣٩ اكثر من ٤٢٨٠ مليون باوند استرليني.

Hershlag, Ibid., p. 243.

(١١) البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٢: ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي، ص ٩٧.

المذكورة، وانفصمت التغيرات في عرض النقد عن التطورات الاقتصادية والحاجات المحلية للاقتصاد العراقي. فقد كانت مرونة عرض النقد مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والنقدية في الخارج وليس بمتطلبات الاقتصاد العراقي في الداخل. وهكذا حين تخلت بريطانيا عن قاعدة الذهب وانخفضت قيمة الجنيه الاسترليني، إبان الأزمة العالمية الكبيرة في أوائل الثلاثينات، ثم تبعاً لذلك تخفيض قيمة الدينار كذلك، كما حذفت من قانون العملة العبارة الخاصةبتساوي قيمة الدينار بـ(٧,٣٢٢٣٨٢) غراماً من الذهب بعدما أصبح الباوند الاسترليني غير قابل للتحويل الى ذهب. وبذلك صار الجنيه الاسترليني، وليس الذهب، أساساً للدينار العراقي حيث اشترطت المادة (١٨) من القانون المذكور ان يكون إصدار العملة العراقية مقابل جنيهات استرلينية بنسبة جنيه استرليني واحد لكل دينار واحد. وهكذا ارتبط سعر تعادل الدينار العراقي وتغيراته بسعر تعادل الجنيه الاسترليني وتغيراته في أسواق التحويل الخارجي. وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٥٩ حين ترك العراق منطقة الاسترليني كما سيتضح لنا في الفصل المقبل.

وقد كان من نتيجة هذا الارتباط بين النظامين النقديين العراقي والانكليزي، أن احتفظ العراق دائماً بأرصدة إسترلينية مستثمرة في لندن بأوراق مالية بريطانية استعملت كغطاء للعملة العراقية، كما سبقت الإشارة إليه. وكانت العملة العراقية قبل الحرب العالمية الثانية، شأنها شأن سائر عملات منطقة الاسترليني، قابلة للتحويل إلى أي عملة أخرى، داخل وخارج المنطقة المذكورة. وقد كان ذلك ممكناً بسبب توفر احتياطيات نقدية كبيرة لدى المنطقة المذكورة مجمعة في مركز المنطقة الرئيس في لندن. ولكن هذا الوضع المريح تغير خلال فترة الحرب العالمية الثانية في غير مصلحة بريطانيا بشكل خاص نتيجة تدهور أوضاعها الاقتصادية وزيادة أعبائها العسكرية وتفاقم نفقاتها الأمنية، مما دفع ببريطانيا إلى فرض رقابة شديدة على الصرف الأجنبي لديها ولدى منطقة الاسترليني نفسها، حيث تبعها في ذلك مختلف أعضاء المنطقة، بما فيها العراق، فعملوا جميعاً على سد حاجاتهم من السلع والخدمات من داخل المنطقة كلما كان ذلك ممكناً.

وقد ترتب على ذلك أن صارت عملات الأعضاء في المنطقة قابلة للتحويل إلى بعضها دونما قيود، في حين خضع التحويل إلى خارجها لرقابة شديدة، مع التزام كل دولة عضو فيها إلى تسليم ما تحصل عليه من صرف أجنبي إلى المجمع المركزي في لندن مقابل أرصدة استرلينية، مستثمرة لحسابها في سندات بريطانية، بينما تقوم بريطانيا بتقنين الصرف الأجنبي حسب حاجة كل دولة عضو في المنطقة ومشاركة في المجمع المركزي. وقد أدت الحرب وشح الإنتاج والحصار البحري والتناقص في المعروض العالمي من السلع والخدمات إلى تراكم الأرصدة الاسترلينية التي كانت تملكها الدول الأعضاء في المنطقة والتي استعملتها بريطانيا لتمويل جهودها الحربية ونفقاتها العسكرية في مختلف البلدان، في حين حرمت الدول المذكورة من الاستفادة من تلك الأرصدة بالصورة والمقدار اللذين تحتمهما مصالحها الوطنية. وهكذا موّلت هذه الدول مجهود بريطانيا الحربي والذي بدأ بالضغط على الأرصدة النقدية الأجنبية المتوافرة لدى المنطقة الاسترلينية، مما دفع ببريطانيا إلى فرض رقابة على التحويلات المالية إلى

خارج المنطقة، كما حدت من حرية التحويل الخارجي بين أعضاء الكتلة الاسترلينية ذاتها. وقد اضطر ذلك العراق، مثل غيره من دول الكتلة المذكورة، إلى إصدار قانون مراقبة التحويل الخارجي الرقم (٧١) لسنة ١٩٤١. وقد هدف هذا القانون إلى تقييد حرية التعامل مع الدول خارج المنطقة الاسترلينية من أجل الحفاظ على ما يتوافر لديه وما يحصل عليه من الصرف الأجنبي سواء في تعامله مع الدول الأعضاء أو غير الأعضاء في كتلة الاسترليني.

سورية

بعدما احتل الحلفاء سورية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ زادت جيوش الحلفاء من نفقاتها العسكرية فيها، مما أدى إلى تكاثر النقود المصرية والانكليزية والهندية في التداول، وذلك بعدما منع الحلفاء تداول العملة الورقية التركية، وسمحوا بالتعامل بالعملة الورقية المصرية وكذلك بالنقود المعدنية الذهبية والفضية المختلفة، بما فيها التركية والهندية، بالإضافة إلى المصرية والانكليزية. إلّا أن الأهالي ظلوا يفضلون العملات الذهبية ـ الانكليزية والعثمانية ـ على العملات الورقية بأنواعها حتى ولو كانت قابلة للتحويل الى ذهب، مما دل على عدم ثقتهم بها.

وكانت سورية قد أعلنت بلداً عربياً مستقلاً بقيادة الملك فيصل الأول الذي أصدرت حكومته في نيسان/ ابريل من عام ١٩٢٠ قانوناً لنظام نقدي نص على إصدار (دينار سوري) لم يستعمل إلّا كنقد حسابي، ولفترة قصيرة من الزمن، إذ استمر تداول العملة المصرية حتى تموز/ يوليو ١٩٢٠ حين احتل الفرنسيون دمشق وانهار بذلك الحكم العربي في سورية. عندئذ سحب الفرنسيون العملة المصرية من التداول وأعلنوا التعامل بأوراق النقد السورية، وهي الليرة السورية التي سبق لهم أن أصدروها عن طريق بنك فرنسي أقيم عام ١٩٢٠ وكان في الواقع بديلاً للبنك العثماني القديم كمصرف للإصدار. فقد منحت السلطات الفرنسية عام ١٩٢٠ هذا البنك ـ الذي سمته أولاً (بنك سورية) ومن ثم في عام ١٩٢٤ (بنك سورية ولبنان) ـ امتياز إصدار عملة ورقية سورية قائمة على الفرنك الفرنسي، وهي الليرة السورية ذات المائة قرش والمساوية لـ (٢٠) فرنكاً فرنسياً[١٢]. وتتضح الهيمنة الفرنسية على النظام النقدي السوري الجديد من خلال دائرة التحويل الخارجي (مكتب القطع) (Office des Changes)، المشابهة في وظائفها للجان العملة البريطانية (Currency Boards) فقد كانت جميع المعاملات الرسمية والخاصة تجرى في الواقع بالفرنكات الفرنسية، كما كان معظم الإحصاءات عن تداول العملة ينشر باللغة الفرنسية. وقد كان حوالى ٩٥ بالمائة من العملة

---

(١٢) هشام متولي، ابحاث في الاقتصاد السوري والعربي (دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٤)، ص ١١ ـ ١٢، وفؤاد دهمان، بعض النظم النقدية والمصرفية في البلاد العربية: دراسة مقارنة (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ٦ ـ ٩.

السورية مغطاة بالفرنكات الفرنسية. أما الخمسة بالمائة الباقية فقد كانت مغطاة بموجودات استرلينية(١٣).

وقد تم سحب الجنيهات المصرية واستبدلت بليرات سورية جديدة، واستعملت الجنيهات المذكورة من قبل الإدارة الفرنسية كعملة أجنبية في المعاملات الدولية. أما الليرات الورقية التركية فقد استبدلت بمعدلات منخفضة في الأسواق المحلية ومن ثم تم تصديرها إلى تركيا حيث تم استبدالها، في الفترة الانتقالية حتى قيام الجمهورية التركية الجديدة، بسعر أعلى مقابل مسكوكات معدنية كلما كان ذلك ممكناً(١٤).

ولم تكن الليرة السورية قابلة للتحويل إلى ذهب وإنما إلى فرنكات فرنسية لذا فإن النظام النقدي السوري أصبح قائماً على (قاعدة الصرف بالذهب)، وغدا بذلك تابعاً للنظام النقدي والوضع الاقتصادي الفرنسيين وليس مرتبطاً بالاقتصاد السوري. وقد خضعت الليرة السورية، حتى نهاية العشرينات، إلى تقلبات حادة في السوق الحرة للصرف الأجنبي، اما بسبب التقلبات في قيمة الفرنك الفرنسي الذي تستند الليرة إليه، أو بسبب التقلبات الاقتصادية الداخلية وفقدان الثقة بالليرة من قبل السكان نظراً للتغيرات الحادة في الأسعار. ولذلك فقد فشلت جميع المحاولات التي هدفت إلى تحقيق الاستقرار في قيمة الليرة السورية.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٤ عقدت سورية ولبنان، بضغط من الحكام الفرنسيين اتفاقاً مع (بنك سورية) أصبح بمقتضاه البنك الأخير (مصرف سوريا ولبنان الكبير) المحتكر الوحيد لإصدار العملتين السورية واللبنانية بالشكل نفسه والمواصفات وقوة الإبراء نفسها في كلا البلدين(١٥). وقد كان ذلك ممكناً في وقت كان فيه البلدان متحدين اقتصادياً. وقد حددت الاتفاقية مدة امتياز الإصدار بخمس عشرة سنة ابتداء من أول نيسان/ ابريل ١٩٢٤. كما حددت الاتفاقية كذلك غطاء العملة السورية الذي كان في معظمه موجودات فرنسية (بالفرنكات) بشكل ودائع وسندات خزينة فرنسية، إلى جانب ٧ بالمائة من العملة بشكل سندات تجارية بشرط ألا يتعدى ذلك سقفاً مقداره مليون ليرة سورية، وإلى جانب ٥ بالمائة منه ذهباً. كما حددت الاتفاقية كذلك حداً أعلى لكمية العملة الورقية السورية مقداره (٢٥) مليون ليرة سورية(١٦).

ومن الواضح أن نسب التغطية هذه قد جعلت الإصدار السوري وسيلة سهلة لتمويل نفقات الاحتلال وإلى ربط العملة السورية بالفرنك الفرنسي بشكل وثيق بحيث تتقلب

---

(١٣) Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, p. 238.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(١٥) دهمان، بعض النظم النقدية والمصرفية في البلاد العربية: دراسة مقارنة، ص ٩ ـ ١٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

العملتان معاً في وقت واحد وبالاتجاه نفسه، ولكن العملة الأساس كانت الفرنك الفرنسي، أما الليرة السورية فكانت عملة تابعة تخضع لتقلبات العملة الأولى بصرف النظر عن حال الاقتصاد السوري المحلي وحجم الاحتياطيات النقدية الأجنبية المتوافرة لدى جهة الاصدار المحلية. كما أن الاحتفاظ بنسبة عالية من الودائع لدى بنك فرنسا (المركزي) ، أو لدى بنك انكلترا كما في حال العراق من قبل ، واستثمار معظم الاحتياطيات التي تخدم كغطاء للعملة في أوراق مالية أجنبية ـ فرنسية أو بريطانية ـ لا بد من أن يضر بالاقتصاد المحلي بسبب تكلفة الائتمان التي كانت تفوق العوائد التي تدرها الاستثمارات في أوراق مالية أجنبية(١٧).

وفي عام ١٩٣٨ استبدلت الإتفاقية المذكورة باتفاقية جديدة مددت فترة امتياز (مصرف سورية ولبنان) في إصدار العملة خمساً وعشرين سنة أخرى تنتهي في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣. وقد أجرت الاتفاقية تعديلات طفيفة على مكونات غطاء العملة السورية وذلك بأن رفعت نسبة السندات التجارية في الغطاء النقدي إلى ١٥ بالمائة، ورفعت نسبة الذهب فيه إلى ١٠ بالمائة لعام ١٩٤١، على أن تزيد تدريجياً، بناء على طلب الحكومة السورية إلى ٣٠ بالمائة عام ١٩٦٣. كما أدخلت السلف الحكومية السورية في التغطية. ولكن ودائع وسندات الخزينة الفرنسية بقيت تؤلف النسبة العظمى من التغطية. وبذلك بقي النظام النقدي السوري مرتبطاً بالنظام النقدي الفرنسي بما يكفل بالدرجة الأولى، مصلحة الأخير واقتصاده الفرنسي(١٨). وهو وضع لم تختلف فيه سورية عن العراق بشكل مهم وذلك من حيث تبعيتهما النقدية الكاملة لنظم النقد الأجنبية في الدول المنتدبة عليها(١٩).

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩ وافقت الحكومة السورية على اتفاقية عام ١٩٣٨، وفي الشهر نفسه نشبت الحرب العالمية الثانية، وأدخل الفرنسيون تعديلات على الاتفاقية تتلاءم وظروفهم الجديدة. وكان معظم هذه التعديلات يتعلق بعناصر التغطية النقدية ويتم طبقاً لمتطلبات الإنفاق العسكري الفرنسي. كما تم إحداث رقابة على الصرف الأجنبي لأول مرة في تاريخ النقد السوري. وقد كان من آثار الإنفاق العسكري الكبير من قبل الحلفاء حدوث تضخم نقدي واسع. وقد تنوعت العملات التي كان يجري بها الإنفاق المذكور، إذ كان منها الباوندات الاسترلينية كما كان من بينها الدولارات الأميركية التي كانت السلطات الفرنسية

---

(١٧) Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, pp. 239 - 240.

(١٨) متولي، ابحاث في الاقتصاد السوري والعربي، ص ١٢. وكذلك حول الموضوع نفسه انظر: عزت الطرابلسي، «مصرف سورية المركزي،» محاضرة القيت في الجامعة الامريكية في بيروت، ٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٧.

(١٩) وقد كان مصرف سوريا ولبنان بنكاً تجارياً بالدرجة الاولى حيث وسعت دائرة الصيرفة فيه نشاطاتها لتشمل الائتمان والخصم والودائع والاستثمارات وقد كان يحتفظ بودائع الحكومة مقابل فوائد تقل بنسبة ٢ بالمائة عن معدل سعر الحسم لدى بنك فرنسا، ومن ثم يقوم باستثمارها في نشاطات وموجودات اجنبية لا تخدم الاقتصاد السوري في شيء وانما بهدف تنمية التبادل التجاري مع فرنسا. انظر: متولي، ابحاث في الاقتصاد السوري والعربي، ص ١٢ ـ ١٣ ودهمان، بعض النظم النقدية والمصرفية في البلاد العربية: دراسة مقارنة، ص ١١.

تستحوذ عليها مقابل فرنكات فرنسية يقوم مصرف سورية ولبنان بإصدار ما يعادلها من الليرات السورية. لذا بلغت نسبة التغطية النقدية بالفرنكات الفرنسية في نهاية عام ١٩٤٣ حوالى ٩٨ بالمائة[٢٠].

وفي آذار/ مارس ١٩٤١ عقدت الحكومتان الفرنسية والبريطانية اتفاقاً بينهما قضى بحرية التحويل بين الفرنك الفرنسي والباوند الاسترليني. وطبق الاتفاق على كل من سورية ولبنان لدى احتلال الدولتين المذكورتين لهما. وسمح لمكتب الصرف الأجنبي بحرية تحويل الليرات السورية إلى باوندات استرلينية للراغبين في ذلك بمعدل سعر رسمي قدره ١٧٦,٦١٥ فرنكاً لكل باوند استرليني. وفي عام ١٩٤٤ اتفقت بريطانيا وفرنسا على تخفيض الفرنك الفرنسي إلى (٢٠٠) فرنك لكل باوند استرليني مما أضر بسورية ضرراً كبيراً إذ أدى ذلك إلى تدهور في قيمة الغطاء النقدي السوري المكون في معظمه من فرنكات فرنسية. لذا عقدت كل من سورية ولبنان من جهة، وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٤ اتفاقاً نص على ما يلي[٢١]:

أ ـ تحديد قيمة الليرة السورية بالنسبة للجنيه الاسترليني على أساس ٨٨٣ قرشاً لكل جنيه. بذلك تحددت قيمة الليرة المذكورة بالنسبة للفرنك الفرنسي بحيث أصبحت تساوي ٢٢,٦٥ فرنكاً بدلاً من (٢٠) فرنكاً كما كانت عليه في السابق. وهكذا خرجت سورية عن قاعدة الفرنك الفرنسي وأصبح النقد السوري بدلاً من ذلك مرتبطاً بالجنيه الاسترليني. كما أصبحت حرية التحويل بين الليرة السورية والجنيه الاسترليني مضمونة، وسعر التعادل بينهما محدداً بصورة لا يمكن معها تغييره إلاّ بموافقة جميع الأطراف المعنية. غير أن ذلك لم يعن أن استقلالاً نقدياً قد تحقق للنظام النقدي السوري كما قد يذهب إليه البعض[٢٢]، إذ أن ارتباط النظام الأخير بقي على حاله فلم تتبدل طبيعته وان تغير ارتباطه.

ب ـ استرجاع ذهب التغطية السوري من فرنسا بعدما نقلته السلطات الفرنسية دون علم الحكومة السورية بذلك.

ج ـ ضمان الحكومة الفرنسية لثبات قيمة مكونات غطاء العملة السورية من الودائع والسندات الفرنسية، وذلك بالنسبة للجنيه الاسترليني. كما تعهدت فرنسا بتعويض السوريين عن أي انخفاض قد يطرأ على قيمة الموجودات النقدية الفرنسية التي تكون غطاء للعملة السورية.

ونتج عن الاتفاقية كذلك تسلم الحكومتين السورية واللبنانية إدارة المصالح المشتركة

---

(٢٠) دهمان، المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦، ومتولي، المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

(٢٢) متولي، المصدر نفسه، ص ١٤.

بينهما، بما في ذلك إدارة ورقابة الصرف الأجنبي حيث عهد بها إلى لجنة مشتركة بين الحكومتين المذكورتين. وقد جاء تخفيض الفرنك الفرنسي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ محكاً لمدى التزام فرنسا بالاتفاقية، حيث أصبحت الليرة السورية تساوي ٥٤ فرنكاً فرنسياً بدلاً من السعر الذي تحدد بموجب الاتفاقية ـ وهو ٢٢,٥٦ فرنكاً ـ وقد أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الموجودات الفرنسية المكونة لغطاء العملة الفرنسية بنسبة ٤٢ بالمائة تقريباً وقد قامت الحكومة الفرنسية بتعويض هذا الانخفاض فدفعت ١٦,٥ مليارا من الفرنكات إلى مصرف سورية ولبنان لتغطية قيمة هذا الانخفاض[٢٣].

وقد بقي الوضع النقدي على هذه الحال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية واستمر إلى عام ١٩٤٦ كما سنرى في الفصل التالي. ويبين الجدول رقم (٢ ـ ٣) تطور عرض النقد بمكوناته المختلفة وتطور الأسعار والموجودات الأجنبية في سورية خلال الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥.

لبنان

وقد ارتبط تاريخ النظام النقدي اللبناني بتطور النظام النقدي في سورية طوال هذه الفترة وحتى عام ١٩٤٨ حين انفصمت عرى الوحدة النقدية بين القطرين العربيين المجاورين. فقد ألغت سلطات الاحتلال الفرنسية عام ١٩١٨ الأوراق النقدية العثمانية، كما حدث في سورية، بعدما تدهورت قيمتها خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها بشكل كبير جداً ورفض اللبنانيون قبولها في التداول. فحلت محلها الأوراق النقدية المصرية التي ألغيت بدورها عام ١٩٢٠ من قبل السلطات الفرنسية التي أحلت محلها عملة جديدة هي الليرة اللبنانية التي حددت قيمتها بـ (٢٠) قرشاً، وأعطي حق إصدارها إلى مصرف سورية ولبنان الذي استحوذ على فروع البنك العثماني في لبنان وسورية. وكما حدث في سورية، نصت الأوامر الفرنسية على تغطية العملة الجديدة بموجودات بالفرنك الفرنسي.

وفي عام ١٩٢٤، وكما حدث في سورية كذلك، تم التوقيع على اتفاقية نقدية بين الحكومة اللبنانية والمصرف المذكور نصت على جعل الفرنك الفرنسي قاعدة لليرة اللبنانية على أساس عشرين فرنكاً لكل ليرة واحدة بالإضافة إلى منح المصرف المذكور إمتياز إصدار الليرة المذكورة لمدة خمس عشرة سنة ــ حتى عام ١٩٣٩، وكذلك منحه إمتياز إيداع الأموال الحكومية لديه وأن يعمل كوكيل للحكومة اللبنانية. وفي عام ١٩٣٧ مددت الحكومة مدة امتياز إصدار العملة من قبل المصرف المذكور خمسة وعشرين عاماً أخرى ـ حتى عام١٩٦٤، مع جميع الامتيازات الممنوحة له في الاتفاق القديم. وقد خضعت الليرة اللبنانية، خلال سنوات الانتداب جميعها ومنذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٤٠، إلى جميع التقلبات التي تعرض لها الفرنك الفرنسي وبشكل مستقل تماماً عن حالة عرض الليرة اللبنانية والطلب عليها وعن

---

(٢٣) دهمان، المصدر نفسه، ص ١٦.

جدول رقم (٢ ــ ٣)

عرض النقد والموجودات الأجنبية والأسعار في الجمهورية العربية السورية، للسنوات ١٩٣٦ ــ ١٩٤٥

السنة	الذهب والموجودات الأجنبية(أ) (مليون دولار)	عرض النقد(ب) (مليون ليرة)			أسعار الجملة لجميع السلع(ج) (حزيران ١٩٣٩=١٠٠)	تكاليف المعيشة(ج) (حزيران ـ آب ١٩٣٩=١٠٠)
		العملة (جملة)	الودائع النقدية (جملة)	المجموع		
١٩٣٦	١,١	٢١	–	–	–	–
١٩٣٧	١,٧	٢٤	–	–	–	–
١٩٣٨	٢.٠	٣٤	–	–	–	–
١١٣٩	٢,٨	٢٢	٥	٢٧	١٠٠	١٠٠
١٩٤٠	٢,٨	٣١	١٠	٤١	١٥٦	١١٠
١٩٤١	٧,٢	٤٨	١٥	٥٨	٣٠٩	–
١٩٤٢	٣٠,٦	١٠٠	٣٦	١٣٦	٦٥٦	٢٨٧
١٩٤٣	٣٥,٢	١٦٦	٥٢	٢١٨	٨٣٥	٤٤١
١٩٤٤	٢٤,٠	٢٠٤	٧٩	٢٨٣	٩٥٣	٥٦٠
١٩٤٥	١٧,٥	٢١١	١٠٧	٣١٨	١٠٤٠	٦٠٧

(أ) لكل من سورية ولبنان حيث كانت موجوداتها الاجنبية مشتركة . (ب) احتسبت استناداً الى :

International Financial Statistics, (International Monetary Fund), vol. 1, no. 10 (October 1948), and vol. 6, no. 6 (June 1953).

(ج) في كل من سورية ولبنان لعدم توفر ارقام قياسية منفصلة لاسعار كل منها .

المصادر : احتسبت من :

International Financial Statistics, vol. 1, no. 10 (October 1948), and vol. 6 no. 6 (June 1953),

فيما عدا الارقام الخاصة بالعملة والودائع النقدية للاعوام ١٩٤١ـ ١٩٤٤ التي احتسبت من :

Edmond Y. Asfour, *Syria: Development: and Monetary Policy* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, Center for Middle Eastern Studies, 1967), table 15, p. 49.

وضع ميزان المدفوعات اللبناني. وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية صدر عدد من المراسيم من قبل المفوض السامي الفرنسي تعلق أهمها بإقامة دائرة رقابة على الصرف عام ١٩٤٠ تعمل لحساب السلطات الفرنسية. وقد فرض ذلك بيع جميع الصرف الأجنبي والأوراق المالية الأجنبية إلى دائرة الرقابة المذكورة مقابل عملة محلية. وحين احتلت القوات البريطانية لبنان ــ كما احتلت سورية ــ تم ربط الليرة اللبنانية بالجنيه الاسترليني ـ تماماً كما فعلت تلك القوات بالنسبة لليرة السورية وكما تم شرحه سابقاً. وقد وضعت السلطات البريطانية سعر تعادل لليرة بالإسترليني مساوٍ لـ (٨,٨٣) ليرة لكل جنيه استرليني ــ وهو السعر نفسه الذي حددته بالنسبة لليرة السورية. وقد اعتبر هذا السعر الأساس الذي تحددت بمقتضاه أسعار العملات الأجنبية الأخرى. وقد ترك ذلك سعر الفرنك الفرنسي السابق للحرب كما هو ــ أي ليرة لبنانية لكل (٢٠) فرنكاً فرنسياً. ومع أن الفرنسيين ألغوا بعد ذلك التحويل الحر لليرة اللبنانية إلى الاسترليني، إلاّ أن السلطات الفرنسية عادت عام ١٩٤٣ وبضغط من الحكومة البريطانية إلى إعادة قابلية تحويل الليرة اللبنانية إلى الاسترليني بالسعر الذي كان سائداً سابقاً. وهكذا كان على مكتب القطع في كل من سورية ولبنان أن يبيع عند الطلب إلى المقيمين في هذين القطرين عملات بلدان الكتلة الاسترلينية. وكان ممكناً تحويل العملات المشتراة إلى أي مكان في بلدان المنطقة الاسترلينية، بما فيها لندن، واستعمالها لشراء السلع والخدمات منها(٢٤).

وفي عام ١٩٤٤ عقد اتفاق نقدي (دعي اتفاق كاترو) بين الحكومة اللبنانية والسلطات الفرنسية تعهدت فيه هذه الأخيرة بأن تعيد تقويم الموجودات المقومة بالفرنك في غطاء العملة ولدى دائرة الرقابة على الصرف في حال أي تخفيض للفرنك بالنسبة للجنيه الاسترليني. وقد أصبح هذا السعر، كما سبق بيانه عند الكلام عن النظام النقدي السوري خلال الفترة نفسها، ٢٢,٦٥ فرنكاً فرنسياً لكل ليرة لبنانية وذلك طبقاً للسعر الجديد بين الفرنك الفرنسي والباوند الاسترليني ــ وهو (٢٠٠).فرنك فرنسي لكل جنيه استرليني. وهكذا حين خفض الفرنك الفرنسي في نهاية عام ١٩٤٥ ــ وكما أشرنا إليه سابقاً كذلك ــ من ٢٢,٦٥ فرنكاً إلى ٥٤,٣٥ فرنكاً لكل ليرة لبنانية (أي من ٢٠٠ فرنك إلى ٤٨٠ فرنكاً لكل جنيه استرليني) فقد زيدت الموجودات المقومة بالفرنك في غطاء العملة ولدى دائرة الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر التعادل القديم وهو ٨,٨٣ ليرة لكل باوند استرليني(٢٥).

---

(٢٤) مصري، السوق العربية المشتركة: دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية، ١٩٢٠ - ١٩٦٧، ص ٢٨٧، الهامش ٥.

(٢٥) انظر ملخصاً جيداً لهذه التطورات جميعها في:
T. Yaffi, «A Case for Central Banking Reform in Lebanon,» in: *Middle East Economic Papers* (Beirut: American University of Beirut, Economic Research Institute, 1958), pp. 93-95.

كذلك انظر: عصام يوسف عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢)، ص ٢ - ٥.

وقد بقي هذا الوضع سائداً حتى عام ١٩٤٦، كما بقي سارياً في سورية كذلك مما يؤكد الترابط بين التطورات النقدية في كلا القطرين خلال هذه الفترة. ويبين الجدول رقم (٢ ــ ٤) عرض النقد والودائع والأسعار في لبنان خلال الفترة ١٩٣٧ ــ ١٩٤٥ وهي الفترة التي يتوافر لها بعض الإحصاءات المنفصلة الخاصة بلبنان.

جدول رقم (٢ ــ ٤)

عرض النقد والودائع والأسعار في لبنان، للسنوات ١٩٣٧ ــ ١٩٤٠ و١٩٤٥

السنة	العملة في التداول (جملة) (مليون ليرة لبنانية)	ودائع نقدية (جملة) (مليون ليرة لبنانية)	ودائع زمنية (مليون ليرة لبنانية)	أسعار الجملة (جميع السلع) (١٩٤٨=١٠٠) (٪)	تكاليف المعيشة (١٩٤٨=١٠٠) (٪)
١٩٣٧	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ
١٩٣٨	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ
١٩٣٩	٢٩	٢٧	٠,٩	١٣	٢٠
١٩٤٠	٥٣	٤٠	٠,٧	٢٠	٢٢
١٩٤٥	١٧٢	٢٢٦	١,٣	١٣٤	١٢٣

المصدر: احتسبت من: *International Financial Statistics*, vol. 6, no. 6 (June 1953)

وقد أدت الحرب العالمية الثانية، وطبيعة التبعية النقدية لنظام النقد الفرنسي وارتباط النظام النقدي به ارتباطا وثيقا، الى حصول تضخم نقدي كبير في لبنان تمثل بارتفاع المؤشرات الاقتصادية بالنسبة المبينة ازاء كل منها في نهاية الحرب المذكورة وذلك مقارنة بها عام ١٩٣٩ (حيث ١٩٣٩ = ١٠٠) :[٢٦]

التداول النقدي	٩٨٠ بالمائة
الودائع	٩٨٢ بالمائة
أسعار الجملة	١٠١٩ بالمائة
أسعار المفرق	٧٣١ بالمائة
كلفة المعيشة	٥٦٢ بالمائة
سعر الذهب	٣٣٣ بالمائة

(٢٦) هشام البساط، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية اللبنانية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ٣ ج (بيروت: الاتحاد، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨)، ج ٣، ص ١٨٧.

الأردن وفلسطين

وعلى هذه الطريقة وفي الاتجاه نفسه، سارت التطورات النقدية في كل من الأردن وفلسطين خلال الفترة موضوع البحث. فبموجب إعلان بتاريخ أول شباط/ فبراير ١٩٢١ كانت الليرة الذهبية المصرية والنقد الورقي المصري والجنيه الاسترليني الذهب تؤلف النقد القانوني في كل من القطرين المذكورين(٢٧) وذلك حتى أيلول عام ١٩٢٧ حين صدر الجنيه الفلسطيني فاعتبر نقداً قانونياً في كلا البلدين. وتماماً كما كانت الترتيبات النقدية في العراق بالشكل الذي شرحناه، فقد جرت الأمور في الأردن وفلسطين على المنوال نفسه، حيث أدار شؤون الإصدار النقدي فيهما (لجنة عملة) مركزها لندن وتديرها هيئة يؤلفها وزير المستعمرات البريطاني، وتجري تغطية العملة بموجودات استرلينية، حيث يعادل الجنيه الفلسطيني جنيهاً استرلينياً واحداً(٢٨). وقد قسمت اللجنة المذكورة الأرباح من استثماراتها في غطاء العملة بين القطرين تبعاً لحجم التداول النقدي في كل منهما. وقد كان حجم التداول في الأردن صغيراً، حيث قدر في عامي ١٩٣١/ ١٩٣٢ بحوالى (١٥٠) ألف جنيه فلسطيني، وفي عامي ١٩٣٨/ ١٩٣٩ بحوالى (٤٠٠) ألف جنيه فلسطيني. وقد كان هذا المعدل المنخفض من العملة للفرد الواحد ــ والذي قدر بـ١,٣ جنيهاً لكل فرد إلى ما قبيل الحرب العالمية الثانية ــ يعود إلى المشتريات الضئيلة للفلاحين والبدو الرحل الذين عاشوا في ظروف من الكفاية الاقتصادية الذاتية(٢٩).

وكذلك بسبب الطبيعة التلقائية لأنظمة النقد الاستعمارية والارتباط الوثيق بين نظام النقد المحلي والنظام النقدي الأجنبي في الدولة المستعمرة، حدث تضخم نقدي كبير في حجم النقد وفي الأسعار في فلسطين خلال هذه الفترة كما هو واضح في الجدول رقم (٢ ــ ٥).

وقد استمر النظام النقدي بهذا الشكل في فلسطين حتى الاغتصاب الصهيوني عام ١٩٤٨. أما في الأردن فقد استمر حتى عام ١٩٥٠ كما سنرى في الفصل التالي. وقد ظلت الأردن مرتبطة بفلسطين اقتصادياً ونقدياً طوال فترة الانتداب.

السعودية والخليج والجنوب العربيان

بقيت الفوضى النقدية في شبه الجزيرة العربية، والتي أشرنا إليها في الفصل السابق، ضاربة أطنابها خلال الجزء الاكبر من الفترة موضوع البحث. فقد تداولت المنطقة أنواعاً عديدة من العملات المعدنية، كان أهمها ريال ماريا تريزا (التايلر) الذي سبقت الإشارة إليه

---

(٢٧) عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ١١.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٢٩) Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, p. 246.

جدول رقم (٢ ـ ٥)
عرض النقد والودائع والأسعار في فلسطين، للسنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٤٦

السنة	العملة (جملة) (مليون جنيه فلسطيني)	الودائع النقدية (مليون جنيه فلسطيني)	مجموع عرض النقد (مليون جنيه فلسطيني)	أسعار الجملة (جميع السلع) (١٩٣٧=١٠٠)	تكاليف المعيشة في الأسواق العربية (١٩٤٢=١٠٠)
١٩٣٦	٤,٨	١٣,٠	١٧,٩	٩٢	ـ
١٩٣٧	٤,٢	١١,٧	١٥,٩	١٠٠	ـ
١٩٣٨	٤,٧	١٣,٤	١٨,١	٩٤	ـ
١٩٣٩	٧,٦	١٢,٨	٢٠,٤	٩٣	ـ
١٩٤٠	٩,٧	١٣,٠	٢٢,٧	١١٥	ـ
١٩٤١	١٢,٣	١٩,٢	٣١,٤	١٥٨	ـ
١٩٤٢	٢٢,٤	٢٨,٩	٥١,٣	٢٣١	١٠٠
١٩٤٣	٣٣,٢	٤٩,١	٨٢,٣	٢٨٢	١٣٤
١٩٤٤	٣٨,٢	٦٤,٢	١٠٢,٤	٢٩٨	١٤٢
١٩٤٥	٤٣,٦	٧٨,٢	١٢١,٨	٢٩٨	١٥٠
١٩٤٦	٣٩,٤	٨٦,٥	١٢٥,٩	٣١٠	١٥٥

المصدر: احتسبت من: *International Financial Statistics*, vol. 1, no. 8 (August 1948).

كذلك في الفصل الأول من بحثنا هذا، بالإضافة إلى الروبية الهندية (الفضية) والجنيه الاسترليني الذهبي، والليرة الفرنسية والليرة الروسية الذهبيتين، والعملة المعدنية العثمانية ولو على نطاق محدود. وقد كانت العلاقات التجارية الوطيدة بين بلدان هذه المنطقة العربية وبين كل من الهند وبريطانيا هي الدافع الأكبر لاستمرار تداول هذه العملات المختلفة. ثم كان الاستعمار البريطاني لمعظم هذه البلدان قد ساعد على استمرار هذا الوضع عموماً حتى الخمسينات من القرن الحالي.

وقد جرت عام ١٩١٦ ربما أول محاولة في هذا الجزء من الوطن العربي لإصدار عملة وطنية، وذلك عندما أمر الشريف حسين بسك عملة هاشمية أهم وحداتها (الريال الهاشمي الفضي) و(الدينار الهاشمي الذهبي). وقد جرى ذلك في ظروف سياسية غير مواتية، مما أدى إلى منع تداول الريال الهاشمي عام ١٩٢٥ واستبداله بالريال المجيدي[٣٠]. هذا في حين استمرت العملات الأخرى في التداول. وقد كان نظام المدفوعات في السعودية يرتكز خلال

(٣٠) عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ٢٢.

هذه الفترة على معدنين، هما الذهب والفضة، حيث كانت العملات المتداولة تتكون منهما ولكن دون تحديد سعر رسمي بينهما وبين العملات المذكورة[٣١]، وهو أمر لا يخلو من مساوىء لعل أهمها: عدم سهولة استعمال العملات المعدنية لأغراض المبادلات الكبيرة بسبب ثقل وزنها مقارنة بقيمتها. وإذا لم يكن ذلك أمراً مهماً في المعاملات ذات الحجوم الصغيرة، فإن مساوىء التعامل بها يصبح واضحاً كلما زاد استعمال النقود على نطاق أوسع. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم ثبات قيمة العملات المعدنية بسبب التقلبات الموسمية في الطلب على العملة، ما دام عرضها غير مرن، وكذلك محاولة تثبيت سعر رسمي لها، يؤديان إلى التقلب بين استعمال المعدن كعملة أو كمعدن، أو إلى التقلب في استعمال هذه العملة أو تلك، كلما اختلفت قيمة المعدن عن القيمة الرسمية المحددة له. ويميل ذلك إلى عدم ثبات قيمة العملات المختلفة وإلى عدم استقرار استعمالها[٣٢].

وقد ظهرت هذه المساوىء واضحة حين أصدرت السعودية عام ١٩٢٧ (الريال السعودي الفضي) ليحل محل العملات الفضية المختلفة التي كانت متداولة فيها. وقد قسم الريال إلى (٢٢) قرشاً وتم ربطه بالجنيه الاسترليني الذهب على أساس عشرة ريالات لكل جنيه[٣٣]. وقد أفضى ذلك إلى قيام العملة الجديدة على قاعدة المعدنين الذهب والفضة، حيث كان الريال يتكون من الفضة، في حين ارتبط بعملة ذهبية هي الجنيه الاسترليني عن طريق تحديد سعر رسمي بينهما. ونظراً لتقارب قيمة المعدنين من القيمة الاسمية لكل من العملتين فقد صعب الحفاظ على نسبة التبادل الرسمي بينهما بسبب خضوع قيمة المعدنين لتقلبات الأسعار العامة، وهو أمر لم تكن للحكومة السعودية سيطرة عليه، مما نتج عنه اضطراب في الأسعار والمدفوعات[٣٤]. ففي عام ١٩٣١، نتج عن التقلبات في الأسعار العالمية لكل من الذهب والفضة مضاربات بين الصيارفة وتهريب للفضة إلى خارج القطر، مما اضطر الحكومة إلى سحب الريال المذكور من التداول، ريثما تحل محله عملة فضية أخرى ذات وزن أقل وحجم أصغر ــ هما حجم ووزن الروبية الهندية الفضية نفسه. وقد تم سك هذا الريال الجديد عام ١٩٣٥ وطرح في التداول عام ١٩٣٦[٣٥]. وقد اختفى الريال الفضي القديم من التداول تدريجاً، وتم حظر تداوله نهائياً عام ١٩٤١ وأصبح الريال الفضي الجديد هو العملة الرسمية

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣٢) Michael E. Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» *IMF Staff Papers*, vol. 22, no. 2 (July 1975), pp. 511-512.

(٣٣) كان الريال الفضي يزن ٢٤,٠٥٥ غراماً من الفضة من عيار ٠,٨٣٠ وعلى هذا كانت زنة ما احتواه من فضة خالصة ١٩,٩٦٥ غراماً. وقد اطلق عليه اسم الريال العربي. مصري، السوق العربية المشتركة: دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٦٧، ص ٢٧٦، الهامش ١٠.

(٣٤) عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ٢٢.

(٣٥) Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,».

للبلاد حتى عام ١٩٥٦ عندما تم سحبه من التداول(٣٦) حسبما سنشير إليه في الفصل التالي.

ولئن حاولت السعودية أن تدير شؤون عملتها على هذا المنوال البدائي تخلصاً من الفوضى النقدية التي كانت سائدة فيها، فإن بقية أقطار الخليج والجنوب العربيين استمرت على حالها من تلك الفوضى ردحاً طويلاً من الزمن وطوال الفترة موضوع البحث. فقد ظلت الروبية الهندية خاصة، وغيرها من العملات الأجنبية التي سبق ذكرها، عامة، هي الأداة الرئيسة للتعامل فيها، إذ لم يكن في أي منها عملة رسمية مستقلة خاصة بها، من جهة، ولازدهار التجارة بين تلك البلدان وبين الهند المجاورة، من الجهة الأخرى. وكانت السلطات النقدية الهندية على استعداد دائم لتزويد تلك البلدان بحاجتها من النقد المتداول، وتأمين تحويل النقد اللازم لتغطية المعاملات الجارية إلى الجنيه الاسترليني. وقد استمر ذلك طوال هذه الفترة وحتى حزيران/ يونيو عام ١٩٥٩(٣٧).

ثانياً: التطورات النقدية في الجناح الغربي (الأفريقي) من الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥

مصر

كما في السابق، كانت مصر في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى تمثل أهم قطر عربي من حيث التطورات النقدية والمصرفية وأكثرها جهداً في محاولة تحقيق استقلالها النقدي. وقد سبق القول إن مصر قد فرضت سعراً إلزامياً لأوراقها النقدية عام ١٩١٤ وبذلك اختفى الذهب من التداول وحل محله النقد الورقي الذي التزم البنك الأهلي المصري ــ هو بنك الإصدار آنذاك ــ بتغطيته بنسبة ٥٠ بالمائة ذهباً والبقية بسندات تختارها الحكومة. وكان البنك المذكور يشتري الذهب ويبيعه بسعر ثابت مما حدد سعر صرف تعادلي ثابت بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني. وفي تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٦ خُول البنك أن يُحل السندات الاسترلينية محل الذهب في التغطية. وبذلك أصبح النقد المصري عملياً ورسمياً على قاعدة الصرف بالإسترليني تماماً كما حدث للعراق بعد ذلك بسبعة عشر عاماً ــ وكما سبق شرحه من قبل.

---

(٣٦) عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ٢٣.

(٣٧) مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة (الكويت: دار القبس، ١٩٧٧)، ص ٢٧٦.

كذلك حول الموضوع نفسه انظر:

K [evan] G[erard] Fenelon, *The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey*, 2nd ed. (London: Longman, 1976), pp. 80-81, and M.W. Khouja and P.G. Sadler, *The Economy of Kuwait, Development and Role in International Finance* (London: Macmillan, 1969), p. 163.

ولما كانت بريطانيا قد خرجت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى، فقد أصبح الجنيه الاسترليني غير قابل للتحويل إلى الذهب. ولكن بريطانيا عادت إلى قاعدة الذهب عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٣١ حين عادت فخرجت عنها. وهكذا تبع الجنيه المصري الجنيه الاسترليني في عودته إلى قاعدة الصرف بالذهب ومن ثم خروجه عنها من جديد. فأصبحت مصر عملياً ومنذ عام ١٩٣١ على قاعدة الصرف بالإسترليني وصارت عضواً في منطقة الاسترليني والتزمت بقيودها التي لم تمت بصلة إلى حاجات ومصالح الاقتصاد والنقد المصريين، وإنما استهدفت خدمة الاقتصاد البريطاني بشكل خاص، خصوصاً في فترة الحرب العالمية الثانية، حيث سهل ذلك على بريطانيا الحصول على الكمية التي تشاء من العملة المصرية لتمويل عملياتها الحربية في مصر. وقد زاد من سهولة ذلك تثبيت سعر الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني، مما جعل التحويل المتبادل بين العملتين عملية آلية تلقائية مهما كان المقدار المطلوب منها لأغراض التعامل، مما يعني تبعية نقدية مصرية كاملة للجنيه الاسترليني. وبذلك ارتبط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني ارتباطاً كاملاً وخضع للتقلبات في سعر صرف الأخير مما جعل قيمة الجنيه المصري في سوق الصرف الأجنبية مرتبطة بالظروف المحيطة بالجنيه الاسترليني أكثر من أن تكون متأثرة بظروف مصر الداخلية بالنسبة لاقتصادها المحلي. وقد منعت هذه التبعية النقدية استخدام الجهاز النقدي المصري لخدمة أغراض الاقتصاد الوطني. وقد ساعد على هذا الترابط القوي بين العملتين، المصرية والاسترلينية، العلاقات الاقتصادية والتجارية الواسعة بين مصر وبريطانيا خصوصاً ومنطقة الاسترليني عموماً[٣٨]، حيث كان معظم الصادرات المصرية يذهب إليها وكان معظم المدفوعات إلى مصر مقابل ذلك ومعظم مدفوعات الأخيرة إلى الخارج يتم بالعملة الاسترلينية[٣٩].

ومما زاد من التبعية النقدية المصرية إخضاع النقد الأجنبي في مصر عام ١٩٣٩ للرقابة التي هدفت بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالح الحرب البريطانية وليس مواجهة متطلبات الاقتصاد المصري. وكما حدث في العراق نتيجة ذلك كله، فقد تراكمت لمصر أيضاً أرصدة نقدية استرلينية لم تعمل بريطانيا على دفعها إلى مصر، مما تسبب في تراكمها حتى بعد الحرب العالمية الثانية كما سنشير إليه في الفصل التالي.

---

(٣٨) حول منطقة الاسترليني النقدية انظر شرحاً وافياً لطبيعتها ومشاكلها في:

P. Bareau, «The Sterling Area,» in: Richard Sidney Sayers, ed., *Banking in the British Commonwealth* (Oxford: Clarendon Press, 1954), chap. 14; W.M. Scammell, *International Monetary Policy* (London: Macmillan, 1967), chap. 9; A[rther]R[obert] Conan, *The Problem of Sterling* (London: Macmillan, 1966), and Brian Tew, *International Monetary Cooperation, 1945-1970* (London: Hutchinson University Library), chaps. 13-15.

(٣٩) فؤاد مرسي، **محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٥ - ١٩٥٨)، ج ١: مصر والسودان، ص ٣٥ - ٣٧، وحسين خلاف، **التجديد في الاقتصاد المصري الحديث** (القاهرة: البابي الحلبي للجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٢)، ص ٢٩٨ - ٣٠٢.

وقد تسببت هذه العوامل كلها في إحداث تضخم نقدي في الأسعار كما يوضحه الجدول رقم (٢ ــ ٦) الذي يحتوي كذلك على تطور أسعار صرف الجنيه المصري بالنسبة للدولار والموجودات الأجنبية لدى مصر خلال الفترة ١٩٣٦ ــ ١٩٤٥. ولدى مراجعة الجدول تتضح الحقائق التالية:

١ ــ تنامي عرض النقد بحدود ست مرات ونصف مرة ما بين عامي ١٩٣٩ حين بدأت الحرب و١٩٤٥ حين انتهت.

٢ ــ تزايد الودائع النقدية بحدود تسع مرات وذلك في الفترة نفسها، مما يدل على نمو في العادة المصرفية وتحسن في الوعي المصرفي لدى الجمهور المصري ــ التجاري والصناعي منه على وجه الخصوص. كما قد يدل ذلك على تزايد الائتمان المصرفي الذي ينعكس عادة في زيادة الودائع المصرفية وهو ما حدث فعلاً. فقد زادت قروض واستثمارات البنك الأهلي والبنوك التجارية الأخرى بالشكل الذي يوضحه الجدول رقم (٢ــ ٧) وذلك خلال السنوات ١٩٣٧، ١٩٤٠ و ١٩٤٥.

٣ ــ ارتفاع الأسعار ــ الجملة وتكاليف المعيشة ــ بنسبة حوالى ثلاث مرات بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٥ نتيجة زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات بسبب النفقات العسكرية البريطانية المتنامية خلال الحرب العالمية الثانية.

٤ ــ كما يلاحظ تنامي الاستثمارات في موجودات أجنبية طويلة الأجل ــ هي في الغالب موجودات استرلينية ــ بحوالى سبع مرات ما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٥، وبحوالى ست مرات ما بين بدء الحرب عام ١٩٣٩ ونهايتها عام ١٩٤٥.

كما تضاعف مقدار الصرف الأجنبي خلال الفترة الأخيرة نفسها، هذا في حين انخفض الموجود الذهبي نسبياً في هذه الفترة عينها. ويدل ذلك على تراكم الأرصدة الاسترلينية لدى مصر نتيجة ما أشرنا إليه سابقاً من أسباب تتعلق بشكل خاص بالنفقات العسكرية البريطانية والطبيعة التلقائية للإصدار النقدي المصري في ظل قاعدة الصرف بالإسترليني، دون اعتبار للمصالح الوطنية وللاقتصاد المصري.

السودان

سبق القول إن التطورات النقدية في السودان ارتبطت بشكل وثيق بمثيلاتها في مصر وذلك بسبب طبيعة الحكم الثنائي، المصري ــ البريطاني، لها. لذا فقد بقي النقد القانوني المتداول رسمياً يتألف من الجنيه الاسترليني والجنيه المصري. ومن الطبيعي أن يكون الجنيه المصري أكثر تداولاً وأوسع انتشاراً بسبب العلاقة الوثيقة بين مصر والسودان اقتصادياً وتجارياً وسياسياً وكذلك بسبب تبني نظام النقد والعملة السائد في مصر. وقد استمر ذلك طوال الفترة موضوع البحث وحتى عام ١٩٥٦ حين أصدر الجنيه السوداني، كما سيرد ذكره في الفصل التالي. لذا فإن تاريخ النظام

جدول رقم (٢ ــ ٦)

أسعار صرف الجنيه المصري والموجودات الأجنبية وعرض النقد والأسعار في مصر، للسنوات ١٩٣٦ ــ ١٩٤٥

السنة / سعر الصرف والموجودات الأجنبية وعرض النقد	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
سعر صرف الجنيه بالدولار	٥.٠٩٨	٥.٠٧١	٥.٠١٥	٤.٥٧٤	٤.١٢٨	٤.١٢٨	٤.١٢٨	٤.١٢٨	٤.١٢٨	٤.١٢٨
الاحتياطيات الأجنبية والذهب (مليون دولار)										
ذهب لدى البنك الأهلي	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
صرف أجنبي لدى البنك الأهلي	٢٠	١٣	١٥	١٠	٨	٢٥	٣٦	٦٠	٦٧	٧٥
المجمــــوع	٧٥	٦٨	٧٠	٦٥	٦٠	٧٧	٨٨	١١٢	١١٩	١٢٧
موجودات أجنبية طويلة الأجل لدى البنك الأهلي	١٩٠	١٨١	١٢٩	١٢٠	٢٤٤	٣٩٣	٥٧٩	٨٦٣	١٠٧٧	١٢٤٣
موجودات قصيرة الأجل في الولايات المتحدة	–	–	–	–	–	–	٦.٨	٦.١	٧.٣	١٨.٨
مجموع عرض النقد (مليون جنيه)	–	–	–	٦٢.٥	٨٦.٨	١٢٥	١٧٨	٢٧١	٣٤٥	٤٠٩
العملة في التداول	–	٢٥.٤	٢٤.٨	٣٠.٩	٤٣.٤	٥١	٧٥	٩٦	١١٧	١٤١
الودائع النقدية	–	–	–	٣١.٦	٤٣.٤	٧٤	١٠٣	١٧٥	٢٢٨	٢٦٨
ودائع زمنية لدى البنوك التجارية	–	–	–	٥.٦	٥.٣	–	–	–	–	١٢.٥
ودائع حكومية لدى البنوك التجارية (الاسعار (١٩٣٧=١٠٠)	–	–	–	٣.٤	٦.٠	–	–	–	–	٦٢.١
أسعار الجملة	٩٧	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٢٤	١٥٤	٢٠٦	٢٦٢	٣٠٣	٣٢٣
تكاليف المعيشة (القاهرة)	١٠١	١٠٠	١٠٢	١٠٢	١١١	١٣٧	١٨٣	٢٤١	٢٧٢	٢٨٧

المصدر: احسبت من:

International Financial Statistics, vol. 1, no. 5 (May 1948), and vol. 6, no. 6 (June 1953).

جدول رقم (٢ ــ ٧)

قروض واستثمارات البنوك التجارية في مصر للسنوات، ١٩٣٧، ١٩٤٠ و١٩٤٥

(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة / البنك الأهلي المصري	١٩٣٧	١٩٤٠	١٩٤٥
القروض والاستثمارات المحلية	١٦,٤	١٥,٣	١١,٨
الحكومة	٧,٤	٦,٣	٥,٩
المشاريع والأفراد	٩,٠	٩,٠	٥,٩
قروض للبنوك الأخرى			
البنوك التجارية الأخرى			
القروض والاستثمارات المحلية	٢٨,٣[أ]	٢٦,٣	٦٨,٨
قروض	ـ	ـ	ـ
استثمارات	ـ	ـ	ـ

(أ) لعام ١٩٣٨.

المصدر: احتسبت من: *International Financial Statistics*, vol. 6, no. 6 (June 1953).

النقدي السوداني حتى عام ١٩٥٦ يمكن أن يعتبر هو نفسه وإلى حد كبير تاريخ النظام النقدي المصري[٤٠]. فنتيجة صعوبة الحصول على المعادن الثمينة خلال الحرب العالمية الأولى أصبحت الأوراق النقدية التي أصدرها البنك الأهلي قانونية في السودان كذلك. وفي عام ١٩١٨ صدر (قانون العملة) الذي جعل كلاً من العملة المصرية الورقية والمعدنية والعملة المعدنية البريطانية عملتين قانونيتين في السودان. ثم عقبه قانون آخر عام ١٩٢٤ نص على استعمال كلّ قطع العملة المصرية المصرح بها في السودان كذلك. ومنذ عام ١٩١٤ وحتى إنشاء لجنة العملة السودانية عام ١٩٥٧ كان إصدار العملة الورقية في السودان من اختصاص البنك الأهلي المصري، وتمت تغطيتها بالأرصدة النقدية لأجنبية لدى البنك المذكور حتى عام ١٩٤٩ عندما أنشيء رصيد منفصل للعملات الأجنبية في السودان[٤١].

وعلى الرغم من وقف التداول الذهبي في مصر، فقد ظل السودان يتداول نقوداً فضية وذهبية، جنباً إلى جنب مع النقود الورقية المصرية وذلك حتى الخمسينات من القرن الحالي. وقد

(٤٠) عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ٢٠.

(٤١) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، أيلول ١٩٧٠، ص ١ ـ ٢.

كان سك النقود الذهبية هذه يجري في مصر في شكل معين ومن ثم تقوم مصر بوضعها تحت تصرف السودان. وكانت تخضع للقانون المصري الرقم (٢٥) لسنة ١٩١٦[٤٢]. وكان من هذه النقود (جنيه السلطان حسين) الذي خلد ذكرى السلطان حسين كامل، وكان من عيار ٨٧٥, ٠ وبوزن مقداره ٨,٥ غراماً. كما بقيت مصر تزود السودان بعملتة الفضية كذلك. وجميع النقود الورقية التي كانت متداولة في السودان خلال هذه الفترة كانت من إصدار البنك الأهلي المصري، وقد مرت عليها التطورات نفسها التي حدثت للعملة الورقية المصرية، إلّا استمرار كونها نظرياً لا تزال قابلة للتحويل إلى ذهب. كما كانت هناك، إلى جانب النقود الورقية المصرفية المصرية، أوراق نقدية تصدرها الحكومة كانت تتداول منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية عام ١٩٢٧. ونظراً إلى أن البنك الأهلي المصري كان هو بنك الإصدار الرسمي ولعدم وجود فرع له في السودان، لذا لم تكن هناك أرقام خاصة بمقدار المتداول من الأوراق النقدية في السودان[٤٣].

ومهما يكن من أمر، فإن النظام النقدي السوداني كان يتميز بتبعية لا تختلف عنها بالنسبة للنظام النقدي المصري. بل إن من المبالغ فيه الكلام عن نظام نقدي سوداني منفصل عن النظام النقدي المصري. فقد كانت السودان عملياً جزءاً لا يتجزأ من مصر اقتصادياً ونقدياً ومصرفياً. وبالتالي فقد كانت هناك تبعية اقتصادية ونقدية للنظام النقدي البريطاني. وكما كان الحال في مصر، فقد ارتبط التداول النقدي فيها، وبالتالي مستوى الأسعار كذلك، بوضع صادراتها من القطن والماشية والحبوب والصمغ بوجه خاص، وهي صادرات موسمية يعتمد حجمها على مدى وفرة الموسم وأسعار الصادرات. لذا تميز عرض النقد في السودان بتغيرات موسمية مرتبطة بحجم صادراتها[٤٤]. وهو أمر سنعود إليه في الفصل المقبل.

ليبيـــا

جهدت ايطاليا منذ احتلالها ليبيا عام ١٩١١ على جعل هذه الدولة جزءاً لا يتجزأ منها، فعملت على (طَلينتها) سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ــ وقد كان طبيعياً أن يتم ذلك على المستوى النقدي كذلك، فلم تصدر عملة خاصة بها، بل جعلت الليرة الايطالية العملة الرسمية في ليبيا، وربطت بذلك الاقتصاد الليبي اقتصادياً ونقدياً ومالياً بالاقتصاد الايطالي. وأصبحت الليرة الايطالية العملة الوحيدة في البلاد، ولكنها لم تكن عملة منفصلة خاصة بها. ولذلك ليس هناك من إحصاءات رسمية عنها. وقد استمر ذلك حتى عام ١٩٤٢ حين احتل الحلفاء ليبيا، فاقتسمت إدارتها كل من بريطانيا وفرنسا. وصارت كل من طرابلس وبرقة تحت

---

(٤٢) مرسي، محاضرات على النقود والبنوك في البلاد العربية، ص ٨٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٩١؛
Erin E. Jucker - Fleetwood, *Money and Finance in Africa: The Experience of Ghana, Morocco, Nigeria, the Rhodesias and Nyasaland, the Sudan and Tunisia from the Establishment of Their Central Banks until 1962* (London: Allen and Unwin, 1964), pp. 74 - 75.

سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية،وخضعت(فزان) للإدارة العسكرية الفرنسية. واستمر ذلك حتى عام ١٩٥٠. وكانت كل من هذه الولايات تخضع لحكم مستقل عن الأخرى، وتحتفظ بأنظمة وإجراءات اقتصادية خاصة بها. وقد أصدر القائد البريطاني العام للجيش الثامن في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢ بياناً تحت الرقم (٧) حدد فيه أوراقاً نقدية خاصة بسلطات الإحتلال العسكرية البريطانية، سميت (الجنيه العسكري) الذي فرضت تلك السلطات تداوله في ولاية طرابلس عوضاً عن الليرة الايطالية التي سمح كذلك بتداولها، ولكن دون أن تسمح السلطات بتصديرها أو إستيرادها من وإلى طرابلس إلاّ بإذن خاص منها. وقد حددت هذه السلطات قيمة الجنيه المذكور بـ (٤٨٠) ليرة إيطالية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٤٣ حلت (الليرة العسكرية «المال» Military Authority Lire) محل الجنيه العسكري والليرة الايطالية وأصبحت العملة الرسمية للبلاد. وقد تولى بنك باركليز الانكليزي الذي بدأ أعماله في طرابلس في شهر نيسان/ ابريل ١٩٤٣ ـ إصدار العملة الجديدة واحتفظ بغطاء لها بنسبة ١٠٠ بالمائة بشكل أرصدة استرلينية احتفظ بها في لندن[٤٥]. وبدءاً من نهاية عام ١٩٤٣ سحبت السلطات البريطانية (٣٥٠) مليون ليرة ايطالية من التداول ومنعت تداول (المال) في برقة إلاّ بحدود مبالغ ضئيلة، مما عاق التبادل التجاري بين الولايتين. وقد بلغت العملة المتداولة في طرابلس خلال الفترة من نهاية عام ١٩٤٤ حتى نهاية عام ١٩٥١ كما يلي[٤٦]:

١٩٤٤ ما قيمته ٢,٩ مليون جنيه عسكري
١٩٤٥ ما قيمته ٢,٥ مليون جنيه عسكري
١٩٤٦ ما قيمته ٢,٤ مليون جنيه عسكري
١٩٤٨ ما قيمته ١,٩ مليون جنيه عسكري
١٩٥٠ ما قيمته ٢,٣ مليون جنيه عسكري
١٩٥١ ما قيمته ٢,٥ مليون جنيه عسكري

أما في برقة فقد حددت السلطات العسكرية البريطانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢، الجنيه المصري ليحل محل الليرة الايطالية كعملة رسمية للولاية، مع قبول العملة الايطالية من فئة (٥٠) ليرة فما دونها في التداول، وعلى أن يساوي الجنيه المصري (٤٩٢) ليرة ايطالية. وقد كانت السلطات العسكرية تحصل على العملة المصرية من البنك الأهلي المصري بإذن من الحكومة المصرية دون أن يكون لها غطاء احتياطي في برقة. وارتفعت قيمة الجنيه المصري إلى (٥٠٠) ليرة ايطالية. وانتهى عام ١٩٤٧ تداول العملة الايطالية في برقة[٤٧].

---

(٤٥) عبد الرحيم محمد النعاس، ظهور وتطور النقود والمصارف في ليبيا (بيروت: مؤسسة الفرجاني، ١٩٧٠)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

وقد قدرت السلطات المصرية قيمة الجنيهات المتداولة خلال عام ١٩٤١ بمقدار (١,٧٥٠) مليون جنيه مصري في حين بلغت قيمة العملة المصرية التي دخلت برقة ما بين تموز/ يوليو ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٤٨ بـ (٢,٤) مليون جنيه مصري[٤٨].

أما في منطقة (فزان) الفرنسية فقد حل الفرنك الجزائري القديم الذي كان يصدره البنك الجزائري محل الليرة الايطالية، وكانت قيمته (٢,٤) ليرة ايطالية. واستمر تداول الفرنك الجزائري حتى صدور العملة الجديدة في ليبيا بعد الاستقلال[٤٩]، كما سنوضحه في الفصل المقبل.

ونتيجة ظروف الحرب، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلاد، فقدت الليرة الايطالية ثقة الناس بها، فاختفت من التداول تدريجياً، في حين بقيت الليرة العسكرية في طرابلس، والجنيه المصري في برقة، والفرنك الجزائري في فزان ــ بقيت عملات رسمية في الولايات الثلاث حتى عام ١٩٥١. وعليه لم تكن لليبيا عملة وطنية خاصة بها طوال الفترة منذ الاحتلال البريطاني عام ١٩١١ حتى الاستقلال الوطني في منتصف القرن العشرين الحالي[٥٠].

تونس [٥١]

بقي إصدار العملة في تونس منوطاً بـ (بنك الجزائر وتونس) الذي أقيم برأس مال فرنسي منذ عام ١٩٠٤، وعمل كبنك تجاري بالإضافة إلى عمله كبنك إصدار ولكنه لم يخضع أبداً لأي رقابة من قبل السلطة التونسية. وقد بقيت تونس طوال هذه المدة على قاعدة الصرف بالفرنك الفرنسي، مثلها في ذلك مثل سورية ولبنان، واستمر ارتباط الفرنك التونسي بالفرنك الفرنسي قيمةً وإصداراً حتى عام ١٩٥٨ حين أسس البنك المركزي التونسي.

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، آب ١٩٧٢، ص ٢ ـ ٣؛ كذلك حول التطورات النقدية خلال هذه الفترة انظر: مصرف ليبيا، ادارة البحوث، بنك ليبيا: موجز تاريخي عن سنواته العشر الأولى، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٦، وعبد المنعم البيه، النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما في ليبيا، ط ٢ (بنغازي: الجامعة الليبية، كلية الاقتصاد والتجارة، ١٩٧٠)، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٥١) حول الموضوع انظر: محمد الشطي، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية التونسية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ١، ص ٢١٧ ـ ٢١٨؛ عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ٢٨ ـ ٢٩، و البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، تشرين الثاني ١٩٧٥، ص ٣ ـ ٥

الجزائـــــر[٥٢]

بقي النظام النقدي في الجزائر مرتبطاً بالنظام النقدي الفرنسي طوال هذه الفترة ــ بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ــ وحتى استقلال الجزائر في أوائل الستينات. ويصعب في الحقيقة الكلام عن نظام نقدي جزائري مستقل خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية الطويلة التي كانت الجزائر خلالها جزءاً متكاملاً من فرنسا اقتصادياً ونقدياً ومصرفيا ــ وهي تبعية نشأت أصلاً عن اندماج سياسي كامل في العرف الفرنسي الذي بقي سائداً حتى أيام الاستقلال في ستينات القرن الحالي. فقد بقي (بنك الجزائر) الفرنسي يمارس حق إصدار الفرنك الجزائري، وهو الحق الذي منحته إياه الحكومة الفرنسية منذ عام ١٨٥١، مع قيامه في الوقت نفسه، بتمويل الوافدين الأوروبيين عامة، والفرنسيين خاصة، مع مشاريعهم التي كانت تهدف إلى تطوير المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر وإلى ربط اقتصادهما ببعضهما ربطاً وثيقاً. أما ماعداذلك فقد كانت الجزائر وسكانها العرب الجزائريون كماً مهملاً اقتصادياً وسياسياً ونقدياً ومصرفياً وقد استمر ذلك حتى انتزاع الجزائر لاستقلالها عام ١٩٦٢ حين بدأت الجزائر تستعيد وعيها القومي وتبني استقلالها الاقتصادي والنقدي والمصرفي على أسس قومية صرف، كما سيتضح لنا في الفصل اللاحق.

المغرب[٥٣]

احتلت فرنسا المغرب عام ١٩١٢. مشاركة مع اسبانيا التي فرضت حمايتها على المنطقة الشمالية منها ــ وهي منطقة طنجة. وقد كانت (البيزتا الاسبانية) العملة القانونية في المنطقة الأخيرة، في حين كان (الفرنك المغربي) العملة القانونية في المناطق الأخرى من تلك البلاد. وقد ظهر الفرنك المغربي عام ١٩٢٠ ومنح (بنك الدولة المغربي) امتياز إصداره. وقد كان هذا البنك بمثابة شركة فرنسية خاصة ساهمت فيها، بالإضافة إلى المؤسسات والأفراد الفرنسيين، بعض البنوك الأوروبية. وظل البنك يقوم بمهمته هذه حتى تأسيس البنك المركزي المغربي عام ١٩٥٩. وقد ارتبط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي منذ إصداره عام ١٩٢٠ حتى إنشاء البنك المركزي المغربي في أواخر الخمسينات من القرن الحالي. وبذلك يكون النظام النقدي المغربي قد ارتبط بمنطقة الفرنك الفرنسي ارتباطاً وثيقاً ومستمراً طوال هذه المدة. وقد بقيت قيمة الفرنك المغربي مساوية لقيمة الفرنك الفرنسي طوال هذه المدة أيضاً. وهكذا لم يكن

---

(٥٢) انظر: عبد القادر الشيخ وعدنان المبارك، «أجهزة الوساطة المالية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة أجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٢، ص ١٣ ـ ١٥.

(٥٣) انظر في ذلك: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، تموز ١٩٧٦، ص ٥ ـ ٦، وعاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ٢٩ ـ ٣٠.

هنـاك أي استقلال نقـدي مغربي خـلال الفترة مـوضوع البحث ــ مـا بين الحـربين العـالميتين الأولى والثانية ــ وحتى ما بعد الحرب الثانية . وهو أمر سنعود إليه في فصل لاحق .

ثالثاً: التطورات المصرفية في الوطن العربي بين الحربين العالميتين حتى نهاية عام ١٩٤٥

تميزت الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثـانية بميزتين واضحتين هما:

١ ــ التوسع في إنشاء فروع للبنوك الأجنبية في طـول الوطن العـربي وعرضـه، من العراق والخليج العربي شرقاً حتى الجنوب العربي جنوباً وحتى المغرب غرباً.

٢ ــ البدء بإنشاء بنوك وطنية، فردية خاصة وحكومية عامة في بعض الأقطار العربية.

ففي العراق مثلاً، سبقت الإشارة إلى أن البنوك البـريطانيـة بدأت بفتـح فروع لهـا منذ عـام ١٨٩٠ . وقد استمـرت هذه البنـوك على ذلـك بعد الحـرب العالميـة الأولى، فـزادت من أعدادها ومن فروعها ولكنها تركزت في المدن الكبيرة، شأنها في ذلك شأن الصيارفة. وقد كان هناك عام ١٩٣٦ ثلاثة بنوك أجنبية ومصرفان محليان تعمل في العـراق بجانب الصيـارفة[٥٤]. وفي عـام ١٩٣٩ قررت الحكـومة تـأسيس مصرف وطني تجـاري مختلط حكومي وأهـلي ويمكن للأجانب المشاركة فيـه، على شـرط أن تكون الأكثـرية عـراقية. وقـد هدفت الحكـومة إلى أن يتولى المصرف مسـك حسابـات الحكومـة بدلاً من البنك الشرقي البـريطاني. وقـد أصدرت الحكومة قانوناً بذلك. ولكن ذلك لم يتحقق لسبب أو لآخـر[٥٥]. وباستثنـاء بنك إيـطالي فتح أبـوابه عـام ١٩٣٨ وأغلقها عـام ١٩٤١، هيمنت البنوك البـريطانيـة على سـاحـة العمليـات المصرفية في العراق طوال هذه المدة وحتى عام ١٩٤١. ولم تنشر هـذه البنوك أي معلومـات أو أرقام حول تفاصيل نشاطاتها أو ميزانياتها. وفي عام ١٩٤١ صدر قانون بتـأسيس بنك تجـاري حكومي برأسمال اسمي قدره نصف مليون دينار، ومدفوع قدره ربع مليون دينار. وقد سمته (مصرف الرافدين) الذي بدأ أعماله في العام نفسه واستطاع أن يظهر ربحاً عام ١٩٤٥[٥٦]. وتأتي أهمية تأسيس مثل هـذا البنك من أنـه كان ــ ولا يـزال ــ بنكاً حكـومياً ممـا أبـرز الحكومة كعامل فعّال في تطور الصيرفة في ذلك القطر. كما أن أهميته تظهر في منـافسته للبنـوك الأجنبية العاملة في العراق، وكذلك للصيارفة من الأفراد. كما أنه لم يكن مجـرد بنك تجـاري،

---

(٥٤) مير بصري، مقالات اقتصادية (بغداد: شركة التجارة والطبع المحدودة، ١٩٤٨)، ص ١٨٥ ـ ١٨٦ .

(٥٥) Sayyid Ali, «A Study of the Banking System and Its Role in the Economic Development of Iraq,» p. 80.

(٥٦) Stephen Hemsley Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History* (Oxford, New York: Oxford University Press, 1953), p. 320

وإنما كان بنكاً للحكومة ووكيلاً لها وماسكاً لحساباتها ومستودعاً لها، مما كون نواة بنك مركزي عراقي. ولكنه لم يكن أبداً بنكاً للإصدار، فقد كان ذلك محصوراً بـ (لجنة العملة العراقية) التي سبق الكلام عنها في أول هذا الفصل. وتظهر أهمية البنك كذلك في أنه كان نموذجاً لبنك عراقي بكل معنى الكلمة برأسماله الحكومي وإدارته الوطنية الصرف.

وقد تميزت هذه الفترة بافتتاح أول بنك عربي في العراق، وهو (البنك العربي) الذي كانت عمّان مركزه الرئيسي. وكانت هناك، عام ١٩٤٦، أي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ثلاثة بنوك بريطانية، وواحد عراقي وآخر عربي، بالإضافة إلى عدد من البنوك العراقية التي كان من بينها اثنان كبيران نسبياً(٥٧).

وفي عام ١٩٣٥، بدأ في العراق نظام ودائع الادخار لدى دوائر البريد بضمان الحكومة. وقد منعت الحكومة تجميد هذه الودائع(٥٨). وقد استمرت جميع هذه البنوك في الإقراض القصير الأجل نسبياً بأقل مخاطرة ممكنة وركزت بشكل رئيسي على الائتمان التجاري خصوصاً تجارة الجملة والمفرد والتجارة الخارجية وتمويل الحاجات القصيرة الأجل لشركات النفط وغيرها من الشركات الأجنبية.

أما في الأردن فقد هيمنت البنوك الأجنبية على الجهاز المصرفي فيها حتى عام ١٩٢٩. وكانت كلها بريطانية. وقد كان أول بنك بدأ العمل في الأردن هو البنك العثماني. وقد حدث ذلك عام ١٩٢٥. ثم تبعه البنك العربي الذي فتح أول فرع له في عمان عام ١٩٣٥، ثم نقل مركزه الرئيسي من القدس إلى عمان عام ١٩٤٨ مؤلفاً بذلك نواة المصارف التجارية المحلية في الأردن(٥٩).

وقد نشطت البنوك في سورية ولبنان(٦٠) خلال الفترة موضوع البحث ولا سيما في

---

(٥٧) Sayyid Ali, Ibid., p. 96.

(٥٨) بصري، مقالات اقتصادية، ص ١٨٦.

(٥٩) Philip Thorn and Farida Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East: Describing the Banking Systems of, and Providing Details of Banks in Egypt, Jordan, Lebanon, Syria, Iraq, Iran, Kuwait, Gulf States and Arabia* (London: Banker Research Unit; Financial Times, 1975), p. 29.

(٦٠) حول تطور الجهاز المصرفي في سوريا انظر: محمد مصطفى شهبندر، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية العربية السورية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة أجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ص ٩٢-٩٤.

أما حول لبنان فانظر:

Yafi, «A Case for Central Banking Reform in Lebanon,» pp. 97-98, and

هشام البساط، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية اللبنانية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٣، ص ١٩٧ فما بعدها.

لبنان. فقد أسس بنك سورية الفرنسي عام ١٩١٩ وعمل منذ إنشائه على تمويل النشاط الصناعي الخاص والأشغال العامة، وساهم وبنك سورية ولبنان في تمويل استثمارات البلديات واستثمارات البنوك الزراعية والمرافق العامة كالماء والكهرباء وسكك الحديد والفنادق وشركات التبغ. وقد أسست بنوك أخرى منذ عام ١٩١٩. كما كانت هناك بنوك محلية مختلفة تتعامل في نشاطات الخصم والنشاطات الائتمانية الأخرى القصيرة الأجل. وقد شجع ضعف الجهاز المصرفي المحلي عمل المرابين المحليين من بين أصحاب الأراضي والتجار وغيرهم الذين فرضوا فوائد تصل إلى ٥٠ بالمائة سنوياً.

وقد تركزت نشاطات البنوك الأجنبية العاملة في لبنان كلياً في تمويل التجارة الخارجية. ما تمويل التجارة الداخلية فقد قامت به بنوك محلية صغيرة وبيوتات الخصم. وحل بنك سورية ولبنان محل البنك العثماني الامبراطوري وذلك عقب الحرب العالمية الأولى، وأصبح البنك مشروعاً للحكومة وحصل على امتياز إصدار العملة.

وحتى عام ١٩٥٠ لم يكن هناك في المملكة العربية السعودية سوى جهاز مصرفي يتكون من صيارفة معدودين ومن فرع لبنك تجاري هولندي ومن مجموعة من الصيارفة الخاصين المنضمين إلى شركة خاصة. ولم يكن هناك بنك مركزي ولا أي رقابة على المصارف. وكانت وزارة المال هي السلطة المسؤولة عن إصدار العملة والمسكوكات وممارسة الرقابة النقدية[٦١].

وفي عام ١٩٤١ انشيء أول بنك تجاري في الكويت، وكان بريطانياً. وقد منح امتيازاً للعمل مدته (٣٠) عاماً انتهى سريانه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١[٦٢].

وقد سيطرت البنوك التجارية البريطانية على النشاطات المصرفية في عدن، وحصرت نشاطاتها تلك في تمويل التجارة الداخلية والخارجية وعملت على ربط الاقتصاد المحلي في تلك البلاد بالاقتصاد البريطاني. ولم تعمد إلى تمويل النشاط الانتاجي إلّا بأضيق الحدود. وقد ربطت البنوك الأجنبية هذه (عدن) بالتجارة البريطانية والعملة الاسترلينية حتى الستينات من لقرن الحالي[٦٣].

ولم يختلف الوضع في المناطق الأخرى من الخليج والجنوب العربيين والتي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني. فقد أنشئت فيها بنوك بريطانية كانت فروعاً لمراكز رئيسة لها في لندن وغيرها من أسواق النقد والمال البريطانية واهتمت بتمويل تجارة الاستيراد والتصدير وتوفير

---

(٦١) Thom and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East,* p. 237.

(٦٢) محمد سامي محمد وعبد الحميد صالح بسام، «اجهزة الوساطة المالية في دولة الكويت،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة أجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٢، ص ٢٧٤.

(٦٣) سالم محمد الاشولي، «اجهزة الوساطة المالية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،» في: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٥١.

المدفوعات التي تحتاج إليها الإدارة البريطانية. وقد عملت هذه البنوك على الأسس التقليدية نفسها للمصارف التجارية البريطانية وأقامت نشاطاتها أحياناً على اتفاقيات ضمنية بينها بشأن أسعار الفوائد على قروضها وما إلى ذلك من النواحي الأخرى لنشاطاتها المصرفية[٦٤]. وقد استمر ذلك طوال الفترة موضوع البحث وحتى حصول هذه الأقطار على استقلالها السياسي في فترة لاحقة. وقد أدت نشاطات المصارف المذكورة إلى التأثير على عرض النقد وحجم الموجودات شبه النقدية وكذلك على مستوى النشاط الاقتصادي عموماً في مختلف هذه الأقطار.

أما في الجناح الغربي (الأفريقي) من الوطن العربي فلم يختلف الوضع كثيراً عما لاحظناه سابقاً بشأن التطورات المصرفية في الجناح الشرقي منه. فقد كانت هناك في مصر تبعية مصرفية ــ مرتبطة بتبعية نقدية ــ تمثلت في سيطرة شبه كاملة للبنوك الأجنبية على النشاط المصرفي في مصر طوال الفترة ١٩١٦ ــ ١٩٤٧. فلم يكن هناك أي بنك وطني محلي بين البنوك العاملة في مصر عندئذ سوى (بنك مصر) برأسمال وإدارة مصرية خالصة. كما كانت عملياته وسياساته مصرية خالصة كذلك. وقد اهتم البنك المذكور، على عكس البنوك الأجنبية، بتمويل الصناعات وإنشائها، مما شجع المصريين والحكومة معاً على التعامل معه[٦٥].

وكان الأمر كذلك في السودان، حيث سيطرت بنوك تجارية أجنبية قليلة، تقوم على نظام الفروع، على النشاط المصرفي فيها طوال هذه المدة، وذلك مشاركة مع البنك الأهلي المصري الذي كان يعمل كبنك للحكومة، يحتفظ بودائعها ويقدم لهاالقروض، بالإضافة إلى عمله كبنك للإصدار.

وقد ساهمت البنوك الأجنبية في التسليف الزراعي بالإضافة إلى الائتمان التجاري كما كان هناك التجار والمرابون العاديون الذين ساهموا أيضاً بمنح الائتمان على أسس شخصية[٦٦].

أما في ليبيا فقد هيمنت البنوك الايطالية على النشاط المصرفي فيها طوال هذه المدة، وشاركها في ذلك البنك البريطاني، وهو بنك باركليز[٦٧]. وقد انحصر تعامل هذه البنوك مع كبار التجار ورجال الأعمال الذين كان معظمهم من الأجانب المستقرين في المدن الكبيرة

---

(٦٤) Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» p. 516.

(٦٥) خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ص ٣١٨، وصبحي تادرس قريصة، دراسة في النظم النقدية والمصرفية، مع الاشارة الخاصة إلى مصر ولبنان، ص ١٦٠.

(٦٦) مرسي، محاضرات على النقود والبنوك في البلاد العربية، ص ٩٢ ـ ٩٥.

(٦٧) البيه، النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا، ص ٣٠٦، الهامش ٢، والنحاس، ظهور وتطور النقود والمصارف في ليبيا، ص ٨٣.

والذين كانوا يتعاطون غالباً تجارة الاستيراد والتصدير أو التعامل مع الحكومة والشركات الأجنبية

أما في أقطار المغرب العربي الثلاثة فقد قامت بنوك تجارية فرنسية جنباً إلى جنب مع بنوك الإصدار ـ التي نشطت في حقل الصيرفة التجارية كذلك ـ في كل منها، وهي بنك الجزائر وتونس في كل من تونس والجزائر، وبنك الدولة المغربي في المغرب. وكما في البلدان الأخرى، قامت هذه البنوك بتمويل النشاطات الاقتصادية للمستعمرين الفرنسيين في تلك البلاد. وفي تونس بالذات أنشئت بنوك تعاونية أيضاً قامت بالإقراض الزراعي والعقاري والاستهلاكي. كما قامت فيها بنوك لإقراض الفلاحين بشروط سهلة(٦٨). كما قامت مؤسسات مختلطة ساهمت فيها الحكومة التونسية واستهدفت احياء الصناعات التقليديةوتقديم الائتمان للقطاع التجاري. هذا بالإضافة إلى بعض البنوك الخاصة التي كان من بينها بنوك محلية كذلك. وقد تخصصت هذه البنوك بالصيرفة التجارية الاعتيادية ما عدا اثنين منها تخصصا في القروض الزراعية والعقارية الرهنية ولم تقم هناك مؤسسات مصرفية متخصصة. وقد انعدمت طوال فترة الحماية الفرنسية القروض المتوسطة والطويلة الأجل(٦٩).

وقامت حول بنك الدولة المغربي ـ وهو بنك الإصدار ـ مؤسسات مصرفية فرنسية عديدة مع مؤسسات غير فرنسية، ساهمت في تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة جنباً إلى جنب مع بنك الإصدار المذكور. وقد سارت الأمور على المنوال نفسه في الجزائر حيث قامت حول (بنك الجزائر) شبكة من الفروع التي اهتمت بتمويل الأوروبيين الوافدين وتسهيل عمليات التبادل التجاري مع فرنسا. وقد اقتصر التمويل على الأشخاص والشركات غير الجزائريين وعلى المدن دون القرى والأرياف، ولم يتوافر للمواطنين الجزائريين من القروض سوى ما كان الأوروبيون يوفرونه لهم على أسس ربوية كانت تؤدي لفداحتها إلى استيلاء المعمرين على الأرض التي تلائمهم(٧٠).

رابعاً: استنتاجات حول التطور المصرفي خلال الفترة ١٩١٨ - ١٩٤٥

من خلال البحث السابق يمكن استنتاج ما يلي:

١ ـ إن معظم المصارف، إن لم يكن كلها، كانت مصارف تجارية تعاملت بالقروض القصيرة الأجل وحصرت عملياتها بالقطاع التجاري، وبشكل خاص في قطاع التجارة الخارجية.

---

(٦٨) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الدولي، تشرين الاول ١٩٧٥، ص ٤ ـ ٥.

(٦٩) الشطي، «أجهزة الوساطة المالية في الجمهورية التونسية،» ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٧٠) الشيخ والمبارك، «أجهزة الوساطة المالية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،» ص ١٤ ـ ١٥.

٢ ــ كان معظم هذه البنوك أجنبياً وقد اهتمت بتمويل النشاطات الاقتصادية التي تخدم البلدان الاستعمارية بوجه خاص، ولذلك ركّزت أعمالها في تمويل الشركات الأجنبية والأفراد الأجانب من المستوطنين والتجار.

٣ ــ لم تخضع هذه البنوك إلى رقابة مركزية، حيث لم تكن هناك سلطة نقدية مركزية. غير أن العراق كان سباقاً في هذا الشأن، حيث كان أول قطر أصدر عام ١٩٣٨ قانوناً(٧١) أخضع فيه المصارف العاملة في العراق لقيود محدودة ورقابات معينة كانت الأولى من نوعها في المنطقة.

٤ ــ ظهرت خلال هذه الفترة بنوك وطنية، وهي (بنك مصر) عام ١٩٢٠، وكان بنكاً خاصاً، و (البنك العربي) الذي أسس في فلسطين عام ١٩٣٠، وكان خاصاً كذلك وأخيراً (مصرف الرافدين) الذي أنشىء في بغداد ــ العراق ــ عام ١٩٤١ وكان حكومياً.

٥ ــ اتبعت البنوك العاملة في الوطن العربي كله نظام الفروع (Branch Banking) وليس نظام الوحدة المصرفية الواحدة (Unit Banking) وقد تمركز معظم هذه الفروع في المدن بسبب شح الموارد المالية في القرى وضآلة الإمكانات الاستثمارية فيها وصغر حجم أسواقها، بالإضافة إلى تخلف العادة المصرفية فيها وعدم اعتياد الناس على التعامل مع المصارف إيداعاً واقتراضاً.

٦ ــ أقيم بعض البنوك الزراعية والصناعية والعقارية في بعض الأقطار العربية كما في مصر منذ عام ١٩٢٠ والعراق، منذ عام ١٩٣٦ وسورية عام ١٩٢٣ ولبنان عام ١٩٣٩ والمغرب وتونس. وقد كان الجزء الأعظم من هذه البنوك حكومية وقليل منها أجنبية أو مختلطة. وقد اعتمدت في رؤوس أموالها على قروض من الخزينة العامة أو من البنك المركزي،وذلك ما عدا في بعض الحالات. وقد بقيت عملياتها خلال هذه الفترة محدودة كماًونوعاًلذا فقد بقيت مصادر التمويل الأخرى رائجة، بخاصة بالنسبة للمرابين الذين شكلوا أهم هذه المصادر في القطاع الزراعي. وقد كانت القروض الزراعية صغيرة وغير كافية في حين انحصرت القروض الصناعية في المشاريع الكبيرة فقط. ولم تتطور في معظم هذه الأقطار وخلال هذه الفترة أي سوق مالية ونقدية منتظمة(٧٢). وهذا أمر طبيعي في ظل التخلف النقدي والمصرفي والمالي الشامل.

خامساً: السياسة النقدية

من الصعب الكلام عن سياسة نقدية في بلدان تفتقر إلى أجهزة نقدية مركزية (متطورة) ذات أهداف اقتصادية ونقدية محددة وتمتلك وسائل نقدية معينة تستطيع استعمالها لتحقيق

---

(٧١) هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨، قانون الرقابة على المصارف. وقد تم تطبيقه على البنوك والصرافين.

(٧٢) انظر: عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص٩٢ - ١١٧.

تلك الأهداف المتمثلة عموماً بالتوازنين الداخلي والخارجي بالإضافة إلى النمو الاقتصادي. ففي الفترة موضوع البحث كانت هناك من الناحية النقدية مجموعتان من الأقطار العربية:

المجموعة الأولى، وتتألف من أقطار الخليج والجنوب العربيين، بالإضافة إلى السعودية، لم تمتلك نظاماً نقدياً محدداً، وإنما كانت تتداول عموماً أنواعاً متعددة من العملات الأجنبية المختلفة دون أن تكون هناك سلطة إصدار مركزية أو سياسية حكومية موجهة. وقد كانت هذه الأقطار، فيما عدا السعودية، خاضعة خضوعاً مباشراً للحماية والهيمنة البريطانيتين اللتين استمرتا طوال هذه المدة. أما السعودية فقد حاولت تنظيم شؤونها النقدية وتوحيد عملتها وتحديدها شكلاً وقيمة دون أن تنجح في تحقيق استقرار كامل فيها.

أما المجموعة الثانية فقد كانت تتألف من أقطار خضعت للانتداب البريطاني أو للحماية أو الاحتلال الفرنسيين الكاملين. وفي كلتا الحالتين، ارتبطت النظم النقدية في تلك الأقطار بالنظم النقدية في الأقطار المنتدبة أو المستعمرة: بريطانيا وفرنسا. وقد أنشئت في النوع الأول من تلك الأقطار (لجان عملة) جعلت مركزها في لندن عادة وشملت كلًا من العراق وفلسطين والأردن. أما بالنسبة للنوع الثاني منها فقد أنشئت بنوك إصدار ارتبطت عادة بالبلد الأم، وهو فرنسا في حال بلدان المغرب العربي وكل من سورية ولبنان، وبريطانيا في حال مصر والسودان ويمكن وصف هذه النظم النقدية بأنها نظم استعمارية يكون في ظلها للقطر المستعمَر عملة محلية تصدرها سلطة للعملة تخضع لتعليمات تتحدد في قانون العملة الأساس في القطر. وتكون عمليات اللجنة تلقائية وسلبية تتمثل في استعدادها لشراء وبيع العملة المحلية بسعر محدد وثابت مقابل الاسترليني في لندن. يجري استثمار الاسترليني المتراكم نتيجة إصدار العملة المحلية في لندن مما يؤلف (صندوق ضمان) يعمل كظهير أو غطاء للعملة المحلية المصدرة والذي يتم كذلك خلاله إجراء مدفوعات بالإسترليني مقابل عملة محلية يجري تسليمها في القطر المستعمر. وفي ظل هذا النظام تعمل العملة المحلية وكأنها تماماً أوراق نقدية ومسكوكات بريطانية[٧٣].

وفي ظل:

أ ـ سعر صرف ثابت بين العملة المحلية للقطر المعني من جهة، والاسترليني من جهة أخرى، كما يقضي به نظام الصرف بالإسترليني الذي أشرنا إليه سابقاً.

ب ـ كون قاعدة الائتمان التي يعمل الجهاز المصرفي المحلي على أساسها تتألف من مبالغ إسترلينية يتم الاحتفاظ بها في سوق لندن النقدية.

ج ـ خضوع مثل هذه الأقطار جميعاً للرقابة على الصرف في منطقة الاسترليني. نقول، في ظل هذه الترتيبات يتحقق الإيفاء بالشروط الثلاثة اللازمة لتأهيل القطر ليصبح عضواً في

---

(٧٣) W. T. Newlyn, «The Colonial Empire,» in: Sayers, *Banking in the British Commonwealth*, p. 423.

المنطقة النقدية الاسترلينية وهي: سعر صرف ثابت مقابل الاسترليني والاحتفاظ بأرصدة إسترلينية، ورقابة مشتركة عامة على الصرف الأجنبي[٧٤]. وهذه هي شروط أوفت بها وتحققت لدى كل من العراق وفلسطين والأردن خلال الفترة موضوع البحث كما تم شرحه من قبل. ولما كان الأساس القانوني للعملة محدداً بهذا الشكل في ظل قاعدة الصرف بالإسترليني، فيتبع من ذلك أن البنوك التجارية العاملة في مثل هذه الأقطار التابعة لن تكون لها سياسة ائتمانية مستقلة خارج حدود ضيقة تقررها ممارساتها المصرفية «السليمة». فالتغيرات في النقد والائتمان في قطر مستعمر (بفتح الميم) هي بشكل مهم، دالة للتغيرات في ميزان مدفوعاته[٧٥]. وفي ظل هذه الظروف لن يكون للجان العملة أيّ تأثير على تطور البنوك في هذه الأقطار. أما البنوك الأجنبية فقد بقيت حرة في تقرير سياساتها الائتمانية والاحتياطية مستلهمة في ذلك ما توحيه مصالحها الخاصة وتوجيهات مراكزها الرئيسة في أسواق النقد العالمية.

أما عمل لجان العملة فكان شبه آلي وذا دور سلبي، لذا كانت اللجان أشبه بالصراف دون سلطة تنظيمية على المصارف التجارية، فليس لها تأثير ولا سيطرة على حجم الائتمان ولا دور لها في تحديد السياسة النقدية الرسمية في هذه الأقطار. وفي هذه الحال فإن أي مرونة في النظام النقدي كانت تنبع من البنوك التجارية العاملة محلياً ذاتها والتي هي عموماً بنوك أجنبية ترتبط بالدولة المستعمِرة (بكسر الميم) غالباً ملكية وإدارة[٧٦] ولما كانت تغطية العملة تتم بالإسترليني بصورة كاملة، ولما كانت الموجودات أو الاحتياطات النقدية الاسترلينية تتولد عن الإيرادات المتأتية عن التجارة الخارجية، فعليه، فإن هذه الإيرادات، وبالتالي ميزان المدفوعات، يصبحان هما المحددان لمقدار العملة المتداولة في القطر المعني. وهكذا تبقى لجان العملة مؤسسات تقوم بإصدار العملة فقط دون أن تمتلك صلاحية أو قدرة على رسم وتنفيذ سياسة نقدية في أقطارها. وعند إصدارها العملة فإنها تفعل ذلك مقابل تسلم القدر نفسه من الاسترليني في لندن، أو أنها تقوم بتوفير الاسترليني مقابل العملات المحلية. ويتم الصرف بسعر محدد وخاضع لعمولة[٧٧].

أما في كل من مصر والسودان وبلدان المغرب العربي الثلاثة، وكذلك في كل من سورية ولبنان، فلم تكن هناك لجان عملة وإنما بنوك إصدار يمتلكها ويديرها الأجانب وتقوم آلياً أيضاً بإصدار العملة مقابل موجودات استرلينية أو موجودات بالفرنك الفرنسي. وبهذا أصبحت الأنظمة النقدية لتلك البلدان قائمة إما على الصرف بالإسترليني أو على الصرف بالفرنك الفرنسي وبحيث يكون غطاء العملة بتلك الموجودات كاملاً في ظل أسعار صرف ثابتة تجاه

---

(٧٤) Bareau, « The Sterling Area,» p. 456.

(٧٥) Shannon, « The Modern Colonial Sterling Exchange Standard,» p. 322.

(٧٦) Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» pp. 516 - 517.

(٧٧) Jucker - Fleetwood, *Money and Finance in Africa*, pp. 56 - 57

الجنيه الاسترليني أو الفرنك الفرنسي، وبحيث يتم التحويل بين العملات المحلية وكل من الباوند والفرنك تلقائياً وذلك لأي مقدار تقتضيه حاجات التعامل التجاري. ويدل ذلك هنا أيضاً على تبعية نقدية كاملة ترتب عليها في كل قطر عربي معني إخضاع المتغيرات النقدية المحلية فيها لتحكم أوضاع الأرصدة الأجنبية لديها وكذلك إلى ما يصيب عملة البلد المتبوع من تغيرات في قيمها. وقد مكّن ذلك دولاً غنية، مثل بريطانيا وفرنسا، من الاقتراض من دول فقيرة، لتمويل حاجاتها التجارية الدولية أو لتمويل نفقاتها العسكرية كما حدث خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. وقد كان ذلك يتم عن طريق قيام البلدان المتبوعة بإصدار موجودات بعملاتها تبيعها إلى بنوك الإصدار في هذه الأقطار مما يؤدي إلى تراكم أرصدة إسترلينية وفرنسية ترتب عليها إصدار نقدي محلي كبير مما خلق تضخماً نقدياً وارتفاعات كبيرة في الأسعار في البلدان التابعة. وقد عنى ذلك التضخم خلق ادخار إجباري نقل بعضاً من الموارد الحقيقية في البلدان التابعة لمصلحة البلدان المتبوعة، مما حمل البلدان الأولى تضحيات اقتصادية واجتماعية كبيرة ناءت بحملها طويلاً بسبب الصعاب التي لاقتها فيها بعد في عملية التسوية مع كل من بريطانيا وفرنسا. وهكذا ضحت هذه الأقطار العربية بالتوازن والاستقرار المحليين مقابل المحافظة على أسعار صرف ثابتة لعملاتها تجاه عملات القطرين المذكورين. هذا بالإضافة إلى تنازلها عن قسم من مواردها الحقيقية لقاء أرصدة نقدية خاضعة لتحكم بريطانيا وفرنسا نفسيهما.

وهكذا، في ظل هذه الظروف، وفي ظل تبعية نقدية كاملة وأنظمة نقدية غير مستقرة، لم يكن ممكناً لأي من هذه الأقطار العربية رسم وتنفيذ سياسات نقدية وائتمانية مستقلة تهدف إلى تحقيق استقرار إقتصادي، ونقدي وسعري داخلي. فقد كانت التضحية بهذا الاستقرار هي الثمن الذي دفعته هذه الأقطار مقابل الحفاظ على أسعار صرف ثابتة تجاه الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي. وقد حدث ذلك في الأقطار العربية المذكورة كما حدث في العراق وفلسطين والأردن في الوقت نفسه.

وهناك أخيراً، حالة خاصة بليبيا حيث خضعت نقدياً خضوعاً تاماً لايطاليا. فلم يكن لها بنك إصدار خاص بها، ولا عملة ليبية مسماة باسمها، ولا بنوك محلية عملت بها. فقد كانت العملة المتداولة إيطالية منذ عام ١٩١٢ وحتى عام ١٩٤٢ حين أصبحت مصرية أو انكليزية أو فرنسية أو عملات من نوع خاصّ كالجنيه العسكري و (المال .M.A.L) الذي أصدرته السلطات العسكرية الأجنبية المحتلة. وقد استمر ذلك حتى أوائل الخمسينات كما سنرى في الفصل اللاحق.

وخلاصة ما تقدم، أن الأقطار العربية، في شرق الوطن العربي وغربه، تميزت بنظم نقدية ذات طبيعة تبعية انعدم فيها الاستقلال النقدي تماماً. وبذلك انعدمت فيها البنوك المركزية والسياسة النقدية والائتمانية المستقلة. وبالتالي كانت هذه الفترة التي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ فترة تبعية نقدية استعمارية كاملة.

الفصل الثالث

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينات (١٩٤٥ - ١٩٦٩): بين التبعية والاستقلال النقديين

مقدمة

انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وقد خضع الوطن العربي كله عملياً لسيطرة القوى المتحالفة، متمثلة ببريطانيا وفرنسا. فقد كانت جيوشهما تحتل جميع الأقطار العربية من العراق والخليج العربي شرقاً الى مراكش غرباً وحتى اليمن وعدن جنوباً. ولم تكن هذه البلدان قد حررت إرادتها السياسية، ولا استطاعت التخلص من ربقة التبعية الاقتصادية والنقدية والمصرفية، وإنما بقيت خاضعة خضوعاً كاملاً في جميع أرجائها، لهيمنة اقتصادية أجنبية كاملة، بما في ذلك طبعاً ما يتبعه من ارتباط نقدي ومصرفي كامل بالنظم النقدية والمصرفية في الدول الاستعمارية نفسها.

ولكن تململ الروح القومية في مختلف أرجاء الوطن العربي بدأ يفكها من عقال الأسر الاستعماري الشامل. فما ان جاء عقد الخمسينات حتى بدأت هذه الأقطار بالعمل على تحقيق ذاتها، جزئياً على الأقل، في مجالات الاقتصاد والنقد والصيرفة، بعدما حقق بعضها استقلالاً سياسياً بشكل أو بآخر، خصوصاً في العراق وسورية ولبنان والأردن ومصر وليبيا واليمن الشمالية والسعودية. فقد سبق للعراق ومصر وسورية ولبنان والأردن والسعودية أن انضمت إلى اتفاقية بريتون وودز (اتفاقية صندوق النقد الدولي لعام ١٩٤٤) منذ أواخر الأربعينات ومن ثم أنشأت فيما بعد (جامعة الدول العربية) عام ١٩٤٥، وعقب ذلك انسحاب مصر من المنطقة الاسترلينية عام ١٩٤٧، وتزايد النشاط المصرفي الوطني الخاص والعام في بعض الأقطار العربية، وتنامي انتاج النفط في بعضها خصوصاً في العراق والسعودية والكويت بعدما تزايد الطلب العالمي عليه.

وفي عام ١٩٥١ عقدت السعودية أول اتفاقية نفطية اقتسمت بموجبها الأرباح مناصفة

مع شركات النفط العاملة فيها، ولو اسمياً، ثم تبعها العراق عام ١٩٥٢ وهو العام الذي حدثت فيه ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر حيث بدأت حركة تمصير البنوك فيها كخطوة أولى نحو تأميمها. وأنشأ العراق مصرفاً مركزياً عام ١٩٤٧وتبعته مصر في هذا بعد ذلك بأربع سنوات عام ١٩٥١ وتلتهما السعودية عام ١٩٥٢ حين أنشأت (مؤسسة النقد السعودية) كمصرف مركزي لها، وسورية عام ١٩٥٣ حين أقامت (مجلس النقد والتسليف) وأنشأت مصرف سورية المركزي. ومن ثم أقامت ليبيا مصرفها المركزي عام ١٩٥٣، وتتالى إنشاء المصارف المركزية في تونس (١٩٥٨) وفي المغرب (١٩٥٩). وأقامت السودان (لجنة عملة سودانية مركزها في لندن عام (١٩٥٦) ثم أتبعتها بمصرف مركزي عام ١٩٥٨. واستقلت الكويت عام ١٩٦١ فأقامت (لجنة عملة) كذلك اعقبتها بتأسيس بنك مركزي عام ١٩٦٨. وأقامت الجزائر بعد استقلالها مصرفاً مركزياً عام ١٩٦٢. ولم تبق إلاّ منطقة الخليج العربي واليمن الشمالية محرومة من سلطة نقد مركزية طوال العقد السادس من القرن الحالي. أما الصومال وموريتانيا وجيبوتي فلم تكن قد استقلت بعد، أما عدن فانضمت منذ أوائل الخمسينات إلى (المنطقة النقدية لشرقي أفريقية) واستعملت الشلن الأفريقي الشرقي عملة وطنية لها.

وقد تنامت خلال الفترة موضوع البحث حركة تأسيس المصارف التجارية والمتخصصة. وحققت البلدان العربية شيئاً من الاستقلال النقدي في بعضها وبقي بعضها الآخر مرتبطاً بنظم نقدية أجنبية معينة. كما بقي بعضها مرتبطاً بمناطق نقدية دولية، مثل منطقة الاسترليني ومنطقة الفرنك الفرنسي. وقد سبقت الإشارة إلى ترك مصر لمنطقة الاسترليني منذ عام ١٩٤٧، وتبعها العراق في ذلك عام ١٩٥٩.

ثم حدثت في العقد السادس تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية مهمة في بعض الأقطار العربية وذلك ابتداء من عام ١٩٦١ حين أممت (الجمهورية العربية المتحدة) أجهزتها المصرفية والمالية والنقدية (في كل من مصر وسورية)، وتبعتها الجزائر عام ١٩٦٣ والعراق في تموز/ يوليو ١٩٦٤، وليبيا بعد ثورتها عام ١٩٦٩. وقد كان ذلك نتيجة انتشار المبادىء الاشتراكية في مختلف هذه الأقطار، وإيماناً بأن التحرر السياسي لا بد من أن يرافقه تحرر اقتصادي، خصوصاً من النواحي المصرفية والنقدية والمالية، على المستويين المحلي والخارجي.

وقد اهتمت حكومات الأقطار العربية المختلفة وبخاصة منها ذات الاتجاه الاشتراكي، بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فزاد فيها الإنفاق العام والخاص مما أدى إلى تنامي عرض النقد وتصاعد الأسعار فيها، في الوقت نفسه الذي أخذت فيه العادة المصرفية تنمو كذلك ولو ببطء شديد. وقد كان التصاعد في إنتاج النفط سبباً مهماً في تزايد الايرادات المالية لحكومات بعض الأقطار العربية النفطية، كالعراق والسعودية والكويت وليبيا والجزائر وبلدان الخليج العربي، مما ساعد على تسارع التنمية وتنامي عرض النقد وتزايد الأسعار فيها. إلاّ أن وتائر النمو الاقتصادي كانت في هذه الفترة معتدلة، ولذلك لم تؤدِ إلاّ إلى تصاعد وتيد

ومعتدل في الأسعار. ولكن تحسناً معتدلاً في مستويات المعيشة قد تحقق قطعاً في الأقطار العربية ذات المنحى الاشتراكي على وجه الخصوص. وقد صاحب ذلك تطور في التشريعات النقدية والمصرفية، وتغير في العادات المصرفية وتحول مهم في الممارسات المصرفية كذلك، كما حدث في بعض الأقطار ــ التي لم تنح منحى اشتراكياً ــ شيء من التطور المحدود في الأسواق النقدية والمالية، كما في لبنان والأردن وبعض أقطار الخليج العربي.

إن الفترة موضوع البحث هي فترة (انطلاق) عام وشامل، اقتصادي وسياسي واجتماعي ــ ومن ثم نقدي ومصرفي ــ في مختلف أقطار الوطن العربي. فقد استكملت فيه الأقطار استقلالها السياسي وحققت فيه شيئاً من الاستقلال النقدي، و«عربت» أو «أممت» أجهزتها المصرفية، وأخضعتها لرقابة مركزية بدرجة أو أخرى. وأصدرت عملاتها المحلية، وحاول بعضها الانعتاق من اسار الرابطة النقدية بالبلدان المستعمرة والانطلاق نحو التحرر الاقتصادي والنقدي والمصرفي الكامل. وقد تحقق لها ذلك بدرجة ما، وإن بقيت التبعية الاقتصادية عاملاً مهماً في الحد من سرعة ذلك الانطلاق.

إن هذا الفصل هو محاولة في سبيل تتبع هذه التطورات النقدية والمصرفية في الأقطار العربية المختلفة في فترة تمتد على مدى يصل إلى ربع قرن امتد ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٩، أي حتى نهاية ستينات القرن الحالي، وهي فترة تنامى فيها الوعي القومي فبلغ مداه متمثلاً بثورات قومية متعددة في مصر والعراق وسورية وليبيا والجزائر واليمنين الشمالية والجنوبية وبحركات تحررية في البلدان العربية الأخرى. وقد رافقت ذلك محاولات هدفت إلى تحقيق تحرر اقتصادي ونقدي ومصرفي وهو ما يهدف هذا الفصل إلى بيانه وتتبعه حتى نهاية العقد السادس من هذا القرن.

وكما فعلنا في الفصل الاول والثاني، سنحاول في هذا الفصل :

أولاً ــ بحث التطورات في أنظمة النقد العربية المختلفة.

ثانياً ــ تتبع التطورات المصرفية في الأقطار العربية.

ثالثاً ــ ربط ذلك كله بالتطورات الاقتصادية والسياسية في تلك الأقطار، انفرادياً وعلى نطاق المنطقة نفسها ومن ثم عالمياً.

وسنتتبع هذه التطورات في الجناح (الآسيوي) الشرقي، ومن ثم في الجناح (الأفريقي) الغربي من الوطن العربي.

أولاً: التطورات النقدية في الجناح الشرقي (الآسيوي) من الوطن العربي (العراق، سورية، لبنان، الأردن، السعودية)

تميزت الفترة موضوع البحث بمحاولة العراق وسورية ولبنان والأردن والسعودية وبعض

أقطار الخليج العربي تحقيق استقلال نقدي يتناسب وما استطاعت أن تنجزه من استقلال سياسي محدود نسبياً وما واجهته من تطور اقتصادي بطيء نسبياً كذلك.

العراق

فقد كان من أول ما واجهه العراق، في أقصى الشرق العربي، مشكلة الأرصدة النقدية الاسترلينية التي راكمها خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة قيام السلطات العسكرية البريطانية بتمويل نفقاتها العسكرية فيه عن طريق إصدار أوراق مالية حكومية بريطانية باعتها إلى (لجنة العملة العراقية) في لندن مقابل إصدار الأخيرة دنانير عراقية قامت السلطات المذكورة بإنفاقها في العراق. وهكذا مولت بريطانيا الحرب عن طريق الاقتراض من الأقطار الصغيرة كالعراق. وقد بلغت تلك الأرصدة حتى عام ١٩٤٥ حوالى (٧٠) مليوناً من الجنيهات الاسترلينية مقارنة بخمسة ملايين جنيه استرليني فقط عام ١٩٣٨[1]. وقد انخفضت هذه الأرصدة عام ١٩٤٧ إلى (٥٩) مليوناً. وقد توصل العراق وبريطانيا عام ١٩٤٧ إلى اتفاق نص على إطلاق (١٥) مليون جنيه حتى عام ١٩٥٢، وعلى إطلاق (٥) ملايين أخرى لتسهيل الانتقال من ظروف الحرب الى ظروف السلام، وخصص مليونان منها كأرصدة تشغيل، في حين جمد المبلغ المتبقي[2].

وفي العام نفسه، ١٩٤٧، صدر القانون الرقم (٤٣) لسنة ١٩٤٧ أسس بموجبه (المصرف الوطني العراقي) برأسمال قدره خمسة ملايين دينار يدفع نصفه عند التأسيس ويعتبر النصف الباقي إحتياطاً مضموناً من قبل الخزينة العراقية[3]. «وبذلك لا يكون العراق أول قطر عربي أسس مصرفاً وطنياً لإصدار النقد ومراقبة الأمور النقدية فحسب، بل يعتبر تأسيسه نقطة إنطلاق في تطوير النظام النقدي العراقي من نظام إتكالي إلى نظام نقدي مستقل»[4]. وقد عدل قانون العملة العراقية الرقم (٤٤) لسنة ١٩٣١ بهدف نقل صلاحيات لجنة العملة العراقية إلى المصرف المذكور. وفي عام ١٩٤٩ بدأ المصرف بمزاولة أعماله كبنك مركزي كامل الصلاحيات ومحدد الأهداف والوسائل. وأصدر المصرف أول مجموعة من الأوراق النقدية التي تحمل إسمه في ١٩٥٠/٩/١٧. وفي العام نفسه بدأ مزاولة مهمات مراقبة التحويل الخارجي. وكذلك شرع في العام نفسه قانون مراقبة المصارف الرقم (٣٤) لسنة ١٩٥٠. أما مسك حسابات الحكومة

---

(١) Philip W. Bell, *The Sterling Area in the Post - War Period: International Mechanism and Cohesion, 1946 - 1952* (Oxford: Clarendon Press, 1956), p. 22, table I.

(٢) Abdul Munim Sayyid Ali, «A Study of the Banking System and Its Role in the Economic Development of Iraq,» (Ph. D. dissertation, George Washington University, Washington, D.C., 1958), p. 77.

(٣) البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، ١٩٤٧ - ١٩٧٢: ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي (بغداد: مطابع ثنيان، ١٩٧٢)، ص ٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٢.

وودائعها فلم يتم إلاّ عام ١٩٥٦ حين نقلت إليه من مصرف الرافدين الذي تقرر إقراضه خمسة ملايين دينار مقابل ذلك وبشروط سهلة(٥).

وعام ١٩٥٢ كلف المصرف الوطني الاقتصادي الدانمركي (كارل آيفرسون Carl Iverson) إعداد تقرير عن السياسة النقدية في العراق. وقد تم تقديم التقرير عام ١٩٥٤(٦) متضمناً توصيات عديدة عالجت الأساليب والسياسات المصرفية السائدة والمتغيرات المقترحة فيها. وقد صدر، استناداً إلى هذه الاقتراحات، قانون جديد هو (قانون البنك المركزي العراقي) الرقم (٧٢) لسنة ١٩٥٦ الذي بقي سارياً، مع بعض التعديلات، حتى عام ١٩٧٦.

وقد اقيم البنك على نمط بنك انكلترا، حيث بدا أثر الخبراء الانكليز واضحاً، إذ تكون البنك من قسمين: أولهما دائرة الإصدار التي عهد اليها إدارة إصدار العملة وغطائها، وثانيهما: دائرة الصيرفة التي أعطيت مسؤولية الاحتفاظ برأسمال البنك وودائع البنوك التجارية لدى البنك والقيام بعمليات المقاصة وإدارة الدين العام كما عهد إلى دائرتين أخريين مرتبطتين بدائرة الصيرفة أمر الرقابة على الصرف الأجنبي والرقابة على البنوك.

وقد حددت المادة الرابعة من قانون عام ١٩٥٦ وظائف البنك ووسائل تنفيذها. فقد أنيط بالبنك مسؤولية إدارة العملة وضمان استقرارها، والتأثير في وضع الائتمان في القطر بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعمل كوكيل للحكومة، وتسهيل المدفوعات الداخلية والخارجية.

وتحقيقاً لهذه الأغراض فقد منح البنك احتكار إصدار العملة وسلطة القيام بالعمليات المصرفية المركزية الأخرى بما فيها: قبول الودائع الجارية والثابتة الحكومية وشبه الحكومية والمصرفية، والتعامل في السندات الحكومية وحوالات الخزينة، خصم الأوراق التجارية، منح القروض إلى المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، العمل كمراسل للبنوك المركزية الأجنبية، التعامل في الذهب والفضة والأوراق المالية الأجنبية، تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات الدولية وعن تعليمات الصرف الأجنبي، الرقابة على البنوك، العمل كمستشار للحكومة في الشؤون المتعلقة بالعملة العراقية، مسك حسابات الحكومة، وإدارة الدين الحكومي وشبه الحكومي، ومعنى ذلك كله هو أن البنك المركزي العراقي كان أول بنك مركزي عربي بكل معنى الكلمة وذي هدف محدد هو الرقابة على النظام النقدي والمصرفي كوسيلة لتحقيق الاستقرار في الداخل والخارج بالإضافة إلى النمو الاقتصادي(٧).

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٦) C. Iverson, *A Report on Monetary Policy in Iraq* (Baghdad: National Bank of Iraq, 1954).

(٧) Sayyid Ali, «A Study of the Banking System and Its Role in the Economic Development of Iraq,» p. 234.

وقد انشيء البنك المذكور كبنك حكومي مائة في المائة. وكان ذلك متفقاً مع الاتجاه العام الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، والذي ميَّز العلاقة بين البنوك المركزية وحكوماتها في الأقطار المختلفة. وقد ساعد على ذلك ودفع بهذا الاتجاه عوامل عدة لعل من أهمها: تداعي قاعدة الذهب، والدور التحكمي الذي بدأت الحكومات والبنوك المركزية تلعبه في مواجهة حالات التضخم والانكماش في اقتصاداتها، ومفهوم (دولة الرفاه) الذي ساد السياسات الاقتصادية آنذاك، والحربان العالميتان الأولى والثانية[٨].

وقد حدد القانون المذكور أسس العلاقة التي يجب أن تقوم بين الحكومة والبنك فضمن للبنك درجة كبيرة من الاستقلال وذلك من خلال استقلالية مجلس إدارته وضمان مدد تعيين أعضائه، مما أدى إلى ضمان نسبي لاستمرارية سياسة البنك وموضوعية الآراء التي يبديها أعضاء مجلس إدارته دون خوف أو تردد. وطبقاً للقانون الجديد، زيد رأسمال البنك المصرح به إلى (١٥) مليون دينار، وبقي الجزء غير المدفوع منه مضموناً من قبل الخزينة حتى يتم دفعه كلياً.

أما بالنسبة للدور الرقابي للبنك على الجهاز المصرفي، فقد حدد القانون أربع وسائل يستطيع البنك من خلالها تحقيق ذلك، وهي:

١ ــ فرض متطلبات احتياطية قانونية دنيا على البنوك التجارية.

٢ ــ تحديد السبل التي تستطيع البنوك من خلالها الاستثمار في الأوراق المالية أو منح الائتمان.

٣ ــ وضع قواعد لقبول البنوك للأوراق التجارية ولإعادة قطعها لدى البنك المركزي.

٤ ــ يمكن للبنك أن يمارس عمليات بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة.

وعليه فقد فرض قانون مراقبة المصارف على البنوك التجارية أن تحتفظ لدى البنك المركزي بحد أدنى من الاحتياطيات النقدية القانونية مقداره ١٥ بالمائة من مجموع الودائع لديها ــ ما عدا الودائع الحكومية. وقد أباح القانون للبنوك أن تحتفظ بثلث هذه النسبة بشكل سندات حكومية، وبالثلثين الباقيين نقداً.

وبما أن قانون المصرف الوطني لعام ١٩٤٧ قد عهد للبنك المركزي مسؤولية إصدار العملة، فقد اقتضى ذلك تعديل قانون العملة الرقم (٤٤) لسنة ١٩٣١، فتم ذلك في القانون الرقم (٤٢) لسنة ١٩٤٧. كما جرت تعديلات أخرى على قانون العملة المذكور إلى أن ألغي بالقانون الرقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩. وقد حددت هذه القوانين جميعاً وحدة العملة الأساسية ومعيارها الذهبي ومضاعفاتها وأجزاءها، والجهة المسؤولة عن إصدار العملة

---

(٨) Michiel Hendrik Dekock, *Central Banking*, 3rd ed. (London: Staples Press, 1954), p. 327.

ووظائفها ومكونات غطاء العملة[9]. وقد كان الدينـار بموجب قـوانين العملة لعـام ١٩٣١ فما بعدها قابلاً للتحويل إلى الجنيه الاسترليني بنسبة دينار واحد إلى جنيه واحـد. ولما كـان الأخير على قاعـدة الذهب حتى قبيـل عام ١٩٣١، فقـد أصبح الـدينار عنـدئذ عـلى قاعـدة الصرف بالذهب. ولكن خروج بريـطانيا عن قـاعدة الـذهب عام ١٩٣١، جعـل الدينـار عملياً عـلى قاعدة الصرف بالإسترليني، فارتبط بـذلك سعـر تعادل الـدينار وتغيـراته بسعـر تعادل الجنيـه الاسترليني وتغيراته في أسواق الصرف الأجنبي. وقد حددت قيمة الدينار بمـوجب المادة الأولى من القـانون ٤٢ لسنـة ١٩٤٧ بـ (٣,٥٨١٣٤) غراماً من الـذهب الخـالص. وعـدلت هـذه القيمة إلى (٢,٤٨٨٢٨) غراماً وذلك بمـوجب المرسـوم الرقم (٣) لسنـة ١٩٤٩. وكان ذلـك استناداً إلى نظام صندوق النقد الدولي الجديد الذي أصبـح العراق عضـواً فيه والتـزم بموجبـه بقابلية تحويل الدينار إلى الدولار الأميركي الـذي كان بـدوره قابـلاً للتحويـل إلى ذهـب. وقد بقي الدينار محافظاً على قيمته الذهبية المذكورة حتى الآن ــ في أوائل عقد الثمانينات.

وبموجب القانون الرقم (٤٢) لعـام ١٩٤٧ نقلت صلاحيـة إصدار العملة إلى المصـرف الوطني العراقي الذي خول إصدار العملة لقاء الذهب والعملات والسندات الأجنبية بنسبة لا تقل عن ٧٠ بالمائة بالإضافة إلى سندات الحكومة العـراقية بنسبـة لا تزيـد عن ٣٠ بالمـائة من قيمة العملة المصدرة. وقد أصبح البنـك المركـزي العراقي بمـوجب قانـون العملة رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ السلطة النقدية الوحيدة المسؤولة عن إصدار العملة في العراق.

وقد بقي غطاء العملة خالياً من الذهب حتى عام ١٩٥٥ حـين بلغت نسبة الـذهب إلى مجموع الموجودات الأجنبية ٢,٩ بالمائة ارتفعت تدريجاً حتى وصلت عام ١٩٥٨ حـوالى ١١,٥ بالمائة. وقد زادت هذه النسبة في السنة التالية، ١٩٥٩ إلى ١٨ بالمائة بعد أن خرج العـراق من منطقة الاسترليني في حزيـران ١٩٥٩. وقد راوحت هـذه النسبة بـين حد أدنى قـدره أكثر من ٢٩ بالمائة بقليل وذلك في نهاية ١٩٧١، وحد أعلى قدره ٥١,٤ بالمائة في نهاية عام ١٩٦٥.

هـذا وقد وحـد قانـون العملة العراقيـة الرقم (٩٢) لسنـة ١٩٥٩ جميع أحكـام قانـون العملة الرقم (٤٤) لسنة ١٩٣١ وتعديلاتـه العديـدة. وقد أبقى القـانون الجـديد عمليـاً على الأحكـام الخاصـة نفسها بـالعملة ومكونـات غطائهـا كما وردت أعـلاه. وقد أضـاف إدخـال السندات الحكوميـة العراقيـة ضمن غطاء العملة وتنـويع عنـاصر ذلـك الغطاء عنصـر مرونـة أسـاسياً في إصـدار العملة العراقيـة وبالتـالي في عرض النقـد في العراق. فقـد فك ذلـك من الارتباط الشديد والتبعية النقدية البالغة للنظام النقدي العراقي إلى قاعـدة النقد الاستـرلينية. فقد كانت سياسة لجنة العملة العراقيـة، حتى تأسيس البنـك المركـزي العراقي عـام ١٩٤٧، الاحتفاظ بالجزء الأكبر من غطاء العملة بشكل أوراق مالية كانت في معظمها استرلينيـة. وقد

---

(٩) البنك المركزي العراقي، البنـك المركزي العراقي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٢: ذكـرى اليوبيـل الفضي لتأسيس البنـك المركزي العراقي، ص ٧٩ وما بعدها. وسنستند الى هذا المصدر الرئيسي فيما يلي من تفصيلات حول تـطور شؤون العملة في العراق. انظر كذلك: Sayyid Ali, Ibid., pp. 248 - 255.

كانت قاعدة الصرف بالإسترليني التي قام عليها نظام النقد العراقي، والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين العراق والمنطقة الاسترلينية، عوامل مهمة في احتفاظ سلطة النقد العراقية بموجودات إسترلينيه كبيرة وفي استعمالهاغطاء للعملة العراقية.

فقد كان هناك تنويع محدود في مكونات ذلك الغطاء، حيث بلغت نسبة الموجودات الاسترلينية في غطاء العملة ١٠٧,٢ بالمائة من العملة التي كانت متداولة عام ١٩٥٠، مقابل ٥ بالمائة فقط بشكل سندات حكومية. ولكن النسبة الأولى انخفضت نسبياً عام ١٩٥٦ إلى ٧٨,٧ بالمائة مقابل ٧,٤ بالمائة من السندات الحكومية و ٩,٣ بالمائة من الذهب، وهو أمر يدل على بقاء الموجودات الاسترلينية أساسية في غطاء العملة العراقية. وقد استمر ذلك عملياً حتى عام ١٩٥٩، حين ترك العراق المنطقة الاسترلينية نهائياً، فاستطاع بذلك تنويع غطاء عملته مضيفاً إليه الذهب كعنصر مهم وصلت نسبته إلى مجموع الموجودات الأجنبية عام ١٩٦٥ إلى ٥١,٤ بالمائة. ولكن هذه النسبة انخفضت عام ١٩٦٩ إلى حوالى ٤١,١ بالمائة وذلك بسبب تزايد الأنواع الأخرى من الموجودات الأجنبية.

ويوضح الجدول رقم (٣ ــ ١) تطور مكونات الاحتياطيات النقدية الدولية لدى العراق في سنوات مختارة وذلك حتى عام ١٩٦٩.

جدول رقم (٣ ــ ١)

احتياطيات العراق من الذهب والعملات الأجنبية، لسنوات مختارة حتى نهاية الستينات (بملايين الدنانير العراقية)

نهاية السنة	الموجودات الاسترلينية (١)	الموجودات الأجنبية الأخرى (٢)	الذهب(أ) (٣)	المجموع (٤) (١)+(٢)+(٣)	النسبة المئوية (٥)		
					(١) : (٤)	(٢) : (٤)	(٣) : (٤)
١٩٤٩	٤٣,١	٠,٤	ــ	٤٣,٥	٩٩,١	٠,٩	ــ
١٩٥٠	٤٩,٤	٠,٧	ــ	٥٠,١	٩٨,٦	١,٤	ــ
١٩٥٥	١١٥,٤	٤,٨	٣,٠	١٢٣,٢	٩٣,٧	٣,٩	٢,٤
١٩٥٨	١٠٤,١	١٠,٥	١٢,٧	١٢٧,٣	٨٠,٧	٩,٤	٩,٩
١٩٥٩	٥٩,٧	٣٨,٧	٣٠,٧	١٢٩,١	٤٦,٢	٢٩,٩	٢٣,٩
١٩٦٠	٧١,٨		٣٥,٣	١٠٧,١	٦٧,٠		٣٣,٠
١٩٦٥	٤٨,٩		٤٣,٥	٩٢,٤	٥٢,٩		٤٧,١
١٩٦٩	١٠٣,٤		٧٤,٦	١٧٨,٠	٥٨,٩		٤١,١

(أ) بما فيه الذهب المدفوع من قبل البنك المركزي عن حصة العراق في صندوق النقد الدولي.

المصدر: احتسبت من البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، ١٩٤٧ - ١٩٧٢: ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي (بغداد: مطابع ثنيان، ١٩٧٢)، ص ١٦٩.

ويتضح من الجدول أعلاه تنوع غطاء العملة بعد عام ١٩٥٩ متمثلاً باشتماله على الذهب وموجودات أجنبية أخرى من غير الموجودات الاسترلينية التي تناقصت نسبتها كثيراً منذ عام ١٩٥٩ بعد خروج العراق من المنطقة الاسترلينية، وذلك بعد ما وصلت تلك النسبة خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٦ حداً أعلى قدره ٩٩,١ بالمائة كما زادت استثمارات البنك المركزي في السندات والحوالات الحكومية من ٦٫٢ مليون دينار عام ١٩٥٠ إلى ٧,١ مليون دينار عام ١٩٦٠ وإلى ٦٦,٤ مليون دينار عام ١٩٧٠[١٠]. وقد أضاف ذلك عامل مرونة مهماً في عرض العملة خاصة، وعرض النقد عامة، في العراق.

ومن ناحية أخرى، عهد إلى البنك المركزي بموجب القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٠ أمر الرقابة على الصرف الاجنبي في العراق، وذلك استمراراً لتلك الرقابة منذ عام ١٩٤١. وقد بقيت تلك الرقابة سارية طوال الفترة موضوع البحث[١١]. وقد تميزت هذه الفترة من تاريخ العراق النقدي والمصرفي بتطورات سياسية واقتصادية مهمة، منها ما أشرنا إليه في سياق بحثنا أعلاه، ومنها ما بقي أن نذكره نظراً لعلاقته الماسة بموضوع دراستنا هذه.

ففي عام ١٩٥٨ سقط الحكم الملكي في العراق ونشأ الحكم الجمهوري الذي خرج بالعراق من المنطقة الاسترلينية في حزيران/ يونيو ١٩٥٩. وفي تموز/ يوليو ١٩٦٤ أعلنت القرارات الاشتراكية التي جرى بموجبها تأميم الكثير من المؤسسات الاقتصادية الخاصة من بينها البنوك التجارية وشركات التأمين، تبعها في الأعوام اللاحقة تغيرات سياسية أخرى تتوجت بتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي مقاليد السلطة في العراق معلناً في الوقت نفسه عن اتجاه اشتراكي صريح في سياساته العامة، مما كان له آثار أخرى على الأوضاع المصرفية في القطر.

ومع أن هذه التطورات المختلفة لم تؤثر على طبيعة النظام النقدي العراقي السائد، إلاّ أنها أدت إلى تنام كبير في الإنفاق الحكومي، الاستهلاكي والاستثماري على السواء، مما نتج عنه زيادات كبيرة في عرض النقد، ولكن دون أن يحدث ذلك ارتفاعات كبيرة في الأسعار طوال الفترة موضوع البحث عموماً، وذلك بسبب السياسات التجارية الخارجية السهلة ومناهج الاستيراد السخية التي سادت عموماً مما ادى إلى مواجهة الضغوط التضخمية التي كان ممكناً أن تحدث نتيجة النفقات الحكومية المتزايدة. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٢) ذلك للسنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٥، ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٦٩.

---

(١٠) البنك المركزي العراقي، المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٨٠، ١٨٢ والفصل ٣ «حول العملة العراقية وتطوراتها وقوانينها ومواصفاتها حتى عام ١٩٧٢».

(١١) انظر حول الرقابة على الصرف الاجنبي وتطوراتها في العراق حتى عام ١٩٧٢: المصدر نفسه، الفصل ٤.

جدول رقم (٣ ــ ٢)
الوضع النقدي (بملايين الدنانير العراقية)
ومستوى الأسعار (١٩٧٥=١٠٠) في العراق، للسنوات ١٩٤٥ ــ ١٩٦٩

السنة / الوضع النقدي	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩
عرض النقد	٥٧,٨	٤٧,٣	٦٦,١	١٠٧,٦	١٤٤,٩	٢٠٥,٤
عملة خارج البنوك	٤١,٥	٣٩,١	٤٣,٢	٧٣,٤	١١٢,٥	١٦١,٣
شبه النقد	٣,٨	٨,١	١٤,٠	٢٨,٢	٤٨,٥	٧٠,٦
موجودات اجنبية	٤٣,٨	٥٢,٢	١٢٧	١٠٨,٠	٨٩,٦	١٦٢,٥
ائتمان مصرفي خاص	—	٦,٠	٣٢,١	٥٣,٤	٧١,٥	٧٠,٨
ائتمان مصرفي حكومي	—	١٠,٦	٦٥,٢	١١,٦	٦٨,٥	١١١,١
فقرات اخرى (صافية)	—	—	١٣,٨	٢٢,٦	٣٦,٣	٦٨,٣
أسعار الجملة	—	٥٧,٧(أ)	٥٦,٠	٨٣,٤	٦٥,٦	٦٨,٦
أسعار المستهلك	—	٥٢,٢(أ)	٥٣,١	٥٨,٧	٦٢,١	٧٠,٧

(أ) لعام ١٩٥٣.

ملاحظة عامة: تشير العلامة « ـ » الى ان البيانات غير متوفرة.

المصادر: احتسبت من:

International Financial Statistics (International Monetary Fund), vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement): *Annual Data, 1953 - 1977.*

فيما عدا بيانات عام ١٩٤٥ التي احتسبت من:

International Financial Statistics, vol. 6, no. 6 (June 1953).

أما بالنسبة للبنك المركزي العراقي نفسه، فقد نما خلال هذه الفترة وئيداً في ظل ظروف اقتصادية وسياسية متقلبة لعب فيها الإنتاج النفطي والتغيرات السياسية دوراً مهماً.

ويلاحظ من خلال الجدولين (٣ ـ ٢) و (٣ ـ ٣) أنه في حين تدهور وضع الموجودات الأجنبية في فترة الستينات، وذلك حتى قبيل عام ١٩٦٩، مقارنة بها في عام ١٩٥٥، فقد تدهور كذلك مركز الودائع الحكومية في الوقت الذي ازداد فيه الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي عموماً، ومن البنك المركزي العراقي خصوصاً، مما يدل على ترابط وثيق بين هذه المتغيرات الثلاثة التي يرتبط وضع أولاها وهي الموجودات الأجنبية، بوضع ميزان المدفوعات العراقي عموماً وباتجاه صادرات النفط خصوصاً، تلك الصادرات التي بقي نموها بطيئاً جداً خلال الستينات بعد تشريع القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١، وهو القانون الذي استعاد بموجبه العراق سيطرته على معظم احتياطياته وأراضيه النفطية التي كانت خاضعة لامتياز شركة

جدول رقم (٣ ـ ٣)

الموجودات والمطلوبات في البنك المركزي العراقي، للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٦٩

(بملايين الدنانير العراقية)

السنة / الموجودات والمطلوبات	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩
موجودات اجنبية	٤١,٩	١٠٥,٢	٩٢,٥	٨٤,٧	١٧٠,٢
حقوق على الحكومة	٦,١	١٥,٥	٢٩,٠	٨٩,٦	١١٠,٣
حقوق على البنوك التجارية	٠,٢(أ)	٠,٢	٦,٧	٢,١	٣,٨
النقد الاحتياط	٤٤,٠	٥٤,٦	٨٩,٤	١٣٠,٧	١٨٦,٩
مطلوبات أجنبية	٠,٣(أ)	٠,٣	١,٦	٤,٢	١٥,٥
ودائع حكومية	٢١,٣(أ)	٦٠,٠	٢٤,١	٢٢,٥	٤١,٥
حسابات رأس المال	٥,٠(أ)	٦,٤	١٥,٩	٢٩,٨	٤٥,٨
فقرات أخرى (صافية)	-٠,٥(أ)	-٠,٤	-٢,٨	-١٠,٨	-٥,٥

(أ) لعام ١٩٥٣.

المصادر: احتسبت من:

International Financial Statistics, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement): *Annual Data, 1953 - 1977.*

فيما عدا بيانات عام ١٩٥٠ التي احتسبت من:

International Financial Statistics, vol. 11, no. 5 (May 1958).

نفط العراق منذ أواسط العشرينات من القرن الحالي. وقد دفع ذلك بتلك الشركات إلى الحد من إنتاج النفط بحيث لم يتعد النمو فيه الـ ٥ بالمائة سنوياً طوال الفترة موضوع البحث تقريباً. وقد حد ذلك من تصدير النفط ومن الايرادات النفطية السنوية ومنع المركز المالي الحكومي من التحسن، مما اضطر الحكومة إلى زيادة قروضها المصرفية طوال فترة الستينات.

وخلاصة ما تقدم أن العراق قد حقق حتى نهاية هذه الفترة استقلالاً نقدياً تمثل بأمرين اثنين هما: أولاً، التخلص من تبعية نظام (لجان العملة) الاستعماري الآلي وذلك بفك الارتباط التلقائي بين عرض النقد والموجودات الأجنبية التي كانت حتى عام ١٩٥٩ استرلينية في معظمها، وإدخال السندات الحكومية كجزء من غطاء العملة بحد أعلى لا يتجاوز ٣٠ بالمائة من مقدار العملة المصدرة، مما أضاف عنصر مرونة واضحة إلى نظام إصدار العملة. وثانياً، إنشاء البنك المركزي العراقي الذي أعطى سلطة إصدار نقدي تحكمية لا تخضع لتلقائية النظام النقدي السابق في ظل نظام الصرف بالإسترليني.

فقد أصبح بإمكان البنك المركزي أن يتحكم إلى حد ما بالمقدار المصدر من العملة، وان كان تحكمه هذا مرتبطاً بدوره بعاملين اثنين هما: مركز الحكومة النقدي ووضع ميزان المدفوعات العراقي اللذين هما خارج نطاق سيطرته النقدية إذ هما يخضعان لسياسة الحكومة

عموماً وللطلب الخارجي على النفط العراقي بشكل خاص. وسنعود إلى بحث ذلك مرة أخرى لدى الكلام عن السياسات النقدية في الأقطار العربية.

سورية[١٢]

وقد تعرضت سورية لتطورات سياسية واقتصادية مهمة كذلك خلال الفترة موضوع البحث. فقد استمر الصراع مع الفرنسيين حول الاستقلال النقدي حتى أواخر الأربعينات وبعد الحرب العالمية الثانية، واستطاعت سورية أن تتحرر نهائياً من الحكم الفرنسي، وفصمت الاتحاد الجمركي والنقدي مع لبنان في الوقت نفسه، وأقامت مصرفها المركزي في أوائل الخمسينات، وسارت في اتجاه اشتراكي بعدما اتحدت مع مصر عام ١٩٥٨ فأممت أجهزتها المصرفية والمالية معاً مع مؤسسات اقتصادية أخرى عام ١٩٦١، ثم انفصلت عن مصر في العام نفسه، واتخذت طريقاً خاصاً بها حتى عام ١٩٦٣ حين تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي زمام الأمور فسار في طريق اشتراكية صريحة كذلك، واستمرت الأمور بهذا الشكل تقريباً حتى بعد ذلك التاريخ. فماذا كان أثر هذه التطورات على النظام النقدي السوري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٦٩؟

لقد أشرنا في الفصل السابق إلى الاتفاق الذي عقدته سورية ولبنان من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، عام ١٩٤٤ والذي تم بموجبه تحديد سعر الليرتين السورية واللبنانية والفرنك الفرنسي بالنسبة للجنيه الاسترليني بحيث لا يمكن تغيير ذلك السعر إلاّ بموافقة الجهات المعنية جميعاً، مع استمرار حرية تداول الجنيه الاسترليني وتحويله بحيث لا يمكن إلغاء حرية التحويل هذه إلاّ بموافقة جميع الأطراف كذلك. غير أن قيمة الليرة السورية تحددت على أساس الجنيه الاسترليني وليس الفرنك الفرنسي، مما حقق انفصال الليرة السورية عن الفرنك الفرنسي وتوقفت عن أن تكون قيمتها محددة على أساسه. وهكذا خرجت الليرة السورية عن قاعدة الفرنك وارتبطت بقاعدة الصرف بالإسترليني. كما تسلمت سورية، مشاركة مع لبنان، إدارة الرقابة على الصرف الأجنبي.

ولكن فرنسا ألغت في آذار/ مارس ١٩٤٦ حرية تحويل الليرة السورية واللبنانية بالجنيه الاسترليني، وأيدتها في ذلك بريطانيا. كما ألغت فرنسا ضمان قيمة الفرنكات الفرنسية التي تشتمل عليها تغطية العملة السورية، ولكن سورية رفضت في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ هذا الإجراء الفرنسي ـ الذي قبله لبنان كما سنرى فيما بعد ـ فأدى ذلك بفرنسا إلى تجميد الأرصدة النقدية السورية بالفرنكات الفرنسية. كما أدى أيضاً إلى انفصام الليرة السورية عن الليرة اللبنانية وإلى إلغاء مكتب الرقابة المشتركة على الصرف الأجنبي وانهيار الوحدة النقدية بين سورية ولبنان.

وقد كانت سورية قد أصبحت، في نيسان/ ابريل ١٩٤٧، عضواً في صندوق النقد

---

(١٢) حول التطورات النقدية في سورية حتى اواسط الخمسينات، أنظر:
Edmond Y. Asfour, *Syria: Development and Monetary Policy* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, Center for Middle Eastern Studies, 1967), chaps 2 and 3.

الدولي، مما دعاها إلى تحديد سعر عملتها بالذهب وإلى تحديد سعر تعادل لها بالدولار، أسوة بالعراق وغيره من الدول الأخرى التي وقعت على اتفاقية (بريتون وودز) عام ١٩٤٤. فصارت قيمتها ٤٠٥,٦ ملليغراماً من الذهب الخالص. وأصبح الدولار بالتالي مساوياً لـ (٢٢٩,١٤٨) قرشاً سورياً. فصارت سورية بذلك على قاعدة الصرف بالذهب أو، في الواقع، على قاعدة الدولار. وهكذا أصبحت الليرة السورية مستقلة تماماً عن الفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني.

وفي شباط/ فبراير ١٩٤٩ دخلت سورية وفرنسا في «اتفاقية تصفية» تضمن شروط تصفية الدين السوري على الخزينة الفرنسية، كما تضمن خروج الليرة السورية نهائياً من منطقة الفرنك الفرنسي، فتحقق بذلك استقلال النقد السوري عن كل من الفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني. عندئذ بدأت سورية باتخاذ إجراءات تشريعية هدفت إلى تحقيق استقلال نظامها النقدي بشكل كامل. ففي نيسان/ ابريل ١٩٤٩ صدر مرسوم تشريعي أصدرت بموجبه عملة سورية جديدة ارتبطت بالذهب وليس بالفرنك الفرنسي ولا بالجنيه الاسترليني.

وفي آذار/ مارس ١٩٥٣ صدر مرسوم تشريعي آخر تحت رقم (٨٧) متضمناً نظام النقد الأساس واحداث مجلس للنقد والتسليف وكذلك مصرف سورية المركزي. وقد أبقى المرسوم على العلاقة بين الليرة السورية والذهب كما حددت من قبل. كما تمت المصادقة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ على اتفاق تمت بموجبه تصفية امتياز الإصدار الممنوح إلى مصرف سورية ولبنان ونقل سلطة الإصدار إلى مصرف سورية المركزي. وقد رسمت هذه التشريعات الصورة النهائية للنظام النقدي السوري وظلت قائمة عملياً حتى نهاية السبعينات من القرن الحالي.

وبموجب هذه التشريعات يمثل (مجلس النقد والتسليف) السلطة النقدية العليا في البلاد، إذ هي الراسمة للسياسة النقدية التي يعهد إلى (مصرف سوريا المركزي) أمر تنفيذها، مما يخلق ترابطاً وثيقاً بين المجلس والمصرف، يعكسه كون رئيس المجلس ونائبه هما نفساهما على التوالي حاكم ونائب حاكم المصرف المذكور. بالإضافة إلى أن المجلس هو نفسه مجلس إدارة المصرف[١٣].

هذا ونظراً إلى بقاء الترتيبات النقدية المذكورة سارية المفعول حتى الوقت الحاضر، لذا سنعود إليها فيما بعد تفصيلاً في الفصل المقبل، إلا أن من المناسب أن نشير هنا إلى ما اعتبره البعض «حدثاً نقدياً مهماً» تمثل بإصدار مرسوم النقد والتسليف الرقم (٨٧) لعام ١٩٥٣ والذي كان بنظرهم «أوفى نظام أو قانون من نوعه صدر دفعة واحدة في البلاد العربية» حتى

---

(١٣) حول تطور النظام النقدي السوري في هذه الفترة، انظر كلاً من: فؤاد دهمان، بعض النظم النقدية والمصرفية في البلاد العربية: دراسة مقارنة (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)؛ محمد مصطفى شهبندر، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية العربية السورية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ٣ ج ([بيروت]: الاتحاد، ١٩٧٧ - ١٩٧٨)، ج ٣، ص ٨٧ - ٩٦، ١٠٩ - ١١٦ وج ١، ص ١٧ - ٢٢، وهشام متولي، ابحاث في الاقتصاد السوري والعربي (دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٤)، ص ١٤ وما بعدها.

ذلك الوقت[١٤]، حيث أنه تضمن أربعة إصلاحات رئيسة هي : إحداث مجلس للنقد والتسليف، وإحداث مصرف سوريا المركزي، وتعديل قانون النقد السائد آنذاك، وتنظيم مهنة المصارف والصيارفة. فقد تحددت تغطية النقد السوري بالذهب والصرف الأجنبي والأصول بالليرات السورية الناجمة عن عمليات تسليف تجارية أو صناعية أو زراعية والسندات العامة على اختلاف آجالها والتي تصدرها الدولة أو تكفلها، وكذلك التسليف والقروض المماثلة والسندات المذكورة. ولم يحدد النظام نسباً معينة لعناصر التغطية، إلاّ فيما يتعلق بالذهب والصرف الأجنبي حيث حددت بـ ٣٠ بالمائة تتحقق تدريجاً على ألاّ تقل عن ١٠ بالمائة في أي وقت من الأوقات. وقد اعتبر أن من مميزات النظام قبوله الأصول الناجمة عن عمليات الإقراض الصناعي والزراعي ضمن عناصر التغطية، وهو أمر لم يكن مقبولاً سابقاً، بل كان منحصراً بقبول الأصول الناجمة عن عمليات التسليف التجاري فقط.

أما تطورات الوضع النقدي في سورية خلال الفترة موضوع البحث فيعكسها الجدول رقم (٣ ـ ٤).

جدول رقم (٣ ـ ٤)

الوضع النقدي في الجمهورية العربية السورية، للسنوات ١٩٥١ ـ ١٩٦٩

(بملايين الليرات السورية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩
موجودات اجنبية (صافية)	١٥٣	١٣١	٤٧	٥٩-	٦٣
ائتمان محلي	٣٨٠	٤٥٣	١١٩٣	١٨٣٧	٢٨٠٩
حقوق على الحكومة (صافية)	٢٤٥*	٤١	٣٣٦	٧٧٠	١٣٦٢
حقوق على مؤسسات رسمية		—	٨١	١٣٣	٨٥١
حقوق على القطاع الخاص	١٣٥	٤١٢	٧٧٦	٩٣٤	٥٩٦
عرض النقد	٢٨٨	٤٢٤	٨٢٥	١٢٤٠	٢٠٨٨
شبه النقد	٤٢	٧٩	١١٧	٨٤	١٢٧
فقرات أخرى (صافية)	—	٢٩	٢٥٥	٢٩٧	٥٢٢
ودائع استيراد	—	٥٠	٤٢	١٥٦	١٤٠

المصادر : احتسبت من : *International Financial Statistics*, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement): *Annual Data, 1953 - 1977.*

فيما عدا بيانات عام ١٩٥١ التي احتسبت من : *International Financial Statistics*, vol. 11, no. 5 (May 1958).

---

(١٤) عصام يوسف عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت =

ويلاحظ في الجدول المذكور تدهور في المركز الخارجي لسورية، حيث انخفضت موجوداتها الأجنبية خلال عقد الستينات بشكل مستمر، في حين ازدادت المطلوبات الحكومية حيث ارتفعت الحقوق المصرفية على الحكومة والمؤسسات الرسمية بنسبة كبيرة جداً خلال الفترة نفسها . وهذا ، مع الزيادة الملموسة في عرض النقد،كما يعكسه الجدول نفسه،يشيران الى تزايد الانفاق الحكومي سواء للاغراض العسكرية او التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن مع ذلك لم ترتفع الأسعار ارتفاعاً مهما خلال الفترة نفسها وهو ما يوضحه الجدول رقم (٣ - ٥).

جدول رقم (٣ـ٥)

تطور الاسعار في الجمهورية العربية السورية ، للسنوات ١٩٥٣ـ ١٩٦٩

(١٩٧٥ = ١٠٠)

السنة	أسعار الجملة	أسعار المستهلك
١٩٥٣	٤٩,٠	٤٤,٠
١٩٥٤	٤٦,٧	٤١,٠
١٩٥٥	٤٧,٦	٤٠,٠
١٩٥٦	٥٠,٠	٤٦,٠
١٩٥٧	٤٨,١	٤٨,٠
١٩٥٨	٤٦,٧	٤٥,٠
١٩٥٩	٥٠,٠	٤٦,٠
١٩٦٠	٥١,٩	٤٩,٠
١٩٦١	٥١,٤	٥٠,٠
١٩٦٢	٤٧,٦	٤٨,٠
١٩٦٣	٤٧,١	٤٩,٠
١٩٦٤	٤٨,١	٥٢
١٩٦٥	٤٨,١	٥٠
١٩٦٦	٥٢,٤	٥٢
١٩٦٧	٥٧,١	٥٥
١٩٦٨	٥٥,٢	٥٧
١٩٦٩	٥٣,٨	٥٦

المصدر : احتسبت من:
International Financial Statistics, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement): *Annual Data, 1953 - 1977.*

= النقدية والمالية، محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢)، ص ٨ - ٩.

أما دور مصرف سورية المركزي في الاقتصاد السوري فتعكسه الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣ ــ ٦).

جدول رقم (٣ ــ ٦)
موجودات ومطلوبات مصرف سورية المركزي، للسنوات ١٩٥٣ ــ ١٩٦٩
(بملايين الليرات السورية)

السنة / الموجودات والمطلوبات	١٩٥٣	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩
موجودات أجنبية	١٦٣	١٦٩	١٨١	٢١٢	٣٠٧
حقوق على الحكومة	١٦٤	٢٤٦	٤٥١	٩٦٠	١٨٤٨
حقوق على المؤسسات الرسمية	ــ	ــ	٤١	٨٣	١٢٩
حقوق على البنوك التجارية	٧	٢١	٢١١	٣٥٧	٢٩١
النقد الاحتياط	٢٩٠	٣٤٦	٦٣٠	١٠٨٦	١٨٠٧
عملة خارج البنوك	٢٧٢	٣١٦	٥١٣	٩٥٩	١٥٧٧
مطلوبات أجنبية	٢	ــ	٥٦	٢٦١	٢٥٨
ودائع حكومية	ــ	٣٢	١٠١	١٢٨	٤١٩
حسابات رأس المال	٢٤	٣٢	٤٢	٣٠	٢٨
فقرات أخرى (صافية)	١٩	٢٤	٥٥	١٠٧	٦٥

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ويظهر من هذه الأرقام تنامي هذا الدور بخاصة في إقراض الحكومة ومؤسساتها وكذلك البنوك التجارية التي أصبحت هي أيضاً من بعد عام ١٩٦١ حكومية كذلك. هذا في حين لم تزد موجودات المصرف الأجنبية زيادة ملموسة، ولم تبلغ مقاديرها مبلغاً يعتد به خلال الفترة موضوع البحث، وهو أمر يرتبط، كما سبقت الإشارة إليه، بمركز سورية الخارجي الذي كان وما زال، ضعيفاً عموماً.

لبنان [١٥]

سبقت الإشارة إلى (اتفاق كاترو) عام ١٩٤٤ الذي ضمنت الحكومة الفرنسية قيمة

(١٥) حول تطور النظام النقدي اللبناني خلال هذه الفترة انظر: هشام البساط، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية اللبنانية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٣، ص ١٨٦ - ١٩٤، و

الموجودات المقدمة بالفرنك الفرنسي في غطاء العملة ولدى دائرة الرقابة على الصرف الأجنبي في حال أي تخفيض للفرنك الفرنسي بالنسبة للجنيه الاسترليني. وقد وفت فرنسا بوعدها فعلاً عندما خفضت قيمة الفرنك الفرنسي تجاه الجنيه الاسترليني في نهاية عام ١٩٤٥، إذ زادت من الموجودات المقدمة بالفرنك الفرنسي في غطاء العملة ولدى دائرة الصرف الأجنبي وذلك من أجل الحفاظ على سعر التعادل القديم لليرة اللبنانية تجاه الجنيه الاسترليني (وكان عندئذ ٨,٨٣ ليرة لبنانية لكل جنيه استرليني). إلاّ أن فرنسا عادت بعد شهر من ذلك، في أول عام ١٩٤٦، إلى التنصل من تعهدها هذا،وذلك حين أعلنت أنها لن تكون مسؤولة عن أي خسارة ناجمة عن أي تخفيض في الفرنك الفرنسي. كما أوقفت الحكومة الفرنسية أي تحويل لليرة اللبنانية إلى الجنيه الاسترليني وأخضعت أي شراء للإسترليني إلى دائرة الرقابة على الصرف الأجنبي،والتي كانت في معظمها خاضعة للسلطات الفرنسية. وقد كان ذلك خرقاً فاضحاً لاتفاقية عام ١٩٤٤ مما أدى إلى احتجاج لبنان وإجراء مفاوضات جديدة مع فرنسا استمرت حتى عام ١٩٤٨، حين عقد الطرفان اتفاقية جديدة عالجت مسائل كثيرة تتعلق بالارصدة اللبنانية المقومة بالفرنك الفرنسي وبالرقابة على الصرف وبانتقال رؤوس الأموال والعلاقات التجارية والملكية الفرنسية والشركات الفرنسية الامتيازية العاملة في لبنان.

أما فيما يتعلق بأرصدة لبنان بالفرنك الفرنسي في غطاء العملة، والبالغة تسعة بلايين فرنك فقد نصت الاتفاقية على ضمان صرفها بالإسترليني لمدة عشر سنوات على أن يجري تجميدها حتى عام ١٩٥٣ يتم بعدها إطلاقها على خمسة أقساط سنوية، أما الأرصدة المحتفظ بها لدى دائرة الصيرفة، ومقدارها ٤,١ بليون فرنك، فلم يجر ضمانها‌مما أدى الى انخفاض قيمتها بالإسترليني بنسبة ٤٤ بالمائة وهي نسبة تخفيض قيمة الفرنك نفسها بالنسبة للإسترليني عام ١٩٤٨. وقد تم الاتفاق على استخدام هذا الجزء من الأرصدة في تمويل الاستيرادات اللبنانية من فرنسا.

وقد كان اتفاق عام ١٩٤٨ بديلاً سيئاً لاتفاقية عام ١٩٤٤ من جميع نواحيه لأن قبوله يعني تنازل الحكومة اللبنانية عن حقها القانوني في ضمان الصرف بالإسترليني للأرصدة المقومة بالفرنك الفرنسي والمحتفظ بها من قبل دائرة الرقابة على الصرف الأجنبي. وقد عنى ذلك بدوره خسارة أكثر من ٤٤ بالمائة من قيمة الأرصدة الذكورة، بالاضافة إلى تجميد الأرصدة المضمونة بالإسترليني لمدة عشر سنوات. وقد اعترف الاتفاق ضمناً بإلغاء حق التحويل الحر إلى الاسترليني وأخضع الاسترليني وغيره من العملات الأخرى لرقابة دائرة الصرف الأجنبي التي كان الفرنسيون يتحكمون بها. كما نص الإتفاق على فرض قيود أخرى كان من بين أهمها احترام لبنان لجميع الاتفاقيات والامتيازات التي عقدت أو منحت خلال فترة الانتداب، مما يعني أن لبنان لن يستطيع إقامة بنك مركزي حتى عام ١٩٦٤ أي حتى نهاية فترة امتياز

T.Yaffi, «A Case for Central Banking Reform in Lebanon,» in: *Middle East Economic Papers* (Beirut: American University of Beirut, Economic Research Institute, 1958), pp. 95 - 97.

الإصدار الممنوح لبنك سورية ولبنان وذلك ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع البنك المذكور ينص على خلاف ذلك(١٦).

وقد استقلت الليرة اللبنانية عن الليرة السورية في عام ١٩٤٩ وذلك على أثر رفض الحكومة السورية لهذا الاتفاق وانفصام عرى الوحدة الجمركية بين سورية ولبنان.

كما تحررت الليرة اللبنانية من أي سعر رسمي، بعد هذه الاتفاقية، باستثناء السعر المعلن لدى صندوق النقد الدولي الذي انضم لبنان إلى اتفاقيته عام ١٩٤٨، وأعلنت الحكومة اللبنانية سعر تعادل لليرة اللبنانية بالدولار قدره ٢,١٩١٤٨ ليرة لكل دولار. وقد تحقق الاستقلال النقدي للبنان تماماً في أيار/ مايو عام ١٩٤٩ حين صدر قانون الوحدة النقدية الذي حدد سعراً ذهبياً لليرة اللبنانية مقداره ٤٠٥,٥١٢ ملليغراماً من الذهب وذلك تطبيقاً لقواعد اتفاقية صندوق النقد الدولي. وقد عدل هذا القانون نظام الإصدار المعمول به منذ قانون عام ١٩٣٧ الذي سبقت الإشارة اليه، وذلك فيما يتعلق بتركيب غطاء العملة.

فقد نص القانون الجديد على ألّا يقل الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب عن ٥٠ بالمائة من قيمة غطاء النقد المصدر. أما بقية عناصر الغطاء فيمكن أن تتكون من سندات حكومية أو أوراق تجارية. وقد اشترط القانون ألّا يقل الذهب عن ٣٠ بالمائة في ١٩٥٢/١/١، وألّا تتجاوز أبداً الالتزامات الحكومية والأوراق المالية ذات الأهلية ١٥ بالمائة من النقد المتداول(١٧).

وتنبع أهمية قانون عام ١٩٤٩ من كونه خطوة متقدمة في طريق الاستقلال النقدي وذلك لأنه خلق درجة معينة من المرونة في عرض النقد من خلال سماحه بأن يكون ٥٠ بالمائة من غطاء العملة بشكل قروض أو التزامات حكومية مضمونة من قبل الحكومة وكذلك بشكل أوراق مالية ذات أهلية للقبول.

وعملاً بالقانون النقدي المذكور، وتدعيماً لقيمة الليرة اللبنانية، فقد اشترى بنك سورية ولبنان بفرنكات فرنسية ودولارات أميركية مقادير كبيرة من الذهب في سوق بيروت الحرة وفي الخارج حتى زادت نسبة الذهب في الغطاء من أقل من ٢ بالمائة في أيار/ مايو ١٩٤٩ إلى حوالى ٨٧ بالمائة في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، وإلى ٩٢,٢ بالمائة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١. أما ما تبقى من الغطاء فقد كان بشكل التزامات حكومية(١٨).

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٦. أنظر كذلك: صبحي تادرس قريصة، دراسة في النظم النقدية والمصرفية مع الاشارة الخاصة الى مصر ولبنان (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(١٧) Yaffi, « A Case for Central Banking Reform in Lebanon,» p. 97، وقريصة، المصدر نفسه ص ١٢٩.

(١٨) Yaffi, Ibid, p. 97؛ قريصة، المصدر نفسه، ص ١٢٩، والبساط، «أجهزة الوساطة المالية في الجمهورية اللبنانية،» ص ١٩٠ ـ ١٩١.

وعملاً باتفاق عام ١٩٤٨ استمر بنك سورية ولبنان في ممارسة امتيازه ـ في إصدار العملة اللبنانية وذلك حتى آب/ أغسطس ١٩٦٣ حين أصدرت الحكومة بموجب المرسوم ١٣٥١٣ قانون النقد والتسليف الذي أنهت بموجبه امتياز البنك المذكور وأقامت مكانه بنكاً حكومياً كلياً يقوم بإصدار العملة ويمارس غير ذلك من وظائف البنوك المركزية وذلك بدءًا من نيسان/ ابريل ١٩٦٤. وقد تمثل الهدف العام لمصرف لبنان المركزي الجديد في حماية قيمة العملة واستقرارها. لذا فقد روعي ألاّ تنخفض قيمة الذهب في غطاء العملة عن ٥٠ بالمائة، وأن يقوم ببيع وشراء الذهب والعملات الأجنبية في السوق المفتوحة، وأن يعمل كبنك للحكومة إيداعاً ومشورة وإدارة لدينها العام. وقد سمح له أن يقدم للحكومة تسهيلات ائتمانية لا تزيد عن ١٠ بالمائة من متوسط إيراداتها خلال السنوات الثلاث السابقة على أن ترد إليه خلال ثلاثة أشهر من تقديمها. وقد نص القانون على أن يعمل كبنك للبنوك وكملجأ أخير للإقراض، وأن يمارس الرقابة على الائتمان المصرفي والتأثير فيه كماً ونوعاً وسعراً وذلك باستخدام وسائل الرقابة الكمية مثل سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وتغيير نسب الاحتياطي النقدي القانوني والسيولة التي تلتزم البنوك التجارية بالمحافظة عليها. وقد ألزمت البنوك بالاحتفاظ بأرصدة نقدية بنسبة ٢٥ بالمائة من إلتزاماتها تحت الطلب وبنسة ١٥ بالمائة من التزاماتها الآجلة لدى مصرف لبنان المركزي. كما منح صلاحيات أخرى عديدة تهدف إلى تحقيق رقابة نقدية ومصرفية فعالة على الجهاز المصرفي في القطر.

هذا وقد تخلى القانون الجديد عن سعر التعادل السابق بالذهب كما نص عليه قانون عام ١٩٤٩، ونصت المادة (٢٢٩) من القانون الجديد على تحديد (سعر انتقالي قانوني) لليرة اللبنانية هو (سعر قطع حقيقي أقرب ما يكون من سعر السوق الحرة) ويعتمد هذا السعر الليرة اللبنانية «بالنسبة للدولار الأميركي المحدد بـ ٠,٨٨٨٦٧١ غرام ذهب خالص». ويعود سبب هذا التخلي إلى اختلاف قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة للدولار في السوق الحرة عن قيمته الاسمية لدى صندوق النقد الدولي[١٩].

وقد سبقت الإشارة إلى أن انفصام الوحدة النقدية السورية ـ اللبنانية عام ١٩٤٨ أدى كذلك إلى أن يقوم لبنان بإنشاء مكتب خاص للرقابة على الصرف الأجنبي الحق بوزارة المالية. ولكن الحكومة اللبنانية بدأت بتحرير المعاملات بالصرف الأجنبي من القيود تدريجاً حتى ألغيت تلك القيود نهائياً عام ١٩٥٢ حين أصبحت تلك المعاملات حرة تماماً، سواء منها المعاملات الخاصة أو حركات رؤوس الأموال التي خضعت جميعها للسعر الحر المتغير حسب ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي في السوق الحرة. وقد تأسس عام ١٩٤٩ (صندوق تثبيت القطع) بهدف تثبيت الليرة اللبنانية في سوق الصرف الحرة، ووضع الصندوق تحت إشراف وزارة المالية وبنك سورية ولبنان. ولم يلزم مصرف لبنان المركزي فيما بعد بالتدخل في سوق الصرف الأجنبية إلاّ بهدف الحد من التقلبات الواسعة في سعر الليرة

---

(١٩) البساط، المصدر نفسه، ص ١٩٢.

اللبنانية في السوق الحرة. وقد كان هذا النظام قائماً في لبنان قبل انضمامه إلى اتفاقية صندوق النقد الدولي ويقي كذلك بعد انضمام لبنان إلى الصندوق الذي يقوم أساساً على سعر صرف ثابت وقابل للتعديل بين حدين أعلى وأدنى لا يتجاوزان الـ ٢ بالمائة(٢٠). أما (السعر الانتقالي القانوني) المشار إليه، فقد نصت المادة (٢٢٩) من قانون عام ١٩٦٣ على أن تدرج به حسابات مصرف لبنان المركزي وعناصر موجوداته من الذهب والعملات الأجنبية، وكذلك حسابات موارد الدولة بالنقد الأجنبي والرسوم الجمركية والرسوم على المبالغ المحررة بعملات أجنبية. كما نصت المادة المذكورة على أن هذا السعر الانتقالي سيبقى معمولاً به ريثما يحدد بالذهب سعر جديد لليرة اللبنانية بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي. ونتيجة ذلك تم تعديل السعر القانوني لليرة مقابل الدولار من ٢١٩ قرشاً للدولار الواحد إلى ٣٠٨ قروش لكل دولار وذلك بدءاً من أول عام ١٩٦٥(٢١).

أما (صندوق تثبيت القطع) فلم يتدخل في سوق القطع إلاّ قليلاً خلال الفترة موضوع البحث، وتركزت عمليات التثبيت عموماً على الدولار الأميركي لكونه العملة القيادية الرئيسة التي يتم على أساسها تحديد أسعار العملات الأخرى.

وقد تميزت الليرة اللبنانية في سوق الصرف الحرة على وجه العموم باستقرار كبير ولم ينحرف سعرها الحر في المتوسط ارتفاعاً وانخفاضاً إلاّ بنسبة محدودة تعادل ٢,٧ بالمائة وذلك خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٦٦(٢٢). وفي ضوء ضآلة العمليات التي تتم بالسعر الرسمي لليرة اللبنانية، فإن ما تجري به غالبية المعاملات هو السعر الفعلي الحر لليرة والذي يتحدد حسب ظروف العرض والطلب السائدة في سوق الصرف الأجنبية(٢٣). وقد حافظ الدولار على سعره بالنسبة لليرة اللبنانية في الفترة بين أول عام ١٩٦٤ ونيسان/ ابريل ١٩٦٦ وهو ٣١٠ قروش. ولكنه بدأ يرتفع بعدئذ حتى وصل في عام ١٩٧٠ إلى ٣٢٥ قرشاً للدولار الواحد(٢٤).

هذا، ونظراً إلى أن(قانون النقد والتسليف) الذي صدر عام ١٩٦٣ لا يزال ساري المفعول حتى الآن، مع بعض التعديلات التي أدخلت عليه، فإننا سنقوم ببحثه تفصيلاً في

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٩٢؛ وقريصة، المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٢١) البساط، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية اللبنانية،» ص ١٩٣.

(٢٢) قريصة، دراسة في النظم النقدية والمصرفية مع الاشارة الخاصة الى مصر ولبنان، ص ١٣٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٢٤) البساط، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية اللبنانية،» ص ١٩٥. انظر كذلك ما ورد حول تطور هذه الأسعار في:

International Financial Statistics (International Monetary Fund), vol.31, no.5 (May 1978) (Supplement).

وتدل الارقام الواردة في هذا المصدر على أن سعر الدولار قد زاد من ٣١٧ قرشاً عام ١٩٦٦ الى ٣٢٥ قرشاً عام ١٩٧٠ وان هذا السعر كان ٣٠٨ قروش عام ١٩٦٤.

الفصل اللاحق. أما تطور الوضع النقدي في لبنان خلال الفترة موضوع البحث فيعكسه الجدول رقم (٣ ــ ٧):

جدول رقم (٣ - ٧)

الوضع النقدي في لبنان، للسنوات ١٩٥٠ ــ ١٩٦٩ (بملايين الليرات اللبنانية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	٩٨	٢٩٥	٤٥٩	١٤٦٨	١٨٧٩
ائتمان محلي	٣٧٨	٥٠٨	٨٥٢	٢٢٠٨	٢١٠٨
حقوق على الحكومة (صافية)	ــ	٨٠-	١٥٠-	١٨٥-	٩٣-
حقوق على القطاع الخاص	ــ	٤٥٤	١٠٠٢	٢٣٩٣	٢٢٠١
عرض النقد	٤١٠	٧١٥	١١١٥	١٥١٠	١٦٥٧
عملة في التداول	٢٠٠	٢٧١	٣٩٩	٥٤٧	٨٦٨
شبه النقد	٦	٣٩	٤٨٢	١٧٠٦	٢٠٦٢
فقرات أخرى (صافية)	ــ	٣	٢٨٦-	٤٦٠	٢٦٩

المصادر: احتسبت من: المصدر نفسه، فيما عدا بيانات عام ١٩٥٠ التي احتسبت من:
International Financial Statistics, vol. 16, no. 12-(December 1963).

ويلاحظ في الجدول أهمية كل من القطاع الخاص (كما تعكسه فقرة الحقوق عليه) وقطاع التجارة الخارجية (كما تشير إليه فقرة الموجودات الأجنبية) وشبه النقد الذي يمثل الودائع لأجل وودائع الادخار مقارنة بالودائع الجارية. ويعكس ذلك، كما سنرى فيما بعد في هذا الفصل، أهمية الدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي اللبناني كوسيط مالي، وكذلك ضعف الدور الحكومي في الاقتصاد اللبناني ممثلاً بقروضها المصرفية الضئيلة.

كما تشير الأرقام الخاصة بعرض النقد والعملة في التداول إلى أن الأخيرة تشكل بين ٣٠ ــ ٥٠ بالمائة من مجموع عرض النقد، مما يكشف عن تقدم في العادة المصرفية لدى السكان اللبنانيين وعن تطور الوعي المصرفي في القطر عموماً.

أما مصرف لبنان المركزي فتظهر الأرقام المبينة في الجدول رقم (٣ ــ ٨) تطور وضعه منذ بدء أعماله عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٩.

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته في الأرقام المذكورة هو اتجاه قروض مصرف لبنان إلى البنوك التجارية نحو التزايد نسبياً منذ عام ١٩٦٦ ــ وهو العام الذي حدثت فيه أزمة (بنك انترا) كما سنوضحه فيما بعد. فقد بدا منذئذ أن على المصرف أن يكون أكثر فعالية كملجأ

جدول رقم (٣ ــ ٨)

مصرف لبنان، للسنوات ١٩٦٤ ــ ١٩٦٩ (بملايين الليرات اللبنانية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية	٧٥٣	٧٧٩	٨٧٤	٨٦٩	١٠٢٧	١٠٨١
حقوق على الحكومة	٥٦	٨٠	٧٣	٦٥	٦٢	٥٧
حقوق على القطاع الخاص	٨٢	٨٣	٨٢	٧٦	٧٤	٦٩
حقوق على البنوك التجارية	١٨	٢٤	١٦٦	٢١٩	٢٢٧	٣١١
النقد الاحتياط	٦٠٤	٦٦٠	٨٣٤	٩٤٥	١١٢٨	١١٧٢
عملة خارج البنوك	٥٠٠	٥٤٧	٦٤٥	٧٨٦	٨٣٨	٨٦٨
ودائع حكومية	٢٧٦	٢٦٠	٣٠٨	٢٠٩	١٧٧	٢٥٦
فقرات اخرى (صافية)	٢٩	٤٦	٥١	٧٥	٨٦	٩١

المصدر: احتسبت من:
International Financial Statistics, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement): *Annual Data, 1953 - 1977.*

أخير للإقراض، مما انعكس في تزايد حقوقه على البنوك التجارية منذ العام المذكور وحتى نهاية الفترة موضوع البحث. أما أهم فقرة أخرى في ميزانيته فيعكسها (النقد الاحتياط) و (العملة في التداول) خارج البنوك التجارية واللذان زادا بنسب معتدلة خلال هذه الفترة وكان تزايد موجودات المصرف الأجنبية السبب الأساس في ذلك. فقد مثلت هذه الموجودات أهم فقرة في جانب (الأصول) لدى المصرف، مما يعكس بدوره أهمية قطاع التجارة الخارجية، وبالتالي ميزان المدفوعات اللبناني، في تحديد عرض العملة، وبالتالي عرض النقد في لبنان.

هذا وسنعود لبحث مصرف لبنان المركزي وسياساته ووسائله بشكل مفصل في الفصل التالي.

الأردن[٢٥]

أشرنا في الفصل السابق إلى أن الجنيه الفلسطيني بقي منذ عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٥٠ النقد القانوني في الأردن. وكما كان الحال في العراق، فقد كان يصدر هذا النقد (لجنة عملة) مركزها لندن ويعين وزير المستعمرات البريطاني أعضاءها. كما كانت التغطية تتم بموجودات استرلينية بشكل كامل. وفي عام ١٩٥٠ تم إصدار (الدينار الأردني) الذي وضع في التداول ابتداء من أول تموز لذلك العام وتم سحب الجنيه الفلسطيني على أساس جنيه

(٢٥) حول تطور النظام النقدي الاردني خلال هذه الفترة انظر: خالد امين عبد الله، «الجهزة الوساطة المالية في =

فلسطيني لكل دينار أردني واحد. وعودلت قيمة الدينار بالجنيه الاسترليني، في وقت كان فيه الأردن عضواً في منطقة الاسترليني. وقد أقيم (مجلس نقد أردني) احتفظ، كما في العراق أيضاً، بتغطية كاملة للعملة المصدرة تتألف كلياً من موجودات استرلينية. وقد كانت مهمة مجلس النقد مقتصرة على إصدار النقد والمحافظة على استقراره واستثمار وإدارة غطائه.

وقد دفع تطور النشاط المصرفي في القطر، والنمو الاقتصادي فيه، إلى التفكير بإنشاء بنك مركزي لتنظيم الائتمان وتولي إصدار العملة والحفاظ على ثبات قيمتها داخلياً وخارجياً وإدارة غطائها، والرقابة على الجهاز المصرفي بالإضافة إلى العمل كمستشار للحكومة وبنكاً لها. ولهذا الغرض، صدر عام ١٩٥٩ (قانون البنك المركزي الأردني) بالإضافة إلى (قانون مراقبة البنوك) و (قانون مراقبة العملة الأجنبية). ولكن الحكومة قامت، قبل تنفيذ قانون البنك المركزي، بإعادة دراسته وأدخلت عليه بعض التعديلات، فصدر عام ١٩٦٠ (قانون البنك المركزي المعدل رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٠). وكان أهم ما اشتمل عليه التعديل حظر تعامل البنك مع الأفراد والشركات التجارية وقصر هذا التعامل على الحكومة ومؤسساتها العامة والبنوك التجارية المحلية والأجنبية والبنوك المركزية الأجنبية وحكوماتها ومؤسساتها العامة كذلك. وقد بدأت الحكومة بتنفيذ القانون ابتداء من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ فحولت إليه ــ في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٤ ــ الالتزامات النقدية لمجلس النقد الأردني وكذلك صلاحيات مراقبة العملة التي كانت تابعة أصلاً لوزارة المال. وقد عدل القانون مراراً حتى صدر القانون الرقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ (قانون البنك المركزي الأردني) والقانون الرقم (٢٤) للعام نفسه (قانون البنوك) اللذان احتويا واجبات البنك المركزي وصلاحياته في الرقابة على الجهاز النقدي والمصرفي في البلاد.

وقد نص القانون على احتفاظ البنك المركزي بموجودات لا تقل قيمتها عن قيمة الأوراق النقدية والمسكوكات في أي وقت من الأوقات. وقد كان من بين أهم ما نص عليه القانون في هذا الصدد تنويع الموجودات المستعملة في غطاء النقد الأردني. فأصبح الغطاء يتكون من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والسندات الحكومية الأجنبية بالإضافة

= المملكة الاردنية الهاشمية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ١، ص ١٣٨ ـ ١٤٠؛ عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ١١ ـ ١٢؛

Philip Thorn and Farida Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East: Describing the Banking Systems of, and Providing Details of Banks in Egypt, Jordan, Lebanon, Syria, Iraq, Iran, Kuwait, Gulf States and Arabia* (London: Banker Research Unit; Financial Times,1975), pp. 29 - 33 (henceforth cited as *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*), and

حسني خليل، «تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي بالمملكة الاردنية الهاشمية،» ورقة قدمت الى: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مركز البحوث الادارية، الندوة العربية لادارة المصارف ، ١ ، بيروت، ١٣ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢ ، الدراسات والبحوث العربية المقدمة للندوة العربية الاولى لادارة المصارف، بيروت ١٣ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢ (بيروت: المركز، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

إلى السندات الحكومية الأردنية وسندات المؤسسات الأردنية العامة التي تكفلها الحكومة الأردنية بشرط ألاَّ تزيد مدة استحقاقها لدى حيازة البنك لها عن عشر سنوات. وقد فك ذلك العملة الأردنية عن الجنيه الاسترليني فلم تعد مرتبطة به ارتباطاً عضوياً كما في السابق، ومنح النظام النقدي الأردني شيئاً من المرونة لم تكن متوافرة لها من قبل. ولم يعد الانتماء إلى المنطقة الاسترلينية حكماً قانونياً كما في السابق رغم التزام الأردن بموجب اتفاقية مع بريطانيا، بالاحتفاظ بنسبة معينة من الاحتياطي بالإسترليني وضمانتها بالدولار، علماً بأن هذه الاتفاقية نصت على أن نسبة الاسترليني الواجب الاحتفاظ بها تبلغ حوالي ٣٥ بالمائة من إجمالي الاحتياطيات النقدية الأجنبية[٢٦]. فقد عمل البنك على تنويع غطاء العملة عن طريق الاحتفاظ بعملات أجنبية أخرى من غيره وبالإضافة إلى الاسترليني. وقد ساعد ذلك على عدم خفض الأردن لقيمة الدينار الأردني عام ١٩٦٧ عندما تم تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني.

وسنقوم في الفصل التالي بتتبع تفاصيل مهمات وأهداف البنك المركزي الأردني كما وردت في قانونه عام ١٩٧١.

أما تطور الوضع النقدي في الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة فتعكسه الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣ ـ ٩).

جدول رقم (٣ ـ ٩)

الوضع النقدي في الأردن، للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٦٩

(بملايين الدنانير الأردنية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٥٣	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩
موجودات اجنبية (صافية)	١٤,٨٥	٢١,٤٦	٣٠,٨٤	٥٦,٠٨	٩٥,١٩
ائتمان محلي	١,٢٦	٢,٢٨	٤,٥٢	١٨,٩٣	٣٦,١٢
حقوق على الحكومة (صافية)	٣,٤٢-	٥,١١-	١٢,٢٦-	١٤,٧٧-	١٠,٢٩-
حقوق على المؤسسات الرسمية	ـ	ـ	ـ	٢,٠٦	٢,٩٤
حقوق على القطاع الخاص	٤,٦٨	٧,٣٩	١٥,٨٤	٣١,٦٤	٤٣,٤٧
عرض النقد	١٣,٦٣	١٧,٤٩	٢٦,٠٩	٤٧,١١	٩٦,٢٢
عملة في التداول	٨,٥٥	١١,١٣	١٥,٦٣	٢٦,٥٠	٧١,٢٩
شبه النقد	١,٠٨	٣,٠٨	٤,٨٧	١٦,٩٩	٢٢,٦١
فقرات أخرى (صافية)	١,٤٠	٣,١٧	٤,٤٠	١٠,٩١	١٢,٤٦

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

ويلاحظ في هذا الجدول أن أهم مصدرين لنمو عرض النقد خلال هذه الفترة كانا: الموجودات الأجنبية والائتمان إلى القطاع الخاص. وقد جاء دور الحكومة في المرتبة الثالثة. كما يلاحظ أن العملة في التداول شكلت معظم عرض النقد، مما يدل على استمرار تخلف العادة المصرفية لدى السكان. ويلاحظ بالإضافة إلى ذلك، النمو السنوي الوئيد في الموجودات الأجنبية خلال الفترة موضوع البحث، مما لا يدل على تحسن مهم في المركز الخارجي للقطر.

أما تطور وضع البنك المركزي الأردني فيوضحه الجدول رقم (٣ ـ ١٠).

جدول رقم (٣ ـ ١٠)
البنك المركزي الأردني، للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير الأردنية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٥٣	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩
موجودات أجنبية	٩,٣٦	١٢,٩٧	١٦,٥٧	٤٩,٣٦	٩٣,٧٥
حقوق على الحكومة	ـ	ـ	ـ	ـ	٣,٩٥
النقد الاحتياط	٩,٣٢	١٢,٩٣	١٦,٤٠	٣٥,٤٨	٨٥,٦٩
عملة خارج البنوك	٨,٥٥	١١,١٣	١٥,٦٣	٢٦,٥٠	٧١,٢٩
ودائع حكومية	ـ	ـ	ـ	١٠,٤٠	١٠,٤٩
فقرات أخرى (صافية)	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,١٧	٣,٤٨	١,٥١

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ويلاحظ أن الفقرة المهمة الوحيدة في جانب موجودات البنك خلال هذه الفترة كلها كانت الموجودات الأجنبية. أما حقوق البنك على الحكومة فقد كانت صفراً حتى عام ١٩٦٩ حين بدأت تظهر بمبالغ محدودة.

أما من ناحية المطلوبات فقد كان (النقد الاحتياط) الفقرة المهمة الوحيدة فيها أيضاً. أما ودائع الحكومة فقد بدأت تظهر أيضاً، وبمقادير محدودة كذلك، ابتداء من عام ١٩٦٤. وكان أعلى رقم وصلته في الستينات هو (١٠,٤٩) مليون دينار عام ١٩٦٩ حيث بدأت تنخفض بعد ذلك منذ أوائل السبعينات، كما سنوضحه في الفصل اللاحق.

السعودية

أشرنا في الفصل السابق إلى أن الحكومة السعودية سكت عام ١٩٣٥، ووضعت في التداول عام ١٩٣٦، ريالاً فضياً جديداً من وزن وعيار عملة الروبية الفضية الهندية نفسه.

وقد استمر تداول هذا الريال الجديد حتى عام ١٩٥٢ حين كان هناك في التداول، بالإضافة إليه، الجنيه الذهبي البريطاني. وقد كان الريال المذكور هو الأساس في نظام العملة السعودي والوحدة النقدية الرئيسة المستعملة في تجارة المفرد. أما في المعاملات الكبيرة فقد استعمل الجنيه الذهبي البريطاني الذي كان منتشراً في وسط وغربي القطر أكثر مما كان مستعملاً في شرقه حيث كان الناس يفضلون التعامل بالعملة الفضية بسبب التأثير الهندي هناك. وقد كانت هناك أيضاً مسكوكات قانونية من فئات صغيرة كان يجري تبادلها بالريال بنسبة ثابتة(٢٧). وقد عانى النظام النقدي السعودي العلاقة غير المستقرة بين كل من الريال السعودي والجنيه البريطاني،وعانى التغير الكبير في القيمة الخارجية لكل من هاتين العملتين. كما كان هناك فرق كبير بين قيمة الريال الفضية وبين سعر الفضة في أسواق كل من نيويورك وبومبي مما أدى إلى تهريب واسع للفضة وللريال الفضي إلى خارج القطر، كما حدث عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠. كما كانت هناك تقلبات موسمية كبيرة في الطلب على العملة السعودية تبعاً لمواسم الحج. ولمواجهة هذا الوضع اتخذت الحكومة السعودية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٢ إجراءين اثنين تمثل أولهما بسك جنيه سعودي ذهبي بحجم ووزن وعيار الجنيه الانكليزي الذهبي نفسه يحل محل الأخير في التداول. وقد منع تصدير هذه المسكوكة وتم تحديد قيمة صرفها الأجنبي بأعلى من قيمة سبيكتها وذلك بهدف الحد من بيعها بسبب محتواها الذهبي. وقد حددت هذه القيمة بأربعين ريالاً لكل مسكوكة أو جنيه منها. كما حدد في الوقت نفسه سعر الدولار الأميركي بما يقرب من ٣,٧٥ ريالاً(٢٨). وقد كان هذا الإجراء ضرورياً بهدف إخضاع الجنيه السعودي الذهبي لسيطرة السلطات السعودية لكونه مسكوكة قانونية.

أما الإجراء الثاني فقد تمثل بإنشاء (مؤسسة النقد السعودية)، وهي مؤسسة نقدية مركزية، أقيمت لغرض إصدار وإدارة العملة الجديدة. كما تمت تغطية العملة الجديدة بالذهب والصرف الأجنبي، وحددت قيمتها بأحد عشر دولاراً.

غير أن هذه التجربة لم تدم طويلاً بسبب الزيوف التي بدأت تظهر منذ خريف ١٩٥٣، مما أدى إلى سحب العملة الجديدة في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. وبحلول عام ١٩٥٠ أدى الارتفاع الكبير في أسعار الفضة في أسواق نيويورك إلى اختفاء المسكوكات الفضية من التداول، مما أدى إلى سحبه من التداول في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٥، وحلت محلها (إيصالات الحج) التي كان الواحد منها يساوي ريالاً واحداً. ولم يكن (إيصال الحج) نقداً

---

(٢٧) Michael E. Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» *International Monetary Fund Staff Papers* (henceforth cited as *IMF Staff Papers*), vol. 22, no. 2, (July 1975), p. 512.

وقد استندنا الى هذا البحث القيم فيما يلي من الكتاب حول كل من السعودية واقطار الخليج العربي خلال الفترة موضوع البحث هنا.

(٢٨) *International Financial Statistics* (International Monetary Fund), vol. 16, no. 12 (December 1963), p. 230.

بمعنى الكلمة وإنما مجرد ايصال وليس عملة رسمية[٢٩]. ولم يكن لها قوة إبراء قانونية. وقد استهدف من إصدارها إيجاد نوع من المرونة في كمية النقد خلال مواسم الحج لعدم كفاية الريالات الفضية عندئذ، مما كان يؤدي عادة إلى إرتفاع كبير وموسمي في قيمة الريال الفضي بالنسبة للعملات الأخرى. ومع ذلك انتشر إستعمال هذه الإيصالات حتى خارج موسم الحج لسهولة إستعمالها في المدفوعات الكبيرة وذلك مقارنة باستعمال الريالات الفضية لهذا الغرض[٣٠]. وقد قامت (مؤسسة النقد العربية السعودية) بإصدار هذه الإيصالات مقابل المسكوكات التي كانت تودع لديها. وقد قبل الجمهور التعامل بهذه الايصالات وأصبحت تدريجياً جزءاً مهماً من العملة، مما أدى إلى تراجع في تداول العملات الذهبية والريالات الفضية حتى اختفت من التداول عام ١٩٦٠.

ويمكن اعتبار إقامة (مؤسسة النقد) المذكورة بدء التاريخ النقدي السعودي المعاصر والذي مر، حتى أوائل الستينات،ومنذ عام ١٩٥٢، بأربع مراحل[٣١]:

المرحلة الأولى: وتبدأ عام ١٩٥٢ وقداستمرت حتى أواسط عام ١٩٥٤، وكان فيها الريال السعودي مستقراً بالنسبة للعملات الأجنبية وقيمته مثبتة عملياً بالنسبة للدولار على أساس ٣,٦٩ ريالاً للدولار الواحد. وقد كان إصدار إيصالات الحج عامل استقرار لتأمين المرونة اللازمة في كمية النقد خلال موسم الحج وذلك لأنه خفف من مساوىء قاعدة المعدنين التي لم تحقق استقراراً في قيمة العملة بسبب تقلبات أسعار المعدنين.

المرحلة الثانية: وتمتد من أواسط عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٨، وهي فترة تدهور نقدي شديد، تدهورت خلالها قيمة الريال تدهوراً كبيراً واضطربت الأحوال الاقتصادية والنقدية والمالية اضطراباً شديداً. وقد كان السبب في ذلك التدهور النقدي والاضطراب الاقتصادي الإنفاق الحكومي الكبير والعجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات وسحب إيرادات النفط قبل استحقاقها وطبع مقادير كبيرة من إيصالات الحج حتى بلغت ٧٧٥ مليون ريال عام ١٩٥٧ دون زيادة في الاحتياطي الذي انخفضت نسبته من ١٠٠ بالمائة إلى ٢٤ بالمائة. كما زاد الدين العام في العام نفسه من الصفر إلى حوالي ٣٠٠ مليون ريال. ولم يكن ذلك لأغراض إنتاجية. كما زادت الاستيرادات فزاد الطلب على العملات الاجنبية مما أدى إلى تدهور في قيمة الريال السعودي. وقد ساعد ذلك على زيادة الضغط على الريال. كما ساعد على ذلك أيضاً تدفق رؤوس أموال كبيرة للاستثمار في الخارج. وعام ١٩٥٥ خفضت قيمة الريال بالنسبة للدولار بنسبة تزيد قليلاً عن ١ بالمائة فأصبحت ٣,٧٥ ريالاً للدولار. غير أن مؤسسة النقد لم تستطع

---

(٢٩) Edo, "Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula," p.513.

(٣٠) عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ٢٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٤ - ٢٦، و Edo, Ibid., pp. 524 - 525.

تأمين حوائج السوق من العملات الأجنبية على أساس هذا السعر، فنشأت سوق سوداء أو سوق حرة للصرف الأجنبي، فتأرجح سعر الدولار بين (٥) إلى (٦) ريالات وقد ساعد على هذه التطورات غير المؤاتية تعديل قانون مؤسسة النقد لتمكينها من اقراض الحكومة لمواجهة العجز في ميزانيتها العامة وفي ميزان مدفوعات القطر. وقد ازداد نتيجة ذلك ما لدى المؤسسة من الأوراق المالية الحكومية بحيث بلغت ٨٦ بالمائة من العملة المصدرة، وأصبحت بذلك إيصالات الحج غير مغطاة باحتياطي معدني بشكل كامل. لذا فقد تدهورت قيمة الريال بصورة كبيرة.

المرحلة الثالثة: وتبدأ من أيار/ مايو ١٩٥٨ حين فرضت الحكومة منهجاً من التقشف الشديد والرقابات الواسعة والشديدة على الإنفاق الحكومي وفرض قيود على الاستيرادات في محاولة لتحقيق وفر في الميزانية لتسديد الديون وتكوين احتياطي عام وتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات. وقد فرض سوق صرف أجنبية مزدوجة خضع فيه بعض المعاملات للسعر الرسمي مثل استيرادات سلع معينة كالمواد الغذائية والسلع الأخرى الضرورية، وتحويلات المستخدمين الاجانب لدى الحكومة وبعض التحويلات الحكومية[٣٢]. أما المعاملات الأخرى فقد تركت لسوق الصرف الحرة التي سمحت مؤسسة النقد لبعض احتياطياتها من الصرف الأجنبي أن تتدفق إليها[٣٣]. وقد خففت هذه الإجراءات من الضغوط على الريال، مما ساعد على تثبيت قيمته. وقد كان سعر السوق الحرة للريال في البدء، وخلال عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ يتأرجح حول ٥,٥٠ ريالاً للدولار الواحد، ولكن مؤسسة النقد خفضت مرات عديدة سعر بيع الدولار حتى ارتفع السعر الحر للريال في تموز/ يوليو ١٩٥٩ إلى ٤,٥٠ ريالاً لكل دولار. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠ تم إلغاء نظام السعر المزدوج المؤلف من سعر رسمي وآخر حر للريال وحل محله سعر موحد ذو قيمة تعادل ٤,٥٠ ريالاً للدولار الواحد، وهو السعر الذي كان سائداً في السوق الحرة لبعض الوقت[٣٤]. وقد مثل ذلك خفضاً بنسبة ١٦,٧ بالمائة في قيمة الريال مقارنة بسعره عام ١٩٥٧ والذي بلغ عندئذ ٣,٧٥ ريالاً للدولار الواحد. وقد تحددت بذلك القيمة الذهبية للريال بما يعادل ٠,١٩٧٤٨٢ غراماً للريال الواحد.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠ أدخل تعديلان على قانون مؤسسة النقد السعودية، منح أحدهما المؤسسة، بنص المرسوم الملكي الرقم (٦) والذي عرف باسم (نظام العملة)، صلاحية إصدار عملة ورقية بدلاً من إيصالات الحجاج المتداولة، على أن يخضع ذلك لتعليمات وقرارات مجلس الوزراء. وقد نص التعديل على احتفاظ المؤسسة بتغطية كاملة مقابل العملة المصدرة على أن يتكون الغطاء من الذهب وعملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، وخولت المؤسسة سلطة استثمار احتياطيات الصرف الأجنبي في أوراق مالية أجنبية

---

(٣٢) *International Financial Statistics*, vol. 16, no. 12 (December 1963), p. 230.

(٣٣) Edo,« Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» p. 524.

(٣٤) *International Financial Statistics*, vol. 16, no. 12 (December 1963), p. 230

طبقاً لممارسات البنوك المركزية الأخرى. وقد صدر في ظل هذا المرسوم، ولأول مرة، في تموز/ يوليو ١٩٦١ أول ريال ورقي بعدما قبلت المؤسسة التزامات المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي. أما التعديل الثاني لقانون المؤسسة فقد صدر بالمرسوم الملكي الرقم (١١) الذي منح المؤسسة صلاحية بيع وشراء الذهب والعملات الأجنبية بهدف المحافظة على استقرار العملة[٣٥].

المرحلة الرابعة: فقد بدأت منذ عام ١٩٦١ وفيها تحررت العملة من القيود، كما ألغيت القيود على الاستيرادات.

أما مؤسسة النقد السعودية نفسها فإنها لا تقبل ودائع خاصة ولا تتعامل مع القطاع الخاص. ولم تمنح خلال هذه الفترة ائتماناً مباشراً إلى البنوك التجارية. ولا تظهر حساباتها ومطلوباتها الصغيرة والمرحلية على هذه البنوك ولا تظهرها بشكل منفصل، وإنما هي تتألف في الغالب من ودائع تشغيل لفروعها لدى البنوك التجارية وفروعها[٣٦].

وسنعود في الفصل التالي إلى شرح النواحي المختلفة للمؤسسة المذكورة نظراً لبقاء ترتيباتها القانونية كما هي عملياً حتى الوقت الحاضر. أما الوضع النقدي في السعودية وتطوره خلال الفترة موضوع البحث فلا تتوافر عنه معلومات إحصائية كافية إلا منذ عام ١٩٦٠ وهو ما يعكسه الجدول رقم (٣ ــ ١١) للفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩.

جدول رقم (٣ ــ ١١)
الوضع النقدي في المملكة العربية السعودية، للسنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩
(بمليارات الريالات السعودية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	٠,٧١	٢,٤٥	٣,٤٠	٤,٣١	٣,٧١
حقوق على القطاع الخاص	٠,٥٥	٠,٦٩	١,٠٣	١,٢٣	١,٦١
عرض النقد	٠,٥٢	٠,٨٣	٠,٩٤	١,٢٠	١,٥٦
عملة خارج البنوك	٠,٩٢	١,٣١	١,٥٠	١,٩٢	٢,٣٢
شبه النقد	٠,٠٩	٠,١٧	٠,٢٩	٠,٥٢	٠,٦٤
ودائع حكومية (صافية)	٠,١٨	١,٣١	٢,٠١	٢,٣٨	١,١٦
فقرات أخرى (صافية)	٠,٠٧	٠,٣٦	٠,٦٤	٠,٧٤	١,١٩

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

(٣٥) Edo, Ibid., p. 525.

(٣٦) *International Financial Statistics*, vol. 16, no. 12 (December 1963), p. 231.

ويلاحظ أن أهم العوامل المؤثرة على عرض النقد كانت ثلاثة هي: الموجودات الأجنبية والحقوق على القطاع الخاص، من الناحية الإيجابية، ونمو الودائع الحكومية من الناحية السلبية. وقد كان أثر العاملين الأولين هو الغالب مما أدى إلى نمو عرض النقد بشكل كبير خلال فترة السنوات العشر الواردة في الجدول. كما يلاحظ أن معظم النقد بقي يتألف من العملة المتداولة خارج البنوك التجارية، مما يدل على تخلف في العادة المصرفية وضآلة في حجم تعامل الجمهور مع البنوك.

كما يوضح الجدول رقم (٣ ــ ١٢) تطور نشاطات مؤسسة النقد السعودية خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (٣ ــ ١٢)
مؤسسة النقد السعودية، للسنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩
(بمليارات الريالات السعودية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٩
موجودات أجنبية	٠,٨٣	٢,٣٥	٣,٤٠	٤,٢٥	٣,٥٣
النقد الاحتياط	٠,٦٦	٠,٩٨	١,١٤	١,٤٤	١,٧٩
عملة خارج البنوك	٠,٥٢	٠,٨٣	٠,٩٤	١,٢٠	١,٥٦
ودائع حكومية	٠,٢٤	١,٢٦	١,٩٦	٢,٤٤	١,٠٩
فقرات أخرى (صافية)	-٠,٠٧	٠,١١	٠,٣٠	٠,٣٧	٠,٦٦

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ويتضح من هذا الجدول الطبيعة الخاصة لمؤسسة النقد السعودية التي لا تتعامل مع القطاع الخاص ولا تقرض الحكومة. والفقرة الوحيدة في جانب الموجودات لديها هي الموجودات الأجنبية التي أظهرت نمواً مستمراً بسبب تزايد إيرادات النفط. أما الفقرتان الوحيدتان والمهمتان في جانب المطلوبات فهما (النقد الاحتياط) الذي يتضمن ما تحتفظ به البنوك من ودائع نقدية وما لدى الجمهور منه بشكل عملة في التداول خارج البنوك. أما فقرة المطلوبات المهمة الأخرى فهي الودائع الحكومية التي زادت خلال الفترة نفسها بشكل كبير كذلك، وللسبب اعلاه والمتعلق بنمو الإيرادات النفطية في هذه الفترة نفسها. وقد بقي رغم ذلك مستوى الاسعار ثابتاً على وجه العموم بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٩ فقد راوح الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين ٤٢,٧ بالمائة عام ١٩٦٠ و ٤٨,١ بالمائة عام ١٩٦٩ على أساس أسعار عام ١٩٧٥، (١٩٧٥ = ١٠٠). ويعود أهم سبب لذلك الثبات النسبي في الأسعار إلى

سياسة الاستيراد الحرة عموماً، حيث تنامت الاستيرادات بشكل كبير خلال الفترة موضوع البحث مما منع الأسعار من الارتفاع رغم تزايد الإنفاق الحكومي.

ثانياً: تطور الأنظمة النقدية في أقطار الخليج العربي

سبقت الإشارة في الفصل السابق إلى أن النقود المعدنية الأجنبية المختلفة كانت متداولة في أقطار الخليج والجنوب العربيين طوال الفترة الممتدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، رغم استعمال بعض النقود الورقية، كالدولار الأميركي والجنيه الاسترليني. إلّا أن الروبية الهندية الورقية استعملت على نطاق واسع في طول سواحل الخليج والبحر العربيين وحلت محل ريال ماريا تريزا كعملة رئيسة منذ أوائل القرن العشرين وأصبح النقد القانوني الوحيد في بعض هذه الأقطار.

وقد كان بإمكان البنوك التجارية أن تحصل على الروبيات الهندية من بنك الاحتياط الهندي من خلال بيع الجنيهات الاسترلينية إلى الأخير. وكان بإمكانها أن تفعل العكس إذا أرادت الحصول على جنيهات استرلينية. هذا وقد كان الخليج في هذه الفترة مسرحاً نشطاً للتعامل في الذهب. وقد اعتاد المهربون خصوصاً في الكويت والبحرين، على تهريب الذهب إلى الهند وباكستان ومن ثم تهريب الروبيات الهندية إلى بلادهم بهدف تحويلها إلى عملات أجنبية أخرى أثمن قيمة لغرض استعمالها في شراء الذهب. ورغم أن تحويل الروبيات إلى عملات أجنبية كان يجري على أساس خصم معين، إلّا أن الأرباح التي كان المهربون يحصلون عليها نتيجة بيعهم للذهب كانت تفوق هذه الخصميات. وقد كان مقدار عمليات التهريب هذه حتى عام ١٩٥٦ محدوداً. إلّا أن مقدار المبالغ من الروبيات المحولة إلى عملات أجنبية زاد زيادة كبيرة عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨ مما أدى إلى تدهور مقادير الاحتياطيات النقدية الأجنبية لدى بنك الاحتياط الهندي. لذا فقد عمدت الهند وباكستان عام ١٩٥٨ إلى اتخاذ إجراءات مشددة للحد من عمليات المتاجرة في الذهب. وأصدرت الهند في أيار/ مايو ١٩٥٩ عملة محددة للاستعمال في أقطار الخليج العربي دعيت بـ (روبية الخليج). وقد كانت هذه الروبية معادلة تماماً في محتواها الذهبي للروبية الهندية الاعتيادية المتداولة في الهند والتي كانت مساوية لـ (٠,١٨٦٦٢١) غراماً من الذهب الخالص (أي ١٣,٣ روبية لكل جنيه استرليني واحد). إلّا أن الروبية الخليجية اختلفت عن الروبية الهندية الاعتيادية من حيث لونها وكذلك من حيث كون الأولى من مطلوبات فرع بنك الاحتياط الهندي في بومبي فقط. وقد اشترطت الحكومة الهندية تحويل جميع الروبيات المتداولة خارج الهند إلى جنيهات استرلينية خلال فترة ستة أسابيع ما بين أيار/ مايو وحزيران/ يونيو ١٩٥٩[٣٧]. ولم يكن بالإمكان الحصول على

---

(٣٧) Edo, « Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula, » p. 514.

روبية الخليج إلاّ عن طريق بنك الاحتياط الهندي وليس عن طريق بيع الذهب في الهند. وقد نجحت هذه السياسة جزئياً في الحد من التجارة بالذهب وساعدت على إنهاء تسرب ما لدى الهند من احتياطيات نقدية أجنبية خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١[٣٨]. وقد ضمن بنك الاحتياط المذكور حرية تحويل روبية الخليج إلى كل من الروبية الهندية والجنيه الاسترليني. ولكن رغم أن روبية الخليج كان لها سعر التعادل نفسه بالنسبة للإسترليني كما للروبية الهندية، وهو ١٣,٣٣ روبية للجنيه الاسترليني الواحد، إلاّ أنها لم تكن عملة قانونية قابلة للتداول في الهند نفسها. ونتيجة هذا التحديد الذي أثار عدم رضا بين جماهير الخليج، فقد بدأ تخلص تدريجي من الروبية الهندية. وقد كانت الكويت أول قطر خليجي يفعل ذلك بعدما استقلت في نيسان/ ابريل ١٩٦١، وذلك حين تخلت عن الروبية الهندية وأصدرت عملة خاصة بها عام ١٩٦١، وهي الدينار الكويتي،الذي أصبح العملة القانونية الوحيدة في البلاد. وقد جعلت الكويت الدينار مؤلفاً من ألف فلس وتم ربطه بالجنيه الاسترليني بسعر تعادل مساوٍ لدينار واحد أي بقيمة ذهبية مساوية لـ ٢,٤٨٨٢٨ غراماً من الذهب الخالص. وقد تبعت البحرين شقيقتها الكويت في ذلك عام ١٩٦٥ حين أصدرت ديناراً خاصاً بها مرتبطاً بالإسترليني كذلك،ولكن بسعر تعادل مختلف، إذ جعلت دينارها مساوياً لـ (١٥) شلناً التي كانت معادلة في حينه لعشر روبيات هندية[٣٩]. وقد حددت البحرين القيمة الذهبية للدينار بـ (١,٨٦٦٢١) غراماً من الذهب الخالص[٤٠].

وفي الوقت نفسه الذي أصدرت فيه الكويت دينارها ووضعته في التداول في الأول من نيسان/ ابريل ١٩٦١ أنشأت (مجلس النقد)[٤١] وذلك لغرض إصدار وتحويل العملة الجديدة. وقد فرض على المجلس أن يحتفظ بغطاء العملة بنسبة ١٠٠ بالمائة منها وذلك بشكل ذهب وسندات دولارية واسترلينية. وقد تم في الفترة ما بين ١/٤/١٩٦١ و ١٧ أيار/ مايو ١٩٦١، استبدال ما مجموعه ٣٤١,٩ مليون روبية (تعادل ٧٢,٧ مليون دولار) سلمت إلى بنك الاحتياط الهندي بهدف تحويلها إلى جنيهات استرلينية. كما تم الاتفاق بين البنك المذكور والحكومة الكويتية على أن يقوم البنك المذكور بتسديد التزاماته المقابلة بالإسترليني إلى الكويت

---

(٣٨) انظر: مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة (الكويت: دار القبس، ١٩٧٧)، ص ٢٧٦ نقلاً عن:
Reserve Bank of India, *Report on Currency and Finance for the Years 1958 - 1970,* and M.W. Khouja and P.G. Sadler, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance* (London: Macmillan, 1979), p. 163.

(٣٩) K[evan] G [erard] Fenelon, *The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey*, 2nd ed. (London: Longman, 1976), p. 80.

(٤٠) Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» p. 518.

(٤١) المرسوم رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠.

على فترة إحدى عشرة سنة(٤٢). وبذلك أصبح الدينار الكويتي العملة القانونية الوحيدة في البلاد إعتباراً من أيار/ مايو ١٩٦١ وارتبط بالإسترليني حتى عام ١٩٦٧ حينما ارتبط بالدولار الأميركي بعد تخفيض الاسترليني. واستمر مجلس النقد على القيام بوظيفته الرئيسة في إصدار العملة حتى عام ١٩٦٨ حين أنشىء البنك المركزي الكويتي.

أما البحرين فقد أقامت هي أيضاً مجلس نقد خاصاً بها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤(٤٣). وكان شبيهاً بصنوه في الكويت من حيث وظيفته في إصدار العملة وكذلك من حيث ضرورة الاحتفاظ بغطاء للعملة بنسبة ١٠٠ بالمائة يتكون من الذهب والموجودات الأجنبية بشكل سندات حكومية وحوالات خزينة.

في هذا الوقت نفسه كانت الامارات الخليجية الأخرى تترقب الفرص للتخلص من روبية الخليج الهندية وإصدار عملات جديدة خاصة بها. وقد حدث ما ساعد على ذلك حين ألغى بنك الاحتياط الهندي في أوائل عام ١٩٦٦ التسهيلات المعتادة والخاصة بتحويل المسكوكات إلى الاسترليني حسب رغبة الإمارات. وقد هدف البنك من ذلك إلى الحد من تهريب الذهب. ثم عمدت الهند في حزيران ١٩٦٦ إلى تخفيض الروبية بما يزيد قليلاً عن ١٥ بالمائة، محددة بذلك سعر صرف جديد للروبية مقابل الاسترليني مقداره (٢١) روبية لكل جنيه استرليني، دون أن تحدد ما إذا كان ذلك التخفيض ينطبق على روبية الخليج كذلك. إلا أنها أعلنت فيما بعد انطباق التخفيض على روبية الخليج أيضاً. وقد قدر في وقته أن مقدار الروبيات المذكورة الموجودة لدى البنوك العاملة في إمارات الخليج بلغ ما يعادل (١٤) مليون جنيه استرليني. وكان ذلك مبلغاً كبيراً، مما خلق صعاباً جمة أمام الإمارات المذكورة فاضطرها إلى اتخاذ تدابير مقابلة لمواجهة هذا الوضع الناشىء عن استعمالها لروبية الخليج. لذا عمدت قطر والإمارات السبع المتصالحة ــ كما كانت تسمى ــ إلى قطع الصلة بالروبية الهندية حالاً. فاتخذت إمارة أبو ظبي الدينار البحريني عملة لها، في حين تبنت الإمارات الأخرى الريال السعودي. وقد عملت حكومتا قطر ودبي على استبدال الروبيات الخليجية بريالات سعودية اقترضتاها من مؤسسة النقد السعودية وبلغت مائة مليون ريال(٤٤). ثم أقامتا (مجلس نقد قطر ودبي)(٤٥) الذي عهدتا إليه اصدار وتحويل عملة جديدة سمياها (ريال قطر ودبي) وقد أصدر الريال الجديد وتم جعله عملة قانونية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦. عندئذ تم سحب الريال

(٤٢) Khouja and Sadler, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance*, p. 613.

(٤٣) بموجب المرسوم المالي رقم ٦ لسنة ١٩٦٤.

(٤٤) Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» p. 517.

(٤٥) بموجب اتفاقية عملة قطر ودبي لعام ١٩٦٦.

السعودي من التداول في الإمارتين المذكورتين. وقد تم تحديد سعر تعادل الريال الجديد بـ(١٣,٣٣) ريالاً لكل جنيه استرليني ومجزءاً إلى مائة درهم. وقد كان هذا الريال في الواقع معادلاً لروبية الخليج السابقة قبل التخفيض الهندي المذكور. وقد حددت قيمتها الذهبية بـ١٨٦٦٢١, ٠ غراماً من الذهب الخالص. وتم اختيار دبي مقراً لمجلس النقد الجديد حيث عمل بنك دبي الوطني كوكيل له(٤٦).

وسرعان ما أصبح ريال قطر ودبي عملة قانونية مقبولة في الإمارات المتصالحة فيما عدا أبو ظبي. وكان قابلاً للتحويل إلى الدينار البحريني في جميع هذه الإمارات مقبولاً عموماً في التداول. وكان مما سهل قبوله العام وسهولة تحويله إلى الدينار البحريني كون الأخير مساوياً تماماً لعشرة ريالات من هذا النوع.

أما إمارة أبو ظبي فقد انضمت إلى منطقة عملة الدينار البحريني في حزيران/ يونيو ١٩٦٦ ولكن البحرين تحملت هي وحدها كلفة رأس المال الأولي اللازم لإقامة مجلس النقد. لذا فإن هذه الامارة لم تشارك لا في إدارة ولا في أرباح مجلس النقد البحريني(٤٧). وحين حل عام ١٩٦٩ كانت هناك مقادير من الدنانير البحرينية متداولة في أبو ظبي اكبر منها في البحرين. وقد قدرت الدنانير البحرينية المتداولة في أبو ظبي عندئذ بـ (١٢) مليون دينار من مجموع (٢٠) مليون دينار. هذا بالإضافة إلى أن ريال قطر ودبي كان متداولاً أيضاً في أبو ظبي جنباً إلى جنب مع الدينار البحريني(٤٨).

ونظراً إلى أن تغطية العملة في كل من قطر ودبي من جهة، وفي البحرين من جهة أخرى كانت بشكل موجودات استرلينية، ولأن عملتيهما أقامتا على قاعدة الاسترليني، فقد دفع تخفيض الجنيه الاسترليني في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ بمجلسي النقد في هذه الأقطار إلى أن تزيد من احتياطاتها النقدية الأجنبية لكي يحافظا على نسبة ١٠٠ بالمائة من غطاء العملة المتداولة. وقد بلغت هذه الإضافة في حال البحرين (٨١٥) ألف دينار بحريني. وقد كان هذا الإجراء وفقاً لاتفاقية «بال» عام ١٩٦٨ التي نصّت على ضرورة توفير حماية لمجالس النقد تجاه أي تخفيض ممكن. كما نص على احتفاظ البنوك المركزية ومجالس النقد على نسبة أدنى من احتياطياتها الأجنبية بشكل موجودات استرلينية، مقابل إعفائها من الرقابة البريطانية على الصرف الأجنبي وضمان تغطية استرلينية لأي خسارة قد تلحق بهذه البنوك والمجالس نتيجة

---

(٤٦) حول هذه التفاصيل انظر:
Fenelon, *The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey*, p. 81, and Edo, Ibid., p. 517.

(٤٧) Fenelon, Ibid., p. 82.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٨٢.

تخفيض الجنيه الاسترليني إلى أقل من ٢,٣٨ دولار [٤٩].

أما عمان فقد بقي ريال ماريا تريزا (The Maria Theresa Thaler) والروبية الهندية عملتين قانونيتين متداولتين فيها حتى أيار/ مايو ١٩٧٠ حين صدر مرسوم العملة (الرقم ١٣٩٠) فأنشيء بموجبه (سلطة نقد مسقط) لإصدار (الريال السعيدي) ذي المحتوى الذهبي المساوي لـ (٢,١٣٢٨١) غراماً من الذهب الخالص وهو ما يعادل جنيهاً إسترلينياً واحداً [٥٠].

هذا،ومن المهم أن نذكر هنا، أن هذه التطورات النقدية في أقطار الخليج العربي،متمثلة بإقامة مجالس نقد ومؤسسات نقدية مركزية، جاءت عقب تطورات سياسية واقتصادية مهمة فيها بدأت منذ أوائل الستينات، حين استقلت الكويت عام ١٩٦١ وتبعتها في ذلك حتى عام ١٩٧١ أقطار الخليج الأخرى. كما اكتشف النفط في أبو ظبي وعمان ودبي خلال الستينات ايضاً، بعدما اكتشف منذ الثلاثينات في السعودية والكويت وقطر. وقد ازداد إنتاج النفط بشكل كبير خلال الستينات، مما ولد إيرادات نفطية ضخمة نقلت اقتصادات هذه الأقطار من اقتصادات زراعية تعنى بتربية الحيوانات وذات إنتاجية محدودة في ظل شح الأراضي الزراعية وفي مياه الشرب، الى اقتصادات غنية حقاً. وبسبب فرص الاستثمار المحلي المحدودة وضيق الأسواق المحلية، فقد راكمت هذه الأقطار احتياطيات نقدية كبيرة من الصرف الأجنبي ابتداء من منتصف الستينات ولحد الآن.

أما تطور الوضع النقدي في هذه الأقطار فإن المعلومات الاحصائية لا تتوافر، بشكل منتظم، إلاّ عن كل من الكويت والبحرين وقطر، وذلك لهذه الفترة التي تبدأ بالنسبة للكويت منذ عام ١٩٦٠، وبالنسبة للبحرين منذ عام ١٩٦٥، وبالنسبة لقطر منذ عام ١٩٦٦. ولا تتوافر معلومات كافية عن الوضع النقدي في الإمارات العربية المتحدة إلاّ في عقد السبعينات الذي سنبحث أحداثه في الفصل اللاحق.

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٥٠) Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,»pp.514-515.

ومن الطريف ان نشير هنا الى ما ذكره Edo حول اصل التسميات العربية النقدية (الدينار والدرهم والفلس)، حيث يذكر ان كلمة «الدينار» جاءت من كلمة «ديناريوس» (Denarius) اليونانية والتي كانت تشير الى الدينار الذهبي والدينار الفضي الرومانيين. وقد تداول الدينار الذهبي في وقت ما العديد من الاقطار الاسلامية. أما «الريال» فقد اشتق من الـ «Real» الاسباني الذي كان وحدة نقدية اسبانية بشكل مسكوكة فضية استعملت سابقاً في اسبانيا. اما كلمة «فلس» فقد جاءت من «Phollis» التي كانت مسكوكة صغيرة استعملتها اليونان القديمة. اما «البيزة»، التي هي مسكوكة عمانية فاصلها الـ «Paisa» التي هي احدى فئات الروبية الهندية. أما «الدرهم» فهو من الـ «الدراخا» (Drachma) التي هي مسكوكة فضية يونانية قديمة وكذلك كانت وحدة نقدية في اليونان القديمة. انظر كذلك محمد باقر الحسيني، تطور النقود العربية الاسلامية (بغداد: دار الجاحظ، ١٩٦٩)، ص ٦١ - ٦٣.

ويوضح الجدول رقم (٣ ــ ١٣) تطور الوضع النقدي في الكويت خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩.

جدول رقم (٣ ــ ١٣)

الوضع النقدي في الكويت، للسنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩

(بملايين الدنانير الكويتية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٦	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	١٢٤,٩	١٧٣,٧	٣١٢,٦	٣٥٦,٠
حقوق على القطاع الخاص	٢٧,٨	٥٧,٠	٨٦,٢	١٣٥,٠
عرض النقد	٢١,٥	٩٦,٥	١٢٤,٥	١٠٧,٦
عملة خارج البنوك	٢١,٥	٣٠,٠	٤٤,٢	٤٤,٣
شبه النقد	٩٥,٥	٨١,١	١٨٠,٧	٢٧١,٥
ودائع حكومية	٢٤,٠	٢٩,١	٥٤,١	٦١,٣
فقرات أخرى (صافية)	١١,٧	٢٤,٠	٣٩,٥	٥٠,٦

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

يتبين من الجدول اعلاه أن هناك عاملين توسعيين وعاملين انكماشيين بدرجة مهمة بالنسبة لعرض النقد في الكويت. أما العاملان التوسعيان فكانا:

ــ الموجودات الأجنبية التي ازدادت أكثر من مرتين ونصف المرة خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩، وأظهرت ميلاً نحو التزايد باستمرار نتيجة الإيرادات النفطية المتنامية.

ــ الإئتمان المصرفي إلى القطاع الخاص، والذي ازداد بحدود خمس مرات خلال الفترة المذكورة. ويعود ذلك إلى تنامي النشاط الاقتصادي في القطر وإلى أهمية القطاع الخاص فيه نتيجة السياسة الاقتصادية التي تميل إلى نظام المشروع الخاص التنافسي الحر.

أما العاملان الانكماشيان فقد كانا:

ــ الزيادة في فقرة (شبه النقد) بنسبة تصل إلى ثلاث مرات تقريباً. ويعكس ذلك تنامي الودائع الزمنية لدى الجهاز المصرفي، وكذلك تنامي ادخارات القطاع الخاص والأفراد بسبب الدخول الفردية المتزايدة التي نتجت عن تنامي إيرادات النفط والإنفاق الحكومي.

ــ الودائع الحكومية التي زادت أيضاً بحدود المرتين ونصف المرة ولكنها، بحجمها المطلق، كانت أقل بكثير من فقرة (شبه النقد). ويعكس ذلك تنامي الايرادات الحكومية كذلك.

كما يلاحظ أيضاً أن نسبة العملة في التداول خارج البنوك إلى عرض النقد قد انخفضت بدرجة مهمة وبصورة متفاوتة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٩ حتى وصلت في العام الأخير إلى ٤١ بالمائة. ومع أن ذلك قد يعكس نمواً في العادة المصرفية لدى الجمهور، نظراً للتطور السريع الذي حدث هناك في القطاعات المالية والمصرفية، إلّا أنه يعكس في الغالب تنامي النشاط الاقتصادي وتطور القطاعات الاقتصادية الخاصة مما أدى إلى زيادة ودائعها الجارية لدى الجهاز المصرفي بنسبة تفوق نسبة النمو في عرض النقد،فانعكس ذلك في انخفاض نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد. أما تطور وضع (مجلس النقد الكويتي) حتى عام ١٩٦٩ حين أنشىء البنك المركزي الكويتي فتعكسه الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣ ــ ١٤).

جدول رقم (٣ ــ ١٤)
البنك المركزي الكويتي[أ]، للسنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير الكويتية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٦	١٩٦٩
موجودات أجنبية	٢٥,٦	٣٩,٢	٥٨,٧	٦٥,٢
النقد الاحتياط	٢٥,٦	٣٣,٥	٥٠,١	٥٠,٨
عملة في التداول خارج البنوك	٢١,٥	٣٠,٠	٤٤,٢	٤٤,٣
ودائع حكومية	—	—	—	٧,١
حسابات رأس المال	—	—	—	٥,٠
فقرات أخرى (صافية)	—	٥,٧	٨,٦	٢,٣

(أ) بتجميع حسابات مجلس النقد مع حسابات الخزينة لدى صندوق النقد الدولي وحسابات البنك المركزي الكويتي الذي بدأ العمل في الأول من نيسان/ ابريل ١٩٦٩.
المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

تعكس الأرقام المدرجة وضع البنك المركزي عام ١٩٦٩ حين تم انشاؤه وبدأ العمل. اما قبل ذلك فتشير هذه الارقام الى وضع (مجلس النقد الكويتي). ويتضح منها التناسب الشديد بين الموجودات الأجنبية والعملة المصدرة التي تعكسها فقرة (النقد الاحتياط Reserve Money) لدى الجهاز الصيرفي وخارجه. كما يلاحظ التقارب الشديد حتى عام ١٩٦٩، بين العملة في التداول خارج البنوك وبين النقد الاحتياط، حيث معظم العملة المصدرة كان عملة متداولة خارج البنوك.

أما البحرين، فقد كان الوضع النقدي فيها خلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٦٩ كما هو مبين في الجدول رقم (٣ ــ ١٥).

جدول رقم (٣ ــ ١٥)
الوضع النقدي في البحرين، للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير البحرينية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	٢٢,٣٢	٢٦,٥٠	٣٣,٥٥	٤٥,٤٠	٤٨,٠٨
حقوق على القطاع الخاص	١٤,٧٨	١٠,٠٣	١٢,١٠	١٨,١٤	٢٣,٨٥
عرض النقد	٢٠,٣٨	٢٣,٨٣	٢٨,٣٧	٣٤,٨١	٣٤,٤٣
عملة خارج البنوك	٦,٤٣	٩,٠٥	١٢,٧١	١٥,٤١	١٧,٢٢
شبه النقد	٥,٨٦	٨,٤٥	٨,٧٢	٩,١٤	١٤,٠
ودائع حكومية	٦,١٠	٢,٠٤	٧,٩٠	١٧,٠٧	١٨,٩٧
فقرات أخرى (صافية)	٤,٧٧	٢,٢٢	٠,٦٦	٢,٥٤	٤,٥٣

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

يلاحظ في هذا الجدول تواضع أرقامه مقارنة بها بالنسبة للكويت وهو أمر يعود إلى ضآلة احتياطيات البحرين، وبالتالي، إيراداتها النفطية، مما تعكسه قلة موجوداتها الأجنبية. وقد انعكس ذلك في نسب النمو في مختلف فقرات الجدول أعلاه. فقد كانت هذه النسب متقاربة جداً، إذ بلغت في الفترة المذكورة ٢١٥ بالمائة بالنسبة للموجودات الأجنبية، و ١٦٠ بالمائة بالنسبة للحقوق على القطاع الخاص،و ١٦٨ بالمائة بالنسبة لعرض النقد،و ٢٣٨ بالمائة بالنسبة لشبه النقد و ٣١٠ بالمائة بالنسبة للودائع الحكومية. وقد بلغ متوسط نسب النمو هذه ٢٢٦ بالمائة. وقد يمكن اعتبار هذه النسبة مرتفعة لولا أن الأرقام المطلقة للفقرات المختلفة كانت صغيرة نسبياً. وينطبق على البحرين ماسبق أن أوضحناه حول العوامل التوسعية والعوامل الانكماشية في عرض النقد في الكويت وللأسباب نفسها التي أوردناها هناك فيما عدا الحجم المطلق للمتغيرات المختلفة. فقد مثلت الموجودات الأجنبية والائتمان المصرفي إلى القطاع الخاص عوامل توسعية، في حين مثل شبه النقد والودائع الحكومية عوامل انكماشية مهمة نسبياً. كما أن نسبة العملة إلى عرض النقد كانت باستمرار أقل من ٥٠ بالمائة. ويعود ذلك إلى الأسباب نفسها التي أوردناها بالنسبة للكويت.

أما وضع السلطات النقدية البحرينية (مجلس نقد البحرين) فيعكسه الجدول رقم (٣ ــ ١٦).

جدول رقم (٣ ــ ١٦)
السلطات النقدية البحرينية، للسنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير البحرينية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية	١٠,٨١	١٠,٢٣	١٣,٥٢	٢٣,٠٨	٣٠,٩٢
النقد الاحتياط	٧,٠٨	٩,٩٠	١٣,٤٤	١٦,٩٦	١٨,٥٩
عملة خارج البنوك	٦,٤٣	٩,٠٥	١٢,٧١	١٥,٤١	١٧,٢٢
مطلوبات أجنبية	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ
ودائع حكومية	ــ	ــ	ــ	٥,٣٨	١٠,٠١
حسابات رأس المال	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ
فقرات أخرى (صافية)	٣,٧٣	٠,٣٣	٠,٠٨	٠,٧٥	٢,٣٢

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ويلاحظ هنا أيضاً التقارب الشديد بين فقرات الموجودات الأجنبية والنقد الاحتياط والعملة في التداول خارج البنوك، إلاّ في السنوات الأخيرة حيث بدأت الموجودات الأجنبية تتزايد بنسب أكبر منها في أوائل الستينات. ويمثل ذلك وضعاً ساد عموماً في الأقطار التي تمثلت فيها السلطات النقدية بـ (مجالس النقد) التي عملت مجرد صراف بين العملتين المحلية والأجنبية، ويؤيد ذلك هذا التقارب الشديد بين المتغيرات الثلاثة المذكورة.

ولم يختلف الوضع في قطر عنه في البحرين أو الكويت، كما تشهد عليه الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣ ــ ١٧) حول تطور الوضع النقدي في قطر بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٩.

ففي الوقت الذي تضاءلت فيه الودائع الحكومية بدرجة كبيرة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٩، لم تزد فيه الموجودات الأجنبية إلاّ بنسبة محدودة، في حين زاد الائتمان إلى القطاع الخاص بنسبة كبيرة. وقد كان المتغير الأخير هو العامل المهم الذي أدى إلى التوسع في عرض النقد بين العامين المذكورين بنسبة ٥٣,٤ بالمائة. كما تشير فقرة (شبه النقد) إلى تزايد الودائع الزمنية لدى الجهاز المصرفي. كما كانت نسبة العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي إلى مجموع العرض أقل من ٣٠ بالمائة. ويعود ذلك إلى الأسباب نفسها التي أشرنا إليها سابقاً لدى الكلام عن الوضع النقدي في الكويت.

جدول رقم (٣ ــ ١٧)

الوضع النقدي في قطر، للسنوات ١٩٦٦ ــ ١٩٦٩

(بملايين الريالات القطرية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	٢٢٩,٦	١٧٥,٨	٢٠٩,٢	٢٤٨,١
حقوق على القطاع الخاص	١٠٣,٠	١١٣,١	١٥٤,١	١٨٢,٩
عرض النقد	١١٧,٢	١٥٣,٠	١٧٣,٩	١٧٩,٨
عملة خارج البنوك	٢٤,٧	٤٦,٥	٥٠,٩	٥١,٥
شبه النقد	١٠٧,٣	١٢٥,٠	١٢٣,٤	١٨٨,٠
ودائع حكومية	١٠٧,٣	٢٢,٢	٢٣,٤	٩,٥
فقرات أخرى (صافية)	-٣,٨	١١,٢-	٤٢,٦	٥٣,٦

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

أما الوضع بالنسبة للسلطات النقدية القطرية فتعكسه الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣ ــ ١٨).

جدول رقم (٣ ــ ١٨)

السلطات النقدية القطرية(أ)، للسنوات ١٩٦٦ ــ ١٩٦٩

(بملايين الريالات القطرية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية	٣٤,٣	٥٢,٣	٦٥,٤	٧٥,٥
النقد الاحتياط	٣٤,٢	٥٢,٣	٥٨,٦	٦١,٢
عملة خارج البنوك	٢٤,٧	٤٦,٥	٥٠,٩	٥١,٥
ودائع حكومية	١,٠	—	—	- —
حسابات رأس المال	٠,١	١,٠	٨,٣	١٥,٣
فقرات أخرى (صافية)	١,٠-	٠,٩-	١,٥-	٠,٩-

(أ) تشمل مجلس نقد قطر ـ دبي.

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

والسلطات النقدية هنا هي (مجلس نقد قطر ــ دبي) الذي هو لجنة عملة لا تحتفظ بودائع حكومية. وكان ذلك هو السبب في غياب هذه الفقرة من الجدول المذكور. وكما أشرنا إليه بالنسبة للكويت والبحرين، ويلاحظ هنا أيضاً التقارب الشديد بين فقرتي الموجودات الأجنبية والنقد الاحتياط هو ما يميز الوضع في ظل لجان العملة التي أشرنا إليها من قبل. كما نلاحظ الشيء نفسه بالنسبة للعلاقة بين النقد الاحتياط والعملة في التداول خارج الجهاز المصرفي.

ثالثاً: التطورات النقدية في اليمنين

سبق لليمن الشمالية أن سكّت مسكوكات فضية منذ عام ١٩٢٤ وجعلتها بوزن وعيار التايلر النمساوي نفسه[٥١]. وقد بقي النظام النقدي لليمن الشمالية سائغاً حتى عام ١٩٦٤ حين صدر القانون الرقم (٦) فأنشىء بموجبه (مجلس نقد اليمن) الذي عهد إليه أمر إصدار (الريال اليمني) الذي كان مساوياً في القيمة لـ (٠,٨٢٩٤٢٧) غراماً من الذهب الخالص، أي ما يعادل ثلث المحتوى الذهبي للجنيه الاسترليني، أي حوالي ٩٣ سنتاً أميركياً. ويبدو أن اختيار هذ القيمة الذهبية كان مقصوداً به أن تكون مقاربة للقيمة المعدنية الذاتية لتايلر (أو ريال) ماريا تريزا الذي كان العملة القانونية الوحيدة ووحدة النقد السائدة في حينه. وقد عهد إلى المجلس المذكور مسؤولية المحافظة على سعر تعادل الريال الورقي الجديد مع التايلر المذكور. وقد بدأ المجلس بعد فترة قصيرة من قيامه بإحلال الريال الجديد محل التايلر القديم في التداول. غير أن جزءاً ضئيلاً من التايلرات المتداولة فقط قد تم إبداله بالريال الجديد. وقد تم هذا التحويل في معظمه في سوق عدن الحرة، وقد بيع الريال اليمني الجديد بخصم، في حين بيع التايلر بعلاوة على سعره الرسمي، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفضة يومذاك[٥٢].

وقد بقي الريال اليمني متداولاً حتى نهاية السبعينات من القرن الحالي. غير أنه لم تتوافر معلومات إحصائية عن الفترة موضوع البحث. ولم يجر أي تغيير في وضع العملة طوال هذه الفترة. واستمر مجلس النقد في مزاولة مهمته في إصدار العملة حتى عام ١٩٧١ حين حل محله البنك المركزي اليمني الذي سنبحثه تفصيلاً في الفصل التابع.

أما في اليمن الجنوبية (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) فقد بقي تداول الروبية الهندية والتايلر النمساوي سارياً، ومنها النقود الفضية التي كانت متداولة في المناطق الداخلية على وجه الخصوص، حتى عام ١٩٥١ حين قررت حكومة عدن ــ وكانت الأخيرة حينئذ

---

(٥١) Edo, Ibid., p. 511.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٥١٧ ـ ٥١٨.

مستعمرة بريطانية ـ الانضمام إلى (مجلس نقد أفريقية الشرقية)[٥٣] وتبني (شلن أفريقية الشرقية) الذي كان المجلس المذكور يقوم بإصداره. وقد كانت هناك علاقة تجارية واسعة بين عدن وبلدان أفريقية الشرقية. وكان شلن أفريقية الشرقية معروفاً ومستعملاً في عدن، كما كان عملة مستقرة عموماً. وقد كان المجلس المذكور يتولى توزيع الأرباح الناجمة عن استثماراته لغطاء العملة في موجودات استرلينية، بين المستعمرات المختلفة الأعضاء في المجلس، بما فيها عدن، وذلك حسب الحصة المقدرة لكل منها من مجموع العملة المصدرة. وقد نقل المجلس عام ١٩٦٠ مركز عملياته من لندن إلى نيروبي في كينيا. وكانت عدن، مثل غيرها من الأقطار الأعضاء في المجلس، ممثلة فيه كذلك[٥٤].

ونتيجة ذلك، وبعد قيام (اتحاد الجنوب العربي) وانضمام عدن إليه في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، قررت سلطات الاتحاد الجديد إقامة (مؤسسة نقد الجنوب العربي) في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤. وفي الأول من نيسان/ ابريل ١٩٦٥ أصدرت المؤسسة الجديدة عملة جديدة لتحل محل الشلن الأفريقي الشرقي، وهو (الدينار اليمني الجنوبي) بمعدل عشرين شلناً لكل دينار وبسعر تعادل مساوٍ لجنيه استرليني واحد. وبذلك ارتبط الدينار الجديد كلياً بالعملة الاسترلينية، دون أن يكون له محتوى ذهبي خاص به، وهكذا خفضت قيمة الدينار عندما تم تخفيض الجنيه الاسترليني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. وقد تم تغيير اسم المؤسسة المذكورة إلى (مؤسسة نقد اليمن الجنوبي)، وذلك بموجب القانون الرقم (١٥) لعام ١٩٦٨[٥٥].

وقد نص قانون المؤسسة على أن يتكون المجلس من ثلاثة إلى سبعة أعضاء يعينهم وزير الاتحاد. وأنيط بالمؤسسة وحدها حق إصدار العملة وبيع وشراء الاسترليني ونشر أسعار ذلك. وسمح للمصارف بأن تفتح حسابات معها. وانحصرت مسؤولية المؤسسة في إصدار الدينار والمحافظة على قيمته وعلى قابليته للتحويل. وكان رأسمالها المقرر نصف مليون دينار والمدفوع ربع مليون دينار. وقد تمثلت الموجودات الأجنبية للمؤسسة في توظيفات استرلينية

---

(٥٣) وهو واحد من نظم النقد الاستعمارية البريطانية التي سادت في تلك الفترة في آسيا وافريقية. وقد انشيء المجلس المذكور عام ١٩١٩. وكانت هناك عدة اتحادات نقدية من هذا النوع يضم كل منها عدداً من المستعمرات البريطانية المتصلة مع بعضها جغرافياً واقتصادياً. وكانت هذه المجالس تعمل في لندن تبعاً لتعليمات ونظم يصدرها وزير المستعمرات البريطاني الذي يعين اعضاءها. وقد كانت وظائفها تنحصر في توفير مبالغ كافية من العملة المحلية واستثمار غطاء العملة في سندات حكومية استرلينية. ولم يكن يسمح لها بأي اصدار دون مثل هذا الغطاء. لذا لم يكن هناك اصدار قانوني (Fiduciary Issue) أي أن حكومات هذه المستعمرات لم تكن تستطيع اصدار عملتها مقابل سندات تصدرها هي بالاضافة الى الغطاء الاسترليني، انظر تفصيلا لذلك في:
W.T. Newlyn, «The Colonial Empire,» in: Richard Sidney Sayers, ed., *Banking in the British Commonwealth* (Oxford: Clarendon Press, 1952), pp. 423 - 426.

(٥٤) Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» pp. 514 - 515.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٥١٨.

انخفضت قيمتها بنسبة ١٤,٣ بالمائة عندما خفضت بريطانيا الجنيه الاسترليني في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧. وقد ظل دور المؤسسة النقدي سلبياً في تسيير وتنظيم السياسة النقدية والمصرفية طوال هذه الفترة. وقد حدثت تعديلات في قانون المؤسسة عام ١٩٦٨ هدفت إلى تعزيز دورها في الإشراف على الجهاز النقدي والمصرفي في البلاد. وقد اشتملت هذه التعديلات على تحديد سعر تعادل جديد للدينار بحيث أصبح للأخير محتوى ذهبي مساو لـ (٢,١٣٢٨١) غراماً من الذهب الخالص، بدلاً من الارتباط مباشرة بالجنيه الاسترليني. وتم كذلك تنويع غطاء العملة والاحتياطيات الأجنبية بدلاً من حصرها بالإسترليني فقط.

وفي عام ١٩٦٩ تم تأميم الجهاز المصرفي اليمني الجنوبي وأقيمت (هيئة المصارف) التي كانت مهمتها الإشراف على الجهاز المذكور على أن تخضع قراراتها في السياسة المصرفية إلى مصادقة مجلس (المؤسسة الاقتصادية) التي أنشئت كذلك بموجب قرارات التأميم المذكورة والتي شملت بالإضافة إلى الجهاز المصرفي، شركات التأمين وإعادة التأمين، وخدمات الموانىء، وتوزيع المنتوجات النفطية وعملياتها. وفي عام ١٩٧١ أدخل تعديل آخر على قانون مؤسسة النقد لتأهيلها للتحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات وواضح الأهداف. وهو ما سنشير إليه في فصل تالٍ[٥٦].

هذا، ولا تتوافر معلومات عن العمليات النقدية في اليمن الجنوبي قبل عام ١٩٦٥ حين بدأت (مؤسسة نقد الجنوب العربي) بالعمل. إذ لم توجد معلومات منفصلة عن الموجودات والمطلوبات النقدية في اليمن الجنوبي في ظل (مجلس نقد أفريقيا الشرقية)[٥٧]. لذا فإن المعلومات الاحصائية المتوافرة تبدأ منذ عام ١٩٦٥.

ويوضح الجدول رقم (٣ ــ ١٩) الوضع النقدي في اليمن الجنوبي خلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٦٩. ويلاحظ تواضع الأرقام الواردة فيه والتي تعكس المستوى المنخفض للتطور الاقتصادي والنقدي والمصرفي في تلك البلاد. فقد كان عرض النقد ثابتاً نسبياً خلال السنوات الخمس المذكورة. ويفسر ذلك الثبات النسبي أيضاً في المتغيرات النقدية الأخرى وهي: الموجودات الأجنبية والإئتمان المحلي وشبه النقد. وربما عاد هذا الركود النسبي في هذه المتغيرات إلى التغيرات السياسية والاجتماعية التي مر بها القطر اليمني الجنوبي خلال الفترة المذكورة.

كما يمكن ملاحظة تخلف العادات المصرفية لدى السكان من النسبة العالية للعملة في التداول إلى مجموع عرض النقد.

---

(٥٦) حول هذه التطورات انظر: سالم محمد الاشولي، «اجهزة الوساطة المالية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،» في: اتحاد المصارف العربية،الموسوعات المصرفية،موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٣، ص٢٥٤ ـ ٢٦١.

(٥٧) *International Financial Statistics*, vol. 25, no. 6 (June 1972), p. 395.

جدول رقم (٣ ــ ١٩)
الوضع النقدي في اليمن الجنوبي ، للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير اليمنية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	٢٧,٧٥	٣٠,١١	٣٠,٣٩	٣١,٨٩	٢٨,٠
ائتمان محلي	٨,٧٠	٦,٣٠	٧,١٣	٧,٧٥	٧,٦٧
حقوق على الحكومة (صافية)	-٠,٧٨	-٣,٩٧	-٣,٤٢	-٣,٦٠	-٢,٥٩
حقوق على القطاع الخاص	٩,٤٨	١٠,٢٧	١٠,٥٥	١١,٣٥	١٠,٢٦
عرض النقد	٢٦,٨٤	٢٨,٢٦	٢٩,٧٧	٢٩,٩٤	٢٧,٤٠
عملة خارج البنوك	١٧,٦٥	١٩,٣٤	٢٠,٢٠	٢٠,٥٦	٢١,٢٥
شبه النقد	٦,٤٥	٥,٤٤	٦,٣٥	٩,٣٩	٨,٥١
فقرات أخرى (صافية)	٣,١٥	٢,٧١	١,٤٠	٠,٣٢	٠,١١

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

أما بالنسبة للسلطة النقدية في البلاد، فيوضح الجدول رقم (٣ ــ ٢٠) تطورات متغيراتها خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (٣ ــ ٢٠)
مؤسسة نقد اليمن الجنوبي، للسنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير اليمنية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية	٢١,٤٦	٢٣,٦٦	٢٦,٠٧	٢٤,٩٦	٢٣,٣٣
حقوق على الحكومة	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩
حقوق على البنوك التجارية	—	—	—	—	—
النقد الاحتياط	١٩,٠٧	٢٠,٤٢	٢١,٠٩	٢٢,٧٣	٢٢,٥٢
عملة خارج البنوك	١٧,٦٥	١٩,٣٤	٢٠,٢٠	٢٠,٥٦	٢١,٢٥
مطلوبات أجنبية	—	—	—	—	—
ودائع حكومية	٢,٩٦	٣,٢٤	٤,٥٦	١,٣٨	—
فقرات أخرى (صافية)	٠,٤٢	١,٠٠	١,٤٢	١,٨٥	١,٨١

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ويلاحظ في هذا الجدول كذلك التقارب الشديد بين فقرتي الموجودات الأجنبية والنقد الاحتياط، وكذلك بين هاتين الفقرتين وفقرة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، مما يدل على الأثر المهم للموجودات الأجنبية على النقد الاحتياط من جهة، وتخلف العادة المصرفية من الجهة الأخرى. وينعكس الدور الحكومي المحدود في الاقتصاد من خلال ضآلة الودائع الحكومية وكذلك ضآلة الحقوق عليها، وهو أمر متوقع في ظل التخلف الاقتصادي الشديد والفقر الواسع اللذين ميزا اقتصاد اليمن الجنوبي الذي بقي رازحاً في قبضة الاستعمار البريطاني ردحاً طويلاً من الزمن امتد حتى الستينات من القرن الحالي.

رابعاً: التطورات النقدية في الجناح الغربي (الأفريقي) من الوطن العربي

كان اتجاه التطورات النقدية في الأقطار العربية الأفريقية خلال الفترة الممتدة من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حتى نهاية ستينات القرن الحالي مشابهاً لذلك في الجناح الشرقي الآسيوي من الوطن العربي. فقد حدثت هنا أيضاً تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية مهمة انعكست آثارها بشكل واضح على الأنظمة النقدية القائمة في تلك الأقطار. وقد تمثل ذلك بتحرير معظم هذه الأقطار من الهيمنة الاستعمارية المباشرة وحصولها على الاستقلال السياسي الذي كانت تسعى إليه منذ مدة طويلة. وكان طبيعياً أن تترتب على ذلك آثار اقتصادية مهمة كان من بينها محاولة تحقيق إستقلال نقدي ومصرفي كامل. فكان أن تأسست بنوك مركزية خلال هذه الفترة في معظم هذه الأقطار وان بقي بعضها مرتبطاً نقدياً بهذه العملة الدولية أو تلك، كما سيتضح لنا خلال بحثنا هذا. وقد جاءت التغيرات الأساسية في فلسفات الحكم الاجتماعية في بعض هذه الأقطار، كما حدث في المشرق العربي، حين أصبحت المبادىء الاشتراكية مذهباً رسمياً لحكوماتها، عاملاً جديداً مؤثراً على النظم النقدية والمصرفية فيها.

مصر

أشرنا من قبل إلى أن مصر قد انتقلت عملياً ورسمياً إلى قاعدة الصرف بالإسترليني عندما تقرر في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٦ تخويل البنك الأهلي المصري إحلال السندات الاسترلينية محل الذهب في غطاء العملة المصرية. وقد استمر الوضع كذلك، عملياً، ما عدا في الفترة ١٩٢٥ ـ ١٩٣١، عندما عادت بريطانيا إلى قاعدة الذهب ثم تركتها بعد ذلك، فعادت مصر إلى قاعدة الصرف بالإسترليني وأصبحت عضواً في منطقة الاسترليني وارتبط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني، فخضع بذلك النظام النقدي المصري إلى كل ما يطرأ على النظام النقدي الاسترليني من تغيرات وتقلبات، بل ربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد

البريطاني رغم اختلاف هياكلها الاقتصادية ومراكزهما الدولية ، مما عرض الاقتصاد المصري لمخاطر عديدة كان من أهمها ما حدث خلال الحرب العالمية الثانية من اصدار نقدي ضخم بسرته تبعية النظام النقدي المصري للنظام النقدي البريطاني(٥٨). وهكذا استطاعت بريطانيا تمويل نفقاتها العسكرية بمجرد إصدار سندات حكومية باعتها إلى البنك الأهلي المصري مقابل إصدار جنيهات مصرية مولت بها بريطانيا جهودها الحربية ضد أعدائها من دول المحور . وقد خلق ذلك أرصدة استرلينية تراكمت لحساب مصر دون أن تستطيع الاستفادة منها نظراً للقيود التي فرضتها بريطانيا على قابلية الاسترليني على التحويل وكذلك على صادراتها من السلع . وقد قدرت هذه الأرصدة التي تراكمت لمصلحة مصر بما يعادل (٤٣٠) مليوناً من الجنيهات الاسترلينية(٥٩) . وقد كان من نتيجة ذلك حدوث تضخم شديد في مصر .

وقد اتخذت مصر خطوتين مهمتين في سبيل التخلص من الاسترليني كغطاء وحيد للاصدار ، ومن التبعية للنقد الاسترليني ، وذلك ، أولاً ، بأن انضمت إلى اتفاقية صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٥ ، وبذلك تحددت قيمة الجنيه المصري بالذهب وبالدولار الأميركي بدلاً من الجنيه الاسترليني ، فاستقل بذلك الجنيه المصري تماماً عن الجنيه الاسترليني متحرراً من التبعية الاسترلينية ، وأصبح مرتبطاً بنظام دولي يتحدد فيه سعر الجنيه بالعملات الأخرى على أساس محتواه الذهبي أو على أساس سعر تعادله مع الدولار الأميركي القابل للتحويل إلى ذهب وذلك على أساس وزنه وعياره المقررين في الأول من تموز/ يوليو ١٩٤٤ ، وبذلك حددت قيمته الذهبية بـ (٣,٦٧٢٨٨) غراماً من الذهب الخالص والمعادلة لـ (٤,١٣٣) دولار(٦٠) .

أما الخطوة الثانية فقد تمثلت بخروج مصر من المنطقة الاسترلينية في تموز/ يوليو ١٩٤٧ وفرض الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي وتصفية الأرصدة الاسترلينية كافة بموجب

---

(٥٨) يدل على ذلك الارقام التالية عن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وعرض النقد في مصر خلال الاعوام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ و١٩٤٥، أي عند ابتداء وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (بملايين الجنيهات):

السنة	عرض النقد	العملة	الودائع النقدية	الموجودات الاجنبية (أ)	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في القاهرة (١٩٤٨= ١٠٠)
١٩٣٩	٦٢,٥	٣٠,٩	٣١,٦	٣٢,٣	٣٦
١٩٤٠	٨٦,٨	٤٣,٤	٤٣,٤	٦٣,٥	٤٠
١٩٤٥	٣٥٠,٩	١٤٩,٨	٢٠٦,١	٣٤٦,٧	١٠٤

(أ) لدى البنك الأهلي المصري.

المصدر : احتسبت من : *International Financial Statistics,* vol. 6, no. 6 (June 1953).

(٥٩) محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩)، ص ١٥٤.

(٦٠) فؤاد مرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨)، ص ٣٩.

اتفاقيات مالية . وقد تم تعديل قاعدة الاسترليني المتبعة ، فجمد الاسترليني المستعمل في غطاء العملة إبتداء من تموز/ يوليو ١٩٤٧ وأوقف التحويل الآلي بين الجنيه المصري والباوند الاسترليني ، وترك سعر الصرف بين العملتين حراً ، وسعت مصر للتخلص من الاسترليني كوسيلة في التسويات الدولية[٦١] .

ثم صدر عام ١٩٤٨ القانون رقم (١١٩) الذي زاد نسبة السندات المصرية في غطاء العملة المصرية وأوقف أي زيادة في السندات الاسترلينية ، ويسر للحكومة المصرية أمر الرقابة على كمية الأوراق النقدية المصدرة ، فأنهى بذلك مفعول قرار عام ١٩١٦ الذي سبقت الإشارة إليه وأوقف التحويل الآلي بين الجنيه المصري والباوند الاسترليني ، وأوقف الإصدار الآلي للجنيه المصري مقابل سندات وأوراق مالية حكومية بريطانية . وأصبح من الضروري أن تتم تغطية أي إصدار نقدي مستقل بسندات حكومية وحوالات خزينة مصرية أو بسندات تضمنها الحكومة . وقد أدى ذلك إلى انخفاض الأصول الاسترلينية في غطاء العملة بنسبة ٤٠ بالمائة وإلى زيادة قيمة الأوراق المالية المصرية في الغطاء بنسبة تزيد عن٧٠٠بالمائة وذلك في الفترة ما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥١[٦٢].

ثم صدر القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٥١ محولاً البنك الأهلي إلى بنك مركزي ومحدداً أهدافه بالعمل على ثبات قيمة النقد المصري وتنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتباره الملجأ الأخير للإقراض . وقد نصّت المادة الرابعة عشرة من القانون على وجوب مقابلة الأوراق النقدية المتداولة بما يعادل قيمتها تماماً بشكل ذهب وسندات أجنبية ونقد أجنبي وسندات واذون الخزينة المصرية . كما نصّت على أن أي زيادة مستقلة في الإصدار يجب أن تغطى بالذهب والسندات الأجنبية المقومة بعملات قابلة للتحويل إلى ذهب ، وبعملات أجنبية قابلة كذلك للصرف بالذهب ، بالإضافة إلى سندات واذونات الخزينة المصرية . ولأن الجنيه الاسترليني لم يكن عندئذ قابلاً للتحويل إلى ذهب ، فلم يعد ممكناً استعماله في غطاء العملة المصرية . وعندما عدل القانون المذكور بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٧ ، أضيفت السندات المصرية التي تضمنها الحكومة المصرية وكذلك الأوراق التجارية القابلة للخصم إلى مختلف الأصول المقبولة في غطاء الإصدار[٦٣].

أما قانون البنوك والائتمان الرقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٧ فقد نص في مادته الثامنة عشرة ـ

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠، وشافعي، المصدر نفسه، ص ١٦١ .

(٦٢) شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ١٦٢ .

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٥، وحسين خلاف، «التعاون العربي في مجال النقود وصندوق النقد العربي،» مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، القاهرة، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ .

على أن «يحدد مقدار الذهب اللازم لغطاء الإصدار بقرار من رئيس الجمهورية وتحدد أنواع ونسب الأصول الأخرى بقرار من وزير المال والاقتصاد بعد أخذ رأي البنك». وقد كان الهدف من ذلك تحقيق مرونة كافية في الإصدار وذلك بعدول القانون عن تحديد نسبة معينة من الذهب في غطاء الإصدار ــ كما فعل قانون عام ١٨٩٨ الذي حدد تلك النسبة بمقدار النصف . بل ترك أمر تحديد ذلك لرئيس الجمهورية . كما ترك تحديد نسب الأصول الأخرى في الغطاء إلى وزير المال والاقتصاد . وبذلك تم تفويض السلطة التنفيذية أمر تحديد النسب المذكورة حسب الظروف السائدة وطبقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني .

وهكذا حققت هذه التشريعات استقلالية النظام النقدي المصري ووفرت له مرونة كافية تتلاءم وحاجات الاقتصاد المصري وظروفه الآنية .

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ صدر القانون الرقم (٢٥٠) تم فيه تقسيم البنك الأهلي المصري ــ الذي كان حتى ذلك الوقت بنكاً مركزياً يقوم بعمليات تجارية كذلك ــ إلى مصرفين منفصلين، أحدهما يقوم بأعمال مصرفية مركزية صرف تحت اسم (بنك مصر المركزي)، وثانيهما يقوم بعمليات مصرفية تجارية اعتيادية تحت الاسم القديم (البنك الأهلي المصري) . وبذلك بدأ البنك المركزي المصري الإشراف على إدارة النظام النقدي المصري اعتباراً من أول ١٩٦١ . وقد جاءت التطورات التي لحقت بالجهاز المصرفي إبتداء من تموز/ يوليو ١٩٦١ كفيلة بتحقيق إشراف فعّال وهيمنة كاملة للبنك المذكور على جميع الشؤون النقدية والمصرفية في البلاد . ففي تموز/ يوليو ١٩٦١ تم تأميم الجهاز المصرفي التجاري وغير التجاري ، بالإضافة إلى شركات التأمين ، وأنشئت المؤسسة العامة للمصارف . غير أن هذه الأخيرة ألغيت عام ١٩٦٤ وعهد باختصاصاتها الإشرافية والرقابية على البنوك إلى البنك المركزي نفسه ، الذي أوكل إليه أمر توجيه ورقابة الائتمان المصرفي في البلاد .

وقد استقرت الحال على هذا الوضع حتى أوائل السبعينات من القرن الحالي ، وهو ما سنبحثه في الفصل القادم .

ويعكس الجدول رقم (٣ ــ ٢١) تطور الوضع النقدي في مصر خلال الفترة ١٩٥٣ ــ ١٩٦٩ .

ويلاحظ في هذا الجدول التطورات النقدية المهمة التالية :

١ ــ زيادة عرض النقد خلال فترة الست عشرة سنة بمقدار الضعف ، وهي زيادة معتدلة ، في اعتقادنا ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار القرارات الاشتراكية في الستينات وتزايد الانفاق الحكومي الذي يعكسه الائتمان المصرفي إلى كل من الحكومة والقطاع الخاص والبنوك المتخصصة، وهو الائتمان الذي زاد خلال الفترة نفسها بما لا يقل عن سبعة أمثال حجمه عام ١٩٥٣ .

٢ ــ تدهور المركز النقدي الخارجي باستمرار ، وبشكل خاص في أواخر الستينات .

جدول رقم (٣ ــ ٢١)

الوضع النقدي (بملايين الجنيهات المصرية) والأسعار (١٩٧٥=١٠٠) في مصر، للسنوات ١٩٥٣ ــ ١٩٦٩

الوضع النقدي والأسعار / السنة	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٦	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	٢٥٥,٣	١١٧,٠	٥٢,٩	-٢٨,٨	-١٠٢,٢	١٤٠,٣
إئتمان محلي	٢٠١,٦	٤٢٨,٥	٦١٠,٢	٩٥١,٠	١٢٤٤,٧	١٤٦٢,٠
حقوق على الحكومة (صافية)	٨٢,٠	٢٠٨,٦	٣٠١,٢	٥٢٤,١	٨٠٥,٠	٩٤٣,٩
حقوق على القطاع الخاص	١١٩,٦	١٨٩,٨	٢٥٥,٨	٣١٧,١	٣٣٢,٥	٣٩٧,٥
حقوق على البنوك المتخصصة	—	٣٠,١	٥٣,٢	١٠٩,٨	١٠٧,٢	١٢٠,٦
عرض النقد	٣٤٦,٦	٣٩٨,٤	٤٠٤,٨	٥١٥,٧	٦٨٣,٩	٧٤٦,٠
العملة خارج البنوك	١٨٩,٠	٢١٣,٠	٢١٩,٨	٣٤٤,٧	٤٤٧,٧	٤٩٥,٩
شبه النقد	٧٤,٦	٨٦,٧	١٢٠,٨	٢٣٢,٣	٢٥٦,٨	٣٢٥ ٢
فقرات أخرى (صافية)	٣٥,٨	٥٤,٠	٨٣,٩	٧٢,٧	٧١,١	١٠٤,٨
أسعار الجملة (١٩٧٥=١٠٠)	٤٧,٧	٥٦,٧	٥٦,٢	٥٦,٣	٦٨,٤	٧١,١
أسعار المستهلك (١٩٧٥=١٠٠)	٥٠,٨	٥١,٨	٥٢,٢	٥١,٤	٦٦,٦	٧٢,١

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ويعود ذلك طبعاً إلى تزايد الإنفاق العسكري خلال هذه الفترة ، مما أضاف عبئاً آخر ثقيلاً إلى الإنفاق التنموي المتزايد أصلاً.

٣ ــ تزايد نسبة العملة في التداول خارج البنوك إلى عرض النقد خلال الفترة نفسها من حوالي ٥٢ بالمائة عام ١٩٥٣ إلى ٥٤ بالمائة عام ١٩٦٠ وإلى ٦٦ بالمائة عام ١٩٦٩ . وقد يعود ذلك إلى تنامي اقتصاد القطر وإلى استعمال النقود على نطاق أوسع من ذي قبل عن طريق «تنفيذ» قطاعات جديدة لم تكن تستعمل النقود إلاّ على نطاق ضيق،توسع فيما بعد،نتيجة التعليم والتحضر والتطور الصناعي والزراعي في القطر . ومع ذلك فإن هذه النسبة العالية تدل عموماً على تخلف العادة المصرفية ، وهو مما يميز الأقطار النامية عموماً .

٤ ــ زادت فقرة (شبه النقد) بما يقرب من ٤,٥ مرة خلال الفترة نفسها ، مما يدل على تنامي دخول الأفراد وإدخاراتهم لدى الجهاز المصرفي .

٥ ــ ويلاحظ أخيراً أنه ، على الرغم من الزيادة الكبيرة في الائتمان المحلي والزيادة في عرض النقد فقد كانت نسب الارتفاع في المستوى العام للأسعار معتدلة عموماً . حيث لم تتجاوز خلال المدة نفسها ٢١,٣ بالمائة ، وهو ارتفاع محدود جداً خلال فترة ست عشرة

سنة . وربما كان أهم سبب في ذلك يكمن في سياسة الحكومة في تحديد الأسعار والرقابة الشديدة عليها في ظل اتجاه اشتراكي رسمي تبنته الدولة يومئذ . مما حد من ارتفاع الأسعار وأدى إلى تحقيق استقرار نسبي فيها .

أما وضع البنك المركزي خلال الفترة نفسها ، ١٩٥٢ ــ ١٩٦٩ فتعكسه الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣ ــ ٢٢) .

جدول رقم (٣ ــ ٢٢)
البنك المركزي المصري، للسنوات ١٩٥٣ ــ ١٩٦٩
(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٦	١٩٦٩
موجودات أجنبية	٢٤٤,٦	١٦٢,٠	١٣١,٠	١٠٣,١	١١٧,٤	١٠١,٥
حقوق على الحكومة	٧٢,٧	١٩٣,١	٢٨٦,٩	٣٣٩,١	٤٤٤,٠	٤٩١,٥
حقوق على البنوك التجارية	٤,١	٧,٨	٣١,٢	٧٧,٢	٢٠٣,٣	٣٢٠,٣
حقوق على البنوك المتخصصة	ــ	٣٠,١	٥٣,٢	٧٦,٩	٥٨,٤	٩,٥
النقد الاحتياط	٢٨٤,٤	٢٩٧,٩	٣٠٦,٧	٤١٦,٤	٥٤٨,٦	٦٥٥,٥
عملة خارج البنوك	١٨٩,٠	٢١٣,٠	٢١٩,٨	٣٤٤,٧	٤٤٧,٧	٤٩٥,٩
مطلوبات أجنبية	ــ	٦٠,٠	٩٩,٦	١٣٣,١	٢٠٢,٦	٢٢١,٢
ودائع حكومية	١٧,٨	١٩,٤	٢٨,٩	٢٢,١	١٩,٤	١١,٩
فقرات أخرى (صافية)	١٩,٢	١٥,٨	٦٧,٤	٢٤,٧	٥٢,٥	٣٤,٢

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

ويلاحظ الدور المهم الذي لعبه البنك المركزي المصري في تمويل الحكومة والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة ، مما شكل أهم عامل في نمو النقد الاحتياط ، بما فيه العملة في التداول خارج البنوك .

كما يلاحظ أنه في الوقت الذي تناقصت فيه الموجودات الأجنبية لدى البنك بنسبة تقرب من ٦٠ بالمائة ما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٩ ، فقد ازدادت المطلوبات الأجنبية في الفترة نفسها بنسبة تزيد عن ٣٥٠ بالمائة،مما يدل على تدهور وضع مصر الخارجي نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها في أواخر الستينات .

ويلاحظ ، أخيراً ، تواضع الودائع الحكومية لدى البنك مما يدل على ضعف المركز النقدي للحكومة خلال الفترة موضوع البحث .

السودان

لم يكن للسودان حتى عام ١٩٥٦ عملة سودانية خاصة به ، بل كانت العملة المصرية هي العملة القانونية المتداولة فيه ، لذا يمكن القول بأن النظام النقدي في السودان كان خلال هذه الفترة جزءاً من النظام النقدي المصري[٦٤] . وقد صدر القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٤٧ مؤكداً أن مصر والسودان يكونان منطقة عملة واحدة هي (منطقة العملة المصرية) ، ومعلناً أن العملة الأجنبية في السودان هي كل عملة لا تتمتع بالسعر القانوني في منطقة العملة المذكورة . فمصر والسودان ، من هذه الناحية يؤلفان منطقة واحدة من حيث الصرف الأجنبي . ولذلك كانت التحويلات بين البلدين حرة حتى عام ١٩٤٨ حين تم فرض بعض القيود على التحويلات النقدية خوفاً من قيام اليهود المصريين بتهريب أموالهم عن طريق السودان[٦٥] .

وقد بقي الأمر كذلك حتى عام ١٩٥٦ ، وبقيت الأوراق النقدية الموجودة في السودان مغطاة بأرصدة النقد الأجنبي الموجودة لدى البنك الأهلي المصري في القاهرة وذلك حتى عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ عندما أنشيء رصيد منفصل من العملات الأجنبية في السودان . ولدى حصول السودان على استقلاله صدر قانون العملة عام ١٩٥٦ حيث أسست بمقتضاه (لجنة العملة السودانية) التي منحت الحق في إصدار العملة في السودان . وقد نص القانون على أن تنشيء اللجنة «صندوق احتياطي العملة» بحيث لا يقل عن قيمة العملة المتداولة . وقد ترك القانون أمر تحديد الأصول الداخلة في الغطاء إلى مجلس الوزراء . فأصدر وزير المالية والاقتصاد (قواعد العملة) عام ١٩٥٧ فحددت الغطاء بالذهب أو بالعملات الأجنبية المقررة . وقد تقرر الجنيه الاسترليني كعملة ملائمة للقواعد المذكورة بالإضافة إلى سندات تصدرها أو تضمنها الحكومة الانكليزية وكذلك سندات تصدرها أو تضمنها حكومة السودان ، بحيث لا تزيد السندات الأخيرة عن ٥٠ بالمائة من العملة الأجنبية المقررة في الغطاء[٦٦] . وقد كفلت الحكومة أي خسارة في التغطية ناتجة عن تخفيض قيمة أي عملة أجنبية في الغطاء ، على أن تدفع لجنة العملة للحكومة أي زيادة قد تحصل في قيمة أي عملة منها كذلك . وقد حددت قيمة الجنيه السوداني الجديد بـ (٢,٥٥١٨٧) غراماً من الذهب

---

(٦٤) مرسي، محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، ص ٩٥. وقد اشار مرسي في الصفحة نفسها الى نشوء منطقة للعملة المصرية كان السودان عضواً فيها، كما كانت سورية ولبنان بعد الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٢٠، والاردن وفلسطين بعد الحرب كذلك حتى عام ١٩٢٧، والحبشة حتى عام ١٩٣٠، واقليم برقة في ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية. انظر كذلك: خلاف، «التعاون العربي في مجال النقود وصندوق النقد العربي،» ص ٣١١.

(٦٥) مرسي، المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٦٦) سعد ماهر حمزة، بنك السودان المركزي في الاقتصاد القومي مع الاهتمام بالسياسة المصرفية في البلاد الحديثة النمو (الخرطوم: لجنة البيان العربي، ١٩٦٠)، ص ٩٦ ـ ٩٧. انظر كذلك: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، ايلول ١٩٧٠، ص ١ ـ ٢.

الخالص . وفي بدء عام ١٩٥٧ أعلنت العملة السودانية عملة قانونية ، ثم بدأت لجنة العملة بعد ذلك إصدار العملة الورقية الجديدة فتم ذلك في العام نفسه ، فأصبح الجنيه المذكور العملة القانونية الوحيدة ، وتم سحب الجنيهات المصرية التي بلغت قيمتها ٢٢,٢٩ مليون جنيه[٦٧] .

وفي اول كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٩ صدر القانون رقم (٦٠) بإنشاء (بنك السودان) كمؤسسة قومية حكومية ، برأسمال قدره مليون ونصف المليون جنيه سوداني تقوم الحكومة بدفعه كاملاً . وقد بدأ البنك أعماله في شباط/ فبراير ١٩٦٠ وانتقل إليه امتياز إصدار العملة وحسابات الحكومة التي كان البنك الأهلي المصري يحتفظ بها حتى ذلك الوقت . كما انتقلت إليه كافة اصول وخصوم لجنة العملة التي تمت تصفيتها بعد ذلك . وقد فصل الباب الخامس من القانون المذكور الأمور الخاصة بالعملة السودانية فنصت المادة الثالثة والعشرون على أن وحدة العملة هي الجنيه السوداني المجزأ إلى مائة قرش ، والمعادل (٢,٥٥١٨٧) غراماً من الذهب الخالص. كما نصت المادة (٣٢) على أن يحتفظ البنك في كل الأوقات باحتياطي من الذهب والأصول الخارجية المقومة بعملات يحددها مجلس الإدارة من وقت لآخر. وتشتمل هذه الأصول الأجنبية على : النقد الأجنبي والكمبيالات وسندات الاذن المقومة بعملة أجنبية وقابلة للصرف في أي مكان خارج السودان ، وأذون الخزينة والصكوك التي يحددها المجلس من وقت لآخر والتي تصدرها أو تضمنها أي حكومة أجنبية أو مؤسسات دولية. ولا يجوز أن يقل الاحتياطي المنصوص عليه على النحو السالف في أي وقت من الأوقات عن ٢٥ بالمائة من القيمة الاجمالية للنقد المتداول وخصوم البنك الأخرى القابلة للدفع عند الاطلاع[٦٨] .

وعام ١٩٦٩ أدخل تعديلان على القانون المذكور نص أحدهما على اعتبار حصة السودان من الحقوق الخاصة لدى صندوق النقد الدولي جزءاً من غطاء العملة ونص ثانيهما على تحديد احتياطي العملة بمبلغ معين من الجنيهات السودانية ، فقضى بعدم جواز انخفاض الاحتياطي المنصوص عليه في أي وقت من الأوقات عما يعادل سبعة ملايين جنيه سوداني . ويمكن لبنك السودان تخفيض هذا المبلغ لمدة أولية لا تتجاوز ستة أشهر يمكن تمديدها من وقت لآخر فترات لا تتجاوز الواحدة منها ثلاثة أشهر[٦٩] .

ويعكس الجدول رقم (٣ ــ ٢٣) تطور الوضع النقدي في السودان في الفترة ١٩٥٣ ــ ١٩٦٩ .

---

(٦٧) عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ٢٠.

(٦٨) حمزة، المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٦٩) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي الدولي ، ايلول ١٩٧٠ ، ص ٤ .

جدول رقم (٣ ــ ٢٣)

الوضع النقدي في السودان، للسنوات ١٩٥٣ ــ ١٩٦٩

(بملايين الجنيهات السودانية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٦	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	٢,٩٩	٣,٣٦	٣,١٨	٤,٦٨	٦,٥٢	٤,٥٢
ائتمان محلي	١٦,٢١	١٩,٥٥	٢٦,٣٧	٣٢,٠٦	٤١,٣٩	٥٩,٧٢
حقوق على الحكومة (صافية)	٥,٣٣	٧,٥٦	١٠,٢٩	١٠,١٤	١٠,٧٩	١٦,٠١
حقوق على القطاع الخاص	١٠,٨٨	١١,٩٩	١٦,٠٨	٢١,٩٢	٣٠,٦٠	٤٣,٧١
عرض النقد	٧,١١	٧,٨٢	٩,٩١	١٢,٨٣	١٥,٨٤	١٦,٢٨
عملة خارج البنوك	٤,٨٩	٥,٨٦	٦,٦٢	٧,٩٢	٩,٤٩	١١,٢٥
شبه النقد	٩,٧٥	١٢,٤٤	١٦,٢٤	٢٠,١١	٢٤,٥٣	٣٦,٢٠
فقرات أخرى (صافية)	٢,٣٤	٢,٦٥	٣,٥٠	٣,٨١	٧,٥٦	١١,٧٦

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

من الواضح ان الائتمان المحلي، سواء للحكومة أم للقطاع الخاص كان أهم عامل توسعي، وشبه النقد كودائع زمنية، كان أهم عامل سلبي، بالنسبة لعرض النقد خلال الفترة ١٩٥٣ ــ ١٩٦٩. أما الأثر التوسعي للموجودات الأجنبية فقد كان ضئيلاً نظراً للثبات النسبي فيها، خصوصاً خلال الستينات. وهو أمر يدل على بقاء الوضع الخارجي للقطر مستقراً في مستوى منخفض كما هو واضح في تواضع الأرقام الخاصة بالموجودات المذكورة.

ومن الناحية الأخرى يمكن ملاحظة تخلف العادة المصرفية للسكان في ارتفاع نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد. فقد بلغت هذه النسبة عام ١٩٦٩ ما يقرب من ٦٩ بالمائة مقارنة بحوالى ٧٠ بالمائة في كل من عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٠، مما يدل على عدم تطور التعامل مع المصارف خلال الفترة موضوع البحث.

أما الجدول رقم (٣ ــ ٢٤) فيشير إلى وضع بنك السودان المركزي خلال الفترة نفسها، ومنه يتبين تواضع الموجودات الأجنبية لدى البنك، مما يدل على بقاء الوضع الخارجي للقطر في مستوى منخفض جداً، كما يتضح أن الحقوق على الحكومة كانت أهم موجودات البنك، في حين كان اقتراض البنوك التجارية من البنك محدوداً جداً، وقد ظهر لأول مرة عام ١٩٦٣ وبمبالغ ضئيلة جداً، زادت إلى ١,٥٦ مليون جنيه في نهاية عام ١٩٦٩. ولعل أهم سبب لذلك هو كون معظم البنوك التجارية أجنبية وذات سيولة عالية وتعتمد في ذلك على مراكزها الرئيسية في الخارج، مما جعل حاجتها للبنك المركزي كملجأ

أخير للإقراض معدومة تقريبا . وسنعود إلى ذلك فيما بعد لدى الكلام عن التطور المصرفي في هذا الفصل .

جدول رقم (٣ ــ ٢٤)
بنك السودان ، للسنوات ١٩٥٣ ــ ١٩٦٩
(بملايين الجنيهات السودانية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٦	١٩٦٩
موجودات أجنبية	٢,٧٥	٢,٤٩	٢,٦٣	٣,٩٢	٥,٣١	٣,٦٠
حقوق على الحكومة	٢,٥١	٤,٩٤	٦,٢٦	٥,٦٠	٦,٩٢	٩,٤٧
حقوق على البنوك التجارية	ـ	ـ	ـ	٠,٢٢	ـ	١,٥٦
حقوق على المؤسسات المالية الأخرى	٠,٩٦	٠,٥٨	٠,٥٢	٠,٦٣	٠,٦١	٠,٦٥
النقد الاحتياط	٥,٢٨	٦,٢٩	٧,٠٦	٨,٤٨	٩,٩٦	١٢,١٥
عملة خارج البنوك	٤,٨٩	٥,٨٦	٦,٦٢	٧,٩٢	٩,٤٩	١١,٢٥
ودائع زمنية	٠,٢١	٠,٢٣	١,١٦	٠,٨٧	١,٢٨	١,٠٧
فقرات أخرى (صافية)	٠,٧٣	١,٥٠	١,١٩	١,٠٣	١,٦٢	٢,٠٥

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

ليبيــا

أشرنا في الفصل السابق إلى أن انكلترا وفرنسا حكمتا ولايـات ليبيا الثـلاث : طرابلس وبرقة وفـزان ، حكماً مبـاشراً وذلـك منذ عـام ١٩٤٣ وحتى اعلان إستقـلال ليبيا أواخـر عام ١٩٥١ . وقـد كان نتيجـة ذلك حلول الجنيـه المصري في بـرقة والليـرة العسكريـة (المـال) في طرابلس والفرنـك الجزائـري القديم الـذي كان يصـدره بنك الجـزائر في فـزان ، محل الليـرة الايطالية . وقد خول بنك باركليز البريطاني سلطة الإصدار بالنسبة لكل من الجنيه المصري في برقة و (المال) في طرابلس .

وقبيـل حصول ليبيـا على استقـلالها ، ألفت هيئـة الأمم لجنة تضم ممثلين عن الـدولتين الحاكمتين بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميـركية وايـطاليا ، مـع ممثلين من مصر والحكـومة الليبية المؤقتة . وقد عقدت عدة اجتماعات في لندن وجنيف عام ١٩٥١ لبحث المشاكل المالية والنقدية . وقـد عهدت اللجنـة إلى خبيرين من صنـدوق النقد الـدولي لإعداد تقـرير يعـالج مسألة توحيد العملة في ليبيا . فأوصت اللجنة بأن تكون وحدة النقـد الجديـد مساويـة لأربعة شلنـات استرلينية ، أو ما يعـادل (٠,٥٦) دولاراً أميركيـاً ، وبقيمة تعـادلية ذهبيـة مسـاويـة

لـ (٠,٤٠٧٦٥٦) غراماً من الذهب الخالص ، وأن تكون مغطاة بنسبة ١٠٠ بالمائة بعملات أجنبية . وترك أمر تسمية العملة الجديدة للحكومة المؤقتة . كما أوصت اللجنة بإنشاء سلطة نقدية مؤقتة باسم (لجنة النقد الليبية) تتولى إصدار العملة الجديدة[٧٠] .

وعلى أساس التوصيات المذكورة قررت الحكومة الليبية إصدار عملة جديدة تكون وحدتها النقدية (الجنيه الليبي) مساوية في القيمة للجنيه الاسترليني . كما قررت الانضمام إلى المنطقة الاسترلينية وجعل جميع غطاء العملة الجديدة بالسندات الاسترلينية ، وتأليف (لجنة نقد تمهيدية) مؤقتة غرضها اتخاذ الترتيبات اللازمة لأول إصدار للعملة الجديدة ، وإنشاء (لجنة النقد الليبية) لتقوم بإدارة النقد بعد الاستقلال . وقد تكونت اللجنة التمهيدية برئاسة شخص بريطاني وعضوية ليبيين وثلاثة بريطانيين وآخرين أحدهما فرنسي وثانيهما إيطالي . وعقدت اللجنة اجتماعات لها في لندن وجنيف خلال عام ١٩٥١ فاتخذت إجراءات طبع العملة الورقية وسك النقود المعدنية الجديدة وتوزيعها . كما بحثت مشروع قانون النقد الليبي الذي صدر فعلاً في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥١ . كما تم إنشاء لجنة النقد الليبية الدائمة في شباط/ فبراير ١٩٥٢ . وفي آذار/ مارس من العام نفسه بدأت اللجنة الأخيرة بإصدار النقد الليبي مقابل العملات الثلاث التي كانت متداولة في الولايات الثلاث . وحدد سعر صرف الجنيه الليبي الجديد بـ (٤٨٠) (مالاً) و (٩٧,٥) قرشاً مصرياً و (٩٨٠) فرنكاً جزائرياً. ولدى انتهاء عملية الاستبدال تبين أن هذه العملات الثلاث بلغت أكثر من ١,٢ بليون (مال) و ١,١ مليون جنيه مصري وأكثر من (١٤١) مليون فرنك جزائري قديم . وطبقاً لنصوص الاتفاقية المالية المؤقتة بين الحكومتين البريطانية والليبية في كانون الثاني/ يناير ١٩٥١ ، تم تسليم هذه العملات الثلاث إلى الحكومة البريطانية مقابل تقديمها غطاء بالإسترليني للإصدار الأول من النقد الليبي بنسبة ١٠٠ بالمائة. وقد بلغ مجموع العملة المتداولة في ذلك الحين ما يقرب من (٣,٤) مليون جنيه ليبي. وقد عين بنك باركليز البريطاني وكيلاً للجنة العملة في ليبيا ولندن لإصدار النقد ومسك حسابات اللجنة . وترك لرئاسة اللجنة في لندن أمر إدارة غطاء العملة واستثمار موجوداته . كما عهد إلى البنك المذكور مسك حسابات الحكومة الليبية ، مما أعطاه بعض وظائف البنوك المركزية من حيث توكله عن لجنة العملة والحكومة في مسك حساباتها وإدارة شؤونها النقدية[٧١] .

ومن الناحية الأخرى ، لم يكن هناك في ليبيا حتى عام ١٩٥٦ أي جهاز مصرفي وطني يلبي حاجات البلاد المالية ويساعد الحكومة في وضع وتنفيذ سياسة نقدية فعّالة تحقق للبلاد استقراراً نقدياً وتنمية اقتصادية . بل كانت هناك ثمانية بنوك أجنبية تتلقى أوامرها من

---

(٧٠) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، آب ١٩٧٢، ص ٢ ـ ٣.

(٧١) جميع هذه المعلومات مستقاة من: المصدر نفسه، ص ٢ ـ ٤، وعبد المنعم البيه، النقود والمصارف، مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا، ط ٢ (بنغازي: الجامعة الليبية، كلية الاقتصاد والتجارة، ١٩٧٠)، ص ٢٦٧ ـ ٢٧٠ وذلك كما وردت في: مصرف ليبيا، ادارة البحوث، بنك ليبيا، موجز تاريخي عن سنواته العشر الاولى، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٦.

مراكزها الرئيسة في الخارج دون اعتبار لحاجات الاقتصاد الليبي المحلية . كما لم تكن لجنة النقد الليبية في وضع يسمح لها برسم وتنفيذ أي سياسة نقدية معينة . لذا فقد بدأت الجهات الوطنية المطالبة بإنشاء بنك مركزي وطني يدير النقد ويمسك حسابات الحكومة ويدير أموالها ويراقب النقد الأجنبي ويوجه الاقتصاد الوطني توجيهاً سليماً ويقوم بالمهمات الأخرى التي تعهد عادة إلى البنوك المركزية الوطنية . وقد ألفت الحكومة لهذا الغرض لجنة من الخبراء وضعت مشروع قانون (البنك الوطني الليبي) الذي سمي فيما بعد بنك ليبيا ثم مصرف ليبيا والذي صدر في نيسان/ ابريل ١٩٥٥ بالقانون رقم (٣٠) . وبدأ البنك أعماله في طرابلس بعد ذلك بعام واحد ، في نيسان/ ابريل ١٩٥٦ ، بعدما استكمل إعداد جهازه الوظيفي والإداري . وقد عين البنك لجنة النقد كوكيل له حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ عندما تم حلها نهائياً وتسلم البنك كل خصومها وأصولها التي بلغ إجمالها ما يقرب من (٥,٢) مليون جنيه ليبي مغطاة بموجودات إسترلينية تتكون من سندات وأذونات خزينة بريطانية .

وقد تم عام ١٩٥٨ نقل إدارة مراقبة النقد من الولايات إلى البنك الوطني الجديد بصفته وكيلاً للحكومة ، كما تم إصدار أول تشريع ليبي ينظم الأعمال المصرفية التجارية ، وهو قانون البنوك لعام ١٩٥٨[٧٢] .

وعام ١٩٦٣ صدر القانون رقم (٤) ، وهو قانون المصارف الذي نظم عمل بنك ليبيا ، وهدف إلى اضفاء صفة الاستقلال المالي والقانوني للفروع المحلية للبنوك الأجنبية ، وإلى تشجيع إنشاء مصارف ليبية ، ومنح البنك الوطني السلطات القانونية التي تتمتع بها البنوك المركزية عادة . وقد كان الغرض من ذلك إيجاد جهاز مصرفي وطني حقيقي يمكن للبنك الوطني أن يؤدي تجاهه دوره المفروض كبنك مركزي . وقد نص القانون في الوقت نفسه على أن القيمة التعادلية للجنيه الليبي هي ٢,٤٨٨٢٨ غراماً من الذهب الخالص ــ وهي القيمة التعادلية للجنيه الاسترليني. وقد أبدل اسم البنك إلى (بنك ليبيا) وقصر المساهمة في رأسماله البالغ مليون جنيه ، كما في السابق ، على الحكومة فقط ، بعدما كان القانون السابق يجيز مساهمة الأهلين به . وقد كان قانون البنك الوطني الليبي السابق والذي صدر عام ١٩٥٥ قد سمح للبنك أن يمارس ، إضافة إلى إصدار العملة ، الأعمال المصرفية التجارية العادية في محاولة لسد النقص الذي كان يعانيه الجهاز المصرفي التجاري الذي كانت البنوك الأجنبية تسيطر عليه كلياً حتى ذلك الوقت . وقد فصل قانون عام ١٩٦٣ العمليات المصرفية التجارية للبنك عن عملياته المصرفية المركزية . فأصبحت العمليات التجارية مستقلة تماماً عن العمليات المصرفية المركزية من الناحية المالية.

أما بالنسبة لغطاء العملة ، فقد كان قانون النقد الليبي الذي صدر عام ١٩٥١ قد نص في مادته السادسة (الفقرة هـ) على عدم جواز أن يزيد، في أي وقت من الأوقات،

---

(٧٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، المصدر نفسه، ص ٥.

ما تضمنه الأصول من عملات غير إسترلينية عن ٢٥ بالمائة من إجمالي الاحتياطي . غير أن (لجنة النقد الليبية) اتبعت سياسة هدفت إلى استثمار جميع احتياطياتها الأجنبية في أصول استرلينية . وبقي الأمر كذلك حتى بعد إنشاء البنك الوطني الليبي عام ١٩٥٥ وحتى صدور القانون الجديد الخاص بالبنوك رقم (٤) لعام ١٩٦٣ الذي تضمن تعديلاً مهماً على نمط غطاء العملة وذلك بإدخاله الذهب في الغطاء وإلغاء الحد المفروض على الاستثمار في أصول غير استرلينية والسماح لأول مرة بالإستثمار في سندات حكومية ليبية . فقد نصت المادة (٣١) من القانون الجديد على أنه يجب ان يقابل مجموع قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة بصفة دائمة اصول مكونة من الآتي :

١ ـ سبائك ونقود ذهبية أو كليهما أو نقوداً أجنبية قابلة للتحويل بحيث لا تزيد قيمة كل ذلك عن نسبة ٢٥ بالمائة من مجموع أصول قسم الإصدار.

٢ ـ أذونات مالية وسندات تصدرها أو تضمنها الحكومة الليبية وتستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة بحيث لا تزيد قيمتها على ١٠ بالمائة من مجموع أصول قسم الإصدار .

٣ ـ أذونات خزانة تصدرها حكومات أجنبية يمكن الاحتفاظ بعملاتها بموجب الفقرة (١) من هذه المادة .

٤ ـ سندات مالية تضمنها أو تصدرها حكومات أجنبية يمكن الاحتفاظ بعملاتها بموجب الفقرة (١) من هذه المادة وتستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات بحيث لا تزيد قيمتها على ٦٥ بالمائة من مجموع أصول قسم الإصدار ويجوز لمجلس إدارة المصرف أن يحتفظ ضمن هذه النسبة بسندات أجنبية تستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمس عشر سنة على ألاّ تزيد قيمتها على ١٥ بالمائة من مجموع أصول قسم الإصدار .

وبعد قيام الثورة الليبية في الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ أصدرت الحكومة قراراً مهماً في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه قضى بـ (تلييب) المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا وتحويلها إلى شركات مساهمة تملك الحكومة في كل منها ٥١ بالمائة من رأس المال على الأقل . وبعد ذلك بشهرين، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ ، قررت الحكومة تأميم هذه المصارف جميعها وذلك بموجب قانون تأميم اعاد النظر في حدود مساهمات الليبيين في المصارف وقضى بفصل إدارة العمليات التجارية في مصرف ليبيا عنه ودمجها مع مصرفين تجاريين آخرين لتكون مصرفاً تجارياً واحداً أطلق عليه اسم (المصرف التجاري الوطني) . كما أعيد تنظيم ودمج المصارف التجارية الأخرى في مصرف تجاري آخر[٧٣] . وهو أمر سنعود إليه في الجزء التالي من هذا الفصل .

---

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠ . وانظر كذلك حول تطور النظام النقدي في هذه الفترة تفصيلاً في: عبد الرحيم محمد النعاس، ظهور وتطور النقود والمصارف في ليبيا (بيروت: مؤسسة الفرجاني، ١٩٧٠)، ص ٣٤ ـ ٦١.

هـذا ويظهـر الجـدول رقم (٣ ــ ٢٥) تـطور الـوضـع النقـدي في ليبيـا خـلال الفتـرة ١٩٥٨ ــ ١٩٦٩ ، علماً بأن عام ١٩٥٨ هـو أول عام تتـوافر عنـه إحصاءات نقـدية متكـاملة ومنشورة . (ويلاحظ أن التعبـير عن الأرقام هـو بالـدنانـير الليبية ، حيث تم استبـدال وحدة النقد الليبية بـالدينـار المقسم إلى ألف درهم ، وذلك بمـوجب التعديـل الذي أدخـل في آب/ أغسطس ١٩٧١ على القانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٣).

جدول رقم (٣ــ ٢٥)
الوضع النقدي في الجماهيرية العربية الليبية ، للسنوات ١٩٥٨ ــ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير الليبية)

الوضع النقدي / السـنـة	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٦	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	١٩,٨	٣٠,٦	٤٤,٠	١٢١,٥	٣٢٦,٥
حقوق على القطاع الخاص	٨,٨	١٤,٥	٢٢,٢	٤٧,٣	٩٢,٧
عرض النقد	١٤,٠	٢٢,٠	٣٣,٦	٩٠,٩	٢٠١,٨
عملة خارج البنوك	٧,٢	١٠,٤	١٧,٨	٤٧,٧	١٠٢,٤
شبه النقد	٥,٦	٧,١	١٥,٩	٣١,٧	٥٣,٧
ودائع حكومية صافية	٦,٣	١٢,١	٩,١	٣٠,٣	١١٨,٩
فقرات أخرى (صافية)	٢,٧	٣,٩	٧,٧	١٥,٨	٤٤,٩

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ويتضح من الجدول تنامي جميع المتغيـرات النقديـة الأساسيـة في فترة الستينـات بشكل ملمـوس جداً بنسب راوحت بـين ٩,٩ مـرات في شبـه النقـد إلى ١٨,٩ مـرة فـي الـودائـع الحكومية . وقد كان من أثر ذلك زيادة عرض النقد خلال فترة الإحدى عشـرة سنة المـذكورة بمقدار يقرب من ١٤,٥ مرة . وقد كان النمو في فقرة الموجودات الأجنبية كبيراً جداً ، ووصـل إلى ١٦,٥ مرة . ويعكس ذلك تحسناً ملموساً في المركـز الخارجي للقـطر نتيجة تـطور ميزان مدفوعات القطر في صالحه بسبب تزايد إنتاج وتصدير النفط إلى باقي العالم . وكان من نتيجـة ذلك تزايد النشاط الاقتصادي في القطر بحيث زاد الائتمان المصرفي إلى القطاع الخاص بنسبـة كبيرة وصلت إلى حوالى ١٠,٥ مرة . وقد أدى هذان العامـلان إلى توسـع في عرض النقـد ، قابله من الناحية الأخرى تزايد في ودائع الحكومـة (بما يقـرب من ١٨,٩ مرة) وفي شبـه النقد (بما يقرب من ٩,٩ مرة) وكانت النتيجة الصافية لذلك كله نمو في عـرض النقد بمقـدار يقرب من ١٤,٥ مرة .

أما نسبة العملة في التداول خارج البنوك فقد بلغت بين ٥٠ بالمائة إلى ٥٣ بالمائة من عرض النقد . وهي نسبة معتدلة في قطر نام مثل ليبيا . وقد يعود عدم ارتفاعها إلى نسبة أعلى إلى تزايد النشاط الاقتصادي في القطر وتنامي المشاريع وتزايد إيداعاتها لدى المصارف التجارية ، مما جعل نسبة الودائع النقدية إلى عرض النقد بحدود الـ ٥٠ بالمائة كذلك . أما وضع البنك المركزي (مصرف ليبيا) فيتضح فيما يعكسه الجدول رقم (٣ ـ ٢٦) من تطوراته .

جدول رقم (٣ ـ ٢٦)
مصرف ليبيا المركزي ، للسنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير الليبية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٦	١٩٦٩
موجودات أجنبية	١٨,٨	٢٩,٤	٤٣,٥	١٢١,١	٣٢٧,٧
حقوق على الحكومة	—	—	—	—	—
حقوق على القطاع الخاص	٠,٤	٠,٨	٢,٢	١٠,٥	٣٠,٧
النقد الاحتياط	٩,٤	١٤,٤	٢٧,٥	٧٨,١	١٧٥,٧
عملة خارج البنوك	٧,٢	١٠,٤	١٧,٨	٤٧,٧	١٢٠,٤
ودائع القطاع الخاص	٠,٩	١,٥	٢,٥	١٤,٢	٥١,٦
شبه النقد	١,٢	١,٢	٤,٤	١٣,١	٢٥,٥
مطلوبات أجنبية	٠,٥	—	٠,٨	٠,٩	٠,٤
ودائع حكومية	٦,٣	١١,٨	٩,٠	٣٠,٣	١١٨,٩
فقرات أخرى (صافية)	١,٩	٢,٨	٤,٠	٩,١	٣٨,٠

ملاحظة عامة : يلاحظ بعض الاختلاف الطفيف في ارقام الموجودات الاجنبية بين هذا الجدول والجدول السابق .
المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

وتعكس هذه الأرقام كذلك تحسناً ملموساً في المركز الخارجي للقطر ، كما تشير إليه فقرة الموجودات الأجنبية ، وتصاعداً في حجم النشاط الاقتصادي ، كما يتبين من فقرة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ، وزيادة واضحة في كل من الودائع الزمنية (شبه النقد) والودائع الحكومية والودائع الجارية للقطاع الخاص لدى الجهاز المصرفي . وليس من شك في أن تصاعد الإنتاج النفطي والزيادة في الصادرات النفطية كانا الأساس في ذلك كله إذ أديا إلى تزايد الإنفاق الحكومي للأغراض الاستهلاكية والاستثمارية على السواء خلال الفترة كلها ، وبشكل خاص في فترة الستينات ، هو أمر تميزت به الأوضاع الاقتصادية في مختلف الأقطار العربية المنتجة للنفط .

تونس

بقي (بنك الجزائر وتونس) يتولى إصدار الفرنك التونسي منذ عام ١٩٠٤ ، وكان هذا بنكاً تجارياً كذلك . وبقيت تونس على قاعدة الصرف بالفرنك الفرنسي منذئذ ، واستمرت بذلك خاضعة لتبعية نقدية ومصرفية كاملة ، ولم يخضع البنك المذكور لأي رقابة تونسية . وقد عقدت تونس وفرنسا عام ١٩٥٥ اتفاقية مالية واقتصادية تم بموجبها إحداث نظام لوحدة نقدية تونسية مرتبطة بالفرنك الفرنسي على أساس سعر ثابت وقائمة على حرية التحويل بين تونس وفرنسا ، كما نصت الاتفاقية على وضع رقابة على إصدار العملة التونسية من قبل السلطة النقدية الفرنسية(٧٤) . وهكذا أبقت هذه الاتفاقية على الوضع السابق المتصف بتبعية نقدية واضحة لفرنسا .

ثم جاء الاستقلال فاتخذت تونس إجراءات عديدة تمثلت بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والنقدية مكنت تونس من تحقيق سيادتها النقدية بعدما حققت استقلالها السياسي ومن إصلاح مؤسساتها المصرفية عن طريق تحويلها إلى مؤسسات وطنية وإنشاء هياكل مصرفية إقراضية جديدة .

وكان أول ما فعلته تونس هو إنشاء البنك المركزي التونسي في أواخر عام ١٩٥٨ حيث حل محل بنك الجزائر وتونس . وعهد إلى البنك المركزي مهمة إصدار العملة التي أصبحت الدينار التونسي الذي حل محل الفرنك الفرنسي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ وقد تم فصل الدينار عن الفرنك الفرنسي الذي سحب من التداول وأزيلت عنه قوة الإبراء القانوني في شباط/ فبراير ١٩٥٩ . وقد تقرر فصل العملتين المذكورتين بعد تخفيض الفرنك الفرنسي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨ بمقدار ١٧,٥٥ بالمائة إلّا أن تونس أبقت على قيمة الدينار بالنسبة للدولار ثابتة عند مستوى ٢,٣٨ دولاراً للدينار الواحد .

وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٩ ألغيت حرية التحويل بين العملتين التونسية والفرنسية ، وخضع كل تحويل بين البلدين إلى الموافقة المسبقة من قبل بنك تونس المركزي(٧٥) . كما ألغي الاتحاد الجمركي بين تونس وفرنسا عام ١٩٥٩ ، وبذلك أصبحت الاتفاقية المالية والاقتصادية المبرمة بين البلدين عام ١٩٥٥ لاغية . ومن ثم تم تنظيم العلاقات الجديدة التي نشأت بعد الاستقلال النقدي عن فرنسا باتفاقية جديدة أبرمت في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩ .

---

(٧٤) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي الدولي ، تشرين الاول ١٩٧٥ ، ص ٥ .

(٧٥) عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ٢٩ .

ووحدة النقد في تونس هي الدينار المكون من ألف مليم ، كل مليم منها يساوي فرنكاً فرنسياً أو تونسياً قديماً . وعلى أثر تخفيض الفرنك الفرنسي في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٨ ألغي ارتباط الدينار بالفرنك الفرنسي ، كما سبقت الإشارة إليه وبقي الدينار محتفظاً بقيمته القديمة بالنسبة للدولار ، وهي ٠,٤٢ ديناراً لكل دولار أميركي واحد . وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه حددت قيمة الدينار بـ (٢,١١٥٨٨٠) غراماً من الذهب الخالص[٧٦] . غير أن هذه القيمة خفضت في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤ كإجراء لمواجهة العجز التجاري في ميزان مدفوعات تونس ، فأصبحت القيمة بذلك ١,٦٩٢٧١ غراماً من الذهب الخالص للدينار الواحد . وقد بقيت هذه القيمة مستمرة حتى الآن[٧٧] .

ومن الملاحظ أن القانون الرقم (٩٠) لسنة ١٩٥٨ ، الذي أنشيء بنك تونس المركزي بموجبه جاء خلواً من التوكيد على مسؤولية البنك في الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على قيمة العملة . كما لا يشير القانون إلى غطاء العملة سوى ما جاء في (الفصل ٣٩) منه والتي نصت على أن «تشتمل عمليات البنك المركزي المنجز عنها الإصدار على ما يأتي :

١ ــ العمليات المتعلقة بالذهب والعملات الأجنبية .

٢ ــ عمليات الاعتماد .

٣ ــ شراء وبيع السندات بالسوق النقدية .

٤ ــ المساعدات المبذولة للخزينة» .

ولكن هناك حماية جزئية لقيمة العملة عن طريق تحديد الائتمان الذي يمكن منحه للحكومة من قبل البنك المركزي ، إذ نص (الفصل ٥٠) من القانون على أنه يجب ألاّ يزيد عن ٥ بالمائة من الايرادات الاعتيادية للدولة ولمدة لا تزيد عن (٢٤٠) يوماً لأي سنة تقويمية[٧٨] .

---

(٧٦) حتى عام ١٩٦٢ لم يكن هناك سعر تعادل للدينار التونسي لدى صندوق النقد الدولي، بينما كان هناك سعر محدد للفرنك الفرنسي مساوٍ لـ ١١,٧٥٥ فرنكاً لكل دينار، انظر:

International Financial Statistics, vol. 16, no. 12 (December 1963), p. 258,

وعاشور، المصدر نفسه، ص ٢٩ .

(٧٧) البنك المركزي العراقي،دائرة الاحصاء والابحاث،التقرير الاقتصادي الدولي، تشرين الاول ١٩٧٥، ص ٨ .

(٧٨) Erin E. Jucker- Fleetwood, *Money and Finance in Africa: The Experience of Ghana, Morocco, Nigeria, the Rhodesias and Nyasaland, the Sudan and Tunisia from the Establishment of Their Central Banks until 1962* (London: Allen and Unwin, 1961), p. 64 (henceforth cited as: *Money and Finance in Africa)*.

وتعزو المؤلفة اختلاف هذا البنك وكذلك بنك الدولة المغربي عن غيرهما من البنوك المركزية من حيث العلاقة بالحكومة والرقابة على الائتمان الى ان هذين القطرين كانا حتى ذلك الوقت جزءاً من منطقة الفرنك الفرنسي مما يعني ليس اختلافاً نقدياً فقط، وانما ارثاً اجتماعياً كذلك. وبالتالي فقد اظهرت هذه البنوك وجهات نظر مختلفة من حيث العلاقة بالحكومة والرقابة على الائتمان. ومن ثم تذهب الى القول بأن هناك ما يشير الى ان هذا الارث قد اصبح قومياً او افريقياً. . . انظر: المصدر نفسه، ص ٦٣.

وطبقاً للقانون المذكور يبلغ رأسمال البنك ١,٢ مليون دينار تونسي مملوك ومدفوع كلياً من قبل الدولة . وقد تم في حزيران/ يونيو ١٩٧٤ رفع رأس المال حتى بلغ ثلاثة ملايين دينار تونسي[٧٩] . أما الوضع النقدي في تونس وتطوراته بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٩ فقد كان كما يعكسه الجدول رقم (٣ ــ ٢٧) .

جدول رقم (٣ ــ ٢٧)
الوضع النقدي في تونس ، للسنوات ١٩٥٨ ــ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير التونسية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٦	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	٢١,٥٦	٣٨,٦٧	٦,٠٦	١٤,٣٢-	٢,٠٨-
ائتمان محلي	٥٦,٤٥	٨١,٢٦	١٧٢,٥٢	٢٥٨,٢٩	٣٢١,٢٥
حقوق على الحكومة (صافية)	٩,٠٣	١٢,٩٢	٦٣,٠٩	٧٩,٤٠	٨٦,٤٧
حقوق على القطاع الخاص	٤٧,٤٢	٦٨,٣٤	١٠٩,٤٣	١٧٨,٨٩	٢٣٤,٧٨
عرض النقد	٥٨,٦١	٨٧,٨٥	١٢٩,٨٣	١٤٢,٢٨	١٨١,٤٧
عملة خارج البنوك	٢٦,٠٦	٣٧,١٦	٤٤,٢٣	٥٥,٣٩	٦٤,٥٤
شبه النقد	١,٥٧	٣,٦٢	١٢,٩٥	٣٨,٢٢	٤٨,٣٦
قروض أجنبية طويلة الأجل	ــ	ــ	٢,٣٣	٩,٣١	١٤,٦٣
مبالغ إقراض حكومية	١٣,٥٠	١٢,٦٣	٨,٠٤	١١,٦٧	١٦,١٦
فقرات أخرى (صافية)	٢,٧٥	١٠,٠٥	١٤,٢٨	٣٠,٩١	٤٤,٣٢

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

يلاحظ في الجدول أنه في الوقت الذي تدهور فيه المركز الخارجي للقطر ، كما تعكسه الموجودات الأجنبية المتناقصة ، خصوصاً في أواخر الستينات ، فإن دور الحكومة والقطاع الخاص كان مهماً جداً في التأثير في عرض النقد ، كما هو واضح في الائتمان المحلي الذي زاد بحدود ست مرات ما بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٩ . وقد كان هذان العاملان التوسعيان أكثر تأثيراً من العوامل الانكماشية المتمثلة بفقرة شبه النقد الذي زاد كذلك زيادة كبيرة خلال الفترة المذكورة ولكن بمقادير مطلقة أقل بكثير من الزيادات المطلقة في الائتمان المحلي .

---

(٧٩) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، المصدر نفسه ، ص ٨ .

كما يلاحظ وجود اقتراض طويل الأجل من الخارج ، مما يدل على تدفق رأسمالي أجنبي معتدل نحو القطر .

وأخيراً فقد انخفضت باستمرار نسبة العملة في التداول خارج البنوك إلى مجموع عرض النقد خلال الفترة المذكورة وذلك من ٤٤,٥ بالمائة عام ١٩٥٨ إلى ٣٥,٦ بالمائة عام ١٩٦٩ ، مما قد يدل على تطور في العادة المصرفية واعتياد أكثر على التعامل مع المصارف . ولعل في زيادة فقرة (شبه النقد) مايدل على ذلك أيضاً ، بالإضافة إلى دلالته على ازدياد الادخار المصرفي كذلك .

أما وضع البنك المركزي خلال الفترة نفسها فيوضحه الجدول رقم (٣ ــ ٢٨) .

جدول رقم (٣ ــ ٢٨)
البنك المركزي التونسي ، للسنوات ١٩٥٨ ــ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير التونسية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٦	١٩٦٩
موجودات أجنبية	٢٠,٠٤	٣٥,٨٦	٢٦,٦١	١٦,٤١	٢١,٥٧
حقوق على الحكومة	٥,٩٠	٦,١٨	٣٥,٦٦	٤٩,٧٩	٥٠,٢٥
حقوق على البنوك التجارية	١١,٣٦	١١,٦٥	١٦,٨٢	٢٤,٤١	٢٩,٢١
النقد الاحتياط	٢٨,٩٣	٣٩,٥٧	٥٠,٩٦	٦٢,٩٣	٧٧,١٧
عملة خارج البنوك	٢٦,٠٦	٣٧,١٦	٤٤,٢٣	٥٥,٣٩	٦٤,٥٤
مطلوبات أجنبية	٠,٠٦	١,٠٤	١٩,٥٣	٢٠,٢٢	١٤,٠٨
ودائع حكومية	٧,٠٢	٥,٨٩	١,٧٥	٣,٥١	١,٤٢
حسابات رأس المال	ـ	ـ	٢,٨٧	٣,٤٣	٣,٥٥
فقرات أخرى (صافية)	١,٣٠	٧,١٨	٣,٩٧	٠,٥٢	٤,١٢

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

وتدل الأرقام الواردة في الجدول أعلاه على تدهور وضع الموجودات الأجنبية مقارنة بالمطلوبات الأجنبية ، وعلى تواضع الودائع الحكومية ، في الوقت الذي ازداد فيه الائتمان إلى الحكومة زيادة مهمة (بحدود عشرمرات) . كما يلاحظ أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ، ويتضح ذلك في اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي والذي زاد بنسبة كبيرة خلال الفترة موضوع البحث من ١١,٣٦ مليون دينار عام ١٩٥٨ إلى

٢١,٢٩ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، مما يدل على اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر مهم لسيولتها .

الجزائر

بقي بنك الجزائر منذ تأسيسه عام ١٨٥١ مستمراً في إصدار الفرنك الجزائري حتى عام ١٩٤٠ حين توقف عن ذلك بسبب الحرب العالمية الثانية . وتحولت الجزائر عام ١٩٤٢ إلى عضوية المنطقة الاسترلينية حتى عام ١٩٤٤ حيث عادت إلى منطقة الفرنك الفرنسي ، وعادت عملتها إلى الارتباط بالفرنك الفرنسي . وقد استمر هذا الوضع سارياً حتى إعلان الاستقلال عام ١٩٦٢ حين صدر قانون البنك المركزي الجزائري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ . وبدأ البنك أعماله في أول كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٣ . وقد عهد للبنك أمر إصدار العملة ، فأصدر في نيسان/ ابريل ١٩٦٤ (الدينار الجزائري) الذي حددت قيمته في يوم إصداره بقيمة الفرنك الفرنسي ، وكانت تساوي (١٨٠) ملليغراماً من الذهب الخالص[٨٠] . وكما هو الحال بالنسبة للبنك المركزي التونسي فقد نصت المادة (٤١) من قانون البنك المركزي الجزائري على أن «عمليات البنك المركزي الناتجة عن الإصدار تتضمن:

- العمليات على الذهب وعلى العملات الأجنبية .
- عمليات الائتمان .
- عمليات السوق النقدية .
- المساعدات الممنوحة للدولة» .

ولم يشر القانون إلى غطاء للعملة إلاّ بهذا المعنى ولكنه أشار في مادته الثالثة والخمسين إلى أنه «يجوز للبنك المركزي في حدود ٥ بالمائة كحد أقصى من الإيرادات العامة للدولة المحققة في خلال السنة الماضية أن يوافق للخزانة على السحب على المكشوف من حسابها الجاري لمدد لا تزيد عن (٢٤٠) يوماً متتالية أو غير متتالية خلال سنة ميلادية . . .» وهو ما ورد في هذا الشأن نفسه في القانون التونسي المشار إليه أعلاه .

وقد حدد رأسمال البنك عند تأسيسه بـ (٤٠) مليون فرنك جديد ، وذلك قبل صدور الدينار الجزائري . وقد غطته الدولة كاملاً[٨١] . وسنعود لبحث البنك الجزائري المركزي في الفصل المقبل نظراً لبقاء قانونه هذا قائماً طوال السبعينات من هذا القرن . كما بقي النظام

---

(٨٠) عبد القادر الشيخ وعدنان المبارك، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٢، ص ١٦ - ١٧، وفؤاد هاشم وهشام البساط، «تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية،» ورقة قدمت الى: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مركز البحوث الادارية، الندوة العربية لادارة المصارف، ١، بيروت، ١٣ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، الدراسات والبحوث العربية المقدمة للندوة العربية الأولى لادارة المصارف، بيروت، ١٣ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، ص ٩٥.

(٨١) الشيخ والمبارك، المصدر نفسه، ص ١٦.

النقدي بوضعه هذا على ما هو عليه حتى نهاية الفترة موضوع البحث . هـذا ويعكس الجدول رقم (٣ ــ ٢٩) تطور الوضع النقدي في الجزائر منذ بدء البنـك المركـزي الجزائـري عمله عام ١٩٦٤ حتى نهاية العام ١٩٦٩ .

جدول رقم (٣ ــ ٢٩)
الوضع النقدي في الجزائر ، للسنوات ١٩٦٤ ــ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير الجزائرية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	٨٦٩	٧١٤	١٢٢٢	١٠٣٣	٢٤٥٣	٢٣٤٨
ائتمان محلي	٣٩٧٣	٤٩٩٨	٤٤١٠	٥٤٧٢	٧٦٧٥	١٠٨٦٦
حقوق على الحكومة (صافية)	١٨٦٦	٢٢٣٥	٢١١٧	٢٤٩٢	٣٣٥٢	٣٨٥٠
حقوق على القطاع الخاص	٢١٠٧	٢٧٦٣	٢٢٩٣	٢٧٨٠	٤٣٢٣	٧٠١٦
عرض النقد	٤٦٨٣	٥١٦٠	٥٥٥٠	٧٠١٥	٩٣١١	١١٠١٠
العملة خارج البنوك	٢٥٨١	٢٧٦٥	٢٨٣٨	٣٢٢٧	٣٨١٠	٤٢٧٣
شبه النقد	٨٥	١٢٧	٢٢٨	٤٨٨	٨٣٦	١١١٠
مطلوبات أجنبية طويلة الأجل	—	—	—	—	—	—
صناديق إقراض حكومية	—	—	١٥٥	٢٠٣	٢٧٧	١٠٧٣
فقرات أخرى (صافية)	٧٤	٦٠٢	٢٩٩-	٣٩٨-	٢٩٤-	٢٢

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

والجزائر قطر عربي نفطي ، لذا فإن وضعها الخارجي كما تعكسه موجـوداتها كـان جيداً وقد تحسن باستمرار طوال الستينات ، فكان ذلك عاملاً توسعياً مهماً بـالنسبة لعـرض النقد . وكذلك تتضح أهمية الائتمـان المحلي ، بشكـل حقوق عـلى الحكومـة وعلى القـطاع الخاص ، كعامل تـوسعي في عرض النقد الـذي زاد في خلال الفتـرة المذكـورة بنسبة ٢٣٥ بـالمائـة . كما زادت فقرة (شبه النقد) كذلك بنسبة كبيرة ، فشكلت بذلك عامـلاً انكماشيـاً ، إلاّ أنها دلت في الوقت نفسه على تزايد مدخرات الأفراد لدى الجهاز المصرفي بمؤسساته المختلفة . كـما يدل على تزايـد تعامـل الأفراد والمؤسسـات مع الجهـاز المذكـور ان نسبة العملة في التـداول خارج البنوك إلى عرض النقد قد انخفضت من ٥٥،١ بالمائـة عام ١٩٦٤ إلى ٣٨،٨ بـالمائـة في عام ١٩٦٩ ، مما يوحي بتحسن في الوعي المصرفي في القطر .

أما وضع البنـك المركـزي الجزائـري فيوضـح الجدول رقم (٣ ــ ٣٠) تـطوراته خـلال الفترة موضوع البحث .

جدول رقم (٣ ـ ٣٠)
البنك المركزي الجزائري ، للسنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير الجزائرية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية	١٠٠٢	٩٧٢	١٣٩٤	٢٢١١	٢٤٣٦	٢١٠٦
حقوق على الحكومة	١٦٩٨	١٥٩٠	١٥١١	١١٢٢	١٥٠٥	٢٠٤٧
حقوق على القطاع الخاص	٥٨٢	١٢٤٥	٩٨٩	٧٠٤	٥٩٣	٥٢٤
حقوق على البنوك التجارية	٦١٢	٢٨٠	١٣٠	١٧٨	١٧٢	٥٦٠
النقد الاحتياط	٢٧١٩	٢٨٩٢	٢٩٩٧	٣٣٧٢	٣٨١٠	٤٢٧٣
عملة خارج البنوك	٢٥١٨	٢٧٦٥	٢٨٣٨	٣٢٢٧	٣٧٠٤	٤١٥٧
مطلوبات أجنبية	١٣١	٢٨١	٢٤٨	٣٥٤	٢٧٤	٣١٣
ودائع حكومية	٦٣٣	٢٧٠	٣٣٧	١٤٦	٢٥٩	٤٢٠
فقرات أخرى (صافية)	٤١٣	٦٤٤	٤٤٣	٣٤٣	٣٦٣	٢٣٣

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

وتشير هذه الأرقام إلى تزايد كل من الموجودات الأجنبية لدى البنك ، وتصاعد قروضه إلى الحكومة والاستقرار النسبي في ائتمانه إلى كل من القطاع الحكومي وإلى البنوك التجارية . كما تشير الأرقام إلى استقرار الودائع الحكومية لدى البنك . وليس من شك في أن الإنفاق الحكومي المتنامي كان عاملاً مهماً في ذلك كله ، وان إيرادات النفط المتزايدة قد ساعدت على زيادة الائتمان في القطاعات المختلفة وإلى البنوك والحكومة .

المغرب

أشرنا من قبل ، وفي الفصل السابق ، إلى أنه حتى عام ١٩٥٨ كان هناك نقدان في التداول هما : الفرنك المغربي الذي كان يتداول في معظم أنحاء البلاد ، والبيزتا الاسبانية التي كانت العملة القانونية في شمال البلاد والتي جرى سحبها من التداول في شباط/ فبراير ١٩٥٨ باتفاق جرى مع الحكومة الاسبانية . وقد جرى استبدال البيزتا على أساس بيزتا واحدة لكل عشرة فرنكات مغربية . وغدا الفرنك المغربي هو العملة القانونية الوحيدة في البلاد . كما سبقت الإشارة إلى أن هذا الفرنك قد سبق إنزاله في التداول منذ عام ١٩٢٠ عن طريق بنك الدولة المغربي الذي كان عندئذ هو بنك الإصدار وكان يملكه الفرنسيون . وقد ارتبط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي منذ عام ١٩٢١ وتحققت مساواتها بصورة آلية . وقد

استمر ذلك حتى نهاية عام ١٩٥٨ عندما خفضت فرنسا عملتها بمقدار ١٤,٩ بالمائة أي من (٤٢٠) فرنكاً فرنسياً إلى (٤٩٣,٧) فرنكاً للدولار الأميركي الواحد . فلم تتبع المغرب فرنسا في ذلك بل أبقت على قيمة تعادل عملتها بالدولاو ، ولذلك أصبح سعر الصرف بين الفرنكين الفرنسي والمغربي ألف فرنك مغربي لكل ١١٧٥ فرنكاً فرنسياً ، أو ٨٥١ فرنكاً مغربياً لكل ألف فرنك فرنسي(٨٢) . وقد نتج عن عدم تخفيض الفرنك المغربي تدفق رؤوس الأموال إلى خارج المغرب خوفاً من تخفيض الفرنك المغربي فيما بعد . ولذلك اضطرت المغرب إلى فرض ضريبة تحويل بنسبة ١٠ بالمائة على أغلب التحويلات إلى فرنسا ومنطقة الفرنك الفرنسي(٨٣) .

وقد ظل بنك الدولة المغربي يقوم بمهمة إصدار الفرنك المغربي حتى إقامة (بنك المغرب) أي (البنك المركزي المغربي) بموجب قانون صدر في حزيران/ يونيو ١٩٥٩(٨٤) وباشر البنك الجديد مهامه الرسمية في بداية تموز/ يوليو من العام نفسه، وانتقل إليه حق اصدار العملة ابتداء من مباشرته مهامه كبنك مركزي ، وانتقلت إليه بالشراء أكثر موجودات بنك الدولة المغربي القديم الذي توقف عن أعماله منذ هذا التاريخ . وقد حدد رأسمال البنك بعشرين مليون درهم تكتتب به الدولة بكامله ، ثم زيد إلى ثلاثين مليون درهم في عام ١٩٧٤ .

وقد عهد للبنك المركزي الجديد إصدار النقد وضمان استقراره وتحويله وتنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها طبقاً لحاجات الاقتصاد الوطني .

ويلزم القانون البنك الاحتفاظ برصيد من الذهب أو من عملات قابلة للتحويل إلى ذهب ، لا يقل عن تسع قيمة الأوراق النقدية المتداولة ، يجوز رفعها إلى الثلث بموجب مرسوم (الفصل ٢١ من القانون) . وهو يتولى المعاملات المتعلقة بالذهب والعملات الأجنبية وعمليات القروض والمساعدات المالية الممنوحة للدولة كافة (الفصل ٢٤ من القانون) .

وقد طرح البنك عملة جديدة كبديل للفرنك المغربي وهي (الدرهم) الذي تم طرحه في التداول في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٩ ، وكان معادلاً لـ (١٠٠) فرنك مغربي أو (١٠٠) فرنك فرنسي قديم ، أو ٥,٠٦ فرنكاً مغربياً للدولار الأميركي الواحد(٨٥) .

---

(٨٢) عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ٣٠.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٨٤) Jucker - Fleetwood, *Money and Finance in Africa*, pp. 64 - 74.

(٨٥) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، تموز ١٩٧٦، ص ١٢ - ١٣، و *International Financial Statistics*, vol. 16, no. 12 (December 1963).

وهكذا ، بتأسيس بنك المغرب وفك ارتباط العملة المغربية بالفرنك الفرنسي فقد تحقق الاستقلال النقدي للمغرب. ونظراً لتخفيض الفرنك المغربي قبل استبداله بالدرهم عام ١٩٥٩ بنسبة ٢٠,٥ بالمائة فقد أصبح الدرهم المغربي مساوياً تقريباً للفرنك الفرنسي . وقد ألغيت حرية التحويل بين العملتين الفرنسية والمغربية منذ عام ١٩٦٤ ، فتحقق بذلك للمغرب إستقلالها النقدي كاملاً .

وقد جزيءالدرهم عند إصداره عام ١٩٥٩ إلى مائة فرنك . وقد تم العدول عن ذلك عام ١٩٧٢ فأصبح الدرهم مجزءاً إلى مائة سنتيم[٨٦] .

وينقل الجدول رقم (٣ ــ ٣١) صورة عن تطور الوضع النقدي في المغرب في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٩ . ويتضح تدهور المركز الخارجي للقطر ، كما يعكس التناقص في الموجودات الأجنبية الصافية ، في الوقت الذي زاد فيه عرض النقد بما يقرب من الضعف. وقد كان التنامي في الائتمان المحلي ، خصوصاً منه الائتمان الحكومي ، السبب الأساس في هذه الزيادة في عرض النقد ، أما فقرة شبه النقد فقد كانت الزيادة فيها متواضعة .

جدول رقم (٣ ــ ٣١)
الوضع النقدي في المغرب ، للسنوات ١٩٥٨ ــ ١٩٦٩
(بملايين الدراهم المغربية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	٥٩٢	١٢٩٩	٩١١	٦١١	٤٥٥	٤٢٠
ائتمان محلي	١٨١٥	١٦٤٩	٢٦٨١	٣٥٢٦	٤٠٤٠	٥٣٦٢
حقوق على الحكومة	٤٩٠	٤١٢	٩٨٤	١٥٤٦	١٩٢٠	٢٧٧٩
حقوق على القطاع الخاص	١٣٢٥	١٢٣٧	١٦٩٧	١٩٨٠	٢١٢٠	٢٥٨٣
عرض النقد	٢٢٨١	٢٦٤٣	٣٢٤١	٣٨١١	٤٢٣٥	٥١٩٣
عملة خارج البنوك	٨٠٧	٩٥٣	١١١٣	١٣٨٦	١٦١٤	٢١٢٨
شبه النقد	١٥٨	٢٢٧	٢٤٩	٢٣٢	٢٥٥	٤٣١
فقرات أخرى	٣٢-	٧٨	١٠٢	٩٣	٥	١٥٧

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

وتدل نسبة العملة في التداول خارج البنوك إلى عرض النقد على ثبات نسبي في العادات المصرفية . ولكنها ازدادت نسبياً من ٣٥,٤ بالمائة عام ١٩٥٨ إلى ما يقرب من ٤١

---

(٨٦) البنك المركزي العراقي، المصدر نفسه، ص ١٣.

بالمائة عام ١٩٦٩ . وقد دل ذلك على تزايد استعمال النقود لدى السكان ، خاصة في خارج المدن ، وتغلغل هذا الاستعمال لدى فئات لم تستعمله من قبل على نطاق واسع ، كما في القرى والأرياف والمناطق الزراعية ، أي أنه يدل على نمو (التنقيد Monetization في الاقتصاد) .

ويشير الجدول رقم (٣ ــ ٣٢) إلى وضع بنك المغرب وتطوره خلال الفترة نفسها ، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٩ ، ومنه تتضح أهمية الدور الذي يلعبه في تمويل الحكومة بشكل خاص. كما أنه يشير إلى دور البنك في تمويل القطاع الخاص ، وهو أمر سمح به قانون البنك المشار إليه . كما أنه من الواضح أن البنك يقوم بدور فعّال كبنك للبنوك وذلك في إقراضه البنوك التجارية كمصدر للسيولة وكملجأ أخير للإقراض . كما يلاحظ أن النقد الاحتياط قد زيد بمقدار ٢,٦ مرة ما بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٩ ، وكان الائتمان المحلي الذي منحه البنك أهم مصادر تلك الزيادة . ولم تلعب الموجودات الأجنبية في ذلك إلّا دوراً ضئيلاً جداً .

جدول رقم (٣ ــ ٣٢)
بنك المغرب ، للسنوات ١٩٥٨ ــ ١٩٦٩
(بملايين الدراهم المغربية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٩
موجودات أجنبية	٥٤٨	١٠٦٥	٩٢٧	٦١٠	٤٤٩	٧١٩
حقوق على الحكومة	١٢٩	١١٣	٢٠٦	٦١٥	٩٢٠	١٣٩٣
حقوق على القطاع الخاص	٢٢٢	١٢٠	٩٧	٣٣٢	٣٣٨	٤٩٦
حقوق على البنوك التجارية	٢١٣	١٠٥	٢١٠	١٦٢	١٤٨	٢١٣
النقد الاحتياط	٩١٠	١٠٩٣	١٢٤٦	١٦٠٥	١٧٩٨	٢٣٣٩
عملة خارج البنوك	٨٠٧	٩٥٣	١١١٣	١٣٨٦	١٦١٤	٢١٢٨
ودائع القطاع الخاص	٥٣	٧٤	٧٨	١٥١	١٠٢	٧٢
مطلوبات أجنبية	ــ	٣	١٣٥	٦٥	٦٠	٣٨٥
ودائع حكومية	٢١٨	٢٦٧	٤١	٤٦	٢٩	٢٩
فقرات أخرى (صافية)	١٥-	٣٩	١٩	٢	٣٢-	٦٨

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

موريتانيا

كانت موريتانيا حتى تموز/يوليو ١٩٧٣ عضواً في الاتحاد النقدي لغرب أفريقية، والذي كان يتألف ، بالإضافة إلى موريتانيا ، من داهومي وساحل العاج ، والنيجر، والسنغال ، وتوجو

وفولتا العليا . وكانت هذه الأقطار كلها جزءاً من منطقة الفرنك الفرنسي وخاضعة كلها ، قبل الاستقلال ، إلى الحكم الفرنسي . لذا كانت قوانينها وأنظمتها النقدية مشابهة للقوانين النقدية الفرنسية وللنظام النقدي الفرنسي . وترجع أصول الاتحاد النقدي المذكور إلى عام ١٩٥٥ عندما انتقل حق إصدار الأوراق النقدية فيما كان يسمى عندئذ بـ (اتحاد أفريقية الغربية) الذي كان يتكون من الدول المذكورة أعلاه ، من مصرف تجاري خاص ــ إلى مؤسسة جديدة حكومية هي (منظمة الإصدار لأفريقية الفرنسية وتوجو) . وقد تغير اسمها عام ١٩٥٩ لتصبح (المصرف المركزي لغرب أفريقية BCEAO) . وبحلول عام ١٩٦٢ أنشيء (الاتحاد النقدي لغرب أفريقية) بموجب اتفاقية وقعتها البلدان المذكورة ونصت على إصدار عملة مشتركة هي (فرنك أفريقية الغربية) وإنشاء مصرف مركزي مشترك . وقد دخل المصرف المركزي الجديد في اتفاق تعاون مع فرنسا ، واحتفظ باحتياطياته الخارجية في حساب عمليات لدى الخزينة الفرنسية،وضمنت فرنسا التحويل الحر بين فرنك غرب أفريقية والفرنك الفرنسي . ومع أن المصرف أصدر عملة مشتركة واحتفظ بالموجودات الاحتياطية الأجنبية للدول الأعضاء في مجمع مشترك ، إلّا أنه احتفظ بحسابات منفصلة لكل عضو في الاتحاد فيما يتعلق بأصوله الأجنبية . وقد اتخذ المصرف مقره الرئيس في باريس ولكنه اتخذ أيضاً فروعاً ووكالات له في كل بلد عضو فيه . وأدار المصرف هذه الفروع عن طريق مديرين وطنيين ، أما قرارات المجلس المركزي للمصرف فكان يجري تنفيذها في كل بلد عن طريق لجنة نقد وطنية تعين الحكومات الوطنية أعضاءها . ويحتفظ (فرنك غرب أفريقية) الذي يصدره المصرف المذكور بسعر صرف ثابت بالنسبة للفرنك الفرنسي مقداره ٠,٠٢ من الفرنك الأخير. وقد ظل هذا السعر ثابتاً منذ عام ١٩٤٨ وإن يكن قد تغير بالقدر نفسه من التغير في سعر تعادل الفرنك الفرنسي بالعملات الأخرى(٨٧) .

ومع أن التحويل بين الفرنكين الأفريقي الغربي والفرنسي كان حراً ، إلّا أن التحويل الخارجي من وإلى الاتحاد ومنطقة الفرنك وفرنسا كان يخضع منذ عام ١٩٦٨ إلى قيود محددة ، وذلك بعدما اضطرت فرنسا في ذلك العام إلى إعادة القيود على التحويل الخارجي مع الدول الأجنبية . ثم عاد الاتحاد فرفع هذه القيود في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ ، ثم أعادها من جديد في آب/ أغسطس ١٩٦٩ بعدما عادت فرنسا إلى فرضها إثر خفض الفرنك في ذلك الحين .

وقد كان من بين أهم ما ميز نظام الفرنك الفرنسي هو ضمان سعر تعادل الفرنك الأفريقي الغربي تجاه الفرنك الفرنسي ، وضمان تحويلهما إلى بعضهما ، واحتفاظ المصرف

---

(٨٧) انظر في ذلك كله التفصيل الوارد في:
Ratan Bhatia, «Experience of the West African Monetary Union,»

ورقة قدمت الى: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ندوة التكامل النقدي العربي، ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، ابو ظبي، ونشرت بالعربية تحت عنوان: «تجربة الاتحاد النقدي لغربي افريقيا،» في الكتاب الذي صدر عن الندوة: **التكامل النقدي العربي، المبررات-المشاكل- الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ٤٢٥ ـ ٤٤٣ .

المركزي لغرب أفريقية باحتياطياته الخارجية لدى الخزينة الفرنسية على شكل ودائع في ما سمي (حساب العمليات) ، وحق المصرف في السحب من هذا الحساب على المكشوف . كما خوّل المصرف تقديم ائتمانات قصيرة الأجل إلى الحكومات الأعضاء ، وكذلك إلى البنوك التجارية ، ومن خلالها إلى القطاع الخاص ، بالإضافة إلى قروض متوسطة الأجل (لمدة خمس سنوات) لتمويل صادرات المنتجات الصناعية أو مشاريع التنمية في الدول الأعضاء(٨٨) .

وهكذا اتسم النظام النقدي والمصرفي في موريتانيا خلال الفترة السابقة لعام ١٩٧٣ ، وبشكل خاص منذ عام ١٩٦٠ ، بصفتين أساسيتين هما(٨٩) :

١ ــ تقارب التشريعات النقدية والمصرفية في موريتانيا إلى حد بعيد مع ما كان سائداً في دول الاتحاد النقدي لغرب أفريقية الذي كانت موريتانيا واحدة من أعضائه . وقد كان الفرنك الأفريقي الغربي هو النقد المتداول في دول الاتحاد المذكور ويصدر عن بنك مركزي واحد هو المصرف المركزي لدول غرب أفريقية .

٢ ــ تبعية النظام النقدي الموريتاني ، شأنه شأن دول الاتحاد المذكور ، إلى منطقة الفرنك الفرنسي ، مما نتج عنه :

أ ــ ثبات سعر وحرية صرف الفرنك الأفريقي الغربي بالنسبة للفرنك الفرنسي . وقد ضمنت الخزينة الفرنسية ذلك باستمرار .

ب ــ كانت التسويات المالية والتجارية بين دول الفرنك الفرنسي تتم طبقاً لترتيبات مشتركة لإدارة الصرف الأجنبي لدول منطقة الفرنك .

ج ــ إن استراتيجية المصرف المركزي لدول غرب أفريقية فيما يتعلق بأجهزة وسياسات الوساطة المالية في الدول الأعضاء اقتصرت على وضع أهداف عامة وفقاً لمقتضيات مصلحة منطقة الفرنك المرتبطة بها ووفقاً لتوجيهات البنك المذكور(٩٠) .

وقد استمر هذا الوضع على ما هو عليه حتى بعد الاستقلال وامتد حتى عام ١٩٧٣ كما سنبحثه في الفصل القادم . ويصور الجدول (٣ ــ ٣٣) تطور الوضع النقدي في موريتانيا منذ عام ١٩٦٢ حين أنشىء المصرف المركزي لغرب أفريقية حتى عام ١٩٦٩(٩١) .

---

(٨٨) انظر شرحاً وافياً للترتيبات النقدية في منطقة الفرنك الفرنسي وتطوراتها في: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، كانون الأول ١٩٧١، ص ٣٢ - ٤٣.

(٨٩) البنك المركزي الموريتاني، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٢، ص ٣٧٩ - ٣٨١.

(٩٠) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي (القاهرة: الادارة، ١٩٧٨)، ص ٦٣٥ - ٦٣٦.

(٩١) ويلاحظ ان الوحدة النقدية التي سيعبر عنها هنا هي «الاوقية» التي اصبحت وحدة النقد الجديد عام ١٩٧٣ والتي تساوي ٠,٠١٦ ملليغراماً من الذهب الخالص.

جدول رقم (٣ ــ ٣٣)
الوضع النقدي في موريتانيا ، للسنوات ١٩٦٢ ــ ١٩٦٩
(بملايين الأوقيات الموريتانية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	٦٤٠	٥٣٠	٥٤٣	٣١٠	٦٥
ائتمان محلي	٨٣-	٢٢	١٢٣	٦١٨	٩٢٢
حقوق على الحكومة (صافية)	٣٤٥-	٢٣١-	١٦٤-	١٨٩-	٩٤-
حقوق على المصالح الحكومية	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ
حقوق على القطاع الخاص	٢٦٢	٢٥٣	٢٨٧	٨٠٧	١٠١٦
عرض النقد	٥٤٤	٥٠٣	٥٨٢	٧٩٩	٨٢٢
العملة خارج البنوك	٣٩٦	٣٤٠	٢٤٩	٣١٢	٣٥٨
شبه النقد	١٤	١٠	٤٠	٥٨	٩١
ودائع تجاه الاستيرادات	ــ	ــ	ــ	٢٢	٣٤
فقرات أخرى (صافية)	ــ	٤٠	٤٥	٥٠	٤١

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ومثل تونس والمغرب لا تتمتع موريتانيا بمركز نقدي خارجي مريح ، بل متدهور باستمرار . وأهم عامل مؤثر في الزيادة في عرض النقد كان الائتمان المحلي ، بخاصة منه الائتمان الى القطاع الخاص ــ الذي زاد بما يقرب من أربع مرات خلال فترة السنوات الثماني المذكورة ، في حين زاد عرض النقد بنسبة تقرب من ٢٣٠ بالمائة تمثل معظمها في زيادة الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي ، في حين بقيت العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ثابتة نسبياً .

أما وضع البنك المركزي ــ وكان حتى ذلك الوقت لدول غربي أفريقية ــ فتعكسه الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣ ــ ٣٤) .

ويلاحظ التدهور المتواصل في فقرة الموجودات الأجنبية الذي قابله من الناحية الاخرى تزايد حقوق البنك على البنوك التجارية ، تلك الحقوق التي كانت السبب الرئيس في زيادة النقد الاحتياط . كما يلاحظ أن معظم النقد الاحتياط كان بشكل عملة في التداول خارج البنوك التجارية ، مما يدل على تخلف العادة المصرفية هناك .

جدول رقم (٣ ـ ٣٤)
البنك المركزي لغرب افريقيا ، للسنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٩
(بملايين الأوقيات الموريتانية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية	٣٩١	٥١٤	٣٨٤	٣٦٧	٢٠٢
حقوق على الحكومة	—	—	—	—	—
حقوق على المشاريع الحكومية	—	—	—	—	—
حقوق على البنوك التجارية	١٣٢	٥	—	٦٧	٢٧٠
النقد الاحتياط	٤١٥	٣٥٤	٢٦٣	٣٤٠	٣٩٠
عملة خارج البنوك	٣٩٦	٣٤٠	٢٤٩	٣١٢	٣٥٨
مطلوبات أجنبية	—	١٥	٢٤	١	٣٦
ودائع حكومية	١٠٩	١٥١	٩٧	٩٣	٤٥
حسابات رأس المال	—	—	—	—	—
فقرات أخرى (صافية)	—	—	—	—	١

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

وكذلك يمكن ملاحظة تدهور المركز النقدي للحكومة كما تعكسه الودائع الحكومية المتناقصة خلال الفترة موضوع البحث . وتدل فقرة (الحقوق على البنوك التجارية) على الدور الذي لعبه البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وكونه مصدراً لسيولة الجهاز المصرفي ، وهو دور يبدو أن البنك قد أداه بتزايد خلال فترة عمله كبنك مركزي في الاتحاد النقدي لغرب أفريقية عن طريق فروعه في أقطار الاتحاد بما فيها موريتانيا .

الصومال

كانت الصومال حتى استقلالها عام ١٩٦٠ مقسمة إلى جزئين : الأول تحت الحكم البريطاني ، والثاني تحت الحكم الايطالي . وقد أصبح هذا الجزء الأخير بعد الحرب العالمية الثانية تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة . ومن الطبيعي ألّا تكون هناك عملة محلية خاصة بالصومال قبل استقلالها المذكور ، بل كان الشلن الأفريقي الشرقي هو المستعمل في الجزء الأول البريطاني ، وكانت الليرة الايطالية هي العملة المستعملة في الجزء الايطالي .

وقد صدر بعد الاستقلال قانون البنك الأهلي الصومالي والمرسوم التشريعي الرقم

(١٦٧٨/٣) بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٠ أنشيء بموجبه البنك الأهلي المذكور . ثم صدر في أيار/ مايو ١٩٦١ القانون الرقم (١٣) مخولاً الحكومة تشريع قانون بخصوص طبع وإصدار وتداول الأوراق النقدية والعملات المعدنية . ومن ثم صدر في الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٢ المرسوم التشريعي الرقم (٢) محدداً الشروط المتعلقة بطبع وإصدار وتداول العملة الصومالية . وقد منح المرسوم في مادتيه الأولى والثالثة البنك الأهلي حق إصدار وطبع العملة الصومالية .وفي مرسوم تشريعي برقم (٦) صادر في ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٨ تم إلغاء قانون البنك الأهلي الصومالي الصادر عام ١٩٦٠. وقد نص القانون الجديد في مادته الثالثة على أن هدف البنك هو «تنمية الاستقرار المالي والمحافظة على قيمة الشلن الصومالي في الداخل والخارج وتعزيز أحوال الإئتمان والتمويل بحيث يساعد على توازن النمو الاقتصادي للجمهورية ، كما يساهم في حدود إمكاناته في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية للدولة» . وقد حددت المادة السابعة رأسمال البنك بمليون شلن صومالي تكتتب به الدولة كاملاً . كما نصت المادة (١٩) على أن «البنك هو الجهة التي لها الحق المطلق في إصدار أوراق البنكنوت والعملات المعدنية التي لها الصفة القانونية في الجمهورية» . وقد عهدت المادة (٢٥) للبنك بالرقابة على النقد الأجنبي . ومن ثم دمج (بنك كريديتو صومالو) بالبنك الأهلي الصومالي (المادة ٤٩) .

ولم يحدد القانون المحتوى الذهبي للشلن ولا نسب مكونات غطاء العملة ، وإنما أشار في مادته العشرين على أن «يبذل البنك ما في وسعه للاحتفاظ باحتياطي خارجي بنسبة كافية للقيام بالعمليات الخارجية للجمهورية ولتحقيق أهداف البنك الواردة في هذا القانون ، ويضم هذا الاحتياطي كلا أو جزءاً مما يأتي :

١ ــ الذهب والفضة في أي صورة .

٢ ــ العملات الأجنبية القابلة للتحويل . . .

٣ ــ الأوراق المالية المقومة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل والمصدرة أو المضمونة من الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية والتي تستحق الدفع في خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات .

٤ ــ أي تسهيلات من صندوق النقد الدولي تكون متاحة بالفعل للجمهورية . . .» .

أما الشلن الصومالي فقد جزيء إلى مائة سنتيم وبقي سعر تعادله بالنسبة إلى الدولار طوال فترة الستينات مساوياً لـ (٧,١٤) شلناً لكل دولار ، و(١٧,١٤) شلناً لكل جنيه استرليني .

وقد تطور الوضع النقدي في الصومال خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩ بالشكل الذي يعكسه الجدول رقم (٣ ــ٣٥) .

ومن الواضح أن عرض النقد الذي زاد خلال فترة السنوات العشر بما يقرب من ثلاث مرات قد تأثر إيجابياً بالتوسع في الائتمان المحلي في الفترة نفسها بحدود ٨,٥ مرة ، في حين تناقصت الموجودات الأجنبية خلال الفترة نفسها ، رغم أنها كانت أصلاً متواضعة جداً . وقد

جدول رقم (٣ ــ ٣٥)
الوضع النقدي في الصومال ، للسنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩
(بملايين الشلنات الصومالية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية (صافية)	٦٦,٤	١٠٦,٣	٢٩,٩	١٦,٧	٣٥,٣	٥١,٥
ائتمان محلي	٣٤,٨	٨١,٥	٢٠٤,٦	٢٢٨,٥	٢٧٤,٦	٢٩٥,٧
حقوق على الحكومة (صافية)	٢,٤	٥,٠	٤٢,٨	٤٧,٦	٦٠,٨	٥٨,٧
حقوق على الهيئات الرسمية	١,٢	٥,٠	١٨,٣	٤,٨	١,٦	٣,١
حقوق على القطاع الخاص	٣١,٢	٧١,٥	١٤٣,٥	١٧٦,١	٢١٢,٢	٢٣٣,٩
عرض النقد	٩٤,٦	١٦٦,٢	١٩٦,٤	٢٠٢,٠	٢٥٠,٦	٢٧٩,٦
العملة خارج البنوك	٤٧,٨	٧٩,٩	١٠١,٢	١١٠,٨	١٢٩,٠	١٤٢,٣
شبه النقد	١٢,٤	٢٠,٨	٢٧,٧	٣٠,٣	٥٤,٢	٤٧,٧
فقرات أخرى (صافية)	-٥,٧	٠,٨	١٠,٦	١٢,٩	١٤,١	١٩,٧

المصدر : احتسبت من: المصدر نفسه.

لعب الائتمان إلى القطاع الخاص دوراً أساسياً في توسيع عرض النقد ، في حين كان دور الائتمان الحكومي محدودا .

وقد بقيت نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقد ثابتة خلال الفترة المذكورة بحدود ٥٠ بالمائة ، مما لا يدل على تطور في العادة المصرفية .

أما وضع البنك الأهلي (المركزي) الصومالي فيوضحه الجدول رقم (٣ ــ ٣٦).

ويلاحظ في الجدول ما يلي :

ــ ثبات الموجودات الأجنبية الصافية ــ بعد طرح المطلوبات الأجنبية ــ في مستوى منخفض .

ــ إن معظم الزيادة في النقد الاحتياط قد تسربت إلى العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي .

ــ إن الحقوق على الحكومة والهيئات الرسمية والقطاع الخاص هي السبب الرئيس في زيادة النقد الاحتياط . أي ان الائتمان الذي يمنحه البنك الأهلي كان العامل الأساس في الزيادة المذكورة .

ــ يلاحظ أن معظم الائتمان الذي منحه البنك قد ذهب إلى القطاع الخاص .

جدول رقم (٣ ــ ٣٦)
البنك الأهلي الصومالي ، للسنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩
(بملايين الشلنات الصومالية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩
موجودات أجنبية	٦٦,٥	١٣٢,١	٩٩,٩	١٢٢,٩	٧٦,٧	١٣٥,٨
حقوق على الحكومة	٣,٦	٨,٩	٤٧,٥	٦٠,٥	٦٠,٩	١٤,٢
حقوق على هيئات رسمية	١,٢	٥,٠	١٨,٣	٤,٨	١,٦	٣,١
حقوق على القطاع الخاص	٦,٠	١١,٦	٦٦,٥	٨٨,٧	١٠١,٨	١٤٥,٦
حقوق على البنوك التجارية	١,٢	٢,١	٣,١	٣,١	—	—
النقد الاحتياط	٧١,٨	١٢٣,٥	١٤٦,٣	١٥٢,٥	١٧٧,٥	٢٢٤,٨
عملة خارج البنوك	٤٧,٨	٧٩,٩	١٠١,٢	١١٠,٨	١٢٩,٠	١٤٢,٣
الودائع الخاصة لدى البنوك	٥,٤	٢٣,٧	٢٦,٦	٣٠,٩	٣٥,٦	٦٨,٥
الودائع الزمنية والتوفير	١,٠	١,٨	٤,٧	٦,٥	١٣,١	١٧,٠
المطلوبات الأجنبية	٠,٢	٢٦,١	٧٤,٠	١٠٢,٤	٤٣,٣	٨٥,٦
ودائع حكومية	—	—	٤,٧	١٢,٩	٠,١	٥,٥
حسابات رأس المال	٢,٠	٣,٠	٥,٨	٨,٧	١١,٧	١٥,٩
فقرات أخرى (صافية)	٣,٥	٤,٥	٠,١-	٣,٠-	٤,٧-	٠,٣-

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ــ كان إستعمال البنوك التجارية للبنك الأهلي محدوداً ، مما يعني عدم حاجتها للقروض من البنك ربما بسبب سيولتها العالية كما سيتضح لنا فيما بعد .

ــ ضآلة الودائع الحكومية مما يدل على ضعف المركز النقدي للحكومة .

خامساً : التطورات المصرفية في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينات

تميز التطور المصرفي في الوطن العربي خلال الفترة موضوع البحث بما يلي :

ـ تزايد النشاط المصرفي التجاري الاجنبي في بعض الاقطار وانحساره في اقطار اخرى نتيجة عمليتي « التعريب » و « التأميم » .

ـ انتشار النشاط المصرفي التجاري في الأقطار العربية على اختلافها على نطاق أوسع من ذي قبل بكثير، وذلك عن طريق فتح مصارف جديدة وإنشاء فروع اخرى لمصارف قديمة .

ـ اتساع النشاط المصرفي التجاري الوطني، على المستويين الحكومي والمحلي.

ـ الاتجاه نحو «تعريب» البنوك التجارية الأجنبية في الكثير من الأقطار العربية.

ـ عمد بعض الأقطار العربية نحو «تأميم» المصارف الأجنبية والمحلية على السواء. وقد صدق ذلك بشكل خاص على البلدان التي سارت سياساتها وفلسفتها الاجتماعية في اتجاه اشتراكي واضح وصريح: كالعراق وسورية ومصر العربية وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية.

ـ حاولت الأقطار العربية عموماً التخلص من التبعية المصرفية بعدما استطاعت تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي، فأخضعت المصارف التجارية إلى رقابة وإشراف البنوك المركزية فيها وذلك من حيث سياساتها الاستثمارية والائتمانية والاحتياطية والايداعية.

ـ نظراً لتلكؤ المصارف التجارية الخاصة في تمويل القطاعات الأخرى غير التجارية فقد اضطرت الحكومة الى فتح مصارف تمويل متخصصة تهدف الى منح ائتمان طويل الأجل لأغراض صناعية وزراعية وعقارية بشكل خاص، بالإضافة الى منح قروض استهلاكية.

هذه التطورات وغيرها رافقت بدرجة أو بأخرى التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية المختلفة، خلال الفترة التي امتدت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حتى نهاية الستينات من القرن الحالي.

١ ـ التطورات المصرفية في الجناح الشرقي من الوطن العربي

ففي العراق أوقفت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ نمو المصارف هناك حتى أوائل الخمسينات. فقد كان هناك مصرفان صغيران نسبياً يملكهما اليهود، كما كان معظم الصيارفة هناك من اليهود. وقد كان هؤلاء، جميعاً يلعبون دوراً مهماً كممولين، خصوصاً في حقل التجارة الخارجية. وحين هجر اليهود العراق في أثناء حرب فلسطين وبعدها أغلق المصرفان المذكوران أبوابهما وغادر الكثير من الصيارفة اليهود العراق مما أدى إلى انكماش الائتمان المصرفي وارتفاع كبير في أسعار الفائدة وكساد واضح في تجارة الاستيراد والتصدير[٩٢].

كما تعرض العراق لعجز كبير في الميزانية بسبب الحرب المذكورة والموسم الزراعي السيء وتهريب اليهود لرؤوس أموال نقدية كبيرة. وقد قاد ذلك إلى خفض في ودائع البنوك، وإلى انكماش في عرض النقد وإلى كساد كبير في التجارة[٩٣].

---

(٩٢) المصرف الوطني العراقي، التقرير السنوي، ١ تموز ١٩٤٩ ـ ٣١ كانون الأول ١٩٥٠ (بغداد: المصرف، ١٩٥١)، ص ٧٩.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٦٣، و
International Financial News Survey (International Monetary Fund), vol.1, no. 26 (23 December 1948).

غير أن الأوضاع الاقتصادية بدأت تتحسن في قطاعي الزراعة والتجارة الخارجية بحلول عام ١٩٥٠ ، فازدادت الصادرات وانخفض العجز الحكومي وازداد عرض النقد . ومنذئذ بدأ دور الدولة في حقل الصيرفة يزداد ، وأصبح دور المبادرة الفردية في الحقل المذكور أكثر فعالية ، وغزت المصارف الأجنبية غير البريطانية ميدان الصيرفة على نطاق واسع وانتشرت شبكة من فروع المصارف في جميع محافظات القطر(٩٤) .

وقد تمثل دور الحكومة بإنشاء المصرف الوطني (البنك المركزي العراقي) عام ١٩٤٧ وإنهاء دور (لجنة العملة) كما سبقت الإشارة إليه ، وإصدار قانون مراقبة البنوك الرقم (٣٤) عام ١٩٥٠ الذي أخضع الجهاز المصرفي لرقابة وإشراف المصرف المذكور وكان أول قانون من نوعه في البلاد منذ قانون عام ١٩٣٨ ، وأكثر انتظاماً وشمولاً من سابقه . وزاد مصرف الرافدين من نشاطاته وفروعه في الداخل بالإضافة إلى فتح فروع له في سوريا ولبنان وعمان ولندن . وقد زيد رأسماله الاسمي إلى مليون دينار في أيار/ مايو ١٩٥٠ ورأسماله المدفوع إلى نصف مليون دينار . وفي عام ١٩٥٦ زيد رأسماله الاسمي مرة أخرى إلى خمسة ملايين دينار بعد نقل ودائع الحكومة منه إلى المصرف الوطني والتي بلغت في كانون الثاني/ يناير من ذلك العام (٢٩) مليون دينار وكونت ٤٥ بالمائة من مجموع ودائع البنوك التجارية(٩٥) .

وقد ساهم البنك كثيراً في مواجهة الشح في الائتمان بعد انسحاب اليهود في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات . وقد حدث في أوائل الخمسينات أيضاً تطور جديد في اتفاقات النفط تمثل في مناصفة أرباح النفط ازدادت على أساسها إيرادات النفط مما أدى إلى إنشاء (مجلس الإعمار) وانتعاش الوضع الاقتصادي وتوسع تجارة الصادرات والاستيرادات .

وقد نتج عن ذلك كله تطورات مهمة في حقل الصيرفة تمثلت بزيادة موارد البنوك التجارية القائمة من حيث رؤوس أموالها وودائعها ، وأنشئت بنوك تجارية عراقية وأجنبية وعربية ، وقد أنشأ العراقيون لأول مرة ، بنوكاً بشكل شركات مساهمة تختلف تماماً عن تنظيمات الصيارفة التي كانت تقوم على أساس فردي . وقد ازداد عدد المصارف التجارية الأجنبية مما كان سبباً في عرقلة فعالية السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي(٩٦) ، وهو أمر سنعود إليه في هذا الفصل .

وقد كان قانون مراقبة المصارف الرقم (٣٤) لسنة ١٩٥٠ خطوة متقدمة في الرقابة المركزية على المصارف التجارية إذ جاء بأحكام ومبادىء متطورة مقارنة بما جاء في القانون السابق الرقم (٦١) لسنة ١٩٣٨ . إلّا أنه لم يمنح البنك المركزي العراقي صلاحيات كافية

---

(٩٤) Sayyid Ali, «A Study of the Banking System and Its Role in the Economic Development of Iraq,» pp. 96-100.

(٩٥) *International Financial News Survey,* vol. 8, no. 48 (8 June 1956).

(٩٦) Sayyid Ali, Ibid., pp. 100 - 105.

لتنظيم الائتمان بشكل فعّال . وكان من أهم المبادىء التي جاء بها تحديد شروط منح إجازة ممارسة الصيرفة وتثبيت الحدود الدنيا لرؤوس أموال المصارف و «إخضاع المصارف الحكومية لأول مرة لأحكام القوانين الرقابية وتنظيم قواعد خاصة للموجودات الواجب الاحتفاظ بها كغطاء للودائع ، بالإضافة الى تحديد النسب العليا لقبول الودائع وتحديد ما يمكن ان يمنحه المصرف من تسهيلات غير مضمونة بنسب معينة إلى رأس المال والاحتياطيات وإلزام المجازين بإرسال موازنات شهرية إضافة إلى الموازنات نصف السنوية والسنوية وحسابات الأرباح والخسائر إلى المصرف الوطني»[٩٧] .

غير أن هذا القانون لم يكن فعّالاً بسبب النفوذ الأجنبي المتمثل بالبنوك الأجنبية التي أعاقت تنفيذه بشكل فعّال[٩٨] . هذا بالإضافة إلى نواقص أخرى كثيرة أدت بالتالي إلى إلغائه بالقانون الرقم (٩٧ أ) لعام ١٩٦٤ الذي كان من أهم أهدافه تحقيق رقابة مصرفية مركزية فعّالة تكفل سلامة الجهاز المصرفي وتطويره وتوجيهه لخدمة الاقتصاد الوطني وكذلك لتمكين البنك المركزي العراقي من أن يلعب دوراً فعّالاً في الاقتصاد المذكور وذلك عن طريق الجهاز المصرفي نفسه ، وبما يكفل للبنك المذكور تنفيذ سياسته النقدية بصورة فعّالة .

وقد أسس عام ١٩٥٤ أول مصرف تجاري عراقي خاص ، ثم تتابع إنشاء المصارف الخاصة حتى بلغ عددها عام ١٩٦٤ خمسة مصارف وصل عدد فروعها إلى (٣١) فرعاً ، بالإضافة إلى فروع مصرف الرافدين التي تزايدت هي الأخرى حتى بلغت في العام الأخير (٣١) فرعاً كذلك . كما فتح مصرفان عربيان آخران في عام ١٩٥٣ و١٩٥٧ ، تم تعريق أحدهما عام ١٩٦٢ ، فأصبح بذلك عدد المصارف العربية ثلاثة فتحت لها فروعاً بلغت (١١) فرعاً . كما تم فتح مصرفين أجنبيين آخرين أيضاً ، ألغيت إجازة أحدهما فيما بعد . أما المصارف الانكليزية الثلاثة القديمة فقد كانت أهم من غيرها وأكبر حجماً وأكثر نفوذاً ، فقد بلغ تعداد فروعها عام ١٩٦٤ ثلاثة وعشرين فرعاً . وقد تم تعريق أحدها عام ١٩٦٣ . وقد ازداد عدد فروع المصارف التجارية العاملة في العراق من (١٧) فرعاً عام ١٩٥٠ إلى (١٣١) فرعاً عام ١٩٧١[٩٩] ، وهو لا شك توسع كبير ساعد عليه التطور الاقتصادي الحثيث الذي مر به القطر خلال هذه الفترة ، يدل على ذلك ازدياد رؤوس أموال المصارف التجارية من ٢,٥ مليون دينار في نهاية عام ١٩٥١ إلى ٢٧,٨ مليون دينار في نهاية عام ١٩٧١ ،

---

(٩٧) البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، ١٩٤٧ - ١٩٧٢ : ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي، ص ١٤٥ .

(٩٨) حول فعالية السياسة النقدية في العراق يومئذ انظر:

Sayyid Ali, Ibid., pp. 260 - 281, and

عبد المنعم السيد علي، «البنك المركزي العراقي وأثره على النظام النقدي والصيرفي في العراق،» مجلة الصناعي، (شباط/ فبراير ١٩٦٢).

(٩٩) البنك المركزي العراقي، المصدر نفسه، ص ١٥١ .

وكـذلـك زيـادة ودائـع البنـوك المـذكـورة من ٢٦,٧ مليـون دينـار في العـام السـابق إلى ١٨٨,٢ مليون دينار في السنة الأخيرة[١٠٠] .

وفي ١٤ تموز/ يوليـو ١٩٦٤ تم تأميم المصـارف بموجب القـانون الـرقم (١٠٠) لذلـك العام ، بهدف إعادة النظر في تركيب الجهاز المصرفي والقضاء على النفوذ الأجنبي بالإضافة إلى إزالة سيطرة فئة صغيرة من الأفراد على القطاع المصرفي . وقد تضمن القانـون إنشاء مؤسسـة عامة للمصارف كان الهدف منها الإشراف وتوجيـه وتنظيم الجهـاز المصرفي التجـاري بما يحقق أهداف السياسة العامة للدولة ، بخاصة في مجـال التنمية الاقتصـادية . وقـد ألحقت المؤسسة أول الأمر بالبنـك المركـزي ، ثم فصلت عنه عـام ١٩٦٥ وألحقت بوزارة المـال . وتم دمـج المصارف التجارية في أربع مجمـوعات ، أصبحت في العـام ١٩٦٧ أربعة مصـارف لكل منهـا شخصيـة معنويـة واستقلال مـالي وإداري . وفي عام ١٩٧٠ تمت تصفيـة مؤسسـة المصـارف ونقلت إختصاصات مجلس إدارتها إلى وزارة المال ، ووزعت الإختصاصات الأخرى بين البنك المـركزي ومصـرف الرافـدين . وفي العام نفسـه أعيد تنـظيم الجهاز المصـرفي التجاري ودمجت المصارف ببعضها لتكون مصرفين تجاريين فقط . وقد ساعد الدمج على رفع كفـاءة الخدمـات المصرفية وتوسيعها وشمولها عدداً أكبر من المؤسسات والأفراد ، وكذلك إعادة النظر في توزيع التسهيـلات المصرفيـة بين هؤلاء بشكـل يضمن الإيفـاء بحـاجـات القـطاعـات الاقتصـاديـة المختلفة .

وقد كان من نتائج تأميم الجهاز المصرفي وتوسع القطاع العام بعد قـرارات تموز/ يـوليو ١٩٦٤ الاشتراكية أن ازداد نصيب القـطاع المذكـور من الائتمان المصـرفي ، في الوقت نفسـه الذي ازداد فيه الائتمـان إلى القطاع الخـاص ، ولو بنسبـة أقل . كـما توسعت رقعـة الائتمان لتشمـل نسبة أكبـر من الائتمان الممنـوح إلى الأفراد بحيث ازداد الائتمـان الذي يحتـوي عـلى درجة أكبر من المخاطر . كما لم يعد الائتمان مقتصراً على القطاع التجـاري فقط بل تعـداه إلى التمويل القصير الأجل إلى المنشآت الاقتصادية الإنتاجية ، خصوصاً الحكوميـة منها . كـما تم القضاء على رأس المال الأجنبي وتعززت الرابطة التعاونية بين البنك المركزي العـراقي والبنوك التجارية .

أمـا بالنسبـة للمصارف الاختصـاصية فقـد سمي مصرفـان اختصاصيـان جديـدان هما مصرف الرهون (١٩٥١) برأسمال اسمي قدره ربـع مليون دينـار ، وبنك التسليف التعـاوني (١٩٥٦) الذي حل محله عام ١٩٥٩ (المصرف التعاوني) ، برأسمـال اسمي قدره ربـع مليون دينـار كذلـك . وقدزيدترؤ وس أمـوال كل من المصـارف : الزراعي والصنـاعي والعقاري مرات عديدة ، كما زادت فـروعها كلهـا خلال الفتـرة موضـوع البحث . وفي عام ١٩٧٠ تم إلغاء مصرف الرهون وأدمج بمصرف الرافدين ، كـما تم حل المصـرف التعاوني والحق بـالبنك العقاري .

---

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٥١.

أما بالنسبة للبنك المركزي العراقي فقد صدر القانون الرقم (٧٢) لسنة ١٩٥٦ ليحل محل القانون القديم لعام ١٩٤٧ . وقد فصل القانون الأعمال التي يجوز للبنك ممارستها تنفيذاً لواجباته كبنك مركزي . كما نص على زيادة رأسماله من خمسة ملايين إلى (١٥) مليون دينار ، ويدل اسمه من (المصرف الوطني) إلى (البنك المركزي العراقي) .

وقد أدخلت على القانون الجديد تعديلات عدة كان من أهمها التعديل الذي جرى بموجب القانون الرقم (١٦٩) لعام ١٩٧٠ والذي منح بموجبه البنك صلاحية تحديد الحدود العليا لأسعار الفوائد التي تتقاضاها أو تدفعها المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى . وقد استثنيت المصارف والمؤسسات المذكورة ، بالإضافة إلى البنك المركزي من الحد الأعلى لسعر الفائدة البالغ ٧ بالمائة والوارد في المادة (١٧٢) من القانون المدني الرقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ . ومن ناحية أخرى زيد رأسمال البنك عام ١٩٦٦ إلى (٢٥) مليون دينار دفع كاملاً عام ١٩٦٧[١٠١] .

أما الدور الفعلي الذي لعبه كل من البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية في الاقتصاد الوطني فيوضحه الجدول رقم (٣ ــ ٣٧) الذي يعكس الحقائق التالية :

١ ــ لعب البنك المركزي العراقي دوراً مهماً ومتزايداً في تمويل الحكومة سواء أكان عن طريق استثماراته في السندات والحوالات الحكومية ، أم عن طريق قروضه إلى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ، بشكل خاص في عقد الستينات ، وبصورة أخص بعد عام ١٩٥٩ ، أي بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ .

٢ ــ ساهم البنك المركزي إلى حد ما في مد البنوك المتخصصة بالقروض . ومهما كانت هذه القروض محدودة مقارنة بحاجة البنوك المذكورة إلى الموارد المالية فإن ما قدمه البنك المركزي كان مساهمة مهمة نسبياً نظراً لحاجة هذه البنوك الماسة إلى تمويل خارجي بسبب ضآلة رؤوس أموالها كما يتبين من المعلومات التي أوردناها .

٣ ــ كانت قروض البنك المركزي إلى البنوك التجارية محدودة جداً بسبب السيولة العالية التي كانت البنوك التجارية تتمع بها ، بالإضافة إلى أن البنوك الأجنبية كانت تعتمد على مراكزها الرئيسة في الخارج لأغراض التمويل ولم تكن ، بحاجة إلى ، ولا راغبة في اللجوء إلى البنك المركزي كمصدر للسيولة في محاولة منها للتخلص من رقابته عليها . وقد صدق ذلك بشكل خاص قبل تأميم البنوك عام ١٩٦٤ .

٤ ــ زادت البنوك بشكل مستمر من إستثماراتها في سندات وحوالات الحكومة مما يعني مساهمتها كذلك مساهمة فعّالة في تمويل الحاجات الحكومية المتزايدة ، على الأخص بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ .

---

(١٠١) انظر تفصيلاً لكل هذه التطورات في: المصدر نفسه، ص٣١ ـ ٣٣و١٤٠ ـ ١٤٥.

جدول رقم (٣ ـ ٣٧)
مساهمة البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية العراقية في الإئتمان الداخلي ، للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٦٩
(بملايين الدنانير العراقية)

نهاية السنة	السندات والحوالات الحكومية لدى البنك المركزي	قروض وسلف البنك المركزي			الإئتمان الممنوح من المصارف التجارية		الموجودات الأجنبية
		للدوائر الرسمية وشبه الرسمية	للمصارف المتخصصة	إعادة القطع والسلف للمصارف التجارية	حوالات وسندات الحكومة العراقية وديون حكومية أخرى	ديون القطاع الخاص	لدى المصارف التجارية
١٩٥٠	٦,٢	٠,٩		٠,١	٣,٥	٦,٠	١٠,٣
١٩٥٣	٤,٤	٣,٤		٠,٢	٢,٠	١٥,٦	٢١,٣
١٩٥٦	٥,٣	١٣,٣	٢,٦	١,٣	٢,٧	٣٢,٨	١٢,٧
١٩٥٩	٦,٢	١٥,٠	٢,٩	٣,٧	٨,٧	٤٢,٨	٢٤,٦
١٩٦٢	٣٢;٠	٢٣,١	٣,٠	٣,٤	٧,٢	٦٣,١	١٢,٦
١٩٦٥	٥٣,٩	٣٧,٤	٦,٦	٢,١	١٨,١	٦٢,٤	١٠,٠
١٩٦٨	٣٦,٧	٤٨,٤	٣,٤	٠,٣	٥٥,٠	٦٣,٠	٩,٠
١٩٧٠	٦٦,٤	٦٤,١	٤,٠	١,٩	٦٣,٠	٨٧,٢	٨,٨

المصدر: احتسبت من: البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، ١٩٤٧ـ ١٩٧٢: ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي، الجدول رقم ٩، ص ١٧٧، الجدول رقم ١١، ص ١٨٠، والجدول رقم ١٢، ص ١٨٢.

٥ ـ كانت قروض البنوك التجارية إلى القطاع الخاص تتزايد باستمرار طوال فترة العشرين سنة هذه ، بخاصة كذلك من بعد عام ١٩٥٨ . ولكن يلاحظ عليها ثباتها نسبياً بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٨ ربما بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي عاناه القطر في هذه الفترة . ولكنها ازدادت بنسبة مهمة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٠ حيث بلغت نسبة الزيادة في العام الأخير أكثر من ٣٨ بالمائة.

هذا في العراق.

اما في سورية فقد تزايد عدد البنوك التجارية كذلك خلال الفترة موضوع البحث حتى بلغ في نهاية عام ١٩٥٩ واحداً وعشرين مصرفاً، خمسة منها كانت بنوكاً محلية وكانت الباقية منها

اجنبية، منها تسعة عربية وسبعة غير عربية[١٠٢] . وكان معظم البنوك غير العربية فرنسياً. وقد بقيت هذه المصارف متجهة في قروضها نحو القطاع التجاري آخذة في اعتبارها مسألة الربحية فقط دون اعتبار لحاجات القطاعات المختلفة الى التسليف. ولكن هذه البنوك كانت تقوم كذلك بعمليات التمويل الزراعي على نطاق واسع ولكنه كان محصوراً في المزارعين الكبار فقط. وقد هيمنت هذه البنوك التجارية- الزراعية على السوق النقدية هيمنة طاغية راوحت بين ٧٦ بالمائة الى ٩٢ بالمائة من مجموع فعاليات المصارف بأنواعها: التجارية والزراعية والصناعية، وذلك خلال الفترة ١٩٥٤- ١٩٦١[١٠٣]. كما انحصرت نشاطات البنوك في مناطق معينة دون اخرى، ولم تكن تخضع لأي رقابة مركزية فعالة وذلك حتى عام ١٩٥٣ حين صدر المرسوم التشريعي الرقم (٨٧) الذي تضمن (نظام النقد الاساسي وقانون احداث مصرف سورية المركزي)، فنص في بابه الرابع على احكام نظمت عمل المصارف بشكل متكامل، ولا تزال هذه الاحكام سارية عموماً حتى نهاية السبعينات. وفي شباط/ فبراير ١٩٦١ صدر نظام الرقابة على القطع الاجنبي التي اوكلها الى السلطة النقدية. وفي تموز/ يوليو ١٩٦١ صدر القانون الرقم (١١٧)، وهو قانون التأميم الاول الذي قضى بتأميم المصارف وشركات التأمين، والذي هدف الى تحقيق رقابة مباشرة على المصارف، وحماية اموال المودعين، وتوجيه الموارد المالية المصرفية لخدمة الاقتصاد الوطني ولتحقيق تنمية اقتصادية فعالة، ومحاولة استعمال الجهاز المصرفي كوسيلة للرقابة غير المباشرة على كفاءة اداء المشاريع، وجعل الجدوى الاقتصادية للمشروع هي المعيار الاساسي لتمويله، بالاضافة الى القضاء على المنافسة غير الاقتصادية وغير المجدية بين البنوك[١٠٤]. ثم صدر المرسوم التشريعي الرقم (٣٧) في ايار/ مايو ١٩٦٣ وهو مرسوم التأميم الثاني، أممت بموجبه المصارف العاملة في سورية كافة والتي بلغ عددها عندئذ: سبعة مصارف سورية وثمانية فروع لمصارف عربية وخمسة فروع لمصارف غير عربية- أي ما مجموعه عشرون مصرفاً. بعدها تم دمج البنوك المؤممة في خمس مجموعات، وذلك بموجب القرار الرقم ٤٤٦ بتاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٦٣. ثم صدرت خلال عام ١٩٦٦ قرارات تم بموجبها:

١ - حصر التمويل الزراعي بالمصرف الزراعي التعاوني والزمت المصارف التجارية بالتوقف عن هذا النوع من التمويل.

٢ - حصر التمويل الصناعي بالمصرف الصناعي.

٣ - احداث المصرف العقاري الذي اختص بتمويل قطاع السكن والسياحة.

٤ - احداث مصرف التسليف الشعبي لتمويل صغار الصناع والتجار وأرباب المهن والحرف والجمعيات التعاونية وذوي الدخل المحدود[١٠٥].

---

(١٠٢) عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية، ص ٥٠.

(١٠٣) شهبندر، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية العربية السورية،» ص ٩٣.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٩٢-٩٣.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٩٩ - ١٠٠.

وفي تشرين الأول/ اكتوبر من العام نفسه صدر قرار جديد الرقم (٨١٣) رسم الصور النهائية للتخصص المصرفي كما يلي:

- تم دمج المصارف التجارية كلها في مصرف تجاري واحد.
- حصر التمويل الزراعي بالمصرف الزراعي التعاوني.
- حصر التمويل الصناعي بالمصرف الصناعي التعاوني.
- حصر التمويل العقاري بالمصرف العقاري التعاوني.
- تخصيص مصرف التسليف الشعبي بالاغراض المشار اليها سابقاً.[(١٠٦)]

هذا ويعكس الجدول رقم (٣- ٣٨) تطور الوضع المالي ونشاطات المصارف التجارية السورية بين عامي ١٩٥٣ و١٩٦٩ ويتضح منه:

١- من ناحية الموجودات، ان الائتمان المصرفي الى كل من القطاع العام والقطاع الخاص يشكل اهم نمط لاستخدام الموارد المالية للبنوك التجارية. وقد نما هذا الائتمان بنسبة مهمة، وبشكل خاص منذ اواسط الستينات، أي بعد تأميم الجهاز المصرفي عام ١٩٦٣. ومن الواضح ان الائتمان المصرفي الى الحكومة والمؤسسات المصرفية كان، آخر الخمسينات، اما ضئيلاً أو معدوماً. اما بعد ذلك فقد تزايد بشكل مهم، مما يدل على اثر التأميم في ذلك، وتحقق هدفه في توجيه الائتمان المصرفي نحو خدمة اغراض الاقتصاد الوطني.

٢ - وقد حدث ذلك في وقت تناقصت فيه الموجودات الاجنبية لدى البنوك التجارية، قابله من الناحية الاخرى تزايد الموارد المالية الذاتية متمثلة بحسابات رأس المال التي عكست نمواً مهماً خصوصاً في فترة الستينات.

٣ - كما تزايدت الودائع بأنواعها لدى البنوك التجارية مما قد يعكس تطوراً حسناً في العادة المصرفية لدى الافراد.

٤ - غير ان الودائع الحكومية تناقصت مما قد يعكس تدهوراً في الوضع المالي للحكومة في اواخر الخمسينات. الا ان هذا الوضع تحسن نسبياً في عقد الستينات.

٥ - الا انه من الضروري ملاحظة اهمية الدور الذي يقوم به مصرف سورية المركزي كملجأ اخير للإقراض وكمصدر لسيولة الجهاز المصرفي وذلك كما تعكسه قروض المصرف المذكور الى البنوك التجارية حيث يلاحظ تزايد هذه القروض، وبصورة مهمة، خلال عقد الستينات.

٦ - واخيراً تجب ملاحظة ارتفاع سعر الخصم في عقد الستينات مقارنة به في عقد

---

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ١٠٢ - ١٠٣، وانظر كذلك ص ١٠٤ - ١٠٦ حول تطور المصارف المتخصصة والذي انتهى الى الصورة التي رسمناها اعلاه.

جدول رقم (٣- ٣٨)
المصارف التجارية في الجمهورية العربية السورية،
للسنوات ١٩٥٣- ١٩٦٩ (بملايين الليرات السورية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٩	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	٢٩	٦٢	٥٦	٨٦	٨٣	٨٦	١٢١
موجودات اجنبية	٤٨	٤٤	٦٧	٢٠	٥٩	١٥٦	٦٠
حقوق على الحكومة	١٢٨	-	١٨	٢٥	٢٧	٥٢	٦٢
حقوق على مؤسسات رسمية	-	-	-	٤٠	٥٠	٥٧٨	٧٢٢
حقوق على القطاع الخاص	٢٢٧	٤٩٧	٦٢٥	٨٤١	٩٣٤	٥٨٤	٥٩٦
ودائع جارية	٨١	١٢٣	٢١٣	٢٧١	٢٣٨	٢٩٤	٤٠٤
ودائع زمنية وادخار	-	٥٦	٨٣	١٠٤	٨٤	١١٢	١٢٧
ودائع استيراد	٢٤	٣٠	٢٢	٥٠	١٥٦	٩٤	١٤٠
مطلوبات اجنبية	٦٩	٩٩	١١٦	٦٦	٦٩	٤٢	٤٦
ودائع حكومية	٢٠٤	٢٥	٤١	٦٣	٨٩	١٠٩	١٢٩
قروض من البنك المركزي	-	١٧٨	١٥٧	٣١٩	٣٥١	٤٣٦	٢٩٢
حسابات رأس المال	٩	٨٩	١٠٩	١٢٤	١٣٠	١٦١	١٧٤
فقرات اخرى (صافية)	٤٤	٣	٢٦	١٧	٣٥	٢٠٧	٢٥٢
سعر الخصم (نهاية الفترة)	-	٣,٥	٣,٥	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠

المصدر: احتسبت من: *International Financial Statistics*, vol. 31, no. 5. (May 1981) (Supplement) : *Annual Data, 1953-1977.*

الخمسينات السابق. ويعود ذلك الى تنامي الطلب على الائتمان المصرفي بالاضافة الى تزايد اقتراض البنوك التجارية من مصرف سورية المركزي والى تصاعد النشاط الاقتصادي التنموي في القطر خلال العقد الاخير.

اما في لبنان فقد نمت المصارف نمواً كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية وازداد عددها زيادة

ملموسة. وتدفقت اليها رؤوس اموال ضخمة ساعد عليها الموقع الجغرافي والاستراتيجي، ونظام الاقتصاد الحر، وتوجه الاقتصاد نحو التجارة والخدمات بشكل خاص، وقانون سرية المصارف الذي صدر في ٣ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٥٦ والذي ضمن لأصحاب رؤوس الاموال، خصوصاً العرب منهم، عدم تجميد ودائعهم وحرية تحويلها، ثم الهيكل الضريبي المتساهل، وقوة العملة اللبنانية والتي تعود جزئيا إلى بقاء ميزان مدفوعات لبنان في مصلحة القطر عموماً، هذا بالاضافة إلى غياب القيود على حركة رأس المال، وتوافر الكفاءات الادارية ورأس المال البشري، وتعدد انتماءات المصارف العاملة وارتباطاتها المالية بالخارج. هذا بالاضافة الى تمتع لبنان بنظام سياسي واقتصادي حر، انعكس بحرية على حركة رؤوس الأموال والضرائب وسوق الصرف الاجنبية الحرة، والحرية التامة للتجارة الداخلية المنخفضة والحرية الواسعة في التجارة، مما جعل لبنان بلداً تجارياً اساساً ومركزاً لتجارة الاستيراد واعادة التصدير والخدمات للأقطار العربية المجاورة، وادى الى حصوله على ايرادات ضخمة من السمسرة في الذهب والصرف الاجنبي وكذلك من توسطه في تجارة الترانزيت، بخاصة عن طريق منطقته الحرة، من وإلى اقطار الشرق الأوسط على اختلافها. كل ذلك جعل من بيروت مركزاً مهما لرأس المال العربي والاجنبي ولمعاملات التمويل القصير الأجل والتعامل في الصرف الأجنبي.

وقد ادت هذه العوامل كلها الى تزايد عدد المصارف بعد الحرب العالمية الثانية من تسعة مصارف عام ١٩٤٥ الى (٢٩) عام ١٩٥٨، ارتفعت عام ١٩٦٠ الى (٤٣) مصرفاً، وفي عام ١٩٦٤ الى (٨٢) مصرفاً، صارت في عام ١٩٦٦ (٩٣) مؤسسة مصرفية(١٠٧). وقد تركزت هذه المصارف اساساً في منطقة بيروت نفسها اذ عمل في بيروت ٩٤ بالمائة منها و٣٠ بالمائة من وكالاتها وذلك في عام ١٩٦٥/ ١٩٦٦. وقد كان معظم هذه البنوك أجنبياً. وقد احتلت المصارف الاجنبية المركز المهيمن في النشاط الاقتصادي، اذ بلغ مقدار ما احتفظت به في تلك الفترة من مجموع ودائع البنوك الكلية حوالى ٨٥ بالمائة. وقد ساعد على تغلغل البنوك الاجنبية، عدم وجود اي قيد على انشاء البنوك وأي تشريع ينظم اعمالها. ومع ذلك فإن معظم المصارف التي انشئت خلال هذه الفترة كان محلياً، اذ بلغ عدد المصارف المحلية عام ١٩٦٤ اثنين وستين (٦٢) مصرفا من اصل (٨٢) مصرفا. وقد كان معظم هذه المصارف المحلية بدورها صغيراً وعائلياً تطور اكثرها من شركات مساهمة صغيرة يملك معظم اسهمها عائلة واحدة(١٠٨).

وقد كانت جميع هذه المصارف تقريباً تدفع فوائد راوحت بين ٢,٥ بالمائة الى ٤ بالمائة على ودائعها الجارية - تحت الطلب -، ولهذا السبب لم تهتم بتشجيع الودائع الزمنية والادخار التي

---

(١٠٧) قريصة، دراسة في النظم النقدية والمصرفية مع الاشارة الخاصة الى مصر ولبنان، ص ١٧٧ - ١٧٨؛ البساط، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية اللبنانية،» ص ١٩٧ - ١٩٨، و
Yaffi, «A Case for Central Banking Reform in Lebanon,» pp. 89-99.

(١٠٨) البساط، المصدر نفسه، ص ١٩٩.

لم تتجاوز عام ١٩٥٧ حوالى ٨ بالمائة فقط من مجموع الودائع الخاصة. ومع ذلك بقيت المصارف الاجنبية حتى ذلك الوقت مهيمنة على حوالى ٥٠ بالمائة من النشاط المصرفي نظراً لكبر حجمها ولأنها اكثر خبرة في ميدان الصيرفة التجارية(١٠٩).

وقد كان لتطور العادة المصرفية لـدى السكان، كـما تعكسه النسبـة المنخفضة للعملة في التداول الى عرض النقد والتي لا تزيـد عادة عن ٥٠ بـالمائـة، بل كـانت اقل من ذلـك بكثير (٣٥,٨ بالمائة و٣٦,٢ بالمائة) في عامي ١٩٦٠ و١٩٦٥ على التوالي ـ بالاضافة الى تزايد الطلب على الائتمان نتيجة النمو في النشاط الاقتصادي خلال الفترة موضوع البحث، خصوصاً في تجارة الاستيراد ولحساب طرف ثان، ووفرة الموارد المالية من مصادر خارجية سواء أكـانت عربيـة أم اجنبية أم من بين المغتربين اللبنانيين، كل ذلك ساعد ايضا على نمو المصارف ومـواردها ودفـع بنشاطاتها المصرفية نحو مستويات عالية جداً في بلد محدود المساحة والسكان والموارد اصلا.

ولم تكن هناك، قبل عام ١٩٦٣ الذي شرع فيه قانون النقود والائتمان وانشيء بمـوجبه مصرف لبنان المركزي، اي نظم خاصة تحكم نشاطات البنوك، بل كان انشاء البنوك خاضعاً الى القوانين نفسها التي تنظم انشاء الشركات التجارية(١١٠)، مما ادى الى سهولة الدخول الى ميدان الصيرفة فازداد بذلك عدد البنوك العاملة في لبنان بالشكل الذي اشرنا اليـه، مما خلق فـوضى مصرفية ومالية واسعة. ثم جاءت اول واكبر عملية تنظيم مصرفية لبنانية عام ١٩٦٣ حين صدر قانون النقد والتسليف(١١١) الذي انشيء بموجبه مصرف لبنان المركزي فأنهى بذلك دور «بنك سوريا ولبنان» في السيطرة على مجمل الحياة الاقتصادية في لبنان منـذ نشأتـه عام ١٩١٩، حتى تاريخ انشاء مصرف لبنان عام ١٩٦٣.

وقد عهد القانون المذكور لمصرف لبنان وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية في القطر. ونص على اساليب الرقابة على الائتمان المصرفي والتأثير فيه كماً ونوعاً وسعراً، ووفر للمصـرف المذكور جميع وسائل الرقابة النقدية الكمية التقليدية. ولكنه ترك للمصرف امـر تقديـر ضرورة منح القروض للمصارف التجارية تبعاً للظروف القائمة وما تقتضيه المصلحة العامة. وقد جاء في المادة (٩٩) من القانون المشار اليه ان المصرف ليس «مجبراً بمبدأ الزامي على منح قروض للمصارف، انما هو يقوم بذلك على قدر ما يرى ان مساعدته تخدم المصلحة العامة». وقد كان من نتيجة هذا الوضع القانوني والمصرفي المائع ان حدثت في خريف عام ١٩٦٦ ازمة مصرفية خطرة، هي ازمة (بنك انترا) التي نتج عنها سحب كثيف على ودائع البنوك التجاريـة، مما اضـطر الحكومـة الى وقف النشاطـات المصرفية لعدة ايام بهدف دراسة اوضـاع المصارف وتقـديم العون لهـا في مواجهـة السحوبـات

---

(١٠٩) Yaffi, Ibid, pp. 99 - 100.

(١١٠) Thom and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East,* p. 60.

(١١١) وهو القانون المنشور بالمرسوم رقم ١٣٥١٣ بتاريخ الاول من آب/ اغسطس ١٩٦٣.

الواسعة عليها. وعند التحقيق في اسباب الازمة المذكورة تبينت حقائق خطرة مست جوهر العمل المصرفي في لبنان، منها عدم تقيد العديد من المصارف بالاصول المصرفية السليمة، وعدم مراعاة طبيعة موارد المصرف ونوعية توظيفاته. كما تبين ان بعض المصارف ومنها بنك انترا، قد توسعت في فتح الفروع مما عرضها للانهيار. كما كان بعض المصارف وراء عمليات وهمية غير سليمة تجاوزت الاصول المصرفية السليمة في استخدام الودائع الجارية (تحت الطلب) في تمويل استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، وهو مما لا يتفق وطبيعة العمل المصرفي التجاري، مما عرض هذه البنوك الى فقدان السيولة بالاضافة الى تبديد اموال المودعين باستعمالها في اوجه غير مألوفة تتعارض وطبيعة الصيرفة التجارية(١١٢). وكان مما زاد الطين بلة وفاقم من الامور تباطؤ الدولة في اتخاذ الاجراءات اللازمة وعدم دفعها للودائع التي تزيد على (١٥) الف ليرة دون تطمين وضمان المودعين الذين تزيد ودائعهم عن المبلغ المذكور.

وقد ادت هذه الأزمة الى تغييرات اساسية في القوانين المصرفية والى نتائج مهمة بالنسبة للجهاز المصرفي. وقد هدفت التشريعات الجديدة الى سد الثغرات الموجودة في التشريعات القديمة، كاستكمال بعض اجهزة مصرف لبنان واخضاع المصارف التي تتوقف عن الدفع لاحكام خاصة بالاضافة الى ضمان الودائع المصرفية ودمج المصارف وتشجيع انشاء مصارف للتسليف المتوسط والطويل الأجل.

وهكذا صدر في ايار/ مايو ١٩٦٧ القانون رقم ٢٨- ٦٧ لتعديل واكمال التشريع المتعلق بالمصارف وانشاء مؤسسة مختلطة لضمان الودائع المصرفية. وقد عدل القانون مراراً وكان من اهم فروضه:

١- اخضاع فتح بنوك محلية وفروع للمصارف الاجنبية الى موافقة سابقة من مصرف لبنان (المادتان ١ و٢).

٢- اجبار المصارف العاملة على نشر ميزانياتها سنوياً سواء أكانت المصارف محلية أم اجنبية (م ٣).

٣- انشاء لجنة مستقلة للرقابة على المصارف غير الخاضعة لسلطة مصرف لبنان وتكون مهمتها التحقق من حسن تطبيق النظام المصرفي (م ٨ و٩).

٤- انشاء هيئة مصرفية عليا تطبق عند الاقتضاء العقوبات الواردة في قانون النقد والتسليف (م ١٠). وقد جرد الاجراءان الاخيران مجلس مصرف لبنان المركزي من كثير من اختصاصاته وحوله الى جهاز ثانوي.

٥- انشاء مؤسسة مختلطة لضمان الودائع المصرفية تسهم فيها الدولة وجميع المصارف العاملة

---

(١١٢) البساط، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية اللبنانية»، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

في لبنان. وتشمل الضمانة، لغاية مبلغ ثلاثين الف ليرة لبنانية رأسمالاً وفائدة، مجموع حسابات الودائع العائدة لمودع واحد لدى اي مصرف. . (م ١٢ و١٤).

كما صدرت مراسيم وتشريعات اخرى هدفت الى تسهيل اندماج المصارف وتصفيتها الذاتية، وتشجيع انشاء المصارف التي تعنى بالتسليف المتوسط والطويل الأجل، واخضاع المصارف التي تتوقف عن الدفع لاحكام خاصة. وقد منح القانون ٢٨ـ ٦٧ المشار اليه منح اجازات جديدة للبنوك التجارية لفترة خمس سنوات، مددت فيما بعد الى عام ١٩٧٧(١١٣). وكان من نتائج ذلك التشريع تصفية المصارف الضعيفة ووضع اليد عليها، وتوطد القطاع المصرفي، وتراجع دور المصارف الوطنية وانتقال ملكية قسم منها الى الاجانب خصوصاً الى المصارف الامريكية(١١٤). ولذلك فقد انخفض عدد المصارف العاملة في لبنان حتى بلغ في عام ١٩٧٤ ثلاثة وسبعين مصرفاً، منها ثلاثون مملوكة من قبل اللبنانيين، اما البقية فقد كانت بنوكاً اجنبية او مختلطة من ملكية لبنانية واجنبية او عربية(١١٥). وهكذا هيمنت المصالح الاجنبية على الصيرفة والتمويل في لبنان، مما اعتبر خصيصة اساسية تميز بها الجهاز المصرفي اللبناني عن غيره في الشرق الاوسط عموماً. وفي حين قد يعتبر البعض ذلك عنصر قوة دافعة لتطور الجهاز المصرفي هناك الا ان اغلبية اهل الرأي من المتخصصين يعتبرونه نقطة ضعف خطرة من حيث الرقابة النقدية والمصرفية والاقتصادية، وكذلك من حيث النتائج المترتبة عليه اجتماعيا وسياسيا. فقد كانت اكبر عشرة بنوكـ كلها اجنبية ما عدا واحداً منها كان لبنانياًـ تملك في عام ١٩٧٣ حوالى ٤٦,٥ بالمائة من مجموع ودائع المصارف التجارية، وحوالى ٤١,٢ بالمائة من مجموع موجوداتها(١١٦)، ومن ناحية اخرى ونظراً لأن القانون المذكور قد اعطى مصرف لبنان دوراً اكبر كملجأ اخير للاقراض، فقد ادى ذلك الى ان يكون المصرف اكثر ايجابية من بعد عام ١٩٦٦ حيث ازدادت قروضه الى المصارف التجارية بعدئذ كما سنرى بعد قليل.

هذا بالنسبة للمصارف التجارية، اما الصيرفة الاستثمارية ومؤسسات الائتمان المتوسط والطويل الأجل فقد كانت خلال الفترة موضوع البحث في مراحلها الاولى من التطور. فعلى الرغم من الحاجة الى مؤسسات ائتمان متخصصة، لم يؤسس خلال هذه الفترة سوى بنك الائتمان الزراعي والصناعي الذي انشيء عام ١٩٥٤ برأسمال مختلط قدره خمسة ملايين ليرة،

---

(١١٣) Thom and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, p. 60.

ويذكر هذا المصدر انه كان من نتائج ذلك ارتفاع كبير في قيمة اجازات البنوك القائمة حتى وصلت في آب/ اغسطس ١٩٧٤ الى ما يقرب من ثمانية ملايين ليرة.

(١١٤) البساط، المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(١١٥) Thom and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, p. 60.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٢.

منها مليونان ساهمت بها الحكومة، في حين ساهم القطاع الخاص بالباقي، وقد ضمنت الحكومة قروضه من مصرف لبنان. وخوله قانونه منح قروض قصيرة الأجل لأقل من سنة، وائتمان متوسط الاجل لمدة ثماني سنوات، وطويل الأجل لفترات تصل الى (١٦) سنة كحد اقصى. كما انشيء عام ١٩٧١ البنك الوطني للتطوير الصناعي والسياحي برأسمال مختلط كذلك قدره (٦٠) مليون ليرة. ولكنه لم يبدأ اعماله الا في عام ١٩٧٣. ويستطيع البنك ان يقرض لمدة (١٢) سنة بفائدة قدرها حوالى ٨,٥ بالمائة(١١٧)، هذا وقد كانت الحكومة قد شرعت القانون ٢٢/ ٦٧ عام ١٩٦٧ لتشجيع انشاء مثل هذه البنوك واعفائها من ضرائب الدخل فترة سبع سنوات.

هذا ويتتبع الجدول رقم (٣ - ٣٩) تطور الوضع المصرفي التجاري في لبنان خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٩، وهي الفترة التي تتوافر عنها معلومات مصرفية اشمل من أي وقت مضى قبل تأسيس مصرف لبنان عام ١٩٦٣.

واهم ما يرد من ملاحظات حول الحقائق الواردة في الجدول ما يلي:

١ - اهمية الدور الذي لعبته المصارف التجارية في تمويل القطاع الخاص، فقد شكل الائتمان المصرفي الى هذا القطاع اهم مصادر الزيادة في عرض النقد، مما يدل على الدور المهم الذي تقوم به المصارف المذكورة في الاقتصاد اللبناني من حيث تمويل القطاع التجاري عموماً والخدمات خصوصاً.

٢ - اما دور هذه المصارف بالنسبة للحكومة فمحدود جداً، خصوصاً من حيث استثماراتها في اوراق مالية حكومية، سواء كانت هذه قصيرة أم طويلة الأجل.

٣ - اهمية الموجودات الاجنبية والمطلوبات الاجنبية في التأثير في عرض النقد، ويلاحظ التعادل النسبي بين الفقرتين في تحقيق الاثر المذكور في عرض النقد. وتدل الفقرتان على اهمية التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الاقتصاد اللبناني.

٤ - وتتميز البنوك اللبنانية بارتفاع سيولتها المتمثلة باحتياطياتها النقدية، سواء احتفظت بها لديها أم لدى مصرف لبنان او فيما بينها حيث تشكل الودائع التي تحت الطلب لدى المصارف المحلية والاجنبية، وبالعملات اللبنانية والاجنبية، جزءاً مهماً جداً من سيولة هذه المصارف. ولذلك فان هذه الاخيرة لم تلجأ الى البنك المركزي (مصرف لبنان) الا بشكل ضئيل، ولم تلجأ اليه بدرجة مهمة الا بعد عام ١٩٦٦ وذلك بعد ازمة بنك انترا، حيث يلاحظ ان الاقتراض من مصرف لبنان زاد من (٢٤) مليون ليرة عام ١٩٦٥ الى (١٦٦) مليون ليرة عام ١٩٦٧ والى (٢٢٧) مليون ليرة عام ١٩٦٩ مما يدل على اعتماد اكبر من ذي قبل على مصرف لبنان كمصدر للسيولة. ومع ذلك فان البنوك بقيت تعتمد على سيولتها الذاتية التي تتكون من احتياطياتها

---

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٦٨.

جدول رقم (٣- ٣٩)
الوضع المصرفي التجاري اللبناني،
للسنوات ١٩٦٤- ١٩٦٩ (بملايين الليرات اللبنانية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	١٠٠	١٠٨	١٨٩	١٤٩	٢٨٧	٢٩٧
موجودات اجنبية	١٤٦٠	١٨٤٨	١٥٨٤	١٣١٧	١٥٧٤	١٦١٤
حقوق على الحكومة	-	-	-	٤٠	٦٩	١١٨
حقوق على القطاع الخاص	١٩٣٩	٢٣١٠	٢٣٣٦	٢٢٨٥	٢٠٢٨	٢١٣٢
ودائع جارية	٨٩٠	٩٦٢	٨٩٤	٧٨٢	٩٠٩	٧٨٧
ودائع زمنية وبعملات اجنبية	١٢٧١	١٧٠٥	١٨٩١	١٧٨٤	١٧٢١	٢٠٦٢
مطلوبات اجنبية	١٠٢٣	١١٥٦	٨٢٠	٦١٢	٩٠٣	٨٣٤
قروض من مصرف لبنان	١٨	٢٤	١٦٦	٢١٩	٢٢٧	٣١١
حسابات رأس المال	٣٦٨	٣٨٩	٣٩١	٤١٠	٣٤٠	٣٤٥
فقرات اخرى (صافية)	-٧٠	٣٠	-٥٣	-١٥	-١٤٣	-١١٥

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

النقدية التي تحتفظ بها نفسها مضافاً اليها ودائعها لدى بعضها البعض. وقد قدرت احتياطياتها النقدية المتمثلة بالعملة في الصندوق وما تحتفظ به لدى البنك المركزي من احتياطي قانوني وما يفيض عنه، في آخر عام ١٩٧٠، بـ (٣٤٥) مليون ليرة. اما الباقي وقدره (٩٤٢) مليون ليرة فقد كان بشكل ودائع تحت الطلب مودعة لدى المصارف المقيمة وغير المقيمة بالعملات المحلية والاجنبية. وهذا الاعتماد المتبادل بين البنوك يمثل مجالاً رحباً لتوظيف الفائض من مواردها، من ناحية، ومصدراً كبيراً لمواردها، من الناحية الاخرى. فاذا اضيف لهذا المصدر، الودائع الكبيرة المتوافرة لديها، فان ذلك يفسر السبب في عدم لجوء البنوك الى مصرف لبنان لغرض السيولة(١١٨).

اما في الاردن، فقد سبقت الاشارة الى البنك العثماني (البريطاني) الذي افتتح عام ١٩٢٥ وكان اول بنك تجاري هناك، وعمل كبنك للحكومة، والبنك العربي، الذي فتح له فرعاً في عمان عام ١٩٣٦، والذي نقل مركزه الرئيسي من فلسطين الى الاردن وذلك بعد الاغتصاب الصهيوني لفلسطين عام ١٩٤٨، واصبح محور النشاط المصرفي الوطني هناك. كما تم عام ١٩٤٧

---

(١١٨) قريصة، دراسة في النظم النقدية والمصرفية مع الاشارة الخاصة الى مصر ولبنان، ص ١٨٤ - ١٨٥.

انشاء (البنك العقاري العربي) في القدس، الا انه لم يباشر عمله حتى عـام ١٩٤٩ في كل من القدس وغزة وتوسع في اعماله حتى شملت عام ١٩٥٠ الضفة الشرقية من نهر الاردن. وفي عام ١٩٥٦ تأسس بنك تجاري وطني آخر، وفي عام ١٩٦٠ تأسس مصـرفان وطنيـان آخران. كـما تأسست بنوك اخرى، في حين فتحت البنـوك القديمـة فروعـاً جديـدة لها، حتى اصبح الجهاز المصرفي يتكون في اواسط السبعينات من (١٢) مصرفاً تجارياً، منها اربعة اردنية وثلاثة عربية، وخمسة اجنبية بلغ مجموع فروعها كلها (١٠٤) فروع، منها (٢٨) فرعاً مغلقاً في الضفة الغربية من فلسطين المحتلة. وتقع اغلبية الفروع في المدن الرئيسية، بخاصة منها العاصمة عمان، التي ضمت (٤٢) فرعاً من اصل (٧٦) فرعاً عاملة في الضفة الشرقية(١١٩).

كـما تم تأسيس بعض مؤسسـات الاقراض المتخصصـة خلال الستينـات منها: مؤسسـة الاقراض الزراعي عام ١٩٦٠، وبنك الانماء الصناعي عـام ١٩٦٥، ومؤسسـة الاسكـان عام ١٩٦٦(١٢٠).

جدول رقم (٣- ٤٠)
البنوك التجارية في الاردن،
للسنوات ١٩٥٣- ١٩٦٩ (بملايين الدنانير الأردنية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٩	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	٠,٧٧	٢,٢٢	٠,٧١	١,١٩	٨,٩٣	١٧,٤٥	١٤,٤٤
موجودات اجنبية	٥,٤٩	٨,٣٦	١٤,٢٨	٢٠,٣١	١٠,٠٥	٦,٣٢	٤,٨٤
حقوق على الحكومة	-	-	-	-	-	-	٣,٧٦
حقوق على القطاع الخاص	٤,١٨	٦,٨٤	١٢,٣٥	٢٠,٢٩	٣١,٦٤	٣٨,٣٢	٤٣,٤٧
ودائع جارية	٥,٠٨	٦,٣٦	٨,٩٧	١٤,٤٣	٢٠,٧٧	٢٤,٤٣	٢٤,٩٣
ودائع زمنية وادخار	١,٠٨	٣,٠٨	٤,٧٠	٩,٥٧	١٦,٩٩	٢٠,٤٩	٢٢,٤٢
مطلوبات اجنبية	-	-	-	-	٣,٣٣	٢,٥٧	٣,٣٠
ودائع حكومية	٣,٤٢	٥,١١	١٠,٣٧	١٥,٠٩	٤,٣٧	١,٤٢	٧,٥١
حسابات رأس المال	-	-	-	-	٤,٩٨	٧,٠٧	٧,٨٩
فقرات اخرى (صافية)	٠,٨٦	٢,٥٨	٣,٢٩	٢,٧٠	٠,١٩	٠,١٣	٠,٤٥

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

---

(١١٩) عبدالله، «اجهزة الوساطة المالية في المملكة الاردنية الهاشمية،» ص ١٣ - ٢٢، و
Thorn and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, p. 29.

(١٢٠) عبدالله، المصدر نفسه، ص ٨٠.

ويلاحظ ارتفاع سيولة المصارف التجارية خلال الستينات بشكل خاص، ممثلة بالاحتياطيات والموجودات الاجنبية مقارنة بودائع البنوك. ولكن يلاحظ ايضا تدهور مركز الموجودات الاجنبية في اواخر الستينات، في الوقت الذي زاد فيه الائتمان الى القطاع الخاص بدرجة محسوسة، بخاصة منذ اواسط الستينات حتى اواخر الستينات. اما الائتمان المصرفي الى الحكومة فقد بقي معدوماً حتى اواخر الستينات، في وقت ازدادت فيه الودائع المصرفية بأنواعها بدرجة مهمة، وفي فترة الستينات كذلك. اما الودائع الحكومية فكانت ضئيلة دائماً، وقد اظهرت تدهوراً محسوساً في النصف الثاني من الستينات، مما يدل على تدهور المركز النقدي للحكومة خلال الفترة الاخيرة بشكل مستمر.

اما المملكة العربية السعودية فلم تعرف الصيرفة بمعناها الحديث حتى اوائل الخمسينات. فحتى عام ١٩٥٠ لم يكن هناك سوى مجموعة من الصيارفة وفرع واحد لبنك اجنبي هولندي وشركة مؤلفة من جماعة من الصيارفة. وكما اشرنا من قبل، تم انشاء (مؤسسة النقد السعودية) عام ١٩٥٢ لتعمل كبنك مركزي وكرقيب على البنوك. واقيم في عام ١٩٥٧ وفي اوائل الستينات بنكان تجاريان محليان، جرى بعدها تطور سريع في القطاع المصرفي، وفتحت فروع اخرى لبنوك اجنبية جديدة، بحيث اصبح مجموع البنوك في اواسط الستينات اثنا عشر مصرفاً تجارياً منها ثلاثة سعودية واربعة عربية وخمسة اجنبية احتفظت المحلية منها عندئذ بما يقدر بـ (٧٥ بالمائة) من مجموع الودائع المصرفية[١٢١]. وقد بقي الوضع على ما هو عليه من حيث عدد البنوك حتى اوائل السبعينات الا ان فروعها ازدادت حتى بلغت (٧٧) فرعا، منها ثلاثة وعشرون فرعاً لعشرة بنوك اجنبية. ولكن البنوك المحلية كانت تمتلك قاعدة ودائعية اوسع مما لدى البنوك الاجنبية،اذ بلغت نسبة الودائع لدى الاولى ٦٠ بالمائة من مجموع الودائع المصرفية. غير ان البنوك الاجنبية اقرضت ما مقداره (٥٥ بالمائة) من مجموع القروض المصرفية، مما يعني نشاطاً اوسع ودوراً اكبر قامت بها البنوك الاجنبية، مقارنة بالمحلية، وذلك في توفير الاموال المقترضة اللازمة للشركات الاجنبية العاملة في السعودية خلال الفترة موضوع البحث[١٢٢].

وينحصر عمل المصارف في تمويل تجارة الاستيراد، كما يقدم بعضها مساعدات للمشاريع الخاصة بهدف انشاء الصناعات، سواء باقراضها أم بالمساهمة في رؤوس اموالها[١٢٣]. اما الصيارفة فان عملهم الرئيس هو التعامل في الصرف الاجنبي وكذلك الاقراض وقبول الودائع. ومصدر هؤلاء الرئيسي من حيث الموارد المالية هو المصارف التجارية[١٢٤].

---

(١٢١) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التطور الاقتصادي في البلاد العربية، ١٩٥٠ - ١٩٦٥ (بيروت: مطبعة البيان للاتحاد، ١٩٦٧)، ص ١٢٣ - ١٣٤.

(١٢٢) Thom and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, pp. 237 - 245.

(١٢٣) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(١٢٤) Thom and Mazhar, eds., Ibid., p. 242.

وقد انشأت الحكومة السعودية في اوائل الستينات مؤسستين مصرفيتين متخصصتين هما: البنك الزراعي والبنك الصناعي لتقديم تسهيلات ائتمانية متوسطة وطويلة الأجل(١٢٥).

وقد كنا اشرنا من قبل الى اختلال التوازن المالي في السعودية خلال الفترة ١٩٥٦ـ ١٩٥٨ بسبب تزايد النفقات الحكومية في الوقت الذي بقيت فيه ايرادات النفط ثابتة، مما ادى الى عجز كبير في ميزانية الحكومة التي حاولت تغطيته عن طريق قروض داخلية جاء معظمها من مؤسسة النقد السعودية، بالاضافة الى قروض خارجية. وقد قاد هذا الانفاق الحكومي المتزايد الى ارتفاع في الاسعار واضعاف لوضع ميزان المدفوعات وزيادة الطلب على النقد الاجنبي الذي قل المتراكم منه حتى وصل في اول عام ١٩٥٧ الى حوالى ١٤ بالمائة فقط من اجمالي النقد المتداول، مما ادى الى هبوط قيمة الريال في سوق الصرف الاجنبي والى تزعزع الثقة فيه وهروب رؤوس الاموال الى الخارج. ولذلك قامت الحكومة عام ١٩٥٨ بوضع برنامج لتثبيت العملة، فعملت اولا على ازالة العجز في الميزانية وذلك بالاقتصاد في النفقات العامة وتوفير الايرادات لسد الديون ووضع رقابة على النقد وعلى الاستيرادات، واستحداث سعر صرف مزدوج احدهما سعر صرف رسمي لاغراض استيراد المواد الاستهلاكية الضرورية والسلع الرأسمالية. اما استيراد السلع الاخرى فقد استمر الحصول على حاجاته من الصرف الاجنبي بالسعر الحر. وقد ادت هذه الاجراءات الى استقرار التوازن النقدي في الداخل، وتحسن وضع ميزان المدفوعات، وتسديد الديون الى مؤسسة النقد التي زادت بذلك موجوداتها الاجنبية كذلك. كما تحسن وضع الريال في سوق الصرف الاجنبية، بحيث تم عام ١٩٥٩ توحيد سعر صرفه وتحريره من القيود، وتحديد سعر تعادله الرسمي بالذهب كما شرحناه في اول هذا الفصل.

وقد كان هذا التحسن في الوضع الاقتصادي وفي سعر الريال في سوق الصرف الاجنبية سببا في زيادة الثقة في الجهاز المصرفي والى تطوره بالشكل الذي اتينا عليه سابقا. كما اصدرت الحكومة في شباط/ فبراير ١٩٦٤ المرسوم الرقم (٣٤)ـ (نظام الاوراق التجارية)ـ لتنظيم الكمبيالات والسندات الاذنية والشيكات. وفرضت مؤسسة النقد تدريجاً رقابتها على الجهاز المصرفي، ابتداء من عام ١٩٥٨، وذلك بطلبها من الاخير تقديم بيانات شهرية عن اوضاعها المالية والاحتفاظ بـ (١٥ بالمائة) من اجمالي ودائعها كاحتياطي قانوني لدى المؤسسة المذكورة. وفي حزيران/ يونيو ١٩٦٦ اصدرت الحكومة نظام مراقبة البنوك لتمكين المؤسسة من القيام بالمهام المنوطة بها كبنك مركزي بفعالية اكبر وذلك بتهيئة الوسائل التي تضمن سيولة المصارف لحماية المودعين وحفظ مصالحها ومصالح الاقتصاد الوطني عموما(١٢٦).

هذا وقد بلغ عدد البنوك التجارية في نهاية الستينات واوائل السبعينات ثلاثة عشر بنكاً

---

(١٢٥) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التطور الاقتصادي في البلاد العربية، ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥، ص ١٣٤.

(١٢٦) انظر تفصيلات كاملة حول هذه التطورات في: المصدر نفسه، ص ١٣٠ ـ ١٣٦.

منها ثلاثة سعودية- محلية- وثلاثة عربية، والباقي اجنبية. وقد بلغ عدد فروعها اثنين وستين فرعاً، منها عشرة لبنوك عربية و(٣٩) لبنوك سعودية محلية والباقي لبنوك اجنبية. هذا بخلاف الصيارفة والبنوك المتخصصة التي اشرنا اليها، ومؤسسة للاقراض الشعبي وصندوق لتمويل الحرف والصناعات الصغيرة. والنشاط المصرفي هو عادة فردي وحر ويباشر نشاطه بشكل شركات مساهمة او شركات فردية[١٢٧].

ويوضح الجدول رقم (٣- ٤١) تطور الوضع المصرفي في السعودية خلال الفترة ١٩٦٠- ١٩٦٩.

جدول رقم (٣- ٤١)
البنوك التجارية السعودية،
للسنوات ١٩٦٠- ١٩٦٩ (بمليارات الريالات السعودية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	٠,١١	٠,١٣	٠,١٧	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٢٣
موجودات اجنبية	٠,٠٦	٠,١٠	٠,٢٦	٠,١٨	٠,٢٧	٠,٣٦
حقوق على القطاع الخاص	٠,٥٥	٠,٧٣	٠,٨٣	١,٢٤	١,٣٩	١,٦١
ودائع جارية	٠,٤١	٠,٤٢	٠,٥٢	٠,٦٦	٠,٧٥	٠,٧٧
ودائع شبه نقدية	٠,٠٦	٠,١١	٠,٢٠	٠,٣٦	٠,٥٥	٠,٥٩
ودائع بعملات اجنبية	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٥
مطلوبات اجنبية	٠,١٨	٠,١٥	٠,١٣	٠,٢٤	٠,١٨	٠,١٩
ودائع حكومية	-	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٨
حسابات رأسمالية	٠,١٧	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٥	٠,١٧
فقرات اخرى (صافية)	٠,١٣-	٠,٠٧	٠,١٩	٠,١٥	٠,١٥	٠,٣٦

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ويلاحظ من ناحية الموجودات تحسن في وضع الموجودات مقابل تزايد في المطلوبات

---

(١٢٧) حسن زكي احمد، «تقرير ادارة الجهاز المصرفي بالمملكة العربية السعودية،» ورقة قدمت الى: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مركز البحوث الادارية، الندوة العربية لادارة المصارف، ١، بيروت، ١٣ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، الدراسات والبحوث العربية المقدمة للندوة العربية الاولى لادارة المصارف، بيروت، ١٣ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢.

الاجنبية. كما تزايدت حقوق البنوك على القطاع الخاص بشكل مهم وبخاصة خلال النصف الثاني من عقد الستينات، في حين غابت الحقوق عن القطاع العام، في وقت كانت فيه الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي ضئيلة نسبياً. وفي الوقت الذي بقيت فيه احتياطيات البنوك ثابتة نسبيا خلال النصف الثاني من الستينات، فقد ازدادت ودائع القطاع الخاص بنوعيها الجارية وشبه النقدية بدرجة كبيرة نسبياً، مما يدل على تناقص نسب السيولة لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة نفسها. كما يلاحظ وجود ودائع بعملات اجنبية وبمبالغ محدودة نسبياً، مما يدل على حرية التعامل بالصرف الاجنبي. ويلاحظ، من الناحية الاخرى، غياب الاقتراض من مؤسسة النقد السعودية التي لا تمنح البنوك التجارية ائتماناً مباشراً ولا تظهر حساباتها مطلوباتها الضئيلة والمرحلية على البنوك المذكورة، علماً بأن هذه المطلوبات هي ليست في الغالب سوى ودائع تشغيل لفروعها لدى البنوك التجارية وفروعها(١٢٨).

اما في الكويت فقد كان تطور البنوك التجارية وانتشارها حثيثاً منذ اوائل الخمسينات حتى نهاية الستينات، وكان البنك البريطاني للشرق الاوسط الذي انشىء عام ١٩٤١ ومنح امتيازاً للعمل في الكويت مدة ثلاثين عاماً قد انتهى سريان امتيازاته في آب/ اغسطس ١٩٧١ فحل محله بنك الكويت والشرق الاوسط. وفي عام ١٩٥٢ انشىء بنك الكويت الوطني، وفي عام ١٩٦٠ تأسس البنك التجاري، وفي عام ١٩٦١ اقيم بنك الخليج، وفي عام ١٩٦٧ البنك الاهلي، فأصبح بذلك عدد البنوك التجارية حتى اوائل السبعينات خمسة(١٢٩) بلغ عدد فروعها (٦٤) فرعاً. وجميع البنوك التجارية بنوك خاصة، ما عدا البنك الاول (بنك الكويت والشرق الاوسط) فقد كانت الحكومة تملك ٥١ بالمائة من رأسماله(١٣٠). وهذا يعني ان البنوك التجارية كلها كويتية. ولم يعمل في هذه الفترة أي بنك اجنبي في الكويت، لذا لم يحدث أي نشاط مصرفي اجنبي فيها عندئذ.

والشكل القانوني المطلوب للبنك هو ان يكون شركة مساهمة كويتية مائة في المائة وذلك ما عدا فروع البنوك الاجنبية، ويجب الأ يقل رأسمال اي بنك عن مليون ونصف مليون دينار، بما في ذلك فروع البنوك الاجنبية(١٣١).

---

(١٢٨) *International Financial Survey* (International Monetary Fund), (December 1963), p. 231.

(١٢٩) محمد سامي محمد وعبد الحميد صالح بسام، «اجهزة الوساطة المالية في دولة الكويت،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٢، ص ٢٧٤.

(١٣٠) محمد نبيل ابراهيم وسيد الهواري، «تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي في الكويت،» ورقة قدمت الى: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مركز البحوث الادارية، الندوة العربية لادارة المصارف، ١، بيروت، ١٣ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، الدراسات والبحوث العربية المقدمة للندوة العربية الاولى لادارة المصارف، بيروت، ١٣ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، ص ١٩٩.

(١٣١) المادتان (٥٦ - أ) و(٥٧) من: «قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والمعدل بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٧،».

وقد اقيم خلال الستينات (بنك الادخار والائتمان) منذ عام ١٩٦٠ كبنك ائتمان وهو مملوك للحكومة كاملاً، ومعظم قروضه عقارية وطويلة الأجل، ويبلغ رأسماله (٨٠) مليون دينار ويقوم بالاقراض دون فائدة، ويقبل ودائع التوفير كأحد اهدافه المهمة. كما اقيمت شركات استثمار كويتية، واحدة منها تمتلك الحكومة ٥٠ بالمائة من رأسمالها في حين يملك القطاع الخاص الخمسين بالمائة الباقية. كما تشارك الحكومة في رأسمال غيرها[١٣٢]. وأقيم عام ١٩٦١ (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية) برأسمال قدره (٥٠) مليون دينار كويتي وهو حكومي، يقوم باقراض الاقطار العربية الاخرى بشروط ميسرة بفائدة تراوح بين ٤ بالمائة ـ ٥ بالمائة ولآجال تبدأ من عشر سنوات وتزيد عليها[١٣٣].

وقد تطور وضع الجهاز المصرفي التجاري خلال الفترة ١٩٦٠ على الشكل الذي يوضحه الجدول رقم (٣ـ ٤٢).

جدول رقم (٣ـ ٤٢)

البنوك التجارية الكويتية، للسنوات ١٩٦٠ـ ١٩٦٩

(بملايين الدنانير الكويتية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩
الاحتياطيات	٤,١	٣,٤	٣,٢	٥,٩	٧,٤	٤,٤
موجودات اجنبية	٩٩,٦	١٤٨,٨	١٨٠,٨	٢٦٣,٦	٣١٥,١	٣٦٩,٢
حقوق على القطاع الخاص	٢٧,٨	٤١,٦	٦٠,٥	٨٦,٢	١٣٤,٣	١٣٥,٠
ودائع جارية	-	٧٣,٢	٥٩,٢	٨٠,٣	٧٣,٠	٦٣,٣
ودائع زمنية وادخار	٩٥,٥	٧٢,٣	١١٥,٩	١٨٠,٧	٢٦٦,٤	٢٧١,٥
مطلوبات اجنبية	٠,٣	٢,٠	٥,١	٩,٧	١٧,٣	٧٨,٤
ودائع حكومية	٢٤,٠	٢٦,٨	٣٧,٦	٤٩,٦	٥٧,٤	٥٤,٢
حسابات رأسمالية	٤,٧	١١,٨	١٤,٥	١٨,٧	٢٣,٩	٢٧,١
فقرات اخرى (صافية)	٧,٠	٧,٧	١٢,٢	١٦,٥	١٨,٨	٤,١

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

(١٣٢) ابراهيم والهواري، المصدر نفسه، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(١٣٣) Thom and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, p. 181.

ويتميز وضع البنوك التجارية في الكويت بتفوق الودائع الزمنية والادخار على الودائع الجارية بشكل مهم جداً كما هو واضح في الجدول المذكور. كما تتضح اهمية الموجودات الاجنبية بدرجة اساسية كذلك رغم تنازل نسبتها الى مجموع موجودات البنوك بسبب تنامي حقوق البنوك على القطاع الخاص- اي تنامي الائتمان المصرفي. كما تلاحظ ضآلة الودائع الحكومية بالنظر لاحتفاظ الحكومة بودائعها في الغالب لدى البنك المركزي.

ولم يكن هناك في البحرين حتى عام ١٩٥٦ سوى مصرفين تجاريين بريطانيين يقدمان خدمات مصرفية، هما البنك الشرقي والبنك البريطاني للشرق الاوسط . وفي عام ١٩٥٦ تم انشاء بنك البحرين الوطني[١٣٤]. وقد ازداد عدد البنوك بعد ذلك زيادة كبيرة فأسس بنك عربي مختلط (بحريني - كويتي)، وبنكان عربيان (عراقي واردني) وسبعة بنوك اجنبية متعددة الجنسيات، وذلك حتى اوائل السبعينات[١٣٥]. ولم يكن هناك حتى ذلك الوقت تشريعات

جدول رقم (٣-٤٣)

البنوك التجارية البحرينية ، للسنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٩

(بملايين الدنانير البحرانية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	٠,٦٥	٠,٨٥	٠,٧٣	١,٥٥	١,٣٧
موجودات اجنبية	١١,٩٤	١٦,٨٤	٢٠,٩٢	٢٤,٧٥	٢٣,٠٥
حقوق على القطاع الخاص	١٤,٧٨	١٠,٠٣	١٢,١٠	١٨,١٤	٢٣,٨٥
ودائع جارية	١٣,٩٥	١٤,٧٨	١٥,٦٦	١٩,٤٠	١٧,٢١
ودائع زمنية وادخار	٥,٨٦	٨,٤٥	٨,٧٢	٩,١٤	١٤,٠٠
مطلوبات اجنبية	٠,٤٣	٠,٥٧	٠,٨٩	٢,٤٣	٢,٨٩
ودائع حكومية	٦,١٠	٢,٠٤	٧,٩٠	١١,٦٩	٨,٩٦
حساب رأس المال	٠,٧٦	٠,٨٥	٠,٩٨	٠,٩٥	١,٤٦
فقرات اخرى (صافية)	٠,٢٨	١,٠٤	-٠,٤٠	٠,٨٤	٠,٧٥

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(١٣٥) محمد نبيل ابراهيم وسيد الهواري، «تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي بدولة البحرين،» ورقة قدمت الى: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مركز البحوث الادارية، الندوة العربية لادارة المصارف ، ١، بيروت، ١٣ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، الدراسات والبحوث العربية المقدمة للندوة العربية الاولى لادارة المصارف. بيروت، ١٣ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، ص ٧٥.

تنظيمية مصرفية ولا قوانين تنظم العمليات النقدية والمالية. كما لم توجد مصارف متخصصة ولا هيئات مالية، فيما عدا بعض شركات التأمين العربية والاجنبية. ولكن كان هناك صيارفة يزاولون اعمالهم بموافقة وزارة المالية. اما الجهاز المصرفي فحر التعامل لا دخل للحكومة فيه، ولا يشترط لممارسته عمله سوى حصوله على موافقة وزارة المالية وان يأخذ شكل شركات مساهمة[١٣٦].

وقد كان تطور الوضع المصرفي خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ كما يعكسه الجدول الرقم (٣- ٤٣). ويلاحظ بشكل عام تواضع ارقام الميزانية الموحدة للبنوك التجارية مقارنة بمثيلاتها في الكويت، وهو امر يتناسب وضآلة حجم القطر مقارنة بغيره. كما يلاحظ ان الموجودات الاجنبية والائتمان الى القطاع الخاص يشكلان اهم موجودات البنوك، في حين تؤلف الودائع الجارية الخاصة اهم مطلوباتها. اما ودائع الحكومة فكانت محدودة نسبيا. هذا وتقوم هذه البنوك عموما بتمويل الاستيرادات والانشاءات والتجارة الوسيطة الواسعة.

اما اذا انتقلنا الى قطر فقد انشئت خلال الفترة موضوع البحث بنوك عديدة: محلية وعربية واجنبية، دون ان يكون هناك بنوك متخصصة ولا وسائل دين حكومية. وقد كان الجهاز المصرفي في آخر الستينات واوائل السبعينات يتكون من مصرفين تجاريين محليين ومن مصرفين عربيين وسبعة فروع لبنوك اجنبية. وكلها بنوك تجارية ولا يجوز لواحد منها ان يفتح اكثر من فرع واحد. ولم يحدد القانون شكلا قانونيا للبنك سوى استصدار مرسوم اميري. كما لا توجد اي قيود على اوجه النشاط المصرفي في قطر. وكانت وزارة المالية تقوم- خلال هذه الفترة- بنوع من الرقابة على البنوك. ويشترط قانون البنوك ان تستثمر الاخيرة في قطر ما لا يقل عن ٥٠ بالمائة من اجمالي ودائعها، وان تحتفظ بكل رأس مالها في قطر، على الا يقل رأسمال البنك عن خمسة ملايين ريال قطري. وتشكل استثمارات البنوك في الخارج الجزء الرئيسي من نشاطاتها التي تمتد لتشمل عمليات الاستيراد والتجارة الخارجية[١٣٧].

ويعكس الجدول رقم (٣- ٤٤) تطور الوضع المصرفي في قطر خلال الفترة ١٩٦٦- ١٩٦٩. ومن الملاحظ ان وضع البنوك التجارية في قطر يتشابه ووضعها في البحرين. فالموجودات الاجنبية والحقوق على القطاع الخاص مثلاً تؤلف اهم موجوداتها- غير ان الموجودات الاجنبية اظهرت اتجاهاً تنازلياً، وذلك بعكس الحقوق على القطاع الخاص. كما ان

---

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٧٥ - ٧٦.

(١٣٧) محمد نبيل ابراهيم وسيد الهواري، «تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي بدولة قطر.» ورقة قدمت الى: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مركز البحوث الادارية، الندوة العربية لادارة المصارف، ١، بيروت، ١٣ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، الدراسات والبحوث العربية المقدمة للندوة العربية الاولى لادارة المصارف، بيروت، ١٣ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، ص ١٨٩ - ١٩٠، و Thorn and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, p. 204.

تطور العادة المصرفية انعكس في تنامي الودائع الخاصة بأنواعها، ولعل ذلك راجع الى تزايد نشاطات المؤسسات والشركات الاجنبية العاملة هناك. هذا في الوقت الذي اظهرت فيه الودائع الحكومية تناقصاً متزايداً حتى نهاية الستينات، ربما كان سببه عدم تنامي ايرادات النفط بمقادير كبيرة في وقت زاد فيه الانفاق الحكومي باستمرار.

جدول رقم (٣- ٤٤)

البنوك التجارية القطرية ، للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٩

(بملايين الريالات القطرية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	٩,٥	٥,٧	٧,٨	٩,٧
موجودات اجنبية	٢١٠,٢	١٤٠,٩	١٥٣,٠	١٨٨,٣
حقوق على القطاع الخاص	١٠٣,٠	١١٣,١	١٥٤,١	١٨٢,٩
ودائع جارية	٩٢,٥	١٠٦,٤	١٢٣,١	١٢٨,٣
ودائع زمنية وادخار	١١١,٩	١٢٥,٠	١٢٣,٤	١٨٨,٠
مطلوبات اجنبية	١٤,٩	١٧,٤	٩,٢	١٥,٨
ودائع حكومية	١٠٦,٣	٢٢,٢	٢٣,٤	٩,٥
حساب رأس المال	١٩,٥	١٧,٩	٢٥,٥	٣١,٦
فقرات اخرى (صافية)	٢٢,٤ -	٢٩,٢ -	١٠,٣	٧,٧

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ولم يختلف الوضع في عمان عنه في الاقطار الاخرى في الخليج العربي فقد كان هناك في اواخر الستينات وأوائل السبعينات اثنا عشر مصرفاً منها اثنان محليان وعشرة بنوك اخرى بين عربية واجنبية[١٣٨] .

ولكن لا تتوافر معلومات احصائية عنها خلال الفترة موضوع البحث.

اما دولة الامارات العربية[١٣٩] فقد شهدت تطوراً مصرفياً كبيراً ومتنامياً في فترة ما بعد

---

(١٣٨) Thom and Mazhar, eds., Ibid., p. 208.

(١٣٩) انظر في ذلك تفصيلا وافيا في:
Fenelon, *The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey*, pp. 83 - 87.

الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات من القرن الحالي. وقد بدأ هذا التطور منذ عام ١٩٤٦ حين افتتح البنك البريطاني للشرق الاوسط فرعاً له في ابو ظبي محتكراً الاعمال المصرفية عدة سنوات، وتمركز نشاطه في الشارقة حيث كانت تقع القاعدة العسكرية البريطانية، وفي دبي التي كانت وما زالت مركزاً تجارياً مهماً. وعام ١٩٥٨ افتتح البنك نفسه فرعاً آخر له في أبو ظبي، كما فتح مصرفان آخران بريطانيان فروعاً لهما فيها عام ١٩٦١ تلاهما فتح البنك العثماني لفرع آخر له هناك. كما حدثت عمليات اندماج بين بعض هذه البنوك. وعام ١٩٦٢ افتتح اول مصرف وطني محلي برأسمال مشترك محلي واجنبي، ونظراً لمركز دبي التجاري، المهم والمتنامي، فقد توالى انشاء البنوك التجارية فيها طوال فترة الستينات. وقد لعبت تجارة الذهب المربحة دوراً مهماً في ذلك وتوسعت كذلك الخدمات المصرفية في ابو ظبي مع زيادة ايرادات النفط وتوسع النشاط الاقتصادي هناك فافتتحت بنوك محلية واجنبية عديدة(١٤٠). وتقوم البنوك التجارية عموماً بتمويل تجارة الاستيرادات وعمليات الانشاء المحلية، بحسابات مكشوفة بشكل خاص، وعلى اساس قصير الأجل. كما تقوم بمنح قروض طويلة الأجل وبمبالغ كبيرة في السوق المالية الدولية. وتكوّن البنوك التجارية معظم نشاط القطاع المالي، الا ان هناك مؤسسات مالية اخرى تعمل في السوق المحلية منها محلية واخرى اجنبية(١٤١).

وسنعود في الفصل المقبل الى بحث الاوضاع المصرفية في هذه الدولة بشيء من التفصيل، بخاصة فيما يتصل بتطوراتها حتى الآن. هذا ولا تتوافر احصاءات عن ميزانيات البنوك التجارية طوال هذه الفترة. الا ان Fenelon يذكر ان مجموع موجودات البنوك العاملة في ابو ظبي بلغ في نهاية عام ١٩٦٩ ما يقرب من (٩٠٠) مليون درهم، وفي دبي (٨٠) مليون درهم. كما بلغت ودائع البنوك في دبي في الوقت نفسه حوالى (٢٨) مليون درهم، وبلغت القروض حوالى (٢٩) مليون درهم(١٤٢).

اما في اليمن الشمالية- الجمهورية اليمنية العربية- فقد انشيء بنك تجاري محلي عام ١٩٦٢. كما كانت هناك فروع لبعض البنوك الاجنبية، منها بنك عربي واحد. وتمثل هذه البنوك

---

(١٤٠) انظر تفصيلاً لذلك في: هشام البساط، «اجهزة الوساطة المالية في دولة الامارات العربية المتحدة،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٣، ص ٢١ - ٢٢.

(١٤١) Thorn and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, p. 200, and

العتيبة ، البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة ، ص ٣٩٢ - ٣٩٣، ولا يخرج ما جاء في هذا الصدد عما ورد في: Fenelon, Ibid.

وهي كلها مستقاة من تقارير مجلس النقد لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

(١٤٢) Fenelon, *The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey*, pp. 84 - 86.

مدى السوق المالية الموجودة في اليمن الشمالية. ولم يوجد خلال هذه الفترة لا بنوك متخصصة ولا بيوتات خصم وسمسرة مالية ولا وسائل دين حكومية او أي مؤسسات مالية اخرى[١٤٣].

اما اليمن الجنوبية ـ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ـ فقد حدثت فيها تطورات مصرفية مهمة، ابتداء ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينات[١٤٤]. ففي عام ١٩٥٤ انتقلت القاعدة العسكرية البريطانية من كينيا الى عدن، مما زاد من اهمية الاخيرة كمركز عسكري وتجاري وخدمات، فزاد بذلك اقبال البنوك عليها، فافتتحت، بالاضافة الى فروع البنك الهندي الاهلي، ستة فروع لمصارف اجنبية اخرى. واستمر البنك الهندي في عمله كصيرفي للحكومة وكمصدر لاقراض البنوك. واندمج في عام ١٩٥٨ مع بنك جريندليز البريطاني. واستمرت هذه البنوك بتمويل تجارة الاستيراد والتصدير، وافتتحت فروعاً صغيرة لها في مناطق اخرى من القطر، ولم تكن هناك سلطة نقدية تخضع لها. وكانت البنوك تقوم بتوظيف فوائضها المالية في الخارج، وفي لندن خاصة. وقد عملت المصارف على تنظيم عملية المنافسة بينها عن طريق جمعية مصرفية قامت بتنظيم وتنسيق سياساتها المصرفية من حيث الائتمان والعمولات ورسوم التحويل. فعملت البنوك بذلك، عن طريق هذه الجمعية، كمحتكر للعمليات المصرفية ومسير لشؤونها، سواء بالنسبة لاسعار بيع وشراء العملات الاجنبية أو تحديد اسعار الفائدة او رسوم وعمولات الخدمات المصرفية. ونظرا لخضوع السلطة النقدية في عدن لمجلس نقد شرق افريقية الذي اشرنا اليه سابقا، فقد ارتبطت تلك السلطة، وكذلك البنوك، ومن ثم الاقتصاد الوطني كله، تجارياً ومالياً ومصرفياً، بسوق لندن النقدية والمالية من حيث التوجيه والسياسات النقدية والمصرفية في عدن. ورغم انشاء (مؤسسة نقد الجنوب العربي) عام ١٩٦٥، فقد بقي دورها سلبياً في تنظيم وتسيير السياسة النقدية والمصرفية في القطر، واستمرت المصارف خاضعة للتوجيهات من مراكزها الرئيسة في لندن. وفي عام ١٩٦٦ أسس اول بنك محلي مختلط ساهمت فيه البنوك الاجنبية بنسبة ٤٠ بالمائة من رأسماله. كما اسست في العام نفسه غرفة مقاصة. واستمر الوضع المصرفي على ذلك حتى عام ١٩٦٩ عندما اممت المصارف وشركات التأمين وشركات خدمات الموانيء وتوزيع المنتجات النفطية وعملياتها. وقد كان هناك قبل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩ ثمانية بنوك تجارية عاملة في اليمن الجنوبية تم تأميمها في ذلك التاريخ وادمجت بالبنك الوطني[١٤٥].

وبدأت الحكومة الأخذ بنظام التخطيط الاقتصادي والتوجيه المركزي. وقد اقيمت

---

(١٤٣) Thorn and Mazhar, eds., Ibid., p. 210.

(١٤٤) انظر تفصيلاً لذلك في: الاشولي، «اجهزة الوساطة المالية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،» ص ٢٥٢ ـ ٢٦٠.

(١٤٥) *International Financial Survey*, (June 1972), p. 395,

بموجب قوانين التأميم (المؤسسة الاقتصادية للقطاع العام والتخطيط القومي)، كان من بين هيئاتها (هيئة المصارف) التي انيط بها الاشراف على جميع الاعمال المصرفية بما في ذلك توحيد المصارف في مصرف واحد. كما خولت الاتفاق مع مؤسسة النقد على تحديد نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي يتوجب على المصارف التجارية الاحتفاظ به لدى المؤسسة. وقد تم ادماج المصارف التجارية في مصرف تجاري واحد هو (البنك الأهلي اليمني) برأسمال قدره خمسة ملايين دينار، وخول صلاحية مزاولة جميع الاعمال المصرفية التجارية الاعتيادية، على ان تخضع قراراته لمصادقة مجلس المؤسسة الاقتصادية. وقد اكد القانون عدم جواز احتفاظ البنك الاهلي بموجودات خارجية تزيد على ١٠ بالمائة من مجموع التزاماته تجاه مراسليه في الخارج.

جدول رقم (٣- ٤٥)

البنوك التجارية في اليمن الديمقراطية ، للسنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٩

(بملايين الدنانير اليمنية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الاحتياطيات	١,٤٢	١,٠٨	٠,٨٩	٢,١٧	١,٢٧
موجودات اجنبية	٨,٠٤	٩,٤٧	٥,٢٥	٨,٦٩	٥,٣٠
حقوق على القطاع الخاص	١٠,٢٦	١١,٣٥	١٠,٥٥	١٠,٢٧	٩,٤٨
ودائع جارية	٩,٧٥	١٠,٦٠	٩,٥٧	٧,٧٠	٥,٥٩
ودائع زمنية وادخار	٨,١٥	٩,٣٩	٦,٧٥	٥,٤٤	٦,٤٥
مطلوبات اجنبية	١,٥٠	١,٢٤	٠,٩٣	٣,٥٤	٠,٨٨
ودائع حكومية	٠,٦٢	١,٣٥	٠,١٥-	٣,٥٨	١,٧٧
حسابات رأس المال	-	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٤٠
فقرات اخرى	٠,٣١ -	١,٠٨-	٠,٤٢-	٠,٤٦	٠,٩٤

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ويبين الجدول الرقم (٣- ٤٥) تطور وضع البنوك التجارية خلال الفترة ١٩٦٥- ١٩٦٩. ويلاحظ في الجدول تواضع ارقامه عموماً مقارنة ببعض بلدان الخليج العربي، كالكويت مثلاً. كما يلاحظ الثبات النسبي للائتمان المصرفي الى القطاع الخاص، في الوقت الذي تناقصت فيه الودائع الخاصة بأنواعها، الجارية والزمنية والادخار. وقد يعود ذلك الى عدم الاستقرار السياسي في القطر خلال الفترة موضوع البحث والاتجاهات العامة غير المحابية

للقطاع الخاص. كما يلاحظ ان الاحتياطيات تشكل نسبة منخفضة بالنسبة للودائع جميعها او بالنسبة لأي نوع منها. غير ان الوضع النقدي للمصارف يبدو مريحا لو اخذت الموجودات الاجنبية بنظر الاعتبار كذلك، رغم انها تناقصت في نهاية الستينات.

٢ـ التطورات المصرفية في الجناح الغربي (الافريقي) من الوطن العربي

أما في الجناح الغربي (الافريقي) من الوطن العربي فقد استمرت مصر تقود التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في هذا الوطن بشكل واضح، بما في ذلك حقل النقد والصيرفة. وقد تزايد عدد البنوك التجارية العاملة في مصر حتى بلغت في آخر ايلول/ سبتمبر ١٩٥١ اربعة وعشرين مصرفاً تكونت من (١٢) مصرفاً مصرياً و(١١) مصرفاً اجنبياً، اتخذت كلها شكل شركات مساهمة. اما البنك الباقي فقد كان بشكل شركة تضامنية. وقد ساهمت بنوك ايطالية وفرنسية في تأسيس بعض البنوك المصرية. كما بدأ بعض البنوك كفروع لبنوك اجنبية تحولت فيما بعد الى شركات مساهمة مصرية. كما اتخذ بعضها في بادىء الامر شكل شركات فردية تغيرت فيما بعد الى شركات مساهمة كذلك[١٤٦]. وقد كانت هيمنة البنوك الاجنبية على الجهاز المصرفي طوال هذه الفترة حتى عام ١٩٥٦ واضحة كما تدل عليه الارقام المبينة في الجدول رقم (٣ـ ٤٦).

ونظراً لهذه الهيمنة، وعلى اثر الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، قررت الحكومة المصرية مصادرة البنوك البريطانية والفرنسية العاملة في مصر (والتي تظهر في الجدول رقم (٣ ـ ٤٦) في العمود المعنون بالبنوك الأجنبية المصادرة). وفي عام ١٩٥٧ صدر قانون تمصير البنوك رقم (٢٢) الذي قضى بعدم جواز الصيرفة إلا من قبل شركات مساهمة مصرية برأسمال لا يقل عن نصف مليون جنيه وبأسهم يحملها مساهمون مصريون فقط، ولا يسمح سوى للمصريين بعضوية مجالس الادارة وبشغل الوظائف الادارية في البنوك.

وفي تموز/ يوليو ١٩٥٧ صدر قانون البنوك والائتمان رقم (١٦٣) الذي جمع التشريعات المصرفية التجارية والمركزية بهدف تحقيق رقابة أفضل على المصارف والائتمان. وقد شمل هذا التشريع البنك المركزي والبنوك التجارية وتنظيم الائتمان بتفصيل اكبر من ذي قبل. وكان البنك الاهلي المصري حتى ذلك الوقت يقوم بعمليات مصرفية اعتيادية فيمارس بذلك منافسة غير متكافئة مع البنوك التجارية الاخرى، كونه اكبرها حجماً واكثرها موارد،ولم يكن بالتالي قادراً على القيام بوظائفه المصرفية المركزية بصورة سليمة. وقد أنيط بالبنك في ظل القانون الجديد بوصفه بنكاً مركزياً. ان يمارس سياسة مصرفية وائتمانية مطابقة للسياسة

---

(١٤٦) ابراهيم مختار ابراهيم، «اجهزة الوساطة المالية (المؤسسات المصرفية) في جمهورية مصر العربية،» في اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٣، ص ٢٩٠.

جدول رقم (٣- ٤٦)
وضع البنوك التجارية في مصر،
في نهاية عام ١٩٥٦ (بملايين الجنيهات المصرية)

البنوك المعنية / الوضع النقدي	البنوك الاجنبية المصادرة	البنوك الاجنبية (أ) الاخرى	البنوك الاخرى	المجموع الكلي	نسبة حصة البنوك الاجنبية للمجموع الكلي(٪)
نقد وارصدة لدى البنك المركزي	١٣,٦	١١,٨	٢١,٤	٤٦,٨	٥٤,٣
الخصميات والقروض	٥٠,٧	٢٥,١	٨٢,٢	١٥٨,٠	٤٨,٠
الاستثمارات	٨,١	٢,٠	١٨,٦	٢٨,٧	٣٥,٢
الودائع	٦٣,٧	٣٦,٦	٩٤,٩	١٩٥,٢	٥١,٤
رأس المال والاحتياطيات	٣,٧	٤,٨	١٤,٠	٢٢,٥	٣٧,٨

(أ) البنوك الاجنبية الاخرى شملت خمسة بنوك عربية واثنين يونانيين واثنين ايطاليين واربعة: بلجيكي وافريقي وياباني وتركي.

المصدر: احتسبت من:
Philip Thorn and Farida Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East: Describing the Banking Systems of, and Providing Details of Banks in Egypt, Jordan, Lebanon, Syria, Iraq, Iran, Kuwait, Gulf States and Arabia* (London: Banker Research Unit; Financial Times, 1975), p. 2.

العامة والخطة الاقتصادية للدولة ، وان ينظم إتاحة الائتمان وكلفته لمواجهة متطلبات القطاعات الاقتصادية الانتاجية المختلفة، وان يمارس رقابة فعالة على المؤسسات المصرفية لضمان سلامة مراكزها المالية، هذا بالاضافة الى تكليفه بادارة الموجودات الاجنبية للقطر. وقد أدى ذلك كله الى تقوية الرقابة على المصارف التجارية.

وقد تطورت المصارف التجارية وزاد عددها حتى بلغ في نهاية عام ١٩٦٠ ستة وعشرين مصرفاً، اتخذ اثنان منها شكل مؤسسة عامة، و(١٤) مصرفاً منها شكل شركة مساهمة، وكانت ثمانية منها فروعاً لبنوك اجنبية. اما البقية منها فكانت من نوع شركات التوصية بالاسهم او التوصية البسيطة. وقد باشرت هذه البنوك نشاطاتها من خلال (٢٣٦) فرعاً تركز معظمها في مراكز المحافظات(١٤٧).

ومع التحول الاشتراكي للقطر وتبني مبدأ التخطيط في اطار تنظيم النشاط الاقتصادي،

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

بدأت حركة التأميم التي امتدت على مدى عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ وكانت الأولى من نوعها في الوطن العربي. فتم عام ١٩٦٠ تأميم ثلاثة بنوك هي: البنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنك البلجيكي الدولي. وقد كان الهدف من تأميم البنك الاهلي تدعيم رقابة الدولة واشرافها عليه بصفته بنكاً مركزياً. اما بنك مصر فقد أمم بهدف توسيع القطاع الاشتراكي المتنامي ودعمه. وقد تم تحويل اسهم هذه البنوك الى سندات حكومية تستحق في (١٢) عاماً بفائدة قدرها ٥ بالمائة، ويمكن تسديدها، كلياً أو جزئياً، بعد عشر سنوات بقيمتها الاسمية المحددة،على اساس اسعار القفل في بورصة القاهرة في تاريخ التأميم.

وفي تموز/ يوليو ١٩٦١ صدر قانون التأميم الشهير الرقم (١١٧) الذي نص على تأميم البنوك التجارية الاخرى وشركات التأمين وكذلك عدد من الشركات والمؤسسات. وقد استهدفت الدولة من تأميم البنوك ضمان توجيه الائتمان بالشكل الذي يخدم الاقتصاد الوطني ويوفي بمتطلبات التنمية الاقتصادية ويواجه حاجات القطاع الاشتراكي المتزايد. وفي اواخر عام ١٩٦١ أقيمت (المؤسسة العامة للبنوك) كمؤسسة نوعية على رأس القطاع المصرفي وباشرت عملياً الاشراف والرقابة على القطاع المذكور. وقد وجدت هذه المؤسسة ان هناك الكثير من المنافسة غير الضرورية بين البنوك وان من بين (٢٨) بنكاً عاملاً عام ١٩٥٧، كانت هناك خمسة منها فقط تستأثر بنحو ٨٠ بالمائة من اجمالي موجودات ومطلوبات البنوك التجارية، وان هذه البنوك الخمسة تميزت بانتشار فروعها في مختلف انحاء القطر المصري وبتنوع نشاطاتها وبتمتعها بخبرة مصرفية واسعة. عندئذ استقر الرأي على دمج البنوك التجارية في خمس مجموعات، وذلك تحقيقاً للتكامل في تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة التي تقدمها كل مجموعة منها، وتحقيق اوسع انتشار جغرافي لها، وتوفير جهاز اداري وفني كفيّ ومتكامل وقادر على تحمل اعباء الدمج(١٤٨).

وقد لوحظ ان هناك ازدواجية في الوظائف الرقابية وتداخلاً في الاختصاصات الاشرافية بين المؤسسة العامة للبنوك والبنك المركزي، فصدر في نيسان/ إبريل ١٩٦٤ قرار جمهوري برقم ١٤٦٦ يُلغي المؤسسة المذكورة، ومنيطاً بالبنك المركزي مباشرة اختصاصاتها والرقابة على الجهاز المصرفي والاشراف عليه. وتم في العام نفسه اعادة النظر في تخصصات البنوك فأعيد توزيع نشاطات شركات ومنظمات القطاع العام بين مجموعات البنوك الخمسة المذكورة، مما قضى على أي منافسة بينها، مع مراعاة المحافظة على التوازن النسبي لنشاطات البنوك في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولكن كانت هناك استثناءات معينة بشأن تسويق المحاصيل الزراعية مثل القطن والرز، فقد ترك أمر المساهمة في ذلك الى جميع البنوك نظراً لمتطلباتها المالية الكبيرة والطابع الموسمي الذي تتميز به. وقد كان الدافع وراء ذلك التخصص يكمن في أن حصر النشاطات المعينة بكل بنك سيساعد البنوك على تتبع نشاطات الوحدات الانتاجية مما يجعلها- اي البنوك- قادرة على تقويم ما تنجزه من الاهداف المرسومة لها في الخطة الاقتصادية

---

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٧ - ٣٣٠.

المركزية. وقد تم وضع نظام محاسبي موحد بهدف تقويم العمليات المالية للوحدات الانتاجية من خلال التسجيل المنتظم لتدفقاتها النقدية(١٤٩). واصبح بذلك ممكناً ان تقوم البنوك بتوفير بيانات سريعة ومفصلة ووافية عن التدفقات المالية والنقدية للقطاعات الانتاجية المختلفة ومتابعة الاوضاع المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة، دورياً وفي فترات منتظمة، مما يساعد على اكتشاف اي عجز في التمويل في الوقت المناسب، وتحديد حجم التمويل اللازم لوحدات الانتاج الاشتراكية، واستخدام هذا الائتمان بشكل منتظم وكلما دعت الحاجة اليه. وقد استفاد النظام المصري الاشتراكي في ذلك من التجارب المشابهة في الاقطار الاشتراكية الاخرى، وبشكل يخدم التحولات الاشتراكية في القطر(١٥٠). ويوضح الجدول رقم (٣- ٤٧) تطور الوضع المصرفي في مصر خلال الفترة ١٩٥٣- ١٩٦٩.

جدول رقم (٣- ٤٧)
البنوك التجارية في مصر، للسنوات ١٩٥٣ - ١٩٦٩
(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٩	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	٤٢,٦	٤٦,٨	٥٧,١	٦٠,٨	١٠٥,٧	١٤٩,١	١٦٢,٩
موجودات اجنبية	١٣,٥	٧,٧	٣٦,٣	٢٨,٥	٥٧,٨	٤٦,٢	٥٠,٠
حقوق على الحكومة	٩,١	٢٢,١	٣١,٢	١٥١,٥	٣٢٣,٦	٤٧١,٦	٤٨١,٩
حقوق على القطاع الخاص	١١٩,٠	١٦٩,٦	٢٤٥,٠	٢٧٩,٣	٣٣٢,٥	٣٥٩,٥	٣٩٧,٢
حقوق على البنوك الاختصاصية	-	-	-	٢٢,٩	٥٨,٦	٨٩,٠	١١١,١
ودائع جارية	١٠٦,٩	١٣٥,٠	١٦٣,٥	١٦٦,٥	١٩٨,٨	٢٥٥,٤	٢٤٩,٨
ودائع زمنية وادخار	٤٣,٠	٥١,٦	٨٤,٢	١٣٤,٧	١٩٧,٢	٢٢٢,٧	٢٥٢,٦
مطلوبات اجنبية	٢,٨	٢,٩	٧,٨	٣٤,٦	٥٣,٥	٦٤,٩	٧٠,٦
ودائع حكومية	٨,٨	٩,٨	٣٥,٥	٤٨,٢	١١٩,٦	٨٨,٢	٩٠,١
قروض من البنك المركزي	٤,٢	٩,٥	٣١,١	٢٥,٩	١٧٢,٢	٢٧٩,٦	٣١٧,٥
فقرات اخرى	١٨,٦	٢٨,٥	٣٨,١	٦٢,٧	٦٣,٠	١٠٤,٠	١١٩,٦
ودائع ادخار لدى دوائر البريد	٢٦,٨	٢٧,٢	٣٨,٦	٤٣,٤	٧٤,٠	٧٠,٣	٧٢,٥

المصدر: احتسبت من:
International Financial Statistics, vol. 31, no. 5 (May 1978)(Supplement):*Annual Data, 1953 - 1977.*

ويمكن من ذلك استخلاص الحقائق التالية:

١ - تدهور الوضع الخارجي الصافي للبنوك التجارية وبخاصة في فترة الستينات بعد

---

(١٤٩) انظر تفصيلاً اوسع لذلك في: المصدر نفسه، ص ٣٣١، و
Thorn and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, p. 9.

(١٥٠) قريصة، دراسة في النظم النقدية والمصرفية مع الاشارة الخاصة الى مصر ولبنان، ص ١٦٠ - ١٦٥.

ازدياد الانفاق الحكومي على التسلح وكذلك على حاجات التنمية الاقتصادية وتنامي الاستيرادات من الخارج.

٢ - تزايد الائتمان المصرفي الى الحكومة والى القطاع الخاص بشكل مهم منذ اوائل الستينات، وبصورة خاصة بعد صدور القرارات الاشتراكية وتأميم الجهاز المصرفي عام ١٩٦١.

٣ - ظهور البنوك التجارية كمصدر مهم لتمويل البنوك الاختصاصية في القطر وذلك بعد عام ١٩٦١، وهو عام التأميم. مما يعكس تزايد اهمية الجهاز المصرفي في التمويل التنموي الطويل الأجل.

٤ - كما يلاحظ تزايد اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لسيولتها كما يشهد على ذلك تزايد اقتراضها من البنك الاخير خصوصاً من بعد عام ١٩٦٢، وبشكل أخص من بعد عام ١٩٦٧، في عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩. مما يدل كذلك على دور متنام يقوم به البنك المركزي كملجأ أخير للاقراض وكمصدر للسيولة.

٥ - وبعكس ذلك يلاحظ ان نسب الزيادة في احتياطيات البنوك خلال الستينات كانت اقل منها في كل الودائع بأنواعها. ويدل على ذلك ان البنوك التجارية قد لعبت دوراً مهماً في تمويل النشاطات الانتاجية في الاقتصاد الوطني، فقد استغرقت حقوقها على الحكومة والقطاع الخاص والبنوك الاختصاصية جميع ودائعها بانواعها- خصوصاً بعد عام ١٩٦١.

٦ - ويلاحظ اخيراً انه، في الوقت الذي ازدادت فيه حقوق البنوك على الحكومة، فقد بقيت ودائع الاخيرة ضئيلة نسبيا، مما يدل على عدم تحسن في المركز النقدي الحكومي طوال فترة الستينات، بل بالعكس تدهور هذا المركز بعد نكسة عام ١٩٦٧ بشكل واضح.

أما في السودان، فقد استمرت البنوك الاجنبية، بخاصة البريطانية منها، في الهيمنة على الجهاز المصرفي التجاري، وكان على رأسها البنك الاهلي كبنك للاصدار، وذلك حتى عام ١٩٥٨. وكان من بين هذه البنوك مصرفان عربيان هما: بنك مصر والبنك العربي. وفي عام ١٩٥٩ أنشيء اول بنك تجاري سوداني برأسمال قدره مليون جنيه سوداني. وفي العام نفسه توقف البنك الاهلي المصري عن العمل وتحول الى بنك السودان المركزي ابتداء من شباط/ فبراير ١٩٦٠. وقد بلغ مجموع فروع هذه البنوك عام ١٩٥٨ أربعة وثلاثين فرعاً، منها (١٢) في الخرطوم وخمسة في بورسودان[١٥١]. كما انشيء عام ١٩٥٧ البنك الزراعي السوداني برأسمال معلن قدره سبعة ملايين جنيه سوداني وبدأ اعماله عام ١٩٥٩. وأسس البنك الصناعي السوداني عام ١٩٦١ برأسمال قدره ثلاثة ملايين جنيه وبدأ مزاولة نشاطه عام ١٩٦٢. وفي

---

(١٥١) حمزة، بنك السودان المركزي في الاقتصاد القومي مع الاهتمام بالسياسة المصرفية في البلاد الحديثة النمو، ص ٦٢ - ٦٣.

عـام ١٩٦٣ تحول بنـك الكريـدي ليونيـه الفرنسي الى بنـك تجاري سـوداني مختلط، سوداني- فرنسي، عرف باسم (بنك النيلين) الذي بدأ نشاطه عام ١٩٦٥ وبلغ رأسماله ثلاثـة ملايـين جنيه سوداني. ومن ثم انشيء البنك العقاري عام ١٩٦٧ برأسمـال قدره سبعـة ملايـين جنيه ساهم فيه البنك المركزي بنسبة ٤٠ بالمائة وساهمت الحكـومة بـالباقي(١٥٢). وهكـذا بلغ عدد المصارف التجارية في السودان في نهاية الستينات سبعة مصارف، بلغ مجموع فروعها ووكالاتها في جميع انحاء القطر ثلاثة وستين مصـرفاً تمـركز منهـا في الخرطـوم ثلاثـة وعشرون فـرعاً فقط وانتشـرت الفروع البـاقية في مختلف انحـاءالقطر، مـا عدا مـديريتـين منها،مـارس فيهما البنـك المركزي السوداني الاعمال المصرفية التجارية كافة لعدم وجود فروع لمصارف تجارية فيها. وقد تركزت في مصرفين من هـذه المصارف السبعـة اكثر من ٥٠ بـالمائـة من جملة الائتمان الممنـوح للقطاع الخاص وحوالى ٢٩ بالمائة من مجموع الودائع لدى البنوك جميعا(١٥٣).

وقد بقيت البنوك التجارية حتى عام ١٩٧٠ في معظمهـا مملوكة ملكيـة اجنبية (بـاستثناء البنـك التجاري السـوداني ونصف رأسمال بنـك النيلين). فعملت كلهـا في تمـويـل التجـارة الخارجية وركزت نشاطاتها في القطاع التجاري، وتمركزت في المـدن، وحولت معـظم ارباحهـا الى مـراكزهـا الرئيسـة في الخارج. واحتكـرت ٨٠ بالمـائة من مجمـوع ودائـع الجهـاز المصـرفي التجاري، وحققت ارباحاً وصلت نسبتها الى ما نسبته ١٥٠ بالمائة من رؤوس اموالهـا الضئيلة اصلاً(١٥٤). ولم تبد أي ميل للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في السودان،ولذلك اتجهت الدولة نحـو تأميم الجهـاز المصرفي التجـاري، فتم ذلك في أيـار/ مايـو ١٩٧٠ بالقـانون رقـم (٤٢)، حيث أممت المصارف مع شـركات اجنبيـة أخرى وبعض الشـركات السـودانية. وقـد استهدفت الحكومة من ذلك نشر وتطوير النشاطـات المصرفيـة لتشمل القـطاعات الاقتصـادية بأنواعها، ودعم رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي، وتوكيد اشراف الجهاز المصرفي عـلى نشاطات الوحدات الانتاجية ، ووضع حد للمنافسة المفرطة التي كانت قائمة بين البنوك قبل التأميم. وقد تم تحويل اسماء البنوك الاجنبيـة الى اسماء عـربية، وحـولت البنوك الى شـركات مساهمة يملكها البنك المركزي، واعتبر الاخير الجهة الادارية المختصة بالرقابـة والاشراف عـلى البنوك المؤممة. وأجاز القانون تحويل القيمة الصافية للبنوك إلى سندات اسمية على الدولة مـدة خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٤ بالمائة سنوياً، ويجوز للدولة استهلاكها كلياً او جـزئياً بقيمتهـا الاسمية. وقد التزمت الدولة بالتزامات البنـوك في حدود مـا آل اليها من أمـوالها وحقـوقها في تاريخ التأميم(١٥٥). وقد بلغ عـدد الفروع في تـاريخ التـأميم (٦٥) فرعـاً، عدا (١٦) فـرعاً

---

(١٥٢) خليل، «تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي بالمملكة الاردنية الهاشمية،» ص ١٢٥ - ١٢٨.

(١٥٣) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، ايلول ١٩٧٠، ص ١٠.

(١٥٤) خليل، المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ١٣٠ - ١٣١.

للبنك الزراعي السوداني والمراكز الرئيسة لكل من البنك الصناعي والبنك العقاري والبنك الزراعي[١٥٦].

ويوضح الجدول رقم (٣ـ ٤٨) الوضع المصرفي التجاري في السودان خلال الفترة ١٩٥٣ـ ١٩٦٩.

جدول رقم (٣ـ ٤٨)
البنوك التجارية السودانية ، للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٦٩
(بملايين الجنيهات السودانية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٩	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	١,٩٠	٨,٩٧	٩,١٢	٥,٥١	٧,٦٧	٧,٣٢	٤,٣٥
موجودات اجنبية	٢,٥٦	٢,٧٥	١,٦٣	٠,٣٩	٠,٤٢	٠,٧٨	٠,٥٧
حقوق على الحكومة	-	-	-	-	-	٥,٠٩	١٢,٧٧
حقوق على القطاع الخاص	٨,٢١	٢٠,٨٦	٢٣,٩٧	٤٦,٥٩	٤٥,٧٥	٧٠,٨٢	٦٦,٠٧
ودائع جارية	٤,٨٧	٧,٥٧	١٢,٩٣•	١٩,٩٧	٢٦,٣٥	٣١,٠٦	٣٥,٢٤
ودائع زمنية وادخار	٠,٤٢	٠,٤٥	١,٨٥	٣,٦٤	٦,٣٦	١١,٨٠	١٣,٢٧
مطلوبات اجنبية	١,٦٤	٥,٦٤	٦,٤١	٨,٠٩	٥,٠٧	١٠,٠٠	٥,٣٦
ودائع حكومية	٤,٧١	١٥,٠٨	٨,١٦	١٢,٠٥	٢,١٨	١,٣٠	١,٣٨
قروض من بنك السودان	-	٣,٦٦	١,١٠	٤,٢٧	٤,٤٠	١٨,٥٨	١٦,٦٦
حسابات رأس المال	-	-	-	-	٥,٩٨	٥,٩٨	٦,٠٤
فقرات اخرى (صافية)	١,٠٣	٠,١٨	٤,٢٧	٤,٢٧	٣,٥٠	٥,٢٩	٥,٨١

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ويتضح من هذا الجدول أن اهم موجودات البنوك التجارية تمثلت بالائتمان الذي منحته الى القطاع الخاص طوال هذه المدة. وقد استغرقت حقوق البنوك على القطاع المذكور معظم الودائع لديها بأنواعها. كما ان دور البنك المركزي كمصدر لسيولة البنوك كان واضحاً بشكل مهم خاصة في اواخر الستينات. ولم يكن الوضع الخارجي للبنوك مريحا طوال هذه المدة. كما تدهور الوضع النقدي للحكومة كما يعكسه تناقص ودائعها لدى الجهاز المصرفي وتزايد قروضها من الاخير في نهاية الستينات. كما تناقصت سيولة البنوك خلال الفترة نفسها كما هو واضح في هبوط احتياطياتها وتزايد الودائع لديها وتنامي قروضها من البنك المركزي.

أما في الصومال فقد سيطرت البنوك الاجنبية على الصيرفة هناك طوال فترة ما بعد

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

الحرب العالمية الثانية. وحتى عام ١٩٦٨ كانت هناك فروع لأربعة بنوك تجارية اجنبية، بالاضافة الى بنك تجاري حكومي هو بنك التسليف الصومالي (Credito Somalo) الذي تم دمجه في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٨ في البنك الوطني- المركزي- الصومالي كما سبقت الاشارة اليه. وابتداء من ايار/ مايو ١٩٧٠ حتى كانون الاول/ ديسمبر من العام نفسه تم تأميم البنوك الاجنبية التي اصبحت فروعا للمصرف الوطني[١٥٧].

وفي عام ١٩٦٨ تم تأسيس بنك التنمية الصومالي لتمويل المشاريع التنموية الانتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، برأسمال قدره (٢٠٠) مئتا مليون شلن صومالي ساهمت فيه كل من الحكومة والبنك المركزي بـ ٩٠ بالمائة، بينما ساهم البنك الصومالي للتجارة والادخار- الذي اسس عام ١٩٧١- وشركة التأمين بالعشرة بالمائة الباقية من رأس المال. ويمنح البنك قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل في مجالي الصناعة والزراعة[١٥٨].

جدول رقم (٣- ٤٩)

البنوك التجارية الصومالية، للسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٩

(بملايين الشلنات الصومالية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	١٨،٩	٢٢،٥	١٨،٣	١٠،٢	١٣،٧	١٤،٩	١٣،٩
موجودات اجنبية	٠،١	٠،٣	٤،٠	٤،١	٧،٤	٧،٣	٧،٥
حقوق على القطاع الخاص	٢٥،٢	٥٩،٩	٧٧،٠	٨٧،٤	٩٢،٩	١١٠،٤	٨٨،٣
ودائع جارية	٤١،٤	٦٢،٦	٦٨،٦	٦٠،٣	٧٣،٢	٨٦،٠	٦٨،٨
ودائع زمنية وادخار	١١،٤	١٩،٠	٢٣،٠	٢٣،٨	٢٧،٧	٣٢،١	٣٠،٧
مطلوبات اجنبية	-	-	-	٧،٩	٥،٤	٥،٤	٦،٢
قروض من المصرف الوطني	١،٢	٢،١	٣،١	٣،١	٠،٢	-	-
حسابات رأس المال	٥،٩	٧،٨	٩،٢	٩،٤	٩،٤	١٠،٠	٤،٠
فقرات اخرى (صافية)	١٥،٧-	٨،٨-	٤،٥-	٢،٨-	١،٩-	٠،٩-	-

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ويبين الجدول رقم (٣- ٤٩) الوضع المصرفي في الصومال خلال الفترة ١٩٦٠- ١٩٦٩ ومنه يتضح انه في الوقت الذي بقيت فيه احتياطيات البنوك التجارية وموجوداتها الاجنبية ثابتة نسبيا في النصف الثاني من الستينات، فقد تزايدت كل من حقوق البنوك على القطاع الخاص

---

(١٥٧) *International Financial Survey*, (June 1972).

(١٥٨) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي (القاهرة: الادارة، ١٩٧٨)، ص ٢٨٦.

وودائع الجمهور لـديها بـأنواعهـا بنسبة ملمـوسة خـلال الفترة الاخيـرة نفسها. كـما تناقصت قروض البنوك من البنك المركزي بصورة مستمرة حتى انعدمت تماما في السنتين الاخيرتـين من الفترة موضوع البحث. ولعل ذلك كان راجعاً الى تزايد الودائع لديها، مما زاد من مواردها المالية.

واذا انتقلنا الى ليبيا فسنجد انه لم يكن هناك حتى عام ١٩٥٦ سوى ثمانية بنوك تجـارية كانت كلها غير ليبية، منها اثنان عربيان أحدهما أردني (البنك العربي- ١٩٥٢) وثانيهما مصـري (مصرف مصر- ١٩٥٤) الذي ساهم فيه الليبيون بـ ٥١ بـالمائـة من رأسمالـه، اما البقيـة فقد كانت اجنبية، منها ثلاثة ايطالية اعيد فتحها عام ١٩٥١ وكانت قد أغلقت بعد الحرب العالمية الثانية، والبقية خليط بين انكليزية وفرنسية أنشيء بعضها منذ عام ١٩٠٧ (بنك باركليز) بينما أنشيء معظمها في الستينات[١٥٩]. وكانت جميع هذه البنوك تعمل في تمويل النشـاط التجاري بخاصة منه التجارة الخارجية، وكانت تتخذ قراراتها مباشرة بالرجوع الى مراكـزها الـرئيسة في الخارج، شأنها في ذلك شأن مثيلاتها في الاقطار العربيـة الاخرى، دون التفـات الى الحاجـات المالية المحلية. وقد أشرنا من قبل الى ان البنك المركزي الليبي بـدأ أعمالـه عام ١٩٥٦. وتم عام ١٩٥٨ اصدار اول تشريع مصرفي ينظم الاعمـال المصرفيـة التجاريـة وهو قـانون البنـوك لعـام ١٩٥٨ الذي حـدد المتطلبـات الرأسمـالية للبنـوك واحتياطيـاتهـا وسيـولتهـا وسيـاستهـا الائتمانية. وقد نص على تطبيق القانون من قبل وزارة المالية وبـالتشاور مـع البنك المـركزي. ولكن الاخير بقي مع ذلك غير قادر على تحقيق رقابة على البنوك التي كانت اجنبية- كما سبقت الاشارة اليه- فأعيد النظر في القانون المذكور وحل محله عام ١٩٦٣ قانـون جديـد للبنوك (رقم ٤ لسنة ١٩٦٣). وقد عـالج القـانون الجـديد مختلف الامـور المصرفيـة بما فيهـا تنظيم البنـك الوطني- المركزي- الليبي ووظائفه ورقابته على الجهاز المصرفي. كـما أبدل القـانون اسم البنـك الوطني المذكـور الى (بنك ليبيـا) كما سبقت الاشـارة. وفي اواخر عـام ١٩٦٥ تم فصل القسم الخاص بالعمليات المصرفية التجارية في البنك المذكور عن العمليات المصرفية المركزية. وحين قامت الثورة في ليبيا عام ١٩٦٩ تقرر في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه [تلييب] البنوك التجارية الاجنبية العاملة في ليبيا وذلك بتحويلها الى شركات مساهمة تملك الحكومة ٥١ بالمائة من رأسمـالها عـلى الأقل. وفي كـانون الاول/ ديسمبـر ١٩٧٠ صـدر قـانـون تـأميم حصص المصارف الاجنبية في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، كما تقرر اعادة تنـظيم المصارف، وتم دمج قسم الاعمال المصرفية التجارية في بنك ليبيا مع مصرفين آخرين لتكـوين مصرف واحـد اطلق عليـه (المصرف التجـاري الوطني). اما المصـارف الخمسة المتبقيـة فقـد ادمجت كلهـا في بعضهـا لتؤلف (مصرف الـوحدة). وبصـدور قانـون التأميم المـذكـور واعـادة تنـظيم الجهـاز المصرفي، فقد تقلص عـدد المصارف التجـارية العـاملة في ليبيا من عشـرة مصارف (بـاستثناء العمليـات التجاريـة لبنك ليبيـا) الى خمسة مصـارف فقط، منها ثـلاثة مملوكـة للدولة بصـورة كاملة، واثنان بشكل شركة مساهمة حددت فيهـا مساهمـات الليبيين بخمسـة آلاف جنيه ليبي

---

(١٥٩) اليه، النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا، ص ٢٩٢ و٣٠٦، الهامش ٢.

لكل ليبي (بما في ذلك اقاربه الى الدرجة الرابعة). فتم بذلك لبنك ليبيا تحقيق هيمنة كاملة على الجهاز المصرفي الليبي(١٦٠).

ومن الناحية الاخرى، فقد كان هناك حتى عام ١٩٧٠ مصرفان متخصصان هما: المصرف الزراعي الوطني الليبي الذي أنشيء عام ١٩٥٥ برأسمال اسمي قدره خمسة ملايين جنيه ليبي شاركت فيه الحكومة بمليون جنيه، والمصرف الصناعي العقاري الليبي الذي انشيء عام ١٩٦٥ برأسمال قدره عشرة ملايين جنيه ليبي قسم مناصفة بين الاستثمارين الصناعي والعقاري(١٦١).

ويوضح الجدول رقم (٣- ٥٠) تطور الوضع المصرفي التجاري في ليبيا خلال الفترة ١٩٥٨- ١٩٦٩، حيث يلاحظ تزايد سيولة البنوك التجارية، في الوقت الذي زادت الودائع لديها بأنواعها، وذلك ما عدا الودائع الحكومية التي تناقصت بشكل مستمر خلال السنوات العشر المشار اليها حتى انعدمت عام ١٩٦٩. كما زادت الموارد المالية الذاتية للبنوك كما يتضح من حسابات رؤوس اموالها، في الوقت الذي زادت فيه من قروضها للقطاع الخاص بنسب متزايدة،ولاسيما في النصف الثاني من الستينات، خصوصاً بعد تلييب المصارف وزيادة مساهمة الحكومة الليبية فيها.

جدول رقم (٣- ٥٠)

البنوك التجارية الليبية ، للسنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٩

(بملايين الدنانير الليبية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	١,٣	٢,٤	٥,٧	٥,٢	١٤,٩	٢٥,٦	٢٢,٦
موجودات اجنبية	١,٩	١,٧	١,٧	١,٧	١,٤	٢,٤	٣,٧
حقوق على القطاع الخاص	٨,٤	١٣,٧	١٦,٢	٢٣,٢	٣٦,٨	٥١,٠	٦٢,٠
ودائع جارية	٥,٩	١٠,١	١٢,٢	١٤,٥	٢٩,٠	٤٥,٠	٤٧,٨
ودائع شبه نقدية	٤,٤	٥,٩	٨,٨	١٠,٩	١٨,٦	٢٥,٠	٢٨,٢
مطلوبات اجنبية	٠,٤	٠,٥	٠,٨	٠,٣	٠,١	٤,٤	٤,٥
ودائع حكومية	-	٠,٣	٠,٢	-	٠,١	-	-
حسابات رأس المال	١,٠	١,٣	١,٨	٥,٦	٦,٨	٧,١	٨,٤
فقرات اخرى (صافية)	٠,٢-	٠,٤-	٠,٤-	١,٣-	١,٤-	٢,٥-	,٦-

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

---

(١٦٠) البنك المركزي العراقي،دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، آب ١٩٧٠، ص ٤ ـ ٥، ٩ ـ ١٠ و١٩.

(١٦١) اليه، المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

أما الوضع المصرفي في تونس فقد بقي يتوسع بعد الحرب العالمية الثانية حتى بلغ عدد المصارف عند اعلان الاستقلال عام ١٩٥٦ خمسة وعشرين مصرفاً منها (١٤) مصرفاً تخدم القطاع العصري في الاقتصاد التونسي، وكانت رؤوس اموالها فرنسية، واقتصرت قروضها على القطاع التجاري. كما كانت هناك مصارف تعاونية تقوم بقروض زراعية وعقارية واستهلاكية. ثم كانت هناك بالاضافة مجموعة ثالثة تخدم القطاع العصري وهي مؤسسات القروض العمومية التي كانت تقوم كذلك بقروض عقارية ورهنية وزراعية. ثم كانت هناك مصارف تقوم بخدمة القطاع القديم- كما يسمى- وهو القطاع الشعبي الذي كانت هذه البنوك تمد يد المساعدة الى المحتاجين فيه من الفلاحين لتخليصهم من القروض الربوية ذات الفوائد الفاحشة(١٦٢). وكان معظم قروض المصارف يذهب الى القطاع الحديث، الذي كان الفرنسيون يسيطرون عليه. وحين جاء الاستقلال عام ١٩٥٦ بدأت الحكومة التونسية باتخاذ اجراءات اصلاحية عديدة تمثلت بانشاء قطاع مصرفي عام، وتونسة اهم المصارف، وتجميع المؤسسات المصرفية أو ادماجها في منشآت جديدة، وتصفية بعض المؤسسات المصرفية القديمة. فأقامت الحكومة عام ١٩٥٧ الشركة التونسية للبنك برأسمال قدره عشرة ملايين فرنك، وعام ١٩٥٩ البنك القومي الزراعي برأسمال قدره اربعمائة الف دينار زيد فيما بعد الى ٣,٢ ملايين دينار ساهمت الحكومة بـ ٥٠ بالمائة منها وقد تم تغيير تسميته عام ١٩٦٨ الى البنك القومي التونسي. وكلا المصرفين كان يقوم بمنح قروض مصرفية لمختلف القطاعات الاقتصادية ولآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة. وقد ازدهرت اعمال المصرفين وسيطرا على معظم العمليات المصرفية واصبحا أكبر البنوك في البلاد. كما اسس بنك الجنوب عام ١٩٦٨ برأسمال تونسي واجنبي مشترك يقوم بتمويل تجاري وتنموي في آن واحد(١٦٣).

وقد بلغ عدد البنوك التجارية العاملة في تونس عام ١٩٥٩- أي بعد سنة من انشاء البنك المركزي التونسي- واحداً وعشرين مصرفاً منها سبعة شاركت الحكومة في رؤوس اموالها بالاضافة الى منحها قروضاً كبيرة لغرض استثمارها. وقد بلغت فروع هذه البنوك مائة فرع انتشرت في انحاء البلاد. وقدمت هذه البنوك قروضاً لآجال مختلفة ولقطاعات عديدة، رغم ان معظم قروضها كانت قصيرة الأجل.

وبدأت منذ عام ١٩٦١ حركة تونسة البنوك وتجميعها واشراك رأس المال الاجنبي، العربي وغير الفرنسي، مع رأس المال الفرنسي. كما قام التجميع على مبدأ التخصص ما أمكن ذلك، الا ان الاولوية اعطيت للتجميع اذا تبين ان التخصص قد يضر بعض البنوك بسبب ضيق السوق التونسية. كما اخذت الحالة المالية للبنوك في الاعتبار في مبدأ التجميع.

---

(١٦٢) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي الدولي ، تشرين الاول ١٩٧٥، ص ٤.

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ٥ - ٥٦، والشطي، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية التونسية،» ص ٢٢١.

وبذلك انخفض عدد البنوك في نهاية عام ١٩٦٩ الى (١٣) مصرفا نتيجة عملية التجميع، منها ثلاثة بنوك حكومية: اثنان منها تجاريان وواحد يمنح قروضاً طويلة الأجل. وسبعة بنوك خاصة خاضعة للقانون التونسي وقد يشارك الاجانب في رؤوس اموالها، اما الثلاثة الباقية فقد كانت اثنان منها اجنبيان: فرنسي وبريطاني، وواحد عربي. وقد كانت هذه كلها بنوك ايداع ركزت معظم اعمالها في قروض صناعية وتجارية[١٦٤].

جدول رقم (٣- ٥١)
البنوك التجارية التونسية، للسنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٩
(بملايين الدنانير التونسية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	٢,٨٠	٢,١٥	٤,٨٨	٣,٤٣	٦,٩٧	٨,٥٩	١٠,٨١
موجودات اجنبية	٤,٧٥	٤,٨٨	٢,٥٩	٢,٣٣	٤,٣٢	٣,٦٨	٤,٣٤
حقوق على الحكومة	٧,٥١	٩,٨١	١٣,١١	٢٥,٨٣	٢٦,٦٧	٢٧,٠١	٢٩,٥٢
حقوق على القطاع الخاص	٤٧,٤٢	٦٨,٣٤	٨٩,٢٢	١٢٨,٤٦	١٧٨,٦٣	٢٢٢,٧٥	٢٣٤,٣٣
ودائع جارية	٢٩,٩٠	٤٧,٨٥	٦١,٦٢	٧٨,٦٨	٨٠,٤٠	٩٩,٤٥	١٠٨,٧٤
مطلوبات شبه نقدية	١,٥٧	٣,٦٢	٩,١٤	١٨,٨٤	٣٨,٢٢	٤٥,٤١	٤٨,٣٦
مطلوبات اجنبية	٣,١٧	١,٠٣	١,٦٩	٦,٤٩	١٤,٨٣	٢٠,٨٨	١٣,٩١
قروض اجنبية طويلة الأجل	-	-	٢,٧٨	١,٩٧	٩,٣١	١١,٣٧	١٤,٦٣
صناديق اقراض حكومية	١٣,٥٠	١٢,٦٣	٧,٤٣	٨,٥٨	١١,٦٧	١٥,٢	١٦,١٦
قروض من البنك المركزي	١١,٠٥	١١,٣٦	١٢,٠٦	٢٠,٨٣	٢٦,١٠	٢٨,٠٥	٢٨,٩٠
حسابات رأس المال	٥,٠٢	٥,١٢	٧,٣٠	٩,٧٥	١٤,٢٢	٢١,٥٤	٢٦,٢٦
فقرات أخرى (صافية)	-١,٧٢	٣,٥٥	٣,٣٦	٧,١٢	١٢,٢٢	١٠,٢٧	١٢,٠٦
حسابات جارية لدى دوائر البريد	٢,٦٤	٢,٨٢	٤,٢٩	٤,٨٦	٦,٤٥	٩,٣٨	٨,١٢

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

وقد صدر في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٦٧ قانون المصارف رقم (٥١) الذي اوجب الا يقل رأس المال المرخص عن مليون دينار (الفصل ١٣)، والا يخصص بنك الايداع اكثر من ١٠ بالمائة من أمواله الخاصة للمساهمة في مؤسسة واحدة، والا تزيد هذه المساهمة عن ٣٠ بالمائة من رأسمال الشركة المساهمة بها (الفصل ١٦). ويتضح من كل ذلك ان الجهاز المصرفي التونسي لم يقم على نظام التخصص، كما ان على كل بنك ان يحدد قبل بدء عملياته ما اذا كان بنك ودائع او بنك استثمار[١٦٥]. وهناك بالاضافة الى البنوك التجارية ثلاث

---

(١٦٤) الشطي، المصدر نفسه، ص ٢٢٢ - ٢٢٦، وهاشم والبساط، «تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية،» ص ٨١ - ٨٣.

(١٦٥) هاشم والبساط، المصدر نفسه، ص ٨١.

مؤسسات تنموية لا يسمح لها بتلقي الودائع وانما تقرض اما من اموالها الذاتية او من موارد اخرى خاصة قروضا طويلة الأجل لاغراض صناعية وعقارية وسياحية وغيرها، وتساهم فيها الدولة والقطاع الخاص، سواء أكان الاخير محلياً أم أجنبياً(١٦٦).

هذا ويوضح الجدول رقم (٣- ٥١) وضع البنوك التجارية للفترة ١٩٥٨- ١٩٦٩. ويلاحظ أنه في الوقت الذي تناقصت فيه نسبة احتياطيات البنوك الى مجموع ودائعها بأنواعها خلال الفترة المذكورة، فقد تزايدت قروض البنوك الى الحكومة والى القطاع الخاص بحيث استغرقت مجموع الودائع بأنواعها لديها. وقد استطاعت البنوك ان تواجه هذه الزيادة في ائتمانها الكلي الى القطاعين العام والخاص عن طريق زيادات مهمة نسبياً في رؤوس اموالها من ناحية، ومن ناحية اخرى، عن طريق قروضها من البنك المركزي، والقروض التي منحتها الحكومة اياها، واخيراً القروض الاجنبية الطويلة الأجل. هذا في حين تدهور وضع الموجودات الاجنبية لدى البنوك، وازدادت مطلوباتها الاجنبية. ولكن يلاحظ التزايد النسبي في ادخارات الافراد لدى دوائر البريد.

أما في الجزائر، فقد استمرت الهيمنة الفرنسية على القطاع المصرفي طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى قيام المصرف المركزي الجزائري وفقاً لقانونه الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ ومن ثم بدأ اعماله في الشهر التالي. وقد تم حتى نهاية عقد الستينات واوائل السبعينات وضع هيكل نظام مصرفي موحد مع النصوص القانونية والتنظيمية اللازمة. وقد انشئت مصارف جديدة، تجارية وتنموية وادخارية، كما اعيد تنظيم المصارف القائمة. وقد كان هناك في هذه الفترة ثماني عشرة مؤسسة مصرفية، ما بين مصارف ودائع، ومصارف ائتمان تجاري، ومصارف شعبية. وكانت كلها اجنبية ولم تتعاون مع البنك المركزي الجزائري او السلطات الجزائرية في تنفيذ اجراءاتها وسياساتها النقدية. ولذلك فقد تم تأميم الجهاز المصرفي وأعيد تنظيمه بعد الاستقلال، وأصبح هذا الجهاز يقوم على ثلاثة بنوك تجارية وبنك للتنمية، يقوم كل منها على اساس التخصص. فابتداء من عام ١٩٦٦ بدأت حركة دمج بين البنوك انتهت بثلاث مجموعات هي(١٦٧):

١ - مجموعة البنك الوطني الجزائري الذي اقيم عام ١٩٦٦ وقد اندمجت فيه أربعة بنوك اجنبية. وهو يقوم بتمويل طويل الأجل للقطاعات الانتاجية ويلعب دوراً مهماً في التخطيط المالي ودعم القطاع الاشتراكي. وينحصر فيه تمويل القطاع الزراعي. وقد غطت فروعه جميع البلاد ويعتبر اكبر المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر من حيث موارده واستخداماتها.

٢ - القرض الشعبي الجزائري الذي اقيم عام ١٩٦٨ نتيجة دمج ثمانية بنوك اجنبية ومحلية، وهو يقوم بتمويل مختلف القطاعات، خصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع

---

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٧ - ٢٣٠.

(١٦٧) الشيخ والمبارك، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،» ص ٢٧ - ٣١.

الخاص واتخذ له (٦٥) فرعاً وامتد نشاطه الى خارج القطر مشاركة مع بعض المصارف العربية والاجنبية.

٣ - البنك الخارجي الجزائري الذي اقيم عام ١٩٦٧ بعد دمج خمسة بنوك اجنبية. وهو يمول المشاريع الكبرى بشكل خاص، مثل شركة النفط الوطنية والشركة الوطنية للحديد والصلب، سواء منها الخاصة او العامة، الوطنية أو الاجنبية.

وتعتبر هذه المصارف من بين اكبر المصارف العربية. ويأتي البنك الوطني الجزائري بعد البنك الاهلي المصري حجماً. وقد أعيد عام ١٩٦٤ «الصندوق الوطني للتوفير والضمان». وقد كان هذا الصندوق موجوداً اصلاً منذ العهد الاستعماري وكان يغطي الجزائر كلها عن طريق دوائر البريد. ولكن التوفيرات فيه لم تكن تستخدم الا في استثمارات خارجية عن طريق صندوق الودائع في باريس. كما اسس عام ١٩٦٣ (الصندوق الجزائري للتنمية) ليساهم في استثمارات انتاجية عن طريق قروض طويلة الأجل الى مختلف القطاعات وتتراوح مددها بين (١٠) الى (٢٠) سنة [١٦٨]. ويوضح الجدول رقم (٣ - ٥٢) تطور النشاط المصرفي التجاري في الجزائر خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٩.

جدول رقم (٣- ٥٢)

بنوك الودائع الجزائرية، للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٩

(بملايين الدنانير الجزائرية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الاحتياطيات	١٣٨	١٢٧	١٥٩	١٤٥	١٠٦	١١٦
موجودات اجنبية	١٩١	١٩١	٢٦٤	٣٨٤	٥٨٠	١٥٣٩
حقوق على الحكومة	٢٩٧	٣٧٩	٣٧٥	١٠١٤	١٥٤١	١٥٥٢
حقوق على القطاع الخاص	١٥٢٥	١٥١٨	١٣٠٤	٢٠٦٧	٣٧٣٠	٦٤٩٢
ودائع جارية	١٥٩٥	١٨٥٦	٢١٢٨	٣٢٨٦	٤٩٧٥	٦١٣٧
ودائع زمنية	٨٥	١٢٧	٢٢٨	٤٨٨	٨٣٦	١١٩٠
مطلوبات اجنبية	١٩٣	١٦٨	١٨٨	٢٠٨	٢٨٩	٩٨٤
مطلوبات اجنبية طويلة الأجل	-	-	-	-	-	-
صناديق اقراض حكومية	-	-	١٥٥	٢٠٣	٢٧٧	١٠٧٣
قروض من البنك المركزي	٦١٢	٢٨٠	١٣٠	١٧٨	١٧٢	٥٦٠
فقرات اخرى (صافية)	-٣٣٤	-٢١٦	-٧٢٦	-٧٤١	-٥٩٠	-١٦٦

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ١٩ - ٢١، وهاشم والبساط، «تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية،» ص ٩٧ - ٩٨.

ويلاحظ في هذا الجدول ان عام ١٩٦٧ كان حاسماً في تنامي نشاط المصارف التجارية بخاصة في ائتمانها الى كلٍ من الحكومة والقطاع الخاص وكذلك في الودائع بأنواعها التي زادت كلها زيادات كبيرة جداً خلال العام المذكور مقارنة بها في العام السابق، ١٩٦٦. ومن الملاحظ ان ذلك قد حدث بعد اعادة تجميع البنوك وحركة الدمج الواسعة التي تمت عام ١٩٦٦. كما يلاحظ ان موارد البنوك قد زادت من مصدرين مهمين هما اولا القروض الحكومية التي حصلت عليها البنوك بالاضافة الى قروض البنك المركزي الجزائري الذي ادى دوره كمصدر لسيولة البنوك وكملجأ اخير للاقراض. كما يلاحظ التحسن المهم في الموجودات الاجنبية للبنوك وهو أمر يعود حتماً الى تزايد الايرادات النفطية التي بدأت تتدفق الى الجزائر خلال هذه الفترة.

وقد قارب عدد المصارف والمنشآت الائتمانية في المغرب عند استقلاله الثلاثين عداً، كان أغلبها شركات اجنبية ساهمت في تمويل النشاطات الاقتصادية المحلية، ولكنها لم تكن خاضعة لأي تنظيم سوى قرار مدير المالية الذي صدر في آذار/ مارس ١٩٤٣ واوجب على هذه المنشآت ان تدرج في لائحة رسمية، وحظر على المُدانين قانونياً بارتكاب جرائم ضد القانون العام مزاولة أي نشاط مصرفي(١٦٩). وقد بلغ عدد المصارف التجارية عام ١٩٦٤ اثنين وعشرين مصرفاً وصل عدد فروعها الى (١٦٤) فرعاً. كما كانت هناك مؤسسات مصرفية متخصصة تعود ملكيتها للحكومة، ويجوز لها خصم الاوراق المالية التجارية المتوسطة المدى لدى بنك المغرب المركزي. كما تقوم هذه المؤسسات بالتمويل المباشر الطويل الأجل للاستثمارات او بالمشاركة في رؤوس اموال المشاريع. ومن اهم هذه المؤسسات البنك الوطني للانماء الاقتصادي الذي تأسس عام ١٩٥٩. وتساهم الدولة في رأسمال البنك بـ ٣٧,١٣ بالمائة، والبنوك والمؤسسات المالية المغربية بنسبة ١١,٥٢ بالمائة وبعض المؤسسات الاجنبية وعدد من الافراد بالنسبة الباقية(١٧٠).

وفي عام ١٩٦٧ صدر قانون المصارف الذي أخضع جميع البنوك العاملة في المغرب مهما كانت جنسيتها او مساهمة الاجانب فيها لأحكامه وحدد طبيعة وجهة السلطة والرقابة عليها. وبذلك تمت «مغربة» رأس المال لمجموع البنوك بنسبة ٣٧ بالمائة، عام ١٩٧٠، والعاملين فيها بنسبة ٨٦ بالمائة عام ١٩٦٩(١٧١). وقد نظم القانون مزاولة المهنة المصرفية وتنظيم القروض.

---

(١٦٩) هاشم والبساط، «تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي بالمملكة المغربية،» ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

(١٧٠) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، تموز ١٩٧٦، ص ١٤ - ١٨.

(١٧١) هاشم والبساط، المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

وقد كان من نتيجة المغربة والدمج ان هبط عدد البنوك التجارية في اوائل السبعينات الى ثمانية عشر مصرفاً ملكت فروعاً بلغ عددها (٢٩٧) فرعاً[١٧٢].

ويعكس الجدول رقم (٣- ٥٣) تطور الوضع المصرفي التجاري في المغرب خلال الفترة ١٩٥٨- ١٩٦٩.

جدول رقم (٣- ٥٣)
بنوك الايداع المغربية ، للسنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٩
(بملايين الدراهم المغربية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	٥٨	٨٣	٦٢	٤٥	٦٥	١٠٨	١٤٣
موجودات اجنبية	١٦٠	٢٩٩	٢٤٨	١٧٦	١٢٢	١٤٠	١٦٧
حقوق على الحكومة	٣٨٤	٣٥٧	٣٨٣	٥٠٧	٥٦٩	٦٤٧	٨٥٩
حقوق على القطاع الخاص	١١٠٣	١١١٧	١٦٠٠	١٦٢٦	١٦٨١	٢٢١٤	٢٠٨٧
ودائع جارية	١٢٢٦	١٤٠٧	١٦١٤	١٧٤٠	١٨٦٢	٢٢٩٠	٢٤٣٧
ودائع زمنية	١٥٨	٢٢٧	٢٤٩	١٩٠	٢١٢	٣٦٠	٤٣١
ودائع اجنبية	١١٦	٦٢	١٢٩	٧٣	٦٧	٩٠	٨١
قروض من بنك المغرب	٢١١	٩٨	٢١٠	٢٦٦	١٧٢	٢٧٢	٢٣٢
فقرات أخرى	- ٤	٦١	٩٣	٨٤	١٢٤	٩٦	٧٤

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

ويلاحظ في هذا الجدول ان احتياطيات البنوك زادت زيادات طفيفة خلال الفترة موضوع البحث في حين زادت الودائع الجارية بخاصة زيادات مهمة. كما زادت الودائع الزمنية ولو بوتائر أقل. كما تدهور المركز الخارجي للبنوك، بينما قدم بنك المغرب قروضاً مستمرة وثابتة نسبياً خلال الفترة نفسها. ويلاحظ ان ذلك مما ساعد البنوك على تقديم قروض متزايدة لكل من الحكومة والقطاع الخاص، الا ان وتائر النمو في الائتمان المصرفي الى القطاع الخاص كانت اكبر منها في حالة القروض الى الحكومة، مما يعكس التوكيد الذي وضعته الحكومة على القطاع الخاص ودوره في الاقتصاد القومي.

---

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٩١.

وبقيت اخيراً موريتانيا التي كان فيها، لدى اعلان استقلالها عام ١٩٦٠ عدد محدود جداً من أجهزة الوساطة المالية التي كان معظمها اجنبياً. وقد تطورت هذه الاجهزة، كما تطورت التشريعات المصرفية، بعد الاستقلال، حتى بلغ عدد البنوك التجارية في اواخر الستينات ثلاثة بنوك، اثنان منها برؤوس اموال محلية وفرنسية او دولية مشتركة اقيمت عامي ١٩٥٧ و١٩٦٧ وواحد منها تم انشاؤه برؤوس اموال عربية- موريتانية مشتركة وهو (البنك الموريتاني للتنمية والتجارة)، الذى هو مصرف متخصص اقيم عام ١٩٦١ برأسمال قدره (٨٠) مليون اوقية(١٧٣). ويقوم هذا البنك بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل، في حين تقوم البنوك التجارية السابقة بمنح ائتمان قصير الأجل لتمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة، كما تساهم في رأسمال بعض الشركات والمؤسسات الاقتصادية. وهناك بالاضافة الى ذلك بعض المؤسسات المالية والادخارية. وتعمل المؤسسات المصرفية والمالية في ظل اول قانون لتنظيم فعاليتها وقواعد التسليف فيها صدر عام ١٩٦٤ برقم (١٦/ ٦٤). وقد تم بموجب هذا القانون احداث (مجلس وطني للتسليف) للقيام بدراسة السياسة الائتمانية والقرارات والانظمة والقوانين الخاصة بها. كما انشئت لجنة تقوم بدراسة ما يعرضه عليها البنك المركزي او وزارة المالية فيما يتعلق بقواعد الائتمان وتنظيم المهنة المصرفية. كما حدد القانون الحد الادنى لرأسمال البنك بـ (٥٠) مليون فرنك افريقي غربي (= ١٠ ملايين اوقية)، ورأسمال المؤسسات المالية بعشرة ملايين فرنك افريقي غربي (ويساوي مليوني اوقية)(١٧٤).

ويتتبع الجدول رقم (٣- ٥٤) تطور بنوك الودائع (التجارية) في موريتانيا للفترة ١٩٦٠- ١٩٦٩. ويتبين من الجدول ان حقوق البنوك على القطاع الخاص كانت اهم موجوداتها وانها تزايدت باستمرار. هذا في حين تدهور وضع الموجودات الاجنبية (الصافية) لدى البنوك المذكورة. كما تدهور وضع السيولة لديها حيث زادت الودائع بأنواعها بنسب تزيد كثيراً على نسب الزيادة في احتياطيات البنوك. وقد ساعد على تلافي هذا التدهور في أواخر الستينات زيادة قروض البنك المركزي الى البنوك المذكورة وبنسب كبيرة، وبشكل خاص خلال عام ١٩٦٩.

واخيرا فان الارقام الواردة في الجدول (٣- ٥٤) تدل على تواضع نسبي مقارنة بمثيلاتها في بلدان المغرب العربي، نظراً لحداثة الاستقلال السياسي للقطر بعد فترة طويلة من الهيمنة الاجنبية، بالاضافة الى المستوى المحدود للتطور الاقتصادي فيها.

---

(١٧٣) جامعة الدول العربية، الامانة العامة،الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٦٣٧ - ٦٣٨.

(١٧٤) البنك المركزي الموريتاني، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية،» ص ٤٠٥ - ٤١٤.

جدول رقم (٣- ٥٤)
بنوك الودائع الموريتانية ، للسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٩
(بملايين الاوقيات الموريتانية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩
احتياطيات	٤	١٩	١٤	١٥	٥٠	٣٠
موجودات اجنبية	٢١	٢٤٩	٩٧	٢٦٨	٨٠	٢٥
حقوق على الحكومة	-	-	-	-	١	١
حقوق على القطاع الخاص	٥٣	٢٦٠	٢٥٢	٢٧٨	٨٠٠	١٠١٠
ودائع جارية	٦٣	١٢٨	١٣٨	٣٠١	٤٤٣	٤١٢
ودائع زمنية	١٢	١٤	١٠	٤٠	٥٨	٩١
ودائع استيراد	-	-	-	-	٢٢	٣٤
مطلوبات اجنبية	-	-	٦٦	٨٥	١٣٦	١٢٦
ودائع حكومية	-	٢٥٤	١٠٤	٩٠	١٣٤	٩٦
قروض من البنك المركزي	١٠	١٣٢	٥	-	٦٧	٢٧٠
حسابات رأس المال	-	-	-	-	١٠٩	١٢٤
فقرات اخرى (صافية)	٦-	-	٤٠	٤٦	٣٧-	٨٦-

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه.

سادساً: السياسات النقدية العربية خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٦٩

كانت الفترة التي بحثنا في هذا الفصل طويلة حقاً ، اذ امتدت على مدى ربع قرن، حدثت فيها أحداث مهمة وتطورات أساسية في مختلف نواحي اقتصاديات الاقطار العربية، بما في ذلك النواحي النقدية والمصرفية التي تتبعناها تفصيلاً خلال الاجزاء الاولى من هذا الفصل.

ونظراً لطول الفترة، ولأن اكثر الاقطار المذكورة قد تكاملت الى حد كبير نظمها النقدية والمصرفية في عقد الستينات، لذا فاننا سنقسمها، من حيث السياسات النقدية الى فترتين: الفترة الاولى تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حتى نهاية الخمسينات(١٩٥٩) ؛ والفترة الثانية تشمل عقد الستينات حتى عام ١٩٦٩ .

وقد بقي معظم الاقطار العربية في الفترة الاولى غير مستقل نقدياً ودون مؤسسات نقدية مركزية. فلم تكن هناك بنوك مركزية سوى في العراق (١٩٤٧) وسورية (١٩٥٣) ومصر (١٩٥١) وتونس (١٩٥٨) والمغرب (١٩٥٩) والسعودية (١٩٥٢) والسودان (١٩٥٩).

أما في بقية الاقطار العربية فلم تكن هناك مؤسسات نقدية مركزية مثل هذه، وانما كانت هناك في بعضها بنوك اصدار (لبنان والجزائر) ولجان عملة أو مجالس نقد (الاردن والسودان) او مرتبطة باتحاد نقدي اجنبي (عدن)، او لا يوجد فيها أي شيء من هذا أو ذاك وانما تمّ فيها تداول عملات أجنبية مختلفة، خاصة الهندية والاسترلينية وريال ماريا تريزا الاثري، وقد شملت مثل هذه الاقطار الاخيرة جميع اقطار الخليج والجنوب العربيين واليمن الشمالية والصومال وجيبوتي. وقد اشرنا في الفصل السابق الى عدم وجود ما يسمى بـ (سياسة نقدية ومصرفية مركزية وطنية) في الاقطار التي تحتل لجان العملة او مجالس النقد قمة أنظمتها النقدية. وقد شرحنا اسباب ذلك، وخصائص مثل هذه النظم النقدية، التي لم تقدم لأقطارها سوى تنظيم عملية الاصدار ونقلها من بنك اصدار أجنبي ووضعها في أيدي لجان عملة ليس لها من علاقة بوطنها وبحاجاته النقدية والاقتصادية سوى الاسم فقط. ومن الطبيعي ان البلدان العربية الاخرى التي لم تحصل على استقلالها السياسي ولا على مؤسساتها النقدية المركزية، وانما خضعت لسيطرة استعمارية اقتصادية وسياسية، وبالتالي نقدية ومصرفية، بقيت تابعة نقدياً ومصرفياً للبلدان الاستعمارية المهيمنة، دون ان يكون لها نقد خاص بها ولا بنوك أو مؤسسات نقدية مركزية، وبالتالي بلا سياسات نقدية خاصة بها.

اما الأقطار التي أقامت مؤسساتها النقدية المركزية (وهي العراق وسورية والسعودية ومصر وتونس والمغرب) فقد منحت مؤسساتها تلك سلطات نقدية ومصرفية كافية لاتباع سياسات نقدية، ولكنها عملت في ظل ظروف اقتصادية ونقدية ومصرفية ومالية غير ملائمة من أهمها:

١ـ ان معظم الاجهزة المصرفية والمؤسسات المالية الوسيطة فيها كانت اجنبية، وكان باستطاعتها الحصول على سيولتها النقدية من مراكزها الرئيسة في الخارج دون حاجة للجوء الى البنوك المركزية المحلية، وقد اخرج ذلك تلك البنوك من هيمنة البنوك المركزية ونفوذها، مما لم تستطع معه هذه الاخيرة اخضاع الجهاز المصرفي لسيطرتها بشكل كامل.

٢ـ احتفاظ البنوك التجارية بسيولة عالية استغنت بها عن الاقتراض من البنوك المركزية او اللجوء اليها كمصدر لسيولتها. وقد هدفت البنوك من ذلك، خصوصاً الاجنبية منها، الى التخلص من رقابة البنوك المركزية ومن بسط سيطرتها عليها وتوجيهها وجهة تخدم الاقتصاد الوطني وطموحاته التنموية. وقد حصرت البنوك التجارية ائتمانها بالقطاع التجاري، وقطاع التجارة الخارجية بوجه خاص، وبتمويل المنشآت والشركات الاجنبية العاملة في الصناعات الاستخراجية خصوصاً. وقد كانت الاشتراطات الائتمانية الصعبة التي كانت البنوك

التجارية، بخاصة الاجنبية منها، تطلبها لغرض منح الائتمان، والفوائد العالية التي تفرضها تحد من حجوم الأئتمان المحلي الذي كانت تمنحه حتى للقطاع التجاري المحلي نفسه.

٣ـ غياب الاسواق النقدية والمالية المحلية وعدم انتظامها وتكاملها ان وجدت، وضعف وسائل الاتصال بين الاجزاء المختلفة من القطر الواحد. وقد ساهم ذلك في ذاته في اضطرار البنوك التجارية الى الاحتفاظ باحتياطيات نقدية فائضة نظراً لعدم توافر موجودات مالية قصيرة الأجل تستطيع البنوك التجارية الاستثمار فيها وتحويلها الى نقد عند الحاجة بسرعة ودون خسارة، مما اضطر البنوك الى الحفاظ على درجة عالية من السيولة.

في ظل هذه الظروف غير المؤاتية جاءت قوانين البنوك المركزية مخولة الاخيرة:

ـ صلاحية تنظيم الائتمان وكلفته لمواجهة المتطلبات المالية للقطاعات الانتاجية المختلفة.

ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي للقطر ومواجهة الاضطرابات المالية مهما كان مصدرها، محلياً كان ام خارجياً.

ـ صلاحية الرقابة على المؤسسات المصرفية لضمان سلامة مراكزها المالية وحماية ودائع الجمهور لديها.

ـ ادارة الموجودات الاجنبية والذهبية للقطر. هذا بالاضافة الى احتفاظ هذه البنوك بامتياز اصدار العملة وضرورة تغطيتها بما يعادلها من العملات الاجنبية والذهب والاوراق المالية الاجنبية وسندات الحكومات المحلية وحوالات خزاناتها والاوراق المالية التي تضمنها الحكومة. وقد تضمنت قوانين البنوك المركزية كذلك قيام الاخيرة بالعمل كبنوك للحكومة وللمؤسسات العامة وادارة الدين العام ووكلاء لها في اصدار القروض الداخلية والخارجية. كما خولتها اقراض الحكومة نسباً معينة من ايراداتها العامة. وقد قويت رقابة الحكومات على البنوك المذكورة من خلال اشتراطاتها التي شملت تكوين مجالس الادارة وتعيين المحافظين ونوابهم وتدقيق حسابات البنوك وتحديد العلاقة بين الاخيرة وبين حكوماتها.

ولئن حققت البنوك المركزية اهدافها العامة من حيث اصدار العملة والعمل على استقرار قيمتها الداخلية والخارجية، وكذلك من حيث وظائفها الاخرى، الا انها لم تستطع، في ظل الظروف المشار اليها ان تحقق رقابة فعالة وكفوءة على الجهاز المصرفي من خلال وسائل الرقابة النقدية الكمية التقليدية وهي:

أسعار اعادة الحسم وعمليات البنوك المركزية في السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني، وقد احتاطت التشريعات المصرفية المركزية لذلك فمنحت البنوك صلاحيات كافية لتحقيق رقابة نوعية انتقائية تمثلت في تعيين الوجوه التي يمتنع على البنوك التجارية استثمار الاموال فيها، وتعيين الحدود القصوى لقروض البنوك التجارية واستثماراتها. كما

خولت البنوك المركزية تحديد الانواع السائلة من الموجودات التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها، هذا بالاضافة الى تحديد نسب قانونية معينة بين قيّم الائتمان الذي تمنحه المصارف من ناحية وبين الضمانات وانواعها ومواعيد استحقاقها من الناحية الاخرى. هذا عدا عن تعيين الحدود القصوى لاسعار الفائدة الدائنة والمدينة. هذه الوسائل النوعية والانتقائية وغيرها كانت اكثر كفاءة في تحقيق سياسة نقدية فيها شيء من الفاعلية، وهو أمر سنعود اليه فيما بعد. وقد ساعد على ذلك ان بعض البنوك المركزية قد خولت القيام ببعض الاعمال المصرفية التجارية، كما في مصر وتونس والمغرب وسورية اي ما عدا العراق الذي منعه قانوناه لعامي ١٩٤٧ و١٩٥٦ من القيام بذلك، وهو الاتجاه الذي سارت فيه البنوك المركزية العربية التي أسست في عقد الستينات. وقد كان قيام بعض هذه المصارف، بمثل هذه الاعمال المصرفية التجارية يعود الى اساس تاريخي، وهو انها كلها كانت اصلاً بنوك اصدار اجنبية تقوم في الوقت نفسه بتقديم الائتمان المصرفي الى القطاع الخاص، بخاصة التجاري والاجنبي منه، طوال الفترة السابقة لقيامها. وهو امر يتضح لنا من خلال تتبعاتنا السابقة للتطور النقدي والمصرفي في هذه البلدان كما وردت في هذا الفصل وفي غيره مما سبق شرحه، هذا بالاضافة الى المساعدة على خلق جهاز مصرفي محلي وقومي يكون بعيدا عن التأثيرات الاجنبية ومكملا للاخيرة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كان هذا هو الوضع حتى نهاية الخمسينات. ولكن ما ان جاء عقد الستينات حتى بدأت الاجهزة النقدية والمصرفية العربية تمر بفترة مخاض عنيف تجلت في تأميمات مصرفية حدثت في بعض البلدان: مصر (١٩٦١) سورية (١٩٦١)، الجزائر (١٩٦٣)، العراق (١٩٦٤)، ليبيا (١٩٦٩)، اليمن الديمقراطية (١٩٦٩) والصومال (١٩٦٩). أما من حيث النظم النقدية، فقد ارتكزت بدورها الى التطورات السياسية المهمة التي حدثت في الوطن العربي عموماً. فقد استقلت بلدان الخليج والجنوب العربيين فقامت فيها مجالس نقد في الكويت (١٩٦٠) وجمهورية اليمن العربية الشمالية (١٩٦٤)، وفي اليمن الديمقراطية (١٩٦٤) وفي البحرين (١٩٦٤) وفي قطر ودبي (١٩٦٦) وفي عُمان (١٩٧٠). وقد عهد لهذه المؤسسات بعض سلطات ومهام البنوك المركزية وصلاحية منح القروض للحكومة. كما اعطي بعضها دوراً في منح تراخيص البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، هذا بالاضافة الى منحها امتياز اصدار العملة الوطنية لتحل محل العملات الاجنبية المتداولة، كما تم شرحه من قبل. ولم تكن هذه المجالس النقدية بنوكاً مركزية بمعنى الكلمة وانما مجرد سلطات لاصدار العملة. فلم تمارس سياسات نقدية بالمعنى المتعارف عليه، ولم تكن لها صلاحيات رقابية ائتمانية ونقدية كافية للهيمنة على الاجهزة المصرفية التجارية في بلادها وتوجيهها الوجهة التي تخدم اقتصاداتها الوطنية بالشكل الذي تقوم به البنوك المركزية عادة.

وقد تم بالاضافة الى البنوك المركزية التي تم انشاؤها سابقاً في الاقطار العربية التي اشرنا اليها اعلاه، إقامة بنوك مركزية اخرى في: لبنان (١٩٦٣) والاردن (١٩٦٤) والكويت

(١٩٦٨)(١٧٥) والجزائر (١٩٦٢) ومصر (١٩٦١)(١٧٦) والصومال (١٩٦٠- ١٩٦٨). ورغم ان هذه البنوك قد خولت صلاحيات كافية لتحقيق رقابة مصرفية فعالة ورسم سياسة نقدية كفؤة، الا انها- أي البنوك- بقيت غير ذات تأثير مهم في سياساتها النقدية الكمية التقليدية للاسباب التي اشرنا اليها من قبل. ولكنها مارست بشكل او بآخر، وبدرجة او أخرى، وبشيء من الفعالية التي اختلفت درجتها من قطر لآخر، سياسة نقدية نوعية تيسرت وسائلها بموجب قوانينها عينها.

ومن الناحية الاخرى، فقد خضع الصرف الاجنبي لرقابة مركزية شديدة في كل من العراق ومصر والجزائر والصومال واليمن الديمقراطية، خصوصاً بعد وضوح الاتجاهات الاشتراكية فيها، والى رقابة اقل صرامة في كل من تونس والمغرب والسودان واليمن الشمالية وليبيا، والى حرية كاملة في لبنان والسعودية وبلدان الخليج والجنوب العربيين. وقد اعتمدت درجة الرقابة تلك على فلسفة النظام الاقتصادي والسياسي القائم، ومدى متانة المركز الخارجي للقطر، ودرجة مركزية التجارة الخارجية ومدى هيمنة القطاع العام او الخاص عليها.

اما من حيث الاستقلال النقدي، فقد اصبحت لكل من هذه الاقطار تقريباً عملتها ونظمها النقدية الخاصة بها، وقد تحقق هذا الاستقلال بالنسبة للعديد منها. فقد خرجت مصر من المنطقة الاسترانيجية عام ١٩٤٧ وتبعتها سورية بعد ذلك عام ١٩٥٣ ثم العراق عام ١٩٥٩، مما حقق لهذه الاقطار استقلالا نقدياً ناجزاً. كما عملت اقطار اخرى على تنويع غطاء العملة وعدم ربطه بعملة القطر الاجنبي القوي الذي هيمن عليها فترات طويلة سابقة. وقد اعطى ذلك هذه الاقطار حرية اصدار قانوني Fiduciary Issue قائم على سندات حكومية وحوالات خزينة محلية واوراق مالية تضمنها حكوماتها، مما فك ارتباطها بالنظم النقدية الاستعمارية التي سادت قبل الستينات من هذا القرن. ولم تبق الا مجالس النقد من بقايا الماضي الذي ربط بين الاصدار المحلي وبين الاحتياطيات النقدية والاستثمارات المالية في اوراق مالية تعود الى حكومات الاقطار الاستعمارية فقط التي ارتبطت بها تلك البلدان. فقد بقيت عملات الاقطار المستعمرة وسندات حكوماتها والذهب هي المكون الرئيس لغطاء عملات الاقطار العربية التي سادت فيها مجالس النقد. الا انها بدأت تتحلل من هذا الوضع ابتداء من أواخر الستينات، وقد تحقق ذلك بشكل اوضح منذ اوائل السبعينات، وهو ما سيتضح لنا في الفصل التالي الذي نبحث فيه تطور الانظمة النقدية العربية في عقد السبعينات، مما يؤلف الحلقة النهائية لبحثنا هذا وينتهي بنا الى تحديد المعالم العامة للنظم النقدية العربية القائمة الآن- في اواخر سبعينات واوائل ثمانينات القرن الحالي.

---

(١٧٥) حل البنك المركزي الكويتي محل مجلس النقد الذي تم حله في عام ١٩٦٨ وانتقلت وظائفه الاصدارية الى البنك المركزي الجديد.

(١٧٦) طبقاً للقانون رقم (٢٥٠) لعام ١٩٦٠ الذي تم بموجبه تقسيم البنك الأهلي المصري الى مصرفين احدهما يقوم بالاعمال المصرفية المركزية (وهو البنك المركزي المصري) وثانيهما بقي بنكاً تجارياً بنفس الاسم السابق.

الفصل الرابع

مرحلة السبعينات:
بين التبعية الاقتصادية والاستقلال النقدي
(١٩٧٠-١٩٧٩)

مقدمة

مثل عقد الستينات المنصرم مرحلة انطلاق اقتصادي ونقدي ومصرفي في مجمل الأقطار العربية شرقيها وغربيها. فقد حصلت هذه الاقطار جميعاً على استقلالها السياسي، فتحررت نسبياً ارادتها القومية في مجالات نشاطاتها المختلفة وانطلق بعضها في طريق خاص به، هو طريق الاشتراكية، مهما كان لونها او مداها او طبيعتها، واندفع الكثير منها في طريق التنمية الاقتصادية، مهما كان مداها واتجاهاتها ووتائرها. واقام معظمها اجهزته النقدية المركزية الخاصة به، بصرف النظر عن طبيعتها ومدى استقلاليتها وتحرر ارادتها الذاتية في حقل النقد والصيرفة. وزاد بعضها غنى بسبب النفط الذي تزايدت وتائر انتاجه وتنامت ايراداته المالية، رغم تواضع تلك الايرادات حتى اوائل السبعينات. وأمم بعضها اجهزتها المصرفية، وزاد غيرها من رقابة مؤسساتها النقدية المركزية على اجهزتها المصرفية.

واستمر زخم هذه التطورات في عقد السبعينات، حتى ليمكننا اعتبار هذا العقد مرحلة تحقيق هذه الاقطار، لاستقلالها النقدي ناجزاً، ولكن في ظل تبعية اقتصادية مستمرة لم تستطع ان تتخلص منها تماماً[1]، وارتباط مالي بأسواق النقد والمال الغربية زادت اواصره باستمرار

---

(١) نعني بـ «التبعية الاقتصادية» اقتصاداً نامياً معتمداً بشكل أساس على صادراته التي تشكل عموماً نسبة كبيرة من دخله القومي، وذلك إذا ما قورنت بالوضع في البلدان المتقدمة اقتصادياً. وتتكون هذه الصادرات غالباً من سلعة او سلعتين أو من عدد قليل من المواد الأولية، كالنفط أو السكر أو القطن، يتم تصديرها في الغالب إلى أقطار متقدمة صناعياً. وتحل هذه الصادرات أساساً محل الاستثمارات المحلية في التأثير على النشاط الاقتصادي المحلي والسائد في الاقتصادات النامية. ولما كان الطلب على معظم هذه الصادرات يأتي عموماً من البلدان الصناعية المتقدمة التي تتعرض في كثير من الأحيان إلى تقلبات اقتصادية عنيفة ومفاجئة ومستمرة فان ذلك يجعل صادرات الأقطار النامية معرضة بدورها إلى هزات عنيفة تنعكس في ايراداتها=

وامتدت جذوره الى اغوار عميقة لن يكون من السهل عليها قطعها واعادة زرعها في مكان آخر غيرها على المدى القريب او المتوسط. كما استمرت، بل وزادت، التبعية المصرفية في الكثير من البلدان العربية لاسواق النقد والمال في اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية وكندا واليابان.

وقد جرى ذلك كله في ظل تطورات دولية ومحلية مهمة تتالت طوال عقد السبعينات وتمثلت بما يلي:

١ـ تقلبات اقتصادية متتالية وعدم استقرار اقتصادي في بلدان العالم الرأسمالية المتقدمة ناجم عن عوامل داخلية وخارجية ليس هنا مجال شرحها او تتبعها.

٢ ـ تنامي العجز في ميزان المدفوعات الامريكي، وتزايد المطلوبات الدولارية الامريكية للخارج، وتدهور المركز المالي الخارجي للولايات المتحدة وبالتالي عدم استقرار اسواق النقد والمال الاوروبية، وانقسام العالم الرأسمالي المتقدم الى بلدان عجز، تمثلت بالولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا على وجه الخصوص، وبلدان فائض تمثلت خصوصاً بكل من المانيا الغربية واليابان، في حين كانت فرنسا في وضع وسط بين هؤلاء واولئك. وقد نتج عن ذلك تقلبات واسعة في اسعار الصرف الاجنبي عموماً وحركات واسعة في رؤوس اموال المضاربة، وتقلبات واسعة كذلك في اسعار الفوائد العالمية.

٣ـ تنامي العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية عموماً، فيما عدا البلدان المنتجة للنفط، عربية كانت أم غير عربية.

٤ـ تفاقم التدهور في الدولار الامريكي حتى بلغ مداه في ربيع عام ١٩٧١، مما نتج عنه في صيف ذلك العام ـ في آب/ اغسطس ١٩٧١ ـ قيام الولايات المتحدة بالغاء قابلية تحويل الدولار الى الذهب، وتخفيض قيمته، واتخاذ اجراءات اخرى، تتالت بعدها اجراءات اتخذتها هي وغيرها من بلدان اوروبا الغربية بما في ذلك تخفيض آخر للدولار في شباط/ فبراير ١٩٧٣، لم يفد شيئاً في وقف تدهور الدولار في سوق الصرف الاجنبية، ولا في وقف حركة رؤوس الاموال المضاربة، او التقلبات في اسعار صرف مختلف عملات تلك البلدان، حتى انتهى الامر بتعويمها عموماً، فأنهى، بذلك، نهائياً نظام صندوق النقد الدولي بشكله الاول الذي قام عليه اساساً في اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤.

= من الصرف الأجنبي وبالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي السائد فيها، مما يجعل الأخير دالة للأوضاع الاقتصادية السائدة في الأقطار الصناعية المتقدمة وتابعاً طيّعاً لها.

ولما كانت الأقطار العربية اقطاراً نامية، يلعب فيها قطاع التجارة الخارجية دوراً أساسياً، سواء من حيث الصادرات أو الاستيرادات، وتؤلف سلعاً أولية قليلة جداً معظم صادراتها ـ كالنفط والقطن والقهوة والفوسفات ـ إلى بلدان اوروبا الغربية، المتقدمة صناعياً، فان صفة (التبعية الاقتصادية) تبقى لصيقة باقتصاداتها، رغم أنها ربما تكون قد قلت نسبياً عن ذي قبل، إلا أنها تبقى مع ذلك الصفة الغالبة على اقتصاديات هذه الأقطار عموماً ـ خصوصاً النفطيه منها.

٥ـ وقد بدأت بلدان النفط العربية وغير العربية منذ اوائل السبعينات، ومن خلال منظمة الدول المصدرة للنفط ـ اوبيك ـ اعادة النظر في اسعار النفط وفي نظم استثماره، ابتداء من اتفاقيتي طهران وطرابلس عام ١٩٧١، مروراً بحرب تشرين المجيدة عام ١٩٧٣، والتي عقبها ارتفاع الاسعار النفطية بشكل مفاجيء وكبير، نتيجة عوامل عديدة لا مجال لذكرها في هذه العجالة، ولكن كان من بين اهمها عدم عدالة اسعار النفط القديمة التي بقيت سائدة عقوداً طويلة من الزمن، واستمرت حتى ما بعد الحرب المذكورة عام ١٩٧٣. وقد نتج عن ذلك ثلاثة امور: اولها تمثل بزيادات ضخمة في انتاج النفط العربي؛ وثانيها، بزيادات متتالية في اسعار النفط؛ وثالثها، ما نتج عن ذلك من تزايد كبير في ايرادات النفط وما ادى اليه من تراكم متصاعد في الفوائض المالية لدى تلك الاقطار واستثماراتها المتزايدة في اسواق النقد المالية الغربية والامريكية واليابانية.

وينقلنا ذلك الى الاشارة الى التطورات التي تلاحقت على الساحة العربية خلال السبعينات خصوصاً بعد زيادة اسعار النفط وحجوم صادراته بعد عام ١٩٧٣. فقد بدأت حركة انفاق تنموي واسع في مختلف اقطار الوطن العربي، بخاصة منها بلدان النفط العربية. في حين تعرضت اقطار اخرى لعجز كبير في موازين مدفوعاتها، وقد اشتملت كلها تقريبا على البلدان غير النفطية، وعلى رأسها جمهورية مصر العربية. وحدثت في الوقت نفسه تطورات مصرفية واسعة، تمثلت بانشاء بنوك جديدة، تجارية ومتخصصة، محلية وعربية مشتركة ودولية مختلفة. كما اقيمت مؤسسات مصرفية تنموية عربية قطرية وقومية. واكمل بعض الاقطار اجهزته النقدية المركزية، فتكاملت فيها مؤسسات النقد المركزية حتى شملت الوطن العربي كله، ما عدا جيبوتي. وتزايدت الدخول القومية العربية، ولو بمعدلات متفاوتة وبوتائر مختلفة. كما تزايدت السيولة الداخلية والسيولة الخارجية لمختلف الاقطار العربية بنسب متفاوتة كذلك وبوتائر اختلفت من فترة الى اخرى، ومن مصادر خارجية وداخلية متباينة المدى والتأثير. وتأثرت الاقتصادات القومية العربية بالتضخم العالمي الذي ساد المعمورة في السبعينات فلم ينج منه قطر من اقطار العالم. وقد زاد من وتائره في بعض البلدان العربية الانفاق التنموي الواسع. كما حد منه احياناً تدخل الدولة عن طريق الدعم والرقابة على الاسعار وسياسات الاستيراد المتساهلة. وتغير بعض الاتجاهات السياسية والاجتماعية في بعض البلدان العربية فسار في منحى معاكس لاتجاهاته الاشتراكية السابقة التي سادت في الستينات. وقد حدث ذلك في مصر بوجه خاص، مما كان له اثار مهمة على الوضعين النقدي والمصرفي فيها، نتيجة ما سمي (سياسة الانفتاح الاقتصادي) التي مثلت منعطفاً خطراً في النظرة السياسية والاجتماعية السائدة في الوطن العربي. هذا في حين شددت اقطار اخرى من اتجاهاتها المركزية ومن سيطرة الحكومات على اقتصاداتها مما ادى الى تنامي قطاعاتها العامة بدرجة محسوسة والى ضمور قطاعاتها الخاصة بشكل ملموس.

في ظل هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الشديدة الاثر والعميقة الجذور، المحلية منها والاقليمية والدولية، يحق لنا ان نتساءل عن الكيفية والاتجاه والمدى

الذي تطورت فيه انظمة النقد العربية في عقد السبعينات. وفي ظل تكامل اجهزة النقد المركزية العربية يحق لنا ان نتساءل عن الصفات العامة والخصائص المتماثلة لهذه التطورات ـ النقدية والمصرفية ـ في مختلف الاقطار العربية مبتعدين بذلك عن الاسلوب القطري ـ والاقليمي ـ الذي اتبعناه لحد الآن في بحث تلك التطورات على المستويات القطرية المختلفة. وسيسير بحثنا في ثلاثة اتجاهات عامة هي:

ـ وصف عام لأجهزة النقد المركزية العربية من حيث خصائصها العامة واهدافها وملكيتها ورؤوس اموالها وادارتها ووظائفها ونظم النقد المتبعة فيها، من حيث اصدار العملة وانواع وتركيب غطائها، واخيراً من حيث رقابة المؤسسات النقدية المركزية على الاجهزة المصرفية على اختلاف انواعها، خاصة منها التجارية خالقة النقد فيها.

ـ تتبع التطورات المصرفية، التجارية والمتخصصة والتنموية، القطرية والعربية والدولية المشتركة.

ـ تتبع التطور في عرض النقد في مختلف البلدان العربية، من حيث نسب النمو فيه، وعوامله الداخلية والخارجية، وتركيب عرض النقد وتطور العادة المصرفية في البلدان العربية المختلفة. وسنحاول ان نبحث، ضمن ذلك، العوامل المحددة لعرض النقد في كل من هذه البلدان، مستهدفين التوصل الى تحديد نمط، أو انماط عامة، للعوامل المذكورة على مستوى الوطن العربي ككل.

اولا: اجهزة النقد المركزية العربية

١ـ تطور اجهزة النقد المركزية حتى نهاية السبعينات

من بين تسعة عشر قطراً عربياً[٢] كان هناك في نهاية الستينات ثلاثة عشر قطراً عربياً[٣] يملك كل منها بنكاً مركزياً، واربعة اقطار[٤] تقوم فيها مجالس نقد، وقطر واحد منضم [٥] الى منطقة عملة عربية اخرى، وقطر آخر منضم[٦] الى منطقة نقد غير عربية. ويعكس الجدول رقم (٤ـ ١) ذلك بشكل واضح.

---

(٢) أي باستثناء فلسطين المحتلة وجيبوتي التي لم تكن قد استقلت بعد، و عمان.

(٣) هي: العراق، سورية، لبنان، الاردن، السعودية، الكويت، مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب والصومال.

(٤) هي: البحرين، (قطر، ودبي)، واليمنين.

(٥) هو امارة ابو ظبي التي كانت منضمة الى منطقة الدينار البحريني.

(٦) هو موريتانيا التي كانت عضواً في منطقة الاتحاد النقدي لغربي افريقية.

جدول رقم (٤-١)

اجهزة النقد المركزية العربية في نهاية الستينات

القطر	مؤسسة النقد المركزية	سنة التأسيس	تاريخ بدء العمل	رقم القانون أو المرسوم
الاردن	البنك المركزي الاردني	١٩٥٩ ١٩٦٠ ١٩٧١	١٩٦٣	(٣٣) (٢٣)
ابو ظبي [أ]				
البحرين	مجلس النقد	١٩٦٤	١٩٦٤؟	(٦)
تونس	البنك المركزي التونسي	١٩٥٨	١٩٥٨	(٩٠)
الجزائر	البنك المركزي الجزائري	١٩٦٢	١٩٦٣	القانون الاساسي للبنك المركزي الجزائري
الجماهيرية العربية الليبية	البنك الوطني الليبي مصرف ليبيا المركزي	١٩٥٥ ١٩٦٣	١٩٥٦ ١٩٦٣	(٣٠) (٤)
الجمهورية العربية السورية	مصرف سورية المركزي (مجلس النقد والتسليف)	١٩٥٣ ١٩٥٣	١٩٥٦ ١٩٥٣	(٨٧)
السودان	لجنة العملة السودانية بنك السودان	١٩٥٦ ١٩٥٩	١٩٥٦ ١٩٦٠	قانون العملة لسنة ١٩٥٦ (٦٠)
الصومال	البنك الاهلي الصومالي	١٩٦٠ ١٩٦٨	١٩٦٠ ١٩٦٨	(٣/ ١٦٧٨) (٦)
العراق	المصرف الوطني العراقي البنك المركزي العراقي	١٩٤٧ ١٩٥٦	١٩٤٩ ١٩٥٦	(٤٣) (٧٢)

يتبع

تابع جدول رقم (٤- ١)

القطر	مؤسسة النقد المركزية	سنة التأسيس	تاريخ بدء العمل	رقم القانون او المرسوم
قطر ودبي	مجلس نقد قطر ودبي	١٩٦٦	١٩٦٦	اتفاقية عملة قطر ودبي لعام ١٩٦٦
الكويت	مجلس النقد البنك المركزي الكويتي	١٩٦٠ ١٩٦٨	١٩٦١ ١٩٦٩	(٤١) (٣٢)
لبنان	مصرف لبنان	١٩٦٣	١٩٦٤	(١٣٥١٣)
المغرب	بنك المغرب	١٩٥٩	١٩٥٩	القانون الاساسي لبنك المغرب (٢٣٣/ ٥٩/ ١)
مصر	البنك الاهلي المصري البنك المركزي المصري	١٩٥٧ ١٩٦١	١٩٥٧ ١٩٦١	(٥٧) (٢٥٠)
المملكة العربية السعودية	مؤسسة النقد السعودية	١٩٥٢	١٩٥٢	(٢٣)
موريتانيا	البنك المركزي لغرب افريقيا	١٩٥٩ ١٩٦٢	١٩٥٩ ١٩٦٢	
اليمن	مجلس نقد اليمن	١٩٦٤	١٩٦٤	(٦)
اليمن الديمقراطية	مجلس نقد افريقيا الشرقية مؤسسة نقد الجنوب العربي مؤسسة نقد اليمن الجنوبي	١٩٥١ ١٩٦٤ ١٩٦٨	١٩٥١ ١٩٦٥ ١٩٦٨	 (١٠) (١٥)

(أ) انضمت الى منطقة الدينار البحريني في حزيران/ يونيو ١٩٦٦.

المصادر: استناداً الى:

ـ بالنسبة لسنوات التأسيس: القوانين والمراسيم الواردة في العمود الاخير من الجدول.

ـ بالنسبة لسنوات بدء العمل: المصادر التي وردت في متن وهوامش الفصلين الثاني والثالث حول الاقطار المختلفة.

ولكن ما ان حل عقد السبعينات حتى تم انشاء مؤسسات نقدية مركزية جديدة كلياً تقريباً، او تمت اقامة مؤسسات جديدة حلت محل اخرى قديمة او ادخلت تعديلات على مؤسسات مركزية قديمة اخذة بنظر الاعتبار، تغير الظروف والأحوال والتطورات الجديدة في النظرة الشمولية للاتجاهات الفلسفيةوالاجتماعية، والسياسة السائدة في المجتمع العربي، قومياً وقطرياً ودولياً. وقد سارت هذه التطورات في مؤسسات النقد المركزية العربية في الاتجاهات التالية وذلك حسب تواليها تاريخياً وكما يعكسه الجدول رقم (٤-٢).

جدول رقم (٤-٢)
اجهزة النقد المركزية العربية الجديدة في عقد السبعينات

القطر	مؤسسة النقد المركزية	سنة التأسيس	تاريخ بدء العمل	رقم القانون او المرسوم
الامارات العربية المتحدة	مجلس نقد دولة الامارات العربية المتحدة	١٩٧٣	١٩٧٣	(٢)
البحرين	مؤسسة نقد البحرين	١٩٧٣	١٩٧٤	(٢٣)
جيبوتي	- (أ)	- (أ)	- (أ)	- (أ)
العراق	البنك المركزي العراقي	١٩٧٦	١٩٧٦	(٦٤)
سلطنة عمان	سلطة نقد مسقط مجلس النقد العماني بنك عمان المركزي	١٩٧٠ ١٩٧٢ ١٩٧٤	١٩٧٠ ١٩٧٢ ١٩٧٤	(١٣٩٠) (١٣٩٢) (٧/ ٧٤)
قطر	مؤسسة النقد القطري	١٩٧٣	١٩٧٣	(٧)
مصر	مؤسسة النقد المصري	١٩٧٥	١٩٧٥	(١٢٠)
موريتانيا	البنك المركزي الموريتاني	١٩٧٣	١٩٧٣	(١١٨/ ٧٣)
اليمن	البنك المركزي اليمني	١٩٧١	١٩٧١	(٤)
اليمن الديمقراطية	مؤسسة النقد اليمني مصرف اليمن	١٩٧١ ١٩٧٢	١٩٧١ ١٩٧٢	(٣٧) (٣٦)

(أ) بدون مؤسسة نقد مركزية حتى عام ١٩٨٠.

المصادر: استناداً الى: المصادر نفسها.

أ ـ ففي عمان اقيمت (سلطة نقد مسقط) بموجب مرسوم العملة الرقم ١٣٩٠ لعام ١٩٧٠ وقد منحت السلطة امتياز اصدار (الريال السعيدي) بمحتوى ذهبي مساوٍ لـ (٢,١٣٢٨١) غراماً من الذهب الخالص ويسعر تعادل مساوٍ لجنيه استرليني واحد. ومن ثم، عام ١٩٧٢، صدر مرسوم جديد للعملة (رقم ١٣٩٢) منشأً (مجلس نقد عمان) ليحل محل السلطة المذكورة، ومغيراً العملة الى (الريال العماني) ولكن بالمحتوى الذهبي القديم نفسه. وبذلك توقف ريال ماريا تريزا والروبية الهندية عن التداول كعملات قانونية في البلاد[٧]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ تم انشاء بنك عمان المركزي وذلك بموجب المادة (٢) من القانون المصرفي لعام ١٩٧٤، وهو قانون شامل حدد اهداف ودور وصلاحيات البنك المذكور، من ناحية، ونظم العمليات المصرفية للبنوك التجارية وعلاقتها بالبنك المركزي من ناحية اخرى.

ب ـ وتم في جمهورية اليمن العربية (الشمالية) اقامة البنك المركزي اليمني في تموز/يوليو ١٩٧١ وذلك بموجب القانون رقم (٤) للعام نفسه. وقد نص القانون على قيام البنك باصدار العملة وتنظيم الاعمال المصرفية والائتمانية وادارة الاحتياطيات النقدية الاجنبية لدى القطر.

ج ـ أما في جمهورية اليمن الديمقراطية (الجنوبية) فقد صدر عام ١٩٧١ القانون الرقم (٣٧) مقيماً (مؤسسة النقد اليمني) لتحل محل (مؤسسة نقد اليمن الجنوبي). وقد اكد القانون استقلالية المؤسسة، وعهد اليها بجميع الاعمال المصرفية للحكومة، او التي تكفلها بحدود معينة. ثم صدر عام ١٩٧٢ القانون الرقم (٣٦) الذي يقوم بالمهام التقليدية للبنوك المركزية بخاصة منها اصدار العملة وتنظيم الأعمال المصرفية والاشراف عليها وادارة الاحتياطيات النقدية الاجنبية للقطر[٨].

د ـ وقد سبقت الاشارة في الفصل الماضي الى ان امارة ابو ظبي قد اختارت منذ عام ١٩٦٦ الانضمام الى منطقة (الدينار البحريني) الذي كان مرتبطاً بالجنيه الاسترليني. وقد استمر هذا الترتيب طوال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٧٢ حين عومت بريطانيا في حزيران/ يونيو من العام نفسه الجنيه الاسترليني. غير ان البحرين لم تتبع بريطانيا في ذلك بالنسبة لدينارها بل ابقت على قيمة الاخير معادلة لـ (١,٨٦٦٢١) غراماً من الذهب. وقد سعت دولة الامارات العربية المتحدة الى اصدار عملة خاصة بالاتحاد، فأقامت، اولا، في ايار/ مايو ١٩٧٣ (مجلس نقد دولة الامارات العربية المتحدة)، وذلك بموجب القانون الاتحادي الرقم

---

(٧) Michael E. Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» *International Monetary Fund Staff Papers*, vol. 22, no. 2 (July 1975), pp. 518 - 519.

(٨) سالم محمد الاشولي، «اجهزة الوساطة المالية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ٣ ج ([بيروت]: الاتحاد، ١٩٧٧ - ١٩٧٨)، ج ٣، ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(٢) للعام نفسه. وقد انيط بالمجلس اصدار العملة والرقابة عليها والاشراف على الجهاز المصرفي. وفي الشهر نفسه تم اصدار (درهم الامارات) المعادل لـ (١٨٦٦٢١ , ٠) غراماً من الذهب الخالص، ليحل محل العملتين اللتين بقيتا متداولتين في الامارات وهما ريال قطر ودبي (في دبي والامارات الشمالية) والدينار البحريني (في ابو ظبي). وتوشك دولة الامارات على تحويل المجلس المذكور الى بنك مركزي كامل الصلاحيات وكسلطة نقدية مركزية متكاملة(٩).

هـ - اما البحرين فقد اقامت (مؤسسة نقد البحرين) وذلك بموجب القانون الرقم (٢٣) لسنة ١٩٧٣ لتحل محل (مجلس نقد البحرين) الذي سبق ان اقيم عام ١٩٦٤. وقد عهد لمؤسسة النقد الجديدة ان تمارس صلاحيات مجلس النقد القديم وانيطت بها جميع مسؤوليات مجلس النقد بشأن اصدار وادارة العملة، بالاضافة الى مهمة الاشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي في البلاد. ويمكن اعتبار وظائفها الوظائف الاعتيادية نفسها التي تمارسها البنوك المركزية عادة. وقد باشرت المؤسسة عملياتها وصلاحيتها كاملة بدءاً من عام ١٩٧٤. وقد حددت قيمة تعادل الدينار البحريني بـ (١,٨٦٦٢١) غراماً من الذهب الخالص. وقد سبق القول بأن هذا الدينار كان حتى عام ١٩٧٣ العملة الرسمية لامارة ابو ظبي كذلك.

و- اما في قطر فقد اقيمت (مؤسسة النقد القطري) في ايار/ مايو ١٩٧٣ وذلك بموجب القانون الرقم (٧) لتحل محل (مجلس نقد قطر ودبي) الذي انشيء عام ١٩٦٦. وقد اعطى القانون المذكور المؤسسة هذه الصلاحيات كافة لتعمل كبنك مركزي، وذلك من حيث اصدار العملة وادارتها، وكذلك مراقبة البنوك والاشراف عليها وتوجيهها. الا ان الامكانات الادارية المحدودة والمتوافرة لدى المؤسسة قد حدت من المهام التي خولها قانونها، فاقتصرت على القيام باصدار وادارة النقد وتحديد اسعار بعض العملات الاجنبية تجاه الريال القطري، وجمع البيانات المصرفية وتصنيفها(١٠).

ز- اما موريتانيا فقد استمرت حتى عام ١٩٧٣ تبعيتها النقدية لمنطقة الفرنك الفرنسي نتيجة ارتباطها بالاتحاد النقدي لغربي افريقية وتداول الفرنك الافريقي الغربي فيها وهو الفرنك الصادر عن البنك المركزي لغربي افريقية. وقد ربط هذا النظام الاقتصاد الموريتاني بالاقتصاد الفرنسي ربطاً محكماً مما حملها اعباء التخفيضات المتتالية في قيمة الفرنك الفرنسي،

---

(٩) دولة الامارات العربية المتحدة، مجلس النقد، التقرير السنوي، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، ص ٢٣١.

(١٠) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي (القاهرة: الادارة، ١٩٧٨)، ص ٣٦٨، و

Philip Thom and Farida Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East: Describing the Banking Systems of, and Providing Details of Banks in Egypt, Jordan, Lebanon, Syria, Iraq, Iran, Kuwait, Gulf States and Arabia* (London: Banker Research Unit; Financial Times, 1975), pp.204-206 (henceforth cited as *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*).

وكـان اوضح مثـل على ذلـك ان تخفيض الفرنـك الفرنسي في آب/ اغسـطس ١٩٦٩ بنسبـة ١١,١١ بالمائـة حمل الاقتصـاد الموريتـاني عبئاً قـدر بمليون فـرنك غـرب افريقي[١١]، نتيجـة لانخفاض قيمة الموجودات المقومة بالفرنك الفرنسي مقابل العملة التي يتـولى اصدارهـا البنك المركزي لغربي افريقية. هذا بـالاضافـة الى ان البنك الاخـير استعمل استـراتيجية فيـما يتعلق بـالتنمية الاقتصـادية اقتصـرت على اهـداف عامـة تتفق ومصلحة منـطقة الفـرنـك الفـرنسي والمصالح الفرنسية بشكل عام دون اعتبار للمصالح الوطنية المحلية[١٢].

لذلك صدر بتاريخ حزيران/ يونيـو ١٩٧٣ القانـون الرقم ١١٨/ ٧٣ الـذي نص على احداث البنك المركزي الموريتاني وتحديد نظامه الأساسي. كما صـدر في الوقت نفسـه القانـون الرقم ١٢٥/ ٧٣ محدثاً وحدة نقدية وطنية (الاوقية) التي حـددت قيمتها بـ (٠,٠١٦) غـراماً من الـذهب الخالص[١٣]. وفي تمـوز/ يوليـو التالي صـدر القانـون ١٦٢/ ٧٣ تم فيه تحـديـد رأسمال البنك المركزي الموريتاني بـ (٢٠٠) مليون اوقية مكتتب بكامله من قبل الـدولة. وقـد عهد الى البنك المركزي الموريتاني بمهمة تنظيم اصدار النقد وادارة المـوجودات الاجنبيـة للقطر والاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي.

ح- وعملاً بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعلنها النظام الحاكم في مصر بدءاً من عـام ١٩٧١ والتي هـدفت الى الاستفادة من فـرص التمويـل الخارجي- العـربي والاجنبي- للنشـاط الاقتصـادي في مصر وتـطمين المستثمـرين العرب والاجـانب ضد التـأميم والمصـادرة والقيـود النقـدية، فقـد صدرت قـوانين عـديدة واتخـذت اجراءات مختلفـة في هذا الاتجـاه، نتج عنهـا قـرارات تخص الجهاز المصـرفي، بما في ذلـك القرار الـرقم ٦٦٣ لعام ١٩٧٥ الـذي نص على الغاء قرار التخصص الوظيفي للبنوك الصادر في ايلول/ سبتمبر ١٩٧١ وتـرك الحريـة للقطاع العام للتعامل مع البنوك كافـة. وفي ايلول/ سبتمبر من العـام نفسه- ١٩٧٥- صـدر القانـون رقم (١٢٠) بشأن البنك المركزي المصري- والجهاز المصـرفي متضمناً الاحكـام الكفيلة بتوفـير المناخ الملائم لتنفيذ سياسة الانفتاح وتسهيل انطلاق البنوك في هذا الاتجـاه. وقد كـان من بين أهم بنـود هذا القـانون اعـطاء البنك المـركزي سلطة تنـظيم السياسـة النقديـة والاقتصـاديـة والمصرفية والاشراف على تنفيـذها بـوسائـل متعددة منهـا تحديـد سعر الخصم واسعـار الفائـدة الدائنة والمدينة دون التقيـد بالحـد الاقصى للفائـدة المدينـة المقررة في القـانون المـدني وقدره ٧ بـالمائـة والذي شكـل احيانـاً عقبة امـام استخدام هـذه الوسيلة لتـوجيـه سيـاسـات الادخـار والائتمان. كما نص القانون في مادته الثالثة عشرة على قيام البنك المركزي بتقديم تقرير سنوي لمجلس الشعب عن الاوضاع النقدية والائتمانية السائدة في مصر خلال ثلاثة اشهر من انتهـاء

---

(١١) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ٦٣٦.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) البنك المركزي الموريتاني، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهوريـة الاسلاميـة الموريتـانية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٢، ص ٣٨١.

السنة المالية(١٤). كما عهد الى البنك جميع الصلاحيات الاعتيادية لتوجيه الائتمان المصرفي والرقابة عليه كماً ونوعاً وتكلفةً، واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاستقرارين الاقتصادي والمالي وتدبير الائتمان الخارجي وادارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الاجنبي، وتأمين سلامة المركز المالي للمنشآت المصرفية، سواء كانت هذه عامة ام خاصة ام مشتركة، محلية أم فروعاً لبنوك اجنبية. هذا بالاضافة الى ادارة الدين العام واعطاء المشورة للحكومة وتقديم القروض اليها في حدود لا تزيد عن ١٠ بالمائة من متوسط ايراداتها خلال السنوات الثلاث السابقة ولمدة ثلاثة اشهر قابلة التمديد الى ثلاثة اشهر اخرى. كما خول جميع الصلاحيات الاخرى الخاصة بالبنوك المركزية اعتيادياً كما سنأتي على ذكره فيما بعد لدى الكلام عن الخصائص العامة للبنوك المركزية في الاقطار العربية(١٥).

كما صدر عام ١٩٧٦ القرار الجمهوري الرقم (٤٨٨) الذي حدد النظام الاساسي للبنك المركزي المصري مبيناً بتفصيل أوفر اغراضه ووظائفه وتكوين مجلس ادارته الذي يتألف من: المحافظ ونائبه ورؤساء مجالس ادارة بنوك القطاع العام التجارية وممثلين عن وزارتي المالية والاقتصاد وثلاثة من كبار المتخصصين بالمسائل النقدية والمالية والقانونية.

ط- وسارت الاحداث في العراق باتجاه معاكس تماماً للتطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية في مصر. فقد نصت المادة الثانية عشرة من الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الذي صدر عام ١٩٧٠ على ان تتولى الدولة تخطيط وتوجيه وقيادة الاقتصاد الوطني بهدف اقامة النظام الاشتراكي وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية- بمعنى تطبيق النظام المذكور ضمن منظور وحدوي عربي، وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ضمن منطلق اشتراكي. واستناداً الى ذلك فقد اكد التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي والصادر في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ على توجيه جميع التحولات الاقتصادية والاجتماعية باتجاه بناء الاسس المادية اللازمة لتحقيق التحول الاشتراكي وذلك عن طريق جعل القطاع الاشتراكي هو القائد والموجه للاقتصاد العراقي. وسيراً في هذا الاتجاه فقد تم الغاء جميع القوانين السابقة وتعديلاتها الخاصة بالبنك المركزي العراقي والعملة ومراقبة المصارف والتحويل الخارجي، واستعيض عنها جميعاً بقانون البنك المركزي الرقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦. وقد نص هذا القانون في مادته السادسة على اهداف البنك في اطار السياسة العامة للدولة باتجاه تحقيق النظام الاشتراكي. وقد تضمنت هذه الاهداف ضمان استقرار العملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي للدولة، وذلك عن طريق اصدار وادارة العملة والاحتياطيات النقدية الاجنبية للدولة ومراقبة التحويل الخارجي وتنظيم وتخطيط الائتمان، ومراقبة وتوجيه الجهاز

---

(١٤) ابراهيم مختار ابراهيم، «اجهزة الوساطة المالية (المؤسسات المصرفية) في جمهورية مصر العربية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٣٩ - ٣٤٧.

(١٥) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٥٣٧ - ٥٣٨.

المصرفي والمؤسسات المالية الوسيطة الاخرى. والمساهمة في مواجهة الازمات النقدية والاقتصادية وفي تعجيل النمو الاقتصادي وتوفير الامكانات المالية والنقدية المتاحة لتحقيق هذا الهدف. وقد اتاح القانون للبنك جميع الوسائل المصرفية المركزية اللازمة لمساعدته في تحقيق هذه الاهداف.

ي- ولم يبق من اقطار جامعة الدول العربية سوى (جيبوتي)- عفار وعيسى سابقاً- التي استقلت عام ١٩٧٧. ولم تكن فيها- حتى اوائل عام ١٩٧٩- صيرفة مركزية. اما عملتها فهي (فرنك جيبوتي) الذي كان يصدر سابقاً عن الخزينة الفرنسية، فأصبحت تصدره الآن خزينة جيبوتي التي تعمل كلجنة عملة تقوم باصدار وتحويل العملة مقابل دولارات امريكية. وهناك اشتراط بأن يكون غطاء العملة بنسبة ١٠٠ بالمائة منها كحد ادنى. اما ما عدا ذلك فهناك ستة بنوك تجارية تعمل في القطر وتقوم بمنح قروض قصيرة الاجل لأغراض تجارية ولعملاء من الصومال والحبشة وجمهورية اليمن العربية بالاضافة الى عملاء من جيبوتي نفسها. وهناك القليل من الائتمان لأغراض صناعية وزراعية. ومما يعكس التوكيد على التمويل التجاري ان ٦٠ بالمائة من القروض المصرفية و٥٠ بالمائة من الودائع المصرفية مسماة بعملات اجنبية، وبالدولار بشكل رئيسي[١٦].

وهكذا نستنتج ان من بين واحد وعشرين قطراً عربياً- اي باستثناء فلسطين المحتلة- كان هناك في نهاية السبعينات سبعة عشر قطراً[١٧] منها يمتلك بنوكاً مركزية كاملة الأهلية، وثلاثة اقطار[١٨]، تقوم فيها (مجالس نقد) بصلاحيات مختلفة تقترب في بعضها من صلاحيات البنوك المركزية. اما جيبوتي فلم يكن فيها حتى ذلك الوقت بنك مركزي أو لجنة عملة بهذا الاسم بل تقوم مقامها خزينتها المركزية. وقد كان هذا هو الوضع حتى نهاية عقد السبعينات. ويبقى الآن ان نقوم بتحليل طبيعة واهداف واغراض هذه المؤسسات وادارتها ورؤوس اموالها ووظائفها والوسائل المتاحة لديها لرسم وتنفيذ سياسة نقدية من أي نوع كان، والى اي مدى ممكن. ويمكن القول في هذه المرحلة ان الاقطار العربية المختلفة على مدى الوطن العربي كله قد حققت استقلالاً نقديا كاملا، ولو في ظل تبعية اقتصادية استمرت فاعلة بوضوح حتى كتابة هذه السطور- في اوائل عام ١٩٨١.

٢- اهداف وأغراض مؤسسات النقد المركزية

اختلف الاقتصاديون الذين تصدوا لبحث الصيرفة المركزية في توكيدهم على هذا الهدف

International Monetary Fund Survey (henceforth cited as *IMF Survey*), (19 February 1979). (١٦)

(١٧) هي العراق وسورية ولبنان والاردن والكويت واليمنين وعمان والسعودية ومصر والسودان والصومال وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

(١٨) هي البحرين وقطر والامارات العربية المتحدة.

او الغرض او ذاك منها على انه المهمة الاولى للبنك المركزي[١٩]. فمنهم من رأى ان المهمة الرئيسية للبنك المركزي هي الرقابة على البنوك التجارية بشكل يساعد الدولة على تنفيذ سياستها النقدية ـ ويرى هؤلاء ان الأساس الذي تقوم عليه مثل هذه الرقابة هو علاقة البنك المذكور بالبنوك التجارية، حيث انه (بنك البنوك)، بالاضافة الى كونه المصدر الوحيد او الأهم للعملة الوطنية[٢٠]. وقد ذهب (Hawtrey)[٢١] الى ان المهمة الأساسية للبنك المركزي هي قيامه بوظيفة الملجأ الاخير لاقراض البنوك التجارية ومصدراً لسيولتها. وبينما تضفي عليه سلطته في اصدار العملة ميزة خاصة في مواجهة مسؤوليته كملجأ اخير للإقراض الا انه يستطيع ان يؤدي وظيفته تلك دون ان تكون له صلاحية اصدار العملة.

وفي حين اكد البعض[٢٢] ان احتكار اصدار العملة هي الوظيفة الرئيسة للبنك المركزي، فقد ذهب غيرهم[٢٣] الى ان الوظيفة الوحيدة والاساسية، والكافية في الوقت نفسه، تكمن في رقابة البنك على الائتمان. اما بالنسبة للعملة فان هؤلاء يرون ان البنك هو وسيلة الدولة لتوزيع العملة التي تصدرها الدولة نفسهافقط. هذا بينما ذهبت فئة اخرى[٢٤] الى ان الوظيفة الاساسية للبنك المركزي تنحصر في المحافظة على استقرار القاعدة النقدية، بما في ذلك الرقابة على التداول النقدي.

وعلى الرغم من انه من الصعب وضع تعريف جامع ومانع للصيرفة المركزية، فان Dekock قد حاول ذلك عن طريق تعريف شامل ـ ومفصل عموماً ـ للبنك المركزي وذلك

---

(١٩) انظر تلخيصاً لذلك وتتبعاً لتطور تصورات الاقتصاديين على اختلافهم في هذا الصدد: عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، ط ٢ (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٦)، الفصل ٨، خاصة ص ٣٩١ ـ ٤٠٠.

(٢٠) Richard Sidney Sayers, *Modern Banking*, 4th ed. (Oxford: Clarendon Press, 1958), p. 79.

وفي الطبعة السابعة من الكتاب نفسه عاد Sayers فعرّف البنك المركزي بأنه «جهاز حكومي» يقوم بالعمليات المالية الرئيسة للحكومة وعن طريق قيامه بذلك وبوسائل اخرى، يمارس تأثيراً على سلوك المؤسسات المالية بحيث يدعم السياسة الاقتصادية للحكومة. وهو تعريف اشمل مما ذكر اعلاه ويتضمنه محتوى ومعنى. انظر:
Richard Sidney Sayers, *Modern Banking*, 7th ed. (Oxford: Clarendon Press, 1967), p. 66.

(٢١) [Sir] R [alf] G [eorge] Hawtrey, *The Art of Central Banking* (London, New York: Longman; Green 1932), p. 131.

(٢٢) Vera C[onstance]Smith, *The Rationale of Central Banking* (London: King, 1936), p. 144.

(٢٣) W[illiam] A. Shaw, *The Theory and Principles of Central Banking, with Special Reference to the Working of the Bank of England and of the Federal Reserve System of the United States* (London, New York: Pitman, 1930), pp. 7 and 76-80.

(٢٤) Sir Cecil H. Kisch and W.A. Elkin, *Central Banks: A Study of the Constitutions of Banks of Issue, with an Analysis of Representative Charters,* with a foreword by the Right Hon. Montagu C. Norman (London: Macmillan, 1932), p. 74.

بالاشارة الى أنـه- أي البنك- «يؤلف قمة الهيكل النقـدي والمصرفي للقـطر» وانه يؤدي جهـد استطاعته الوظائف التالية في سبيل المصلحة الاقتصادية الوطنية[٢٥].

أ- تنظيم العملة تبعاً لمتطلبات المشاريع والجمهور، ويتم من أجل ذلـك منحه امـا الحق الوحيد لاصدار العملة، او للأقل احتكاراً جزئياً لذلك الاصدار.

ب- تأدية خدمات مصرفية ووكالة عن الدولة.

ج- الاحتفاظ بودائع نقدية للبنوك التجارية.

د- مسك وادارة احتياطيات القطر من العملات الدولية.

هـ- منح تسهيلات، بشكل خصميات وقروض موثقة الى البنوك التجـارية وللمتعـاملين بالحوالات وللمؤسسات المالية الاخرى، والقيام عموماً بمسؤولية الملجأ الاخير للاقراض.

و- تسوية ارصدة المقاصة بين البنوك.

ز- الرقابة على الائتمان طبقاً لحاجات مشاريع الاعمال حسب السياسة النقديـة العامـة الموضوعة من قبل الدولة.

كما يذهب الكـاتب نفسه الى ان من الضـروري عمومـاً الا يمارس البنـك المركـزي اي وظيفة من وظائف البنوك التجارية، كقبول ودائع الجمهور وتقديم القروض لهم، الا الى الحد الذي يراه القطر ضرورياً وملائماً لظروفه الخاصة[٢٦].

وقد وصف (Basu)[٢٧] هذه الـوظائف بـأنها (تنظيميـة Regulatory)، واشار الى ان هـذا الدور التنـظيمي للبنوك المـركزيـة قد اصبح تقليديـاً (Traditional) وان الظروف التي استجدت، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، قد اضافت مهمات جـديدة للبنـوك المركـزية وصفها بأنها (تعزيزية او مشجعة Promotional) تهدف الى دعم عملية التنمية الاقتصادية في القطر، بما في ذلك تطوير الاسواق النقدية والمالية واقامة مؤسسات تمويل تنمويـة فيه. وهكـذا اضيفت الى الأهـداف والوظـائف التقليديـة للبنوك المـركزيـة، والمتمثلة بتنظيم وادارة اصـدار العملة، واقامة ودعم نظام نقدي ومصرفي وائتماني سليم، والمحـافظة عـلى التوازن الخـارجي والداخلي للنقـد الوطني، والعمـل كصيرفي ومستشـار للحكومـة- اضيفت اليها اهـداف تتعلق

---

(٢٥) Michiel Hendrik Dekock, *Central Banking*, 3rd ed. (London: Staples Press, 1954), p. 22.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) S[aroj] K[umar] Basu, *A Review of Current Banking Theory and Practice*, rev. by A. Ghosh (Calcutta: Macmillan, 1971), pp. 3-4.

بالعمل على تحقيق نمو اقتصادي حثيث ومتوازن وتعزيز الاستخدام الشامل للموارد الاقتصادية المتاحة وزيادة الدخل القومي(٢٨).

وهكذا تطورت الصيرفة المركزية مع الزمن، مكيفة نفسها لتغير الظروف، فانتقلت من مرحلة لعبت فيها دوراً سلبياً تابعاً، كما في ظل قاعدة الذهب ونظام لجان العملة الاستعماري، الى وضع قامت فيه بدور ايجابي وتحكمي، مستحدثة فيه لنفسها اساليب جديدة لادارة النظام النقدي والاشراف والرقابة والتوجيه للجهاز المصرفي، مما جعل منها (فناً) لا يخضع لقواعد جامدة لا تقبل التغيير او التبديل او التحوير(٢٩).

فالصيرفة المركزية هي تنظيم اساسي يخدم اغراضاً محددة ومتعددة. وتحديد الغرض الذي هو هدف السياسة النقدية يجب ان يتلاءم مع الوسيلة التي تستخدم لتحقيقه. وهو امر لا يتفق والعمل بموجب قاعدة لا يمكن للبنك ان يحيد عنها. فكما يقول (Sayers)(٣٠): «ان اتباع قاعدة هو امر يتناقض والصيرفة المركزية. فالبنك المركزي غير ضروري للمجتمع الا حين يظهر الاخير رغبته في تحقيق عنصر الاختيار. فمن يعمل في الصيرفة المركزية يجب ان يمارس حقه في حرية التصرف، اذ هو ليس الآلة التي تسير بموجب قاعدة». وهكذا حلت الحكمة والتصرف الاختياري، القائمان على الدراسة وحسن الادراك، محل (القاعدة). واصبح من المعترف به ان الدور الجديد الذي يجب ان يمثله البنك المركزي هو في الاساس السيطرة على عرض النقد سيطرة تحكمية وعقلانية، لمصلحة النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وتحقيق الاستخدام الشامل(٣١).

٣ـ اهداف واغراض مؤسسات النقد المركزية العربية في السبعينات

ان مراجعة اولية لقوانين المؤسسات النقدية المركزية العربية في وضعها الذي كان سائداً حتى نهاية عقد السبعينات يظهر ان اهداف هذه المؤسسات واغراضها كانت متلائمة الى حد كبير مع المفاهيم الخاصة بها والتي سادت في العالم خلال هذه الفترة، فجميع هذه القوانين، سواء الخاصة منها بالبنوك المركزية العربية او المتعلقة منها بمؤسسات النقد المركزية التي تسمى اسماءً اخرى مختلفة، تؤكد كلها ان الاهداف الاساسية لأي بنك مركزي عربي تتمثل عموما بالاهداف والاغراض التي ذكرنا. غير ان هذه القوانين قد تختلف في التفاصيل. كما ان بعضاً منها قد يؤكد جزءاً من هذه الوظائف والمهام والأهداف دون الاخرى. ومراجعة بسيطة للقوانين المذكورة وما جاء فيها حول اهداف ومهمات البنك المركزي تظهر ان اشمل هذه

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٩.

(٢٩) السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، ص ٣٨٨.

(٣٠) Richard Sidney Sayers, *Central Banking After Bagehot* (Oxford: Clarendon Press, 1957) p. 1.

(٣١) السيد علي، المصدر نفسه، ص ٣٩٢.

القوانين واكثرها تفصيلاً وتحديداً لتلك الاهداف والوظائف كانت القوانين العراقية والسورية والمصرية والليبية والاردنية والمغربية. فقد جاء في المادة السادسة من القانون الرقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ ان اهداف البنك المركزي العراقي، في اطار السياسة العامة للدولة في تحقيق النظام الاشتراكي هي:

أ- ضمان استقرار العملة العراقية ، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وذلك عن طريق:

(١) اصدار العملة العراقية وادارتها.
(٢) ادارة احتياطي الدولة من الذهب والموجودات الاجنبية.
(٣) رسم سياسة التحويل الخارجي ومراقبة تخطيط النقد الاجنبي.
(٤) تنظيم وتخطيط الائتمان ومراقبة الصيرفة والمؤسسات المالية الوسيطة.
(٥) المساهمة في معالجة الازمات النقدية والاقتصادية.

ب- المساهمة في تعجيل النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعاشي بتوفير الموارد النقدية والمالية الضرورية للخطط التنموية، وفق الامكانات المتاحة: ويتضح من ذلك ان القانون العراقي قد اخذ بكلا النوعين من الاهداف التي اشار اليها (Basu) وهي الاهداف (التنظيمية) و(التشجيعية او التعزيزية) الداعمة لهدف النمو الاقتصادي للقطر.

وقد اشار القانون الرقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ في مادته الأولى الى أن البنك المركزي (البنك الاهلي المصري) للدولة «يقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها وفقاً للخطط العامة للدولة، وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصري. ويتخذ البنك في سبيل تحقيق اغراضه الوسائل الآتية:

- التأثير في توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط التجاري والصناعي والزراعي.
- اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية او المالية العامة والمحلية.
- مراقبة الهيئات المصرية بما يكفل سلامة مركزها المالي.
- ادارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الاجنبي».

وقد اكدت المادة الاولى من القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٥ على ان «البنك المركزي المصري شخصية اعتبارية عامة مستقلة،يقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة بما يساعد على تنمية الاقتصاد القومي ودعمه واستقرار النقد المصري...». وقد فصل القرار الجمهوري الرقم ٤٨٨ لعام ١٩٧٦ اهداف البنك واغراضه بشكل اوسع من ذلك بكثير، وذلك في مواده (٥- ٢٠) من الباب الثاني منه.

ونصت المادة الرابعة من قانون البنك المركزي الاردني الرقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ على «ان اهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الاردني، ومن

ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد في المملكة وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة». ثم عددت المادة نفسها تسعاً من الوسائل المتاحة للبنك لتحقيق اهدافه تلك، وهي لا تخرج في اطارها العام عما ورد في القانونين العراقي والمصري.

وكذلك فعل (نظام النقد الاساسي واحداث مصرف سورية المركزي) الصادر بموجب المرسوم التشريعي الرقم ٨٧ لعام ١٩٥٣، وذلك في مادته الاولى ايضاً والتي نصت على ان مهمة (مجلس النقد والتسليف) هي «العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في البلاد وتنسيق فعالياتها لتحقيق الاهداف التالية في حدود صلاحياته وهي:

ـ تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي.

ـ تثبيت النقد السوري وتأمين حرية تحويله الى العملات الاخرى.

ـ توسيع امكانات الاستخدام وزيادة الدخل القومي». ثم اشار في المادة نفسها الى الوسائل المتاحة للمجلس، عن طريق مصرف سورية المركزي، لتحقيق اهدافه تلك.

اما قانون بنك السودان الرقم (٦٠) لسنة ١٩٥٩ فلم يفصل كثيراً في اغراض البنك، ولكن مادته الخامسة عددت تلك الاغراض في حدود ما سبقت الاشارة اليه بالنسبة للبنوك الاخرى. وكذلك فعل القانون المصرفي لعام ١٩٧٤ بشأن البنك المركزي العماني الذي كان موجزاً جداً حول اهداف البنك المذكور حيث نص في مادته الأولى (١ـ ٠١/ ١ـ ب) على «تأسيس بنك مركزي لاصدار العملة والمحافظة على قيمتها على الصعيدين المحلي والدولي والاشراف على المصارف والاعمال المصرفية في السلطنة بشأن جميع الامور المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية الدولية». غير ان القانون فصل كثيراً في مهام البنك في الفصل الثاني منه.

وقد حددت المادة (١٥) من قانون النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية الرقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ اغراض البنك المركزي التي لم تخرج عن حدود ما ذكرته القوانين الاخرى. وكذلك فعل قانون النقد والتسليف اللبناني المنشور بالمرسوم الرقم ١٣٥١٣ لعام ١٩٦٣ الذي لخص في مادته السبعين (المعدلة بالقانون المنشور بالمرسوم الرقم ٦١٠٢ لسنة ١٩٧٣) مهمة مصرف لبنان في حدود ما ورد في القانون الكويتي المشار اليه اعلاه.

وقد فصلت المادة (١٣) من قانون المصارف الليبي الرقم (٤) لسنة ١٩٦٣ اهداف البنك واغراضه، في حين عددت المادة (١٤) من القانون المذكور الوسائل المتاحة للبنك في سبيل تحقيق ذلك. وهي كلها لا تخرج عن نطاق ما اشرنا اليه بالنسبة للأقطار العربية الاخرى. اما القانون الاساسي لبنك المغرب الصادر عام ١٩٥٩ فقد اسهب في بابه الثاني (الفصول ٥ـ ١٣) في اهداف بنك المغرب ومهماته وفي نطاق ما تم التطرق اليه بشأن البنوك المركزية العربية الاخرى. وقد شذت موريتانيا عن البلدان العربية المشار اليها وذلك بعدم تعداد اهداف ومهام بنكها المركزي (المنشأ بموجب القانون ١١٨/ ٧٣ لعام ١٩٧٣) وانما اسهبت في وصفها في المادة (٣٣) من القانون المذكور، ولكنها لم تخرج عن نطاق الاهداف والمهام التي اشارت اليها القوانين العربية المشابهة. ولم تختلف اليمن الجنوبية (الديمقراطية

الشعبية) عن غيرها في تعداد اغراض البنك في المادة (٧) من قانون النظام المصرفي رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٣ وذلك ضمن الاطار العام الذي وضعته القوانين العربية المشابهة. ويمتاز القانون الرقم (٤) الصادر عام ١٩٧١ بشأن انشاء وتكوين واختصاصات البنك المركزي اليمني بأنه حدد اهم تلك الاختصاصات في «ممارسة صلاحيات البنوك المركزية» في مادته الرابعة التي عاد فذكر فيها بعضا من تلك الصلاحيات المهمة، سواء منها التنظيمية او التنموية.

ومع ان قانون مؤسسة النقد العربي السعودي (الصادر بموجب المرسوم الرقم (٢٣) لسنة ١٣٧٧ هجرية، ١٩٥٢ ميلادية، قد حدد في مادته الاولى اغراض المؤسسة وحصرها بثلاثة هي:

- اصدار ودعم النقد السعودي وتوطيد قيمته في داخل البلاد وخارجها.
- ان تقوم بأعمال مصرف الحكومة.
- مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات.

الا انه حرم عليها في (م-٢) دفع او قبض فائدة، وانما جوز لها فرض رسوم فقط لقاء خدمات تؤديها للجمهور او للحكومة وذلك لسد نفقات المؤسسة. وليس من شك في ان العوامل الدينية الاسلامية لعبت دوراً مهماً في ذلك، فكان ذلك المنع متسقاً مع التعاليم الاسلامية التي تحرم اخذ ودفع الفائدة وقد جاء ذلك صريحاً في المادة السادسة (آ) التي منعت المؤسسة من «مباشرة اي عمل يتعارض وقواعد الشريعة الاسلامية السمحاء فلا يجوز لها دفع او قبض فائدة على الأعمال». وقد اعتبر البعض ان العوامل الدينية هي التي منعت الحكومة من تسمية المؤسسة بـ (البنك المركزي)[٣٢]. وقد يكون ذلك صحيحاً في اعتقاد الكاتب الحالي[٣٣]. هذا وقد عددت المادة الثالثة من القانون المذكور، وبشكل مفصل، وظائف مؤسسة النقد فحددتها بتثبيت ودعم القيمة الداخلية والخارجية للعملة، والعمل على تقوية غطاء النقد، وادارة الاحتياطيات النقدية الاجنبية للقطر، واصدار النقد ومراقبة المصارف التجارية والصيارفة والاحتفاظ بودائع البنوك بنسب معينة مما لديها من ودائع، والعمل كمصرف للحكومة، ولكن دون ان يحق للمؤسسة اقراض الحكومة والهيئات الخاصة والافراد (م٦- جـ). اما قانون (مؤسسة نقد البحرين) الرقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ فقد حدد في مادته الثالثة اغراض المؤسسة بشكل موجز ولم تخرج عن الاطار الذي وضعت به اهداف مؤسسة النقد السعودية. وكذلك اوجزت المادة الثالثة من قانون (مؤسسة النقد القطري) الرقم (٧) لسنة ١٩٧٣ اغراض المؤسسة ضمن الاطار السعودي والبحريني نفسه وبايجاز الاخير نفسه. ومن ذلك يتبين ان مؤسستي النقد البحرينية والقطرية ليستا مصرفين مركزيين كاملين من حيث

---

(٣٢) Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» p. 520.

(٣٣) وقد يرد على ذلك ان مؤتمر الدول الاسلامية قد خلق مؤسسة تنموية اسماها «البنك الاسلامي».

الاهداف والأغراض بالمعنى الذي وردت به مفصلة اهداف واغراض هذه البنوك في البلدان العربية الاخرى. وقد كان القانون الاتحادي الرقم (٢) لسنة ١٩٧٣ الذي انشيء بموجبه مجلس النقد في دولة الامارات العربية المتحدة اكثر هذه القوانين ايجازا في تحديد اغراض المجلس واهدافه. فقد نصت المادة (٥) منه على ان يتولى المجلس المذكور اصدار العملة والغاءها واستبدالها والمحافظة على قيمتها داخلياً وخارجياً وتدعيم النظام المصرفي والمالي وأي اختصاصات اخرى ينص عليها هذا القانون او غيره. ولذلك فان المجلس يمكن ان يعتبر بنك اصدار اكثر من ان يكون بنكاً مركزياً كامل الأهلية.

ويتشابه القانونان التونسي [٣٤] والجزائري [٣٥] من حيث صوغ مادة الاهداف والأغراض التي يقوم بها البنك المركزي في كل منها ، فكلاهما يضع تلك الاهداف في الاطار العام الذي وردت به في القوانين الاخرى ولكن بشكل موجز وعام دون تفصيلات كثيرة .

وربما كان (قانون البنك الاهلي الصومالي) الصادر بالمرسوم التشريعي الرقم (٦) عام ١٩٦٨ اكثر القوانين العربية ايجازاً في تحديد الأهداف الاساسية للبنك المذكور فلم تنص المادة (٣) من القانون إلّا على ان البنك يهدف «الى تنمية الاستقرار المالي والمحافظة على قيمة الشلن الصومالي في الداخل والخارج وتعزيز احوال الائتمان والتمويل بحيث يساعد على توازن النمو الاقتصادي للجمهورية، كما يساهم في حدود امكانياته في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية للدولة». ومع ذلك فان هذا يوجز الاهداف العامة للبنك المذكور ضمن الاطار العام الذي وردت به في القوانين المصرفية المركزية العربية الاخرى.

نستنتج من كل ذلك أن البنوك المركزية العربية والمؤسسات النقدية المركزية الاخرى قد اخذت بالمبادىء العامة نفسها للأهداف التي قامت عليها البنوك المركزية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص. وان من الممكن القول ان هذه المؤسسات جميعاً تستطيع ان تمارس عموماً الوظائف العامة الاعتيادية، التقليدية والجديدة، للبنوك المركزية، رغم انها تعمل في ظل ظروف تختلف بدرجة اساسية عن الظروف التي تعمل في ظلها مثل هذه البنوك في البلدان المتقدمة اقتصادياً في اوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان. وهو امر سنعود اليه فيما بعد لنرى مدى فعالية مثل هذه البنوك في تحقيق اهدافها تلك [٣٦].

ومن الممكن تلخيص ما جاء أعلاه حول الوظائف الرئيسة التي تقوم بها البنوك ومؤسسات النقد العربية حسبما نصت عليها قوانينها النافذة في اوائل الثمانينات فيما يلي:

- اصدار وتنظيم وادارة النقد.
- الاحتفاظ بالموجودات الاجنبية والرقابة عليها وادارتها وتحديد اوجه استثمارها

---

(٣٤) « قانون انشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي رقم (٩٠) لسنة ١٩٥٨ مؤرخ في ٥ ربيع الاول ١٣٧٨ ، ١٩ سبتمبر / ايلول ١٩٥٨»، الفصل (٣٤) .

(٣٥) « القانون الاساسي للبنك المركزي الجزائري »، الصادر عام ١٩٦١ ، المادة (٣٦) .

(٣٦) انظر : ص ٢٨٧ ـ ٢٩٦ حول « السياسة النقدية : فعاليتها وحدودها » في هذا الكتاب .

واستعمالاتها بما في ذلك الذهب وحقوق السحب الخاصة والعامة لدى صندوق النقد الدولي.

- تحقيق اشراف ورقابة فاعلين على الجهاز المصرفي، خصوصاً التجاري منه، بجميع الوسائل الكمية والنوعية التي تتيحها التشريعات المصرفية المركزية.

- العمل كمقرض اخير ومصدر نهائي لسيولة الجهاز المصرفي، والعمل من خلال ذلك على تحقيق رقابة فعالة على الائتمان المصرفي.

- العمل كصارف للحكومة وكوكلاء لها في معاملاتها المحلية والخارجية، وكمستشار مالي لها في الشؤون المالية والنقدية المحلية والدولية.

- صلاحية الرقابة على الائتمان، بنوعيها الكمي والنوعي.

- اتخاذ ما يلزم من اجراءات مناسبة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية الطارئة.

وقد زودت هذه المؤسسات عموماً بجميع الصلاحيات والسلطات اللازمة للقيام بوظائفها تلك وتأدية واجباتها لتحقيق اهدافها كما اوضحنا من قبل ،وكما سيتضح فيما بعد.

٤- الملكية والادارة ورأس المال

يتضح من الفصول السابقة ان بعض بنوك الاصدار في الاقطار العربية بدأت اجنبية اولاً، وخاصة ثانية. وهكذا كان مثل هذه البنوك في كل من سورية ولبنان ومصر والسودان وتونس والجزائر والمغرب والصومال وموريتانيا واليمن الجنوبية. وحين استقلت بعض الاقطار العربية بعد الحرب العالمية الاولى انشأت فيها حكوماتها لجان نقد او مجالس نقد حكومية كما في العراق والاردن وفلسطين وخضع بعض بنوك الاصدار فيها لقوانين جديدة اتجهت نحو جعلها بنوكاً حكوميةً من حيث التوجيه والاشراف ولكن ليس من حيث الملكية، كما في مصر مثلاً. غير ان الوضع تغير تماماً بعد الحرب العالمية الثانية. فقد انشأت الحكومات العربية بنوكاً مركزية او مجالس نقد مملوكة كاملاً من قبل الدولة، فلم يكن هناك في نهاية عقد الستينات أي مؤسسة نقدية مركزية عربية يساهم فيها او يملكها قطاع خاص، بل اصبحت جميعها حكومية ومؤسسات عامة ذات شخصية معنوية وادارية مستقلة، كما تدل عليها قوانينها كافةً. ولذلك حددت تلك القوانين اساليب ادارتها، فاحتكرت تعيين مجالس ادارتها ومحافظيها او رؤسائها او مديريها العامين، وحددت سلطاتهم وصلاحياتهم ومدد عضوياتهم في مجالس الادارة او مدد بقائهم في مناصبهم، وعينت اسباب إقالتهم منها وحصنتهم ضد اقالتهم الاعتباطية، وذلك بتحديد مدة عضوياتهم وإشغالهم لمناصبهم. وقد راوحت تلك المدد عادة بين ثلاث وخمس سنوات. وفي حال واحدة عهد الى وزير المالية رئاسة مجلس الادارة كما في دولة الامارات

العربية المتحدة[٣٧]، في حين عهدت جميع القوانين الاخرى برئاسات مجالس الادارة الى محافظين ينوب عنهم عادة نواب محافظون. كما يمثل وزارات المالية عادة بعض اعضاء هذه المجالس. وفي بعض الحالات، كما في العراق ومصر، تتعدد الوزارات التي يكون لها ممثلون في هذه المجالس. وتعتبر هذه وسيلة لتحقيق تناسق وثيق بين هذه المؤسسات النقدية المركزية وبين السياسات الاقتصادية والمالية والتنموية لحكوماتها. وفي الكثير من هذه الاقطار تخضع قرارات مجالس الادارة الى مصادقة وزراء المالية، ويتم الرجوع الى مجالس الوزراء للاحتكام حول اي اختلاف بين المجالس ووزراء المال. وهناك في حال البحرين مدير عام للمجلس يعاون ويحل محل رئيس المجلس لدى غيابه ويشارك في مناقشات المجلس ولكن دون ان يحق له المشاركة في التصويت.

وترسم مجالس الادارة عادة السياسات العامة لمؤسساتها، تاركة للمحافظين ونوابهم امر تنفيذها على ان تخضع لاشراف وتوجيهات المجالس عينها. اما بالنسبة لرأس المال، فان متطلباته تختلف من قطر الى آخر، كما هو واضح في الجدول رقم (٤ـ ٣).

ويلاحظ ان البنك المركزي العراقي يمتلك اكبر رأسمال مدفوع مصرح به بين مؤسسات النقد المركزية العربية، تليه في ذلك مصر (٥ ملايين جنيه مصري) ثم الكويت (٥ ملايين دينار كويتي). اما المؤسسات المركزية الباقية فتراوح رؤوس اموالها بين المليون الى المليوني دينار عراقي. وينص معظم قوانين المؤسسات المذكورة على صلاحية زيادة رؤوس اموالها لدى الحاجة وكذلك على مواجهة أي انتقاص في قيمة رؤوس اموالها تلك.

٥ـ اصدار النقد والغطاء النقدي

يشكل اصدار النقد والحفاظ على قيمته واحداً من بين اهم وظائف اجهزة النقد المركزية في العالم اجمع، بما في ذلك الاقطار العربية. وقد خصت دساتير الاجهزة النقدية المركزية العربية هذه الوظيفة جزءاً مهماً منها، واعطتها مكاناً بارزاً فيها جميعاً، وفصلت فيها بشكل واسع جداً. وقد كان ذلك واضحاً اشد الوضوح في الدساتير المذكورة التي صدرت او عدلت في عقد السبعينات على وجه الخصوص.

ويتعلق الامر هنا بالامور التالية:

الاول ـ ان حق اصدار العملة في جميع الاقطار العربية قد اصبح محصوراً في مؤسسات النقد المركزية مهما اختلفت اسماؤها.

---

(٣٧) «قانون اتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣، بانشاء مجلس النقد في دولة الامارات العربية المتحدة،» المادة (٤ ـ ٢ ـ أ). وفي البحرين تنص المادة (٤) من «مرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون بانشاء مؤسسة نقد البحرين،» على ان يرئس رئيس الوزراء مجلس ادارة مؤسسة نقد البحرين فترة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات.

جدول رقم (٤-٣)
متطلبات رأس المال في اجهزة النقد المركزية العربية، للسنة ١٩٨٠

القطر	متطلبات رأس المال (بملايين العملة المحلية)	رقم المادة او المرسوم	تاريخ الدفع
الاردن	٢ مليون دينار اردني	٧	عند التأسيس
الامارات العربية المتحدة	١٠ مليون درهم	٩	يحدد مجلس الادارة بموافقة وزير المالية رأس المال المصدر والمدفوع
البحرين	١ مليون دينار بحريني	١٧	ربع مليون دينار تدفع عند التأسيس
تونس	١,٢ مليون دينار تونسي	١ (أ)	تكتتب الدولة لحد مليون دينار بشكل عقارات ومنقولات ومعدات نقلت الى البنك والباقي نقداً
الجزائر	٤٠ مليون فرنك (ب)	-	مدفوع بكامله
الجماهيرية العربية الليبية	١ مليون دينار ليبي	٢	مدفوع بكامله
الجمهورية العربية السورية	١٠ مليون ليرة سورية	٦٣	يسدد على دفعات متتالية بناء على طلب مجلس النقد والتسليف
السودان	١,٥ مليون جنيه سوداني	٧	يدفع بكامله عند التأسيس
الصومال	١ مليون شلن صومالي	٧	يدفع بكامله

يتبع

تابع جدول رقم (٤-٣)

القطر	متطلبات رأس المال (بملايين العملة المحلية)	رقم المادة او المرسوم	تاريخ الدفع
العراق	٢٥ مليون دينار عراقي	٤	مدفوع بكامله
عمان	٢ مليون ريال عماني زيدت الى ١٠ ملايين ريال مدفوعة بكاملها. المرسوم رقم ١٢/ ٧٨	٣/٠٣/٢ م ١ -	تدفع الحكومة ما لا يقل عن مليون ريال عند التأسيس
قطر	١٠ مليون ريال قطري	٥	يدفع بكامله عند التأسيس
الكويت	٢ مليون دينار كويتي ٥ زيدت الى خمسة ملايين دينار كويتي.	١٦ بموجب القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧	يدفع بكامله
لبنان	١٥ مليون ليرة لبنانية	١٥	يدفع بكامله
مصر	٥ مليون جنيه مصري ٣ مليون جنيه مصري (احتياطي)	٣ (ج) ٤ (ج)	يدفع بكامله
المغرب	٢٠ مليون درهم مغربي	٤ ٦٩	يدفع ١,٦٦٠ مليوناً بشكل عقارات ومنقولات والباقي نقداً
المملكة العربية السعودية	٥٠٠,٠٠٠ جنيه ذهبي (د)		يدفع ثلثاه على الأقل قبل بدء عمليات المؤسسة
موريتانيا	٢٠٠ مليون اوقية	١ (هـ) ١	يدفع بكامله عند التأسيس

يتبع

تابع جدول رقم (٤-٣)

القطر	متطلبات رأس المال (بملايين العملة المحلية)	رقم المادة او المرسوم	تاريخ الدفع
اليمن	١٠مليون ريال يمني	٧	تدفع بكاملها على ان تعتبر ضمنها جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التابعة للجنة النقد اليمنية.
اليمن الديمقراطية	١ مليون دينار يمني	٩	يدفع نصفه عندالتأسيس والباقي حسبما يحدده مجلس الادارة ويوافق عليه وزير المالية

ملاحظة عامة: الاشارات الواردة في الجدول حول المواد القانونية تعني القوانين الاخيرة الصادرة بشأن مؤسسات النقد المركزية كما وردت في الجدولين رقم (٤ - ١) و(٤ - ٢)، الا ما هو خلاف ذلك فيشار اليه في هوامش الجدول نفسه.

(أ) الفصل (١) من القانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٥٨ المتضمن تعيين رأس مال البنك المركزي التونسي.

(ب) استناداً الى: عبد القادر الشيخ وعدنان المبارك، «اجهزة الوساطة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ٣ ج ([بيروت]: الاتحاد، ١٩٧٧ - ١٩٧٨)، ج ٢، ص ١٦. وقد حدد رأس المال بالفرنك لأن الدينار الجزائري لم يكن قد صدر بعد.

(ج) «قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٤٨٨) لسنة ١٩٧٦ بالنظام الاساسي للبنك المركزي المصري،».

(د) Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» *International Monetary Fund Staff Papers*, vol. 22, no. 2 (July 1975), p. 523.

(هـ) بموجب «القانون ذو الرقم (١٣٥/ ٧٣) بتاريخ ١٨/ ٦/ ٧٣ والقاضي بتجديد رأسمال البنك المركزي الموريتاني،».

والثاني - يتعلق بالمحتوى الذهبي وسعر التعادل بالنسبة للعملة الوطنية المحلية. وتنقسم الاقطار العربية من هذه الناحية الى مجموعتين:

احداهما ، لا تحدد قوانينها المركزية محتوى ذهبياً ولا سعر تعادل لعملاتها بل تركت ذلك للبنك المركزي او لوزراء المالية او الاقتصاد او لمجلس الوزراء او رئيس الدولة او انها سكتت عن ذلك كلياً. وتتألف هذه الاقطار من الاردن [٣٨]،

(٣٨) اوضحت المادة (٢٥) من «قانون البنك المركزي الاردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١» ان مجلس الوزراء يعين ، بعد التشاور مع البنك المركزي سعر تعادل الدينار بالذهب وفق الاتفاقات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها .

وتونس[٣٩] والجزائر[٤٠] ، والصومال[٤١] ، وعمان[٤٢] ، وقطر[٤٣] ، ولبنان[٤٤] ، ومصر[٤٥] ، والمغرب[٤٦] ، واليمن الشمالية[٤٧] . وقد حددت بعض هذه الاقطار اقيام تعادل ذهبية لعملاتها كما هو واضح في الجدول التالي رقم (٤-٤) .

اما المجموعة الثانية من الاقطار العربية فقد تحددت الاقيام الذهبية لعملاتها من خلال قوانين مؤسساتها النقدية المركزية كما هو موضح في الجدول السابق.

هذا وتنص معظم القوانين النقدية المركزية على ان تغيير القيمة الذهبية لعملات اقطارها هو من صلاحية حكوماتها، كما يحتم بعضها ضرورة اصدار تشريع في هذا الشأن.

---

(٣٩) لم يحدد «قانون انشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي رقم (٩٠) لسنة ١٩٥٨ مؤرخ في ٥ ربيع الاول ١٣٧٨، ١٩ سبتمبر ١٩٥٨،» محتوى ذهبياً او سعر تعادل للدينار التونسي. وقد تم عام ١٩٦٢ تحديد قيمة رسمية للدينار مقدارها ٢،١١٥٨٨ غراماً من الذهب الخالص، وسعر تعادل مقداره ٠,٤٢ ديناراً للدولار الامريكي الواحد. انظر:
International Financial Statistics (International Monetary Fund), vol. 16, no.12 (December 1963), p. 258.

(٤٠) لم يحدد « القانون الاساس للبنك المركزي الجزائري لعام ١٩٦٣ ، » سعر تعادل للدينار الجزائري بالذهب. ولم يشر الى كيفية تحديد هذه القيمة ولا الى الجهة التي تقوم بذلك .

(٤١) لم يحدد «قانون البنك الاهلي الصومالي، مرسوم تشريعي رقم (٦) صادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٦٨،» قيمة تعادل ذهبية بالنسبة للشلن الصومالي ولا الجهة التي تحددها .

(٤٢) لم يحدد «القانون المصرفي لعام ١٩٧٤،» قيمة تعادل الريال العماني وتركت المادة (٣ ـ ٢ ـ ١) من القانون تحديد ذلك الى السلطان سواء بالنسبة للذهب او لحقوق السحب الخاصة او لعملة اجنبية.

(٤٣) تركت المادة (٢٠) من: «قانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٣ بانشاء مؤسسة النقد القطري ،» تحديد سعر التعادل بمرسوم خاص.

(٤٤) لم يحدد «قانون النقد والتسليف،قانونمنشور بالمرسوم رقم (١٣٥١٣) تاريخ اول آب ١٩٦٣،» قيمة تعادل الليرة اللبنانية.

(٤٥) لم تحدد القيمة التعادلية للجنيه المصري لا بموجب «قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان،» ولا بموجب «قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم(٤٨٨)لسنة ١٩٧٦ بالنظام الاساسي للبنك المركزي المصري،».

(٤٦) ترك لبنك المغرب (المركزي) تحديد مواصفات العملة وذلك بموجب الفصل (١٧) من «القانون الاساسي لبنك المغرب المثبت بمقتضى الظهير الشريف رقم (٢٣٣ ، ٥٩ ، ١١) المؤرخ بثلاثة وعشرين من ذي الحجة ١٣٧٨ الموافق بثلاثين يونيو ١٩٥٩،».

(٤٧) حددت القيمة الذهبية للريال اليمني بـ ٠,٨٢٩٤٢٧ غراماً من الذهب الخالص بموجب قانون العملة لعام ١٩٦٤. اما بموجب الـ «قرار جمهوري بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧١ م بشأن انشاء وتكوين واختصاصات البنك المركزي اليمني والاحكام المتعلقة بالعملة اليمنية وممارسة البنك المركزي لمهام مصرف الحكومة والصلاحيات الاخرى المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية العاملة في اليمن والاشراف على اعمال الائتمان والاحتياطيات والاغراض المتعلقة بذلك،» فلم يجر تحديد هذه القيمة. انظر:
Edo, « Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» p. 526.

جدول رقم (٤ ـ ٤)

المحتوى الذهبي للعملات العربية في نهاية عقد السبعينات (غرام ذهب)

القطر	اسم العملة	المحتوى الذهبي (غرام الذهب)	سنة الاصدار	الملاحظات القانونية ومصادرها
الاردن	الدينار الاردني	-	١٩٥٠	لم يحدد القانون محتوى ذهبياً للدينار
الامارات العربية المتحدة	درهم	٠,١٨٦٦٢١	١٩٧٣	وهي قيمة روبية الخليج نفسها كما كانت عليه في اذار/مارس ١٩٦٦ .[أ] وقد تحددت بموجب المادة (١٤) من القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٧٣
البحرين	الدينار البحريني	١,٨٦٦٢١	١٩٧٣	وهو محتوى ذهبي مساوٍ لعشر مرات المحتوى الذهبي لروبية الخليج في عام ١٩٦٥ [ب] وقد حدد بموجب المادة (٢٧) من القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٣
تونس	الدينار التونسي	٢,١١٥٨٨	١٩٥٨	لم يشر القانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٥٨ (قانون انشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي) الى قيمة ذهبية للدينار التونسي. وقد تحددت القيمة المذكورة عام ١٩٦٢ بما يعادل ٠,٤٢ ديناراً للدولار الامريكي الواحد [ج]
الجزائر	الدينار الجزائري		١٩٦٣	لم يحدد القانون الاساسي للبنك المركزي الجزائري لعام ١٩٦٣ سعر تعادل للدينار بالذهب
الجماهيرية العربية الليبية	الدينار الليبي	٢,٤٨٨٢٨	١٩٦٣	تحددت قيمة التعادل الذهبية بموجب المادة (٢٦) من قانون المصارف رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته

يتبع

تابع جدول رقم (٤-٤)

القطر	اسم العملة	المحتوى الذهبي (غرام الذهب)	سنة الاصدار	الملاحظات القانونية ومصادرها
الجمهورية العربية السورية	الليرة السورية	٤٠٥ ,٥١٢ (د)	١٩٥٣	بموجب المادة (١٢) من المرسوم التشريعي رقم (٧٨) لسنة ١٩٥٣ (نظام النقد الاساسي واحداث مصرف سورية المركزي)
السودان	الجنيه السوداني	٢,١١٥٣٦٨غم ذهب ٢,٣٨٠٣٧وحدة حق سحب خاص	١٩٥٩	بموجب المادة (٢٤) من قانون بنك السودان لعام ١٩٥٩ وتعديلاته حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٥
الصومال	الشلن الصومالي	-	١٩٦٨	لم يحدد المرسوم التشريعي رقم (٦) لعام ١٩٦٨ قيمة تعادل ذهبية للشلن (قانون البنك الاهلي الصومالي)
العراق	الدينار العراقي	٢,٤٨٨٢٨	١٩٧٦	بموجب المادة (٣٢ - ٢) من القانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ (قانون البنك المركزي العراقي)
عمان	الريال العماني	٢,١٣٢٨١	١٩٧٠	وهي قيمة الجنيه الاسترليني نفسها لعام ١٩٧٠ (هـ) . وقد تركت المادة (١,٠٢,٣) من القانون المصرفي العام لعام ١٩٧٤ أمر تحديد قيمة التعادل للسلطان سواء بالنسبة للذهب ام لحقوق السحب الخاصة او لعملة اجنبية
قطر	الريال القطري	٠,١٨٦٦٢١	١٩٧٣	وهي القيمة الذهبية نفسها لروبية الخليج في اذار/ مارس ١٩٢٦ (و) . وقد تركت المادة (٢٠) من القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٣ (قانون مؤسسة النقد القطري) تحديد سعر التعادل لمرسوم خاص

يتبع

تابع جدول رقم (٤-٤)

القطر	اسم العملة	المحتوى الذهبي (غرام الذهب)	سنة الاصدار	الملاحظات القانونية ومصادرها
الكويت	الدينار الكويتي	٢,٤٨٨٢٨	١٩٦٨	وهي قيمة الجنيه الاسترليني نفسها لعام ١٩٦٨ وقد تحددت بموجب المادة (٢) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي. الا ان القيمة الذهبية للدينار الغيت بموجب القانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٧ - (المادة الاولى - ١) - التي تركت للبنك المركزي امر تحديد اسس السعر الصافي للدينار
لبنان	الليرة اللبنانية	-	١٩٦٣	لم يحدد قانون النقد والتسليف الصادر بموجب المرسوم ١٣٥١٣ في عام ١٩٦٣ قيمة التعادل لليرة اللبنانية (ن)
مصر	الجنيه المصري	-	-	لم تحدد القيمة التعادلية للجنيه المصري لا بموجب القانون الرقم (١٦٣) لعام ١٩٥٧ (قانون البنوك والائتمان) ولا بموجب قرار رئيس الجمهورية الرقم (٤٨٨) لسنة ١٩٧٦ بالنظام الاساسي للبنك المركزي المصري
المغرب	الدرهم المغربي	-	١٩٥٩	الفصل (١٧) من القانون الاساسي لبنك المغرب الصادر بموجب الظهير الشريف رقم (١,٥٩,٢٣٣) لعام ١٩٥٩ ترك للبنك تحديد مواصفات العملة
المملكة العربية السعودية	الريال السعودي	٠,١٩٧٤٨٢ ٠,٢٠٧٥١٠	١٩٦١ ١٩٧٣	حددت قيمة الريال السعودي بالذهب عام ١٩٦١ بموجب المرسوم الملكي رقم (٦) لسنة ١٩٦٠، كما حددت قيمته =

يتبع

تابع الجدول رقم (٤-٤)

القطر	اسم العملة	المحتوى الذهبي (غرام الذهب)	سنة الاصدار	الملاحظات القانونية ومصادرها
(تابع) المملكة العربية السعودية				= بالدولار الامريكي بنسبة ٤,٥ ريالاً لكل دولار وهو سعر السوق الذي كان سائداً عندئذ. وقد اعيد تقويم الريال السعودي عام ١٩٧٣ فرفع الى ٠,٢٠٧٥١٠ غراماً من الذهب الخالص[ح] ولم يحدد المرسوم رقم (٢٣) لسنة ١٣٧٧ هـ، الذي انشئت مؤسسة النقد السعودية بموجبه، سعر تعادل للريال
موريتانيا	الاوقية	٠,٠١٦ مللغرام	١٩٧٣	حددت القيمة بموجب المادة (٢) من القانون ١٣٥/ ٧٣ لعام ١٩٧٣
اليمن	الريال اليمني	٠,٨٢٩٤٢٧	١٩٦٤	حددت هذه القيمة بثلاثة ريالات لكل باوند استرليني عام ١٩٦٤، او ما يقرب من قيمة ريال ماريا تريزا لذلك لعام[ط]. اما في القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٠ فلم تحدد قيمة تعادل الريال وانما ترك امر تحديدها الى قرار يصدر عن رئيس الجمهورية وذلك بموجب المادة (٢١) من القانون (بشأن انشاء وتكوين واختصاصات البنك المركزي اليمني)
اليمن الديمقراطية	الدينار اليمني	٢,٤٨٨٢٨ ٢,١٣٢٨١	١٩٦٨ ١٩٧٣	تم ربط الدينار اليمني بالجنيه الاسترليني بسعر تعادل الاخير عام ١٩٦٤ (أي ٢,٤٨٨٢٨ غراماً من الذهب). وعند تخفيض الجنيه الاسترليني عام ١٩٦٧ تم كذلك تخفيض الدينار اليمني الجنوبي بحيث اصبحت قيمته الذهبية مساوية لـ ٢,١٣٢٨١ غراماً من الذهب[ي] =

يتبع

تابع جدول رقم (٤ ـ ٤)

القطر	اسم العملة	المحتوى الذهبي (غرام الذهب)	سنة الاصدار	الملاحظات القانونية ومصادرها
(تابع) اليمن الديمقراطية				وبموجب المادة (١٣) من القانون الرقم (٣٦) لسنة ١٩٧٣ بقيت القيمة الذهبية للدينار كما كانت عليه منذئذ.

(أ) استناداً الى:
Edo, «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» p. 526.

(ب) المصدر نفسه، ص ٥٢٦.

(ج) *International Financial Statistics* (International Monetary Fund), vol. 16, no. 12 (December 1963), p. 258.

(د) ملغم.

(هـ) Edo, Ibid., p. 526.

(و) المصدر نفسه، ص ٥٢٦.

(ز) حددت المادة (٢٢٩) من القانون المذكور سعر صرف قانونياً انتقالياً لليرة معتمداً على الدولار الامريكي على ان يكون قريباً من سعر سوق الصرف الحرة يقيد به عنصر الذهب في الغطاء النقدي وكذلك الموجودات الاجنبية الاخرى لدى مصرف لبنان. في عام ١٩٧٣ صدر مرسومان اعتمد احدهما سعر ذهب جديداً للدولار واعطى الثاني الحكومة صلاحية تحديد سعر قانوني انتقالي جديد لليرة اللبنانية. ثم صدر القرار رقم (٨٨٣) لعام ١٩٧٣ باعتماد السعر الوسطي الشهري سعراً للقطع على اساس متوسط الاسعار الفعلية في سوق بيروت خلال فترة من ٢٥ للشهر الحالي حتى ٢٥ من الشهر التالي وذلك لغرض استيفاء الضرائب والرسوم لمصلحة القطاع العام. انظر: هشام البساط، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية اللبنانية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٣، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

(ح) Edo, « Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» p. 526.

(ط) المصدر نفسه، ص ٥٢٦.

(ي) المصدر نفسه، ص ٥٢٦.

كما تخول القوانين المذكورة المؤسسات النقدية المركزية صلاحية بيع وشراء الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل، بالاضافة الى السندات الحكومية الاجنبية وأذونات الخزينة الاجنبية كذلك، في سبيل المحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

اما الامر الثالث المتصل بالعملة فيتعلق بالغطاء الذي يتحتم على مؤسسة النقد المركزية الاحتفاظ به كمقابل لعملتها. ويرتبط بهذه المسألة امور ثلاثة هي:

اولاً ـ نوع او انواع الموجودات المستعملة كغطاء او مقابل للعملة.

ثانياً- نسبة الغطاء الى قيمة العملة المُصدرة.
ثالثاً- التركيب النسبي لأنواع الموجودات المستعملة في الغطاء.

اما بالنسبة للأمر الاول المتعلق بأنواع الموجودات المستعملة في الغطاء فان معظم قوانين المؤسسات النقدية العربية تفرض على الاخيرة الاحتفاظ بالذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل، وسندات اجنبية حكومية، او مضمونة من قبل حكوماتها، وأذونات خزينة اجنبية، واوراق مالية تصدرها مؤسسات مالية دولية. وتحدد هذه القوانين مواعيد استحقاق السندات والاوراق المالية الحكومية الطويلة الأجل بحيث تراوح بين ٥ سنوات الى عشر سنوات وحتى خمس عشرة سنة كما في حال ليبيا. كما يتضمن بعض القوانين، كما في الكويت، صكوكاً وسندات لا تصدرها حكومات ولكن محررة بعملات قابلة للتحويل، وسهلة التداول وتستحق خلال سنة من تاريخ اقتنائها من قبل البنك المركزي الكويتي. كما نص القانون السوري على قبول موجودات بالقطع الاجنبي تحت الطلب او لأجل لا يتجاوز الشهر والاسناد التجارية بالقطع الاجنبي لا تتجاوز مدة استحقاقها (١٢٠) يوما ومضمونة بثلاثة تواقيع ملائمة، وكذلك قبول اسناد قصيرة الأجل صادرة عن الدول وصندوق النقد الدولي وبنك الاعمار الدولي او مضمونة من قبلها.

اما النوع الثاني من موجودات الغطاء فهي السندات الحكومية المحلية الطويلة الأجل وحوالات الخزينة القصيرة الأجل التي تنص عليها قوانين الاردن وسورية والعراق والكويت ولبنان وليبيا ومصر.

وقد امتازت كل من سورية ومصر والكويت بأن غطاء النقد فيها يشمل اوراقاً تجارية محلية قابلة للخصم (مصر)، واوراقاً تجارية داخلية او قروضاً ممنوحةً للبنوك المحلية لقاء خصم اوراق تجارية داخلية او رهنها، على ان تكون مستحقة الاداء خلال ثلاثة اشهر (الكويت)، واخيراً مطاليب بالليرة السورية ناجمة عن عمليات تسليف تجارية او صناعية او زراعية (سورية). وقد كانت الاخيرة سباقة في اشتمال الغطاء على مثل هذه الموجودات المحلية منذ عام ١٩٥٣ حين صدر نظام النقد الاساسي وإحداث مصرف سورية المركزي بموجب المرسوم التشريعي الرقم ٧٨ لعام ١٩٥٣.

كما تمتاز قوانين بلدان المغرب العربي الثلاثة بنصها جميعاً على ان عمليات البنك المركزي المنجز عنها الاصدار (تونس)، او الناتجة عن الاصدار (الجزائر)، او مقابل الإصدار (المغرب)، تشمل ترتيبات مشابهة تضمنت:

- العمليات المتعلقة بالذهب والعملات الاجنبية.
- عمليات الائتمان (او الاعتماد او الاقتراض).
- شراء وبيع السندات بالسوق النقدية.
- المساعدات المبذولة للخزينة او الممنوحة للدولة.

وقد حددت قوانين البلدان الثلاثة ما تشتمل عليه عمليات الاقراض، فنص القانون المغربي مثلاً على ان تلك العمليات تشمل السندات التجارية الحال اجلها مدة (١٢٠) يوماً. وبذلك يمكن ضم اقطار المغرب العربي الثلاثة الى اقطار المشرق العربي الثلاثة ايضاً والتي سبقت الاشارة اليها من حيث شمول الغطاء للأوراق التجارية المحلية.

اما فيما يتعلق بالنسبة بين موجودات الغطاء وقيمة النقد المصدر فتنص القوانين جميعها ـ ما عدا استثناءات سنشير اليها ـ الى تغطية كاملة بنسبة ١٠٠ بالمائة من قيمة النقد المصدر. ويتجاوز القانون السوري قيمة النقد المصدر ليشمل الغطاء كذلك مجموع التزامات مصرف سورية المركزي تحت الطلب. وكذلك يفعل القانون الكويتي الذي اشار الى ضرورة ان يكون الغطاء مقابلاً للنقد المتداول وما لدى البنك المركزي الكويتي من ودائع تحت الطلب. وجاء القانون اللبناني في الاتجاه نفسه ناصاً على تغطية كاملة للنقد المصدر وقيمة الودائع تحت الطلب لدى مصرف لبنان المركزي. وكذلك اتجهت اليمن الجنوبية نحو تغطية كاملة للقيمة الاجمالية للعملة المتداولة والتزامات الاطلاع الاخرى لدى البنك المركزي. اما ما عدا هذه الاقطار، فلم تشر قوانين النقد المركزية في الاقطار العربية الاخرى سوى الى تغطية كاملة للنقد المصدر فقط.

اما ما يتعلق بالتركيب النسبي لموجودات الغطاء في الاقطار العربية فيختلف من قطر لآخر. فلم يحدد بعض الاقطار ذلك بل تركه لحكمة مؤسسة النقد المركزية، ومن بين هذه الاقطار الاردن وتونس والجزائر وعمان ومصر. اما معظم الاقطار الاخرى فقد حددت ذلك بنسب راوحت في بعض الاقطار بين احتياطي اجنبي لا يقل عن ١٠٠ بالمائة من قيمة النقد المتداول كما في البحرين والسعودية وقطر، الى ٥٠ بالمائة كما في العراق واليمن الجنوبية والكويت، وتهبط الى ٣٠ بالمائة في حال سورية ولبنان مثلاً. وتقل هذه النسبة في حال المغرب الى $\frac{١}{٩}$ قيمة العملة المتداولة، مع جواز رفعها الى الثلث كحد اقصى.

اما في حال الاقطار التي لا تتطلب تغطية كاملة بموجودات اجنبية فان قوانينها تنص على قيام الانواع الاخرى من الموجودات المحلية باكمال النسبة المتبقية من الغطاء. ويعطي ذلك مثل هذه الدول حق الاصدار القانوني (Fiduciary Issue) ويزيد من مرونة الاصدار فيها وبذلك يصبح الاصدار فيها مرتبطاً بحاجات ومتطلبات الاقتصاد الوطني ومخففاً من حدة ارتباط النظام النقدي المحلي بالاوضاع النقدية السائدة في الخارج، وجاعلاً وضع موازين مدفوعاتها اقل تأثيراً على الاوضاع النقدية المحلية.

هذا وهناك اربع حالات شذ فيها بعض الاقطار العربية عن شقيقاته في شأن الغطاء النقدي. فقد عدد القانون الصومالي انواع الاحتياطي الخارجي دون الاشارة الى نسب معينة منه وانما نص على (الاحتفاظ باحتياطي خارجي بنسب كافية للقيام بالعمليات الخارجية للجمهورية ولتحقيق اهداف بنك الصومال الاهلي)فقط. كما لم يرد اي ذكر للغطاء القانوني للنقد المصدر لا في قوانين موريتانيا ولا بالنسبة لليمن الشمالية. اما الحال الرابعة فيمثلها السودان

الـذي نص قانـونه عـلى انه لا يجـوز في أي وقت ان يقل الاحتيـاطي الخارجي ـ من الـذهب والسندات والاذونات والصكوك الاجنبية ـ بالاضافة الى حقوق السحب الخاصة ـ عن ما يعادل سبعة ملايين جنيه استرليني. ويجوز لمجلس الوزراء السوداني تخفيض ذلك المقدار ولكن لفترة لا تتجاوز الستة اشهر. وبالنسبة للنقطة الاخيرة، اشار بعض القوانـين النقديـة المركـزية الى امكان تخفيض نسب التغطية الاجنبية في حدود معينة و/ او لمدة محددة. فقد سمح قـانون البحرين بانخفـاض الاحتياطي الخـارجي عن ١٠٠ بالمـائة من قيمـة النقد المتـداول بقرار من مجلس الوزراء وبشرط الا يقل ذلك عن ٧٥ بالمائة من القيمة المـذكورة. وكـذلك نص قـانون مجلس النقد في دولة الامارات العربية على تعديل نسبة الاحتياطي الاجنبي من ٧٠ بالمائـة من مجموع الخصوم المتداولة المستحقة على المجلس بما في ذلك الـودائع والنقـد المتداول ولكن الى فترة لا تتجاوز الستة اشهر. كما نص القانون السوري عـلى ان لا تقل نسبـة الذهب والقـطع الاجنبي عن ٣٠ بالمائة من مجموع عناصر التغـطية، بشـرط الا تقل في اي وقت من الاوقـات عن ١٠ بـالمائـة من تلك العناصـر. كـما نص القـانـون اللبنـاني عـلى الا تقـل نسبـة الـذهب والعملات الاجنبية عن ٥٠ بالمائة من قيمة النقد المصدر. هذا في حين نص القانون الكـويتي على الا تقل نسبة الغطاء الـذهبي عن ٥٠ بالمـائة من قيمـة النقد المتـداولة وهـو اشتراط كـان موجوداً اصلاً في قانون لجنة النقد عام ١٩٦٠ قبل ان يؤسس بنك الكويت المركزي فيما بعد، عام ١٩٦٩. غير ان هذا النص قد عـدل بالقـانون الـرقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٧ فـألغى شرط نسبة الذهب في الغطاء. كما الغيت عبارة قابلية التحويل الى ذهب اينما وردت.

وقد كان القانون الليبي اكـثر القوانـين النقديـة المركـزية تفصيـلاً في اشتراطـات الغطاء النقدي. فقد نص على الا يزيد الذهب والعملات الاجنبية القـابلة للتحويـل عن ٢٥ بالمـائة من مجموع اصول قسم الاصدار، ولا تزيد قيمة الاذونات المالية والسندات الحكومية الليبيـة، او السندات المضمونـة من قبل الحكـومة الليبيـة، والتي تستحق الدفـع خلال مـدة لا تتجاوز (١٥) سنـة، عن ١٠ بالمـائة من مجمـوع اصول قسـم الاصـدار. كما لا يجب ان تـزيـد قيمـة السندات المالية الحكومية الاجنبية، او المضمونة من قبل حكومات اجنبية، والمستحقـة الدفـع خلال مدة لا تتجاوز السنوات الخمس عن ٦٥ بالمائة من مجموع اصـول قسم الاصدار. وقـد نص القانون الليبي اخيراً على امكانية احتفاظ البنك المركزي بسنـدات اجنبية لا تتجـاوز مدة استحقاقها (١٥) سنة على الا تزيد قيمتها عن ١٥ بالمائة من الاصول المذكورة.

ويلخص الجدول رقم (٤ـ ٥) ما جاء اعلاه حول متطلبـات الغطاء النقـدي في الاقطار العربية المختلفة وذلك حتى منتصف السبعينـات، وحسب القوانـين النقديـة المركـزية العـربية السائدة حالياً[٤٨].

---

(٤٨) استندنا في ذلك الى اتحاد المصارف العربية، مجموعة قوانين المصارف والنقد والائتمان بالدول العربية ([بيروت: الاتحاد، د. ت.]) وهي مجموعة احتوت القوانين الصادرة حتى نهاية عام ١٩٧٧.

جدول رقم (٤ ـ ٥)
أنواع ونسب الغطاء النقدي في الأقطار العربية المختلفة في اواسط السبعينات

القطر	اسم القانون أو المرسوم ورقمه	رقم المادة أو الفصل	محتوى الغطاء وتفصيلاته
الاردن	قانون البنك المركزي الاردني الرقم (٢٣) لسنة ١٩٧١	(٣١)	تقتصر موجودات الغطاء على كل أو بعض مما يلي : ـ ذهب وعملات اجنبية قابلة للتحويل واوراق مالية اجنبية حكومية او مضمونة من قبل الحكومة الاجنبية لا تزيد مدة استحقاقها عندما تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات ـ سندات اردنية حكومية او تصدرها مؤسسات عامة بكفالة الحكومة بشرط الا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات عندما تصبح في حوزة البنك ـ لم يذكر القانون نسب هيكل الغطاء ولكنه اشترط الا تقل قيمة الموجودات بأنواعها عن قيمة اوراق النقد المتداولة
الامارات العربية المتحدة	القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣	(١٢)	عملات ذهبية وسبائك ذهبية وعملات اجنبية قابلة للتحويل وحقوق سحب خاصة ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، بشرط الا تقل هذه كلها عن ٧٠٪ من مجموع الخصوم المتداولة المستحقة على المجلس بما في ذلك الودائع والنقد المتداول. ويجوز تعديل هذه النسبة مدة لا تتجاوز ستة اشهر. ولا يجوز الاحتفاظ بسندات تزيد مدة =

يتبع

تابع جدول رقم (٤-٥)

القطر	اسم القانون أو المرسوم ورقمه	رقم المادة أو الفصل	محتوى الغطاء وتفصيلاته
(تابع) الامارات العربية المتحدة			= استحقاقها عن خمس سنوات من تاريخ الشراء عن ٢٠٪ من مجموع قيمة الاصول التي تكوّن الاحتياطي الخارجي
البحرين	القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٣	المواد (٢٧) - (٢٩)	تحتفظ المؤسسة باحتياطي خارجي يتكون من العملات والسبائك الذهبية والعملات القابلة للتحويل وأي اصول معترف بها دولياً بما في ذلك السندات الاجنبية القابلة للتداول دولياً والمستحقة الدفع بعملات قابلة للتحويل وتستحق الدفع في بحر مدة لا تقل عن سنوات عشر من تاريخ حيازتها. ويجب الاّ يقل الاحتياطي الخارجي عن ١٠٠٪ من قيمة النقد المتداول. ويمكن بقرار من مجلس الوزراء تغيير هذا الحد الأدنى الى ٧٥٪
تونس	قانون انشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي رقم (٩٠) لسنة ١٩٥٨	الفصل (٣٩)	تشمل عمليات البنك المركزي المنجز عنها الاصدار ما يأتي : أ - العمليات المتعلقة بالذهب والعملات الاجنبية ب - عمليات الاعتماد ج - شراء وبيع سندات بالسوق النقدية د - المساعدات المبذولة للخزينة

يتبع

تابع جدول رقم (٤ـ ٥)

القطر	اسم القانون أو المرسوم ورقمه	رقم المادة أو الفصل	محتوى الغطاء وتفصيلاته
الجزائر	القانون الاساسي للبنك المركزي الجزائري ١٩٦٣	المادة (٤١)	تتضمن عمليات البنك المركزي الناتجة عن الاصدار : أ ـ العمليات على الذهب وعلى العملات الاجنبية ب ـ عمليات الائتمان ج ـ عمليات السوق النقدية د ـ المساعدات الممنوحة للدولة
الجماهيرية العربية الليبية	قانون المصارف رقم (٤) (لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته)	المادة (٣١)	يتألف الغطاء من سبائك ونقود ذهبية واجنبية قابلة للتحويل بحيث لا تزيد قيمة ذلك عن ٢٥٪ من مجموع اصول قسم الاصدار، ومن اذون مالية وسندات تصدرها او تضمنها الحكومة الليبية وتستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز (١٥) سنة، بحيث لا تزيد قيمتها عن ١٠٪ من مجموع اصول قسم الاصدار، ومن اذونات خزانة تصدرها حكومات اجنبية يمكن الاحتفاظ بعملاتها حسب الفقرة الاولى، ومن سندات مالية تصدرها او تضمنها حكومات اجنبية تستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات بحيث لا تزيد قيمتها على ٦٥٪ من مجموع اصول قسم الاصدار. ويمكن الاحتفاظ بسندات لا تتجاوز مدة استحقاقها ١٥ سنة على الا تزيد قيمتها عن ١٥٪ من الاصول المذكورة

يتبع

تابع جدول رقم (٤-٥)

القطر	اسم القانون او المرسوم ورقمه	رقم المادة أو الفصل	محتوى الغطاء وتفصيلاته
الجمهورية العربية السورية	نظام النقد الاساسي واحداث مصرف سورية المركزي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٣	المادة (٢١)	نص على تغطية كاملة بنسبة ١٠٠٪ من الذهب، ومطاليب بالقطع الاجنبي، ومطاليب بالليرة السورية ناجة عن عمليات تسليف تجارية، وصناعية او زراعية، وأسناد عامة تصدرها الدولة قصيرة او متوسطة او طويلة الأجل- او تكفلها، وكذلك السلف والقروض المماثلة للأسناد المذكورة يجب الا تقل نسبة الذهب والقطع الاجنبي عن ٣٠٪ على الاقل من مجموع عناصر التغطية - بشرط الا تقل في اي وقت عن ١٪
		المادة (٢٥)	وتعتبر في تطبيق ذلك مجموع التزامات مصرف سورية المركزي تحت الطلب مماثلة للأوراق النقدية المصدرة. يقبل من القطع الاجنبي موجودات بالقطع الاجنبي تحت الطلب او لأجل لا يتجاوز الشهر، والاسناد التجارية بالقطع الاجنبي لا يتجاوز استحقاقها (١٢٠) يوماً ومضمونة بثلاثة تواقيع، واسناد قصيرة الأجل صادرة عن الدول وصندوق النقد والبنك الدوليين او مضمونة من قبلها(1)
السودان	قانون بنك السودان لعام ١٩٥٩ والمعدل حتى ١٩٧٥/١٢/٣١	المادة (٣٢)	تتكون التغطية من ذهب وسندات مقومة بعملة اجنبية قابلة للصرف خارج السودان، وأذونات خزينة أجنبية، وصكوك تصدرها او تضمنها حكومات اجنبية. ولا يجوز في أي وقت ان يقل الاحتياطي الخارجي-

يتبع

تابع جدول رقم (٤-٥)

القطر	اسم القانون أو المرسوم ورقمه	رقم المادة أو الفصل	محتوى الغطاء وتفصيلاته
(تابع) السودان			-اعلاه عن ما يعادل سبعة ملايين جنيه استرليني، على ان يجوز لمجلس الوزراء تخفيض ذلك فترة لا تتجاوز الستة اشهر
الصومال	المرسوم التشريعي رقم (٦) لعام ١٩٦٨	المادة (٢٠)	حددت هذه المادة انواع الاحتياطي الخارجي دون الاشارة الى نسب معينة وانما اشارت الى (الاحتفاظ باحتياطي خارجي بنسبة كافية للقيام بالعمليات الخارجية للجمهورية ولتحقيق اهداف البنك)
العراق	قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦	المادة (٤٠)	حددت الغطاء بـ ١٠٠٪ من قيمة الاوراق النقدية والمسكوكات المتداولة (عدا التذكارية منها)، على ان يتألف من موجودات تتكون من سبائك ومسكوكات ذهبية، وعملات اجنبية قابلة للتحويل، وحوالات خزينة او سندات حكومية عربية واجنبية وصادرة عن منظمات دولية بعملات قابلة للتحويل ولا تزيد مدة استحقاقها على عشر سنوات من تاريخ اقتنائها من قبل البنك، وارصدة العراق الدائنة بالعملات الاجنبية لاتفاقات الدفع، وحوالات الخزينة، وسندات الحكومة العراقية، او المضمونة من قبلها، وسندات القروض الممنوحة من قبل البنك بضمان وزير المالية يجب الا تقل الموجودات الاجنبية عن ٥٠٪ من العملة في التداول

يتبع

تابع جدول رقم (٤-٥)

القطر	اسم القانون أو المرسوم ورقمه	رقم المادة أو الفصل	محتوى الغطاء وتفصيلاته
عمان	القانون المصرفي العام لعام ١٩٧٤	المادة (٣,٠١,٢)	يحتفظ البنك المركزي في جميع الاوقات باحتياطي من الموجودات الخارجية التي تنسب من حيث القيمة الى قيمة اوراق النقد وقطع النقد المعدنية المتداولة بنسبة يحددها السلطان
قطر	قانون مؤسسة النقد القطري رقم (٧) لسنة ١٩٧٣	المادة (٢٧)	يكون الغطاء ١٠٠٪ من قيمة النقد المتداول بشكل ذهب وعملات اجنبية قابلة للتحويل وكمبيالات وسندات حكومية اجنبية محررة بعملة قابلة للتحويل او صادرة من مؤسسات مالية دولية
الكويت	القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمعدل بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٧	المادة الاولى الفقرة (٧) من القانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٧ المعدلة للمادة (١٢) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨	يجب ان يقابل النقد المتداول وما لدى البنك المركزي من ودائع تحت الطلب غطاء مكون بصفة دائمة من : أ - مسكوكات او سبائك ذهبية ب - ودائع تحت الطلب او لأجل بعملات اجنبية قابلة للتحويل ج - صكوك وسندات اجنبية حكومية او دولية او مضمونة من قبلها محررة بعملات اجنبية قابلة للتحويل د - صكوك وسندات لا تصدرها حكومات ولكن محررة بعملات قابلة للتحويل وسهلة التداول هـ - اوراق تجارية محررة بعملات قابلة للتحويل

يتبع

تابع جدول رقم (٤ ـ ٥)

القطر	اسم القانون أو المرسوم ورقمه	رقم المادة أو الفصل	محتوى الغطاء وتفصيلاته
(تابع) الكويت			و ـ سندات واذونات الحكومة الكويتية او مضمونة من قبلها، والسلف الممنوحة من البنك المركزي الى خزينة الحكومة الكويتية ز ـ اوراق تجارية داخلية او قروض ممنوحة للبنوك المحلية لقاء خصم اوراق تجارية داخلية او رهنها
لبنان	قانون النقد والتسليف الصادر بالمرسوم المرقم ١٣٥١٣ لسنة ١٩٦٣	المادة (٦٩)	يتألف الغطاء من ذهب وعملات اجنبية بنسبة ٣٠٪ على الاقل من قيمة النقد الذي اصدره المصرف وقيمة ودائعه تحت الطلب على الا تقل نسبة الذهب والعملات المذكورة عن ٥٠٪ من قيمة النقد المصدر لا تؤخذ موجودات المصرف من النقد اللبناني بعين الاعتبار لحساب النسبتين اعلاه
مصر	القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧	المادة (١٨)	يجب ان يقابل اوراق النقد المتداول بصفة دائمة وبقدر قيمتها رصيد مكون من ذهب ونقد اجنبي وصكوك اجنبية وسندات الحكومة المصرية واذونها وسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية، واوراق تجارية قابلة للخصم ويحدد مقدار الذهب اللازم لغطاء الاصدار بقرار من رئيس الجمهورية، وتحدد انواع نسب الاصول الاخرى بقرار من وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأي البنك المركزي

يتبع

تابع جدول رقم (٤ ـ ٥)

القطر	اسم القانون أو المرسوم ورقمه	رقم المادة أو الفصل	محتوى الغطاء وتفصيلاته
المغرب	القانون الاساسي لبنك المغرب (الصادر بموجب الظهير الشريف رقم ٢٣٣, ٥٩, ١ لعام ١٩٥٩)	الفصل (٢١)	يتعين على بنك المغرب ان يحتفظ برصيد من الذهب او من عملات قابلة للتحويل الى ذهب. ولا يمكن ان يكون هذا الرصيد اقل من تسع قيمة الاوراق الرائجة. ويجوز ان ترفع هذه النسبة حتى تبلغ في حدها الاقصى الثلث...
		الفصل (٢٤)	تتألف العمليات مقابل الاصدار من: ١ ـ العمليات الخاصة بالذهب والعملات الاجنبية ٢ ـ عمليات القرض ٣ ـ المساعدات المالية الممنوحة للدولة اما عمليات القرض فتشتمل على: السندات التجارية الحال اجلها لمدة (١٢٠) يوماً، والسندات التي تصدرها او تضمنها الدولة شرط الا تشترى من الخزينة او المنظمات التي تصدرها
المملكة العربية السعودية	المرسوم الملكي الرقم (٦) لعام ١٩٦٠ نظام مؤسسة النقد السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٣) لسنة ١٣٧٧ هـ		نص على اصدار اوراق نقدية مغطاة ١٠٠٪ بالذهب والعملات القابلة للتحويل الى ذهب (ب)
موريتانيا	القانون رقم(١٣٥/٧٣) لعام ١٩٧٣	ـ	ليس هناك ذكر للغطاء لا في هذا القانون ولا في غيره

يتبع

تابع جدول رقم (٤-٥)

القطر	اسم القانون أو المرسوم ورقمه	رقم المادة أو الفصل	محتوى الغطاء وتفصيلاته
اليمن	القانون رقم (٤) لعام ١٩٧١		ليس هناك ذكر للغطاء
اليمن الديمقراطية	القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٣	المادة رقم (٢٢)	يتألف الغطاء من ذهب ونقد اجنبي وكمبيالات وسندات اجنبية محررة بعملة قابلة للتحويل واحتياطيات اخرى معترف بها دولياً بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من مجموع القيمة الاجمالية للعملة المتداولة والتزامات الاطلاع الاخرى، وحقوق السحب الخاصة التي تمتلكها الجمهورية .

(أ) حددت المادة (٢٨) شروط الاسناد المحلية المقبولة في الغطاء.

(ب) Edo,«Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula,» p. 526.

اما عصام عاشور فقد اشار في ذلك الى نظام النقد السعودي رقم(٢٤) لعام ١٣٧٧ هـ وليس الى المرسوم المذكور : انظر : عصام يوسف عاشور، محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية ، محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢) ، ص ٢٦ .

المصادر : استناداً الى القوانين والمراسيم الواردة في العمودين الثاني والثالث من الجدول.

وبينما ليس من مهمة هذا البحث الدخول في الجدل الذي ما زال دائراً حول ضرورات الغطاء النقدي ونسبه، واهميته بالنسبة للثقة بعملة القطر، بخاصة من حيث الغطاء الخارجي والحدود الموضوعة على الاصدار القانوني (The Fiduciary Issue)، ومع ايماننا بأهمية متانة الاقتصاد المحلي كظهير للعملة الوطنية وكسند اساسي لها، الا اننا نعتقد ان اهمية مثل هذا الغطاء تكمن، وبشكل اساس، في تحقيق ادارة نقدية حكيمة وفي وضع حدود للاصدار النقدي حسبما تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني وحاجاته الاساسية، بدلاً من ترك الحبل على الغارب لحكومات تعمل في بلدان نامية دون قيود او اهتمام بالحاجة الفعلية لاصدار نقدي جديد. ومع ذلك يتبين من العرض السابق للقوانين النقدية المركزية العربية ان بعض الاقطار العربية قد زادت من صلاحياتها في الاصدار القانوني استناداً الى موجودات محلية، حكومية خاصة، وفي اتجاه يجعل تلك الحكومات، ومؤسساتها النقدية المركزية، في وضع افضل من حيث استجابة عرض النقد لمتطلبات اقتصاداتها الوطنية، بعيداً عن ربطها بشكل كامل اما بموازين مدفوعاتها، او بالنظم النقدية السائدة في البلدان المتقدمة، كما كان عليه الحال في ظل لجان او مجالس النقد القديمة. ونستطيع اعتبار ذلك مؤشراً مهماً على تحقيق درجة مهمة من الاستقلال النقدي في هذه الاقطار. وهو امر نأمل العودة اليه.

٦ ـ اسعار الصرف والتعادل ونظم الصرف العربية في اوائل الثمانينات

ارتبطت العملات العربية عموماً عند بدء اصدارها بنظامين نقديين دوليين هما: نظام الاسترليني ونظام الفرنك الفرنسي. وقد ساد الاخير في اقطار المغرب العربي الثلاثة، تونس والجزائر والمغرب وفي سورية ولبنان، وفي جزء من الصومال وجيبوتي. اما نظام الاسترليني فقد ارتبطت به العراق ومصر والسودان والاردن واقطار الخليج والجنوب العربيين، ما عدا السعودية التي بقيت عملتها مرتبطة بالدولار الامريكي.

وقد اشرنا الى ان بعض الاقطار العربية بدأت تتحرر من هذه الروابط النقدية، بدءاً من مصر عام ١٩٤٧ وسورية عام ١٩٥٣ والعراق عام ١٩٥٩. وقد بقي ما عدا ذلك على حاله عموماً حتى اوائل السبعينات عندما انهار نظام صندوق النقد الدولي في آب/ اغسطس ١٩٧١، وما تبع ذلك في السنين التالية من تعويم لمعظم العملات الدولية، واتجاه صندوق النقد الدولي نحو التخلص من الذهب كأساس للتقويم وحث الدول الاعضاء على استعمال وحدة حق السحب الخاص كموجود احتياطي دولي رئيس وكوسيلة تقويم. وقد بقي الوضع النقدي الدولي مائعاً، والنظام النقدي الدولي غير مستقر حتى نهاية السبعينات [٤٩]. ومن الطبيعي ان ينعكس ذلك على نظم واسعار الصرف العربية، ولعدم وجود تنسيق فعال بينها فقد تعددت نظم الصرف فيها، واختلفت العملات التي ارتبطت بها، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٤ ـ ٦) في نهاية عام ١٩٨٠:

---

(٤٩) حول تطور نظام صندوق النقد الدولي ومشاكله وسبل اصلاحه انظر: عبد المنعم السيد علي، «تطور نظام صندوق النقد الدولي،» مجلة الادارة والاقتصاد (بغداد)، (١٩٧٧).

جدول رقم (٤ - ٦)

اسعار وترتيبات الصرف في الاقطار العربية في ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٠

القطر	اسم العملة	سعر الصرف مثبت تجاه	سعر الصرف (أ)	بسعر الصرف المحدد بطرق اخرى (ب)(ج)
الاردن	الدينار الاردني	حق السحب الخاص	٠,٣٨٥	٠,٣٠٨٤٩٩
الامارات العربية المتحدة	درهم الامارات	-	-	٣,٦٧١
البحرين	الدينار البحريني	-	-	٠,٣٧٧
تونس	الدينار التونسي	سلة من العملات	٠,٤١٦٢٨٥	-
الجزائر	الدينار الجزائري	سلة من العملات	٣,٩٧١٥	-
الجماهيرية العربية الليبية	الدينار الليبي	الدولار الامريكي	٠,٢٩٦٠٥	-
الجمهورية العربية السورية (د)	الليرة السورية	الدولار الامريكي	٣,٩٢٥	-
جيبوتي	فرنك جيبوتي	الدولار الامريكي	١٧٨,١٦	-
السودان (د)	الجنيه السوداني	الدولار الامريكي	٠,٥٠	-
الصومال (د)	الشلن الصومالي	الدولار الامريكي	٦,٢٩٥٠	-
العراق	الدينار العراقي	الدولار الامريكي	٠,٢٩٥٣١٤	-
عمان	الريال العماني	الدولار الامريكي	٠,٣٤٥٤	٣,٦٤
قطر	الريال القطري	-	-	٣,٦٤
الكويت	الدينار الكويتي	سلة من العملات	٠,٢٧١٣	-
لبنان	الليرة اللبنانية	(غير متوافرة)		
مصر (د)	جنيه مصري	الدولار الامريكي	٠,٧٠	-
المغرب (د)	الدرهم	-	-	٤,٣٣٤١٥
المملكة العربية السعودية	الريال السعودي	-	-	٣,٣٢٥
موريتانيا	الاوقية	سلة من العملات	٤٦,٠٣٠	-
اليمن	الريال اليمني	الدولار الامريكي	٤,٥٦٢٥	-
اليمن الديمقراطية	الدينار اليمني	الدولار الامريكي	٠,٣٤٥٩٥	-

(أ) اسعار الصرف كما تم اخطار الصندوق بها وفي اطار وحدات العملة لكل وحدة وردت في القائمة. اما الاسعار المحددة بموجب سلات من العملات فهي بوحدات العملة لكل دولار امريكي.

(ب) اسعار السوق بوحدات العملة لكل دولار امريكي.

(ج) يرد تحت هذا العنوان الاقطار التي تصف ترتيبات اسعار الصرف فيها على انها معومة بصورة مستقلة او انها يتم الصرف بها بعد تعديلها تبعاً لمجموعة من المؤشرات.

(د) تمارس الاقطار الاعضاء نظام اسعار صرف متعددة و/ او سوق صرف ثنائية.

المصدر: احتسبت من:

International Monetary Fund Survey, (26 January 1981).

ويظهر من الجدول ان هناك عشر دول عربية اعتمدت الدولار اساساً لتحديد اسعار صرف عملاتها، وهي: العراق، ومصر، وجيبوتي، وليبيا، وعمان، والصومال، والسودان، وسورية، واليمن الشمالية، واليمن الجنوبية، ويعني ذلك ثبات سعر صرف العملة المحلية بالدولار، في حين يتغير سعر صرفها بالنسبة للعملات الاخرى تبعاً لتغير اسعار الاخيرة بالنسبة للدولار.

وهناك اربع دول هي: البحرين وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة، تعتمد اسعار صرف معومة بصورة مستقلة ويتم تحديد اسعار صرف عملاتها يومياً معتمدة الدولار كأساس لذلك، الا انها تعدل اسعار صرف عملاتها تبعاً لمجموعة من المؤشرات التي تعتمد على سعر تعادل الدولار مقابل حقوق السحب الخاصة.

وتعتمد الجزائر والكويت وموريتانيا وتونس سلة من العملات كأساس لتحديد اسعار صرف عملاتها. ولكن الكويت تتبنى سلة خاصة من العملات تختلف عن السلة التي تعتمدها بلدان المغرب العربي الثلاثة. وقد بقي الدينار الكويتي مرتبطاً بالاسترليني حتى عام ١٩٦٧ عندما خفضت بريطانيا عملتها فاعتمدت الكويت الدولار الامريكي اساساً لتقويم الدينار الكويتي. واستمر ارتباط الدينار الكويتي بالدولار الامريكي حتى عام ١٩٧٥ حين تم فك هذا الارتباط وتم اختيار سياسة صرف جديدة يتم في ظلها تحديد السعر تبعاً لاداء سلة من العملات الرئيسة التي تتم خلالها المعاملات الرئيسة للكويت مع العالم الخارجي. وعلى الرغم من ان تركيب هذه السلة غير معروف الا انه يبدو مؤكداً ان للدولار الوزن الاكبر فيها، حيث لم ترتفع قيمة الدينار الكويتي تجاه الدولار، وعلى الرغم من انخفاض قيمة الدولار خلال السبعينات، بقدر ما حدث لبعض العملات الاخرى الرئيسة. ويبرر البعض ذلك على ان هدف سياسة البنك المركزي الكويتي من ذلك هو تحاشي اعادة تقويم رئيسة للدينار الكويتي بغية الحفاظ على المركز المالي للجهاز المصرفي الذي يحتفظ بأرصدة دولارية ضخمة. كما ان مثل هذه السياسة تشجع على اصدار سندات مسماة بالدينار الكويتي ويمكن تداولها في اسواق النقد والمال الدولية [٥٠].

اما دول المغرب الثلاث، تونس، والجزائر، وموريتانيا، فتعتمد سلة خاصة بها، كذلك يحتل فيها الفرنك الفرنسي الصدارة من حيث الوزن المرجح له فيها، مما يؤمن استقرار سعر صرفه بالنسبة لعملات هذه البلدان الثلاثة. وتبرير ذلك هو العلاقات الاقتصادية الوثيقة التي تربط بلدان المغرب هذه بفرنسا[٥١].

---

(٥٠) M. W. Khouja and P.G. Sadler, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance* (London: Macmillan, 1979), p. 183.

(٥١) صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد، ١٩٨٠ ([د . م .]: صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٠)، ص ٨٩.

اما المغرب فقد اتبعت النظام المذكور نفسه وذلك حتى اذار/ مارس - ايار/ مايو ١٩٨٠[٥٢]. ولكنها غيرت نظامها هذا بعد ذلك الى نظام الصرف نفسه الذي اعتمده بعض دول الشرق العربي والذي يقوم على تعويم مستقل لعملاتها على ان يتم تحديد اسعار صرف عملاتها تبعاً لمؤشرات خاصة تعتمد على سعر تعادل الدولار مقابل حقوق السحب الخاصة.

اما الاردن فقد اعتمدت حقوق السحب الخاصة Sdr's كأساس لتحديد سعر صرف عملتها، مما جعل قيمة دينارها ثابتة.

اما لبنان فقد اتبع طريقة المغرب نفسها في تحديد سعر صرف عملته حتى ٣١ اذار/ مارس ١٩٨٠[٥٣]. الا ان ما يتوافر من معلومات عنه حتى الآن يشير الى انه اتبع دائماً اسلوب التعويم وسياسة القطع المرن[٥٤]. وتمارس كل من مصر والسودان والمغرب والصومال وسورية نظام اسعار صرف متعددة و/ أو سوق صرف ثنائية. كما تطبق دول المغرب العربي، بالاضافة الى سعر الصرف الرسمي سعر صرف خاصاً بتحويلات المغتربين بالفرنك الفرنسي[٥٥].

ولا مناص من الاتفاق مع الرأي المرجح الذي يذهب الى: «ان ارتباط معظم العملات العربية ارتباطاً وثيقاً بالدولار الامريكي من جهة، وبعضها الآخر بحقوق السحب الخاصة او بمؤشر يعتمد على حقوق السحب الخاصة، من جهة اخرى يجعل التغير في اسعار صرف العملات العربية بين بعضها البعض تابعاً لتغير اسعار الدولار نسبة لحقوق السحب الخاصة. كما ان تشابه مكونات سلات العملات المعتمدة كأساس لتحديد اسعار صرف عملات دول المغرب، هو عامل استقرار في اسعار صرف هذه العملات بين بعضها البعض، الا ان عوامل الاستقرار النسبي هذه في اسعار صرف العملات العربية تجاه بعضها البعض، انما تأتي عرضاً نتيجة لارتباط معظمها بالعملة الرئيسية،وهي الدولار الامريكي، بطريقة مباشرة او غير مباشرة، او نتيجة لتشابك مصالح بعض هذه الدول مع دولة غربية مثل فرنسا في حالة دول المغرب العربي[٥٦]».

هذا من حيث اسعار الصرف، اما من حيث نظمها فان معظم الدول العربية تمارس

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٨٩، و

IMF Survey, (21 April 1980), p. 125.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد، ص ٨٩، و

Samir A. Makdisi, «Flexible Exchange Rate Policy in an Open Developing Economy:The Lebanese Experience, 1950-1974,» *World Development*, vol. 6, no. 7 (July-August 1978).

(٥٥) صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٨٩.

رقابة على الصرف الاجنبي خصوصاً منها الدول ذات النظم الاقتصادية الموجهة او الدول التي تعاني عجزاً مزمناً في موازين مدفوعاتها. ويشمل هذا العجز اثنتي عشرة دولة هي: العراق ومصر وسورية والاردن وليبيا والجزائر وتونس والمغرب والصومال والسودان واليمن الشمالية وجيبوتي. ولا تطبق البلدان الباقية مثل هذه الرقابة، وهي السعودية والكويت والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة وعمان واليمن الشمالية ولبنان.

«وتتضمن نظم الرقابة على الصرف بدرجات متفاوتة ترخيصاً للمدفوعات الخارجية نظير الواردات يترافق مع الترخيص بالاستيراد، وكذلك ترخيصاً بالمدفوعات الجارية الاخرى وحدوداً كمية لمبالغ التحويلات الخاصة حسب الاغراض. كما تشمل في كثير من الاحيان الزام المصدرين بالتنازل للمصارف المرخصة عن حصيلة صادراتهم بالعملة الاجنبية بسعر محدد. وكذلك فرض قيود على التحويلات الرأسمالية من والى الخارج وعلى الاقتراض الخارجي وبخاصة من قبل القطاع الخاص. كما تتضمن نظم الرقابة ايضا درجات مختلفة من القيود او التنظيمات لحيازة المواطنين والاجانب للعملات الاجنبية وللتعامل بها». (٥٧)

وقد اتجه بعض الدول العربية مؤخراً نحو تخفيف القيود المذكورة، دون التخلي عنها كلياً. وقد تمثلت هذه الدول بكل من مصر و سورية والسودان والاردن. وقد استهدفت السياسة الجديدة تشجيع انسياب رؤوس الاموال العربية والاجنبية. وقد سمحت مصر والسودان لمواطنيها بفتح حسابات بالعملات الاجنبية. كما يسر بعض هذه الدول، وبحرية اكبر، للمواطنين ادخال واخراج العملات الاجنبية وذلك بهدف اجتذاب مدخرات المغتربين من مواطنيه(٥٨).

هذا وتأتي التشريعات الخاصة بنظم الصرف والرقابة عليه اما بقوانين خاصة بها كما في الاردن(٥٩) وسورية(٦٠) والسودان(٦١) ومصر(٦٢) واليمن الجنوبية(٦٣) واما ضمن القوانين الخاصة بمؤسسات النقد المركزية، كما في بقية الاقطار العربية.

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٥٩) «قانون مراقبة العملة الاجنبية، قانون مؤقت رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦».

(٦٠) «القرار رقم (١٧٢) الصادر في ٧/ ٣/ ١٩٧٤». وقد نص في مادته الأولى على السماح للمقيمين وغير المقيمين بادخال العملات الاجنبية الورقية (البنكنوت)، واخراجها من البلاد دون اي قيد. والغت مادته الثانية جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار.

(٦١) «اللائحة المالية لمراقبة العملة لسنة ١٩٧٦، تشريع نمرة (٦٣) لسنة ١٩٧٦».

(٦٢) «قانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي».

(٦٣) «قانون رقم (١٦) لعام ١٩٧١ م بشأن الرقابة على النقد».

٧- علاقة مؤسسات النقد المركزية العربية بحكوماتها

ليست مؤسسات النقد المركزية في الوطن العربي مجرد مؤسسات مملوكة ملكية عامة، وانما تقدم ايضاً لحكوماتها خدمات تجيء عادة تقليداً لما تقوم به في البلدان الاخرى في هذا الشأن، وحسبما هو متعارف عليه علمياً وعملياً وتاريخياً، وطبقاً لما اشرنا اليه سابقاً حول مسؤوليات البنوك المركزية وعلاقتها بالدولة. ومن المعلوم ان هناك تأثيراً متبادلاً بين الحكومة والبنك المركزي ناتج عن كون الاخير مملوكاً من قبل الاولى وتابعاً لها وجزءاً من اجهزتها النقدية والمالية ومسؤولاً عن تنفيذ سياستها النقدية وضرورة التنسيق بينها وبين سياساتها المالية والاقتصادية والتنويه لما لهذه السياسات من آثار نقدية واضحة وعميقة الاثر في الاقتصاد الوطني. هذا بالاضافة الى اهمية الاعتماد على الائتمان المصرفي في البلدان العربية عموماً لاغراض التمويل التقليدية والتنموية، خصوصاً في البلدان غير النفطية، والدور المهم الذي يمكن للجهاز المصرفي ان يلعبه في تسهيل انسياب واستثمار الفوائض المالية بالنسبة للبلدان العربية المنتجة للنفط. وبناءً على ذلك يبدو منطقياً التوكيد على تعاون وثيق بين البنك المركزي والحكومة واعتبار ذلك شرطاً لازماً لتحقيق سياسة نقدية واقتصادية سديدة ومتسقة.

وتحدد القوانين التي انشئت بموجبها مؤسسات النقد المركزية العربية، والتي سبقت الإشارة اليها مراراً، الخدمات التي يتوجب على هذه المؤسسات تقديمها الى حكوماتها. وتنص هذه القوانين عموماً على ان تقوم هذه المؤسسات بما يلي من الخدمات:

أ ـ ان تكون الواحدة منها صيرفي الحكومة ووكيلها المالي ووديعة لها وماسكاً لحساباتها. ولا يمنع ذلك عادة من قيام الحكومات بايداع جزء من اموالها وفتح حسابات لدى مصرف تجاري واحد او اكثر.

ب ـ ان تقدم المؤسسة لحكوماتها قروضاً لآجال محددة وبمقادير معينة تحدد عادة بنسبة من ايرادات الحكومة الاعتيادية للسنة الحالية او كمعدل لتلك الايرادات خلال عدة سنوات، هي ثلاث في الغالب. ومتوسط هذه النسبة عموماً هو ١٠ بالمائة ويصل في العراق الى ١٥ بالمائة من تلك الايرادات او متوسطها خلال فترة زمنية معينة. كما تحدد الآجال عادة، وكمعدل عام، بثلاثة اشهر، وقد تزيد على ذلك كما في حال العراق ايضاً. وعليه فان هذا النوع من القروض هو قصير الأجل ولأغراض مؤقتة. وعادة ما يوضع النص الذي يمنح المؤسسة مثل هذه الصلاحية بصيغة تمنع الحكومة من التمادي في استعمال هذا الحق الى حد يفرط بهدف الاستقرار النقدي ويزيد من اعتماد الحكومة على التمويل المصرفي المركزي.

ج ـ ومثل غيرها من مؤسسات النقد المركزية، تقوم هذه المؤسسات بادارة الدين الحكومي العام، وتمنحها قوانينها صلاحية بيع وشراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة والتعامل فيها.

د ـ وبالاتجاه نفسه اسبغت قوانين هذه المؤسسات على الاخيرة سلطة ادارة النقد

الاجنبي والرقابة عليه. والقيام باستثمار الموجودات الاجنبية في الخارج. وكما سبقت الاشارة اليه، وردت هذه السلطات في بعض الاقطار العربية في قوانين خاصة منفصلة عن قوانين المؤسسات الخاصة بها نفسها.

هـ ـ ولعل من بين اهم مهمات مثل هذه المؤسسات هو ان تعمل كمستشار للحكومة بصدد المسائل المالية والنقدية وسياسات الحكومة في هذا الشأن. ولذلك فانها تعمل كعين للحكومة عن طريق مراقبة ومتابعة التطورات النقدية والمالية والاقتصادية عموماً في داخل البلاد وخارجها، وجمع الحقائق، وتحليلها، وتقديم تقارير اسبوعية وشهرية ودورية حولها الى حكوماتها.

هذه هي، بصورة عامة، الخدمات التي يمكن لمؤسسات النقد العربية المركزية ان تقدمها الى حكوماتها، والتي ترد عادة في القوانين الخاصة بتلك المؤسسات. وقد تختلف القوانين المذكورة في بعض التفاصيل، ولكنها تتفق بشكل عام في الاطار العام الذي تقدم به المؤسسات خدماتها تلك كما وردت اعلاه. كما تقوم المؤسسات المركزية عادة بالاعمال المصرفية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات الاقتصادية والمالية التي تعقدها الحكومة مع جهات اجنبية، وتشارك في المفاوضات الخارجية فيما له علاقة بالمسائل النقدية والمالية، هذا بالاضافة الى تمثيل الدولة في المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

٨ ـ الرقابة والاشراف على المؤسسات المالية الوسيطة

إن الرقابة والاشراف المركزيين على الجهاز المصرفي خصوصاً، والمؤسسات المالية الوسيطة عموماً، هما امر لا مناص منه اذا ما اريد لمثل هذه المؤسسات ان تقوم على اساس سليم، من النواحي المصرفية والنقدية والمالية. وهما، بالنسبة للجهاز المصرفي لا يهدفان الى حماية المودعين فقط وانما، وفي الأصل حالياً، الى المحافظة على سلامة الاقتصاد وحمايته من التعرض، في جانب مهم منه الى ازمات مالية ونقدية قد تطيح استقراره ونموه ومستوى نشاطه وتوزيع الدخل بين ابناء شعبه. وفي هذا السبيل تهدف الرقابة والاشراف على الجهاز المصرفي ايضاً الى اغلاق وتصفية البنوك التي تتعرض لعدم اليسار (Insolvency) وتقليل الخسائر التي تنجم عن ذلك. ويتألف الاشراف والرقابة من اجازة البنوك للعمل، وتحديد شروط ذلك، وتدقيق حساباتها، واصدار التعليمات والاوامر لها، وطلب تقارير مالية وغير مالية عنها، وتوفير المشورة والنصح لها، و،عند الحاجة، تصفيتها، حيث يكون تدقيق حسابات البنك صلب تلك العملية كلها. ولكي يكون مثل هذا الاشراف وتلك الرقابة فعالين يجب ان تكون العملية مركزية ما امكن، وعدم تقسيمها بين اكثر من مؤسسة واحدة، كما حدث في العراق عام ١٩٦٤ وفي مصر عام ١٩٦١ حين انشئت في كلتيهما مؤسستان عامتان للمصارف شاركتا البنكين المركزيين المحليين الرقابة والاشراف على الجهاز المصرفي فيهما، مما ادى الى

تداخل في الصلاحيات اربك العمل المصرفي وشل عملية الرقابة والاشراف.

ويهدف الاشراف المركزي الى التأكد من سلامة المركز المالي للبنك التجاري، او أي مؤسسة مالية وسيطة اخرى، ومن حسن ادائها والتزامها بالنظم والتعليمات، وبالتالي بالقوانين السائدة ذات العلاقة. ويتمثل ذلك بمنح البنوك المركزية سلطات تمكنها من تحديد تركيب ومتطلبات رأس المال للبنوك ومراقبة عملياتها. ولتحقيق ذلك، يتم عادة منح البنك المركزي صلاحية اجازة البنوك التجارية بالعمل، وسحب هذه الاجازة عند الضرورة، وطلب معلومات محددة قبل منح الاجازة، وتحديد طبيعة المؤسسة التي يطلق عليها اسم (بنك). كما تشير هذه الصلاحيات عادة الى قيود ممكنة على اندماج البنوك وتحويل موجوداتها وتغيير نظمها وفتح فروع لها، او غلق فروع قائمة لها، او التوقف عن اعمالها. كما تقوم مؤسسة النقد المركزية عادة بتدقيق حسابات البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة، وفحص دفاترها. كما تخول قوانين البنوك المركزية المؤسسات المركزية هذه اعلان عدم قابلية البنك على مواجهة مطلوباته، فتأمر بالتحفظ عليه، وبالتالي، تصفيته. ولكن ذلك يجرى عادة بحذر شديد وعناية تامة بحيث لن يؤثر ذلك على سير عمل الجهاز المصرفي ولا على سمعته وحسن ادائه وسلامة مركزه المالي.

وتنص جميع القوانين النقدية المركزية العربية التي اشرنا اليها على صلاحيات مثل هذه تفصيلاً. ويأتي ذلك اما في قانون المؤسسة النقدية المركزية نفسها، كما في العراق وسورية والجزائر والسودان وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا واليمن الشمالية واليمن الجنوبية، او في قوانين خاصة لمراقبة البنوك التجارية كما في الاقطار الاخرى وهي الاردن وتونس والصومال والمغرب وموريتانيا. اما في مصر فان قانون البنوك والائتمان الرقم ١٦٣/ عام ١٩٥٧ ينظم عملية الاشراف هذه، مع تحديد اغراض واهداف ومهمات البنك المركزي المصري في الوقت نفسه، كما شرحنا قبلاً. وكذلك فعل القانون الرقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي الذي جاء معدلاً لبعض نصوص القانون الاول. الا ان جوهر نظام الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي بقي كما هو عليه في قانون عام ١٩٥٧. لذا يمكن القول ان مصر تقع، من هذه الناحية، ضمن المجموعة الاولى من الاقطار العربية التي تنظم قوانين مؤسساتها النقدية المركزية عملية الرقابة والاشراف على الجهاز المصرفي التجاري. هذا في حين كان العراق حتى عام ١٩٧٦ ضمن المجموعة الثانية، ولكنه انضم منذئذ الى المجموعة الاولى عند تشريعه لقانون البنك المركزي العراقي الرقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦.

ولعل من اهم متطلبات هذا الجزء من الاشراف هو ما يتعلق منه بمتطلبات رأس مال البنك التجاري. وتسمي القوانين حداً ادنى من رأس المال الذي يجب ان يدفعه البنك كي تمكن اجازته بالعمل، ويبين الجدول (٤ ـ ٧) ذلك حسب القوانين السارية حتى ما بعد اواسط السبعينات من هذا القرن.

جدول رقم (٤-٧)
متطلبات الحد الادنى لرؤوس اموال البنوك التجارية في الأقطار العربية في نهاية عقد السبعينات (بوحدات العملة المحلية)

القطر	الحد الادنى لرأسمال البنك التجاري	المادة أو الفصل	اسم التشريع
الاردن	٥٠٠ الف دينار اردني	(معدلة بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٥)	قانون البنوك رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١
الامارات العربية المتحدة (أ)	- (ب)		القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣
البحرين	٥٠٠ الف دينار بحريني	(٧٠)	مرسوم رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٣
تونس	١ مليون دينار تونسي	(١٣)	تنظيم مهنة البنوك القانون عدد (٥١) لسنة ١٩٦٧ المنقح بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٥
الجزائر	- (ج)	-	القانون الاساسي للبنك المركزي الجزائري
الجماهيرية العربية الليبية	٥٠٠ الف دينار ليبي ٥١٪ مملوك لمصرف ليبيا المركزي والباقي لليبيين.	(٥٢)	قانون المصارف رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته حتى عام ١٩٧٤
الجمهورية العربية السورية	١,٥ مليون ليرة للشركات المساهمة ١,٠ مليون ليرة لشركة التضامن والتوصية	(١١٤)	نظام النقد الاساسي واحداث مصرف سورية المركزي المرسوم رقم (٨٧) لعام ١٩٥٣
السودان	- (د)		١٣٨٦هـ قانون بنك السودان لعام ١٩٥٩ وتعديلاته حتى نهاية عام ١٩٧٥
العراق	- (هـ)	-	القانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦
الصومال	- (ج)	-	قانون البنوك رقم (١٨) لسنة ١٩٦٣
عمان	٥٠٠ الف ريال عماني	(٤ - ٣,٠١)	القانون المصرفي لعام ١٩٧٤
قطر	٥ ملايين ريال قطري	(٤٨)	القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٣

يتبع

تابع جدول رقم (٤-٧)

القطر	الحد الادنى لرأسمال البنك التجاري	المادة أو الفصل	اسم التشريع
الكويت	١,٥ مليون دينار كويتي زيد الى ٣ ملايين دينار كويتي	(٥٦) (٥٧)	القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ بموجب القانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٧ (المعدل للقانون السابق)
لبنان	٣ ملايين ليرة لبنانية يمكن زيادتها الى ٥ ملايين ليرة	(١٣٢)	قانون النقد والتسليف منشور بالمرسوم رقم (١٣٥١٣) لعام ١٩٦٣ مع تعديلاته حتى عام ١٩٧٧.
المملكة العربية السعودية	٢,٥ مليون ريال سعودي	(٣-٢)	نظام مراقبة البنوك المرسوم رقم (م/ ٥)
مصر	٥٠٠ الف جنيه مصري	(٢١)	قانون النقد والائتمان رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٧
المغرب	ـ (و)	(٩)	القانون المنظم للمهنة البنكية وللقرض بالمغرب الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٦٧,٦٦ ١٠) لسنة ١٩٦٧
موريتانيا	٥٠ مليون اوقية	١٩	تنظيم المهنة المصرفية القانون رقم (٢١/ ٧٤) لعام ١٩٧٤
اليمن	في حال البنك المؤسس في اليمن: ٢٠ مليون ريال او ٥٪ من معدل التزاماته الآجلة وتحت الطلب القابلة للدفع خلال السنة السابقة في حال البنوك المؤسسة خارج اليمن: عشرة ملايين دولار امريكي رأسمال مخصص مدفوع.	١١	قانون البنوك رقم (٨) لسنة ١٩٧٢
اليمن الديمقراطية	ـ(ج)	-	القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٣

(أ) تنص المادة (٣١) الفقرة (٢) على ان لمجلس مؤسسة النقد حين طلب الترخيص ان يطلب البيانات الكفيلة بتحققه من سلامة الوضع الحالي لطالب الترخيص... وكفاية رأسماله... الخ.

(ب) لم يحدد الحد الادنى لرأسمال المؤسسة المالية الوسيطة.

(ج) لم يحدد حد ادنى لرأس المال.

(د) لم يحدد القانون رأس مال البنك التجاري.

(هـ) ترك تحديد ذلك بقانون عين رأس مال مصرف الرافدين، وهو المصرف التجاري الوحيد، بـ ٣٠ مليون دينار.

(و) يحدد رأس المال بقرار من وزير المالية بعد استشارة بنك المغرب.

المصادر: احتسبت استناداً الى التشريعات المصرفية في الاقطار العربية المختلفة والواردة في العمود الاخير من الجدول.

ومن الواضح ان معظم البلدان العربية قد حددت قوانينها حدوداً دنيا لرؤوس اموال البنوك التجارية كي يمكن اجازتها. هذا في حين ترك امر تحديد (كفاية رأسمال) طالب الترخيص للعمل كبنك الى مجلس مؤسسة النقد في دولة الامارات العربية المتحدة. اما في العراق فقد حدد قانون مصرف الرافدين رأسماله المدفوع كلياً بـ (٣٠) مليون دينار، في حين سكت قانون البنك المركزي لعام ١٩٧٦ عن ذلك وترك امر تحديد رأسمال المصرف المذكور الى قانونه الخاص. وترك لوزير المالية في المغرب تحديد الحد الأدنى المطلوب لرأسمال البنك التجاري وذلك بعد استشارة بنك المغرب.

اما قوانين الصومال والجزائر واليمن الجنوبية فقد سكتت عن الأمر كلياً. ولعل ذلك راجع الى ان البنوك التجارية في هذه الدول مملوكة ملكية عامة ولا يجوز للقطاع الخاص ان يساهم في النشاطات المصرفية بأي نسبة كانت. ولهذا ترك امر تحديد الحدود الدنيا لرؤوس اموال البنوك التجارية العاملة فيها الى حكوماتها وبقوانين خاصة ما دامت رؤوس الأموال هذه عبارة عن تخصيصات مالية حكومية[٦٤] .

أما الرقابة على الجهاز المصرفي فتشير الى رقابة البنك المركزي على الائتمان الصيرفي ، كماً ونوعاً وكلفة ، في سبيل تحقيق استقرار نقدي في البلاد .

ومن المعلوم ان وسائل هذه الرقابة نوعان: كمية تقليدية عامة، ونوعية انتقائية. وتستهدف الأولى التأثير في حجم الائتمان وكلفته، وبالتالي في عرض النقد. اما الثانية فتهدف الى التأثير في وجهة الائتمان ونوعية القطاع المستفيد منه[٦٥] .

وسنعود فيما بعد الى الكلام عن مدى فعالية كل من هذين النوعين من وسائل السياسة النقدية في البلدان النامية عموماً والأقطار العربية خصوصاً. ولدى البنوك المركزية عادة خمس من الوسائل الكمية هي :

(١) فرض متطلبات احتياطي نقدي دنيا.

(٢) تحديد الطرق التي يستطيع بها البنك التجاري منح القروض والاستثمار في الاوراق المالية المختلفة.

---

(٦٤) يشير Edo الى انه كان هناك عند اقامة جمهورية اليمن الديمقراطية بنك تجاري واحد فقط برأس مال اسمي قدره خمسة ملايين دينار يمني جنوبي ورأس مال مدفوع قدره ١,٥ مليون دينار. انظر:
Edo, « Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula, » p. 532.

(٦٥) السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، ص ٤٠٤ - ٤١٢ .

(٣) وضع قواعد لقبول البنوك للأوراق التجارية وأهلية الاخيرة للخصم لدى البنك المركزي.

(٤) يستطيع البنك المركزي القيام بعمليات بيع وشراء الاوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة.

(٥) كما تشتمل مثل هذه الوسائل على تحديد نسب الموجودات المحلية وصلاحية تحديد اسعار الفائدة وتنظيمها.

ويوضح الجدول رقم (٤ ـ ٨) حدود متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني في البلدان العربية المختلفة، ومنه يتضح أن امر تحديد نسب الاحتياطي النقدي القانوني قد ترك الى البنوك المركزية في معظم الاقطار المذكورة. وقد حددت القوانين المرعية في بعض هذه الاقطار حدوداً عليا او حدوداً دنيا اما لمختلف انواع الودائع والالتزامات الاخرى تحت الطلب او الآجلة او لمجموعها، او انها حددت حدودا عليا فقط، او دنيا فقط، او سكتت عنها كليا كما في دولة الامارات العربية المتحدة. وكقاعدة عامة تسمح القوانين بالتمييز بين انواع الودائع، كما تسمح بعض القوانين بمتطلبات احتياطية اضافية او حدية Marginal Reserve Requirements او قد تتطلب ودائع خاصة Special Deposits من البنوك التجارية لدى البنك المركزي. وقد تسمح القوانين للبنوك بأن يشتمل الاحتياطي القانوني اما على النقد كلياً او على اصول سائلة كلياً، او تشكيلة من هذه وذاك.

ومن ناحية اخرى، وعدا عن متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني، قد تسمح القوانين ذات العلاقة بتحديد نسب معينة من الاصول المحلية مقابل موجودات اجنبية مما ينتج عنه صلاحية تحديد ارصدة التشغيل بالعملات الاجنبية.

وتحتوي القوانين ذات العلاقة ايضاً على صلاحية البنوك المركزية ومؤسسات النقد المركزية الاخرى لتحديد اسعار الفوائد الدائنة والمدينة على القروض والودائع وصلاحية تحديد السقوف الكلية والآجال وانواع الضمانات المطلوبة لاغراض الاقراض.

وتمنح القوانين المعنية المؤسسات النقدية المركزية كذلك صلاحية التعامل بالاوراق المالية الحكومية بالبيع والشراء في السوق المفتوحة. وتحدد هذه القوانين عادة انواع هذه الاوراق وقابليتها للخصم او اعادة الخصم لما تعرضه لها البنوك التجارية منها. وعادة ما يكون هناك اشتراط بأن يعلن البنك المركزي عن اسعار الخصم المقررة وأي تغييرات فيها. هذا من حيث وسائل الرقابة الكمية العامة. اما من حيث الرقابة النوعية الانتقائية فان القوانين المعنية زودت مؤسسات النقد المركزية بأنواع مختلفة واساليب متعددة منها، تحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والضمانات، وانواع الاموال السائلة التي يجب ان تحتفظ بها البنوك التجارية، والوجوه التي يمنع على الاخيرة استثمار الاموال فيها، وتعيين الحدود القصوى لقروض البنك التجاري واستثماراته، وكذلك تعيين حدود قصوى لاسعار الفائدة الدائنة

جدول رقم (٤ـ ٨)

متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني في الاقطار العربية المختلفة في اواخر السبعينات

القطر	متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني	رقم المادة	اسم التشريع
الاردن	لا تقل عن ٢٥٪ من الودائع المرخص بها بأنواعها	(١٧)	قانون البنوك رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١
الامارات العربية المتحدة	لم يحدد اي نسبة ولم يشر اليها	—	القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣
البحرين	ترك للمؤسسة النقد تحديد نسب مختلفة لاحتياطي السيولة حسب انواع الودائع والالتزامات الاخرى	(٣٥ ـ ب)	القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٣
تونس	ترك امر تحديدها للبنك المركزي التونسي	الفصل (١٩)	قانون تنظيم مهنة البنوك رقم (٥١) لسنة ١٩٦٧
الجزائر	لم يرد شيء حول المتطلبات القانونية في القانون الاساسي للبنك المركزي الجزائري لعام ١٩٦٣		
الجماهيرية العربية الليبية	٥٪ ـ ٢٠٪ عن الودائع لأجل والتوفير ١٠٪ ـ ٤٠٪ عن الودائع تحت الطلب	(٣٦)	قانون المصارف رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته حتى عام ١٩٧٤
الجمهورية العربية السورية	ترك لمجلس النقد والتسليف تحديد نسب الاحتياطي والسيولة	(١١٩)	نظام النقد الاساسي واحداث مصرف سورية المركزي المرسوم (٨٧) لسنة ١٩٥٣
السودان	٢٠٪ من جميع خصوم البنك التجاري	المادة (٤٤) الفقرة (٠/ ٣)	قانون بنك السودان لعام ١٩٥٩ وتعديلاته حتى نهاية عام ١٩٧٥
الصومال	تركت امر تحديد نسب الاحتياطي للبنك المركزي	(٣٣)	قانون البنوك رقم (١٨) لسنة ١٩٦٣

يتبع

تابع جدول رقم (٤-٨)

القطر	متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني	رقم المادة	اسم التشريع
العراق	ترك تحديد ذلك للبنك المركزي بموجب تعليمات	(٤٦)	قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦
عمان	ترك تحديدها للبنك المركزي من وقت لآخر	(٤ - ٠٤ - ٣،)	القانون المصرفي لعام ١٩٧٤
قطر	لا تزيد عن ٢٠٪ من مجموع الودائع والالتزامات الاخرى	(٣٧ - ب - ١)	القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٣
الكويت	ترك للبنك المركزي تحديد نسب السيولة	(٧٠)	القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨
لبنان	٢٥٪ كحد اعلى من الالتزامات تحت الطلب ١٥٪ كحد اعلى من الالتزامات لاجل معين	(٧٦ - د)	قانون النقد والتسليف المنشور بالمرسوم رقم (١٣٥١٣) لسنة ١٩٦٣
مصر	ترك امر تحديد ذلك للبنك المركزي بقواعد عامة يضعها	(٣٧)	قانون النقد والائتمان رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٧
المغرب	ترك لبنك المغرب تحديد نسب الاحتياطي	الفصل (١٩)	القانون المنظم للمهنة البنكية رقم ٦٦, ٦٧, ١٠) لسنة ١٩٦٧
المملكة العربية السعودية	١٥٪ وديعة نظامية لدى المؤسسة من التزاماته وودائعه بشرط الا تقل عن ١٠٪ ولا تزيد عن ١٧,٥٪، زائداً احتياطي سيولة لا يقل عن ١٥٪ ويمكن زيادته الى ٢٠٪، ويتكون احتياطي السيولة من الذهب او النقد او الاصول السائلة	(٧)	نظام مراقبة البنوك المرسوم رقم (م/ ٥) لعام ١٣٨٨/ هـ
موريتانيا	تحدد بمراسيم بناء على اقتراح البنك المركزي	(٣٧)	القانون رقم (٢١/ ٧٤) لسنة ١٩٧٤
اليمن	اصول سائلة بقدر يحدده البنك المركزي بشرط الا تقل عن ٢٥٪ من الالتزامات الآجلة وتحت الطلب	(١٤ - ١)	القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٢
اليمن الديمقراطية	ترك امر تحديدها الى البنك المركزي بشرط الا تقل على ٢٥٪ من الالتزامات الاجلة وتحت الطلب	(٣٤)	القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٣

المصادر : احتسبت استناداً الى التشريعات المصرفية في الاقطار العربية المختلفة والواردة في العمود الاخير من الجدول.

والمدينة على الانواع المختلفة من الاصول والخصوم. كما تشمل وسائل الرقابة النوعية الموافقة المسبقة للبنك المركزي على بعض انواع ومبالغ القروض والاقناع الادبي (Moral Suasion) والاوامر المباشرة. . . الخ. ولا تكاد قوانين مؤسسات النقد المركزية العربية تخلو من مجموعة او اخرى من هذه الوسائل الانتقائية المختلفة.

ثانياً: السياسة النقدية: فعاليتها وحدودها

بعدما شرحنا ما وفرته قوانين المؤسسات النقدية المركزية العربية الأخيرة من وسائل رقابة واشراف على الجهاز المصرفي في كل قطر من الاقطار العربية، يبقى ان نتساءل عن مدى كفاية هذه المؤسسات في تحقيق سياسة نقدية فعالة في الاقطار المذكورة.

إن من المعلوم ان الاقطار العربية على اختلافها هي عموماً اقطار نامية تتصف بكل ما تتميز به هذه الاقطار من تخلف نقدي ومصرفي ومالي. ومن المعلوم كذلك ان الصيرفة في اي قطر تعتمد في طبيعة عملها وكفاية نشاطاتها ونمط سياساتها الائتمانية والاستثمارية والاحتياطية على نوع الكيان الاقتصادي العام الذي تعمل في ظله ومن خلاله[٦٦]. ويتميز مثل هذا الكيان في البلدان النامية، كما في البلدان العربية، بارتفاع نسبة الدخل الناجم عن نوع واحد، او انواع محدودة من السلع الزراعية، كالقطن والسكر، او من المواد المعدنية، كالنفط والفوسفات، مما يخضعها لتبعية اقتصادية شديدة للدول المتقدمة صناعياً، وبالتالي الى تقلبات واسعة في دخولها.

وتحل الصادرات عادة محل الاستثمارات المحلية في شدة التأثير في دخولها القومية. كما تفتقر هذه الاقطار، بما فيها العربية منها، الى اسواق مالية ونقدية منتظمة، وتكثر فيها القطاعات التي لا تستعمل النقد على نطاق واسع، سواء كوسيلة دفع او كأداة ادخار.

في ظل هذه الظروف اتبعت البنوك التجارية في هذه البلدان سياسات معينة سواء بالنسبة لقروضها او استثماراتها او احتياطياتها النقدية من ناحية، وكذلك بالنسبة لمطلوباتها من الناحية الاخرى، وهي سياسات تتلاءم وحاجات التخلف المحدودة والمنعكسة بشكل خاص في تأمين قدرة البنوك على الدفع من ناحية، والعمل على تحقيق ربحية وسيولة وضمان القروض من الناحية الاخرى. لذا مالت سياسة الائتمان المصرفي في هذه البلدان نحو تفضيل الائتمان التجاري - بخاصة منه قطاع التجارة الخارجية - نظراً لدرجة السيولة العالية التي يتمتع بها وضمان ايفائه لدى الاستحقاق وربحيته العالية وسرعة دورانه. وقد جاء ذلك على حساب الائتمان الصناعي والزراعي والعقاري الذي اضطرت الحكومات لتوفيره لاغراض التنمية الاقتصادية.

---

(٦٦) يعتمد التحليل المالي بشكل كبير على ما جاء في مؤلفنا: عبدالمنعم السيدعلي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ١٤٠-١٤٤ و١٦٥ - ١٧٢.

كما اهتمت المصارف التجارية، من الناحية الاخرى، بالحفاظ على درجة عالية من السيولة انعكست على احتفاظها بحاجات نقدية كبيرة نسبياً وغير ثابتة، وذلك مقارنة بالوضع في البلدان المتقدمة اقتصادياً. وقد يعود ذلك جزئياً الى ضيق الاسواق النقدية والمالية فيها، وعدم انتظامها، وربما ايضاً الى عدم استقرار الاوضاع السياسية فيها، وتعرض المصارف الى سحوبات كبيرة ومفاجئة على ودائعها، اما بسبب تقلبات موسمية او دورية في التجارة الخارجية، او بسبب فقدان الاستقرار السياسي. هذا عدا عن عدم اعتياد المصارف على الاقتراض من البنوك المركزية، اما لسيولتها العالية، و/ أو لأن جزءاً مهماً منها يتألف من بنوك اجنبية تلجأ عادة الى مراكزها الرئيسة في البلدان المتقدمة اقتصادياً لتزويدها بما تحتاج اليه من اموال، متحاشية بذلك اللجوء الى البنوك المركزية لغرض التزود بالسيولة مما يقلل من اثر البنوك الاخيرة عليها ويحد من قيام مؤسسات النقد المركزية برسم وتنفيذ سياسة نقدية فعالة. كما ان تقلب الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية نتيجة ارتباطها بأوضاع موازين مدفوعات اقطارها يجعل القاعدة النقدية (The Monetary Base) معرضة لعدم الاستقرار كذلك كما يجعل البنوك المركزية اقل تأثيراً عليها واضعف تحكماً فيها.

وهكذا فان عدم توافر اسواق نقدية ومالية متطورة، وعدم ممارسة البنوك التجارية لعمليات اعادة خصم الاوراق المالية - التي هي محدودة الحجم اصلاً - بسبب سيولتها العالية واحتفاظها باحتياطيات نقدية كبيرة، تجعل كلها وسائل السياسة النقدية الكمية العامة ضئيلة الاثر نسبياً. وينطبق ذلك بنوع خاص على عمليات السوق المفتوحة وعلى سياسة اعادة الخصم اللتين تصبحان في ظل هذه الظروف عديمتي التأثير الى حد كبير جداً. اما سياسة وضع حدود دنيا متغيرة لنسب احتياطي نقدي قانوني، فانها ربما كانت اكثر فاعلية من غيرها كوسيلة رقابة كمية عامة وذلك لامكانية تغيير حدودها الدنيا والعليا حسبما تقتضيه الظروف القائمة. غير انها، بحد ذاتها، لن تفيد كثيراً في توجيه الائتمان المصرفي توجيهاً نوعياً نحو قطاعات التنمية المرغوبة، الا اذا ادخلت عليها تعديلات تجعل استعمالها اكثر فاعلية وابعد اثراً في توجيه الائتمان المصرفي بالشكل الذي يخدم عملية التنمية الاقتصادية بالمعدل والنمط المطلوبين.

ومن ناحية اخرى، فان وجود بنوك اجنبية خاصة في اقطار الخليج العربي يجعل حركة الائتمان في هذه الاقطار، وبالتالي حركة رؤوس الاموال، متصلة بشكل وثيق بالاوضاع السائدة في اسواق النقد والمال الغربية على وجه الخصوص. لذا فان ظروف الائتمان في مثل هذه الاقطار تتحكم فيها الى حد كبير حركة اسعار الفائدة السائدة في الاسواق المذكورة، مما يجعل من الصعب على البنوك المركزية عزل الجهاز المصرفي المحلي عن ظروف الائتمان السائدة في المراكز المالية الاجنبية الرئيسة، مما يضاعف من الصعاب التي تواجهها البنوك المركزية في البلدان المذكورة، ويمنعها من اتباع سياسة نقدية كمية عامة وفعالة.

ان اهم ما يميز الاقطار النامية عن البلدان الناضجة مالياً هو ان هذه الاخيرة يجب ان تأخذ في اعتبارها، عند وضع سياستها النقدية، حال السيولة الكلية للقطر، بالاضافة الى

عرض النقد، في حين لا تزال السيولة الكلية في الاقطار النامية في الغالب مجرد دالة لعرض النقد. ويعود ذلك الى ان الاقطار الاخيرة لا تملك، في قطاعها النقدي والائتماني، بناء مالياً فوقياً مهماً مؤلفاً من نظام مالي متمايز التركيب، كما هو الحال في الاقطار المتقدمة مالياً ونقدياً ومصرفياً في اوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان. فالجهاز المالي في الاقطار النامية ليس من العمق بحيث يحوي انواعاً عديدة من المؤسسات والوسائل المالية والائتمانية والموجودات شبه النقدية مما يميز عادة الاقطار الناضجة مالياً(٦٧). لذا لا تستطيع الاقطار النامية ان تأخذ في اعتبارها، عند تحديد سياستها النقدية، حجماً مهماً من الموجودات شبه النقدية وذلك، ببساطة، لضآلة المتوافر منها كماً وتنوعاً، وذلك بعكس الوضع في الاقطار المتقدمة مالياً ونقدياً ومصرفياً والتي تستطيع الاعتماد على وجود انواع مختلفة وحجوم كبيرة من الموجودات المذكورة بسبب سعة نظامها المالي وانتشار مؤسساتها المصرفية والنقدية على نطاق واسع جداً. ويسمح ذلك لسلطات النقد المركزية في البلدان المتقدمة اقتصادياً ومالياً ان تأخذ في اعتبارها، لدى رسم سياستها النقدية، ليس عرض النقد فقط، وانما، ايضاً، وضع السيولة العامة والكلية في الاقتصاد، مما يتضمن استعمال اسعار الفائدة وهيكلها النسبي الذي يتأثر ليس بالتغيرات في اسعار اعادة الخصم لدى البنك المركزي فقط، وانما ايضا بالرقابات الانتقائية. هذا،في حين لا تزال الاقطار النامية تملك حجماً محدوداً، ولو متنامياً، من الموجودات شبه النقدية. ولذلك فانها حين ترسم سياساتها النقدية، مضطرة لأن تركز على عرض النقد، ان لم يكن كلياً، فعلى الاقل جزئياً. ويزيد من ضرورة التوكيد على عرض النقد وعلى العملة في التداول بشكل خاص كعامل فعال، هو ما تتميز به الهياكل المالية لجميع الاقطار النامية، عملياً،من حيث انفصال القطاع المتنامي من الاقتصاد والذي يستعمل النقود والائتمان، عن القطاع الذي لا يزال يستعمل المقايضة او بدائل النقود من مثل الماشية وما اليها.

ولئن كان ممكنا للبنك المركزي في البلدان النامية ان يفرض نسب احتياط نقدي دنيا، وفي بعض الحالات، ودائع خاصة (Special Deposits) فان استعمال سعر البنك (The Bank Rate)، وهيكل من اسعار الفائدة كوسائل للسياسة النقدية سيكون ممكنا حين يكون هناك في القطر موجودات شبه نقدية فقط،وعندئذ سيكون ممكناً كذلك للبنك المركزي مزاولة عمليات السوق المفتوحة،وستزداد قابلية البنك المركزي على رسم وتنفيذ سياسة نقدية فعالة. ويعني ذلك في الاساس ضرورة قيام البنك المركزي بدعم عملية خلق المؤسسات والوسائل التي يحتويها هيكل نقدي ومالي اكثر تطوراً والتي يشجع البنك على استعمالها.

والأهم من ذلك كله، هو ان مؤسسات النقد المركزية العربية هي على العموم ليست مستقلة تماماً في صنع سياساتها النقدية، ذلك انها تجد نفسها واقعة تحت تأثير عوامل تقع

---

(٦٧) انظر حول العلاقة بين التطور الاقتصادي والتطور المالي التفصيل الوارد في البحث الاصيل التالي:
R[aymond] W[illiam] Goldsmith, *Financial Structure and Development* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1969).

خارج نطاق تحكمها، بما في ذلك حجم انتاج وصادرات النفط واسعارها بالنسبة للبلدان النفطية، وحجم انتاج وصادرات المنتجات الزراعية والمواد الاولية بالنسبة لغيرها من البلدان غير المنتجة للنفط، بالاضافة الى سياسات الاجور والتغيرات في حجم وتركيب قوة العمل، والسياسة المالية للحكومة وحجم ميزانياتها بما في ذلك خطط التنمية، واخيراً وضع ميزان مدفوعات القطر. وليس من شك في أن جميع هذه العوامل تمارس تأثيراً ملموساً على السياسة النقدية ومدى فعاليتها في قطر معين، مما ينتج عنه تفاعل متبادل بين تأثير هذه العوامل الخارجية المستقلة من جهة، وبين الوضع الذي يتخذه البنك المركزي عند رسم سياسته النقدية من جهة اخرى[٦٨].

وهكذا يمكن القول ان السلطات النقدية العربية تمارس عموماً تأثيراً ضئيلاً على عرض النقد في غياب وسائل نقدية كمية عامة فعالة، مثل متطلبات دنيا من الاحتياطي النقدي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة في الاوراق المالية الحكومية، والتغيرات الدورية في سعر الخصم. وبالتالي لن تستطيع هذه السلطات، في ظل هذه الظروف ان تنظم حجم عرض النقد بصورة فعالة. وتبقى العوامل الرئيسة المؤثرة في عرض النقد مستقلة الى حد كبير عن السياسة النقدية، متمثلة بالانفاق الحكومي المحلي الصافي، والمركز النقدي للحكومة، ووضع ميزان المدفوعات. يضاف الى ذلك في اقطار الخليج العربي عموماً، مستوى سعر الفائدة القصير الأجل السائد في المراكز المالية الرئيسة في اوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان،

---

(٦٨) حول الموضوع هناك العديد من المصادر، انظر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:
W.L. Coats and D.R. Khatkhate, eds., *Monetary Policy in Less Developed Countries* (Oxford: Pergamon Press, 1980),

وبصورة خاصة الدراسة الاولى للمحررين المذكورين وبالعنوان نفسه، ص ٣ - ٣٣، والدراسات الواردة في الجزءين (2) ، (d) التي تحتوي ابحاثاً مهمة حول فعالية الوسائل المختلفة للسياسة النقدية في البلدان النامية. انظر كذلك:
El Sayed Mohamed Abdel Mabood Nassef, *Monetary Policy in Developing Countries: The Mexican Case* (Rotterdam: Rotterdam University Press, 1972),

خاصة الفصلين ١ و٢؛
D[emetrios] I.[C] halikias, *Money and Credit in a Developing Economy: The Greek Case* (New York: New York University Press, 1978),

الفصل السادس خاصة؛

P[ieter] C[ornelis] Bos, *Money in Development: The Functions of Money in Equilibirium with Special Reference to Developing Countries*, with a preface by F. de Roos (Rotterdam: Rotterdam University Press, 1969), and Erin E. Jucker - Fleetwood, *Money and Finance in Africa: The Experience of Ghana, Morocco, Nigeria, The Rhodesias and Nyasaland, the Sudan and Tunisia from the Establishment of Their Central Banks until 1962* (London: Allen and Unwin, 1964), chap. 16, especially pp. 185-298 (henceforth cited as *Money and Finance in Africa*).

وكان Sayers، الاقتصادي البريطاني المعروف، من اوائل من بحث موضوع السياسة النقدية في البلدان النامية. انظر له:
Sayers, *Central Banking After Bagehot*, chap. 9, and *Central Banking in Underdeveloped Countries*, (Cairo: National Bank of Egypt, 1956).

وبشكل خاص فيما يتعلق بسعر الاقراض في سوق الدولار الاوروبي (The Eurodollar Market)[٦٩]. ويقوم القطاع المالي الحكومي بدور مهم، خصوصاً في الاقتصادات المفتوحة لدول الخليج، بسبب غياب القيود الرئيسة على التعامل بالصرف الاجنبي وعلى التحويلات المالية وحركة رأس المال الخاص. ولذا فان العديد من التقلبات المالية الدولية تنتقل الى الاقتصاد المحلي عن طريق القطاع المالي. وبسبب الافتقار الى وسائل نقدية فعالة، فان قرارات السياسة المالية، بخاصة التغيرات في النفقات الحكومية، تميل الى ان تؤثر وتعمل في الاقتصاد دون عائق تقريباً من قبل السياسة النقدية[٧٠]. وهكذا يتحدد عرض النقد في البلدان النفطية عموماً، بما في ذلك العراق[٧١] والجزائر وليبيا[٧٢] وبلدان الخليج العربي، بشكل رئيسي من قبل السلطات المالية التي تستحوذ على ايرادات النفط من الصرف الاجنبي الذي تحوله، عن طريق مؤسساتها النقدية المركزية الى عملات محلية لمواجهة نفقاتها المحلية الاعتيادية والتنموية فتشكل بذلك المصدر الرئيسي للأموال بالنسبة للاقتصادات المحلية، وكذلك لاغراض الاستيراد من الخارج، واخيراً لاغراض التراكم النقدي. اما ما يتبقى من ايرادات النفط بشكل صرف اجنبي فيؤلف المصدر الاساس لتراكم الارصدة الاجنبية التي تستثمر عادة في المراكز النقدية والمالية الرئيسة في الخارج - بخاصة في اسواق النقد والمال في اوروبا الغربية وامريكا واليابان. وهكذا تبقى النفقات الحكومية المحلية الصافية من ايرادات النفط العامل الرئيس المحدد للتغير في عرض النقد في البلدان النفطية العربية، مع بقاء البنوك المركزية محدودة الاثر من حيث رقابتها على ذلك التغير. كما تبقى بالنسبة لاقتصادات دول الخليج العربي المفتوحة، بما فيها السعودية، تحركات رأس المال الخاص، بينها وبين باقي العالم، والناتجة عن التحركات في اسعار الفائدة في داخل هذه الدول وخارجها في اسواق النقد والمال الاوروبية وغيرها، ذات اثر مهم في التأثير في عرض النقد المحلي، وذلك بالاضافة الى التغيرات النسبية في اسعار صرف العملات الاجنبية الرئيسة.

ولما كانت الوسائل النقدية الكمية العامة ضئيلة الفعالية في الاقطار النفطية على اختلافها، لذا تلجأ مؤسسات النقد المركزية عادة الى التأثيرات المباشرة على السياسات الائتمانية للبنوك التجارية وذلك عن طريق الوسائل النوعية الانتقائية. ومن اهم هذه الوسائل الاقناع الادبي (Moral Persuasion)والاوامر المباشرة (Directives) الى البنوك مثل وضع حدود عليا على تسهيلات الائتمان الممنوح لقطاعات او اغراض او شركات معينة، واصدار

---

(٦٩) Khouja and Sadler, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance*, pp. 101-102.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٧١) السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، الفصل ٣٣.

(٧٢) عبد المنعم البيه، النقود والمصارف، مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا، ط ٢ (بنغازي: الجامعة الليبية، كلية الاقتصاد والتجارة، ١٩٧٠)، ص ٢٩٥ - ٣٠٠.

تعليمات الى البنوك بخصوص الالتزام بممارسات صيرفية سليمة في تمويل انواع معينة من العمليات الاقتصادية. كما قد يعمد البنك المركزي الى قبول ودائع زمنية من البنوك التجارية بفائدة تزيد على السعر الذي تدفعه الى عملائها على ودائع الادخار لديها وذلك بهدف الحد من السيولة الفائضة لدى تلك البنوك والناتجة عن الانفاق الحكومي الواسع لمختلف الاغراض الاعتيادية والتنموية. ومع هذا قد لا يبدو ذلك كافياً لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك وبالتالي،فان فعاليتها في الحد من التوسع في الائتمان تبدو محدودة، مما يقتضي بالضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فيما يتعلق بالانفاق الحكومي من ناحية وامتصاص الاحتياطيات المصرفية الفائضة من الناحية الاخرى، وذلك بسبب العلاقة الشديدة بين هذه المتغيرات الثلاثة وهي: الانفاق الحكومي، والاحتياطيات المصرفية، والائتمان المصرفي.

وقد اصاب بعض الكتاب حين اشارتهم في هذا الصدد الى الوضع في الكويت كبلد نفطي، وذلك من حيث الاتاحة المحدودة للوسائل النقدية الكمية التقليدية العامة، الى ان ذلك «ليس فريداً كلياً، ولكنه بالتأكيد امر جديد... يظهر عدم كفاية النماذج والطرق التقليدية للرقابة الاقتصادية والنقدية وذلك حين يتم تكييفها لتلائم اوضاعاً مثل اوضاعها. فقد تطورت الطرق المقبولة في الاقتصادات الغربية على مدى سنوات عديدة وذلك حين استجابت حكوماتها للتغيرات في اقتصاداتها فكيفت وسائل رقابتها من ممارسات تطورت في القطاعات الخاصة فيها. فتركيب بيوتات الخصم وممارسات ضمان الاصدار (Underwriting)، والاوراق التجارية واسعار الخصم، والبنوك، والبورصات، تمت كلها استجابة لحاجات القطاع الخاص، ولم تتدخل الحكومات في هذا النظام الا تدريجياً حين تطور الاسراف الى ازمات لا يمكن حلها بالعمل التلقائي للنظام القائم في أي وقت معين... [فقد تطورت هذه الوسائل] عادة استجابة للشح في الاموال في مواجهة قاعدة انتاج محلية واسعة تتطلب مثل هذه الوسائل المالية. لذا تواجه الكويت مشكلة صعبة في العمل في عالم تطورت فيه الوسائل الوطيدة للرقابة استجابة لدافع لم تتعرض هي له... ولذا فان على الكويت ان تصوغ طرقاً جديدة قد تكون اكثر ملاءمة لحاجاتها... ويدعو ذلك الى الخيال والتبصر من قبل القطاع المالي في مواجهة فرص التجربة»[٧٣].

هذا في بلد نفطي. فهل يختلف الوضع في بلد غير نفطي كالاردن مثلاً؟ ان الجواب عن ذلك هو بالنفي قطعاً. فالبنوك التجارية في الاردن تتميز كذلك بسيولة عالية وباحتفاظها باحتياطيات نقدية كبيرة. ويعود ذلك الى غياب سوق رأس المال الذي تستطيع البنوك ان تشتري وتبيع من خلاله موجودات ذات سيولة عالية، والسياسة الائتمانية المحافظة التي تتبعها البنوك التجارية، كما يتميز المحيط الذي يعمل البنك المركزي في ظله بغياب جهاز مصرفي متقدم وسوق نقدية منتظمة، وبعادات مصرفية غير متطورة وذلك بسبب تفضيل الافراد الاحتفاظ بالنقد بدلاً من ايداعه لدى المصارف والحجم الكبير من المعاملات التي تتم نقداً

---

(٧٣) Khouja and Sadler, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance*, pp. 174-175.

العبارات بين قوسين [ ] مضافة.

دون اللجوء الى البنوك. هذا بالاضافة الى ان جزءاً كبيراً من الاقتصاد لا يزال غير مُنَقَّد. كما ان الجهاز المصرفي حساس جداً بالنسبة للاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية.

وليس هناك عادة خصم للحوالات لدى البنك المركزي ما دامت البنوك تحتفظ بها حتى موعد استحقاقها. ولا يزال معظم الائتمان يمنح بشكل قروض مكشوفة (Advances) بدلاً من اوراق تجارية مخصومة. ولا يمكن للبنك المركزي ان يمارس عمليات في السوق المفتوحة لعدم وجود سوق للأوراق المالية الحكومية. لذا فان استعمال الوسائل التقليدية للادارة النقدية بهدف التحكم في الاحتياطيات النقدية هو امر غير وارد بالنسبة للاقتصاد الاردني(٧٤) ويحد من قدرة السلطة النقدية المركزية على السيطرة على المتغيرات النقدية في الاقتصاد المذكور(٧٥).

اما لبنان فلا يختلف وضعه في النهاية، عنه في الاردن. فالمصارف العاملة في لبنان تعتبر خارج نطاق سيطرة مصرف لبنان المركزي بشكل عام. ذلك ان الجهاز المصرفي بمصارفه الأجنبية المختلطة الكبيرة، التي يتجمع لديها معظم موارد القطاع المصرفي، يفضل اللجوء الى مراكزه الرئيسة في الخارج طلباً للسيولة الاضافية او لتوظيف موارده المالية الفائضة. وقد جعل ذلك مهمة بعض المصارف مجرد وسيط في تسلم الودائع واعادة ايداعها لدى مراكزها الرئيسة في الخارج. وقد كان الايداع الخارجي هذا دائماً الوسيلة الاخرى التي لجأت اليها المصارف التجارية اللبنانية في استخدام مواردها الفائضة عندما لا تستطيع التوسع في السوق المحلية، ويشكل هذا الايداع عادة جزءاً كبيراً من حجم الودائع والقروض التي تمنحها البنوك التجارية في لبنان(٧٦). ويعود ذلك الى صغر حجم السوق المالية وعدم قدرتها على تحويل الرساميل القصيرة الأجل الى رساميل متوسطة وطويلة الأجل نظراً لضآلة حجم الاسهم والسندات والقروض. وتبقى هذه السوق مستمرة في التركيز على الاقراض القصير الأجل والتجاري وتعمل مجرد وسيط لتوظيف الفوائض المالية لديها في الخارج. ويعود ذلك الى تفضيل المدخرين اللبنانيين والعرب الآخرين لتوظيف اموالهم في اسواق ومؤسسات المال الاجنبية. ويعزى ذلك، جزئياً على الاقل، الى صغر حجم الشركات المحلية نسبياً، وكون بعضها عائلياً وبعضها بأسهم اسمية مما يمنع تداولها ويحد بالتالي من عرض الاسهم، بسبب الحرص على السيطرة العائلية على الاسهم والاعتماد على القروض المصرفية بدلاً من اللجوء الى السوق

---

(٧٤) Thom and Mazhar, eds, *Banking Structure and Sources of Finance in the Middle East,* pp. 46-47.

(٧٥) خالد امين عبدالله، «اجهزة الوساطة المالية في المملكة الاردنية الهاشمية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ١، ص ١٠٣.

(٧٦) هشام البساط، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية اللبنانية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

المالية والاصدارات الجديدة لاغراض التمويل خوفا من فقدان السيطرة الادارية مما حد من نمو الشركات المساهمة[٧٧].

ومن الناحية الاخرى، لا يساعد النظام الاقتصادي القائم في لبنان، والسائر على قواعد الحرية الاقتصادية في الداخل والخارج، وكون الاقتصاد اللبناني اقتصاداً مفتوحاً، يتبع سياسة التجارة الحرة وينهج اسلوب الحرية الكاملة عملياً في تنقل رؤوس الاموال وقيام اسواق صرف اجنبي حرة والاتصال الوثيق بين سوق النقد اللبنانية واسواق النقد الاجنبية متمثلاً في هيمنة البنوك الاجنبية على النشاط المصرفي في لبنان ـ نقول ذلك كله لا يساعد على تحقيق سياسة نقدية مركزية فعالة في لبنان[٧٨]، رغم ان لدى مصرف لبنان العديد من الوسائل للتحكم في عرض النقد، من مثل نسب الاحتياطي والسيولة القانونية، وسعر اعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة والرقابات الائتمانية والنفوذ الادبي، وهذه كلها منصوص عليها وعلى كيفية وقت استعمالها في قانون النقد والتسليف لعام ١٩٦٣. الا ان تردد البنوك التجارية في الاقتراض من البنك المركزي الا في اوقات الازمات، ونمو سوق الودائع بين البنوك (Inter-Bank Deposits) وهيمنة فروع البنوك الاجنبية مع سهولة حصولها على الاموال من الخارج، بالاضافة الى عوامل اخرى عديدة، قد جعلت آلية اعادة الخصم غير فعالة كوسيلة للسياسة النقدية، وبالتالي فان سعر الفائدة على القروض القابلة للاسترداد عند الطلب (Call Rate)، او القروض ما بين البنوك (Inter-Bank Loans)، وليس سعر البنك (The Bank Rate)، قد اصبح هو المؤشر الرئيس لحال السيولة في الاقتصاد. وقد سبقت الاشارة الى الحجم المحدود جداً من سوق الاوراق المالية المحلية، مما جعل عمليات السوق المفتوحة غير ذات جدوى كوسيلة للسياسة النقدية، غير ان التدخلات المتكررة لمصرف لبنان في سوق الصرف الاجنبية وما يؤدي اليه من تأثيرات على الوضعين النقدي والائتماني المحليين، قد جعل بعض الاقتصاديين يذهب الى ان عمليات السوق المفتوحة في العملة الاجنبية هي وسيلة مؤثرة ـ ولكن خاضعة للجدل ـ من الوسائل المتاحة لدى مصرف لبنان المركزي. وقد يمكن ان يضاف الى ذلك التغيرات في المتطلبات القانونية للاحتياطيات النقدية كوسيلة فعالة نسبياً ولكن غير كافية لدى المصرف المذكور. لذا قد يلجأ المصرف المذكور الى وسائل السياسة النوعية من مثل وضع حدود ادارية على التوسع في الائتمان المصرفي، من ذلك منع البنوك التجارية من الاقراض بأكثر من نسب معينة من الائتمان الكلي، مما يخلق لدى البنوك التجارية احتياطيات فائضة لا تستطيع اقراضها وبالتالي يحد من قابلية البنوك المذكورة على الاقراض[٧٩].

---

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٦، و
Thorn and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East,* p.69.

(٧٨) صبحي تادرس قريصة، دراسة في النظم النقدية والمصرفية مع الاشارة الخاصة الى مصر ولبنان (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ١٧٧.

(٧٩) = Thorn and Mazhar, eds., Ibid., pp. 56-57.

اما تونس فقد رغبت بعد استقلالها انشاء بنك مركزي حيث كان هناك شيء من عدم الرضى عن السياسة التي كان بنك الجزائر وتونس ـ البنك المركزي القديم في ظل الاستعمار الفرنسي ـ يتبعها. وقد رغبت الحكومة التونسية في ان يلعب البنك المركزي دوراً اكبر في دفع عملية التنمية الاقتصادية، فاحتوى قانون البنك عام ١٩٥٨ على اشتراط يوجب على البنك مساعدة الحكومة في سياستها الاقتصادية. ومع ذلك فان التوكيد على مسؤولية البنك في الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على قيمة العملة كان غائباً من انظمة البنك وتشريعاته عكس ما هو شائع في مثيلاتها في البلدان الاخرى، ورغم توكيد المسؤولين لها. غير ان هناك حماية جزئية لهذين الهدفين عن طريق تحديد الائتمان الذي يمكن منحه للحكومة عن طريق البنك المركزي، اذ انه لا يجب ان يزيد عن ٥ بالمائة من الايرادات الاعتيادية ولمدة لا تزيد على ٢٤٠ يوماً(٨٠).

وفي حين قام بنك تونس المركزي كبنك جديد، فان بنك المغرب خلف تقليداً مصرفياً طويلاً عند انشائه قانوناً، عام١٩٥٩وقيامه كمؤسسة عامة تساهم الحكومة برأسماله كلياً، وتسلم جميع الالتزامات والصلاحيات كبنك مركزي فهو يصدر العملة ويدير احتياطيات الصرف الاجنبية المركزية ويعمل مستشاراً للحكومة، وسمساراً لها وحافظاً لحسابات جميع المؤسسات العامة. كما انه يقوم احياناً بادارة بعض من هذه المؤسسات المتخصصة وقد يساهم في اصدارات بعض من المؤسسات المالية المختارة والتي تنشأ اما في ظل تشريع قانوني خاص او انها تعمل تحت رقابة الدولة.

وفي كل من تونس والمغرب هناك لدى البنك المركزي لكل منهما دائرة صيرفة تجارية. وهو في الغالب امر تقليدي ولا يبدو انه يثير اي صعاب، بل تقوي هذه الدائرة محاولة البنك المركزي في توجيه الائتمان نحو حقول جديدة هي بحاجة ماسة اليها(٨١).

وكما سيتضح فيما بعد، تلجأ البنوك التجارية في كل من السودان وتونس والمغرب الى البنوك المركزية فيها من خلال خصم او اعادة خصم الحوالات وغيرها او من خلال الاقتراض المباشر، مما يسمح للبنوك المركزية بتمويل حاجات التجارة الموسمية والطويلة الأجل التي تحتاج اليها الاقتصادات المتنامية لهذه البلدان. كما تلجأ البنوك التجارية الى البنوك المركزية عن

= انظر في هذا الصدد ايضاً:
Samir A.Makdisi, «Lebanon: Monetary Developments, Management and Performance in the Post-War Period Up to 1972,» *The Middle East Journal*, vol. 29 (1975).

(٨٠) Jucker-Fleetwood, *Money and Finance in Africa*, pp. 63-64.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٦٥.

طريق خصم حوالات الخزينة التي يزداد حجم ما تحتفظ به منها عندما تعاني حكوماتها ضغوطاً مالية. وقد يعوق ذلك التوسع في تمويل القطاع الخاص بسبب الشح في الاموال، كما قد يقوي من الضغوط التضخمية في هذه الاقطار. وقد مالت البنوك المركزية في هذه البلدان الى تحقيق رقابة عامة على الائتمان المصرفي التجاري من خلال نسب السيولة واعادة الخصم، في حين تركت رعاية القطاعات التنموية الاخرى، خاصة الزراعية منها، الى مؤسسات متخصصة امدتها بما تحتاج اليه من قروض لتمويل عملياتها التنموية. وقد تعلمت المصارف المركزية بدورها انه، بتغيير كل من حجم نسبة السيولة المطلوبة ونوع الموجودات التي يمكن الاحتفاظ بها، فانها تستطيع عملياً التأثير في سيولة البنوك التجارية وعلى قدرة الاخيرة على خلق الائتمان. كما تستعمل البنوك المركزية الى حد ما الايداعات الخاصة (Special Deposits) لدعم اثر نسب السيولة، مما يفيد في تجميد جزء من الاموال الفائضة لدى البنوك التجارية. ومن المعلوم ان اثر هذه الاجراءات سيكون اكبر اذا لم تتحول هذه الاموال الى القطاع العام او الى الحكومة مباشرة او بصورة غير مباشرة عن طريق شراء الاوراق المالية الحكومية (٨٢).

هذا هو عموماً دور السياسة النقدية في كل من البلدان العربية المنتجة للنفط والبلدان العربية الاخرى غير المنتجة للنفط. ويبقى ان نشير الى ان البحث لحد الآن قد اهمل ناحية مهمة في الاوضاع النقدية والمصرفية في هذه البلدان جميعاً، وهي ملكية الجهاز المصرفي وسيطرة القطاع العام عليه في بعض البلدان العربية، نفطية او غير نفطية، وهي: العراق وسورية والجزائر واليمن الديمقراطية والسودان والصومال و، جزئياً، في مصر. فمن المتوقع ان يختفي في ظل التأميم الكلي للمصارف، التصادم بين مصالح البنوك التجارية المؤممة وبين المصلحة الاقتصادية العامة، ويصبح هدف البنوك التجارية والمركزية على حد سواء مشتركاً وهو تحقيق علاقة تنظيمية وثيقة بينهما وانجاز تنسيق وتعاون بينهما على تنفيذ الاهداف العامة للدولة خاصة من حيث اهداف السياسة الائتمانية. وهذا مما يجعل اثر وسائل الرقابة النقدية التقليدية والعامة محدوداً. وبذلك يتضاءل اثر العوامل الرقابية التقييدية على مقدرة البنوك التجارية على الاقراض وخلق الودائع، وينتقل التوكيد من وسائل السياسة النقدية الكمية العامة الى الوسائل النوعية الانتقائية، متمثلة بشكل خاص بالأوامر المباشرة والتوجيهات والاقناع الادبي والموافقات المسبقة للبنك المركزي على انواع ومقادير ووجهات القروض والمؤسسات الحاصلة عليها.

اما بالنسبة لمصر، فان تنفيذ السياسة النقدية ومدى فاعليتها تتمثل في الوقت الحاضر «في قيام مجلس ادارة البنك المركزي ورؤساء مجالس ادارات البنوك التجارية الاعضاء فيه بتحديد الحجم الكلي للائتمان المصرفي الذي يتعين ان تمنحه البنوك لمقابلة الطلب الحكومي وطلب قطاع الاعمال، وطلب البنوك

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٣٤ - ١٤٠.

المتخصصة على الائتمان... وبالتالي(*) فان الوسائل الضابطة للائتمان المصرفي والتي يمارسها البنك المركزي تتمثل في جوهرها في تيسير سيولة البنوك التجارية لمقابلة الائتمان المطلوب»[٨٣].

ثالثاً: تطور الوضع المالي لمؤسسات النقد المركزية العربية في السبعينات

بعدما عرضنا تطور مؤسسات النقد المركزية العربية واهدافها واغراضها وادارتها ورؤوس اموالها ودورها في اصدار النقد وتحديد نظم الصرف والرقابة عليها ودورها في الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي وعلاقاتها بحكوماتها، واخيراً فعالية وحدود سياساتها النقدية، يجدر بنا ان نتتبع تطور اوضاعها المالية حتى نهاية السبعينات من هذا القرن، مستقرئين من ذلك دورها في اقتصاداتها القومية، بالنسبة لحكوماتها او لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة فيها، سواء أكانت مالية أم اقتصادية، خاصة كانت ام عامة، في ظل انظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية متباينة وظروف اقتصادية مختلفة، مما لا بد له من ان ينعكس على طبيعة النشاطات المالية والنقدية لهذه المؤسسات حجماً ونوعاً واتجاهاً.

ويمكن ان ينظر الى هذه المؤسسات من حيث كونها تعمل اما في بلدان تتميز بفوائض مالية ضخمة ناتجة عن انتاج وتصدير النفط، او تنشط في بلدان تعاني عموماً عجزاً متفاوتاً ولكنه مزمن، في موازين مدفوعاتها. كما يمكن ان ينظر اليها من حيث أنها تعمل في بلدان تميل نحو المركزية او التوجيه الاقتصاديين، او انها تنشط في بلدان تأخذ بسياسة الاقتصاد الحر المفتوح، سواء كانت بلدان فائض ام بلدان عجز. وسنرى ان هذه الحقائق ستنعكس حتماً في طبيعة النشاطات المالية والنقدية والمصرفية التي تمارسها مؤسسات النقد المركزيه العربية في مختلف البلدان العربية، مركزية كانت ام ذات اتجاه حر، ومتمتعة بفائض في موازين مدفوعاتها ام تعاني عجزاً فيها.

ومع ذلك تختلف التجارب النقدية لمؤسسات النقد المركزية من بلد لآخر، معتمدة في ذلك على الوضع الخاص بكل بلد من بلدانها، من حيث سياساتها الانفاقية التنموية ووسائل تمويلها، وحجم نفقاتها والمركز النقدي لحكوماتها، ودور المؤسسات المذكورة في دعم كل من الحكومات والقطاعات الخاصة والبنوك التجارية ومدى توافر الموجودات الاجنبية لديها.

ففي العراق مثلاً كان تطور الوضع المالي للبنك المركزي العراقي خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ - الفصل الثالث من عام ١٩٧٧[٨٤]، كما يوضحه الجدول (رقم ٤ - ٩)

(*) مضافة من المؤلف.

(٨٣) قريصة، دراسة في النظم النقدية والمصرفية مع الاشارة الخاصة الى مصر ولبنان، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٨٤) وهي آخر فترة تتوفر عنها معلومات احصائية نقدية كاملة.

جدول رقم (٤ ـ ٩)

البنك المركزي العراقي، للسنوات ١٩٧٠ ـ الفصل الثالث من عام ١٩٧٧

(بملايين الدنانير العراقية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	الفصل الثالث ١٩٧٧
موجودات اجنبية	١٦٥,١	١٩٧,٥	٢٦٠,١	٤٦٢,١	٩٩٣,٩	٨٠٥,٧	١٣٥٦,٨	١٦٧٤,٧
حقوق على الحكومة	١٣٨,٥	١٢٠,٩	١١٠,٧	٦٩,٥	٩٠,٠	١٣٠,٥	٦٤,٢	٣,٩-
حقوق على البنوك التجارية	١,٨	٠,٥	٠,٤	-	-	٢٩٥,٧	-	-
النقد الاحتياطي	٢١٧,٢	٢١٧,٥	٢٥٧,٢	٣٤٤,٥	٤٤٤,٦	٥٧١,٩	٧٢٦,٦	٩٦٩,٦
عملة في التداول	١٧٣,٠	١٧٩,٤	٢٠٦,٩	٢٥٢,٢	٣٥٨,٢	٤٧٢,٦	٥٦٥,٩	٦١٥,٣
مطلوبات اجنبية	١١,٣	١١,٣	١٦,٣	٥٢,١	٨٤,٠	١٢,٨	٠,٤	-
ودائع حكومية	٣٢,١	٣٨,٨	٤٣,٨	٧٣,٧	٣٩٣,٩	٤٨٠,٦	٤٨٦,٥	٤٥٣,٧
حسابات رأس المال	٥٠,٣	٥٦,٣	٥٩,٧	٦٨,٠	١٣٢,٩	١٣٠,٧	١٤٥,٠	١٤٨,٨
فقرات اخرى (صافية)	٥,٥-	٥,٠-	٥,٩-	٦,٦-	٢٨,٦	٣٦,٠	٦٢,٦	٩٨,٧

المصادر: احتسبت من: بالنسبة للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦:

International Financial Statistics, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement).

بالنسبة للسنة ١٩٧٧:

International Financial Statistics, vol. 33, no. 8 (August 1980).

وتتضح من هذا الجدول الحقائق التالية:

١- زيادة الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي عام ١٩٧٧ بأكثر من عشرة امثالها لعام ١٩٧٠، مما يدل على تحسن كبير في المركز المالي للقطر. وهو امر وارد لأن العراق بلد منتج ومصدر كبير للنفط، ولأنه بالتالي يتمتع بفائض في ميزان حسابه الجاري.

٢- وقد انعكس ذلك بدوره بتحسن كبير في المركز النقدي للحكومة تدل على ذلك الزيادة الكبيرة في الودائع الحكومية لدى البنك المركزي.

٣- ونظراً للاحتياطيات النقدية الكبيرة ووضع السيولة الممتاز الذي تتمتع به البنوك التجارية في العراق، لذا فان مصرف الرافدين - الذي هو المصرف التجاري الوحيد في القطر - لم يضطر الى الالتجاء الى البنك المركزي لغرض السيولة الا لماماً، وكانت حقوق البنك المركزي عليه ضئيلة عموماً، فيما عدا عام ١٩٧٥ حين زاد اقتراضه من البنك المذكور في ظروف طارئة وشاذة لم تتكرر بعدها ولم تحدث قبلها ابداً. يدل على ذلك ان هذه القروض خفضت الى الصفر منذ عام ١٩٧٦.

٤- كانت الزيادات الكبيرة في الموجودات الاجنبية وفي الائتمان الممنوح الى الحكومة السببين الرئيسين في النمو الكبير في (النقد الاحتياط) الذي زاد في الفترة موضوع البحث بحوالي اربع مرات ونصف المرة، مما اضاف طبعاً الى ما يتوافر لدى مصرف الرافدين من احتياطيات نقدية وزاد من النقد ذي القوة العالية (High-Powered Money) ووسع من قاعدة النقد (The Monetary Base).

اما اذا انتقلنا الى الكويت، فنجد رغم انها بلد نفطي الا ان وضع البنك المركزي فيها يختلف عن العراق، كما هو واضح في الجدول التالي الرقم (٤ - ١٠) فقد كانت الزيادة الكبيرة في الموجودات الاجنبية من بعد عام ١٩٧٣ - نتيجة التحسن المهم في ميزان مدفوعات القطر بعد الزيادات الكبيرة في صادرات النفط واسعاره - هي السبب الأهم والوحيد في النمو في النقد الاحتياط، او قاعدة النقد، خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩. ونظراً للمركز النقدي والمالي الجيد للحكومة، كما تعكسه ودائعها لدى البنك المركزي، والتي زادت زيادات ضخمة خلال الفترة موضوع البحث، فقد اغنى ذلك الحكومة عن اللجوء الى البنك المركزي لتمويل نفقاتها الاعتيادية والائتمانية. كما ان السيولة العالية للبنوك التجارية قد اغناها ايضاً عن الاقتراض من البنك المذكور. وكان هذان هما السبب في غياب الاقتراض الحكومي واقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي.

ويشبه الوضع في السعودية تماماً ما بيناه حول الكويت، وكما هو واضح في الجدول رقم (٤ - ١١). فلأن السعودية بلد نفطي، منتج ومصدر كبير للنفط، فقد ترتب على ذلك زيادة ضخمة في الموجودات الاجنبية لدى مؤسسة النقد السعودية، وكان ذلك هو المصدر الاساس للتوسع الكبير في فقرة النقد الاحتياط (The Reserve Money) يمثل قاعدة النقد التي

جدول رقم (٤ ـ ١٠)

البنك المركزي الكويتي، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الدنانير الكويتية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٧٢,٥	٩٤,٧	١١٩,٦	١٤٨,٤	٣٩٥,٠	٤٨٢,٤	٥٤٧,٠	٨٢١,٩	٧٠٩,٨	٨١٤,١
النقد الاحتياط	٥١,١	٥٩,٠	٧١,٠	٩٥,٨	١٢٩,٢	١٦٩,٢	٢٢٤,٨	٤٣١,٥	٣١٨,٧	٣٧٩,٢
عملة في التداول خارج البنوك	٤٤,٨	٥٠,٤	٥٧,١	٧١,١	٨١,١	١٠١,٧	١٢٩,١	١٥٠,٩	١٧٧,٠	٢١٥,٩
ودائع حكومية	١٤,٧	٣٠,٩	٣٦,٥	٢٨,٤	٢١٣,١	٢٧١,٥	٢٧٠,٨	٣٢٥,١	٢٧٤,٨	٤٤٦,١
حسابات رأس المال	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥و٠	٥,٠	٥,٠	٨,٠	٢٧,٩	٢٧,٩
فقرات اخرى (صافية)	١,٧	٠,٢ـ	٧,١	١٩,١	٤٧,٧	٣٦,٧	٤٦,٤	٥٧,٣	٨٨,٤	٣٩,٠ـ

المصادر: احتسبت من: بالنسبة للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦:

International Financial Statistics, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement).

بالنسبة للسنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩:

International Financial Statistics, vol. 33, no. 8 (August 1980).

جدول رقم (٤ ـ ١١)

مؤسسة النقد السعودية، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بمليارات الريالات السعودية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٤,٠٢	٦,٩٥	١١,٩٩	١٦,٩٩	٧٠,٧١	١٣٦,٩٨	١٨٠,٨٤	٢٠٨,٢٧	١٩٨,٩٥	٢٠٧,٤٦
النقد الاحتياط	١,٨٢	٢,١٩	٢,٨٧	٤,٣٤	٦,٠٠	١١,٨٤	١٩,١٣	٣١,١٤	٤٣,٤٠	٣٨,٧٢
عملة في التداول خارج البنوك	١,٦٣	١,٦٧	٢,٤٢	٣,٠٥	٤,٢٩	٦,٦٨	١٠,٥٩	١٦,٢٥	١٩,١٨	٢٣,٧١
ودائع حكومية	١,٣٨	٣,٦٥	٨,٢٦	١١,٨٩	٦٢,٤٠	١٢١,٥٧	١٢٥,١٥	١٣٣,٧٥	١١٢,٩٨	١١٠,٣٧
فقرات اخرى (صافية)	٠,٨٢	١,١١	٠,٨٦	٠,٧٨	٢,٣١	٣,٥٤	٣٦,٥٧	٤٣,٣٩	٤٢,٥٧	٥٨,٣٧

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

تسرب معظمها نحو الجهاز المصرفي مما وسع من احتياطياته النقدية فأغناه عن اللجوء الى المؤسسة طلباً للسيولة. هذا ولأن المركز النقدي للحكومة متمثل بودائعها لدى المؤسسة، بقي يزداد قوة طوال الفترة موضوع البحث، لذا فان ذلك قد جعل الحكومة في غنى كذلك عن الاقتراض من المؤسسة المذكورة.

ويتفق الوضع في كل من البحرين وقطر وعمان مع الوضع في الكويت والسعودية من حيث نشاطات مؤسسات النقد المركزية فيها، كما توضحه الجداول (٤ ـ ١٢) (٤ ـ ١٣) (٤ ـ ١٤) عن الوضع المالي لتلك المؤسسات،في كل منها، للفترة موضوع البحث حتى نهاية السبعينات. فيتبين من هذه الجداول الثلاثة ان الموجودات الاجنبية كانت العنصر الفعال الاساس في التوسع في النقد الاحتياط. ويعود ذلك الى كون هذه الاقطار الثلاثة منتجة ومصدرة للنفط الذي يكون المصدر الاساس للزيادة الضخمة نسبياً في الموجودات الاجنبية والتحسن الكبير في المركز النقدي للحكومة كما تعكسه ودائعها المتزايدة لدى المؤسسات النقدية المذكورة.

الا انه يلاحظ تزايد الائتمان الذي يقدمه مجلس النقد في قطر الى البنوك التجارية. كما يلاحظ تذبذب في حقوق بنك عمان المركزي على الحكومة، مما يدل على عدم اعتماد الحكومة اعتماداً مهماً على تمويل البنك المركزي لها. كما ان من الواضح ان المركز النقدي للحكومة العمانية كما تعكسه ودائعها لدى البنك المذكور. لم يتحسن بشكل ملموس خلال الفترة موضوع البحث. ولعل ذلك راجع الى ضآلة صادرات النفط والمركز المتواضع لميزان مدفوعات القطر.

اما الوضع في دولة الامارات العربية المتحدة فيختلف بشكل مهم عنه في اقطار الخليج الاخرى. ويتتبع الجدول رقم (٤ ـ ١٥) تطور الوضع المالي لمجلس النقد هناك في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩.

ويتبين من هذا الجدول ان العوامل الثلاثة المهمة التي كانت مؤثرة في (النقد الاحتياط او الاساس) تمثلت بـ:

- الموجودات الاجنبية.
- ائتمان مجلس النقد الذي منحه الى الحكومة وهيئاتها الرسمية.
- الائتمان الذي منحه المجلس الى البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى.

وقد كان اثر هذه العوامل على النقد الاحتياط ايجابياً عموماً، وبشكل خاص فيما يتعلق بالفقرتين الاخيرتين. اما اثر الموجودات الاجنبية فقد تنامى حتى عام ١٩٧٦ حين انخفضت هذه الموجودات بعدها بشكل مهم، في الوقت نفسه الذي انخفضت فيه ودائع الحكومة لدى المجلس بصورة مهمة كذلك، مما شكل عاملاً ايجابياً في التأثير في النقد الاحتياط مقابل التأثير السلبي للانخفاض في الموجودات الاجنبية. غير ان المهم هنا هو التوكيد على الدور الاكبر نسبياً الذي يلعبه المجلس في الاقتصاد المحلي مقارناً بالدور الذي تلعبه مؤسسات النقد

جدول رقم (٤ ـ ١٢)

مجلس النقد البحريني، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الدنانير البحرينية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٣٢,٥٢	٣٩,٧١	٣٣,٠٤	٢٣,٥٦	٥٥,٩٦	١١٦,٧٢	١٧٤,٦٨	٢٠١,٤٦	١٩٤,٩٩	٢٣٤,٨٨
النقد الاحتياط	٢٠,٠٦	٢٢,٨٧	٢٥,٣٢	١٦,١٥	١٩,٣٠	٤٩,٢٠	٧٢,٨٠	٧٦,٧٠	١٠٥,٩٠	١٢٥,٠٠
العملة خارج البنوك	١٨,٨٦	٢١,٢٣	٢٣,٨١	١٤,٩١	١٦,٨٨	٢٤,٠٢	٣٤,٢٢	٤٣,٧٨	٤٤,١٤	٤٩,٩٠
مطلوبات اجنبية	—	—	—	—	—	٦,٥٠	٤٨,٣٠	٦١,١٠	٣٧,٤٠	٣,٢٠
ودائع حكومية	٩,٤١	١٣,٨٠	١٦,٥٧	١٣,٠٠	٣٤,٨٦	٥٧,٢٢	٤٤,٦٨	٤٤,٨٦	٢٢,٥٩	٨٠,٣٨
حسابات رأس المال	—	—	—	—	٣,٦٠	٩,٧٠	١٥,٠٠	٢٨,٠٠	٤١,٦٠	٤٨,٩٠
فقرات اخرى (صافية)	٢,٩٨	٣,٠٤	-٨,٨٤	-٥,٥٩	-١,٨٠	-٥,٩٠	-٦,١٠	-٨,٥٠	-١٢,٥٠	-٢٢,٦٠

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ - ١٣)

مجلس النقد في قطر، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (بملايين الريالات القطرية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٨٤,٧	٩٤,٣	١٢٥,٩	٢٩٨,٠	٢٨٢,٤	٤١٦,٣	٥٤٢,٤	٦٧١,١	٨٥٣,٠	١٠٩٢,٧
حقوق على البنوك التجارية	-	-	-	٠,٩	-	٠,١	١٥,٦	٥١,٤	٨٧,٨	٩٥,٥
النقد الاحتياط	٦٠,٨	٦٩,٨	٩٢,٨	١٢٨,٥	١٨٧,٦	٢٩٧,٧	٤٣٨,١	٥٨٢,٥	٧٧٤,٠	٩٨٧,٩
عملة خارج البنوك	٥٤,٣	٦٠,٤	٧٦,٦	١١٠,٧	١٥٧,٦	٢٤٠,١	٣٧٦,٣	٥٠٥,٠	٥٣٧,٣	٧١٥,١
ودائع حكومية	١١,١	٨,٨	٢٣,٨	٢٩,٩	٤٨,٦	١٠٩,٢	١٤٦,٥	١٠١,٣	١٢٥,٢	١٧٩,٦
حسابات رأس المال	١٥,٢	١٧,٥	١٥,٧	١٦,١	٢٦,١	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠
فقرات اخرى (صافية)	٢,٤ -	١,٨-	٦,٤-	١٠,٩-	٢٠,١-	٢٠,٦-	٤٦,٦-	٨,٧	٨,٧	٩,٣-

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ ـ ١٤)

بنك عُمان المركزي، للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ (بملايين الريالات العمانية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٦٣,١	٣٨,٢	٧١,٤	٨٦,٠	١١٤,١	١٥٠,٢	١٤٣,٣	٢٠٩,٠
حقوق على الحكومة	—	—	—	٧,١	١٨,٤	٨,٤	٤٩,٣	٠,٢
النقد الاحتياط	١٣,٩	١٦,٣	٣١,٩	٤٨,٩	٦٤,٣	٨٠,١	٨٨,٥	١٠٩,٨
عملة خارج البنوك	١٢,٣	١٥,٢	٢٨,٩	٣٨,٥	٤٧,٨	٥٥,١	٦٤,٤	٧٤,٣
مطلوبات اجنبية	١,٠	—	—	١,٠	٧,٨	٨,٤	٣٦,٤	٩,٣
ودائع حكومية	٤٧,٩	٢١,٢	٣٦,٨	٣٧,٨	٤٨,٦	٥٦,٨	٤٨,٨	٦١,١
حسابات رأس المال	٠,٥	١,٣	١,٢	٧,٦	٧,٩	١٤,٨	١٩,٥	٢٨,٥
فقرات اخرى (صافية)	-٠,٣	-٠,٦	١,٤	-٢,٤	٣,٨	-١,٥	-٠,٦	٠,٦

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ ـ ١٥)

مجلس النقد في الامارات العربية المتحدة، للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ (بملايين الدراهم)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٣٦٥	١٩٧٦	٤١٨٩	٩٠٠١	٣٤١٩	٣٤٠٥	٥٦٤٦
حقوق على الحكومة	٢٧	-٢٢٠	-٧٨	٧٧٧	١٢٤٥	١١٧٧	١٢١٩
حقوق على الهيئات الحكومية	—	—	—	١٠٠	١٢	١٢	١١
حقوق على البنوك التجارية	١٦	١٧٢	٥٢٧	١٠١٣	١١٩٩	١٣٩١	١٠٤٢
حقوق على المؤسسات المالية الاخرى	—	٢	١٨	٣١	١٦	٢٢	١٨
النقد الاحتياط	٤١١	١٠٥١	١٥٢٦	٢٧٧٦	٣٧٩٦	٤٢٥٩	٥٤٧٥
عملة خارج البنوك	٢٦٥	٤٢٩	٦٢٨	١٠٧٧	١٣٩٢	١٧٠٤	١٦٩٥
ودائع شبه نقدية	—	٢٩٣	٦٠	٥٢	٣٤	١٠	-
مطلوبات اجنبية	—	—	١	٨٢٤	٦١٦	٤٨٧	٥١٣
ودائع حكومية	—	٥٨٠	٣٠٤١	٧١٠٤	١٥٨٥	١٤١٨	١٨٥١
حسابات رأس المال	٩	١٠	٢٠	٣٠	٣٠	٣٠	١٧٥
فقرات اخرى (صافية)	-١٢	-٤	٩	١٣٦	-١٧١	-١٩٩	-٨٠

المصدر: احتسبت من: *International Financial Statistics*, vol. 33, no. 8 (August 1980).

المركزية في بلدان الخليج الاخرى. ورغم تناقص الموجودات الاجنبية، الا ان العوامل الايجابية الاخرى كانت اكبر تأثيراً بحيث زاد النقد الاحتياط باستمرار خلال الفترة موضوع البحث.

وثمة ملاحظة اخيرة حول اقطار الخليج العربي، بما فيها العراق والسعودية، وعمان، وهي ان النسبة بين النقد الاحتياط عموماً، والعملة في التداول خارج البنوك خصوصاً، من جهة، وبين الموجودات الاجنبية كانت مريحة دائماً بحيث زادت نسبة الاخيرة الى الاولى، بنوعيها، وباستمرار، على ١٠٠ بالمائة، مما يدل على تغطية كافية ادت الى زيادة الثقة بعملات هذه البلدان والى تحسن اسعار صرفها في سوق الصرف الاجنبية، سواء بالنسبة للدولار او العملات العالمية الرئيسة الاخرى.

ويقرب الوضع في البلدين النفطيين الآخرين: ليبيا والجزائر من الوضع في كل من العراق ودولة الامارات العربية المتحدة، مع اختلاف مهم يتصل بالعلاقة بين مؤسسات النقد المركزية في القطرين الاولين وبين القطاع الخاص. وهو امر سيتضح لنا من خلال دراسة الوضع المالي لمؤسستي النقد المركزيتين فيهما وكما يوضحه الجدولان التاليان.

فيلاحظ ان هناك بنداً في ميزانيتي كلا المصرفين المركزيين يشير الى (حقوق البنك على القطاع الخاص)، في كلا البلدين. فقد سمح قانون البنك الوطني الليبي الذي صدر في ٢٦ نيسان/ ابريل ١٩٥٥ بأن يمارس البنك الاعمال المصرفية التجارية العادية كمصرف تجاري، وذلك لعدم وجود مصارف تجارية وطنية عندئذ[٨٥]. كما استمر البنك المركزي الجزائري على التعامل مع القطاع الخاص، حسبما سبقت الاشارة اليه، متابعاً في ذلك بنك الجزائر وتونس القديم الذي عمل كبنك اصدار وكبنك تجاري في وقت واحد قبل تأسيس البنك المركزي الحالي عام ١٩٦٣. وقد اباح قانون الاخير له ذلك.

ومن الناحية الاخرى، يلاحظ انه في حين تعتمد البنوك التجارية - المؤممة - في الجزائر على البنك المركزي كمصدر مهم لسيولتها، فان مثل هذه البنوك لا يبدو عليها انها بحاجة الى مثل هذا الاعتماد في ليبيا بسبب سيولتها العالية التي ستتضح لنا خلال الجزء التالي من هذا الفصل.

ويلاحظ من ناحية ثالثة الاعتماد الكبير لحكومتي البلدين على مصرفيهما المركزيين واستعمال الائتمان الذي يتيحه المصرفان لهما لتمويل نشاطاتها الاعتيادية والتنموية. ويشكل الائتمان المصرفي المركزي للحكومة في البلدين، بالتالي، بالاضافة الى الموجودات الاجنبية المتوافرة لدى المؤسستين، مصدرين اساسين للنقد الاحتياط - قاعدة النقد - في البلدين. هذا

---

(٨٥) اليه، النقود والمصارف، مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا، ص ٢٨٢.

جدول رقم (٤ - ١٦)

مصرف ليبيا المركزي، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (بملايين الدنانير الليبية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٥٦٧,٩	٨٦٧,٨	٩٦٢,٣	٦٢٩,٦	١٢٤٤,٧	٧٥٣,٠	١٠٦٤,٢	١٦٢٣,٦	١٤٩٢,٤	١٣٧٧,٥
حقوق على الحكومة	—	—	—	١٦٣,٨	٢٤٩,٣	٥٨٤,٢	٥٣٣,٥	٣٥٣,٨	١١٠٦,٦	١١٧٠,٣
حقوق على القطاع الخاص	٠,٤	٠,٩	٤,٣	٣,٥	٠,٧	٠,٨	٢٣,٣	٢٤,٠	٢٥,٤	٢٤,١
النقد الاحتياط	١٩٩,٥	٣١٤,٦	٣٦٧,٨	٤٠٢,٠	٥٩٠,٢	٦٧٣,٤	٨٢٩,٧	١٠٥١,٦	١٣٥٥,٩	١٤٣٥,٨
عملة خارج البنوك	١١٥,٣	١٢٠,٧	١٤٧,٤	٢٠٢,٦	٢٦٢,٢	٣٤٦,٠	٤٣٦,٠	٥٨٥,٠	٨٦٨,٥	—
ودائع القطاع الخاص	٥٢,٣	١٠٢,٥	١١٢,٣	١٣٣,٠	١٨٠,٦	١٨٥,٨	٢١٠,٥	٢٦٥,٩	٢٦٠,٠	٢٦٣,٥
مطلوبات شبه نقدية	٤٠,٥	٤٥,٠	٨٠,٣	١٤٣,٧	٣٢٢,٧	٢٤٦,٠	٢٦١,١	٢٨٦,١	٢٩٩,٩	٣٣٧,٣
مطلوبات اجنبية	٠,٣	٠,٣	٠,٦	٠,٩	٠,٤	١,٤	٠,٨	٠,٥	١,٠	٣,١
ودائع حكومية	٢٨١,٠	٤٨٢,٢	٥٢٣,٠	٥٢٨,٠	٣٧٨,٦	٣١٠,٥	٥٢٣,٧	٣١٤,٣	٤٢٥,٨	٣١١,٧
فقرات اخرى (صافية)	٤٧,٠	٣٥,٧	٥,٢-	٧٧,٨-	٢٠٢,٨	١٠٦,٧	٢٥٠,٧	٣٤٩,٠	٥٤١,٨	٤٨٤,١

المصادر: احتسبت من: Ibid., and *International Financial Statistics*, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement).

جدول رقم (٤ ـ ١٧)
البنك المركزي الجزائري، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الدنانير الجزائرية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	١٦٩٢	٢٣٨٠	٢٣٤٣	٤٧٥٢	٧٠٢٠	٦٢٤٢	٨٩٤٣	٨٠٢١	٨٨٤٠	١١٠٤٣
حقوق على الحكومة	٣٣٣٤	٤٣٩٤	٢٩٧٣	٩٥٢	٤٥٢	٥٧٤	٢٦٩٣	٦٤٢٧	١٥٢٣١	١٤٣٤٦
حقوق على القطاع الخاص	٣٣٦	٣٤٢	٣٥١	٣٣٨	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥
حقوق على بنوك الودائع النقدية	١٦٨	٩١٣	٣٠٩٣	٤٧٥٠	٦٢٨٥	٧٦٤٧	٨٧٧٨	٨٥١٦	٧٣٣٣	١١٥٣٩
النقد الاحتياط	٤٨٢٥	٥٩٦٣	٧١٨٤	٩٣٢٥	١٠٦٠٩	١٣٦٣٤	١٨٦٧٥	٢١٩٥٧	٢٨٧٦٥	٣٥٨٨٢
عملة خارج البنوك	٤٧٣٥	٥٦٩٩	٧٠٤٩	٨٨١٧	١٠٤٥٠	١٢٧٤٢	١٧٢٤١	٢٠٥٧٩	٢٧٢٨٥	٣٥٣٩٨
مطلوبات اجنبية	٣٥٢	١٠٣٢	٥٢٠	٤٠٦	٦٠٧	٢٢٧	٢٦٠	٢٠٨	٢٣١	٢٨٦
ودائع حكومية	٣٠٥	٥٨٨	٤٨٦	٣٣٤	١٨٤١	٥٥٧	١٨١	١١٥	٧٧	٨٨
فقرات اخرى (صافية)	٣٤٩	٤٤٦	٥٦٩	٧٢٣	١٠٣٥	٣٨٠	١٦٣٣	١٠١٩	٢٦٦٦	١٠٠٧

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

وفي وقت يمكن فيه ملاحظة الثبات النسبي للودائع الحكومية في كلا البلدين. كما تلاحظ اخيراً النسبة العالية للعملة في التداول خارج البنوك مقارنة بالنقد الاحتياط في الجزائر، مما يدل على تخلف شديد في العادات المصرفية في ذلك القطر، في حين كانت هذه النسبة في السنين الاخيرة في القطر الليبي بحدود الـ ٥٠ بالمائة من النقد الاحتياط هناك.

وثمة ملاحظة اخيرة تشير الى مفارقة كبيرة بين حالتي القطرين النفطيين العربيين ـ الافريقيين ـ وهي ان الموجودات الاجنبية لدى مصرف ليبيا لا تكاد تغطي النقد الاحتياط او العملة في التداول، في حين انها تشكل نسبة منخفضة من الفقرتين الاخيرتين في الجزائر حيث راوحت بالنسبة للنقد الاحتياط ما بين ٣٩,٤٩ بالمائة عام ١٩٧٠ الى ٤٥,٧٨ بالمائة عام ١٩٧٥ و٣٠,٧٨ بالمائة عام ١٩٧٩.

ولم تكن هذه النسبة افضل كثيراً فيما يتعلق بالعملة في التداول خارج البنوك، فقد بقيت منخفضة كذلك طوال الفترة موضوع البحث.

كان هذا هو وضع مؤسسات النقد المركزية وتطوره خلال فترة السبعينات في البلدان العربية النفطية. فهل اختلف الوضع فيما يتعلق بهذه المؤسسات في الاقطار العربية الاخرى غير المنتجة للنفط؟

إن الجواب على ذلك هو بالايجاب حيث نلاحظ نمطاً آخر مختلفاً عموماً هو اقرب الى نمط دولة الامارات العربية المتحدة وليبيا والجزائر منه الى النمط السائد في الاقطار العربية النفطية الاخرى.

ويتضح ذلك في تتبعنا في الجداول التالية لتطور الاوضاع المالية لمؤسسات النقد المركزية خلال السبعينات في كل من الاردن وسوريه ولبنان واليمنين الشمالية والجنوبية ومصر والسودان والصومال وتونس والمغرب وموريتانيا.

ان مراجعة اولية لهذه الجداول تظهر نمطاً عاماً تتصف به النشاطات الاقتصادية لمؤسسات النقد المركزية في هذه الاقطار العربية غير النفطية. ويمكن اجمال هذا النمط في النقاط التالية:

(١) نظراً لضعف المركز الخارجي لهذه البلدان، فان الموجودات الاجنبية التي تحتفظ بها المؤسسات المذكورة تشكل نسبة منخفضة من مجموع موجودات هذه المؤسسات مقارنة بها في البلدان النفطية.

ولذلك فان هذه الموجودات تؤلف نسبة منخفضة من العملة في التداول، او من النقد الاحتياط، إذ هي بحدود ٥٠ بالمائة عموماً او اقل، مما يدل على تغطية محدودة للنقد بالعملات الاجنبية.

جدول رقم (٤ ـ ١٨)
البنك المركزي الاردني، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الدنانير الأردنية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٩١,٣١	٨٩,٥٧	٩٦,٨٥	١٠٠,٤٢	١١٠,٢٢	١٦٢,٢٤	١٨٢,٢٤	٢٢٩,١٢	٢٨٦,١٤	٣٧٠,٨٤
حقوق على الحكومة	٩,٨٧	١٩,٣٠	١١,٤٩	٢٨,٧	٣٠,٤٣	٢٧,١٥	٤٤,٨٦	٥٨,٨٧	٥٦,٦٢	٦٠,٣٦
النقد الاحتياط	٩٧,٢٦	٩٩,٤٩	١٠٠,٦٦	١١٧,١٧	١٤٠,٥١	١٧٣,٥٥	٢١٦,٤٢	٢٥٥,٢٣	٢٩٩,٩١	٣٨٠,٣١
عملة خارج البنوك	٨٢,٤٣	٨٣,٠١	٨١,٤٧	٩٧,٤٨	١١٥,٤٩	١٣٩,٠٣	١٦١,٤٩	١٨٨,٢٥	٢١٩,٤٦	٢٧٥,٣٩
ودائع البنوك	٢,٤٧	١,٧٢	٢,٤١	٦,٦٦	٤,١٨	١٤,١٢	١٠,٠٢	٢٣,٨٧	٣١,٤٠	٣١,٥٤
فقرات اخرى (صافية)	١,٤٥	٧,٦٦	٥,٢٧	٥,٣٠	٤,٠٦-	١,٧٣	٠,٦٦	٨,٨٨	١١,٤٥	١٩,٣٤

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ ـ ١٩)
مصرف سورية المركزي، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الليرات السورية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	١٦٤	٣٦٢	٥٧١	١١٠٥	١٩٥٦	٢٨٠٨	١٣٨٢	٢٢٩٧	١٧٦٦	٢٧٩٦
حقوق على الحكومة	٢٢٧٥	٢٧١١	٣٢٠٨	٢٥٨٧	٣٤٨٦	٤٤٤٥	٧١٧٥	٧٩٣٢	١١٩٣٤	١٢١٧٣
حقوق على الهيئات الحكومية	١٣٢	١١٥	٨١	٧٨	٣٩	٢٨	٢٣	١٣	١٣	٩
حقوق على البنوك التجارية	٣٣٠	٢٣٤	٣٤٦	٤٣٢	٦٢٩	٧٥٦	١٣٠٦	١١٩١	٨٤٢	٩٣٨
النقد الاحتياط	٢٠٩٣	٢٢٦٥	٢٦٨٤	٣٣٠١	٤٣٠٠	٥١٤١	٦٤٣٢	٨٠٢٥	١٠٤٦٣	١٠٧٦٧
عملة خارج البنوك	١٧٩٥	١٨٤٦	٢٢٤٥	٢٧٥٧	٣٤١٣	٣٩٤٤	٥٢٥٩	٦٧٩٧	٨٤٥٦	٩٤١٢
مطلوبات اجنبية	٣٥٩	٤١٨	٦٠٦	٤٦٤	٢٣٠	١٠٦١	١٣٦٣	١١٦٣	١٣٨٢	١٤٨٦
ودائع حكومية	٤١٩	٥٣٦	٥٨٦	٧١٥	٩٩٥	١٦١١	١٧٤٥	١٧٨٢	٢٠٠٨	٢٩٤٤
حسابات رأس المال	٤٧	٦٨	٩٣	١٠٠	١٠٠	٩٦	١٠٠	١٠٠	١١٠	١٤١
فقرات اخرى (صافية)	٨٣	١٣٦	٢٣٧	١٢٢	٤٨٥	١٢٨	٢٤٧	٣٦١	٥١١	٥٨٠

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ ـ ٢٠)

مصرف لبنان، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الليرات اللبنانية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	١١٩٤	١٧٣٣	٢٠٤٨	٢١٦٦	٣٨١١	٣٨٦٥	٤٩٥٧	٥٨٧٣	٦٦٨٣	٦٢٥٢
حقوق على الحكومة	٥٦	٩٥	٦٣	١٩٧	٣٠١	١٤٥	٨٠٣	٨٩١	٨٤٣	١٤٧٦
حقوق على القطاع الخاص	٦٦	٥٧	٥٢	٥٩	٣٨	٤٥	٤٥	٣٣	٧٦	١١٠
حقوق على البنوك التجارية	١٧٣	١٠٣	١٠٠	١٧٣	٧١	١٠٩	١٦٥	١٠١	٧٧	٧٢
النقد الاحتياط	١١٩٩	١٤٦٢	١٦٤٣	١٨٧٧	٣١٣١	٣١٧٢	٤٢٢٩	٤٧٥١	٥٣٨٤	٥٢٠٩
عملة خارج البنوك	٨٤٥	٩١٩	١٠٣٣	١٢٢٦	١٣٥٣	٢٢٤١	٣٠٨٤	٢٧٢٩	٣٢٨٦	٣٥٠٦
ودائع حكومية	٢٠٢	٣٦٠	٤٦٦	٥٩٣	٩٧٨	٩٠٢	١٤٩١	١٨٤٣	١٧١٦	١٨٢٩
فقرات اخرى (صافية)	٨٧	٨٦	١٠٥	١١٧	١١٣	٩٠	٢٥٠	٣٠٤	٥٨٠	٨٧٣

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ ـ ٢١)

البنك المركزي المصري، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الجنيهات المصرية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	١٠١,٦	١٠٠,١	٩١,٧	١٨٥,٤	٢٠٠,٩	٢٦٥,٤	٢٥١,٤	٣٤٤,٥	٥٩٠,٣	٧٦٢,٥
حقوق على الحكومة	٥١٦,٨	٥٨٩,١	٦٧٢,٣	٨١١,٧	٩٨٠,٧	٩٥١٣,٢	١٥٩٣,٠	١٨٧٢,٨	٤١٦٩,٤	٥٣٩٧,٩
حقوق على البنوك التجارية	٤١٧,١	٣٩٠,٠	٣٨٣,٤	٣٩٥,٣	٥٨٠,٣	٧٧٥,٣	١١٠٤,٩	١٥٤٤,٠	١٦٣٢,٨	١١٥٣,٤
حقوق على البنوك المتخصصة	٦,٠	٥,٩	٥,٧	٥,٥	٥,٣	٥,٢	٥,١	١٠٤,١	١٧٠,١	١٢١,٠
النقد الاحتياط	٧٥٠,٩	٧٠٣,٤	٨٠٢,٤	١٠٠٠,٠	١٢٦٩,٦	١٤٤٥,٦	١٧٣٠,٠	٢٠٨٢,٦	٢٦٥٥,٢	٣٤٠١,٥
عملة خارج البنوك	٥٢٤,٩	٥٥٨,٧	٦٣١,٤	٧٧٢,٢	٩٤٧,٦	١١٥٥,٩	١٣٨٧,٨	١٧٤٩,٥	٢١٨٣,٧	٢٦٥٦,٩
مطلوبات اجنبية	٢٥٢,٨	٣٢٤,١	٣٠٧,٩	٣٦٥,٥	٤٢٦,٢	١٠٣٢,٦	١١٧٤,٩	١٧٠٦,٦	٣٦٧٠,٣	٣٧٥٣,٨
ودائع حكومية	١٤,٦	١٨,٣	١٧,٦	١٩,٩	٣٤,٢	٣٧,٨	٤٠,١	٤٦,٦	١٠٠,٩	٩٩,٠
فقرات اخرى (صافية)	٢٣,٢	٣٩,٣	٢٥,٢	١٢,٥	٣٧,٢	٤٣,١	٩,٤	٢٩,٦	١٣٦,٢	١٨٠,٥

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ ـ ٢٢)
البنك المركزي في اليمن، للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ (بملايين الريالات اليمنية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٥٦٩,٩	٨٧٦,٤	١٥١٣,٣	٣٢١٥,٧	٥٥٢٥,٨	٦٤٩٥,٣	٦٤٢٧,٠
حقوق على الحكومة	١٦٥,٤	١٧٤,٢	٢١٩,٧	١٧٦,٦	٢٨٠,٥	٣٦٩,٣	١٢٥٨,٠
حقوق على الهيئات العامة	١٠,٣	١٩,١	١٧,٨	١٩,٩	١٠,٤	٢٣٩,٨	٤٦٨,٨
حقوق على البنوك التجارية	١١,٨	١٧,٢	٥٩,٣	٣١,٤	٦٦,٣	٦٣,٠	٧٨,٠
النقد الاحتياط	٤٩٧,٠	٦٦١,٢	١١٧٥,٦	٢٦٤٤,٦	٤٣٩٧,٩	٥٥٩٠,٨	٦٨٩٢,٦
عملة خارج البنوك	٤٦٥,٥	٦٢٠,٩	١٠٨٠,٥	٢٣٢٩,١	٣٨١٩,٣	٤٩٦٣,٠	٦٢٩٩,١
مطلوبات اجنبية	١,٠	٨,٣	٠,٣	١,٣	١٥,٢	٤,٤	٨,٨
ودائع حكومية	٥٣,٥	٢٠٢,٨	٤٤٨,١	٦٥٨,١	١٢١٧,٤	١٠١٣,٦	٤٨٨,٢
حسابات رأس المال	٣٤,٦	٣٨,٠	٤٥,٥	٤٥,٥	٤٥,٥	٤٥,٥	٤٥,٥
فقرات اخرى (صافية)	١٧١,٥	١٧٦,٧	١٤٠,٧	٩٤,١	٢٠٧,١	٥١٣,١	٧٨٧,٦

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ ـ ٢٣)
البنك المركزي في اليمن الديمقراطية، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الدنانير اليمنية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٢٤,٧١	٢٤,٦٥	٢٥,٧١	٢٦,٢٤	٢١,٧٢	١٨,٤١	٢٨,٣٣	٣٤,٧٠	٦٥,٣٣	٧٣,٠٨
حقوق على الحكومة	١,٨٩	٨,٥٨	١١,٩٩	١٨,٦٣	٢٨,١٧	٤٠,٠٢	٦٩,١٧	٨٥,٠٦	٩٩,٦١	١٢٤,٦٥
حقوق على البنوك التجارية	٠,٩٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النقد الاحتياط	٢٥,٣٨	٢٦,٩١	٣٢,٤٧	٣٩,٣٢	٣٩,٩٣	٤٤,٠٥	٧٥,٤٠	٩٧,٠٥	١٢٥,٦١	١٦٠,٢٩
عملة خارج البنوك	٢٤,٤٦	٢٥,٩١	٢٨,٨٤	٣٢,٣٦	٣٥,٨٠	٤١,٣٤	٦٣,٨٢	٨٥,٢٤	١١٦,٦٣	١٤٣,٥٣
مطلوبات اجنبية	-	-	-	-	٣,٨٩	١٠,٠٢	١٣,٦٥	١٦,٧١	٢٠,٧٦	٢٠,٧٨
ودائع حكومية	-	١,٦٦	-	-	-	-	-	-	-	-
فقرات اخرى (صافية)	٢,٢٢	٤,٦٧	٠,٢٣	٠,٥٤	٦,٠٧	٤,٣٥	٨,٤٦	٦,٠٠	١٨,٥٧	١٦,٦٦

المصدر : احتسبت من:

International Financial Statistics, vol. 33, no. 8 (August 1980).

جدول رقم (٤ - ٢٤)

البنك المركزي السوداني، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (بملايين الجنيهات السودانية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٨,٧٣	١٠,١٨	١٢,٩١	٢٣,١٤	٣٨,٨٦	١١,٩٦	٨,٠١	٩,٠٥	١٢,٦١	٣٤,١٨
حقوق على الحكومة	٨٤,٢٢	١٠٨,٦٦	١٣٦,٨٢	٩٥,٩٢	١٥١,١٣	٢١٤,٧٥	٣٢٣,٨٣	٤٩٦,٨٣	٦١٠,٤٨	٩٥٢,٦٢
حقوق على الهيئات الحكومية				٤٨,٨٩	٨٣,٩٨	١٦٠,١٨	١٨١,٥٧	١٨٠,٦٠	٢٢٦,٥٢	٢٨٣,٥٦
حقوق على البنوك التجارية	١٥,١٨	٨,٣٢	٧,٢٦	٩,٢٣	٨,٦٩	١١,٤٠	٤,٨٠	١٣,١٥	٣١,٦١	٤٢,٨١
حقوق على البنوك المتخصصة	٨,٢٠	١٤,١٠	١٤,٠٨	١٥,٠٩	١٨,٦٤	٢٠,٥٠	٢٢,٥٠	٢٣,٠٠	٢٣,٠٠	٢٣,٠٠
النقد الاحتياط	٧٣,٦١	٧٨,٠٥	٨٧,٥٣	١١٨,٦٩	١٦٢,٥٨	١٩٣,٠١	٢٣٤,٧٣	٣٨٠,٢٤	٥٠١,٨٠	٦٦٧,٠٩
عملة خارج البنوك	٦٦,٨٢	٦٩,٨٦	٧٥,٢٢	٩٢,٧٦	١١٨,٧٥	١٢٨,٣٢	١٥٢,٨١	١٩٩,٠٣	٢٧٩,٠٦	٣٨٠,١٣
مطلوبات اجنبية	٢٢,٦٣	٣٩,٤٩	٥٠,٦٧	٤٩,٥٢	٨٠,٧١	١٧٢,٣٢	٢١٦,٥٩	٢٢٨,٧٦	٢٦٣,٦٦	٣٩٢,٣٨
ودائع حكومية	٧,٦٣	١٠,٣١	١٢,٦٧	٤,٨٤	٤٠,٨٧	٣٥,٤٧	٤٦,١٢	٣٢,٣٢	٥٣,٩١	٣٠٥,٥٠
حسابات رأس المال	٨,٠١	١١,٠٨	١٣,٩٣	١٣,٩٣	١٣,٩١	١٣,٩١	١٦,٦٠	٢٣,٩٩	٢٨,٢٨	٢٨,٠٩
فقرات اخرى (صافية)	٢,٣٨	٠,٥١	٤,١٨	٣,٢٦	١,٥٥	٢,٦٠	٢٥,٦٧	٥٦,٥٧	٥٦,٥٧	٥٦,٨٩ -

المصادر: احتسبت من: Ibid., and *International Financial Statistics*, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement).

جدول رقم (٤ ـ ٢٥)
البنك الاهلي الصومالي، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الشلنات الصومالية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	١٨٧,١	١٨٥,٥	٢٦٤,١	٢٥٤,٣	٢٧٩,٧	٤٤١,٣	٥٣٧,٥	٧٥٦,٤	٨٢٠,٧	٣٢٣,٢
حقوق على الحكومة	٦٦,٤	٥٧,٨	٤٢,٦	٨٢,٧	١٣٦,٢	٣٣,٣	٢٦٢,٠	٣٧٧,٣	٨٨٣,٥	١٦٥٨,٨
حقوق على الهيئات الحكومية	٤٢,٣	٤٣,٨	٣٨,٠	٥٠,٣	٥٠,٩	١٠٧,١	١٠٥,٥	١٦٢,٠	١٨٢,٦	١٧٤,٤
حقوق على القطاع الخاص	٢٠٨,٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق على البنوك التجارية	-	٥٧,٠	١١٤,٥	٢١٧,٠	٤٧٤,٤	٥٤٨,٨	٢١٢,٥	٤١٢,٢	٣٦٧,٣	٢٩٩,٢
النقد الاحتياط	٣١٤,٨	٢٠٧,٢	٢٩٠,٠	٣٣٦,٢	٤١٣,٩	٥٢٨,٧	٦٣١,٥	٨٤١,٤	١١٧٩,٧	١٤٦٦,٦
عملة خارج البنوك	١٤٥,٩	١٤٦,٣	٢٧١,٢	٢٤٨,٠	٣٠٦,٥	٣٨٩,٥	٤١٣,٩	٦٢٢,٥	٨٨٣,١	١١٥٢,٦
ودائع القطاع الخاص	١٦٤,٨	٢٨,٦	١٣.٨	٢٠,١	٣١,٢	٥٦,٤	١١٦,٢	١٠٣,١	١٢٠,٨	٨٠,٠
ودائع زمنية وادخار	٥٨,١	٣,٩	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	١,٤	١,٨	٢,٠	٢,٣
مطلوبات اجنبية	٧٠,٣	٦٠,٠	٤٥,٣	٣٧,٥	١٨٨,٨	١٦٨,٢	١٥٦,٩	١٩٦,٩	٢٠٩,٤	٢٤٣,٧
ودائع حكومية	٨,٤	٣٠,٠	٦٧,٤	١٢٨,٤	٢١١,٧	٢٧١,٥	١٣٧,٦	٤٧٥,١	٥٧٢,٤	٤٢٧,٥
حسابات رأس المال	٣٧,٧	٤٦,٩	٦٦,٤	٦٧,٧	٧٤,٤	٨٥,٤	٩٥,٧	١١٠,٧	١٢٨,٢	١٥٤,٨
فقرات اخرى (صافية)	١٤,٨	-٣,٣٩	-١٠٢,٢	٣٤,١	٧٩,١	٧٦,٤	٩٤,٢	٨٢,١	١٦٢,٣	١٦٠,٧

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ - ٢٦)

البنك المركزي التونسي، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (بملايين الدنانير التونسية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٣٢,١٠	٧٤,٣١	١٠٩,٦١	١٤٣,٥٧	١٧٥,٥٩	١٦٨,٥٠	١٥٩,٠٦	١٤٣,٧٢	١٦٥,٩٢	١٩٩,٨٢
حقوق على الحكومة	٤٩,٧٧	٥٠,١٧	٤٩,٦٩	٤٨,٦٠	٤٧,٧٢	٤٧,٢٦	٤٧,٦٨	٤٦,٣٤	٥٢,١٨	٤٥,٦٨
حقوق على بنوك الودائع النقدية	٣٠,٩٠	١٢,٢٩	٢٣,٥٣	٣٥,٨٨	٥٤,٦١	١٠٥,٥٧	١١٠,٨٨	١٥٠,٦٤	١٦٦,٧١	١٥٣,١٠
النقد الاحتياط	٧٩,٥٩	١٠٤,٣٢	١١٨,٥٢	١٤٠,٢٨	١٨٢,٣٦	٢٠٨,٩٠	٢٢٣,١١	٢٣٣,٦٨	٢٧٤,٣١	٣٠٠,٩٦
عملة خارج البنوك	٦٧,٣٤	٨٠,٣٨	٩٤,١٨	١١١,٥٢	١٣٩,٥٦	١٦٢,٩٧	١٨٥,٠٣	٢١٣,٥٩	٢٤٩,٧٥	٢٦٥,١٢
مطلوبات اجنبية	١٤,٣٣	٨,٥٢	٣,٧١	١,٩٨	٣,١٥	١,٤٣	١,٩٤	١٤,٩٢	٢٢,٠٩	١٨,٤١
ودائع حكومية	٤,٦٣	١٠,٩٤	٣٨,٦٣	٥٢,٨١	٤٣,٦٢	٤١,٨٥	١٧,٢٦	٢٨,٣٢	٣٥,٣٩	٢٩,٤٥
حسابات رأس المال	٧,٠٢	٩,٥٨	١٢,٨٠	١٧,٠٢	٣٠,٩٧	٤١,٥٧	٤٨,٤٧	٥٢,٩٧	٥٩,٠٧	٦٣,١٦
فقرات اخرى (صافية)	٧,٢٠	٣,٤١	٩,١٧	١٥,٩٩	١٧,٨٤	٢٧,٥٨	٢٦,٨٥	١٠,٨٠	٦,٠٥-	١٣,٣٩-

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ ـ ٢٧)
بنك المغرب، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الدراهم المغربية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	٨٠١	٩١٩	١١٦٢	١٢٤١	١٧٩٥	١٧١٤	٢٢٧٦	٢٣٤٠	٢٥٨٤	٢٢٢٦
حقوق على الحكومة	١٥٦٣	١٤٧٤	١٧٢٤	١٩١٩	٢١٨٤	٣٠١٩	٣٧٢٧	٥١٤٥	٦١٥٢	٦٨٦٧
حقوق على القطاع الخاص	٤٨٠	٤٩٣	٥٤٦	٦٧٠	٥٣٦	٦٥٥	٨٢٤	٦٢٧	٨٢٧	١٢٣٧
حقوق على بنوك الودائع النقدية	٢٠٧	٢٨٠	٢٨٤	٤١١	٧٦٩	٥٩٢	١١٥٣	١٢٠٠	١١٦٠	١٩٣١
النقد الاحتياط	٢٥٢٧	٢٨٠٢	٣٣٢٦	٣٨١٥	٤٦٠٨	٥٢٩٨	٦٤٥٠	٧٤٥٠	٨٥٩٤	١٠٠١٣
عملة خارج البنوك	٢٢٦٨	٢٤٦١	٢٩٤٤	٣٤١١	٤٠٦٣	٤٦٥٠	٥٧٣٢	٦٦٥٠	٧٦٧٦	٩٠٢٠
ودائع القطاع الخاص	٨١	١٠٦	١٢٣	١٢٨	٢٠٦	١٩١	٢٠٧	٢١٩	٢٦٥	٢٦٢
مطلوبات اجنبية	٣٠٩	٨٨	٣١	٢٦	٩٤	٧٥	٧٣٥	٧٨٦	١٠٩٨	٩٨٣
ودائع حكومية	٣٦	٤٢	٤٧	٤٨	٦٣	٧٢	٦٨	١٣٧	٩٥	١١٣
فقرات اخرى (صافية)	١٧٩	٢٢٤	٣١٤	٣٥١	٥٢٠	٥٣٥	٧٢٧	٩٤٠	٩٣٥	١١٥٣

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ ـ ٢٨)

البنك المركزي الموريتاني، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الاوقيات الموريتانية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
موجودات اجنبية	١٦٤	٣٩٣	٦٩١	١٩٤٨	٤٥٠٠	٢١٥٩	٣٥٨٢	٢٥١٩	٣٦٥٥	٥٣٣٠
حقوق على الحكومة	-	٦	١٠	٣٣٤	٢٥	٧٤٩	٣٦٩	١٧٤٩	١٤٥٩	١٧٥٢
حقوق على المشاريع الحكومية	٠٠٠	-	-	-	-	٩٢١	٧٨٨	٧٦٦	٧٦٦	٧٦٦
حقوق على بنوك الودائع النقدية	٤٩١	٣٤٦	٢٨٠	٨٢٢	٤٩٠	١٣٤٨	١٤٢٨	٢٢٥٥	٢١٠٣	١٧٨١
النقد الاحتياط	٤٧٥	٤٨٠	٦٦٢	٧٨٨	١٨٣٣	١٦٥٣	١٧٩٦	٢٠٣٨	٢٢١٠	٢٩٦٣
عملة خارج البنوك	٤٤٥	٤٦١	٦١٨	٦٣٠	٩٥٤	١٢١٤	١٤٦٤	١٥٢٩	١٧٢٩	٢٣١١
مطلوبات اجنبية	٤	٢	-	١٢٨٧	١٩٦٥	١٦٦٣	٣٠٤٠	٣٤٩٧	٤٤١٤	٤٤٩٥
ودائع حكومية	٨٢	٨٨	٦٢	٥١٢	٥٩٩	١١٦١	٣٢٠	١٥٣	١٢٧	١٧٧
حسابات رأس المال	-	١٧١	٢٤٧	٤٥٤	٥٠٦	٥٥٢	٧٥١	٨٦٩	٨٧١	١١٣١
فقرات اخرى (صافية)	٩٤	٢	٩	٦٣	١١٢	١٤٨	٢٦٠	٧٣٢	٣٦٢	٨٦١

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

(٢) ويترتب على ذلك، وعلى فقر اقتصادات هذه الاقطار وضآلة الموارد المالية لحكوماتها، ضعف المركز النقدي للحكومات كما تعكسه الودائع الحكومية المحدودة لدى مؤسسات النقد المركزية.

(٣) يمثل الائتمان الذي تمنحه مؤسسات النقد المركزية الى كل من الحكومات وبعض الهيئات الرسمية والبنوك المتخصصة اهم استخدامات اموال هذه المؤسسات في الاقطار المذكورة.

ويأتي هذا الائتمان بالدرجة الاولى كأهم مصدر للنقد الاحتياط في هذه البلدان. ويدل ذلك على مدى اعتماد حكومات هذه البلدان على مثل هذا الائتمان لتمويل عملياتها الاعتيادية او جزء من نشاطاتها التنموية عن طريق المؤسسات المالية المتخصصة، كالبنوك الصناعية والزراعية والعقارية التي تحصل على جزء من مواردها المالية عن طريق مساهمات او قروض البنوك المركزية نفسها.

(٤) ومن الواضح ان مؤسسات النقد المركزية العاملة في هذه الاقطار تقوم كلها بوظيفتها التقليدية كمصدر لسيولة البنوك التجارية وكملجأ أخير للأخيرة لاغراض التمويل الجاري عن طريق اعادة الحسم وما اليه. وينطبق ذلك على جميع الاقطار المذكورة فيما عدا لبنان واليمن الجنوبية، الاولى بسبب السيولة العالية التي تتمتع بها بنوكها التجارية - التي هي في الغالب اجنبية - نتيجة تدفق رؤوس اموال عربية ضخمة اليها، خاصة قبل الاحداث المؤسفة الاخيرة فيها. كما تتوافر سيولة كبيرة لدى البنك الاهلي اليمني - الذي هو البنك التجاري الوحيد والحكومي في اليمن الجنوبية. لذا فانه لم يلجأ الى بنك اليمن المركزي لغرض الاقتراض والسيولة.

(٥) لا يزال بعض البنوك المركزية يتعامل مع القطاع الخاص اما تقليداً او استمرارية لنظام سابق. وينطبق ذلك على كل من المغرب ولبنان حيث يلاحظ وجود ائتمان مصرفي مركزي الى القطاع الخاص كما هو واضح في الجدولين الخاصين بمصرفيهما المركزيين والواردين اعلاه. ومن الملاحظ ان هذين البلدين كانا خاضعين سابقاً للهيمنة الفرنسية، ولعلهما تأثرا بالتقليد الفرنسي في هذا الشأن[٨٦]. كما يلاحظ ان الوضع نفسه قد ساد في الصومال حتى عام ١٩٧٠ حيث اختفى بعد ذلك ائتمان البنك المركزي هناك الى القطاع الخاص. ولعل ذلك يرجع الى تأميم البنوك هناك وتخصيص البنك الاهلي التجاري المؤمم لاغراض التمويل التجاري للقطاع الخاص وغيره.

---

(٨٦) انظر في ذلك:
The Bank for International Settlements, *Eight European Central Banks: Organization and Activities of Banque nationale de Belgique, Deutche Bundesbank, Bank of England, Banque de France, Banca d'Italia, Nederlandsche Bank, Schweizerische National Bank, Sverigesriks Bank, a Descriptive Study* (London: Allen and Unwin, 1963), «Banque de France,» pp. 124-182.

(٦) وتلاحظ اخيراً النسبة المرتفعة للعملة في التداول خارج البنوك الى عرض النقد عموماً والنقد الاحتياط خصوصاً، مما يدل بوجه عام على استمرار تخلف العادة المصرفية لدى سكان هذه الاقطار. غير ان هذه صفة عامة يتصف بها السكان في مجمل الاقطار العربية، نفطية كانت ام غير نفطية.

رابعاً: التطورات المصرفية في الاقطار العربية خلال السبعينات

مثل عقد السبعينات تتويجاً للنظم النقدية والمصرفية في مجمل الاقطار العربية، حيث تكاملت فيها اجهزة النقد المركزية بالشكل الذي أشرنا اليه سابقاً، وتنامت فيه الاجهزة المصرفية بأنواعها، التجارية منها والمتخصصة، وزاد فيه عدد المؤسسات المصرفية الوطنية في الوقت نفسه الذي نشطت فيه المصارف والمؤسسات المالية الاجنبية، خصوصاً في أقطار الخليج العربي ومصر، وتم انشاء العديد من المؤسسات المالية التنموية لاغراض التمويل القطري والاقليمي والقومي، وتكاملت فيه التشريعات المصرفية، المركزية والتجارية والمالية عموماً. وزاد فيه بعض الاقطار من اتجاهاته المركزية، كما في العراق واليمن الجنوبية والصومال وليبيا والسودان، والجزائر، وخففت فيه أخرى من تلك المركزية، كما في مصر وسورية، وبقيت فيه أقطار اخرى تسير في اتجاه اقتصاد مصرفي ونقدي حر نسبياً، كما في أقطار الخليج العربي والسعودية وتونس والمغرب. وقد تبع ذلك اشتداد حركة تأسيس المصارف في كل البلدان العربية، سواء ذات الاتجاه المركزي منها، او الاقتصادات ذات الاتجاه الحر نسبياً. وكان لنمو الشعور القومي، وتزايد انتاج النفط، وتنامي ايراداته وتضخم الموارد المالية، وزيادة الانفاق الحكومي التنموي، وبالتالي توسع النشاط الاقتصادي عموماً، الدور الاساس في ذلك. هذا بالاضافة الى تكامل اجهزة النقد المركزية في الاقطار العربية كلها. وقد كان استهداف تنمية المدخرات القومية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لاغراض التنمية الاقتصادية، وضرورة ايجاد اجهزة الوساطة المالية اللازمة لذلك، وتهيئة المنشآت المالية والمصرفية المناسبة للقيام بتعبئة المدخرات المذكورة وخلق المؤسسات اللازمة لاعادة توجيهها نحو اغراض التنمية الاقتصادية، هذه كلها قد عجلت باقامة مصارف وطنية جديدة، وتعريب الاجنبية وتأميم بعضها، وطنية أم اجنبية، في بعض الاقطار العربية، واقامة مؤسسات مالية او مصرفية متخصصة تتحمل عبء توجيه المدخرات والموارد المالية الوطنية نحو قطاعات النمو الاقتصادي الصناعية والزراعية والارتكازية التي طالما أحجم القطاع الخاص عن ولوجها. والملاحظة العامة على التطورات المصرفية في عقد السبعينات تتركز في تزايد النشاط الحكومي في القطاعات المصرفية سواء عن طريق التشريع والرقابة المركزيين، أو عن طريق التأميم المباشر للاجهزة المصرفية فيها، وهو اتجاه بدأ في الستينات في مصر وسورية والجمهورية العربية المتحدة آنذاك اولاً عام

١٩٦١، ثم تلاها العراق بعد ذلك عام ١٩٦٤، ثم تبعتها أقطار اخرى اشرنا اليها في الفصل السابق.

ونتتبع فيما يلي بايجاز تطور الاجهزة المصرفية التجارية والمتخصصة والتنموية والاقليمية والعربية خلال عقد السبعينات في الجناحين الشرقي والغربي من الوطن العربي.

١ ـ التطورات المصرفية في الجناح الشرقي (الآسيوي) من الوطن العربي

استمر العراق في عملية الدمج المصرفي، فتم بموجب القانون الرقم ٧٨ لسنة ١٩٧٠ دمج المصارف التجارية ببعضها لتكون مجموعتين هما (المصرف التجاري ومصرف الرافدين). كما تم دمج مصرف الرهون بالمصرف الاخير، وانيط بالمجموعتين تقديم قروض استهلاكية بالاضافة الى القروض التجارية. ثم ألغى القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٠ المصرف التعاوني وتم دمجه بالمصرف العقاري. وفي ١/ ٦/ ١٩٧٤ تم دمج المصرفين التجاريين ببعضهما ليكونا مصرفاً تجارياً واحداً هو (مصرف الرافدين) وذلك أخذاً بمبدأ التخصص الوظيفي المصرفي، وقد زيد رأسمال مصرف الرافدين الى (٣٠) مليون دينار، وبذلك تم توحيد الجهاز المصرفي العراقي مما يسر عملية التنسيق بين السياسات الائتمانية من جهة وبين التغيرات الهيكلية المتحققة في القطاع الاشتراكي من الجهة الاخرى. وانسجاماً مع الاتجاه الاشتراكي للقطر فقد نص قانون البنك المركزي العراقي الرقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ في مادته الواحدة والاربعين على ان ملكية المصارف في العراق تعود الى الدولة، مما يعني تعذر قيام القطاع الخاص بتأسيس مصارف في العراق. وبذلك تم القضاء ليس على رأس المال الاجنبي في القطاع المصرفي فقط، وانما ايضا على رأس المال الخاص، وذلك انسجاماً مع سياسة التحول الاشتراكي التي يشهدها القطر العراقي. وقد ساعدت هذه الاجراءات على رفع كفاية الخدمات المصرفية وتخفيض تكاليفها وتوسيع نطاقها واعادة النظر في توزيع التسهيلات المصرفية بين الافراد والمشاريع بما يضمن مواجهة حاجات القطاعات والافراد جميعاً. هذا بالاضافة الى تعزيز القدرة الاقراضية للجهاز المصرفي.

ومن الناحية الاخرى، ونظراً الى أن الجهاز المصرفي قد أصبح جزءاً حيوياً من القطاع الاشتراكي الذي يعمل وفقاً لاهداف محددة مركزياً، لذا فقد صدر القانون الرقم ٨٨ لسنة ١٩٧٥ ناصاً على الغاء الاشتراط القانوني القديم الذي لم يجز للبنك التجاري قبول ودائع تزيد على ستة عشر ضعفاً من رأسماله المدفوع واحتياطيه، وبخلافه كان على البنك ان يودع ما يزيد على ذلك لدى البنك المركزي العراقي أو أن يزيد رأسماله المدفوع. وقد ألغى القانون الجديد هذا النص القديم تمكيناً لمصرف الرافدين من اجتذاب الودائع ومن استثمارها في مختلف النشاطات الاقتصادية. كما تم بموجب القانون ٦٤ لسنة ١٩٧٦ الغاء الحدود العليا للائتمان الممنوح من قبل مصرف الرافدين الى كل عميل من عملائه من القطاع الخاص والبالغة ٢٠ بالمائة من رأسماله المدفوع واحتياطيه. وأخيراً، خفض البنك المركزي، عام ١٩٧٤، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، الذي يجب ان يحتفظ به المصرف المذكور من ١٠

بالمائة الى ٨ بالمائة من مجموع الودائع القانونية لديه. وقد هدف ذلك الى زيادة سيولة مصرف الرافدين وتوسيع قابليته الاقراضية[٨٧].

وقد توسع مصرف الرافدين في تقديم خدماته عن طريق الفروع الجديدة التي فتحها حتى زادت من ٨٢ فرعاً عام ١٩٦٨ الى ١٤١ فرعاً عام ١٩٧٨[٨٨].

ويبين الجدول رقم (٤ ـ ٢٩) تطور الوضع المالي للجهاز المصرفي التجاري العراقي (مصرف الرافدين) خلال الفترة ١٩٧٠ حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ التي هي آخر فترة وردت عنها معلومات احصائية في (نشرة الاحصاءات المالية الدولية) لصندوق النقد الدولي.

ويلاحظ في هذا الجدول تنامي موجودات ومطلوبات مصرف الرافدين بصورة مستمرة خلال الفترة موضوع البحث ولكن بشكل خاص بعد عام ١٩٧٣، وهو العام الذي زاد فيه انتاج وتصدير وأسعار النفط زيادات كبيرة ادت الى زيادة الانفاق الحكومي بسبب ايراداتها الضخمة من النفط. وقد ساعد ذلك على زيادة الدخول مما أدى الى نمو ايداعات الافراد والحكومة على السواء لدى مصرف الرافدين، وبالتالي تنامي احتياطياته وقدراته الاقراضية. وبسبب سيولته العالية فان اقتراضه من البنك المركزي لم يكن مهماً ابداً سوى في عام ١٩٧٥ بسبب القفزة الكبيرة في القروض الحكومية التي تضاعفت تقريباً بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦. ويلعب مصرف الرافدين، كما فعل دائماً منذ تأسيسه، دوراً مهما في الاقتصاد العراقي ويعتبر من بين اكبر البنوك التجارية في العالم، اذ بلغت موجوداته ـ ومطلوباته ـ في نهاية عام ١٩٧٨ ما يزيد على (٣٩٠٠) مليون دينار، وبلغت ارباحه الصافية في ذلك العام اكثر من (٥٢) مليون دينار[٨٩].

هذا من حيث المصارف التجارية.

أما البنوك المتخصصة فقد مرت بعملية اعادة تنظيم مستمرة. فقد سبقت الاشارة الى الغاء مصرف الرهون وضمه الى مصرف الرافدين، والغاء المصرف التعاوني وضمه الى المصرف العقاري. وتتألف المصارف المتخصصة حالياً من المصرف الصناعي الذي اجيز له اصدار سندات قرض وفق نظام خاص وبضمان الحكومة. وقد تم الحاقه بالمؤسسة العامة للتنمية الصناعية بموجب القانون الرقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٣. أما المصرف الزراعي فقد أعيدت تسميته بـ (المصرف الزراعي التعاوني) بموجب القانون الرقم ١١٠ لسنة ١٩٧٤ وزيد رأسماله باستمرار حتى بلغ (٢٥) مليون دينار ،وذلك بموجب قرار لمجلس قيادة الثورة صدر عام

---

(٨٧) انظر حول هذه التطورات: البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي خلال العقد الأول من عمر الثورة، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ (بغداد: ١٩٧٨)، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٦٧. وقد جاء في تقرير للمصرف في: الثورة (بغداد)، ١٥/ ٦/ ١٩٧٩، ان عدد فروع المصرف بلغت عندئذ في بغداد ٦٩ فرعاً فقط وفي المحافظات ٨٥ فرعاً.

(٨٩) الثورة، ١٥/ ٦/ ١٩٧٩.

جدول رقم (٤ ـ ٢٩)

البنوك التجارية العراقية (مصرف الرافدين)، للسنوات ١٩٧٠ ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧

(بملايين الدنانير العراقية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	تشرين الثاني ١٩٧٧
احتياطيات	٤٢,٦	٣٦,٦	٤٦,٣	٧٨,٨	٦٥,٥	٩٥,٨	١٥٠,٠	٣٩٧,٥
موجودات اجنبية	٨,٨	١٠,١	٨,٧	٣٥,٩	١٠٣,٠	٧٩,٥	٩٨,٦	١٠٢,٩
حقوق على الحكومة	٦٣,٠	٩٤,٨	١١٤,٥	١٥١,٢	٣١٦,٢	٦٢١,٤	٦٢٠,٤	٥٩١,٥
حقوق على القطاع الخاص	٩٢,٣	٩٠,٩	٨٨,٤	٨٧,٦	١١٣,٥	١٣٥,٨	١٥٣,١	١٨٦,٣
ودائع جارية (تحت الطلب)	٤٣,٥	٤٦,٤	٥٠,٥	٦٤,٣	٩٢,٧	١٤٩,٥	١٨٤,٩	٢٠٠,٩
ودائع زمنية وادخار	٧٣,٩	٨٥,٨	٩٥,٢	١٢٢,٤	١٧٢,٨	٢٥٧,٠	٣١٥,٠	٣٦٠,٩
ودائع حكومية	٥٧,٦	٦٦,١	٧٥,١	١١٨,٧	٢٠١,٤	٣٠١,٢	٣٩٩,٤	٥٣٤,٠
قروض من البنك المركزي	١,٨	٠,٥	٠,٤	ـ	ـ	١٣٠,٥	ـ	ـ
حسابات رأس المال	٢٨,٥	٢٧,٨	٢٨,٧	٣٣,١	٥١,٠	٧٤,٥	٨٩,٩	١١٩,٣
فقرات اخرى (صافية)	١,٤	٥,٩	٨,١	١٤,٩	٨٠,٣	١٩,٩	٣٢,٩	٦٢,٩

المصدر: احتسبت من:

International Financial Statistics, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement).

١٩٧٤، ثم زيد الى (٥٠) مليون دينار بموجب قرار لمجلس التخطيط صادر في ٢٢/ ٦/ ١٩٧٧. ثم تم في عام ١٩٧٤ ربط المصرف بوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي كما تم حصر التسليف الزراعي بأنواعه بالمصرف المذكور فقط[٩٠].

وكذلك توسع المصرف العقاري في نشاطاته وزاد من قروضه الى المواطنين. وقد زيد رأسماله الى (١٠٠) مليون دينار بموجب قانونه الجديد الرقم ١٦١ لسنة ١٩٧٧. وقد خوله القانون الجديد صلاحية الاقتراض من مجلس التخطيط والمصارف والمؤسسات المالية الاخرى وغيرها بما يعادل ضعف رأسماله الاسمي. كما خوله القانون ايضاً اصدار سندات قرض للتداول بضمان الحكومة[٩١].

واخيراً فقد بادرت الحكومة العراقية عام ١٩٧٤ الى انشاء (الصندوق العراقي للتنمية الخارجية) الذي يهدف الى تمويل خطط التنمية في الاقطار العربية وغيرها من البلدان النامية عن طريق منحها قروضاً متوسطة وطويلة الأجل، مع منح الاولوية لكل من مشاريع التكامل الاقتصادي العربي والمشاريع الحيوية في القطر المقترض. ويبلغ رأسمال الصندوق (٥٠) مليون دينار عراقي، ويجوز له الاقتراض بما لا يتجاوز ضعف رأسماله واحتياطيه العام[٩٢].

أما في الاردن، فقد زاد عدد البنوك التجارية في السبعينات حتى بلغ في اواخر عام ١٩٧٦ اثني عشر مصرفاً لها (٧٨) فرعاً، بالاضافة الى اربعة بنوك جديدة تم ترخيصها في نهاية العام المذكور. وكان هناك (٢٨) فرعاً مغلقاً في الضفة الغربية[٩٣]. ومن بين البنوك الاثني عشر كان هناك اربعة بنوك اردنية وثلاثة عربية والخمسة الباقية فروع لبنوك اجنبية[٩٤]. ويبين الجدول رقم (٤ ـ ٣٠) تطور الوضع المالي للبنوك التجارية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩.

ويلاحظ هنا تنامي كل من موجودات ومطلوبات البنوك التجارية خلال فترة السنوات العشر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ فمن حيث الموجودات زاد الائتمان المصرفي الى كل من الحكومة والقطاع الخاص بنسب مهمة، وبشكل خاص الى القطاع الخاص حيث زادت قروض الجهاز المصرفي اليه بأكثر من عشر مرات من ٤٣,٦١ مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٠ الى اكثر من

---

(٩٠) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٣.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

(٩٢) Thom and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East,* pp. 130-131.

(٩٣) عبد الله، «اجهزة الوساطة المالية في المملكة الاردنية الهاشمية،» ص ١٥٣.

(٩٤) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ١٠.

جدول رقم ٤ ـ ٣٠)

البنوك التجارية الاردنية، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الدنانير الاردنية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	١٤,٨٤	١٦,٤٥	١٩,١٨	١٨,٨٣	٢٤,٤٩	٣٥,٨٨	٥٤,٢٢	٦٧,٥٩	٨١,٧١	١٠١,٦٣
موجودات اجنبية	٦,٠٧	٣,٠٧	٣,٣٩	٦,٥٦	٧,٩٦	١٢٩,٥٤	١٩,٢٤	٣٦,٧٣	٧٤,٦٣	٨٠,٠٦
حقوق على الحكومة	٣,٣٤	٨,٥٥	١٦,١٨	١٦,٩٤	١٤,٩١	٢٤.٤٨	٢٣,٠٣	٣٢,٨٥	٦٨,٦٠	٧٣,٨٢
حقوق على القطاع الخاص	٤٣,٦١	٤٤,٨٠	٤٧,٩٠	٥٩,٣١	٨١,٢٥	١٢٠,٩٣	١٩٦,٤٣	٢٢٩,٨٢	٣١٣,٧٦	٤٤٤,٠١
ودائع جارية (تحت الطلب)	٢٣,٠٣	٢٤,٩٧	٣٣,٥٠	٤٠,٨٦	٥٥,٧٣	٨٤,٥٠	١١٣,٩٤	١٣٩,٨١	١٤٩,٩٨	٨٢,٠٠
ودائع زمنية وادخار	٢٣,٣٧	٢٦,٥٠	٣١,١٤	٣٦,٦٢	٤٧,٣١	٦٣,٥٥	٩٩,١٢	١٣٥,٠٥	٢٢٦,٧٦	٩٨,٢٣
مطلوبات اجنبية	٣,٥٤	٢,٥٠	٢,٤٤	٢,٦١	٤,٢٦	١٠,٣٥	٢٦,٦١	٢١,٢٢	٥٩,٩٦	٨٣,٦٥
ودائع حكومية	٨,٧٤	٦,١١	٦,٢١	٦,١٤	٨,٤٠	١٢,٠٣	١٦,٦٠	٢١,٠٤	٢٤,٣٠	٤٥,٨٢
حسابات رأس المال	٧,٩٩	٨,٠٢	٨,٠٢	٨,٠١	١١,٥٦	١٤,٤٦	٢١,٠٢	٣٢,٧٤	٥٤,٧٤	٦٧,٩١
فقرات اخرى (صافية)	١,٣٠	٤,٧٧	٥,٣٣	٧,٤٠	١,٣٥	٨,٨٥	١٥,٦٢	١٧,١٣	٢٢,٩٧	٢١,٩٢

المصادر : احتسبت من : Ibid., and *International Financial Statistics*, vol. 33, no. 8 (August 1980).

(٤٤٤) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٩. كما زادت الودائع بأنواعها، بخاصة منها الودائع الزمنية وودائع الادخار زيادة مهمة كذلك. وقد حافظت البنوك على نسبة عالية من السيولة كما هو واضح في مقارنة مجموع الاحتياطيات والموجودات الاجنبية الى مجموع الودائع. اما الودائع الحكومية فقد زادت كذلك ولكنها كانت دائماً أقل كثيراً من الودائع الخاصة، هذا في وقت تزايدت فيه قروض البنوك الى الحكومة نفسها، مما لا يدل على تحسن مهم في المركز النقدي للحكومة. ونظراً لتزايد عدد البنوك التجارية العاملة، فقد تزايدت كذلك حسابات رأس مال البنوك بنسبة مهمة من ٧,٩٩ مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٠ الى ٦٧,٩١ مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٩.

وتدل هذه الارقام بأنواعها على الدور المهم الذي يلعبه الجهاز المصرفي التجاري في اجتذاب رؤوس الاموال وادخارات السكان وتمويل التجارة الخارجية والداخلية وكذلك في تمويل التنمية الاقتصادية.

وقد صدرت في السبعينات قوانين مهمة واتخذت اجراءات عديدة هدفت الى تعزيز سلامة البنوك العاملة، كان من أهمها القانون المؤقت الرقم ٥ لسنة ١٩٧٥ الذي عدل القانون الرقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ وذلك برفع رأسمال البنك التجاري من (٢٥٠) ألف دينار الى (٥٠٠) الف دينار. كما تم رفع الحد الاعلى لنسب السيولة القانونية ابتداء من آب/اغسطس ١٩٧٥ الى ٣٠ بالمائة بعدما كانت ٢٥ بالمائة وحدد سقف جديد للائتمان: فلا يجوز لاي بنك أن تتجاوز نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة والمستعملة لديه عن ٨٠ بالمائة من اجمالي ودائع عملائه. كما رفعت النسبة بين رأسمال كل بنك وودائع عملائه الى ١٠ بالمائة بدلاً من ٧ بالمائة وذلك للحفاظ على حقوق المودعين. وبالاضافة الى ذلك، وتشجيعاً للبنوك على تمويل المشاريع التنموية فقد سمح البنك المركزي عند احتساب النسبة القانونية المذكورة بحسم القروض التنموية من مجموع الودائع اذا كانت تلك القروض لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات. كما سمح لغير المقيمين بفتح حسابات بالعملة الاجنبية لدى البنوك التجارية تشجيعاً للايداع لديها. ووجهت البنوك لزيادة تسهيلاتها الى القطاعات الانتاجية والحد من التسهيلات الممنوحة للقطاعات التجارية ومنح المشاريع التنموية قروضاً بفوائد تفصيلية... الخ[٩٥].

هذا من حيث المصارف التجارية.

أما من حيث المصارف المتخصصة، الهادفة الى تمويل المشاريع التنموية، فقد زاد عددها خلال السبعينات حتى وصل الى ستة هي: مؤسسة الاقراض الزراعي (١٩٥٩)، وبنك الانماء الصناعي (١٩٦٥)، ومؤسسة الاسكان (١٩٦٥)، وصندوق قروض البلديات والقرى (١٩٦٦)، والمنظمة التعاونية الاردنية (١٩٦٨)، وبنك الاسكان (١٩٧٤)، وأخيراً صندوق توفير البريد (١٩٧٤). وتقوم هذه المؤسسات بمنح القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية

---

(٩٥) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٤٣ - ١٤٥.

والاسكانية وصغار الحرفيين قروضاً بشروط سهلة وذلك تشجيعاً لتطويرها وبهدف تنميتها[٩٦]. وقد زادت قروض هذه المؤسسات الى القطاع الخاص من ما يزيد قليلاً على ١٤ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى أكثر من ٨٠ مليون دينار عام ١٩٧٨[٩٧].

ونظراً للزيادة الكبيرة في عدد المشاريع الاستثمارية وفي تدفق رؤوس الاموال العربية والاجنبية، وتنامي النشاط العام والخاص في انشاء المشاريع المختلفة، فقد نشأت الحاجة الى اقامة سوق مالية أردنية فتم ذلك بصدور القانون الرقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ القاضي بانشاء سوق عمان المالية التي تهدف الى تعبئة وتوجيه المدخرات والاستثمارات القومية وخلق سيولة كافية فيها ونشر المعلومات اللازمة عن وسائلها ومؤسساتها وتطوير خدمات الوساطة المالية بأنواعها وتطوير أساليب التمويل. . . الخ[٩٨].

أما سورية فقد سبقت الاشارة في الفصل السابق الى القرار الرقم ٨١٣ الذي صدر بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٦ والذي أعطى الشكل النهائي للتخصص المصرفي. فتم دمج المصارف التجارية الخمسة كافة في مصرف تجاري واحد وذلك اعتباراً من مطلع عام ١٩٦٧. وكذلك تم حصر التمويل الصناعي في (المصرف الصناعي التعاوني) والتمويل الزراعي في (المصرف الزراعي التعاوني)، والتمويل العقاري في (المصرف العقاري التعاوني) والتمويل الاستهلاكي في (مصرف التسليف الشعبي).

وقد نمت البنوك بأنواعها خلال عقد السبعينات بشكل كبير وذلك بسبب المنح والدعم الماليين الآتيين من الاقطار العربية النفطية بشكل خاص، وكذلك بسبب الائتمان المصرفي نفسه والمتمثل بشكل ائتمان متجدد لتمويل مشاريع القطاع العام[٩٩].

ويبين الجدول التالي الرقم (٤ ـ ٣١) تطور الجهاز المصرفي ببنوكه المتخصصة الخمسة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩.

ويلاحظ في هذا الجدول تنامي موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي السوري بنسب كبيرة، وبشكل خاص ابتداء من عام ١٩٧٤ للاسباب التي أشرنا اليها سابقاً. وكان أهم

---

(٩٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٩٧) *International Financial Statistics*, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement), p. 231.

(٩٨) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٢٤ ـ ٢٦.

(٩٩) Thom and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East,* p. 108;

محمد مصطفى شهبندر، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية العربية السورية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٣، ص ١٠٠ ـ ١٠٣، وجامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ٣٦٧ ـ ٣٧٠.

جدول رقم (٤ - ٣١)

البنوك التجارية [أ] السورية، للسنوات ١٩٧٠ - الربع الثالث من عام ١٩٧٩ (بملايين الليرات السورية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	الربع الثالث
احتياطيات	١٩٤	٢٩١	٢٩٦	٣٩٠	٤٦٨	٦٠٣	٨١٧	٧٣٦	١٤١١	٩٨٢
موجودات اجنبية	٤٨	٤٠	٨٣	١٢٦	٢٢٩	٣٢٧	٤٩٠	٢٥٥	٢٨٧	٥٩٠
حقوق على الحكومة	٨٤	١٠١	١٣٦	١٧٣	٢٣٠	٢٩٥	٤٠٥	٤٨٥	٦١٢	٧٢٩
حقوق على الهيئات الحكومية	٨٤٠	٩٦٥	١٣٤٧	١٧٤٤	٣٠٢٧	٤٦٤٧	٦٧٤٦	٨١٤٨	٨٠٨٩	٨٥٤٣
حقوق على القطاع الخاص	٥٥١	٥٧٠	٥٧٨	٦٥٣	٦٩٤	٨٦١	١١٤٦	١٣٣٩	١٦٥١	٢٤٢٦
ودائع جارية تحت الطلب	٤٤١	٥٦٦	٧٨٦	٩٥٧	١٧٨٤	٢٦٤٠	٣٠٩١	٣٦٧٦	٤٨٨٣	٥١٧٢
ودائع زمنية وادخار	١٨١	٢١٤	٢٧٨	٣١٦	٤٥٧	٦١٩	٨٢٦	١١١١	١٤٢٨	١٧١١
ودائع استيرادية	١٥٢	٢٧٢	٢٦٧	٤٣٦	٥٣٧	٤٤٤	١٠٩٠	١٢٥٨	١١٠٧	١٢٦٠
مطلوبات اجنبية	٦٠	١٤٧	١٨٦	٢٣١	٣٢٧	١٥٥	٦١٠	٨٢٤	٤٩٥	٣٨٣
ودائع حكومية	١٣٣	١٥٤	١٦٩	١٨١	٢٥٩	١١٢٨	١٤٨٥	١٥٦٩	١٦٦٩	١٧٨٩
ائتمان من المصرف المركزي	٣٢٦	٢٣٤	٣٤٥	٤٢١	٦٢٩	٧٥٦	١٢٩٨	١١٩٠	٨٤٢	٩٣٥
حسابات رأس المال	١٧٤	١٨١	١٨٦	١٩٠	٢٢٧	٢٤٨	٣٣٨	٣٨٤	٤٤٥	٤٥٩
فقرات اخرى (صافية)	٢٤٩	٢٠٢	٢٢٥	٣٥٤	٤٢٨	٧٤٣	٨٦٦	٩٥٢	١١٨٤	١٥٧٠

(أ) تشمل هذه البنوك جميع البنوك الخمسة المتخصصة المشار اليها.

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

تطور هو في القروض التي قدمها الجهاز المذكور الى الحكومة ومؤسساتها الاقتصادية العامة. ومع ان القروض للقطاع الخاص قد زادت ايضاً الا أنها زادت بنسب اقل بكثير من النمو في الائتمان المقدم للقطاع العام هناك مما يدل على تنامي القطاع الاخير وزيادة اعتماده على الجهاز المصرفي لتمويل نشاطاته المختلفة في القطاعات الاقتصادية المتنوعة. كما يلاحظ الدور المهم نسبياً والمستمر الذي يلعبه مصرف سورية المركزي في مد الجهاز المصرفي بالاموال اللازمة لعملياته. وينطبق ذلك بشكل خاص على البنوك الاخرى المتخصصة من غير المصرف التجاري السوري. وقد بلغ عدد فروع المصارف بأنواعها ـ عدا مصرف سورية المركزي ـ ١٢٦ فرعاً موزعة كما يلي(١٠٠):

المصرف التجاري السوري	٢٧
المصرف الصناعي	٦
المصرف الزراعي التعاوني	٥٣
المصرف العقاري	١٠
مصرف التسليف الشعبي	٣٠

اما لبنان فيمثل قطاع المصارف التجارية نواة النظام المالي فيه. ونظراً لطبيعة النظام الاقتصادي الحر السائد فيه، فان الجهاز المصرفي يتحمل مسؤولية تعبئة وتوزيع الائتمان فيه، ويعمل كوسيط رئيس في عمليتي الادخار والاستثمار. وبسبب تخصصه في التمويل القصير الاجل، فانه يرعى متطلبات النمو في قطاعي التجارة والخدمات فحسب، تاركاً لمؤسسات شبه عامة المهمة الصعبة لتوفير التمويل الطويل والمتوسط الاجل لكل من الصناعة والزراعة. والميزة الاساسية للنظام المالي اللبناني تتركز في كونه ذا صفة عالمية. ويعود ذلك الى وجود عدد كبير من البنوك الاجنبية وشركات التأمين ومشاريع اخرى في القطر، والى اهمية المعاملات الخارجية في نشاطات المؤسسات المالية. ومثل هذه الصفة في نظام ما تصاحبها عادة حرية انتقال رأس المال والتعامل بالصرف الاجنبي، مما قاد الى جعل لبنان مركزاً مالياً وتجارياً في منطقة الشرق العربي عموماً. وقد شهد لبنان خلال النصف الاول من عقد السبعينات بشكل خاص تدفقات كبيرة في رؤوس الاموال ساهمت بصورة مهمة في تحقيق رخاء اقتصادي واسع، رغم انه مال ايضاً الى خلق ضغوط تضخمية شديدة زادت من الصعاب التي واجهها مصرف لبنان المركزي في الحد من النمو في عرض النقد في القطر، كما شجع ذلك، بما فيه الفوائض النقدية النفطية المتدفقة الى القطر، على اقامة العديد من بنوك الاستثمار وشركات التمويل الخاصة واعطى دفعاً لتطور الاسواق النقدية والمالية(١٠١). ومع ذلك لا يمكن اعتبار هذه الاسواق متطورة تماماً، حيث لا يوجد سوق محلية نشطة للتعامل في شهادات الايداع

---

(١٠٠) وذلك في اواسط السبعينات. انظر: جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ٤٧٠.

(١٠١) Thom and Mazhar, eds., Ibid., p. 69.

وحوالات الخزينة والسندات الحكومية او سندات الشركات المساهمة. ويتضح الدور الثانوي الذي تلعبه وسائل الدين في الاقتصاد اللبناني في المعاملات المحدودة جداً في بورصة بيروت التي تتعامل بسندات وأسهم شركات قليلة العدد وبمقادير ضئيلة نسبياً من الاوراق المالية التي تحتفظ بها البنوك في محافظها الاستثمارية، ويعود ذلك في حد ذاته الى وضع القطاع الصناعي المحدود التطور والى ما اشرنا اليه سابقاً حول الشكل الفردي والشراكة في ملكية المشاريع وعدم اتخاذ الاخيرة في الغالب شكل شركات المساهمة(١٠٢). ولذلك يصعب تسمية السوق اللبنانية بأنها سوق مالية او دولية حيث لا يتم تحويل رؤوس الاموال القصيرة الأجل فيها الى رؤوس اموال طويلة الاجل وذلك لأن الاولى تمثل ارصدة حسابات وودائع تعود لهيئات وافراد ينتمون لدول عربية نفطية ولا تجد فرصاً كافية او امكانات للاستثمار محلياً، لا تنموياً ولا تجارياً، ولذا تتم اعادة توجيهها عن طريق المؤسسات المالية العاملة في لبنان، سواء أكانت محلية أم اجنبية، الى الايداع أم الاستثمار في اسواق المال الدولية الغربية والامريكية(١٠٣).

وقد ادت سهولة الدخول الى حقل الصيرفة الى زيادة مهمة في عدد المصارف، من تسعة عام ١٩٤٥ الى (٩٠) مصرفاً عام ١٩٦٦. ثم جاءت ازمة بنك انترا التي اشرنا اليها وشرع عام ١٩٦٧ (قانون الاصلاح المصرفي) مما ادى الى انخفاض عدد المصارف عام ١٩٧٤ الى (٧٣) مصرفاً لم يكن من بينها سوى ثلاثين مصرفاً لبنانياً، اما البقية فقد كانت اما مصارف مختلطة، لبنانية ـ اجنبية، او عربية، او اجنبية، وتهيمن المصالح الاجنبية على المصارف اللبنانية بشكل حاسم(١٠٤). وقد زاد عدد المصارف عام ١٩٧٥ حتى بلغ (٧٤) مصرفاً ذات فروع بلغت (٢٢٣) فرعاً دائماً، منها (٨٤) في بيروت وحدها(١٠٥).

وقد كان ارتفاع معدلات الفائدة في المراكز المالية الدولية في السبعينات بالاضافة الى ازمة بنك انترا وحرب حزيران/يونيو وتصفية بعض المصارف في الستينات قد ادت كلها الى تحويل قسم كبير من الودائع بالليرة اللبنانية الى ودائع بعملات اجنبية، وهو امر واضح في الجدول٤/٣٢. كما ان من الواضح ايضاً، في الجدول المذكور ان معظم ودائع البنوك التجارية اللبنانية هي ودائع زمنية وبعملات اجنبية، ويعود ذلك الى اعفاء الفوائد عليها من الضرائب والى سهولة تحويلها الى حسابات تحت الطلب وبالعكس مما يزيد من سيولتها.

---

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(١٠٣) محمد نبيل ابراهيم، وهو امين عام اتحاد المصارف العربية، في الكلمة التي القاها في: اتحاد المصارف العربية، ندوة انسياب الاموال العربية الى اجهزة ومؤسسات التمويل العربية، ابو ظبي، ٢١-٢٣ اذار/مارس ١٩٧٧، ندوة انسياب الاموال العربية الى اجهزة ومؤسسات التمويل العربية، ابو ظبي، ٢١-٢٣ آذار/مارس ١٩٧٧ (ابوظبي: الاتحاد، ١٩٧٧)، ص ٣٨.

(١٠٤) في عام ١٩٧٣ كانت اكبر عشرة مصارف، واحد منها فقط لبناني، تملك ٤٦,٥ بالمائة من مجموع ودائع المصارف التجارية و٤١,٢ بالمائة من مجموع موجوداتها. انظر:
Thorn and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, pp. 61-62.

(١٠٥) مصرف لبنان، التقرير السنوي لعام ١٩٧٤، ص ٣٠.

جدول رقم (٤ ـ ٣٢)

البنوك التجارية اللبنانية، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الليرات اللبنانية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	٣٤٥	٥٤٢	٥٧٧	٦٢٦	١٦٦٧	٨٠٨	١٠٧٤	١٨٩٨	٢٠٦٧	١٤٠٣
موجودات اجنبية	٢٠٨٨	٢٦٠٧	٣١٧٩	٣٦٢٤	٣٩٨٠	٥١١٢	٤٥٢٥	٥٧٧٠	٦٠٥٢	٩٣٧٩
حقوق على الحكومة	١٠١	٦٠	٧٨	٦٠	٣٦	١٦	١٠	٤٧٥	٩٤٩	١٠٦٦
حقوق على القطاع الخاص	٢١٤٥	٢٦٧٢	٣٢٧٢	٤٦٧١	٥٧٣٣	٦٨٥٥	٧٢٤٧	٨٠٣١	٩٩١٩	١٣٠٣٠
ودائع جارية (تحت الطلب)	٨٣٠	١٠٨٠	١٢٣٩	١٣٩٠	١٦٤٢	١٥٨٨	١٨٠٤	٢٣٠٠	٢٨٢٢	٣١٥٢
ودائع زمنية بعملات اجنبية	٢٥٩٠	٣٢٧٣	٤١٠٦	٥١١٢	٦٥٧٨	٦٨١٤	٦٢٩٩	٩٣٠٩	١١٠٠٤	١٥١٨٢
مطلوبات اجنبية	٩٠٩	١٠٥٢	١١٧٤	١٥٢٠	٢٠٢٧	٢٨٦٣	٢٨٠٧	٢٥٥٨	٣١١١	٣٩٠٩
ودائع حكومية	—	—	—	٢٥٩	٣٤٤	٤٠٧	٤١٩	٤٩٠	٥١٥	٥٨٥
قروض من مصرف لبنان	١٧٣	١٠٣	١٠٠	١٧٣	٧١	١٠٩	١٦٥	١٠١	٧٧	٧٢
حسابات رأس المال	٣٥٩	٣٧٩	٤١٣	٤٣٧	٤٩٦	٥٥١	٥٨٣	٦١٩	٦٥٦	٨٧٨
فقرات اخرى (صافية)	ـ١٨٣	ـ٦	٧٣	٩٨	٢٥٨	٤٦٠	٧٧٩	٧٩٨	٨٠٢	١١٠٠

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

هـذا وعلى الـرغم من الاضطرابـات السياسيـة التي تفاقمت وتعـرض لها لبنـان بشكل خـاص عام ١٩٧٥ ومـا بعدهـا، الا ان الجدول السـابق يشير الى تنـامي مـوجـودات البنـوك التجارية، خصوصاً ائتمانها الى كل من الحكـومة والقـطاع الخاص، وذلـك عدا عن التحسن الكبير في مركزها الخارجي كما تعكسه الموجـودات الاجنبية لـدى البنوك المـذكورة. كـما زادت الودائع بأنواعها، بخاصة منها الزمنية وبالعملة الاجنبية. بينما يلاحظ ان تحسن وضـع السيولـة لدى المصارف التجارية قد ادى الى تناقص في اعتمادها على مصرف لبنان طلباً للسيولة وهو ما يوضحه الانخفاض المستمر خلال الفترة موضوع البحث في قروض مصرف لبنان اليها.

ويعـود هذا التحسن في الـوضـع المصـرفي التجـاري الى جملة من الاجـراءات اتخـذتهـا الحكومة ومصرف لبنان منها: انشاء منطقة مصـرفية حـرة ضمن المصارف تعفى فيهـا الودائـع وسائر الالتزامات المصرفية بالعملات الاجنبيـة والعائـدة الى غير المقيمـين من ضريبـة الدخـل والاحتياطي الالزامي ومن رسم ضمان الودائع، ورفع الحظر عن فتح مصارف جديـدة وذلك بموجب المرسـوم الاشتراكي الـرقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧، وتسـوية الـديون العـالقة بـين المصارف والمـدينين لمسـاعدة المتضـررين من الاحداث ومـد المصارف بمسـاعدات جـديدة لاعـادة بنـاء مؤسسـاتهم. كما تم تـأسيس المؤسسـة الـوطنيـة لضمـان التـوظيفـات ضـد مخـاطـر الحـروب والاضطرابات والفتن. كما حدد المرسوم الاشتراعي الرقم ٧٧ لسنـة ١٩٧٧ الرأسمـال الادنى لأي مصرف جديد بمبلغ (١٥) مليون ليرة لبنانية يسدد نصفـه كوديعـة لدى الخـزينة دون أي فائدة[١٠٦]. وقد زيد الحـد الأدنى لرأس المال المصرفي فيما بعد عـام ١٩٨٠ الى (٥٠) مليون ليرة.

هذا من حيث الصيرفة التجارية. اما الصيرفة الاستثمارية فلا تزال في مـراحلها الاولى من التطور، رغم الحاجة الماسة اليها. وقد اسس عام ١٩٧١ (البنك الوطني للإنماء الصنـاعي والسياحي) برأسمـال مختلط عام وخـاص. وقد بـدأ أعمالـه عام ١٩٧٣. ثم صـدر القانـون المنشور بالمرسوم الـرقم (١٤) لعام ١٩٧٧ بـانشاء مصـرف للاسكـان غايتـه تمويـل مشاريـع الاسكان، كما صدر المرسوم الاشتراعي الرقم ٦٦ لسنة ١٩٧٧ قـاضياً بـانشاء مصـرف وطني للانماء الزراعي[١٠٧]. وبذلك زاد عدد مصارف الاعمال والتسليف المتوسط والطويـل الاجل من ستة عام ١٩٧٤ الى ثمانية عام ١٩٧٨.

اما الكويت[١٠٨] فقد توسع جهازها المالي بصـورة كبيرة منـذ اوائل السبعينـات، سواء

---

(١٠٦) البساط، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية اللبنانية،» ص ٢٤٤، ومصرف لبنان، تقرير مصرف لبنان للاعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١٠٨) انظر حول التطور المصرفي في الكويت المصدرين القيمين التاليين:
Khouja and Sadler, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance*, pp. 164-165, and

من حيث عدد مؤسساته، او حجم موارده، وذلك بشكل رئيسي بسبب القدرة التنظيمية في القطاع الخاص وولعه التقليدي في حقل المال، وهما إمران تولدا عن الثروة الضخمة التي حصل الافراد عليها من خلال السياسة الحكومية التي اشتملت على منع البنوك الاجنبية من العمل في الكويت والتركيز على انشاء مؤسسات مالية كويتية ضخمة تقوم بادارة واستثمار اموالها الخاصة في الخارج بنفسها، وتكون قادرة على الوقوف بذاتها كقوة فاعلة في اسواق المال الدولية. وقد استطاعت الحكومة الكويتية تحقيق هدفها هذا بصورة رئيسة عن طريق تبني سياسة تقضي بقيام البنوك وشركات الاستثمار الكويتية باستثمار جزء كبير من مواردها المالية في شراء السندات الاوروبية وفي الاستثمارات العقارية في الوطن العربي. وكانت النتيجة ظهور جهاز مالي يعتبر حتى الآن اكبر واكثر تطوراً مما عداه في الوطن العربي او في منطقة الشرق الاوسط كلها، مما قد يهيء للكويت ان تكون واحدة من المراكز المالية المهمة في العالم(١٠٩).

ويمتاز القطاع المالي في الكويت بخصائص معينة تميزه عن امثاله في الاقطار العربية الاخرى(١١٠).

فهناك اولا سيطرة وطنية تامة على البنوك التجارية التي اربعة منها مملوكة ملكية خاصة، واثنان مملوكان ملكية مختلطة بين الحكومة والقطاع الخاص. وتتألف كلها من شبكة من الفروع وصلت عام ١٩٧٨ الى ما يقرب من مائة فرع، بنسبة تصل الى فرع واحد لكل (١١) الف نسمة من السكان(١١١).

والبنوك التجارية هي اكثر مؤسسات السوق النقدية الكويتية تطوراً. ويوجد منها في الكويت ما يفيض في الواقع على حاجة القطر الذي لا يتعدى سكانه المليون نسمة. وبعكس الوضع في بلدان الخليج الاخرى التي تسمح للبنوك الاجنبية بالعمل فيها. جاء توسع البنوك التجارية في الكويت من خلال مبادرات محلية. الا ان القانون عدل حديثاً بحيث يسمح للبنوك المملوكة بنسبة ٥٠ بالمائة على الاقل من قبل مؤسسات مالية كويتية بالعمل في الكويت. وقد انشيء فعلاً بنك جديد من هذا النوع وهو بنك البحرين والكويت الذي لا يزال يمثل استثناء وحيداً من القاعدة العامة السائدة من حيث الملكية المحلية للبنوك

= جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٣٦٦ - ٣٦٧ و ٤٠٠ - ٤١١. وقد استندنا الى هذين المصدرين بشكل خاص فيما يلي من البحث. انظر كذلك:
Thorn and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, pp. 175-187.

(١٠٩) Khouja and Sadler, Ibid., p. 164.

(١١٠) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ٣٩٦ - ٣٩٧.

(١١١) Khouja and Sadler, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance*, p. 164.

جدول رقم (٤ ـ ٣٣)
البنوك التجارية الكويتية، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الدنانير الكويتية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	٦,٢	٨,٥	١٣,٨	٢٦,٩	٥٧,٩	٦٧,٢	٩٢,٤	٢٧١,٠	١٢٢,٧	١٤٣,٣
موجودات اجنبية	٤٣٩,٦	٤٧٧,٩	٥١٣,٤	٤٧٩,٠	٥٦١,٤	٦١٤,٤	٦٧٤,٩	٨٢٢,٤	١٢١٤,٤	١٤٠٧,٧
حقوق على القطاع الخاص	١٣٧,١	١٤٧,٠	١٧٦,٤	٢٤٩,٥	٣٥٥,٣	٥٠٦,٧	٩٣٤,٣	١٢٣٦,٧	١٥٦٤,١	٢١٢٣,٦
ودائع تحت الطلب (جارية)	٥٠,٤	٥٧,٣	٨٤,٩	١٠١,٣	١١٣,٩	١٨٨,٦	٢٦٤,٦	٣٣٩,٨	٤٥٩,٤	٤٥٣,٥
ودائع زمنية وادخار	٢٦٦,٩	٣١١,١	٣٥١,٦	٣٦٣,٩	٤٨٩,٠	٦٠٠,٨	٨٢٦,٤	١٠٧٨,٠	١٣١٤,٠	١٥٩٣,٣
مطلوبات اجنبية	١١٥,٦٠	١٠٤,٢	١٠٣,٦	١٣٦,١	١٤٣,٤	١٦٩,٠	٣٢٤,١	٤١٩,٨	٦٠١,٥	٨٠٣,٩
ودائع حكومية	٨٠,٩	٨٣,١	٧١,٢	٥٨,٢	٨٣,٧	٨٧,٣	٧١,٠	١١٤,٩	٩٩,٢	١٣٩,٩
حسابات رأس المال	٣١,٦	٣٦,٤	٤٠,٨	٤٥,٦	٥١,٠	٦٣,٨	٨٩,٢	١٩٧,٤	٢١٨,٤	٢٦٨,٦
فقرات اخرى (صافية)	٣٧,٤	٤١,٣	٥١,٦	٥٠,٤	٩٣,٥	٧٨,٨	١٢٦,٣	١٨٠,٢	٢٠٨,٦	٤١٥,٤

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

التجارية. غير ان بعض البنوك الاجنبية تساعد في ادارة عدد من البنوك الكويتية[١١٢].

هذا ويلاحظ اعلاه السيولة العالية التي تتمتع بها البنوك التجارية في الكويت متمثلة باحتياطياتها وموجوداتها الاجنبية مقارنة بأنواع الودائع لديها. وكان هذا هو السبب في عدم لجوء البنوك المذكورة الى البنك المركزي لغرض السيولة وبالتالي غياب الاقتراض من البنك الاخير. كما يلاحظ تنامي الائتمان المصرفي الى القطاع الخاص بنسبة كبيرة خلال الفترة موضوع البحث، مما يدل على الدور الكبير الذي تلعبه هذه البنوك في الاقتصاد القومي هناك. ومن ناحية اخرى يلاحظ غياب الائتمان المصرفي الى الحكومة بسبب المركز النقدي الجيد الذي تتمتع به الحكومة والذي اشرنا اليه عند الكلام عن البنك المركزي الكويتي. بالاضافة الى ذلك يلاحظ النمو الكبير في الودائع بأنواعها مما يدل على تزايد ادخارات الافراد كما تعكسه بشكل خاص الودائع الزمنية والادخار التي تنامت بنسبة كبيرة تزيد على ٦٠٠ بالمائة خلال الفترة موضوع البحث. اما النمو الملحوظ في الجهاز المصرفي التجاري فتعكسه حسابات رأس المال التي زادت في الفترة نفسها بما يقرب من ٧٠٠ بالمائة.

وقد ظهرت، من ناحية ثانية، شركات استثمار ساهم فيها القطاع الخاص. وقد تنامت هذه الشركات في اواخر السبعينات، وظهرت فيها اتجاهات تخصصية بعدما زاد عددها بشكل كبير.

من ناحية ثالثة، برزت بنوك متخصصة[١١٣] بلغ تعدادها في اواخر السبعينات ثلاثة شجع عليها وساهم في الغالب منها، القطاع العام. فهناك (بنك الائتمان والادخار) الذي تملكه الحكومة كلياً، ويقوم بتقديم قروض عقارية واجتماعية بشروط سهلة، و(بنك الكويت العقاري) المملوك ملكية خاصة ويقوم بتمويل مشاريع عقارية كبيرة، و(بنك الكويت الصناعي) الذي تشارك الحكومة مع القطاع الخاص في ملكيته ويقوم بتمويل المشاريع الصناعية الجديدة والقائمة.

واخيراً، وجود سوق نقدية ومالية محدودة. فليس هناك عملياً وسائل سوق نقدية. فلا توجد سوق اولية او ثانوية للأوراق التجارية او شهادات ايداع او قبولات البنوك او حوالات الخزينة واهم مجالين لعمليات سوق نقدية نشطة متميزة هما الودائع بين البنوك والصرف الاجنبي. فقد نما سوق الودائع بين البنوك بشكل كبير نسبياً، وتعمل فيه البنوك مستلفة ومقرضة تبعاً لأوضاعها النسبية. كما ان سوق الصرف نشطة نسبياً خاصة بعد الغاء الرقابة على الصرف الاجنبي في تموز/ يوليو ١٩٧٢. وليس هناك من قيود على المدفوعات الدولية الجارية[١١٤]. وليس هناك عملياً سوق سندات، سواء حكومية او خاصة. الا ان هناك سوق

---

(١١٢) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(١١٣) Thorn and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, pp. 181-186.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

سندات عالمية بالدينار الكويتي تطورت خلال السنوات القليلة الماضية. ويعود هذا الوضع غير المتطور للسوق النقدية والمالية، وعدم وجود سوق للسندات الحكومية التي تمثل عادة البضاعة الاساس في كلتا السوقين، الى عدم احتياج الحكومة الى الاقتراض، وفرص الاستثمار المحدودة المتاحة في الاقتصاد المحلي مما ينفي الحاجة الى تمويل قصير وطويل الاجل. كما ان الحاجة الى رأسمال استثماري محدودة جداً، ولن تبرر ظهور سوق نقدية ومالية لوقت ليس بالقصير(١١٥).

وتشارك البنوك التجارية الكويتية في ملكية عدد من المؤسسات المصرفية والمالية في مناطق متعددة من العالم. وتحتوي محفظتها الاستثمارية سندات متوسطة وطويلة الاجل، جزء منها محرر بالدينار الكويتي على الرغم من انه صادر في الاصل لحساب جهات خارجية كما هو الحال بالنسبة لسندات البنك الدولي للانشاء والتعمير(١١٦).

وهناك على المستوى القومي مؤسسات مالية كويتية صرفة او تساهم فيها الكويت بشكل فعال. من ذلك (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية) وهو حكومي صرف يقرض الاقطار الاخرى. وقد اشرنا اليه قبلاً والى تأسيسه عام ١٩٦١ برأسمال قدره (٥٠) مليون دينار كويتي زيد عام ١٩٧٤ الى الف مليون دينار. ويمنح قروضه بشروط ميسرة بفائدة تراوح بين ٤ بالمائة الى ٥ بالمائة ولآجال تراوح بين ١٠ ـ ٥٠ سنة. وقد اقيمت عام ١٩٧٣ (شركة الاستثمار العالمي الكويتية) التي تقوم بادارة وترويج اصدار السندات الاوروبية منذ النصف الثاني من عام ١٩٧٤. كما ان هناك مؤسسات مالية استثمارية ثلاث اخرى ـ صغيرة الحجم نسبياً ـ تهدف، بالاضافة الى ادارة التمويل الطويل الأجل، بخاصة من خلال اصدارات الاسهم، فانها تهدف ايضاً الى تقديم خدمات استشارية. كما ان هناك العديد من المؤسسات المالية التي تشارك فيها الكويت مع مصالح عربية واجنبية اخرى، من اهمها (الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي) الذي هو مؤسسة اقليمية عربية، اقيمت في ظل جامعة الدول العربية، وتهدف الى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ويشارك فيها عشرون قطراً عربياً برأسمال قدره (١٢٠) مليون دينار. ويستطيع الصندوق الاقتراض داخلياً لحد ضعف رأسماله. وقد بدأ عملياته عام ١٩٧٣(١١٧)

اما في دولة الامارات العربية المتحدة فقد نمت البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الاخرى والصيارفة نمواً ملحوظاً خلال عقد السبعينات حتى بلغ عدد البنوك التجارية

---

(١١٥) المصدر نفسه، ص ١٨٧. انظر حول السوق المالية الكويتية تفصيلاً وافياً في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٤٢٣ ـ ٤٣١.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٤.

(١١٧) Thom and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, p. 183.

في اواسط السبعينات (٤٥) مصرفاً، منها (١٧) مصرفاً وطنياً، ويلغ عدد فروعها المرخص لها (٢٩٧) فرعاً منها (١٩٦) فرعاً مارست عملها فعلاً حتى ذلك التاريخ[١١٨]. وهناك بنك واحد يمتلكه المواطنون بالكامل من بين سبعة بنوك وطنية رئيسة، كما ان هناك بنكاً واحداً يمتلكه غير المقيمين بالكامل. اما البنوك الخمسة الرئيسة الاخرى فهي ذات رأسمال مختلط يمتلك المواطنون في اربعة منها اكثر من ٥٠ بالمائة من رؤوس اموالها. كما ان هناك اربعة بنوك تمتلك ٦٢ بالمائة من مجموع أصول البنوك مجتمعة، وبنكان تشكل اصولهما ٤٨ بالمائة من اجمالي اصول البنوك التجارية، في حين بلغت نسبة اصول البنوك الوطنية ٤٣,٢ بالمائة من اجمالي الاصول المذكورة، بينما استحوذت فروع البنوك الاجنبية على النسبة الباقية[١١٩].

وهكذا فان معظم البنوك التجارية هي فروع لبنوك اجنبية.

ويتصف النظام المصرفي هناك بالمنافسة القوية بين عدد كبير من المصارف الصغيرة والكبيرة، مما ادى الى توقف مجلس النقد منذ شباط/ فبراير ١٩٧٥ عن اصدار تصاريح لاقامة بنوك اجنبية، في حين استمر بالترخيص لانشاء بنوك وطنية بحيث لا تقل نسبة مساهمة المواطنين المحليين عن ٨٠ بالمائة من رأس المال المصرح به. وبذلك زاد عدد البنوك الوطنية الى عشرة بنوك وذلك حتى عام ١٩٧٧ حين تقرر وقف منح تراخيص جديدة، سواء لبنوك وطنية او اجنبية او لأي مؤسسات مالية اخرى غير المصارف التجارية. ومعظم المصارف تأسس على شكل شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة. ولا يوجد حد ادنى لرأس المال المصرح به، سواء للمصارف او المؤسسات المالية الاخرى، الا ان مجلس النقد حدد نسبة حساب رأس المال الى اجمالي اصول البنك بحيث لا تقل عن (١) الى (١٥). كما لا يوجد حد اعلى او ادنى لمساهمة المؤسسين في رأس المال[١٢٠].

وتهتم البنوك التجارية بتمويل التجارة الخارجية والبناء. وتميل البنوك الاجنبية الى توجيه الجزء الاعظم من قروضها نحو التجارة الخارجية، بينما كرست البنوك الوطنية نسبة اكبر من قروضها لاغراض البناء. ولا يقتصر نشاط البنوك التجارية عموماً على منح القروض القصيرة الاجل بل تقوم ايضاً بتقديم قروض طويلة الاجل، خصوصاً لاغراض تمويل مشروعات التنمية والعمران، ولكنها لا تساهم مباشرة في تمويل الصناعة والنشاطات الانشائية سوى عن طريق التسهيلات المصرفية[١٢١].

---

(١١٨) مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة (الكويت: دار القبس، ١٩٧٧)، ص ٣٩٤.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٣٩٧ - ٣٩٩.

(١٢٠) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٧٧.

(١٢١) K[evan] G[erard] Fenelon, *The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey*, 2 nd ed. (London: Longman, 1976), pp. 82-83.

ويتضح من الجدول رقم (٤ ـ ٣٤) ان الموجودات الاجنبية تؤلف جزءاً مهماً من اصول البنوك التجارية في الامارات في حين يستحوذ الائتمان في القطاع الخاص على معظم تلك الاصول. أما القروض الى الحكومة والهيئات الرسمية فليست كبيرة نسبياً نظراً للمركز النقدي القوي للحكومة بسبب ايراداتها النفطية. كما يلاحظ وجود قروض الى المؤسسات المالية الاخرى. وتتعامل البنوك مع مجلس النقد لتعديل اوضاعها المالية من وقت لآخر. وتعتمد البنوك الصغيرة على الكبيرة في تمويل جزء من عملياتها حيث تختلف نسب السيولة بينها اختلافاً كبيراً[١٢٢].

جدول رقم (٤ ـ ٣٤)

البنوك التجارية في الامارات العربية المتحدة، للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩

(بملايين الدراهم)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	١٤٦	٥٩٤	٨٩٨	١٦٩٩	٢٤٠٤	٢٥٥٣	٣٥٠٧
موجودات اجنبية	١٥٨٨	٤٤٠٤	٧١٧٢	١٠٢٤٠	٨٠٩٨	٩٩١٨	١٣٢٩٥
حقوق على الحكومة	١٣٧	٢٧٣	٣٥٨	٧٣٧	١٤٩٨	١٩٠٧	٢٩٥٨
حقوق على الهيئات الرسمية	—	٩	٩١	٢٩٩	٧١٣	٥٨٤	٨٩٢
حقوق على القطاع الخاص	١٦٢٧	٣٣٦٢	٥٦٩١	١٠٤٧٢	١٥٨١٩	١٩٣٥٧	٢١٢١٢
حقوق على المؤسسات المالية الاخرى	١٤	٣٧	١٢٥	١٨٦	١٧٠	٢١٠	٢٨٣
ودائع جارية	٧٠٥	١١٠٧	١٩٧٥	٣٦٤٨	٣٨٢٢	٤٠٧٢	٤٣٠٣
ودائع زمنية وادخار	١٢٨٧	٤٢٠٧	٦١٥٧	١١٩٧٧	١٠٢٩١	١١٧٩٠	١١٥٩٤
مطلوبات اجنبية	٤٢٩	٨٩٨	١٧٤٥	٣٥٠٠	٨٨٢١	١٠٥٩٧	١٥١٧١
ودائع حكومية	٩٧٩	٢١٥٩	٣٥٧٨	٢٩٤٩	٢٣٢٤	٢٥٠٣	٤٣٥٨
مطلوبات لسلطات النقد	١٦	١٧٢	٥٢٧	١٠١٣	١١٩٢	١٣٩١	١٠٣٩
حسابات رأس المال	١٢٥	١٧٥	٣٩٢	٦٠٩	١٨٦٧	٣٥٤٨	٤٥٥٣
فقرات اخرى (صافية)	٢٨-	٤٠-	٤٠-	١١٥-	٣٨٥	٦٢٨	[illegible]

المصدر: احتسبت من:

International Financial Statistics, vol. 33, no. 8 (August 1980).

(١٢٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ٧٩.

هذا ونظراً للفروق الكبيرة بين اسعار الفائدة السائدة في الداخل الخارج وضآلة فرص الاستثمار والتسليف محلياً، والتوقعات بشأن عدم استقرار اسعار الصرف الاجنبي، وفائض السيولة المحلية ـ كل ذلك دفع بالبنوك المحلية الى الاحتفاظ بأموالها في الخارج، والى ان قدراً من الودائع لديها يتألف من عملات اجنبية معظمها جنيهات استرلينية ودولارات امريكية، هذا بالاضافة الى احتفاظ البنوك بسيولة عالية بشكل ارصدة لديها او لدى مجلس النقد او لدى البنوك في الخارج[١٢٣].

وهناك مؤسسات مالية متخصصة أخرى[١٢٤] من اهمها (بنك الامارات العربية المتحدة للتنمية) الذي اقيم عام ١٩٧٤ لتمويل مشروعات التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك بالاقراض المباشر او بتقديم الضمانات او المساهمات في رأس المال. وتمتلك الدولة بالكامل رأسمال البنك البالغ (٥٠٠) مليون درهم. وهناك ايضاً (صندوق ابو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي) الذي اسس عام ١٩٧١ برأسمال قدره مليارا درهم وتمتلكه حكومة ابو ظبي كاملا. ويهدف الصندوق الى تقديم المعونة بشكل قروض ميسرة طويلة الاجل الى بلدان عربية وغير عربية نامية. كما يمكنه المساهمة مساهمة مباشرة في اي مشروعات ملائمة. وهناك اخيراً (جهاز ابو ظبي للاستثمار) الذي اقيم عام ١٩٧٦ ليحل محل (مجلس الاستثمارات المالية) الذي اسس عام ١٩٦٧. ويقوم بأعمال الاستثمار المباشر في المشاريع المختلفة او انشاء المصارف او الشركات المالية والانتاجية بأنواعها.

اما البحرين فقد زاد فيها عدد البنوك التجارية في السبعينات زيادة كبيرة. فقد كان هناك حتى نهاية عام ١٩٧٧ ثمانية عشر مصرفاً وطنياً وثلاثة وثلاثون فرعاً لبنوك اجنبية، وسبعة عشر مكتباً ممثلاً لبنوك اجنبية واربعة بيوت سمسرة مالية[١٢٥]

في عام ١٩٧٥ دعت مؤسسة نقد البحرين المصارف العالمية المشهورة والمؤسسات المالية الدولية والعربية لفتح فروع عاملة لها في البحرين مساهمة منها في خلق سوق نقدية ومالية دولية في منطقة الخليج. وقد بلغ مجموع البنوك التي منحت تراخيص تحت اسم (وحدات مصرفية خارجية Offshore Banks) ٣٣ مصرفاً ومؤسسة مالية عاملة بالاضافة الى اربعة بيوت سمسرة مالية، وسبعة عشر مكتب تمثيل لبنوك اجنبية دولية[١٢٦]. وقد ساعد ذلك على

---

(١٢٣) العتيبة، البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة، ص ٤٠٢ - ٤٠٣.

(١٢٤) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٨٠ - ٨٣.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٩، و
Thorn and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, p. 203.

خلق سوق نقدية ومالية دولية في المنطقة. وكان مما يسر ذلك توافر فوائض عربية نفطية كبيرة، والموقع الجغرافي الملائم جداً للبحرين بين الأسواق المالية التقليدية في اوروبا وجنوب شرقي آسيا، وتوفر وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، وحرية التحويلات الخارجية بين البنوك. فقد كان للدينار الكويتي والريال السعودي ودرهم دولة الامارات العربية المتحدة دور فعال بين العملات المتعامل بها في سوق المال في البحرين. واستعمل الدينار الكويتي والدينار البحريني عملتين لاصدار سندات تمويل دولية(١٢٧).

ويعكس الجدول الرقم (٤ ـ ٣٥) تنامي كل من موجودات ومطلوبات البنوك التجارية، وتزايد سيولتها متمثلة باحتياطياتها وموجوداتها الاجنبية مقارنةبانواع الودائع لديها. وتحتل القروض الى القطاع الخاص اهم موجودات البنوك، وقد زادت زيادة كبيرة خلال الفترة موضوع البحث. وتقوم البنوك بتمويل الاستيرادات والانشاءات والتجارة الخارجية الواسعة.

اما قطر فيعمل فيها اثنا عشر مصرفاً تجارياً، منها اثنان محليان، وثلاثة عربية وسبعة اجنبية. وهي تتمتع بسيولة عالية، وتحتفظ بمبالغ كبيرة من الموجودات الاجنبية المتزايدة. وتمثل ودائع القطاع الخاص اهم موارد البنوك التجارية في الوقت نفسه الذي تنامت فيه القروض الى القطاع الخاص مما الف اهم موجوداتها خلال الفترة موضوع البحث، وكما هو واضح في الجدول رقم (٤ ـ ٣٦) ويذهب معظم الائتمان المصرفي الى تمويل تجارة الاستيراد والانشاءات المتعلقة بالمشاريع الحكومية والى مدى اقل ما تعلق منها بالقطاع الخاص(١٢٨).

وليس هناك في قطر شركات استثمار ولا مؤسسات مالية وسيطة اخرى عدا المصارف التجارية. فلا توجد بنوك متخصصة ولا بورصة اسهم ولا وسائل دين حكومية(١٢٩).

ويشير الجدول رقم (٤ ـ ٣٦) الى تنامي موجودات ومطلوبات البنوك التجارية في قطر خلال فترة السنوات العشر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩، ويلاحظ تزايد اقتراض هذه البنوك من سلطات النقد المركزية خلال السنوات الثلاث الاخيرة، مما يدل على تزايد اعتماد هذه البنوك على

---

(١٢٧) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ١١٠.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٧٠.

(١٢٩) Thom and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, p. 206.

جدول رقم (٤ ـ ٣٥)

البنوك التجارية البحرينية، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الدنانير البحرينية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	١,٢٠	١,٦٤	١,٥١	١,٢٤	٢,٤٢	٢٥,٢٥	٣٨,٤٦	٢٥,٣٦	٣٣,٩٤	٣٦,٩٤
موجودات اجنبية	٢٧,٢٣	٣٨,١٨	٤٦,٧٦	٤٥,١٥	٩٨,٨٨	١٦٠,٥٩	١٨٩,٨٥	٢٢٣,٥٥	٢٤٣,٧٩	٢٣٦,٦٧
حقوق على الحكومة	–	–	–	٢,٩٠	١,٣٠	١,٣٤	٣,٥٨	٩,١٧	٢٣,٧٦	٢٦,٧٧
حقوق على القطاع الخاص	٢٤,٧٣	٣٧,٥٧	٥٣,١٣	٧٣,٤٦	١٢٠,٧١	١٦٠,٧٦	٢٦٧,٩٠	٣١٠,٧٦	٣٢٥,٤٤	٣٧٥,٨٤
ودائع جارية (تحت الطلب)	١٩,٠٩	٢٧,٣٥	٣١,٤٠	٤٤,٤٦	٤٤,٤٣	٥٣,٧٥	٩٣,٧٢	١٠٨,٧١	١٢٧,٢٠	١٣٦,٢١
ودائع زمنية وادخار	١٨,٤٩	٢٤,٥٦	٣٢,٦٧	٤٠,٢٧	٨٤,٥٢	١٠٦,٤٥	١٧٥,٨٩	٢٠٣,٠١	٢٣١,٠٠	٢٢٥,٧٦
مطلوبات اجنبية	٤,٥٠	١٠,٠١	١٧,٢٦	٢٣,٠٥	٦٠,٨٥	١٢٩,٧٤	١٥٤,٢٤	١٩٧,٧٥	١٩١,٧٩	٢٣٥,٧٩
ودائع حكومية	٨,٢٣	١١,٧٨	١٣,٦٧	١١,٣٠	٣٢,٠٥	٥٠,٥١	٦٨,٦٧	٤٩,٠٢	٦٦,٨٧	٥٠,٧٧
حسابات رأس المال	١,٢٠	١,٩٦	٣,٤٥	٦,٢١	٧,٦١	٩,٣٩	١٤,١٧	٢١,٥٠	٢٤,٣٢	٣٤,٦٦
فقرات اخرى (صافية)	١,٦٦	١,٧٤	٢,٩٥	٢,٥٤-	٦,١٦-	١,٨٩-	٦,٩١-	١١,١٦-	١٤,٢٧-	٧,٠٢-

المصادر: احتسبت من:

Ibid., and *International Financial Statistics*, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement).

جدول رقم (٤ - ٣٦)

البنوك التجارية القطرية، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (بملايين الريالات القطرية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	٦,٦	٩,٥	١٦,٢	١٧,٨	٢٩,٩	٥٧,٧	٥١,٨	٧٧,٢	٢١٣,٣	٢٧٥,٨
موجودات اجنبية	٢١٣,٩	٢٨٠,٧	٣١٩,٨	٣٢٥,٦	٥٦٤,٨	١١٠٨,٧	١٥١١,٣	١٨٠٨,٦	٢٢١٣,٠	٢٥٢٤,٢
حقوق على القطاع الخاص	٢١٤,٧	٢٦٢,٤	٣٣٢,٧	٥٠٣,٤	٧٥٢,٥	١١٢٥,٦	١٥٥٩,١	٢٤٦٣,٧	٢٨٨٩,٢	٣٢٧٨,٥
ودائع جارية	١٤٣,٣	١٧٦,٨	٢٦٨,٨	٣٠٢,١	٤٠٦,٠	٧٦٥,٠	١١٩٩,٩	١٥٨٢,١	١٧٣٣,٢	١٧٧٦,٤
ودائع زمنية وادخار	١٨٧,٠	٢٢٥,٨	٣١٨,٦	٣٦٤,٢	٤٨٥,١	٧٤٣,٧	١١٢٨,٩	١٤٨٠,٣	١٨٠٩,٠	٢٠١٩,٨
مطلوبات اجنبية	٣٩,٧	٢٥,٧	٢,٥	٣١,٢	١٠٣,٦	٢٢٥,١	٣٤٥,٩	٤٧٨,٢	٦٣٧,٠	١٠٠٠,٣
ودائع حكومية	١١,٧	٥٥,٨	٢٠,٢	٣٩,٠	١٢٦,٧	٢٢٩,٢	١١٩,٨	٢٥١,٦	٤٤٨,٢	٤٣٤,٠
قروض من السلطات النقدية	–	–	–	–	–	–	–	٦٢,٥	٨٨,٧	٣٩,٤
حسابات رأس المال	٥٣,٢	٦٦,٦	٦٧,٢	٩٥,٢	١٦٨,٩	٢٥٢,٠	٢١٠,١	٢٣٢,٣	٢٨٤,٤	٣٨٥,٧
فقرات اخرى (صافية)	٠,٤	٢,٠	٨,٧-	١٥,١	٥٦,٩	٧٦,٩	١١٧,٧	٢٦٢,٥	٣٢٢,٠	٤٢٢,٩

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

مؤسسة النقد القطرية. ولكن يلاحظ في الوقت نفسه غياب الاقتراض الحكومي من هذه البنوك في وقت تزايدت فيه ودائع الحكومة لديها، مما يدل على مركز نقدي حكومي قوي.

اما المملكة العربية السعودية فقد بلغ عدد البنوك التجارية فيها في نهاية عام ١٩٧٩ اثني عشر مصرفاً لها (١١٠) فروع، تؤلف البنوك المحلية الستة منها بفروعها الستة والتسعين معظم ميزانياتها الكلية[١٣٠]. وتلعب البنوك الاجنبية المتبقية دوراً اكبر في اتاحة الاموال المقترضة اللازمة للشركات الاجنبية التي تساهم في تطوير الاقتصاد السعودي. وربما كانت هذه البنوك مسؤولة في الغالب عن الارتفاع الكبير في القروض الى القطاع الخاص بعد عام ١٩٧٣[١٣١] وقد اقيم عام ١٩٧٥ (البنك السعودي العالمي) برأسمال مصرح به قدره (٢٥) مليون باوند استرليني دفع نصفه. وقد انشيء على شكل شركة بريطانية تساهم فيها مؤسسة النقد العربية السعودية بنسبة ٥٠ بالمائة من رأسماله، وبنكان سعوديان محليان بنسبة ٢,٥ بالمائة لكل منهما، وستة بنوك عالمية فرنسية وانكليزية وامريكية وسويسرية ويابانية بنسبة ٤٥ بالمائة[١٣٢]. وهناك مؤسسات متخصصة حكومية عديدة اقيم منها بنك الائتمان السعودي عام ١٩٧٣ وصندوق التنمية الصناعية وبنك الاستثمار عام ١٩٧٤، وكذلك صندوق التنمية العقارية[١٣٣]. وليس هناك سوق نقدية لعدم توافر وسائلها. كما لا يوجد سوق سندات حكومية لعدم حاجة الحكومة للاقتراض. وقد زاد في السبعينات الاقتراض الدولي بالريال السعودي بسبب السيولة العالمية للجهاز المصرفي كما تعكسه فقرات الاحتياطيات والموجودات الاجنبية والودائع بالعملات الاجنبية، بالاضافة الى حرية التعامل بالصرف الاجنبي وكلفة الاقتراض المنخفضة نسبياً ـ كل ذلك جعل الريال السعودي عملة جذابة في التمويل الدولي رغم خطورة التقلب في اسعار الصرف بالنسبة للمقترض[١٣٤]. ومن المعلوم ان التعامل بالصرف الاجنبي حر تماماً بالنسبة لجميع البنوك والصيارفة. ويوفر معظم البنوك حسابات جارية بالريال او الدولار وكذلك حسابات ادخار، كما يمكن فتح حسابات بالعملات الاخرى من قبل المقيمين وغير المقيمين، وهو أمر واضح في الجدول (٤ ـ ٣٧) في فقرة (الودائع بعملات اجنبية) التي تزايدت باستمرار خلال فترة السنين العشر الواردة في الجدول نفسه الرقم

---

(١٣٠) *International Financial Statistics*, vol. 33, no. 8 (August 1980), p. 333.

(١٣١) Thorn and Mazhar, eds., Ibid., p. 250.

(١٣٢) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٢٠٨.

(١٣٣) Thorn and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, pp. 248-250.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١.

جدول رقم (٤ ـ ٣٧)

البنوك التجارية السعودية، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الريالات السعودية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	٠,٢٢	٠,٥٣	٠,٤٦	١,٢٣	١,٦١	٤,٨٥	٧,١١	١٣,٠٣	٢٢,١٢	١٣,٥٩
موجودات اجنبية	٠,٤٥	٠,٦٤	١,٣٣	١,٣٧	١,٦٣	٣,٦٢	٨,٢٩	١١,٢٨	١١,٥٥	١٨,١
حقوق على القطاع الخاص	١,٧١	١,٨٢	١,٨٢	٣,٢٦	٤,٤٣	٦,٧٢	٩,٨٨	١٠,٦٨	١٤,٤٠	٢٦,٧٣
ودائع جارية	٠,٧٧	٠,٩٨	٠,٣٦	٢,٢٣	٣,١٩	٧,٥٠	١٣,٦٨	٢٢,١٦	٣٠,٠٣	٣١,٠٠
ودائع شبه نقدية	٠,٧٠	٠,٩٠	١,٢١	١,٤٢	١,٩٤	٣,١٣	٤,٣١	٥,٨٦	٧,٦٣	٩,٣٨
ودائع بعملات اجنبية	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٦	٠,١٠	٠,٥٠	٠,٤٧	١,٠٣	١,٣٠	١,٢٠	١,٩٠
مطلوبات اجنبية	٠,١٦	٠,٢٨	٠,٢٣	٠,٣٢	٠,٨٧	١,٧٩	٤,٦٧	٤,٣٤	٦,٠٧	٧,٤٧
ودائع حكومية	٠,٠٩	٠,١٢	٠,١٢	٠,١١	٠,١٧	٠,٢٨	٠,٤٢	٠,٣٩	٠,٧٥	٠,٨٤
حسابات رأس المال	٠,١٧	٠,١٩	٠,٢١	٠,٢٤	٠,٣٣	٠,٦٨	٠,٩٤	١,٢٥	١,٨٥	٢,٥٥
فقرات اخرى (صافية)	٠,٤٨	٠,٤٣	٠,٤٣	٠,٥٣	١,٦٦	١,٣٤	٠,٢٣	٠,٢٩-	٠,٥٥	٥,٣٩

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

(٤ ـ ٣٧). وليس هناك بورصة للاوراق المالية والتعامل بالاخيرة نادر[١٣٥].

ويلاحظ ان نمواً كبيراً نسبياً قد تحقق في كل من موجودات البنوك التجارية وفي انواع الودائع لديها بعد عام ١٩٧٤، ويعود ذلك في الغالب الى تنامي ايرادات الحكومة من النفط والانفاق التنموي الكبير من قبل الحكومة نتيجة ذلك وتزايد النشاط الاقتصادي من قبل القطاع الخاص. ولكن يلاحظ ايضاً غياب الاقتراض الحكومي بسبب مركزها النقدي القوي، وكذلك غياب الاقتراض المصرفي من مؤسسة النقد السعودية نتيجة سيولة البنوك العالية.

وهناك من الناحية الاخرى مؤسسات مالية اقليمية عديدة منها: صندوق التنمية السعودي الذي اسس عام ١٩٧٤ برأسمال قدره (٨٦٥) مليون دولار والبنك الإسلامي الذي تساهم فيه البلدان الاسلامية الاخرى برأسمال قدره (٢٤٠٠) مليون دولار. وتقرض كلتا المؤسستين باسعار فائدة اسمية وتمنح قروضاً على اسس تحتوي عموماً وعملياً عنصر المنح. كما تساهم السعودية في شركة الاستثمار العربية التي يبلغ رأسمالها (٢٠٠) مليون دولار وفي صندوق الإنماء العربي كذلك[١٣٦].

اما في سلطنة عمان فلا توجد سوق نقدية او مالية متطورة رغم وجود بعض البنوك التجارية المحلية والاجنبية. غير ان لهذه البنوك علاقة وثيقة بالاسواق المالية الدولية. ويرى البعض [١٣٧]، ان حجر الاساس لهذه العلاقة الوثيقة يكمن في استقرار القيمة التعادلية للريال العماني وارتباطها بالدولار الامريكي. ولكن ليس هناك حوالات خزينة ولا سندات حكومية او تجارية.

ويلاحظ في الجدول رقم (٤ ـ ٣٨) ان الائتمان المصرفي الى القطاع الخاص كان اهم فقرة في موجودات البنوك التجارية، كما انه تزايد بنسب مهمة منذ عام ١٩٧٤. هذا في حين تناقص الائتمان المصرفي الى الحكومة في وقت زادت فية ودائع الاخيرة عموماً خلال الفترة موضوع البحث. كما تزايدت الودائع بأنواعها، وتنامت حسابات رأس المال بأكثر من ٣٠٠ بالمائة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩. وكذلك تحسنت سيولة المصارف وتضاعفت الموجوذات الاجنبية لديها نتيجة زيادة صادرات القطر من النفط وميل ميزان المدفوعات لصالحه.

---

(١٣٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٢٠٩.

(١٣٦) Thom and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, p. 251.

(١٣٧) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

جدول رقم (٤ ـ ٣٨)
البنوك التجارية العمانية، للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩
(بملايين الريالات العمانية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	١,١	٣,٠	١٠,٦	١٦,٧	٢٥,٦	٢٤,٢	٣٢,٣
موجودات اجنبية	١٤,٨	٢٢,٦	٢٣,٠	١٥,٣	٣٣,٣	٣٦,٨	٦٧,٨
حقوق على الحكومة	٦,٦	٥٦,٥	٦٢,١	٨٩,٥	٥٦,٠	٢٠,٦	٤,٠
حقوق على القطاع الخاص	١٨,٩	٦٥,٨	٨٦,٠	١٢٠,٢	١٦٧,١	١٩٨,٤	٢٢٢,٦
ودائع جارية	٩,٨	١٩,٥	٣٣,١	٥٤,٤	٥٦,٢	٤٩,٩	٤٨,٩
ودائع شبه نقدية	٢١,٧	٣٦,٨	٤٦,٣	٦٢,٤	٩٥,٣	١١٦,٣	١٢٣,٠
مطلوبات اجنبية	٣,٢	٥٦,٣	٧٢,٠	٩٠,٠	٦٧,٦	٦٩,٤	٧٩,٥
ودائع حكومية	٣,١	١٥,٦	٢٤,٩	٢٨,٠	٥٩,٤	٣٩,٧	٦٢,٨
حسابات رأس المال	-	-	٤,٢	٦,٣	٨,٩	١٠,٨	١٣,٧
فقرات اخرى (صافية)	٣,٧	١٩,٧	١,١	٠,٦	-٥,٥	-٦,٢	-١,٣

المصدر: احتسبت من: *International Financial Statistics*, vol. 33, no. 8 (August 1980).

اما في اليمن الشمالي فقد كان فيه في النصف الثاني من السبعينات ثمانية بنوك، واحد منها محلي والسبعة الباقية اجنبية، بفروع بلغت (١٧) فرعاً. ويدل ذلك على هيمنة البنوك الاجنبية على الجهاز المصرفي اليمني[١٣٨].

وهناك من بين البنوك مصرف عربي واحد فقط. وتمثل هذه البنوك كل ما هناك من سوق نقدية ومالية في اليمن الشمالية، فليس هناك بورصة اوراق مالية او بيوتات خصم او سمسرة مالية ولا وسائل دين حكومية ولا مؤسسات مالية اخرى. وتقوم البنوك التجارية بتمويل الاستيرادات خصوصاً، ويمول كونسورتيوم من البنوك العاملة محصول القطن الذي هو المحصول الرئيسي المعد لاغراض التصدير. اما تمويل مشاريع التنمية فيتم احياناً من خلال قروض طويلة الاجل من قبل صناديق التنمية العربية وغيرها من المصادر الاجنبية[١٣٩].

ويلاحظ من الجدول رقم(٤ ـ ٣٩) تنامي الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي. فرغم ان الميزان التجاري هو عادة في غيرمصلحةاليمن، الا ان الاخير يستطيع تغطية حاجاته

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ٦٧٦.

(١٣٩) Thom and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, pp. 209-210.

من الصرف الاجنبي عن طريق تدفق كبير الى الداخل من تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج.

كما يلاحظ انه في الوقت الذي تناقصت، حتى اختفت عام ١٩٧٩، القروض الحكومية من الجهاز المصرفي، فقد تزايد، وبشكل كبير، الائتمان المصرفي الى المؤسسات الحكومية، وبشكل اخص، الى القطاع الخاص. كما يلاحظ الاعتماد المتزايد للبنوك التجارية على البنك المركزي هناك كما تعكسه قروض الاخير الى البنوك المذكورة. كما تنامت الودائع بأنواعها لدى هذه البنوك، مما يدل على تزايد ادخارات الافراد خلال الفترة موضوع البحث. ومع ذلك فان هذه الادخارات لم تشكل خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ سوى ٢,٧ بالمائة من الدخل القومي هناك[١٤٠].

جدول رقم (٤ ـ ٣٩)
البنوك التجارية اليمنية، للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩
(بملايين الريالات اليمنية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	٣٣,٢	٥٤,٨	٧٤,٣	٢٧١,٦	٤٥٧,١	٥٠٤,٨	٥٩١,٠
موجودات اجنبية	٦٥,٧	٦٠,٢	٢٧٨,٥	٦٤٨,٦	٢٩٤,٢	٤٠٧,٤	٥٤٦,٩
حقوق على الحكومة	١٤,٥	١٦,٠	١٢,٠	٤,٢	٠,١	٠,١	—
حقوق على مؤسسات رسمية	٢٧,٥	٣٥,٦	٥٠,١	٦٥,٢	٥٧,٥	٨٠,٨	٧٨,٩
حقوق على القطاع الخاص	١٤٢,٠	٢١٥,٨	٣٣٥,٤	٨٨٤,٠	١٢٩٠,٦	١٥٩٨,٦	١٧٤٢,٥
ودائع جارية	٧٥,٤	٩١,٥	٢٠٩,٨	٤٥٧,٨	٥٤٦,١	٦٥٤,٨	٧٢٤,٣
ودائع زمنية وادخار	١٠١,٩	١٤٨,٧	٢٥٦,٩	٦٩١,٠	٧٧٠,٤	١٢٢٨,٥	١٢٥٤,٨
مطلوبات اجنبية	٢٣,١	٣٢,٨	٩٦,١	٤٨١,٣	٣٤١,٤	٢٩٠,٨	٣٧٨,٦
ودائع حكومية	٣,٤	١٣,٦	١١,٧	٢٠,٣	٤٧,٦	٥٥,٨	١٦,٣
قروض من البنك المركزي	٢٠,٨	٦,٧	٥٥,٠	٢٨,٨	٧٣,١	٥٨,٦	٧٦,٩
حسابات رأس المال	٦٢,٠	٧٧,٠	٧٨,١	١٠١,٥	١٩٥,٣	٢٨٧,٥	٤٠١,١
فقرات اخرى (صافية)	-٣٠,٧	١٢,٢	٤٢,٦	٩٢,٧	١٢٥,٢	١٥,٩	١٠٧,٢

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

---

(١٤٠) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٦٧٤.

هذا وقد تم عام ١٩٧٥ انشاء بنك التسليف الزراعي برأسمال قدره مائة مليون ريال تدفعه الحكومة كاملاً، ويقوم البنك بتمويل المشاريع الزراعية والنشاطات المتعلقة بها. وقد بدأ البنك اعماله عام ١٩٧٦. كما اقيم عام ١٩٧٦ البنك الصناعي اليمني برأسمال قدره مائة مليون ريال كذلك تساهم فيه الحكومة بنسبة ٧٠ بالمائة والبنوك التجارية والشركات الخاصة والافراد بنسبة ٣٠ بالمائة. ويقوم البنك بتمويل المشاريع الصناعية والمساهمة في رؤوس اموالها تدعيماً للصناعة في البلاد[١٤١].

اما اذا انتقلنا الى اليمن الجنوبية فسنجد ان المادة (٢) من القانون الرقم (٣٦) لعام ١٩٧٢ بشأن النظام المصرفي هناك قد نصت على اعتبار النظام المصرفي جزءاً من القطاع العام في الاقتصاد الوطني. كما نصت المادة (٤) من القانون نفسه على ان النظام المصرفي يتكون من مصرف اليمن المؤسس بموجب القانون نفسه، والبنك الاهلي المشار اليه في القانون نفسه والذي سبق انشاؤه بموجب القانون الرقم (٣٧) لسنة ١٩٦٩ برأسمال اسمي قدره خمسة ملايين دينار يمني. وقد نصت المادة (٥٤) من القانون الجديد الرقم (٣٦) لسنة ١٩٧٢ على جواز قيام البنك الاهلي بمزاولة جميع اعمال البنوك التجارية المتخصصة. ولذا فقد اتجهت تسهيلات البنك الائتمانية تدريجاً نحو تمويل تجارة التصدير والاستيراد والانشطة الزراعية والصناعية. كما قدم تسهيلات ادخارية وزاد من الفوائد التشجيعية عليها بالعملات الاجنبية. وقد بلغت فروع البنك في نهاية العام ١٩٧٧ عشرين فرعاً موزعة على محافظات القطر كافة[١٤٢]. هذا ولا توجد في اليمن الجنوبية شركات استثمار ولا مؤسسات ائتمان اخرى ما عدا صناديق توفير البريد التي يرجع عهدها الى القرن التاسع عشر[١٤٣].

ويتبين من الجدول رقم (٤ ـ ٤٠) السيولة العالية التي يتمتع بها البنك الاهلي كما تعكسه احتياطياته وموجوداته الاجنبية مقارنة بالودائع لديه بأنواعها. الا انه يلاحظ ضآلة الموجودات الاجنبية المتوافرة لدى البنك، وكذلك ضآلة الائتمان المصرفي الى كل من الهيئات الرسمية والقطاع الخاص معاً. كما ان الائتمان الى الهيئات الرسمية قد ظهر منذ عام ١٩٧٨ فقط ،وفاق الائتمان الى القطاع الخاص بما يزيد على اربع مرات،مما يدل على سياسة البنك في تمويل المؤسسات الحكومية لاغراض التنمية الاقتصادية في ظل سياسة الاقتصاد الموجه،التي تتبعها الحكومة هناك. وتشير الارقام الواردة في الجدول الى قلة الودائع كذلك مما يدل على انخفاض نسبة الادخارات لدى السكان. كما تشير الودائع الحكومية الى ضعف المركز النقدي للحكومة واستقراره في السنوات الاخيرة في مستوى منخفض. كما ان تزايد المطلوبات الاجنبية مقابل الموجودات الاجنبية تعكس ضعف المركز الخارجي للقطر والبنك معاً.

---

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٦٧٩.

(١٤٢) الاشولي، «اجهزة الوساطة المالية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،» ص ٢٦٠ ـ ٢٦٦.

(١٤٣) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٦٩١.

جدول رقم (٤ - ٤٠)

البنك الاهلي التجاري في اليمن الديمقراطية، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (بملايين الدنانير اليمنية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	٠,٩٢	١,٠	٣,٦٣	٦,٩٥	٤,١٣	٢,٦٧	١١,٧٦	٨,٨٢	٨,٢٩	١٧,٢٦
موجودات اجنبية	٣,٤٨	٣,٣٧	٣,١٦	١,٨٨	١,٩٥	٩,١٦	١٠,٢٨	٢٣,٢٨	١٦,٠٣	٣٦,٠٩
حقوق على مؤسسات رسمية	—	—	—	—	—	—	—	—	٤٤,٢٧	٤٧,٣٤
حقوق على القطاع الخاص	١٠,١٦	٩,٦٠	٩,٩١	١٠,٣٨	١٦,١٠	٢٤,٠٦	٢٨,٥٠	٤٧,٠٧	١٤,٢٦	١٣,٨٨
ودائع جارية (تحت الطلب)	٤,٥٧	٥,٨٤	٥,٦٠	٧,٧٣	١٠,٢٩	١٤,٠٣	١٧,٦٩	٢٧,٠٠	٢٧,٠٠	٤١,٣٧
ودائع زمنية وادخار	٩,١٢	٨,١٨	٩,٣٠	٩,٤٣	٩,٨٦	١٦,٤٥	٢١,٣٣	٣٥,٤٨	٢٤,٢٩	٣٢,٤٩
مدفوعات تجارية مسبقة	١,٠٢	١,٢٢	٠,٩٨	١,٤٥	١,٠٩	١,٥٦	٢,٧٣	٥,٩٣	٥,٧٨	٩,٢٤
مطلوبات اجنبية	٠,٥٠	٠,٣٦	٢,٠٩	٣,١٧	٥,٢١	٧,٧٢	١٧,٧٢	١٦,٨٣	١٤,٩٦	٢١,٨٨
ودائع حكومية	٠,٢٨	١,٦٧	١,٦٣	٣,٦٥	٤,٣٤	٥,٣٢	٩,٠٥	١٢,٥٥	١٢,٥١	١٦,٦٩
حسابات رأس المال	٠,٣٥	١,٠١	٣,٤٨	٣,٦٥	٤,٥٩	٤,٥٩	٥,٠٥	٦,١٧	٦,١٨	٦,٨٨
فقرات اخرى (صافية)	٠,٢٦-	٣,٠٩-	٥,١٢-	٧,٤٢-	١٢,١١-	١٢,٢١-	٢٠,٣٤-	١٨,٤٥-	١,٧٠-	٤,٧٤-

المصادر: احتسبت من: المصدر نفسه، و

International Financial Statistics, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement).

٢ ـ التطورات المصرفية في الجناح الغربي (الافريقي) من الوطن العربي

اما في الجناح الافريقي من الوطن العربي فقد قادت مصر تطورات مهمة، مصرفية وغير مصرفية، مبتدئة بعام ١٩٧١ الذي نادت خلاله بسياسةالانفتاح الاقتصادي الذي استهدف الاستفادة من فرص التمويل الخارجي للنشاط الاقتصادي في مصر وتخفيف القيود على حركة رؤوس الاموال الاجنبية ومحاولة طمأنة رأس المال العربي والاجنبي المستثمر في مصر. وقد صدر لذلك القانون الرقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار رأس المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة لتشجيع ذلك. وكذلك صدر القانون الرقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ هادفا الى الشيء نفسه،او تقديم ضمانات ضد المخاطر غير التجارية ومحددا مجالات استثمار رأس المال العربي والاجنبي، بما في ذلك اقامة بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة.

اما بالنسبة للمصارف، فقد صدر عام ١٩٧١ القرار الجمهوري الرقم ٢٤٢٢ والخاص بتطوير المصارف على اساس من التركيز والتخصص الوظيفي بحيث أعيد توزيع تمويل قطاعات الانتاج بين مجموعات البنوك التي اعيد دمج بعضها فاصبحت اربعة، فاختص البنك الاهلي المصري بشؤون التجارة الخارجية، وبنك مصر وبنك بور سعيد اللذان دمجا معاً بشؤون التجارة الداخلية والمحاصيل الزراعية، والبنك الصناعي وبنك الاسكندرية اللذان دمجا معاً كذلك، بشؤون الانتاج. اما شؤون التشييد والاسكان فقد عهد بها الى كل من بنك الائتمان العقاري والبنك العقاري المصري[١٤٤] . وقد اجاز القانون الرقم ٤٣لسنة١٩٧٤ المشار اليه إنشاء بنوك استثمار وبنوك اعمال لتمويل المشروعات المحلية والاجنبية وعمليات التجارة الخارجية والعمل في المناطق الحرة. كما اجاز القانون انفراد رأس المال العربي والاجنبي في اقامة بنوك يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة اذا كانت فروعا لمؤسسات مركزها الرئيس في الخارج. كما اجاز القانون انشاء بنوك عربية واجنبية تقوم بعمليات بالعملة المحلية بشرط مساهمة رأس المال المحلي معها بنسبة لا تقل عن ٥١ بالمائة.

وفي عام ١٩٧٥ صدر قرار جمهوري الرقم ٦٦٣ ألغي بموجبه قرار التخصص المصرفي الوظيفي المشار اليه اعلاه والصادر في ايلول/ سبتمبر ١٩٧١، وترك الحرية للقطاع العام للتعامل مع البنوك كافة. ثم صدر القانون الرقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي، تم بموجبه تخويل البنك المركزي صلاحية اعتماد مجلس ادارته لميزانيته التخطيطية وميزانيات بنوك القطاع العام وسلطة تعديلها ومتابعة تنفيذها مما حرر الاخيرة من قواعد الموازنة العامة للدولة وقيودها. وعدد القانون انواع البنوك التي يمكن ان تزاول الاعمال المصرفية في مصر، وهي : البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك

---

(١٤٤) ابراهيم، «اجهزة الوساطة المالية (المؤسسات المصرفية) في جمهورية مصر العربية،» ص ٣٣٢.

جدول رقم (٤ - ٤١)
البنوك التجارية المصرية، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (بملايين الجنيهات المصرية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	٢٣٥,٥	١٤١,٨	١٨٥,٣	٢٥٩,٧	٣٨١,٥	٣٦٩,٥	٤٥١,٢	٤٩٥,٤	٥٠٥,٤	٨٠٣,٢
موجودات اجنبية	٤٧,١	٤٢,٤	٦٠,٣	١٦٢,٦	٤٠٧,٩	٤٩٥,١	٧٦٩,١	١٣٣٣,٠	١٧٢٩,٨	١٩٢١,٦
حقوق على الحكومة	٥٨٣,٠	٦٦٢,٩	٧٠٣,٦	٧٤٠,٦	٩٢٣,٢	١٣٦٩,١	١٦٤٥,٩	١٨١٦,٢	٢٣٩٣,١	٢٥٤٦,٣
حقوق على القطاع الخاص	٣٨١,٣	٤١٧,١	٤٢٥,٢	٤١٠,٤	٥٨٧,١	٨٨٠,٩	١١٤٦,٦	١٥٣٦,٧	١٧٨٩,٩	٢٣٩٦,٢
حقوق على البنوك الاختصاصية	١٢٣,٠	١٢٥,٦	١٢١,٧	١١٤,٨	١٩٥,٨	٢٠٦,٧	١٧٤,٣	١٠١,٦	٦٦,٧	١٣٦,٢
ودائع جارية (تحت الطلب)	٢٥٧,٥	٢٨٦,٥	٣٥٧,٣	٤٢٤,٨	٥٥٣,٠	٧٠٦,٠	٨٤٨,٨	١١٩٣,٥	١٣٦٩,١	١٦٩٧,٣
ودائع زمنية وادخار	٢٦٩,٧	٢٣٨,١	٢٦٥,٩	٣٣١,٣	٤٩٧,٦	٥٦٧,٢	٨٢٢,١	١١٥٩,٨	١٦٥٨,٩	٢٤٩٠,١
مطلوبات اجنبية	٨١,٠	٨٧,٢	٩١,٩	١٣١,٤	٣٧٤,٨	٧٠٠,٤	٧٦٧,٦	٦٢٥,٣	٧٦٠,١	٨٥٩,٩
ودائع حكومية	١٠٥,٣	١٢٥,٥	١٣٠,٠	١٢٧,٨	١٨٤,٤	٢١٠,٥	٢٤٧,٠	٣٦٥,٧	٥٩٦,١	٨٢٠,٧
مبالغ مقابلة	١٢٣,٠	١٢٨,١	١٣٦,٢	١٣٥,٩	١٣١,٧	١٦٠,٧	١٥٥,٦	١٤١,٦	١٢٥,٢	١٠٥,٢
قروض من البنك المركزي	٤١٦,٢	٣٨٤,٩	٣٨٣,٣	٣٩٥,٢	٥٧٧,٥	٧٧٠,٥	١١٠٤,٩	١٥٣٠,١	١٥٨٨,٩	١٠٧٨,٢
فقرات اخرى (صافية)	١١٧,٢	١٣٩,٥٠	١٣١,٥	١٤١,٧	١٧٦,٥	٢٠٥,٧	٢٤١,١	٢٦٦,٩	٣٨٦,٦	٧٥٢,١
ودائع ادخار لدى دوائر البريد	٧٦,٥	٨١,١	٨٩,٩	١٠٠,٨	١١٩,٢	١٣٦,٠	١٥٢,٤	١٦٢,٨	١٨٦,٧	١٨٦,٩

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

الاستثمار وبنوك الاعمال. وقد عرف القانون الاخير بنوك الاستثمار والاعمال بأنها تلك البنوك التي تقوم بمباشرة عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات، واجيز لها ان تنشيء في هذا المجال شركات استثمار او شركات تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة. كما يمكن لها ان تقوم بتمويل عمليات التجارة الخارجية. وقد نشأ في نطاق ذلك نوعان من بنوك الاستثمار والاعمال في مصر، الاول يتمثل في بنوك مشتركة وتتخذ شكل شركات مساهمة مصرية، والثاني يتمثل في فروع لبنوك اجنبية. وفي نهاية عام ١٩٧٦ كان هناك سبعة بنوك تجارية، منها ثلاثة عامة وثلاثة اجنبية ومشتركة. كما كان هناك بنكان عقاريان وسبعة عشر بنكا زراعيا موزعة على المحافظات المختلفة، وبنك صناعي واحد، وعدة بنوك استثمار واعمال، تزاول اعمالها بالعملات الحرة. كما كان هناك سبعة بنوك اجنبية، وبنكان مشتركان، وفرعان لبنوك اجنبية يقتصر نشاطها على المناطق الحرة[١٤٥] . وهكذا نشأ في ظل هذه القوانين التشجيعية المختلفة الكثير من البنوك التجارية والاستثمارية، محلية واجنبية ومشتركة، ساعدت على ايداع واقتراض الاموال بالعملات المحلية والاجنبية. كما قامت في داخل هذه البنوك ادارات متخصصة تقوم مقام بيوت الخبرة بتوفير المعلومات عن فرص الاستثمار والبيانات التكميلية اللازمة[١٤٦] .

ونلاحظ، بالرجوع الى الجدول رقم (٤-٤١)، النمو الذي حدث في الموجودات الاجنبية بعد عام ١٩٧٣، ويعود ذلك جزئيا الى الدعم العربي لمصر بعد حرب تشرين المجيدة في ذلك العام، كما نلحظ ايضا القفزة المهمة بعد ذلك العام في الائتمان الذي منحته البنوك التجارية الى كل من القطاع العام والخاص. كما لعب البنك المركزي دورا متزايدا في القروض التي قدمها الى البنوك التجارية والتي زادت خلال فترة السنوات العشر هذه بحدود ٢٥٠ بالمائة، مما أمن للمصارف التجارية احتياطيات اضافية. كما زادت الودائع بانواعها مما يدل على نمو الادخارات الوطنية ولو بصورة معتدلة.

اما فيما يتعلق بالسودان فقد سبقت الاشارة الى تأميم البنوك التجارية كليا عام ١٩٧٠. ثم صدر عام ١٩٧٣ قانون تنظيم البنوك والائتمان الذي نقل بعض سلطات البنك المركزي على البنوك الى وزارة المالية. الا ان الحكومة عادت عام ١٩٧٥ فألغت القانون المذكور وأعادت للبنك المركزي سلطاته القديمة على البنوك التجارية[١٤٧] .

---

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٤ - ٣٥٠، وجامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ٥٤٢ - ٥٥٥.

(١٤٦) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٥٥٥. انظر كذلك حول تطور الوضع المصرفي في مصر حتى عام ١٩٧٤:
Thorn and Mazhar, eds., *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East*, pp. 9-20.

(١٤٧) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

وتوضح الأرقام الواردة في الجدول الرقم ٤- ٤٢ تواضع الموجودات الاجنبية مع تزايدها بعد عام ١٩٧٦، كما تشير هذه الارقام الى ان الائتمان الى القطاع الحكومي كان محدودا، في حين زاد الائتمان الى القطاع الخاص وبشكل خاص بعد العام المذكور كذلك. وقد تزايد كذلك الاقتراض من بنك السودان المركزي مما يدل على اعتماد متنام على الاخير لاغراض الاحتياطي والسيولة. هذا في حين كانت هناك زيادات في الودائع الزمنية والادخار، مما يدل على تزايد نسب الادخار المحلي هناك.

واخيرا اقيم بنك الاستثمار السوداني -الذي هو البنك المتخصص الوحيد- برأسمال مختلط تشارك فيه الحكومة وبنك السودان والاهالي والأجانب بنسب محددة، ويبلغ رأس المال ٧,٥ مليون جنيه سوداني، يدفع منه نصفه ويهدف الى تشجيع الاستثمار الخاص، المحلي والاجنبي[١٤٨] .

اما **الصومال** فقد سبق القول بانها أممت جهازها المصرفي التجاري عام ١٩٧٠، واقيم عام ١٩٧١ مصرفان هما: البنك التجاري الصومالي وبنك الادخار والتسليف الصومالي اللذان دمجا معاً عام ١٩٧٥ في عملية اعادة تنظيم للجهاز المصرفي فاصبح هناك مصرف تجاري حكومي واحد أعيدت تسميته عام ١٩٧٧ فاصبح يسمى (البنك الصومالي للتجارة والادخار) اكتتبت الحكومة والبنك المركزي برأسماله بحصص متساوية[١٤٩] .

ويوضح الجدول رقم (٤- ٤٣) تطور الوضع المالي للبنك المذكور خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٩. حيث يتبين من الجدول المذكور انه، مع غياب الاقتراض الحكومي من البنك المذكور، فقد تزايد الائتمان الى القطاع الخاص خلال الفترة موضوع البحث. كما ان من الواضح تزايد اعتماد البنك على البنك المركزي كما يعكسه تزايد قروض الاخير الى الأول بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٩ بنسبة تصل الى حوالى ٧٠٠ بالمائة، هذا في وقت تواضعت فيه ارقام الموجودات الاجنبية، ولكن تزايدت الودائع بانواعها، بينما بقي رأس المال ثابتا منذ عام ١٩٧٥ بحدود ١٤,٥ مليون شلن صومالي. وبذلك كانت الودائع اهم مصادر موارد البنك خلال الفترة. وليس هناك ودائع حكومية لدى البنك، ويعود ذلك الى احتفاظ الحكومة بحساباتها لدى البنك المركزي[١٥٠] .

وليس هناك في الصومال اي سوق نقدية او مالية، ولا يوجد من البنوك المتخصصة سوى بنك التنمية الصومالي الذي أسس عام ١٩٦٨ برأسمال قدره (٢٠٠) مليون شلن صومالي تساهم فيه كل من الحكومة والبنك المركزي بنسبة ٩٠ بالمائة والبنك الصومالي للتجارة

---

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(١٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

جدول رقم (٤ - ٤٢)

البنوك التجارية السودانية، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (بملايين الجنيهات السودانية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	٤,٩٠	٥,٠٨	١٠,٦٨	١٨,٥٠	٢٤,٤٧	٣٤,٣٧	٤٤,٢٠	١١٥,٤٦	١٧٥,٧١	٢٤٠,٠٤
موجودات اجنبية	٠,٥٠	٠,٣٩	٠,٨٦	٣,٨٨	٦,٠٥	٦,٣٠	٢٣,٦١	٦٠,٠٩	٦٧,٢٣	٩٦,٨٥
حقوق على الحكومة	١٥,٧٤	١٦,٧٤	٢٠,٢٤	٢٣,٤٩	٢٣,٧٨	٢٣,٧٨	٢٣,٧٨	٣٨,٧٨	٥٥,٧٠	٥٥,٧٠
حقوق على القطاع الخاص	٧٠,٨٣	٦٩,٨٣	٨٤,٧٩	٩٨,٧٨	١٢٣,٢٢	١٨٦,٠٧	٢٢٨,٣٩	٢٦٤,٥٩	٣٤٣,٢٣	٤٦٠,٩٠
ودائع جارية (تحت الطلب)	٤١,٣٧	٤٣,٤٣	٦٠,٨٩	٧٤,٣٧	٩٨,٦١	١٢٠,٦٣	١٥٤,٥٧	٢٢٥,٧٤	٢٩١,٨٧	٣٩٢,٢١
ودائع زمنية وادخار	١٣,٥١	١٥,٣٤	٢٠,٥٨	٢٩,٣٤	٤٠,٣١	٤٨,٠٧	٦١,٨٧	٩١,٨١	١١٧,١٥	١٤٠,٦٩
مطلوبات اجنبية	٤,٨٧	٤,٤٨	٧,٠٣	١٣,١١	١٢,١٤	١٩,٩٢	٢٥,١٠	٥٠,٦٠	٤٢,٧٧	٣٦,٥٩
ودائع حكومية	٢,٧٤	٢,٩٢	٤,٨٢	٢,١١	٢,٤٥	٣,٢٢	٧,٨٥	١٥,٣٩	١٩,٣٩	١٥,٣٨
قروض البنك المركزي	١٥,١٦	٨,٠٥	٦,٣٧	٩,٢٧	٩,٤٣	١٣,١٤	٩,٣٥	١٣,٩٣	٣٢,٩٠	٣٩,٩٠
حسابات رأس المال	٦,٣٤	٦,٣٤	٦,٣٦	٦,٣٦	٦,٣٦	٦,٣٦	١٠,١٤	١٦,٢٩	١٩,٤٠	٢١,١١
فقرات اخرى (صافية)	٨,٤٨	١١,٤٨	١٠,٥٢	١٠,٠٩	٨,٢٢	٣٩,١٨	٥١,١٠	٦٥,١٦	١١٨,٣٩	٢٠٧,٦١

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

والادخار وشركة التأمين بنسبة ١٠ بالمائة ويقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الاجل للاغراض الصناعية والزراعية وتقوم سياسته على اختيار المشاريع حسب اولويتها في خطة التنمية الاقتصادية(١٥١) .

أما ليبيا فقد سبقت الاشارة في الفصل السابق الى ان قرارا قد صدر عام ١٩٦٩ قضى بتلييب المصارف التجارية العاملة هناك. ثم صدر القانون الرقم ١٥٣ لعام ١٩٧٠ قاضيا بتأميم الحصص الاجنبية في المصارف واعادة تنظيمها. فتحدد عدد المصارف التجارية بخمسة مصارف على ان تأخذ شكل شركات مساهمة، ثلاثة منها مملوكة كاملا من قبل الدولة، ويشارك القطاع الخاص في اثنين منها بنحو ٣٠ بالمائة من رأس المال. ويحل مصرف ليبيا المركزي محل الحكومة في هذه الملكية. وقد كان قانون المصارف الرقم ٤ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته قد قضى في مادته الثانية والخمسين على الا يقل رأسمال المصرف عن نصف مليون دينار ليبي او ان يكون ٥١ بالمائة على الأقل مملوكا من قبل مصرف ليبيا المركزي، ويكون الباقي مملوكا من قبل مواطنين ليبيين، وعلى ان يكون للمصرف الاخير ممثلون في مجالس ادارات المصارف التجارية لا يقل عددهم عن نسبة مساهمته في رأس المال، وان يكون من بينهم رئيس المجلس والمدير العام(١٥٢) .

ويتضح من الجدول رقم (٤- ٤٤) ان اهم موجودات البنوك التجارية تمثلت بالائتمان الى القطاع الخاص الذي زاد بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٨ بحدود عشر مرات، في حين يلاحظ غياب الائتمان المصرفي الى الحكومة بسبب مركزها النقدي الجيد نتيجة ايرادات النفط التي تزايدت بشكل مستمر وبنسب متنامية خلال الفترة موضوع البحث. كما يمكن ملاحظة تنامي مدخرات الافراد من خلال الزيادات المهمة في ودائعهم المختلفة لدى البنوك التجارية خلال الفترة نفسها. كما زادت حسابات رأس المال زيادات مهمة كذلك وبحدود عشر مرات ايضا خلال الفترة عينها.

وفي عام ١٩٧٢ أسس المصرف العربي الليبي الخارجي برأسمال قدره عشرة ملايين دينار ليبي، زيد فيما بعد الى ١٥ مليون دينار، مملوك كاملاً لمصرف ليبيا المركزي. ويقوم المصرف بجميع الاعمال المصرفية وعمليات التمويل الانمائي، وله في سبيل ذلك تأسيس المؤسسات المالية والمشاركة فيها(١٥٣) .

وكنا قد اشرنا من قبل الى ان تونس قد قامت بـ (تونسة) البنوك هناك وتجميعها في اواخر الستينات مما أدى الى انخفاض عدد البنوك الى اثني عشر مصرفا، بحيث اصبح الجهاز

---

(١٥١) المصدر نفسه، ص ٢٨٦ .

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٤٨٨ - ٤٨٩ .

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٩٤ - ٤٩٥ .

جدول رقم (٤ ـ ٤٣)

البنك الصومالي للتجارة والادخار، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الشلنات الصومالية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	٢٠,٠	٣١,٨	٥٥,٣	٦٦,٤	٧٧,٥	٨٢,٨	١٠١,٥	١١٨,٦	١٧٥,٩	٢٣٤,١
موجودات اجنبية	٠,٥	٤٨,٥	٩١,٦	٣٩,١	١١٣,٥	٢٣٠,٧	١٤٠,٣	٢٤٩,٥	٣٧٦,٨	٢٤٠,٤
حقوق على القطاع الخاص	٨٩,١	٢٥٣,٨	٣١٥,٣	٦٢٢,٩	٩١٥,٧	٩٣٤,٦	٨٨٠,٩	١١١٨,٦	١٢٢٢,١	١٥٥١,٣
ودائع جارية	٦٥,٤	١٥٤,٥	٢٠٥,٥	٢٣٩,٠	٢٩٠,٩	٣٧٩,٩	٤٦٤,٨	٥٩٩,٦	٧٢٤,[illegible]	١١٠٣,٢
ودائع زمنية وادخار	٣١,٣	٥٧,٩	٧٧,٠	١٠,٨	١٥٤,١	١٧٨,٩	٢٠٣,٧	٢١٧,٦	٣١٦,٨	٤٧٤,٨
مطلوبات اجنبية	٠,٩	٥,٤	٩,٣	٧,١	٢٠,٢	٣,٤	٥,٧	٥,٠	٤٩,٥	١,٧
قروض من البنك المركزي	ـ	٥٣,٧	٦٣,٩	٢١٥,٤	٤٧٧,٠	٤٩٧,٠	٢٣٠,٣	٤١٨,١	٣٨٢,٦	٣٧١,٣
حسابات رأس المال	٢,٢	١٤,٢	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥
فقرات اخرى (صافية)	٩,٦	٤٨,٢	٩١,٩	١٥١,٦	١٥٠,٠	١٧٤,٤	٢٠٣,٨	٢٣١,٨	٢٨٧,٢	٦٠,٣

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ - ٤٤)
البنوك التجارية الليبية، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٨ (بملايين الدنانير الليبية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
احتياطيات	٢٧,٠	١٢٤,٥	١٣٥,٠	٩٧,٩	١٤٨,٧	١٥٧,١	١٨٦,٥	٢٢٥,٩	٢٣٤,٠
موجودات اجنبية	٨,٠	٨,٧	١٥,٣	٣٨,٠	٤١,٧	٤٥,٠	٦٣,٨	٧٩,٧	٨٠,٧
حقوق على القطاع الخاص	٩٥,٥	١٠٧,٠	١٤٦,٨	٢٧٤,١	٤٥١,٢	٦٤٤,٥	٧٤١,٧	٨٥٥,٩	٩٢٨,٦
ودائع جارية	٧٦,٥	١٤١,٣	١٥٣,٣	١٧٨,٤	٣١١,١	٣٣٥,٧	٤٩٢,٩	٥٩٢,٩	٥٥٩,٣
ودائع شبه نقدية	٣٩,٣	٥٣,٣	٩٥,٣	١٥٣,٢	٢٥٧,٧	٢٤٦,٩	٢٩٤,٤	٣٩٨,٢	٣٥٨,٩
مطلوبات اجنبية	١,٩	٢,٣	٦,٢	١١,٩	٤,٤	٢٤,٣	١٥,٥	٤٣,٧	٤٦,٣
ودائع حكومية	١,٠	١٢,٦	١٠,٣	٣٠,٠	٢٧,٣	٢٧,٨	٣٣,٧	٤٥,٠	٤١,٥
حسابات رأس المال	٩,٩	١٠,٣	٢٠,٢	٢٤,٢	٣١,١	٤٣,٦	٤٧,٨	٦٥,٣	٩٠,٥
فقرات اخرى (صافية)	٢,٠	٢٠,٢	١١,٩	١٢,٤	١٠,٠	١٦٨,٥	١٠٧,٧	١٦,٤	١٢٠,٠

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

المصرفي التونسي في اواسط السبعينات يتألف من عشرة بنوك تجارية، منها بنوك يشارك فيها رأسمال اجنبي، وعددها ستة، ومنها بنوك تؤلف قطاعا مصرفيا عاما وعددها ثلاثة، احدها بنك يمنح قروضا طويلة الاجل ويشارك في انشاء المشاريع. كما كان هناك فروع لثلاثة بنوك اجنبية، فرنسية وبريطانية، وواحد منها عربي، وهي بنوك ايداع تركز اعمالها في القطاعين الصناعي والتجاري. هذا عدا عن ثلاث مؤسسات تنمية لا يسمح لها بتلقي الودائع، وتمنح قروضا طويلة الأجل لاغراض الصناعة والانشاءات والسياحة وغيرها. وتساهم فيها الدولة جنبا الى جنب مع القطاع الخاص المحلي والاجنبي. كما ان هناك مؤسستين لأغراض الادخار، واخرى متخصصة بادارة السندات المالية.

ولا يأخذ الجهاز المصرفي التونسي بنظام التخصص الوظيفي، بل يغطي نشاطاته مختلف قطاعات التجارة الداخلية والخارجية والصناعة والتمويل العقاري والزراعي والسياحي. ولكن هناك حدودا قصوى للائتمان على انواع القروض والسلفيات وحسب الضمان المقدم او نوع النشاط الممول (١٥٤) .

ويلاحظ في الجدول الرقم (٤ـ ٤٥) تزايد اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي متمثلا بالقروض المتزايدة التي قدمها لها الاخير. واهم موجودات البنوك هو الائتمان الذي تمنحه للقطاع الخاص، مما يدل على نشاط متزايد في تمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة. هذا في حين كان نمو الموجودات الاجنبية بطيئا. اما الودائع بانواعها فقد زادت خلال هذه الفترة بصورة معتدلة، مما يدل على مستوى منخفض للادخار الخاص. هذا في وقت نلحظ فيه نموا مضطردا في القروض الاجنبية الطويلة الاجل خلال الفترة عينها. كما تلعب البنوك التجارية دورا مهما في تمويل الحكومة حيث زادت قروضها الى الحكومة بحدود خمس مرات ونصف المرة خلال الفترة موضوع البحث.

أما الجزائر، فيتميز الوضع المصرفي الحالي فيها(١٥٥) . بوجود ثلاثة مصارف للودائع، كما تسمى هناك، وجهازين آخرين للدراسة والاستشارة. ولكل مؤسسة مصرفية دورها المحدد

---

(١٥٤) انظر حول هذه التطورات، المصدر نفسه، ص ١٦٢؛ محمد الشطي، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية التونسية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ١، ص ٢٢٧ـ٢٥٥، والبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، تشرين الأول ١٩٧٥، ص ٥ ـ ٧ و١٣ ـ ١٤.

(١٥٥) عبد القادر الشيخ وعدنان المبارك، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،» في: اتحاد المصارف العربية، الموسوعات المصرفية، موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، ج ٢، ص ٢٣ ـ ٢٥، وفؤاد هاشم وهشام البساط، «تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية،» ورقة قدمت الى: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مركز البحوث الادارية، الندوة العربية لادارة المصارف، ١، بيروت، ١٣ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، الدراسات والبحوث العربية المقدمة للندوة العربية الأولى لادارة المصارف، بيروت، ١٣ ـ ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٢ (بيروت: المركز، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣)، ص ٩٧ ـ ٩٨.

جدول رقم (٤ ـ ٤٥)
البنوك التجارية التونسية، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الدنانير التونسية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	١٠,٧٣	٢٠,٤٨	٢٣,٩٤	٢٦,٣٥	٤١,٢٩	٤٥,٦٤	٣٥,٧٨	٢٥,٤٦	٣١,٩٤	٤٨,٤٣
موجودات اجنبية	٥,١٤	٧,٤٥	٩,٢٦	١١,١٠	١٩,٤٣	١٩,١٩	١٥,٨٢	١٨,٤٨	٢٤,٩٠	٤١,٤٤
حقوق على الحكومة	٣٢,١٤	٢٩,٨٦	٤١,٣٣	٤٨,٩٦	٤٨,٩١	٤٩,١٣	٧١,٢٤	١٠١,٨٦	١٣٥,٨٣	١٧٢,٥٨
حقوق على القطاع الخاص	٢٥٤,٧٩	٢٨٤,٧٨	٣٣١,٨٨	٣٩٥,٧٨	٥١٨,٠٦	٦٧٣,٠٨	٧٥٧,٣٩	٨٧٢,٢٠	٩٨٦,٩٦	١٠٨٧,٨٧
ودائع جارية	١١٧,٥٢	١٥٣,٠٨	١٧٤,٧٢	٢٠١,٥٤	٢٥٠,٦١	٢٩٦,٠٧	٣٠٥,١٤	٣٣٦,٦٤	٤١٢,١٦	٤٩٢,٨٧
ودائع شبه نقدية	٥٨,٢١	٦٢,٧٥	٧٦,٤١	١٠٣,٠٤	١٤٢,٠	١٩٢,٤٢	٢٥٨,٤٩	٣٠٠,٣٣	٣٦١,٥٦	٤٣٣,٦٠
مطلوبات اجنبية	١٤,٩١	١٨,٠٠	٢٣,٦٧	٢٦,٢٦	٣٥,٠٤	٤٠,٥٤	٤٣,٤٢	٤٦,٥٠	٥٤,٧٠	٥٨,٣٣
قروض اجنبية طويلة الاجل	١٨,٠٥	٢٤,٨٤	٢٧,٣١	٣٤,٧٧	٤٥,٧٢	٤٩,٦٧	٥٧,١٢	٥٨,٣٤	٧٢,٩٢	٨١,٣١
مبالغ متقابلة	٩,٩٥	١٠,١٢	١٠,٠٢	٩,٧٥	٩,٥٢	٩,٢٦	٨,٩٩	٨,٨٧	٨,٨٨*	٩,١٤
مبالغ اقراض حكومية	١٦,٩٩	١٩,٠٣	٢٧,٦٨	٢٩,٦٢	٣٧,٩١	٤١,٤٦	٤٢,٨٧	٤٩,٦٧	٥٩,٦٧	٧٢,٣٦
قروض من البنك المركزي	٣٠,١٩	٨,٨٧	٢٣,٥٣	٣٥,٢٩	٥٦,٠٧	١٠٥,٧٧	١١٣,٥٧	١٦٩,٤٥	١٥٢,٥٢	١٢٥,٢٦
حسابات رأس المال	٢٨,٩٤	٣١,٥٨	٣١,٠٢	٣٨,٥٤	٤٤,١٨	٥٠,٠٤	٥٩,٧٧	٦٩,٤١	٧٧,٠٩	٨٥,٦٨
فقرات اخرى (صافية)	٨,٠٥	١٤,٣١	٩,٠٥	٣,٣٨	٦,٦٦	١,٨٢	-٩,١٥	-٢١,٢٠	-١٩,٨٦	-٨,٣٢
ودائع جارية لدى دوائر البريد	٧,٥٠	٧,٤٦	٩,٠٤	٩,٧٧	١٢,٥١	١٤,٩٧	٢٣,١٤	٢٤,٨٦	٢٥,٨١	٢٥,٦٧

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

جدول رقم (٤ ـ ٤٦)

البنوك التجارية الجزائرية (بنوك الودائع النقدية)، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الدنانير الجزائرية)

الوضع النقدي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	٩٠	٢٦٤	١٣٥	٥٠٨	١٠٩	٨٩٢	١٤٣٤	١٣٨٤	١٣٩٦	٤٨٤
موجودات اجنبية	٢٨٥	٢٩٥	٥٤٦	٧٠٢	٢٥١٨	٢١٣٠	٢٨٨٣	٤٨٧٨	٤١٣٧	٣٦٤٦
حقوق على الحكومة	١٥٧٠	١٠٧٣	١٥٨٩	٣٢٧٠	٢١٩٠	٣٤٥٤	٣١٨٥	٤١٠٧	٣٨٧٨	٥٣٨٧
حقوق على القطاع الخاص	٦١١٧	٧٧٢٦	١٣٢٦٠	١٨١٣١	٢١٥١٦	٢٨٦٧٤	٣٦٩١٨	٣٩٧٧٤	٥٠٤٤٧	٥٩٦٥٥
ودائع جارية	٥٧٨٤	٦١٠٢	٨٤٣١	١١٢٤٠	٩٧٥٦	١٣٧٢٠	١٩١٢٠	٢٣٢٩٩	٢٧٣٤٢	٢٨٧٠٠
ودائع زمنية	١٤٥١	٩٧٤	١٣٩٣	١٤٣٧	١٥٢٤	١٧٧٣	٢٥٢٩	٣٤٠٢	٥٢٣٨	٧٤٨١
مطلوبات اجنبية	١١٥	١١٢	١٧٢	٤٦١	٣٦٧٣	٣٧٥٨	٤٥٣٩	٦٥٩٨	٣٥٩٤	٣٦٥٤
مطلوبات اجنبية طويلة الاجل	–	–	٥٩٥	٢٨١٤	٢٧٠١	٤٦٠٣	٥٢١٥	٥٧٩٣	٩٣٥٢	١٠٢٩٧
مبالغ اقراض حكومية	٦١٤	٩١٦	١٥٣٩	١٦٤١	٢٧٧٩	٣١٣٣	٣٠٠٥	٢٩٣٧	٢٥٥١	٣٥٧١
قروض من البنك المركزي	١٦٨	٩١٣	٣٠٩٣	٤٧٥٠	٦٢٨٥	٧٦٤٧	٨٧٧٨	٨٥١٦	٧٣٣٣	١١٥٣٩
فقرات اخرى (صافية)	٧٠ ـ	٣٤١	٣٠٧	٢٦٨	٣٣٥	٥١٦	١٢٣٤	٨٠١	٤٤٨٤	٣٩٣٠
ودائع جارية (دوائر البريد)	٦٦٢	٩٢٠	١١٠٦	١٣٣٤	١٩٦١	٢٥٦١	٢٨٧٣	٣٤٥٤	٥٢٧٩	٦٥٩٥
ودائع جارية خاصة لدى الخزينة	٤٤٤	٢٣٠	١٦٠	٩٢	١٢٦٤	١٥٢٤	٣٥٣	٦٦٨	٧٢٢	٧٢٨

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

يشمل المجالات التي يمكن للمؤسسة المساهمة في تسيير النشاط الاقتصادي فيها. فأحد البنوك يمول القطاع الزراعي والصناعي المؤمم، والآخر يمول القطاع الخاص، خصوصا المنشآت الصغيرة والمتوسطة. اما مهمة الثالث فتشمل تطوير العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، لذا يمكن القول بان جميع المصارف تنشط في المجالات الاقتصادية على اختلافها.

ومن المؤسسات المصرفية المتخصصة، هناك الصندوق الوطني للتوفير والضمان الذي انشيء منذ عام ١٩٦٤، والصندوق الجزائري للتنمية الذي اسس عام ١٩٦٣ ثم تحول عام ١٩٧٢ الى مصرف للتنمية فاصبح جهازا اقتصاديا مهما وفعالا في تنفيذ قرارات التخطيط. ويمنح الصندوق قروضا طويلة الاجل لمختلف القطاعات، ولآجال تراوح بين عشر الى عشرين سنة.

ويتطابق اسلوب العمل والتنظيم الداخلي لكل هذه المصارف مع التنظيم الهيكلي للمصارف الفرنسية. وتتمركز شبكة المصارف الاجنبية في شمال البلاد بسبب تركز المعمرين الفرنسيين والمنشآت الاجنبية هناك. غير ان هذه المصارف دأبت مؤخرا على احداث فروع لها في مختلف محافظات القطر. اما تمويل التنمية فيربط حاليا بين اسلوب التخطيط المركزي مع حرية الادارة لكل منشأة، صناعية كانت ام تجارية، بمعنى ان للمؤسسات المصرفية الخيار في اعطاء رأيها مسبقا في القرار التمويلي. كما ان لها الحرية في البحث عن الموارد المالية لتأدية الدور المحدد لها(١٥٦)

ويلاحظ في الجدول رقم (٤- ٤٦) الدور المهم الذي تلعبه المصارف في تمويل القطاع الخاص، حيث زادت قروضها الى هذا القطاع خلال فترة السنوات العشر المذكورة بما يقرب من عشر مرات. وقد فاقت هذه القروض ما منحته البنوك من ائتمان الى القطاع الحكومي خلال عام ١٩٧٩ بما يقرب من اثنتي عشرة مرة، مما يشير الى اهمية ومدى القروض التي منحتها للقطاع الخاص في تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة. ومن ناحية اخرى، تشير الارقام الواردة في الجدول الى مدى العون الذي يقدمه البنك المركزي لهذه البنوك، حيث زادت قروضه اليها من (١٦٨) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (١١٥٣٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٩ في وقت لم تزد فيه احتياطياتها بدرجة مهمة. كما يلاحظ تنامي اقتراض البنوك من مصادر اجنبية، مما يشكل مصدرا مهما لمواردها المالية. كما ينعكس ذلك ايضا في تنامي المطلوبات الاجنبية خلال الفترة موضوع البحث بنسبة مهمة، مشكلة بذلك مصدرا آخر مهما لموارد البنوك العاملة هناك. وقد زادت الودائع الجارية بنسب تفوق كثيرا نسب الزيادة في الودائع الزمنية، مما يدل من ناحية على زيادة كبيرة في عرض النقد، لم يرافقها، من الناحية الاخرى، نمو مهم مقابل في ادخارات السكان. غير ان ودائع السكان لدى دوائر البريد قد زادت كذلك مما قد يعتبر اضافة الى مدخراتهم تعادل ودائعهم الزمنية لدى البنوك التجارية.

---

(١٥٦) الشيخ والمبارك، المصدر نفسه، ص ٢٥.

وننتقل الى المغرب لنرى ان الجهاز المصرفي هناك كان في اواخر السبعينات يتألف من خمسة عشر مصرفا ذات ٣٨٠ فرعا موزعة على انحاء القطر بصورة غير متساوية، حيث يوجد منها ٤٤ بالمائة على شاطيء الاطلسي، بخاصة محور طنجة- الدار البيضاء، و٢٥ بالمائة منها في الدار البيضاء وحدها. وقد صدر عام ١٩٧٣ اجراءات كثيرة هدفت الى مغربة البنوك من حيث رؤوس اموالها وادارتها. فقد اصبح ضروريا، كما تحقق فعلا، ان يكون ٥١ بالمائة على الأقل من رؤوس اموالها مغربيا، وان تكون أغلبية اعضاء مجالس الادارة من المغاربة. ويقوم بعض هذه البنوك بتمويل التجارة الخارجية وتنمية الصناعات التقليدية والمؤسسات العاملة الصغيرة والمتوسطة، الى جانب قيامها بالاعمال المصرفية الاعتيادية الاخرى. هذا بالاضافة الى وجود أربع مؤسسات مصرفية متخصصة تساهم الدولة في اغلب رأسمالها وتمتلك اغلب الأصوات في مجالسها الادارية[١٥٧] . وتتركز جميع اعمالها في تمويل النشاط الاقتصادي بقروض متوسطة وطويلة الاجل، وتقوم بمنح الضمانات للائتمان المصرفي، والتمويل المباشر وغير المباشر، اما بالمشاركة في رأس المال او بشكل ائتمان مباشر متوسط او طويل الأجل، خصوصا في المشاريع التي لها اولوية طبقا لخطط التنمية القومية. في اطار ذلك حدد القانون لكل مؤسسة تخصصاً معيناً لتمويل نشاطات انتاجية معينة : صناعية وزراعية وعقارية وسياسية[١٥٨] .

ويتضح من الجدول رقم (٤- ٤٧) انخفاض سيولة البنوك التجارية كما تعكسه النسبة بين الاحتياطيات والودائع بانواعها. ولعل هذا هو الذي يفسر لجوء المصارف الى بنك المغرب طلبا للسيولة مما أدى الى تزايد قروضه اليها بشكل مهم،وذلك خلال الفترة موضوع البحث. كما كانت قروض المصارف الى الحكومة والقطاع الخاص تمثل نسبة مهمة من موجودات البنوك، مما يعكس دورا مهما تقوم به المصارف في تمويل القطاعين العام والخاص هناك. كما يلاحظ انه كان هناك نمو مهم في انواع الودائع لدى البنوك التجارية، بالاضافة الى الودائع الجارية لدى كل من دوائر البريد والخزانة المغربية، وهي خاصية اتصف بها بعض بلدان المغرب العربي، حيث وردت ايضا ضمن الوضع المالي العام للمصارف التجارية في الجزائر وتونس كذلك. ولعل ذلك راجع الى اسباب تاريخية والى تأثير النفوذ الفرنسي في ذلك.

اما الوضع المصرفي في موريتانيا فيعكسه الجدول الرقم (٤- ٤٨). وبحكم الوضع القانوني للمصارف التجارية في موريتانيا القانون الرقم ٧٤/٠٢١ لعام ١٩٧٤ الذي ألزم البنوك العاملة فيها، محلية او اجنبية، ان تكون على شكل شركات مساهمة او شركات عامة او

---

(١٥٧) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي، ص ٦٠٠ - ٦٠١.

(١٥٨) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، تموز ١٩٧٦، ص ١٥ - ١٧.

جدول رقم (٤ ـ ٤٧)
البنوك التجارية المغربية (بنوك الودائع النقدية)، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩
(بملايين الدراهم المغربية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	١٨٥	٢٣٤	٢٤٦	٢٧٢	٣٣٤	٤٣٤	٥١١	٥٧١	٦٧٤	٧٣٣
موجودات اجنبية	١٩٥	١٩٩	٢٧٦	٣١٥	٣٨٠	٣٥٨	٣٩٤	٤٢١	٤٩٢	٨٠٣
حقوق على الحكومة	٨٩٦	١٠١١	١١٨١	١٤٠٦	١٩٨٦	٢٤٩٦	٢٧٦١	٣٣٣٥	٥٤١٠	٦٠٤٠
حقوق على القطاع الخاص	٢١٢٥	٢٤٤١	٢٧٩٨	٣٤٠٦	٤٥٣٧	٥٦٦٨	٦٨٦٩	٨١١٦	٨٧٨٥	٩٧٥٣
ودائع جارية	٢٦٥٢	٣٠٤٢	٣٥٤٤	٤٣٢٦	٥٣٤٨	٦٨٨٣	٧٨٣٧	٩٤٤٥	١٠٨٧٣	١١٨٩٧
ودائع زمنية	٤٠٨	٤٧٦	٥٤٧	٦٢٠	١٠١٧	١٤٣٧	١٧٥٦	٢١٨٠	٢٩٦٠	٣٦٨٢
مطلوبات اجنبية	٨٦	٦٩	١٠٠	٧٧	٩٦	٩٦	١٢٠	١٧٠	١٦٠	٣٠٩
قروض من بنك المغرب	٢٤١	٢٨٠	٢٨٤	٤١١	٧٦٩	٥٩٢	١١٥٣	١٢٠٠	١١٦٠	١٩٣١
فقرات اخرى (صافية)	١٥	١٦	١٦	٢٦	٧	-٥٣	-٣٣١	-٥٥١	٢٠٩	-٤٩٠
ودائع جارية لدى دوائر البنوك	٢٨٨	٣٢٤	٣٦٢	٣٦١	٥٤٧	٦٣٦	٦٨٧	٨٥٣	٩١٢	١١١٨
ودائع جارية لدى الخزينة	٢٥١	٢٦٠	٣٦٣	٣٥٩	٧٠٨	٤٧٩	٧٠٥	٩١٨	١١٨٢	١٢١١

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

مشتركة، مما ألغى نظام فروع المصارف المرتبطة بمراكزها الرئيسة الموجودة في الخارج. كما اوجب ان يكون الحد الأدنى لرأسمال البنك التجاري (٥٠) مليون أوقية. وقد بلغ عدد البنوك العاملة في النصف الاخير من عقد السبعينات خمسة بنوك تساهم فيها كلها الحكومة او البنك المركزي الموريتاني بنسب تراوح بين ٤٩ بالمائة الى ٨٠ بالمائة من رؤوس اموالها. ومن هذه البنوك اثنان تمت اقامتها عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤. اما البنوك الثلاثة الباقية فقد سبق انشاؤها منذ الخمسينات والستينات. وقد تعاظم نمو القطاع العام في رأسمال البنوك العاملة، كما شهد عقد السبعينات مشاركة مؤسسات مصرفية عربية في ثلاثة بنوك تعمل حاليا في البلاد. كما ان هناك في موريتانيا فرعا لـ (الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي) الذي هو مؤسسة مالية حكومية فرنسية متخصصة بتقديم انواع معينة من التمويل ضمن قواعد وشروط واتفاقات خاصة. وتقوم البنوك التجارية وغيرها عموما بتقديم قروض لمختلف القطاعات الاقتصادية بالاضافة الى مشاركتها في رأسمال بعض الشركات والمؤسسات الاقتصادية. وهي تمنح ائتمانا قصير الأجل لتمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة، بما فيها التجارة الخارجية. ويقوم احدها بمنح قروض متوسطة وطويلة الاجل لتمويل الاستثمارات السكنية والقطاعات الانتاجية. هذا، ولا توجد في موريتانيا مؤسسات مصرفية متخصصة بنوع واحد من التمويل. كما ليس هناك فيها سوق مالية ونقدية (١٥٩).

ونتيجة ضعف وضع السيولة لدى البنوك التجارية، كما تعكسه نسبة الاحتياطيات الى الودائع بانواعها، فقد اضطرت البنوك دائما الى الالتجاء الى البنك المركزي طلبا للسيولة، كما هو واضح في الجدول(٤ـ٤٨)، حيث زادت قروض البنك المركزي الى البنوك المذكورة خلال الفترة موضوع البحث بأكثر من ٤٠٠ بالمائة، كما يلاحظ ضآلة اعتماد الحكومة على التمويل المصرفي، في حين تزايدت القروض الى القطاع الخاص مما جعل نسبتها الى موجودات البنوك اكبر من غيرها من الفقرات الاخرى بكثير، وزادت خلال الفترة نفسها بنسبة تزيد على ٥٠٠ بالمائة. وقد زادت ودائع البنوك بانواعها كذلك، ولكن اهم زيادة فيها تمثلت بالودائع الجارية، في حين بقيت الودائع الزمنية محدودة، مما يدل على ضآلة الادخارات الخاصة هناك. وكان كل من القروض الى الحكومة وودائع الحكومة لدى البنوك محدودين مما يدل على ضعف في المركز النقدي للحكومة. كما يلاحظ وجود حقوق للخزينة على القطاع الخاص، وهو أمر، كما اشرنا عند الكلام عن المغرب، تختص به بلدان المغرب العربي، متأثرة بذلك بالممارسة الفرنسية. كما توجد ودائع جارية لدى دوائر البريد، كما هو الحال ايضا في بلدان المغرب العربي جميعا، وذلك مقارنة بالبلدان العربية الاخرى حيث تعتبر مثل هذه الودائع ودائع ادخار، لا ودائع تحت الطلب، ما دام من غير الممكن السحب عليها بموجب صكوك مصرفية.

---

(١٥٩) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ٦٣٧ - ٦٤١، والبنك المركزي الموريتاني، «اجهزة الوساطة المالية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية،» ص ٣٨١ - ٤٠٥.

جدول رقم (٤ ـ ٤٨)

البنوك التجارية الموريتانية (بنوك الودائع النقدية)، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (بملايين الاوقيات الموريتانية)

السنة / الوضع النقدي	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
احتياطيات	٢٨	١٨	٦٦	١٥٩	٨٧٩	٤٣٨	٣٤٤	٥٠٤	٤٧٦	٦٣٨
موجودات اجنبية	٢٥	١٢٢	٢٩	٥٠	٤٤	١٩	٨٠٨	١٠٠٨	٥٣٣	١٤٢
حقوق على الحكومة	٢	١	١٢	٢٠	٧٤	٤٨	١١١	٢٦	٥٩	٥٧
حقوق على القطاع الخاص	١٥٢٦	١٥٤٤	١٧٨٩	٢٧٤٠	٣٠٤١	٤٦١٦	٥٤٨٨	٧١١٢	٧٧١٢	٧٧١٢
ودائع جارية	٦٠٠	٥٩٨	٧٠٨	٧٧٨	١٤٠٧	١٥٦٤	٢٠٦٨	٢٣٨٦	٢٢٢٦	٢٥٩٨
ودائع زمنية	١٠٤	٩١	١١٧	٣٨٨	٥٠٧	٧٦٨	٨٢٥	٧٠٣	٧٤٩	٨٨٥
ودائع استيراد	٣٩	٣٤	٤٣	١٤٣	١٨٧	٢٨٤	٣٠٥	٢٦٠	٢٧٧	٣٢٧
مطلوبات اجنبية	٢١٣	٣٤٦	٢٨١	٣٧٠	١٠٥٤	٥١٣	١٣٦٤	١٩٩٩	٢٣٤٩	٣٣٥٩
ودائع حكومية	٩٠	١٥٩	٣١٧	٨٩	١٦٢	٢٧٧	٢٦٧	٢١٧	١٤٣	٧٥
قروض من البنك المركزي	٤٩١	٣٤٧	٢٨١	٨٢٢	١٦١	١٢٩٦	١٤٢٨	٢٢٥٥	٢١٠٩	١٧٨١
حسابات رأس المال	١٣٦	١٧٢	٢٠٤	٣٦٧	٥٦٢	٦٢٦	٧١٠	٧٤٥	٧٨٩	٨٢٤
فقرات اخرى (صافية)	-٩٣	-٦١	-٥٥	١٢	٧	-٢٠٨	-٢١٨	٨٥	١٣٩	-١١٧٨
حقوق الخزينة على القطاع الخاص	٢٧	٦١	٦٥	١١٨	١٣٨	٢٢٥	٢٨٥	١٩٢	٣٧٧	٢٨٦
ودائع جارية لدى دوائر البريد	٦٥	٦٣	١٠٢	٨٦	٩٠	١٤٨	١٥٠	١٨٠	١٨٠	١٧٢

المصادر: احتسبت من: المصادر نفسها.

٣ـ استنتاجات حول الاجهزة المصرفية في الاقطار العربية في عقد السبعينات (١٦٠)

يتبين من البحث السابق ما يلي:

أـ إن الجهاز المصرفي، التجاري والمتخصص، في بعض البلاد العربية مؤمم بالكامل، وهذه البلدان هي: العراق وسورية والسودان والجزائر واليمن الديمقراطية. وهناك بلدان يتميز جهازها المصرفي بكونه مؤمما جزئياً، وهي مصر وليبيا التي امت الحصص الاجنبية في المصارف العاملة فيها، وقامت بتلبيب جهازها المصرفي اثر ذلك ومنذ عام ١٩٦٩.

بـ أما البلدان العربية الاخرى فتعمل اجهزتها المصرفية في ظل اقتصادات حرة، وبرؤوس اموال محلية وأجنبية، تساهم الحكومات في بعضها بنسب مختلفة. ومع ذلك فقد عمدت هذه الحكومات الى تقوية اشرافها ورقابتها على الاجهزة المصرفية فيها، سواء أكان عن طريق قوانينها المصرفية أم عن طريق مصارفها المركزية. كما انها ساندت وشجعت اقامة مؤسسات مصرفية وطنية مما أدى الى هيمنة هذه المصارف على الأجهزة المصرفية فيها هيمنة فعالة، بل اصبحت تؤلف النسبة العظمى من الأجهزة المذكورة.

ج- تسيطر الحكومات سيطرة كاملة او شبه كاملة على المصارف المتخصصة في اقطارها في جميع الاقطار العربية تقريباً. ويتزايد الدور الذي تلعبه هذه المصارف في الاقتصادات الوطنية بدعم من الحكومات الوطنية واسناد مالي واسع منها.

دـ لا تزال البنوك والمؤسسات المالية الاجنبية تلعب دوراً مهماً في بعض الاقطار العربية، خصوصاً في مصر وبلدان الخليج العربي، كالسعودية والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة ولبنان وعمان، بالاضافة الى اليمن الشمالية. ويلاحظ ان معظم هذه الاقطار، هي بلدان نفطية تتمتع بفوائض مالية ضخمة نسبياً، بشكل خاص في السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة. ولكن التشريعات الحديثة التي ظهرت في مختلف هذه البلدان اخضعت البنوك الاجنبية لتشريعاتها وبدأت بوضع قيود على اقامتها ومجالات نشاطاتها ورؤوس اموالها المخصصة لها للعمل في تلك الاقطار.

---

(١٦٠) انظر في ذلك التقريرين القيمين التالين، اتحاد المصارف العربية، ندوة انسياب الاموال العربية الى اجهزة ومؤسسات التمويل العربية، أبو ظبي، ٢١ ـ ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٧، كلمة محمد نبيل ابراهيم امين عام اتحاد المصارف العربية، ص ١٦ ـ ٢٢، وحسني خليل، «تقرير عن الدراسات الميدانية لادارة الجهاز المصرفي في الدول العربية،» ورقة قدمت الى: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مركز البحوث الادارية، الندوة العربية لادارة المصارف، ١، بيروت، ١٣ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، الدراسات والبحوث العربية المقدمة للندوة العربية الأولى لادارة المصارف، بيروت، ١٣ ـ ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٢، ج ١: الدراسات الميدانية عن ادارة الجهاز المصرفي في الدول العربية، ص ٣٧٧ ـ ٤٣٦.

هـ- ونظراً لعدم وجود سوق مالية ونقدية متطورة في اقطار الخليج العربي خاصة، ولوجود فوائض مالية نفطية كبيرة لديها، ولضآلة فرص الاستثمار الانتاجي المحلي، فان البنوك العاملة في هذه الاقطار تقوم باستثمار اموالها في الخارج - في اسواق النقد والمال الغربية واليابانية - وفي تمويل التجارة الخارجية.

و- قام معظم البلدان بعمليات دمج واعادة تنظيم واسعة لاجهزته المصرفية، بهدف التركز وتحقيق اقتصاد في النفقات الادارية، ورفع الكفاية الادارية فيه، وزيادة قدراته الائتمانية، وتحسين مستوى خدماته الانتاجية، وتحديث وسائل الاشراف والرقابة عليه وتسهيل قيام البنوك المركزية بذلك، مع ادخال شيء من عنصر المرونة في توظيف موارده واعادة توجيهه نحو اغراض استثمارية منتجة تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الاقطار. وكانت كل من العراق وسورية واليمن الديمقراطية وليبيا والسودان ومصر والجزائر والسودان سباقة في عملية الدمج هذه.

ز- ذهبت التشريعات الحديثة في جميع الاقطار العربية الى حصر الائتمان القصير الاجل بالبنوك التجارية، وتكريس البنوك المتخصصة باغراض التمويل الطويل الاجل. غير ان الاتجاه الاحدث في بعض هذه الاقطار كمصر ودول المغرب العربي كان نحو التخفيف من حدة التخصص، وذلك في ظل السوق النقدية والمالية المحدودة عموماً، والحاجة الماسة الى مشروعات اقتصادية منتجة تقوم عليها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الاقطار، وبهدف توفير الاموال اللازمة لمثل هذه المشروعات مما قد لا تستطيع المصارف المتخصصة توفيره وحدها، في حين تتمتع المصارف التجارية باحتياطيات نقدية فائضة- وهي صفة تميزت بها هذه المصارف عادة باستمرار.

ح- وقد بقيت المصارف العاملة في الاقطار العربية عموماً تتبع نظام الفروع وتركز معظمها في العواصم وفي المدن الرئيسة فيها، حارمة بذلك المناطق الزراعية والريفية والمناطق النائية من خدماتها. وينطبق ذلك بشكل خاص على المصارف المتخصصة بأنواعها: الصناعية والزراعية والعقارية. وقد انتبه كثير من الحكومات والبنوك المركزية الى ذلك فبدأت باتباع سياسة فتح الفروع وتوزيعها على اوسع رقعة ممكنة في اقطارها. هذا في وقت تزايدت فيه الفروع الخارجية للمصارف المحلية، خصوصاً في البلدان العربية الاخرى نفسها. وقد ارتبط ذلك طبعاً بتزايد رؤوس الاموال العربية في بعض هذه البلدان وتنامي خبرتها المصرفية، مما جعلها تبحث عن منافذ جديدة لاستثمار هذه الامكانات خارج البلدان المعنية عينها نظراً لفرص الاستثمار المحلية المحدودة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على العراق والاردن اللذين فتحا فروعاً لمصارفها تعدت نطاق الوطن العربي لتمتد الى بلدان اجنبية اخرى.

ط- تكاملت التشريعات المصرفية في جميع الاقطار العربية، غير ان هذه التشريعات اختلفت في صوغ مضامينها من بلد الى آخر وفي مدى الرقابة والاشراف على الاجهزة المصرفية

في كل منها، ولكنها اتفقت عموماً في اهدافها الاساسية وفي اجراءاتها ومتطلباتها. فقد احتوت كلها على[١٦١]:

(١) ضرورة اتخاذ المصرف شكل شركة مساهمة لايقل رأسمالها عن حد معين. كما حددت الشروط التي يجب توافرها في اعضاء ورؤساء مجالس الادارة.

(٢) تحديد مقادير الاموال التي يتوجب على المصرف الاحتفاظ بها داخل الدولة.

(٣) اعطاء البنك المركزي سلطات رقابية واسعة تتعلق بتسجيل البنوك وترخيصها واندماجها وفتح فروع جديدة لها والغائها والحصول على موافقته بشأن زيادة او تخفيض رؤوس اموالها او تغيير انظمتها الداخلية، وتقديم ما يطلبه من بيانات ومعلومات واحصاءات حولها، واعطائه حق تفتيشها، وضرورة الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها كاحتياطيات نقدية قانونية، وتحديد انواع وحدود الموجودات السائلة لديها، وتحديد اسعار الفائدة الدائنة والمدينة القصوى، والعمولات والاعمال التي يحظر على المصارف القيام بها، وتنظيم احتياطياتها وامور تدقيقها خارجياً.

ي- يتجه معظم قروض المصارف التجارية في معظم الاقطار العربية نحو تمويل القطاعات التجارية، خصوصاً التجارة الخارجية، في حين تحتل القروض الصناعية والزراعية المرتبة الثانية. الا ان الاتجاه نحو التخصص النوعي في العمليات المصرفية، قد زاد من الاهتمام بتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية حسب حاجاتها التنموية. كما قلت القروض الموسمية، خصوصاً في القطاعات الزراعية، فاصبحت اكثر انتظاماً من ذي قبل.

ك- زاد تمويل المصارف للقطاع العام بشكل مهم خلال السبعينات، خصوصاً في البلدان غير النفطية. أما في البلدان النفطية فقد بقي تمويل القطاع الخاص يؤلف أهم استخدامات موارد البنوك التجارية هناك. كما زاد عموماً استثمار البنوك في السندات الحكومية وسندات الخزينة ـ في البلدان غير النفطية بخاصة كذلك ـ ومع ذلك فان هذا النوع من الاستثمارات لا يزال محدوداً مقارنة به في البلدان المتقدمة اقتصادياً. ويشكل هذا النوع من الاستثمار جزءاً مهماً من استخدام المصارف لمواردها في مصر والعراق وسورية والاردن والسودان على وجه الخصوص.

ل- تتميز البنوك التجارية العربية عموماً بدرجة عالية من السيولة تفوق نسب السيولة القانونية، مما يعني وجود احتياطيات نقدية فعلية فائضة. وقد سبقت الاشارة الى أن ذلك عامل مهم يحد من فعالية السياسات النقدية لمؤسسات النقد المركزية في الاقطار العربية عموماً.

---

(١٦١) خليل، المصدر نفسه، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

م ـ ويتصل بذلك ان القوانين المصرفية التي اشرنا اليها تفرض كلها تقريباً على المصارف التجارية فيها ان تحتفظ لدى البنوك المركزية بنسب معينة من الودائع لديها. وقد لاحظنا ان هذه النسب تختلف من بلد الى آخر، كما تختلف كونها موحدة بالنسبة لجميع انواع الودائع، أو حسب كل نوع من انواع هذه الاخيرة لدى المصارف. كما تختلف التشريعات في أمر تحديد هذه النسب، فهي اما تحددها مباشرة بحدود دنيا وعليا، او انها تترك ذلك للبنك المركزي او سلطة نقدية او مالية اخرى.

ن ـ تحتفظ البنوك التجارية بجزء من اصولها بشكل موجودات اجنبية. وقد كان معظم هذه البنوك، وحتى وقت قريب، يحتفظ بنسب كبيرة من هذه الاصول في الخارج بدرجة تفوق ما تتطلبه معاملاتها العادية. اما الآن فيمكن تصنيف الاقطار العربية في هذا الشأن الى ثلاث مجموعات(١٦٢):

الأولى منها لا تسمح للبنوك بالاحتفاظ بأصول اجنبية في الخارج الا لتغطية او مواجهة عملياتها الاعتيادية في معاملاتها مع الخارج. وتشمل هذه الدول: العراق وسورية وتونس والجزائر والمغرب والسودان واليمنين الشمالية والجنوبية.

والثانية تجعل البنك المركزي رقيباً ومحدداً للارصدة التي يمكن للبنوك التجارية الاحتفاظ بها في الخارج. فيقوم البنك المذكور بوضع الحدود والنسب والشروط الخاصة بذلك، وبحيث لا تزيد هذه الارصدة عن الحاجات العادية للمصارف لتمويل عملياتها الجارية. وتشمل هذه الدول كلا من ليبيا والاردن.

اما **الثالثة**، فهي بلدان النفط العربية ولبنان التي تمثل كلها اقتصادات حرة تسمح لمصارفها بالاحتفاظ بأصول اجنبية في الخارج دون قيود، سواء كودائع او استثمارات مالية. وتلعب البنوك الاجنبية العاملة في هذه البلدان دوراً مهماً في ذلك فتعمد الى تحويل اكبر قدر ممكن من ودائعها المحلية الى الخارج، حارمة بذلك أقطار الوطن العربي الاخرى من خدماتها الاستثمارية رغم حاجة هذه الاقطار الماسة اليها. هذا في حين قامت هذه البنوك بتوظيف جانب كبير من الودائع العربية قصيرة الاجل في قروض طويلة الاجل وصل بعض آجالها الى عشرين سنة، وقامت بتغطية هذه القروض عن طريق عقد قروض متجددة ولآجال متوسطة في سوق النقد الاوروبية(١٦٣).

واخيراً، يمكن إعتبار الجهاز المصرفي في بعض الاقطار العربية مبعثراً، فقد تم السماح بالتكاثر المصرفي الى حد كبير، خصوصاً في أقطار الخليج العربي وفي لبنان، مما أثار سلبية مهمة، لأن هذا يزيد من خطر التضخم في الائتمان المصرفي، ويحد من حجوم الوحدات

---

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ٤١٨ ـ ٤١٩.

(١٦٣) ابراهيم في: ندوة انسياب الاموال العربية الى اجهزة ومؤسسات التمويل العربية، ابو ظبي، ٢١ ـ ٢٣ آذار (مارس) ١٩٧٧، ص ٢٠.

المصرفية، مما يقلل بدوره من قابليتها على استخدام الوسائل الحديثة نظراً لارتفاع تكاليفها، بالاضافة الى تعرض مثل هذه الوحدات المصرفية الى خطر السحب المفاجيء منها من قبل المودعين لها بسبب ضعف الثقة بها أثناء الازمات الاقتصادية(١٦٤)، كما حدث لبنك انترا عام ١٩٦٦، وكما سبق بيانه. فقد كان هناك في اواخر السبعينات اكثر من (٢٠٠) وحدة مصرفية عربية كلها ذات أحجام متواضعة مقارنة بالبنوك العالمية. ولا يوجد من بينها واحد يمكن ان يعتبر ضمن البنوك المائة الاولى في العالم، في الوقت الذي يمتلك فيه الكيان الصهيوني اثنين منها، مما يحد من قابليتها على استيعاب الفوائض المالية العربية أو استقطاب جزء مهم منها، كما يحد من دورها في ادارة عمليات تمويل متوسطة وطويلة الأجل - وهو ما تفعله المصارف الاوروبية والعالمية حالياً(١٦٥).

والملاحظة الاخيرة تتعلق بالمصارف العربية المتخصصة التي هي عموماً، حديثة نسبياً. وغالبيتها مؤسسات حكومية او تساهم حكوماتها جزئياً في رؤوس أموالها، مما يحد من الموارد المالية المتاحة لها. ففي العراق مثلاً تعتمد هذه المصارف على رؤوس الاموال التي تقررها الحكومة وتوفرها لها. وتتنوع مصادر مواردها في بلدان عربية أخرى لتضم الاقتراض بجميع انواعه، سواء عن طريق اصدار السندات، او الاقتراض المباشر من البنوك التجارية او المركزية او مؤسسات التمويل الدولية والعربية. كما توسع بعضها مؤخراً، كما في حال بنك التسليف والادخار في الكويت، والبنك العقاري السوداني، وبنك الاسكان الاردني، في الاعتماد على الودائع الادخارية كمصدر أساس لمواردها المالية. غير ان معظمها لا يزال غير قادر على مواجهة الحاجات الفعلية لتمويل القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها، زراعية كانت ام صناعية ام عقارية. ولذلك فقد اتجه بعضها نحو مؤسسات التمويل العربية والدولية كالبنك الدولي مثلاً بهدف الحصول على موارد مالية اضافية لمواجهة حاجاتها التمويلية(١٦٦).

خامساً: عرض النقد والعوامل المحددة له في الاقطار العربية

لم يكن من أهداف هذه الدراسة تحليل الاوضاع النقدية في الاقتصادات العربية المختلفة، بل مجرد تتبع الانظمة النقدية فيها كلياً، الا أنه تجدر معرفة أثر هذه الأنظمة

---

(١٦٤) عبد المجيد شومان، «التعاون المصرفي العربي،» ورقة قدمت الى: اتحاد المصارف العربية، مؤتمر التعاون المصرفي العربي، ابو ظبي، ٢٥ - ٢٧ آذار/ مارس ١٩٧٦، مؤتمر التعاون المصرفي العربي بدعوة استضافة من دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٥ - ٢٧ مارس (آذار) ١٩٧٦ (بيروت: الاتحاد، ١٩٧٦)، ص ٤٠٥.

(١٦٥) كلمة عباس حسن زكي الى: اتحاد المصارف العربية، ندوة انسياب الاموال العربية الى اجهزة ومؤسسات التمويل العربية، ابو ظبي، ٢١ - ٢٣ اذار/ مارس ١٩٧٧، ندوة انسياب الاموال العربية الى اجهزة ومؤسسات التمويل العربية، ابو ظبي، ٢١ - ٢٣ آذار (مارس) ١٩٧٧، ص ١٦.

(١٦٦) اتحاد المصارف العربية، «التقرير العام،» في: المصدر نفسه، ص ٨٣ - ٨٤.

والعوامل الاخرى، محلية كانت أم خارجية، في تحديد عرض النقد بشكل عام، والسيولة الداخلية بشكل خاص، في الأقطار المذكورة، اكمالاً للبحث وتحقيقاً لشموليته، دون الولوج بعيداً في التحليل النقدي لهذه الاوضاع، والذي نأمل ان يكون موضوعاً لبحث خاص قائم بذاته. وسنبحث هنا الأمور التالية:

- تركيب عرض النقد في هذه الأقطار في آخر عقد السبعينات - لعام ١٩٧٩، مما يعكس مدى تطور العادة المصرفية فيها.

- نمو عرض النقد خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٩ .

- النمو في السيولة الداخلية خلال فترة النصف الثاني من عقد السبعينات.

- العوامل المؤثرة في التغيرات في عرض النقد. محاولين التعرف الى العوامل الداخلية منها والعوامل الخارجية.

ونعني بعرض النقد[١٦٧] معناه التقليدي الضيق (ن١ - M_1)، أي مجموع العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي زائداً الودائع الجارية الخاصة لدى البنوك التجارية. وهو تعريف صندوق النقد الدولي لعرض النقد والذي اتبعناه لحد الآن في دراستنا اعلاه.

أما السيولة الداخلية فنعني بها عرض النقد بمعناه الواسع (ن٢ - M_2) أي عرض النقد بمعناه الضيق زائداً الودائع الاخرى - أي الودائع الزمنية وودائع الادخار الخاصة لدى الجهاز المصرفي - وهو الجهاز الذي سنعني به البنك المركزي والبنوك التجارية العاملة في قطر ما.

أما التعرف الى العوامل المؤثرة او المحددة لعرض النقد، بالمعنى الضيق او الواسع، فسيقوم على تحليل تقليدي مبسط مستند الى ما يعرف بـ (معادلة النقد The Money Equation)[١٦٨] المستخلصة من الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي، والتي يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

مط١ = مو - مط٢

حيث: مط١ = المطلوبات النقدية، التي هي نفسها عرض النقد المكون من العملة في

---

(١٦٧) من بين العديد من المراجع التي يمكن استشارتها في موضوع عرض النقد ومكوناته المختلفة وتعاريفه العديدة انظر على سبيل المثال:

Dwayne Wrightsman, *An Introduction to Monetary Theory and Policy,* 2nd ed. (New York: Free Press, 1976), chap. 2; D. Fisher, *Monetary Theory and the Demand for Money* (London: Robertson, 1978), chap. 2; Harry D. Hutchinson, *Banking and the United States Economy*, 3rd ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1975). chap. 1 especially pp. 4-14 and David G. Pierre and David M. Shaw, *Monetary Economics: Theorics, Evidence and Policy* (London: Butterworths, 1974), chap. 2 and pp. 141-166.

(١٦٨) انظر في ذلك تفصيلاً: عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، ص ٤٩ - ١٠٢.

التداول خارج الجهاز المصرفي زائداً الودائع الجارية ـ اي عرض النقد بمعناه الضيق ـ ويمكن طبعاً ان يكون عرض النقد بهذا المعنى زائداً الودائع الزمنية والادخار، أي عرض النقد بمعناه الواسع، او ما يطلق عليه الآن (السيولة الداخلية).

مو = الموجودات لدى الجهاز المصرفي، وتتألف من الموجودات الاجنبية زائداً الموجودات المحلية التي تتكون من الائتمان المصرفي، المركزي والتجاري، الى القطاعين العام والخاص، وكذلك استثمارات الجهاز المصرفي في الاوراق المالية الحكومية.

مط$_{1}$ = المطلوبات غير النقدية التي تتألف من حسابات رأس المال واحتياطياته ومن الودائع الحكومية فقط، وبالاضافة الى ذلك من (الودائع الزمنية والادخار) اذا عرفنا عرض النقد بمعناه الضيق، في حين اذا عرفنا عرض النقد بمفهومه الواسع على اساس (السيولة الداخلية) فسيدخل النوع الاخير من الودائع الخاصة ضمن (مط$_{1}$) ـ أي ضمن المطلوبات النقدية.

١ـ تركيب عرض النقد في الاقطار العربية

لو أخذنا عرض النقد بمعناه التقليدي الضيق، فسنجد مفارقات كبيرة في تركيب عرض النقد في الاقطار العربية المختلفة وذلك في نهاية عقد السبعينات من القرن الحالي. فالاقطار العربية الاحدث نعمة والأكثر غنى بفضل النفط، ولكن الأصغر حجماً والأقل سكاناً، تشكل فيها العملة في التداول نسبة الى عرض النقد معدلات منخفضة نسبياً تراوح بين ٢٢,٩ بالمائة في حال البحرين الى ٢٨,٧٠ بالمائة في حال قطر، والى ٣١,٣ بالمائة في دولة الامارات العربية المتحدة والى ٣٢,٢٥ بالمائة في حال الكويت، مع ان هذه البلدان تعتبر بلداناً نامية حيث يتوقع تخلف العادة المصرفية فيها. وقد يعود ذلك الشذوذ عن النمط العام المتوقع الى صغر حجم السكان، وارتفاع الدخول الفردية، وقلة حاجاتهم النقدية، وتقدم القطاعات التجارية، وتطور المؤسسات المالية وانتشارها ونشاطها على نطاق واسع كما سبق بيانه. وقد أدى توسع النشاط الاقتصادي في هذه البلاد، ووجود شركات ومؤسسات اجنبية عاملة كثيرة فيها، ووجود بنوك اجنبية وقطاعات اقتصادية نشطة ومختلفة، الى لجوء الافراد والمؤسسات الى المصارف لغرض الاقتراض والايداع والاستثمار المالي المصرفي بشكل ودائع زمنية وادخار، مما رفع من نسبة الودائع الجارية (تحت الطلب) الى عرض النقد فيها الى مستويات توازي مثيلاتها في البلدان المتقدمة اقتصادياً.

كما تنخفض نسبة العملة في التداول الى عرض النقد في كل من سورية وتونس والمغرب ـ متراوحة بين ٣٣,٧ و٣٨,٣٧ بالمائة ـ لأسباب قد تعود الى تقدم العادة المصرفية نتيجة تكاثر العنصر الاجنبي هناك ـ من شركات فرنسية ومعمرين سيطروا على الحياة الاقتصادية مدة طويلة، وبقي تأثيرهم واضحاً حتى بعد رحيلهم حيث تعلم الافراد واعتادت المؤسسات الاقتصادية المختلفة التعامل مع البنوك ايداعاً واقتراضاً.

جدول رقم (٤ ـ ٤٩)
نسبة العملة في التداول خارج البنوك الى عرض النقد
في الاقطار العربية، في نهاية سنة ١٩٧٩

القطر	عرض النقد (بملايين الوحدات من العملة المحلية) (١)	العملة في التداول (بملايين الوحدات من العملة المحلية) (٢)	نسبة (٢) : (١) (٪)
البحرين (دينار بحريني)	٢١٧,٥١	٤٩,٩٠	٢٢,٩
قطر (ريال قطري)	٢٤٩١,٦	٧١٥,١	٢٨,٧٠
الامارات العربية المتحدة (درهم)	٦٢٦٩	١٩٦٥	٣١,٣
الكويت (دينار كويتي)	٦٦٩,٤	٢١٥,٩	٣٢,٢٥
تونس (دينار تونسي)	٨٧٥,٧٦	٢٦٥,١٢	٣٣,٧
الجمهورية العربية السورية [أ] (ليرة سورية)	١٣٨٦٣	٤٨٥٦	٣٥,٠
المغرب (درهم مغربي)	٢٣٥٠٨	٩٠٢٠	٣٨,٣٧
المملكة العربية السعودية (ريال سعودي)	٥٤٧٠٠	٢٣٧١٠	٤٣,٣
السودان (جنيه سوداني)	٨٣٦,٥١	٣٨٠,١٣	٤٥,٤
موريتانيا (اوقية)	٥٠٨١	٢٣١١	٤٥,٤٨
الصومال (شلن صومالي)	٢٣٣٥,٨	١١٥٢,٦	٤٩,٣
الجزائر (دينار جزائري)	٧١٤٢١	٣٥٣٩٨	٤٩,٥
الجماهيرية العربية الليبية [أ] (دينار ليبي)	١٦٨٧,٨	٨٦٨,٥	٥١,٤٥
لبنان (ليرة لبنانية)	٦٦٨٤	٣٥٠٦	٥٢,٤٥
الاردن (دينار أردني)	٤٦٥,٥٨	٢٧٥,٣٩	٥٩,١
عمان (ريال عماني)	١٢٣,٢	٧٤,٣	٦٠,٣
مصر (جنيه مصري)	٤٣٥٤,٢	٢٦٥٦,٩	٦١,٠
العراق [ب] (دينار عراقي)	٧٥٤,٩	٥٦٥,٩	٧٤,٩٦
اليمن الديمقراطية (دينار يمني)	١٨٤,٩	١٤٣,٥٣	٧٧,٦
اليمن (ريال يمني)	٧٠٣٦,٩	٦٢٩٩,١	٨٩,٥

(أ) البيانات لعام ١٩٧٨.
(ب) البيانات لعام ١٩٧٦.
المصدر: احتسبت من: *International Financial Statistics*, vol. 33, no. 8 (August 1980).

اما بالنسبة للنسب فقد احتسبت من قبل المؤلف.

وتراوح هذه النسبة في كل من السعودية - كحد ادنى - والسودان وموريتانيا والصومال، والجزائر - كحد اعلى - بين ٤٣,٣ بالمائة و٤٩,٥ بالمائة. وهي نسب لا تزال تعتبر معتدلة ودالة على تقدم في العادة المصرفية لدى السكان. ويعود ذلك الى خليط من العوامل المذكورة فيا يتعلق بالمجموعتين الاوليين. فالسعودية تتميز بارتفاع الدخول وتزايد النشاط الاقتصادي وانتشار المؤسسات المصرفية ووجود العنصر الاجنبي بشكل شركات ومؤسسات اقتصادية ومالية ومصرفية تدفع الناس والمؤسسات الاقتصادية الى التعامل مع المصارف على نطاق واسع. وينطبق ذلك على الجزائر ايضاً، فكلا البلدين نفطي ويجري فيهما نشاط اقتصادي واسع محلي واجنبي، عام ومختلط وخاص، يشجع كله على التعامل مع المؤسسات المصرفية على نطاق واسع نسبياً. أما السودان وموريتانيا والصومال فان أثر العامل الاجنبي فيها يبدو واضحاً حيث نشط فيها المستعمرون ومؤسساتهم وشركاتهم وأثرت عاداتهم المصرفية على السكان المحليين وأدت بالأخيرين الى محاكاتهم في هذا الشأن. مما زاد من تعاملهم مع البنوك نسبياً.

وتقف كل من ليبيا ولبنان في موقف وسط، يدل على شيء من التقدم في العادة المصرفية، حيث راوحت النسبة بين ٤١,٤٥ بالمائة في ليبيا و٥٢,٤٥ بالمائة في لبنان. ويبقى العنصر الاجنبي، من نشاطات وشركات ومؤسسات وتعامل واسع مع قطاع التجارة الخارجية، وارتفاع مستوى الدخول فيهما سببان مهمان لذلك.

أما في الاقطار العربية الخمسة الاخرى، وهي العراق ومصر وعمان واليمنان الشمالية والجنوبية، فتمثل كلها حالات كلاسيكية من تخلف العادة المصرفية، وهو تخلف يصل اوجه في اليمن الشمالية حيث ترتفع النسبة الى ما يقرب من ٩٠ بالمائة واليمن الجنوبية حيث تنخفض النسبة قليلاً لتصل الى ما يقرب من ٧٨ بالمائة، يليه العراق حيث تبقى النسبة مرتفعة تصل الى اقل من ٧٥ بالمائة بقليل. هذا في حين تكون هذه النسبة أفضل في كل من مصر - ٦١ بالمائة - وعمان - ٦٠,٣ بالمائة - ومع ذلك تبقى عالية مقارنة بها في البلدان المتقدمة اقتصادياً حيث تراوح هناك عادة بين ٢٠ - ٣٠ بالمائة. ويعني ذلك ان العملة في التداول تشغل في هذه الاقطار العربية المركز الذي تشغله الودائع المصرفية في البلدان الأكثر تقدماً. ويلقي ذلك بعضاً من الضوء على طبيعة نمط السيولة في هذين النوعين من المجتمعات وذلك في ظل التقلبات الاقتصادية المتكررة والمختلفة عنفاً واتساعاً. ففي المجتمعات النامية يتقلب الطلب على العملة المتداولة تبعاً لمرحلة الدورة الاقتصادية، فيزيد في حال الانتعاش، ويقل في مرحلة الانكماش. ويعني ذلك تقلباً في نسبة العملة الى الدخل القومي في المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية، مدللة بذلك على اهمية استعمال العملة في الاقطار النامية كوسيلة تداول بقدر استعمالها كوسائل ادخار. هذا في حين تظهر عادات الافراد المصرفية ومدى استعمال الودائع النقدية في البلدان المتقدمة اقتصادياً نمطاً ثابتاً نسبياً على مدى فترات زمنية طويلة حدثت فيها تقلبات اقتصادية عنيفة، تبقى فيها نسبة العملة الى الدخل القومي ثابتة نسبياً، في حين تخضع نسبة الودائع المصرفية الى الدخل القومي لتغيرات واسعة مما يدل على

كون هذه الودائع انعكاسا لنمط السيولة ولمستوى الدخل القومي ودالة لها[١٦٩].

ولتركيب عرض النقد مغزى مهم بالنسبة للجهاز المصرفي في الاقتصاديات النامية. فإلى الحد الذي تكون فيه العملة هي وسيلة التداول السائدة، فان مرونة عرض النقد ستكون وثيقة الصلة بمرونة اصدار العملة. ويؤدي ذلك الى ان تميل مطلوبات البنك المركزي. كما يعكسها مقدار العملة المصدرة، تتغير بنسبة أكبر مما لو ان الودائع المصرفية كانت مستعملة على نطاق أوسع.

كما ان عدم استقرار حجم الطلب على العملة تحت ظروف مختلفة من الدورة الاقتصادية، كما تعكسه نسبة العملة الى الدخل، يزيد من صعوبة التحكم في مطلوبات الجهاز المصرفي من الودائع، حيث تتعرض الاحتياطيات النقدية المصرفية الى مدى واسع من التقلبات المستمرة، مما يجعل من الصعب على السلطات النقدية المركزية التحكم في الودائع والقروض والاستثمارات المصرفية من خلال متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني الدنيا. ان ما يحدث في قطر متقدم اقتصادياً هو أن تقود الزيادة في العملة المتداولة في النهاية وبصرف النظر عن مصدرها، الى ازدياد الاحتياطيات النقدية لدى البنوك. بينما تعني مثل هذه الزيادة في الاقطار النامية ارتفاعاً في العملة في التداول لدى الجمهور اكثر مما تعني ازدياداً في احتياطيات البنوك، مما يحد من قيمة معامل الاقراض، وبالتالي من قابلية الاقراض لدى البنوك التجارية. وهكذا فان التغيرات المرغوبة في عرض النقد، لا تتطلب جهداً أكبر من قبل السلطات النقدية فقط، وانما ايضاً والى الحد الذي ترغب فيه السلطات النقدية التأثير على البنوك بسرعة وفاعلية من خلال الاحتياطيات النقدية لدى البنوك، فانه من غير المستطاع بالنسبة للبنك المركزي في البلدان النامية ان يفعل ذلك الا من خلال اقامة علاقات مباشرة مع البنوك أو باخضاع هذه الاخيرة عملياً الى سيطرة البنك المركزي عن طريق اجراءات قانونية فعالة، او بالتأميم الكامل والمطلق للجهاز المصرفي نفسه[١٧٠]. وهذا ما قام به بعض الأقطار العربية فعلاً كما سبقت الاشارة اليه.

٢ ـ نمو عرض النقد خلال عقد السبعينات (١٩٦٨ ـ ١٩٧٩)

سنبحث نمو عرض النقد في الاقطار العربية خلال فترتين: الأولى ـ وهي الاطول ـ تمتد من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٩. وهي اطول فترة تتوافر عنها احصاءات نقدية متكاملة عن جميع الاقطار العربية، كما انها الفترة التي هي موضوع بحثنا في هذا الفصل. وسنشير هنا الى عرض النقد بمعناه التقليدي الضيق دون الدخول في تفاصيل كثيرة، إذ اننا سنترك ذلك الى

---

(١٦٩) انظر في ذلك: عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية (القاهرة: جامعة الدول لعربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ٣١ ـ ٣٣.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

فترة ثانية ، وهي جزء من الفترة الاولى ، وتمتد بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩، حيث سنتكلم عن عرض النقد بمعناه الواسع كما عرّفناه اعلاه، مشيرين فيما بعد الى العوامل المؤثرة في نمو ما يدعى بـ (السيولة الداخلية)، أي عرض النقد بالمعنى الأخير المشار اليه تواً. وهذه هي فترة على جانب كبير من الأهمية لأنها جاءت عقب الزيادات الكبيرة في حجوم الصادرات من النفط والقفزات السريعة في اسعاره وتنامي الايرادات المتأتية من ذلك كله. لذا فاننا سنركز بحثنا عليها اكثر من غيرها.

وتتضح من الجدول رقم (٤ ـ ٥٠) حقائق مهمة يمكن اجمالها فيما يلي:

أ ـ ان معدلات النمو في عرض النقد (ن١ ـ M_1) كانت عموماً متقلبة وغير مستقرة، ولكنها كانت تسير باتجاه تصاعدي خصوصاً بعد عام ١٩٧١.

ب ـ إن معدلات النمو هذه كانت اعلى في منتصف السبعينات منها في أواخر الستينات وفي اواخر السبعينات.

ج ـ انها كانت عموماً أعلى في البلدان النفطية قليلة السكان كالسعودية والامارات العربية المتحدة والكويت منها في العراق والجزائر اللذين يتميزان بامكانات اقتصادية اكبر نسبياً وبكثافة سكانية أعلى وبقابليات استيعابية أوسع.

د ـ انها كانت أعلى عموماً في البلدان النفطية منها في البلدان غير النفطية، وذلك لأن مصادر هذا النمو كانت مختلفة في هاتين المجموعتين من البلدان، كما سيتضح فيما بعد، مما ادى الى ان تكون امكانات النمو في البلدان الاولى اكبر منها في البلدان الأخيرة.

ويعكس الجدول رقم (٤ ـ ٥١) هذه الحقائق بصورة أوضح وذلك حين النظر الى معدلات النمو في عرض النقد كمتوسطات لثلاث فترات زمنية يتألف كل منها من أربع سنوات: ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، و١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ و١٩٧٦ ـ ١٩٧٩. ففي البلدان النفطية كان المتوسط العام لمعدلات النمو قد وصل حده الأعلى في الفترة الثانية، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥، ثم بدأ بالتناقص بعد ذلك. وتتميز الفترة الثانية بالتزايد الكبير في صادرات النفط واسعاره، وبالتالي في ايراداته، مما ألف مصدراً مهماً ساعد على تنامي الانفاق الحكومي، الاعتيادي والتنموي، في مختلف هذه الأقطار، فقاد بالتالي الى معدلات عالية من النمو في عرض النقد. غير أننا اذا تتبعنا معدلات النمو في الأقطار النفطية المختلفة، كل على انفراد، لرأينا صورة مختلفة بعض الشيء، ذلك ان متوسطات النمو خلال هذه الفترات الثلاث كانت أعلى، في معظم هذه الأقطار، في الفترة الأخيرة منها في كل من الفترتين الأولى والثانية. ويصدق ذلك بشكل خاص على كل من الجزائر والعراق والسعودية والكويت وليبيا والبحرين. وكان أعلى متوسط نمو في السعودية (٥٣ بالمائة)، ثم في البحرين (٣٣.١ بالمائة)، وأقلها في عمان (٦.٥ بالمائة)، واحتلت الأقطار الستة الأخرى مركزاً وسطاً راوحت فيه معدلات النمو فيها بين ١٧.٤ بالمائة (الامارات العربية) كحد ادنى، و٢٨.٣ بالمائة (ليبيا) كحد أعلى.

جدول رقم (٤ ـ ٥٠)

نسب النمو السنوي في عرض النقد بالمعنى الضيق (ن ١ ـ M_1) في الأقطار العربية، للسنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٩

(نسب التغير المئوية عن السنة السابقة)

السنة / القطر	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الأقطار النفطية												
الامارات العربية المتحدة	–	–	–	–	–	–	٢٩,٤	٦١,٩	٨٢,٥	٣٣,٢	١٥,٠	٤,٠
البحرين	١٧,٨	١٤,١	٢,٧	٢٠,٨	٢٠,٧	٦,٧	١٦,٤	٤,٢	٥٨,٥	٤١,٩	٢٤,١	٧,٩
الجزائر	٢٥,٥	٢٩,٥	٧,٨	٧,٩	٢٧,٥	٢٤,٥	١٧,٩	٢٤,٤	٢٤,١	٢٨,٧	٢٣,٥	٢١,٩
الجماهيرية العربية الليبية	٢٧,٥	٣١,٧	٢٢,١	٤٣,٩	٢٨,٢	٢١,٧	٤٦,٣	١٠,٠	٣٢,٠	٢٩,٣	٢٣,٥	–
العراق	٧,٧	١٤,٠	١٠,٥	٢,٥	١٠,٨	١٩,٧	٣٢,٠	٤٠,٩	٢٢,٩	١٤,٥	٤٤,٠	–
عمان	–	–	–	–	–	–	٩٣,٦	٤٧,٩	٤٢,٧	٨,٩	٢,٧	٧,٨
قطر	١٣,٧	٣,٣	٩,٩	١٩,٩٨	٤٥,٧	١٩,٥	٣٥,٨	٧٨,٨	٥٧,٠	٣٢,٥	١٠,٢	٨,٠
الكويت	٨,٣-	٢,٧-	١١,٥-	١,٥	٢٨,١	٢٦,٠	١٨,٣	٢٣,٩	٤٥,٨	٢٠,٩	٣٣,٠	١١,١
المملكة العربية السعودية	١٠,٥	٧,١	٣,٩	٨,٦	٢٢,٦	٤١,٦	٤٠,٧	٦٢,٨	٩٣,٥	٦٠,٢	٤٥,٧	١٢,٦
معدل النمو المرجح (أ)	٤,٥٥	٥,٣٨	٢,٢٧	٢,٤٤	٥,٩٨	٧,١٤	٩,٧٢	١٠,٢٧	١١,١٦	٨,٧١	٩,٢٦	٧,٢٣

يتبع

تابع جدول رقم (٤ ـ ٥٠)

القطر / السنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الاقطار غير النفطية												
الاردن	٢٥,٩	١٠,٩	٨,٢	٨,٧	١٠,٥	١٦,٩	٢٠,٦	٢٥,٣	٣٥,٩	١٦,١	١٤,١	٢٣,٠
تونس	١١,١	٩,٥	٧,٣	١٥,٧	٢١,٦	١٣,٠	٢١,٣	٢٠,٠	١١,٠	١١,٥	١٥,١	١٥,٠
الجمهورية العربية السورية	١٩,٤	١٤,٦	١٠,٠	١٠,٠	١٥,٤	٢٢,٦	٤٥,٦	٢٧,٥	٢٣,٦	٢٤,٤	٢٧,٣	٢٣,١
السودان	٣,١	١٩,٠	١٨,٢	٧,٥	٦,٤	٢٨,٣	٢٦,٣	١٨,٥	٢١,٦	٤٠,٦	٣٠,٧	٣٤,٧
الصومال	١,١	١١,٨	٣٤,٥	١٢,٥-	٣٣,٧	١٥,١	٢٣,٩٥	٣١,٤	٢٠,٥	٣٣,٢	٣٠,٤	٣٥,٢
لبنان	٠,٦	٣,٤	٥,٠-	١٢,٤	١٤,٥	١٥,٢	١٠,٣	٢٠,٨	٢٧,٩	١٨,٢	١٣,٣	١٧,٤
مصر	٠,١	٤,١	٦,٨	٥,٩	١٢,٥	٢٠,٩	٢٥,٩	٢٠,٤	٢٦,١	٢٥,٦	٢٤,٣	٢٣,٩
المغرب	١٠,٤	١٤,٢	٩,١	٨,٢	١٥,٦	١٦,٤	٢٢,٥	٢٠,٤	١٩,٩	٢٠,٧	١٢,٩	١٧,١
موريتانيا	١٥,٣	٣,٩	٣٥,٠	١,٩٨	٢٦,١	٤,٦	٦٤,١	١٩,٤	٢٥,٨	٤١,٤	٠,٩	٢٢,٩
اليمن	—	—	—	—	—	—	٣٠,٩	٥٢,٠	١١٣,١	٧٦,٨	٤٠,٤	٢٢,٤
اليمن الديمقراطية	٠,١-	٥,١	٨,٢	٩,٤	٨,٤	١٦,٤	١٤,٩٦	٢٠,١	٤٧,٢	٤١,٤	٢٤,٦	٢٨,٧
معدل النمو المرجح (أ)	٣,٨٢	٦,٧٢	٧,١١	٤,٧٨	٩,٣١	١٣,٦٤	١٩,٠٠	١٦,٢٩	٢٠,٣٢	٢٠,٩١	١٦,٥٨	١٧,١٨

(أ) تم الترجيح على اساس الاهمية النسبية لسكان كل قطر مقارنة بالمجموع الكلي للسكان.

المصادر: احتسبت من: .Ibid., and *International Financial Statistics*, vol. 31, no. 5 (May 1978) (Supplement) فيما عدا بيانات العراق لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ فقد احتسبت من: «البنوك المركزية والمؤسسات النقدية لدول الخليج العربي،» النشرة الاقتصادية، السنة ١، العدد ١ (حزيران/ يونيو ١٩٨٠)، جدول رقم (٢)، ص ١٢. وقد احتسبت بعض النسب لبعض البلدان من قبل الكاتب.

جدول رقم (٤ - ٥١)
متوسط نسب النمو في عرض النقد (ن ١ - M_1)
في الأقطار العربية، للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٩

القطر / الفترة	١٩٦٨ - ١٩٧١ (٪)	١٩٧٢ - ١٩٧٥ (٪)	١٩٧٦ - ١٩٧٩ (٪)
الأقطار النفطية (متوسط عام)	١٢,٢	٣٥,٤	٢٧,٢
الامارات العربية المتحدة	—	٥٧,٩ (أ)	١٧,٤ (ج)
البحرين	١٣,٩	١٢,٠	٣٣,١
الجزائر	١٧,٧	٢٣,٦	٢٤,٥
الجماهيرية العربية الليبية	٣١,٣	٢٦,٦	٢٨,٣ (ب)
العراق	٨,٧	٢٥,٩	٢٧,١ (ب)
عمان	—	٦١,٤	٦,٥ (ج)
قطر	١١,٧	٤٤,٩٥	٢٧,٠
الكويت	٥,٣-	٢٤,١	٢٧,٧
المملكة العربية السعودية	٧,٥	٤١,٩	٥٣,٠
الأقطار غير النفطية (متوسط عام)	٩,٥	٢٤,٧	٢٦,٧
الاردن	١٣,٤	١٦,١	٢٢,٣
تونس	١٠,٩	١٨,٩٧	١٣,١
الجمهورية العربية السورية	١٣,٥	٢٧,٨	٢٤,٦
السودان	١١,٩٥	١٩,٩	٣١,٩
الصومال	٨,٧	٢٦,٠	٢٩,٧
مصر	٤,٢	١٩,٩	٢٤,٩٧
المغرب	١٠,٥	١٨,٧	١٧,٧
موريتانيا	١٣,٨	٢٨,٦	٢٧,٦
لبنان	٤,١	١٥,٢	١٩,٢
اليمن	—	٦٥,٣ (أ)	٤٦,٥ (ج)
اليمن الديمقراطية	٤,٤	١٤,٩٦	٣٥,٥

(أ) للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦.

(ب) للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٨.

(ج) للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩.

المصادر: احتسبت من: بيانات الجدول رقم (٤ - ٥٠).

أما في الفترة الثانية فقد راوحت معدلات النمو في ثلاثة اقطار نفطية بين ٤١,٩ بالمائة (السعودية) و٤٤,٩٥ بالمائة (قطر)، و٦١,٤ بالمائة (عمان) كحد أعلى، وصلت الى حد أدنى قدره ١٢ بالمائة في قطر واحد فقط (البحرين). اما متوسطات النمو في الأقطار النفطية الاربعة الاخرى فقد راوحت بين ٢٣,٦ بالمائة (الجزائر) الى ٢٦,٦ بالمائة (ليبيا).

أما متوسطات النمو في الفترة الأولى فقد كانت عموماً أقل من ذلك بنسب مهمة، حيث لم يكن أثر النفط وتزايد الانفاق الحكومي لمختلف الاغراض قد ظهر بعد.

وتختلف الصورة في البلدان العربية الأخرى غير النفطية من نواح معينة ولكنها تتفق مع الأولى في أن متوسطات النمو في الفترة الثانية كانت أعلى بكثير منها في الفترة الاولى. ولكنها تختلف عن المجموعة الاولى في ان المتوسط العام للنمو في الفترة الثالثة ـ الأخيرة ـ كانت اعلى منها في الفترة الثانية ولكن بصورة معتدلة جدا (٢٤,٧ بالمائة مقابل ٢٦,٧ بالمائة) وذلك مقارنة بالوضع في البلدان النفطية حيث انخفض المتوسط العام للنمو في الفترتين نفسيهما من ٣٥,٤ بالمائة الى ٢٧,٢ بالمائة على التوالي.

أما على المستوى القطري فقد زادت معدلات النمو في الفترة الثالثة عنها في الفترة الثانية في خمسة من أقطار المجموعة الثانية، في حين انها انخفضت في الأقطار الأربعة الباقية، ولكن بنسب معتدلة ـ ومع ذلك تبقى نسب النمو في عرض النقد، كمتوسطات عامة، في المجموعة الثانية غير النفطية من الأقطار العربية أقل منها في المجموعة الأولى ـ النفطية.

ويعكس ذلك بشكل خاص أثر العوامل الخارجية ومدى توافر الموارد المالية الداخلية في كلتا المجموعتين. وهو أمر سيتضح الآن.

أما اذا نظرنا الى معدل النمو السنوي المرجح[١٧١] لعرض النقد خلال الفترة كلها ولمجموعتي الأقطار النفطية وغير النفطية لتبين لنا ان معدلات النمو هذه كانت، على وجه العموم، اعلى في المجموعة الثانية منها في المجموعة الاولى.

ويعكس ذلك أن المجموعة السابقة تضم عدداً أكبر من السكان مما تضمه المجموعة الأخيرة. كما يلاحظ ان معدلات النمو هذه بقيت في منتصف السبعينات، اعلى منها في اول الفترة وفي آخرها.

٣ـ النمو في السيولة الداخلية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩)[١٧٢]

سبق لنا تعريف (السيولة الداخلية) بأنها عرض النقد بمعناه الواسع (ن ٢ ـ M_2)، كما

---

(١٧١) على أساس الأهمية النسبية لسكان كل قطر الى مجموع سكان كل مجموعة.

(١٧٢) انظر في ذلك: صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي =

سبقت الاشارة الى أننا سنكرس جزءاً أكبر من بحثنا لتطور عرض النقد في الأقطار العربية في النصف الثاني من عقد السبعينات. وهي فترة تمور بالاحداث النفطية والمالية والاقتصادية، وتتفاعل فيها الأحداث قطرياً وقومياً ودولياً. فقد بدأت فيها الزيادات الكبيرة نسبياً في أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ تؤتي أكلها بتصاعد ضخم في الايرادات المالية للأقطار العربية المنتجة للنفط، بصورة خاصة في أقطار الخليج العربي. كما شاهدت هذه الفترة نمواً كبيراً في المؤسسات المالية الوسيطة في هذه المنطقة على وجه الخصوص. وزاد في الأقطار العربية كلها الانفاق التنموي فزادت معه السيولة الداخلية هنا وهناك، ولو بوتائر مختلفة تباينت مكاناً وزماناً، ولم تكن متسقة أو ذات نمط معين، حيث اعتمد ذلك على عوامل عديدة منها: حجم القطر، وحجم موارده المالية والطبيعية والبشرية، وسياسة حكومته الاقتصادية والمالية والنقدية والتنموية، وفلسفة الحكم الاجتماعية، ومدى توافر البنى الارتكازية، وعلاقاته الخارجية، ومدى استقراره السياسي وارتباط ذلك بالاستقرار الاقليمي والدولي... الخ.

على انه من الواضح في الجدول رقم (٤ ـ ٥٢) أن هناك مرحلتين يمكن تمييزهما خلال الفترة الزمنية موضوع البحث. وتشمل الفترة الاولى عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ سجل فيهما النمو في السيولة الداخلية عموماً نسبة عالية بلغ متوسطها المرجح عام ١٩٧٦ حوالى ٤٧ بالمائة. اما الفترة الثانية فتمتد على مدى السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩، هبطت فيها معدلات النمو في السيولة المذكورة بحيث لم تتجاوز ١٣ بالمائة تقريباً عام ١٩٧٩. وقد انقسمت الدول النفطية في ذلك الى مجموعتين اختلفت فيهما معدلات النمو فكانت في الفترة الاولى ٥٨ بالمائة عام ١٩٧٦ انخفضت بعدها بصورة متزايدة في الفترة الثانية بحيث لم تتجاوز ١٥,٥ بالمائة عام ١٩٧٩، وذلك في البلدان العربية قليلة السكان. اما في البلدان النفطية الكثيفة السكان ـ العراق والجزائر ـ فقد كان معدل الزيادة في السيولة الداخلية اقل من ذلك بكثير، حيث لم يتجاوز معدل الزيادة ٢٩ بالمائة عام ١٩٧٦ و٨ بالمائة عام ١٩٧٩. هذا في الدول النفطية.

اما في البلدان غير النفطية فقد كان النمو في السيولة الداخلية في البلدان الأقل نمواً أكبر معدلاً نسبياً منه في البلدان النفطية، اذ بلغت معدلاته ٥٣ بالمائة و٤٠ بالمائة عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ على التوالي. ثم اتجهت هذه المعدلات الى الانخفاض في الفترة الثانية ولكن بنسبة اقل من مثيلاتها في المجموعات العربية الأخرى. فقد بلغت نسبة النمو حوالى ٢٣ بالمائة عام ١٩٧٩، في حين سجلت معدلات النمو هذه في البلدان العربية غير النفطية متوسطة النمو أدنى معدلات للزيادة في السيولة ـ باستثناء البحرين وعمان ـ فقد بلغت معدلات النمو في

= العربي السنوي الموحد، ١٩٨٠ ([د.م.]: صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٠)، ص ٦٧ ـ ٧١. وبالنسبة للعراق واقطار الخليج العربي الاخرى انظر: «البنوك المركزية والمؤسسات النقدية لدول الخليج العربي»، النشرة الاقتصادية، السنة ١، العدد ١ (حزيران/ يونيو ١٩٨٠)، ص ٦ ـ ١٥.

جدول رقم (٤ - ٥٢)
معدلات النمو في السيولة الداخلية في الاقطار العربية، للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩ (نسب مئوية)

الفترة / مجموعة الأقطار	١٩٧٥-١٩٧٦	١٩٧٦-١٩٧٧	١٩٧٧-١٩٧٨	١٩٧٨-١٩٧٩	متوسط ١٩٧٥-١٩٧٩
المجموعة (أ)					
الجزائر	٢٩,٩٨	٢١,١٩	٢٤,٧٤	١٠,٩١	٢١,٧٠
العراق	٢٧,٤٩	١٥,٥٣	٢٩,٧٣	١,٣٢	١٨,٥٢
المجموع	٢٩,٣١	١٩,٧٠	٢٦,٠١	٨,٤٠	٢٠,٨٥
المجموعة (ب)					
الامارات العربية المتحدة	١٠٠,١٧	-٧,١٠	٦,٣٤	٢,٣٥	٢٥,٤٤
الجماهيرية العربية الليبية	٣١,٠٢	٢٤,١٦	٤,٠١	٣٩,٥٠	٢٤,٦٧
قطر	٦١,٤٨	٣٠,٦٦	٩,٨٦	٥,٤٤	٢٦,٨٦
الكويت	٤٢,٨٢	٢٩,٧٢	١٨,٧٨	١٣,٢١	٢٦,١٣
المملكة العربية السعودية	٧٤,٥١	٤٨,٨٥	٢٦,٠٨	٩,٢٢	٣٩,٦٧
المجموع	٥٨,٥٤	٢٨,٥٦	١٦,٤١	١٥,٤٧	٢٩,٧٤
مجموع (أ + ب)	٤٦,٢٥	٢٥,٢٧	١٩,٨٢	١٢,٨٣	٢٦,٠٤
المجموعة (ج)	٣٠,٣٧	٢١,٩٨	٣٦,٢٨	٢٥,٣٧	٢٨,٥٩
الاردن	٣٧,٤٠	١٧,٧٣	١٣,٧٠	٠,٦٥	٢٦,٣٧
البحرين	١٤,٠٩	١٢,١٢	١٥,١٧	١٥,٦٨	١٤,٢٦
تونس	٢٣,٨٨	٢٤,٧٧	١٨,٥٠	١,٤٢	١٧,١٤
الجمهورية العربية السورية	٤٦,٨١	٢٤,١٢	٤,٠٨	٣,٤٥	١٩,٦٢
عمان	٤٦,٨١	٢٤,١٢	٤,٠٨	٣,٤٥	١٩,٦٢
لبنان	-١٢,٠٠	١٩,٩٨	١٨,٠٥	٤,٦٨	٧,٦٨
مصر	٣٢,٤٢	٣٢,٦٤	١٧,٨٩	٢٥,٦٢	٢٧,١٤
المغرب	١٤,٣٢	١٦,١٩	١٨,٧٠	١٤,٣٦	١٥,٨٩
المجموع	١٧,٥١	٢٣,٨٠	١٨,٣٦	١٥,٦٢	٢٨,٨٢

يتبع

تابع جدول رقم (٤ - ٥٢).

الفترة / مجموعة الاقطار	١٩٧٥ـ ١٩٧٦	١٩٧٦ـ ١٩٧٧	١٩٧٧ـ ١٩٧٨	١٩٧٨ـ ١٩٧٩	متوسط ١٩٧٥ـ ١٩٧٩
المجموعة (د)					
السودان	٢٩,٤٦	٣٨,٣٣	١٥,٣٢	٢٧,٨٩	٢٧,٧٥
الصومال	٢٥,٤٦	٢٧,٢٨	٢٣,٥٩	٢٥,٦٣	٢٥,٤٩
موريتانيا	٢٣,٢٣	٣,٦٠	٦,٠٤ -	٤٦,٨٥	١٦,٩١
اليمن	١٣٦,٥٦	٤٩,٦٤	٢٣,٢٧	١٥,٥٧	٥٦,٢٦
اليمن الديمقراطية	٥٠,٥٨	٤٤,٩٢	٣,٨٩	٢٠,٨٢	٣٠,٠٥
المجموع	٥٣,٣٩	٤٠,٤٠	١٦,٤٨	٢٢,٩٨	٣٣,٣١
مجموع (ج + د)	٢٠,٢٨	٢٥,٤٤	١٨,١٦	١٦,٤٢	٢٠,٠٧
الاجمالي	٣٤,٦٧	٢٥,٣٤	١٩,١٥	١٤,٢٥	٢٣,٣٥
المتوسط المرجح	٤٧,١١	٢٩,٢٧	١٩,٩٤	١٣,٢٠	٢٧,٣٨

المجموعة (أ): الاقطار النفطية كثيفة السكان نسبياً وتشمل الجزائر والعراق وتتميز بقاعدة متنوعة وطاقة استيعابية كبيرة.

المجموعة (ب): الاقطار النفطية قليلة السكان وتشمل الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت والجماهيرية العربية الليبية. وتتميز بقاعدة اقتصادية غير متنوعة نسبياً. ولم تدمج عمان والبحرين ضمن هذه المجموعة نظراً لأن انتاج النفط في كل منهما يقل عن نصف مليون برميل يومياً، الذي اعتبر الحد الفاصل لتصنيف الاقطار النفطية.

المجموعة (ج): الاقطار غير النفطية متوسطة النمو وتشمل الاردن والبحرين وتونس وسورية وعمان ولبنان والمغرب.

المجموعة (د): الاقطار غير النفطية الأقل نمواً، وتشمل السودان والصومال وموريتانيا واليمنين.

المصدر: احتسبت من: صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد، ١٩٨٠ ([د.م.]: صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٠)، الملحق الاحصائي، جدول رقم (٨/ ١٢).

هذه المجموعة حداً أعلى قدره ١٧,٥ بالمائة عام ١٩٧٦، و١٥,٦ بالمائة عام ١٩٧٩ ـ ولم تسجل معدلات التغير في السيولة في هذه الأقطار تقلبات كثيرة خلال الفترة نفسها[١٧٣].

٤ـ العوامل المؤثرة على السيولة الداخلية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩

تتألف العوامل المؤثرة في عرض النقد، سواء بمعناه الواسع أوالضيق، حسب مصادرها من نوعين: أحدهما خارجي وثانيهما داخلي. ويلعب ميزان المدفوعات الدور النهائي والأساس بالنسبة للمصدر الأول، في حين يقوم الائتمان المصرفي للقطاعين العام والخاص، والمركزي والتجاري منه، بالدور المهم بالنسبة للمصدر الثاني. ويؤثر المصدر الأول على حجم الموجودات الأجنبية المتراكمة لدى الجهاز المصرفي، المركزي والتجاري منه، في حين يلعب المركز النقدي للحكومات وسياسات البنوك التجارية الائتمانية والاستثمارية والاحتياطية، ومدى اعتمادها على البنك المركزي كمصدر للسيولة وكملجأ أخير للأقراض ومدى استعداد البنك الأخير للقيام بهذا الدور، ثم، اخيراً، مدى تطور العادات المصرفية لدى السكان. هذه كلها تؤلف الأساس الذي ترتكز اليه المصادر الداخلية الرئيسة للتغير في عرض النقد أو السيولة الداخلية في القطر، وقد لعبت هذه العوامل كلها دوراً ما، زاد وقل حسب الظروف الاقتصادية العامة التي مر بها القطر من حيث وضع ميزان مدفوعاته والمركز النقدي لحكومته وموقف البنوك التجارية من اللجوء الى البنك المركزي لغرض السيولة، معتمدة في ذلك على سياساتها الائتمانية والاجتماعية والاحتياطية ومدى استعداد البنك المركزي للقيام بدوره كملجأ للاقراض، ومدى تعامل الجمهور معه.

ويكون الائتمان المصرفي مسؤولاً الى حد بعيد عن عملية التوسع النقدي في الاقتصادات المتقدمة. وتستجيب المصارف هناك الى أي زيادة في احتياطاتها النقدية فتزيد من ائتمانها في مواجهة الطلب المتزايد على قروضها وعلى النقد، حتى تصل احتياطاتها تلك الى مستواها التقليدي كما في انكلترا مثلاً، والى حدها القانوني كما في الولايات المتحدة الامريكية[١٧٤].

أما في البلدان النامية فان النمو في عرض النقد ينجم في الغالب عن التراكم في الموجودات الاجنبية التي تزيد نسبتها في عرض النقد. وهكذا تلعب المصارف التجارية في عملية النمو النقدي دوراً هو عادة أقل أهمية كثيراً مما تقوم به في البلدان المتقدمة اقتصادياً.

---

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(١٧٤) السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، ص ١٤٥.

جدول رقم (٤ - ٥٣)

الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على التغير في السيولة الداخلية في الأقطار النفطية العربية، للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٨ و١٩٧٩ (نسب مئوية)

العوامل المؤثرة / القطر	صافي التغير في الاصول الخارجية		صافي التغير في مديونية الحكومة		صافي التغير في مديونية القطاع العام		صافي التغير في اصول القطاع الخاص	
	١٩٧٥ - ١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٥ - ١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٥ - ١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٥ - ١٩٧٨	١٩٧٩
الامارات العربية المتحدة	٣٨١,٣٩	٢٧٦,١١	-	٢٨١,٦-	-	-	٤٩,٧٠	٣٨٢,٤
الجزائر	١٢,٣	٢٠,٨	٥١,٢	٦٩,٧	٦٧,٠١-	٣٥٩,٢	٦٢,٣	٧٥,٢
الجمهورية العربية الليبية	١٧,٩٢	٢٥,١	٢١٣,٥	٣٩,٣	-	-	٢٤,٩٢	٤٧,٤
العراق	٣٠٥,٣	١٦٥٦,٥	١١٥,٦-	٢٧٥١-	-	-	١٥,٢	٦٨,٥
قطر	٥٧,٠٤	١٨,٦-	١٩,٨-	٦٤,٤	-	-	٧٨,٢	٣٨,٣
الكويت	٣٨,٦	١٦	٠,٥-	٧٥,٦-	-	-	١٠١,٧	١٨٦,٩
المملكة العربية السعودية	١٥٤,٣	٨,٧-	٢٨,٤	-(أ)	-	-	٢٠,٤	١٩٣,٠

ملاحظة عامة: تشير العلامة «أ» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه، الملحق الاحصائي، جدول رقم (٨/ ١٣).

فيعتمد التوسع النقدي في الأقطار النامية ـ وبالتالي نمو الدخل القومي الحقيقي ـ غالباً، في هذه الحال ، على ميزان مدفوعات القطر النامي . فإذا أريد لبعض النقد أن يواكب النمو في الدخل القومي فإن ذلك يتطلب بقاء ميزان المدفوعات ايجابياً باستمرار . ولذا فإن الاعتماد الكبير على ميزان المدفوعات كمصدر للاحتياطيات النقدية المصرفية ، والدور الضئيل نسبياً الذي تلعبه المصارف في النمو النقدي عن طريق سياساتها الائتمانية التوسعية يحدان من مرونة عرض النقد في المدى الطويل في مواجهة المتطلبات النقدية المتزايدة للنمو الاقتصادي مما قد يعوق عملية النمو هذه كما يؤخر عملية السير نحو التوسع في الاقتصاد النقدي(١٧٥) .

ويتضح من الجدولين رقم (٤ ـ ٥٣) و (٤ ـ ٥٤) حقائق مهمة في هذا الصدد يتفق معظمها مع هذا التحليل(١٧٦)

فأولاً ـ كانت الموجودات الاجنبية المصدر الاساس للتغيرات في السيولة الداخلية ـ وفي عرض النقد بمعناه الضيق كذلك ـ في الأقطار النفطية العربية عموماً، وان كانت درجة هذا التأثير أكبر في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ منها عام ١٩٧٩ وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفوائد في الأسواق العالمية في العام الأخير وعدم استقرار الأوضاع السياسية الدولية مما أثر على حركة رؤوس الأموال الى الخارج، خصوصاً في البلدان التي لا توجد بها رقابة على النقد ـ كالسعودية وقطر والكويت. اما في الامارات العربية المتحدة فقد بقي تأثير الموجودات الاجنبية مهماً عام ١٩٧٩ وان كان قد انخفض كذلك. اما في كل من العراق والجزائر وليبيا فقد حدث العكس، اذ كان هذا التأثير أكبر نسبياً عام ١٩٧٩ منه في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ .

أما في البلدان غير النفطية، فقد كان أثر العامل الخارجي في أكثرها ـ في سبعة منها ـ سالباً خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ وايجابياً فيما عداها، خصوصاً في البلدان التي تعتمد على دعم خارجي، كاليمن الشمالية واليمن الجنوبية والاردن والصومال.

أما عام ١٩٧٩ فقد كان هذا الاثر ايجابياً في جميع البلدان غير النفطية فيما عدا اربعة منها هي: السودان والصومال والمغرب واليمن الشمالي. وقد زاد أثر العامل الخارجي في ذلك عام ١٩٧٩ في كل من البحرين وتونس وسورية وعمان ولبنان وموريتانيا، في حين تناقص في كل من الاردن والمغرب وموريتانيا واليمن الجنوبي.

وثانياً ـ لعب الجهاز المصرفي العربي دوراً اقل اهمية نسبياً في تمويل النمو في السيولة النقدية الداخلية في الأقطار النفطية عموماً. غير انه من الملاحظ أن هذا الدور كان أكبر نسبياً من حيث الائتمان المصرفي الى الحكومة والقطاع العام في كل من العراق والامارات العربية

---

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(١٧٦) صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد، ص ٦٨ ـ ٧٠.

جدول رقم (٤ ـ ٥٤)

الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على التغير في السيولة الداخلية في الأقطار العربية غير النفطية، للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ و١٩٧٩ (نسب مئوية)

العوامل المؤثرة / القطر	صافي التغير في الأصول الخارجية		صافي التغير في مديونية الحكومة		صافي التغير في مديونية القطاع العام		صافي التغير في مديونية القطاع الخاص	
	١٩٧٥ ـ ١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٥ ـ ١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٥ ـ ١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٥ ـ ١٩٧٨	١٩٧٩
الاردن	٤٦,٣	٣٧,٢	١٤,١	٩,١٠-	٨,٢	٠,٨٦	٥٧,٦	٨٠,٨
البحرين	٣١,٠	٦١٥	٢٨,٧	١٣٠٣-	—	—	٣١,٥	١٥٨٧
تونس	١٤,٨-	٢٩,٤	٣٢,٢	٢٠,٣	—	—	٨٨,٢	٥٣,٤
الجمهورية العربية السورية	٣٣,٨-	٣٠٥	٩٨,٤	٦,٩	٤٦,١	٢٣٤-	١٠,٥	٢٣٦,١
السودان	١١,٢-	٢١,٧-	٧٧,٩	٣٩,٦	١٧,٣	١٥	٤١,٨	٣٧,٣
الصومال	٤٠,٤	٩٦,٧-	٦١,١	١٤٢	٦,٨	٢,٤-	٢٣,٨	٣١,٩
عمان	١١٠,٩-	١٤٤٠	٨٢,٧٦	١٢٢٢,٦٣-	—	—	١٣٢,٩	٢١٧,٢٦
لبنان	٤٥,٠	٥١	٣,٧	١,٨٩	—	—	٤٥,٤	١٣٤
مصر	٥٠,٣-	٢٠,٦	١٢٩,١	٦١,٨	٠,٣	١	٣١,٩	٣٧,٤
المغرب	١,٩-	٣١-	٧١,٥	٥٠,٣	—	—	٣٥,٨	٦٧,١
موريتانيا	٣٤٤,٥-	٧-	٣٩٥,١	١٣,٢	٦,٨-	١-	٢٩٤	٥٦,٦-
اليمن	٨٧,٤	٢٠,٧-	٤,٨	١٣١,٩	٦,٢	١٩	٢٢,٤	٨,٣
اليمن الديمقراطية	١١١,١	٥٤,٤	٨٤,١	٥٤		٥-	١٧٣,٣-	٠,٥١

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه، الملحق الاحصائي، جدول رقم (٩/ ١٤).

المتحدة وليبيا، تليها الجزائر، منه في الأقطار النفطية الأخرى. وقد جاءت الامارات العربية المتحدة بعد العراق في اعتمادها على الجهاز المصرفي في تمويل الحكومة وقطاعها العام، مما مثل ثاني أهم مصدر للنمو النقدي في تلك الدولة.

أما في الأقطار غير النفطية فقد كانت مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل كل من العجز في موازنات الحكومات وقطاعاتها العامة مصدراً مهماً من مصادر النمو في السيولة النقدية الداخلية في جميع تلك الأقطار، خصوصاً في سورية وعمان والصومال ومصر والمغرب واليمن الشمالي، وذلك في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧. ولكن أثر هذا العامل مال عموماً الى الانخفاض في عام ١٩٧٩ في جميع هذه البلدان. فيما عدا الصومال واليمن الشمالية.

واخيراً، كان دور التمويل المصرفي للقطاع الخاص في النمو النقدي في البلدان النفطية عموماً أقل اهمية مما كان عليه في البلدان غير النفطية وذلك في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨. ولكن هذا الدور زاد عام ١٩٧٩ نتيجة انخفاض دور العوامل الخارجية في المجموعة الأولى ـ النفطية ـ في الوقت نفسه الذي تزايدت فيه أهميته في ثمانية أقطار من المجموعة غير النفطية، بينما تضاءل نسبياً في كل من تونس والسودان واليمنين الشمالية والجنوبية.

ونستطيع ان نستنتج من ذلك كله:

١ـ ان التوسع في المصادر الخارجية كان الأساس في النمو النقدي في الأقطار النفطية العربية خلال النصف الثاني من عقد السبعينات.

٢ـ ان التوسع في الائتمان المصرفي الى كل من الحكومة والقطاعين العام والخاص كان هو المصدر المهم في نمو عرض النقد في البلدان العربية غير النفطية.

٣ـ إن أثر هذه العوامل مجتمعة على النمو في عرض النقد بمعناه الواسع في كلتا المجموعتين من الأقطار، كان أكبر في الفترة الأولى، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨، منه في عام ١٩٧٩.

٤ـ إن الجهاز المصرفي كان فعالاً في دفع عملية النمو النقدي مما قد يبدو غير متفق مع تحليلنا اعلاه. غير ان الواقع هو ان هذا الدور كان كبيراً حقاً نتيجة التغير في النظرة المركزية الى هذا الدور وفي سياسة الحكومات تجاه اجهزتها المصرفية التي أخضعتها عموما الى رقابة واشراف اشد من ذي قبل، وفي بعض الأقطار الى تأميم كامل، وفي اخرى الى تأميم جزئي، وفي الثالثة الى عملية انقلاب تدريجي في ملكيتها وادارتها وسياساتها بحيث اصبحت وطنية اما بالأكثرية أو بصورة كاملة. وقد أدى ذلك، مع الاتجاه المركزي نحو تعجيل عملية التنمية الاقتصادية، والافتقار الى موارد مالية اخرى، داخلية او خارجية سواء عن طريق الادخارات المحلية او الاقتراض او الدعم الخارجيين، الى الاعتماد على التمويل التضخمي لعملية التنمية الاقتصادية، خصوصاً في الأقطار العربية غير النفطية. ومن الطبيعي ان يؤدي ذلك النمو النقدي المتواصل، والكبير احياناً الى تفاقم الضغوط التضخمية في معظم هذه الأقطار،

نفطية او غير نفطية، ان لم يكن فيها كلها، يدل على ذلك اتجاه سرعة تداول النقود الدخلية The Income Velocity of Circulation نحو الانخفاض باستمرار خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ كما هو واضح في الجدول رقم (٤ ـ ٥٥)، مما يدل على ارتفاع مستمر في معدل النمو في عرض النقد يزيد على معدل النمو في الدخول القومية في الأقطار العربية عموماً.

جدول رقم (٤ ـ ٥٥)
سرعة التداول الدخلية للنقود (الدخل القومي/ عرض النقد)
في مجموعات الأقطار العربية، للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩

السنة / المجموعة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الأقطار النفطية قليلة السكان	٢,٥	٢,٤	٢,٣	١,٩	٢,٣
الأقطار النفطية كثيفة السكان	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٢,٤	٢,١
الأقطار غير النفطية متوسطة النمو	١,٩	١,٩	١,٨	١,٦	١,٦
الأقطار غير النفطية الأقل نمواً	٣,٩	٣,٣	٢,٨	٢,٧	٢,٦
الاجمالي	٣,١	٢,٨	٢,٦	٢,٣	٢,٥

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه، الملحق الاحصائي، جدول رقم (٨/ ١٥).

وقد كان الدور الذي لعبته الأجهزة المصرفية في تمويل العجز في الموازين الحكومية في البلدان غير النفطية سبباً مهماً لهذه الضغوط التضخمية. فقد راوح نصيب الأجهزة المصرفية المحلية في هذا التمويل بين ٣١ بالمائة من اجمالي العجز عام ١٩٧٧ الى ما يقرب من ٦٠ بالمائة عام ١٩٧٩[١٧٧]. ويشكل ذلك بلا شك ظاهرة خطيرة تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي في هذه الأقطار، مما يقتضي استعمال وسيلة التمويل المصرفي هذا دون اسراف وبمنتهى الحيطة والحذر.

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ٦٤ وانظر كذلك جدول رقم (٨/ ١١) من الملحق الاحصائي

الفصل الخامس

خاتمة:

الثمانينات وما بعدها

مرحلة الاستقلال والتكامل النقديين

اولاً : استنتاجات

امتد بنا البحث لحد الآن الى مدى فترة راوحت بين ١٢٥ ـ ١٧٥ عاماً من التطور النقدي والمصرفي في الاقطار العربية المختلفة. ويمكن للمتتبع المعني بالأمر ان يلحظ اتجاهات عامة ميزت هذا التطور في مختلف هذه الأقطار:

١ ـ كانت هناك عموماً وحدة نقدية ومصرفية وتكامل اقتصادي بين مجموعات مختلفة من هذه الأقطار وذلك في ظل الاستعمار الاجنبي، العثماني منه أو الانكليزي او الفرنسي. وكانت نظم النقد والصيرفة نظماً اجنبية، عكست اندماجاً نقدياً ومصرفياً كاملاً مع البلد المستعمر. فكانت وحدات النقد أجنبية. وكانت المصارف اجنبية، وكانت هذه المصارف تجارية عادة، اهتمت بتمويل القطاعات التجارية عموماً، وقطاع التجارة الخارجية خصوصاً، وقدمت خدماتها للمؤسسات والحكومات والشركات الاجنبية بوجه خاص، وكانت بنوك الاصدار اجنبية من ناحية، وتجارية من ناحية اخرى. ولم تكن هناك سياسات مصرفية ولا سياسات نقدية مركزية، ولا اهتمام كاف بالمتطلبات النقدية المحلية ولا تمويل لقطاعات التنمية. وقد ساد نظام النقد العثماني جميع اقطار الهلال الخصيب وبعض اجزاء الخليج والجنوب العربيين، جنباً الى جنب، في بعض الأحيان، مع وحدات نقدية غير عثمانية تصدرها هيئات نقدية مركزية اجنبية، كالبنك الاحتياطي الهندي، او انها كانت من بقايا الماضي كريال ماريا تريزا، أو أنها كانت تابعة لنظم نقدية معدنية اخرى، كالجنيه الاسترليني الذهبي، مما خلق في بعض هذه الأقطار فوضى نقدية شاملة استمرت في بعضها حتى الستينات من القرن الحالي.

هذا في حين هيمن النظام النقدي الفرنسي ـ نظام الفرنك ـ على بلدان المغرب الاربعة

واندمجت ليبيا بالنظام النقدي العثماني ردحاً طويلاً من الزمن حتى عام ١٩١٢ حين تحولت الى اندماج نقدي ومصرفي واقتصادي كامل مع ايطاليا. وخضعت مصر والسودان الى نظام موحد نوعاً ما، وبقي الجنيه المصري وحدة النقد المستعملة في القطرين حتى وقت متأخر من الخمسينات.

وهكذا ارتبط التطور النقدي والمصرفي في الأقطار العربية المختلفة في أول الأمر، وذلك طوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، بنظم النقد والصيرفة الاجنبية. فلم يكن هناك استقلال نقدي مطلقاً في أي قطر من هذه الأقطار، بل كان هناك كما قلنا اندماج نقدي ومصرفي بل واقتصادي كامل باقتصادات الدول المستعمرة. ولم تكن درجة «تنقيد» Degree of Monetization الاقتصادات العربية كبيرة، اذ لم يكن استعمال النقد شائعاً على نطاق واسع في اقتصادات متخلفة ومفككة وذات دخول منخفضة جداً وأسواق محدودة بشدة. وقد أوفت تلك النظم بالحاجة الضئيلة الى النقود والمصارف ولم تحاول تطويرها أو اشاعة استعمالها، بل كيفتها لخدمة اغراضها المحدودة فحسب. ولما كان استعمال النقود على نطاق واسع كوسيلة مبادلة وأداة لقياس القيم، هو شرط ضروري لتطور الائتمان ومؤسساته، فقد كان غياب هذا الشرط سبباً مهماً آخر حد من التطور النقدي والمصرفي في ظل العهود الاستعمارية التي استمرت عاتية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى، ثم اتخذت لبوساً آخر فيما بعد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

٢ ـ حدثت بعد الحرب الأخيرة تطورات سياسية واقتصادية، محلية ودولية مهمة، نتج عنها، من بين اشياء اخرى، تطور نقدي ومصرفي مهم. فقد ظهرت بنوك مركزية عربية مستقلة لأول مرة، بدأت في العراق عام ١٩٤٧ وفي مصر عام ١٩٥١ والسعودية عام ١٩٥٢ وسورية عام ١٩٥٣ . . . الخ، كما سبق. وبذلك بدأت (نقود قطرية) عربية بالظهور تحت اسماء مختلفة، وبقيم ذهبية متباينة، ووحدات قياس متعددة. وبدأ الاستقلال النقدي يظهر للعيان، ليس بعيداً عن الارتباط الكامل بنظم النقد والصيرفة الاستعمارية فقط، وانما ايضاً بشكل انفصام نقدي ومصرفي كامل بين كل قطر عربي وآخر. وهكذا نلحظ شيئاً من الوحدة النقدية العربية في ظل الاستعمار، وانفصاماً نقدياً تاماً في ظل الاستقلال، مما يشكل سمة عامة تميز بها التطور النقدي والمصرفي في الأقطار العربية طوال هذه المدة. ففي حين كانت الروبية الهندية مثلاً وحدة المبادلة ووسيلة القياس الشائعة في أقطار الخليج العربي حتى الستينات، اذ بهذه الأقطار تستبدل العملة المذكورة ـ الواحدة ـ بما لا يقل عن خمس عملات مختلفة في القيمة والقياس والمحتوى الذهبي والتقويم والارتباط بهذا النظام النقدي او ذاك. وبينما كانت هذه البلدان موحدة اقتصادياً في جحيم الاستعمار، اذا بها مجزأة في كل شيء في نعيم الاستقلال، وهو تناقض واضح وأمر لا يقوم على منطق سليم.

٣ـ وبقيت أغلب المصارف في الأقطار العربية حتى بعد الحرب العالمية الثانية تتصف بكونها تجارية واجنبية، ولم تقم في هذه الأقطار سوى ثلاث محاولات لانشاء مصارف وطنية:

اولها (بنك مصر) الذي انشيء عام ١٩٢٠ في مصر، وامتاز بكونه اول بنك عربي يخرج على (التقليد المصرفي التجاري)، فعمل على تمويل القطاعات الصناعية كذلك، وكان رائداً في ذلك ونجح فيه غاية النجاح في ظل الظروف غير المواتية والتي كانت سائدة آنذاك. وحاول الخروج عن نطاق مصر الى المجال العربي، فعمل عام ١٩٢٩ على انشاء (بنك مصر وسوريا ولبنان) كشركة مساهمة لبنانية(١). أما المحاولة الثانية فقد تمثلت بانشاء (البنك العربي) عام ١٩٣٠ في فلسطين. ثم جاءت المحاولة الثالثة من قبل العراق وذلك عند انشائه (مصرف الرافدين) عام ١٩٤١.

أما في ميدان الصيرفة المتخصصة الوطنية فقد تلا العراق مصر في ذلك عند اقامته (المصرف الصناعي والزراعي) عام ١٩٣٦. وكان المصرف حكومياً طبعاً كما كان مصرف الرافدين كذلك. الا ان هذا الاخير كان تجارياً.

٤ـ وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت عملية تطور نقدي ومصرفي، مركزي وتجاري ومتخصص، على نطاق واسع، في جميع الأقطار العربية، وقد استمر هذا التطور حتى تكامل في السبعينات. وقد صاحب ذلك تطورات اجتماعية وسياسية مهمة، دفعت ببعض الأقطار العربية الى تأميم اجهزتها المصرفية كلياً او جزئياً، واخرى الى (تعريبها) كلياً او جزئياً كذلك. وفي كل ذلك زاد دور الأجهزة المصرفية العربية في اقتصاداتها الوطنية، خصوصاً في الأقطار التي بدأت تنحو منحى اشتراكياً فأممت الأجهزة المذكورة تأميماً كاملاً، واخضعت الأخيرة لتوجيه وقيادة مركزيتين، وسعت الى اعادة النظر في تنظيماتها واختصاصاتها. فاجرت عمليات دمج واسعة، ووزعت اختصاصات التمويل فيما بينها حسب القطاعات الانتاجية المختلفة وذلك بهدف زيادة فعاليتها وقدراتها الائتمانية وخدماتها المصرفية والاقتصادية في نفقاتها الادارية.

وقد بدأ بعض الأقطار، كالعراق ومصر، في استخدام المصارف كوسائل تخطيط ورقابة ومتابعة ومراكز موحدة لاجراء المدفوعات بين الوحدات الانتاجية والتسويقية، ولتنفيذ السياسات الانفاقية والاستثمارية الحكومية التي تعكسها خططها الانمائية وموازناتها السنوية والائتمانية والنقدية. ولكن الأنظمة المصرفية لا تزال مجرد مصدر واحد من مصادر تمويل المشاريع التي استمرت بالتعامل في الائتمان التجاري كذلك، وهو أمر لا يتفق والاتجاهات الاشتراكية في بعض هذه الأقطار.

٥ ـ لا تزال البنوك الاجنبية تعمل في بعض الأقطار العربية، خصوصاً في منطقة الخليج العربي، وقد أضيفت اليها الآن مؤسسات مصرفية دولية وعربية مشتركة وذات نشاطات واسعة

---

(١) حسني خليل، «تقرير عن الدراسات الميدانية لادارة الجهاز المصرفي في الدول العربية»، ورقة قدمت الى: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مركز البحوث الادارية، الندوة العربية لادارة المصارف، ١، بيروت، ١٣ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢. الدراسات والبحوث العربية المقدمة للندوة العربية الاولى لادارة المصارف، بيروت، ١٣ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢ (بيروت: المركز، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣)، ص ٣٨٠.

ورؤوس اموال كبيرة، بالاضافة الى مؤسسات استثمار عربية واجنبية ومحلية كثيرة. وقد انشئت مؤسسات مصرفية تنموية عربية وقطرية في اقطار الخليج العربي بما فيها العراق والسعودية على وجه الخصوص. وبقيت البنوك الاجنبية تجارية بالدرجة الأولى وابتعدت دائماً عن الصيرفة المتخصصة والتنموية التي تركتها اما للحكومات او للقطاعات المختلطة او الخاصة في معظم البلدان العربية العاملة فيها.

وقد سارت الأقطار العربية عموماً باتجاه (تعريب) اجهزتها المصرفية، بمعنى ملكيتها لما لا يقل عن ٥١ بالمائة من رؤوس اموالها، اما من قبل حكوماتها او من قبل القطاعات الخاصة فيها.

ويمكن تصنيف الأقطار العربية حسب ملكية اجهزتها الى ثلاث مجموعات:

الاولى: اصبحت فيها تلك الأجهزة في نهاية السبعينات مؤممة تأميماً كاملًا، وهي: العراق وسورية والجزائر وليبيا والسودان والصومال واليمن الجنوبية. اما مصر فقد كانت بنوكها مؤممة ووطنية حتى اوائل السبعينات حين سمح للبنوك الاجنبية فتح فروع لها في مصر كما سبق بيانه من قبل.

الثانية: مجموعة أقطار تمتلك اجهزة مصرفية مختلطة، محلية وعربية واجنبية، معظمها يملكه القطاع الخاص ولا تساهم الحكومات الا في القليل منها ولكن تغلب عليها الملكية المحلية والعربية وتقل فيها الاجنبية، وتشمل هذه الأقطار، كلًا من: الاردن ولبنان والسعودية والكويت واليمن الشمالية وتونس والمغرب. ويلاحظ ان هذه اقتصادات ذات نظم حرة بعيدة عن المركزية الاشتراكية، وتتمتع فيها القطاعات الخاصة بحرية الحركة اقتصادياً بدرجة كبيرة، ولا يعوقها في ذلك القوانين السائدة، بل بالعكس من ذلك تعمل على تشجيعها ومدها بالحماية والرعاية الكاملتين. هذا علماً بأن الجهاز المصرفي في الكويت هو كويتي صرف ولا يسمح للمصارف الاجنبية بالعمل هناك.

الثالثة: تؤلف ما تبقى من الأقطار العربية التي تتمركز في الخليج العربي: قطر والبحرين ودولة الامارات العربية. وتتألف الأجهزة المصرفية في هذه الأقطار من انواع عديدة من الجنسيات، ولكن يغلب عليها العنصر الأجنبي بشكل واضح. وقد أصبحت هذه الأقطار مركزاً لنشاط مالي عالمي واسع ومقراً لمؤسسات استثمار مالية عالمية مشهورة. وقد هيمن العنصر الاجنبي على جميع هذه الأجهزة لدرجة ساحقة.

ويلاحظ ان اقطار المجموعة الثانية ذات الأجهزة المصرفية المختلطة تأخذ بمبدأ التدخل الحكومي والرقابة التامة على تلك الأجهزة. ويشارك رأس المال العربي مع رأس المال المحلي في النشاط المصرفي بحيث اصبح ذلك سمة مميزة لها. كما تقف حكوماتها موقفاً داعماً وساندا للرأسمال المحلي مما أدى الى جعل المصارف الوطنية تؤلف الغالبية العظمى من المصارف العاملة في تلك الأقطار والى ان تصبح اكبر تلك المصارف حجماً واهمها واوسعها نشاطاً. كما

يتميز الوضع المصرفي في هذه المجموعة الثانية من الأقطار باهتمام حكوماتها بالمصارف المتخصصة ومساهمة معظمها في رؤوس اموالها او - على الاقل - في الجزء الاكبر من الاخيرة ، يؤيد ذلك تزايد نشاطات هذه البنوك في الاقطار المذكورة مما يدل على الدعم الدائم والمتصاعد الذي تقدمه حكوماتها لها .

٦ - ولا تزال المصارف العربية عموماً تتبع نظام «الفروع» Branch Banking التي تنشرها في مختلف انحاء اقطارها، مع تركز خاص في العواصم ومراكز الأقاليم والمدن عموماً، في حين لا تزال القرى والأرياف، والمناطق الزراعية والصحراوية عموماً، محرومة من خدماتها المصرفية، مما يساعد على استمرار تخلف العادة المصرفية وانخفاض درجة «تنقيد» اقتصاداتها. وقد تختلف درجة انتشار المصارف في انحاء البلاد من قطر الى آخر، فهي اكبر في العراق ومصر وسورية ولبنان والاردن مثلاً منها في الجزائر واليمنين الشمالية والجنوبية والصومال. هذا في وقت زادت فيه المصارف العربية من فروعها العاملة خارج أقطارها، سواء داخل الوطن العربي او خارجه. وكان من بين اهم اسباب هذه الظاهرة ايرادات النفط الضخمة التي حصل عليها بعض الاقطار العربية وعدم قابليته على استيعاب تلك الايرادات بدرجة كافية، نظراً لضآلة امكانته الاستثمارية وضيق اسواقه المحلية. كما ان الموارد المالية لبعض المصارف في بعض الأقطار الأخرى غير النفطية، كما في لبنان والاردن، قد زادت لديها لأسباب عدة، منها هجرة بعض رؤوس الأموال العربية اليها، مما خلق فوائض مالية كبيرة لديها دفعتها الى فتح فروع لها، داخل الوطن العربي وخارجه، لاستثمارها هناك.

٧ - اما المصارف العربية المتخصصة فهي حديثة النشأة نسبياً، وحكومية غالباً، او تساهم فيها الحكومات، مما يحد من حجم وطبيعة مواردها المالية، اذ يعتمد بعضها على رأس المال الحكومي فقط، بينما ينوع بعضها الآخر مصادره المالية فيقترض من سوق النقد والمال المحدودة الموجودة، كالمصارف التجارية، او المصارف المركزية أو مؤسسات التمويل العربية والأجنبية. كما توسع بعضها بمصادره مؤخراً فشمل ودائع الادخار كذلك. الا ان معظم هذه البنوك لا يستطيع مواجهة الحاجات الفعلية لتمويل القطاعات الاقتصادية التي يعمل بها، سواءً أكانت صناعية أو زراعية أو عقارية. لذا اتجه بعضها للاستعانة بمؤسسات التمويل العربية والدولية كالبنك الدولي وغيره[٢].

٨ - وكما تبين في الفصول السابقة، فقد اخضعت الأقطار العربية اجهزتها لرقابة مصرفية مركزية عن طريق تشريعاتها وقوانينها التي كان العراق فيها سباقاً، اذ أصدر أول تشريع من هذا النوع عام ١٩٣٨، اتبعه بتشريع آخر عام ١٩٥٠ وثالث عام ١٩٦٤، ورابع عام ١٩٧٦. كما فعلت سورية ذلك عام ١٩٥٣، ومصر عام ١٩٥٧، وليبيا عام ١٩٥٨،

---

(٢) اتحاد المصارف العربية، ندوة انسياب الاموال العربية الى اجهزة ومؤسسات التمويل العربية، ابو ظبي، ٢١ - ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٧ (ابو ظبي: الاتحاد، ١٩٧٧)، «التقرير العام للندوة،» ص٨٣- ٨٤.

والسودان والاردن عام ١٩٥٩، ولبنان عام ١٩٦٣، والجزائر عام ١٩٦٤، والسعودية عام ١٩٦٦، وتونس والمغرب عام ١٩٦٧، والكويت عام ١٩٦٨ والصومال عام ١٩٦٨ واليمن الجنوبية عام ١٩٦٩ وقطر عام ١٩٧٠ واليمن الشمالية عام ١٩٧١. وقد خضعت جميع هذه القوانين لتعديلات وتغييرات مستمرة طوال المدة التي بقيت سارية فيها حتى اوائل الثمانينات. وقد أشرنا الى بعضها على الأقل فيما سبق من البحث. وان اختلفت هذه القوانين في صيغة مضامينها، فإنها تشابهت في محتوياتها بسبب تشابه الظروف التي تعمل في ظلها الأجهزة المصرفية العربية. ويمكن تلخيص الأهداف العامة لجميع هذه القوانين بما يلي[٣]:

أ ـ ان يكون المصرف بشكل شركة مساهمة وبرأسمال لا يقل عن حد معين. وتحدد بعض القوانين الشروط الواجب توافرها في اعضاء مجالس الادارات.

ب ـ تحديد مقدار الأصول التي يتوجب على المصرف الاحتفاظ بها محلياً.

ج ـ منح المصرف المركزي صلاحيات كافية وسلطات واسعة عموماً على المصارف، خصوصاً من حيث تسجيلها واندماجها وفتح فروع لها وشطبها لأي سبب محدد، وتخفيض رؤوس اموالها وتعديل عقود تأسيسها او أنظمتها الداخلية.

د ـ الزام المصارف بتقديم أي بيانات او معلومات يطلبها المصرف المركزي عن عملياتهاونشاطاتها.

هـ ـ حق المصرف المركزي في تفتيش المصارف ووضع القواعد للرقابة عليها.

و ـ وجوب احتفاظ المصارف لدى المصرف المركزي برصيد دائن بنسبة معينة من الودائع.

ز ـ حق المصرف المركزي في تحديد الحد الأدنى من الموجودات السائلة التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها.

ح ـ اعطاء المصرف المركزي سلطة تحديدالحد الأقصى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة وفوائد التأخير والعمولات.

ط ـ تحديد الأعمال التي يحظر على المصارف القيام بها.

ي ـ تنظيم الاحتياطيات التي يجب على المصارف ان تستقطعها، وكذلك الارباح والموازنة.

ك ـ تنظيم عملية التدقيق الخارجي ـ أي المراجعة الخارجية للمصارف.

---

(٣) خليل، المصدر نفسه، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

ل ـ وتنطبق هذه الاشتراطات عموماً على فروع البنوك الاجنبية العاملة في بعض البلدان العربية دون تمييز.

وقد اتضح لنا ان قوانين النقد والصيرفة في البلدان العربية عموماً قد منحت سلطاتها النقدية المركزية صلاحيات كافية لتحقيق رقابة نقدية وائتمانية ومصرفية فعالة، وذلك رغم تفاوت درجة ومدى هذه الصلاحيات من قطر لآخر. كما تبين لنا ان وسائل الرقابة النقدية الكمية التقليدية العامة هي اقل فعالية عادة من وسائل الرقابة النوعية الانتقائية عموماً. كما كانت الرقابات المباشرة والأوامر الموجهة والمحددة مركزياً و/أو التأميم الحاسم أكثر فعالية من غيرها من وسائل الرقابة على البنوك والائتمان المصرفي بوجه عام. وكان وجود بعض الأجهزة المصرفية العربية مؤممة قد قوى من أثر البنوك المركزية عليها ومن قدرتها على تحقيق رقابة فعالة على النقد والائتمان في أقطارها، وذلك لخضوع جميع الأطراف الى جهة مركزية آمرة موحدة وسيرها جميعاً في نشاطاتها في اطار خطة مركزية واحدة ذات أهداف محددة وواضحة.

٩ ـ اما بالنسبة للبنوك ومؤسسات النقد المركزية فانها جميعاً مؤسسات حكومية ذات شخصيات اعتبارية واستقلال اداري، وتخضع قراراتها عموماً لمصادقة جهات اعلى، كوزير المالية او مجلس الوزراء، وتعين الحكومة محافظيها ونوابهم ومجالس اداراتها، وتقوم بالاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، وتنفذ السياسة العامة للدولة فيما يخص الشؤون النقدية والائتمانية. غير ان ضآلة السوق النقدية والمالية وعدم تطورها، ودرجة السيولة العالية التي تتميز بها البنوك التجارية العربية والأجنبية العاملة، وترددها في اللجوء الى البنوك المركزية كمصدر للسيولة وكملجأ أخير للأقراض حتى ولو كانت سيولتها منخفضة ـ هذا كله قد جعل ادوات السياسة النقدية الكمية غير فعالة، مما أضفى على وسائل السياسة النقدية النوعية أهمية فائقة في تحقيق سياسة نقدية وائتمانية فعالة.

١٠ ـ انتقلت البلدان العربية كلها ـ ما عدا ربما جيبوتي ـ من اندماج نقدي كامل مع البلدان المستعمرة في القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، الى شبه استقلال نقدي فيما بعد ذلك تمثل بلجان ومجالس النقد حتى أواخر الاربعينات واوائل الخمسينات حين بدأت حركة استقلالية نقدية تكاملت في السبعينات، وتمثلت بـ:

أ ـ اقامة مؤسسات نقدية مركزية وطنية.

ب ـ اصدار عملات وطنية مستقلة.

ج ـ اصدار قوانين نقد وصيرفة خاصة بها.

د ـ تعريب او تأميم المؤسسات المصرفية واخضاعها لرقابة واشراف مركزيين.

هـ ـ تحديد نسب غطاء العملة وتنويعه بين موجودات أجنبية، واخرى محلية، حكومية بالنسبة لبعضها فقط، وحكومية وخاصة بالنسبة لبعضها الآخر. وقد زاد ذلك من درجة

الاستقلال النقدي لهذه الأقطار، وأبعدها نسبياً عن الخضوع كلياً لعرض النقد فيها للتقلبات في موازين مدفوعاتها ـ تلك التقلبات التي تنتج عادة عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الخارج، خصوصاً في بلدان العالم الرأسمالي المتقدمة. وقد أدى ذلك الى زيادة المرونة في كل من عرض النقد والاصدار النقدي طبقاً لحاجات الاقتصاد المحلية وليس تبعاً للتقلبات في موازين المدفوعات. وبذلك ارتبطت مرونة عرض النقد بالمتطلبات المحلية للاقتصادات الوطنية بدلاً من ارتباطها بالمؤثرات الخارجية بشكل مطلق تقريباً كما كان عليه الحال في ظل لجان العملة ومجالس النقد التي سادت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كما تبين لنا من قبل.

ومع ذلك تبقى التغطية بالموجودات الأجنبية مرتفعة جداً نسبياً في الأقطار العربية النفطية بسبب طبيعة اقتصاداتها المعتمدة، في الغالب، على النفط كمصدر اساس لتراكمات موجوداتها الأجنبية المتوافرة بمقادير كبيرة نسبياً عادة. ومع ذلك لم تربط هذه الاقتصادات عملاتها بموجوداتها الاجنبية بشكل كلي، بل تركت لنفسها حرية تحديد النسب بينها وبين حجم عملاتها المصدرة بمدى معين لا يقل عنه، في حين سمحت لتغطية الجزء المتبقي من العملة المصدرة بموجودات محلية، مما لا يزال يضفي على الاصدار النقدي، وبالتالي على عرض النقد، درجة نسبية من المرونة المطلوبة.

١١ ـ تختلف نظم الصرف من قطر لآخر حسب طبيعة اقتصاده والمشاكل التي يواجهها ووضع ميزان مدفوعاته واتجاهاته الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية. وقد راوحت هذه النظم بين رقابة محكمة وكاملة كما في العراق، الى حرية كاملة كما في لبنان وبعض أقطار الخليج العربي.

١٢ ـ نما عرض النقد في السبعينات نمواً كبيراً في جميع الأقطار العربية ولاسيما في أواسط السبعينات، وبالاخص في الأقطار النفطية، نتيجة تنامي الايرادات الحكومية من صادرات النفط وغيرها، وتزايد الانفاق الحكومي الاعتيادي والتنموي، وتراكم الموجودات الاجنبية، خصوصاً لدى البلدان النفطية، وتنامي الائتمان المصرفي الى القطاعات الحكومية والخاصة، وبالأخص في البلدان غير النفطية وفي البلدان التي تميل نحو المركزية الاقتصادية، مما شكل مصدراً مهماً من مصادر الضغوط التضخمية في هذه البلدان جميعاً.

تلك هي بصورة عامة الصفات المميزة التي ترسم صورة للنظم النقدية وتطوراتها في الوطن العربي حتى الوقت الحاضر. ومنها يتبين:

ـ انها نظم نقدية مستقلة عن بعضها البعض استقلالاً تاماً، بقدر ما يرتبط كل منها بعوامل خارجية مشتركة تتمثل بخضوعها كلها لأوضاع موازين مدفوعاتها وللتطورات الاقتصادية في الخارج نتيجة كونها، كلها، بلداناً نامية ومصدرة ومستوردة على نطاق واسع.

ـ خضوع كل منها لقوانين نقدية ومصرفية خاصة بها، لكنها متشابهة عموماً من حيث اتجاهاتها ومحتواها وأهدافها.

ـ استقلال عملاتها عن بعضها البعض استقلالاً تاماً، في حين يرتبط كل منها بنظام صرف خاص به ولكنه يعود فيرتبط بهذه العملة الدولية الرئيسة او تلك، او بحقوق السحب الخاصة، او بسلسلة او اخرى من العملات. مما يعني نظم صرف وقواعد تقويم متباينة ومتقلبة تبعاً للأوضاع النقدية السائدة وغير المتبلورة تماماً لحد الآن ـ ١٩٨١ ـ نظراً لميوعة النظام النقدي الدولي الحالي وحاله غير المستقرة. فهناك احدى وعشرون عملة عربية لإحدى وعشرين دولة ـ عدا فلسطين، القطر الثاني والعشرين ـ بعضها ترتبط عملاته بالدولار، وبعضها بالجنيه الاسترليني، وبعضها بحقوق السحب الخاصة، وبعضها الآخر بسلة او أخرى من العملات القيادية الدولية. أي ان هناك في اوائل الثمانينات عملات عربية يزيد عددها بمقدار لا يقل عن سبع مرات عما كان عليه في اوائل القرن العشرين. فقد تفرق العرب نقدياً أيدي سبا في ظل الاستقلال، وكانوا اكثر توحداً نقدياً تحت مظلة الاستعمار.

فما العمل اذن؟ أليس من سبيل الى العودة الى وحدة نقدية عربية او ما يشبهها؟ هل من سبيل الى شيء من ذلك في عقد الثمانينات من هذا القرن؟.

ثانيا: نظرة مستقبلية حول امكانات التوحيد النقدي والمصرفي المركزي في الثمانينات(٤)

تعيش الأقطار العربية كافة، سواء النفطية او غير النفطية، تبعية اقتصادية شديدة. وعلى الرغم من ان بعض الزيادة المطلقة قد حصلت في حجم التبادل التجاري بين هذه الأقطار، واتفاقات الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، فان نسبة ذلك الى مجموع تجارتها مع العالم لم تزد، ان لم تنخفض فعلاً، خلال العشرين سنة الماضية.

وفي حين يتميز المركز النقدي الخارجي للبلدان النفطية، بخاصة في بلدان الخليج العربي، بقوة فائقة، الا ان المركز النقدي للبلدان غير النفطية هو سيء حقاً، ويظهر بالاضافة الى ذلك تدهوراً مستمراً على المدى الطويل. فلم يظهر في أي منها ـ ربما ما عدا لبنان نظراً لوضعه الخاص، واليمن الشمالية نظراً للتحويلات الخاصة والعامة الكبيرة من جانب واحد في ميزانها الحسابي ـ أي تحسن يذكر خلال العقدين الماضيين من الزمن. وهذه الخاصية هي اهم ما يميز بلدان العجز ـ غير النفطية ـ عن بلدان الفائض ـ النفطية ـ التي تتمتع بفوائض مالية ضخمة ينساب معظمها الى اسواق النقد والمال الاوروبية الغربية والامريكية واليابانية، ولا تحصل البلدان العربية الأخرى الا على جزء يسير منها.

(٤) عبد المنعم السيد علي، «الوضع الاقتصادي والنقدي الخارجي للاقطار العربية ودور الفوائض المالية في امكانية تحقيق التكامل النقدي العربي،» ورقة قدمت الى: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ندوة التكامل النقدي العربي، ابو ظبي، ٢٤ـ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، التكامل النقدي العربي، المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص٤٦٣ـ ٥١٩.

في ظل هذه الظروف، واختلاف النظم النقدية في الأقطار العربية المختلفة، وكذلك اختلاف الفلسفات السياسية والاجتماعية التي تقوم عليها نظم الحكم فيها، وتباين السياسات الاقتصادية فيما بينها، هل يمكن تحقيق تكامل نقدي، او وحدة نقدية، او تعاون نقدي وثيق فيما بينها؟.

يذهب معظم الاقتصاديين العرب، ومنهم المؤلف، الى ان اقامة تكامل نقدي في الوطن العربي ـ بمعنى وحدة نقدية كاملة ـ هو أمر سابق لأوانه نظراً لاختلاف النظم السياسية والاجتماعية في الأقطار العربية المختلفة، وتباين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتنموية فيما بينها، وغياب الارادة السياسية الحاسمة في هذا الشأن. ومن الناحية الاقتصادية الصرف، يذهب الكثير من الكتاب الاقتصاديين، ومنهم المؤلف كذلك، الى ان التوحيد النقدي هو تتويج للتكامل الاقتصادي وليس امراً سابقاً له[٥]. فالتكامل النقدي بهذا المعنى يعني أكثر من مجرد خلق عملة عربية واحدة، بل يقتضي انسجاماً وتنسيقاً في السياسات الاقتصادية في مختلف نواحيها، ووجود هيئة عليا مركزية وقومية لرسم وتنفيذ ومتابعة تلك السياسات. فتحقيق درجة عالية من التنسيق الاقتصادي، ولفترة طويلة من الزمن، بخاصة من حيث الرقابة على الحسابات الحكومية والرأسمالية في موازين مدفوعات الأقطار العربية، وتوفير مقادير كافية وكبيرة من الائتمان لمواجهة العجز في موازين الأقطار العربية غير النفطية، وخلق وحدة حسابية عربية، وتوفير مبالغ كافية من العون الاقتصادي الاقليمي للأقطار المذكورة من قبل أقطار الفائض العربية ـ هذه كلها هي شروط أولية لازمة لأي تكامل نقدي، أو وحدة نقدية عربية منشودة. عندئذ، وعندئذ فقط، يمكن اقامة تلك الوحدة، مبدئياً عن عن طريق أسعار صرف ثابتة بين عملات الأقطار العربية جميعاً، ومن ثم من خلال عملة عربية موحدة وذات وجود مادي ملموس. ويعني ذلك شرطاً مسبقاً وهو القابلية الكاملة للعملات العربية على تحويل بعضها الى البعض كخطوة اولى تسبق خلق العملة الموحدة. كما يقتضي ذلك حرية كاملة في التجارة والمدفوعات داخل مجموعة اقطار الوحدة الاقتصادية العربية. «فالتكامل الاقتصادي ـ أي ازالة قيود التعريفات والحصص. . . هو أمر أساس للتكامل النقدي والاتجاه نحو القابلية الكاملة على التحويل»[٦]. ولن تتحقق القابلية التامة على التحويل الا حين

---

(٥) انظر بغضاً مما قاله بعض الاقتصاديين والمؤسسات العربية في ذلك مجموعاً في: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الادارة الاقتصادية، الوحدة الحسابية العربية: دراسات وآراء (الكويت: الادارة، ١٩٧٧). انظر كذلك ملخصاً جيداً لذلك في: سليمان حميد المنذري، التعاون النقدي العربي: مجالاته وامكاناته (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨). وانظر رأياً مشابهاً لما ورد اعلاه في: هشام متولي، ابحاث في الاقتصاد السوري والعربي (دمشق: وزارة الثقافة والاعلام والارشاد القومي، ١٩٧٤)، ص ٢٢٧ ـ ٢٦٧، وعبد الحميد براهيمي، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٠٧ ـ ١٠٨، ١٩٤ ـ ٢٠٤، و٣٥٣ وما بعدها خصوصاً ص ٣٧٨ ـ ٣٨٢.

(٦) Peter Coffey and John R. Presley, *European Monetary Integration* (London: Macmillan, 1971), p. 24.

تتحقق حرية التجارة، ويسمح لرأس المال بالتحرك بحرية تامة ضمن أقطار السوق المشتركة. ويعني ذلك بدوره تبني نظام سعر صرف ثابت بين عملات الأقطار المعنية، وبالتالي خلق عملة واحدة وتنسيق كامل بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتحول نحو قيادة نقدية ومالية واقتصادية مركزية مشتركة[٧]، كبنك مركزي واحد أو بنك احتياطي مركزي على غرار البنك الفدرالي الاحتياطي الامريكي، وصندوق احتياط نقدي مركزي، أو صندوق نقد عربي ـ كما هو حاصل فعلاً ـ وربما مصرف تنموي استثماري مركزي بدلاً عن مؤسسات تمويل تنموية قطرية متعددة، وميزانية وخطة تنمية موحدتين. . الخ. ان معنى ذلك هو ان التكامل الاقتصادي المتوج بتكامل نقدي شامل، هو ليس مجرد عملية اقتصادية فحسب، وانما هو عملية سياسية كذلك، يخلق من الناحية الديناميكية متغيرات جديدة، اقتصادية وسياسية واجتماعية، لا بد لها من أن تؤدي الى نتائج ذات آثار خطيرة وبعيدة المدى على مجمل الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم في البلدان الأطراف في هذه العملية. لذا فان هناك صعوبات عدة تقف في سبيلها، منها السياسية ومنها الاقتصادية، لعل أهمها اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية بين مختلف أقطار الوطن العربي، مما يضع قيوداً على حركة السلع والخدمات والاشخاص وعوامل الانتاج بين كل قطر وآخر.

هل يمكن مع ذلك خلق منطقة نقدية بين بلدان الفائض العربية، بخاصة في منطقة الخليج العربي؟

اجاب بعض الاقتصاديين العرب عن ذلك بالايجاب[٨]، مبررين ذلك على أساس القوة المالية التي تتمتع بهابلدان الخليج العربي بسبب ما تتمتع به جميعاً من فوائض في موازين مدفوعاتها، وسيطرة حكوماتها على تلك الفوائض من ايراداتها النفطية وعدم توقع حدوث خلل في موازين مدفوعاتها، مما يشجع على تثبيت أسعار الصرف بين عملاتها ويقلل من الحاجة الى وجود هوامش للتقلبات فيها[٩]، هذا بالاضافة الى تشابه اقتصادات هذه البلدان من حيث كون النفط فيها يشكل معظم دخولها القومية. ولكن هؤلاء يدعون اولا الى تضييق تدريجي في هوامش التقلبات في اسعار صرف عملات هذه البلدان ويعترفون في الوقت نفسه بامكانية اختلاف سياسات الصرف بين هذه البلدان، أو امكان تدهور المركز النفطي، وبالتالي المالي، لواحدة او اكثر منها. ولذلك فانهم يعترفون بأن امكان ايجاد أسعار صرف ثابتة بين عملات بلدان الخليج لا يكفي وحده لاحداث عملة واحدة جديدة[١٠].

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٨) انظر مثلاً: سليم الحص، «الدينار الخليجي: الفكرة والتطبيق،» محاضرة القيت في غرفة صناعة وتجارة الكويت، شباط/ فبراير ١٩٧٥. واعيد نشرها في: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الادارة الاقتصادية، الوحدة الحسابية العربية: دراسات وآراء، ص ١٢٧ ـ ١٥٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

يعني ذلك ان انشاء منطقة نقدية خليجية وتثبيت أسعار صرف عملات بلدان الخليج مع بعضها، وبالتالي امكانية خلق عملة موحدة بينها، هي كلها أمور ممكنة، ولكن من الناحية الاقتصادية الصرف فقط، اذ ان هناك شروطاً أخرى، اقتصادية وغير اقتصادية، سياسية بشكل خاص، يجب ان تتحقق اولاً قبل بلوغ ذلك الهدف. وهذه الشروط هي العناصر الأساسية التي يتوجب توافرها لخلق (منطقة عملة موحدة مثل Optimum Unified Currency Area)[11] وهي:

أولاً - حرية انتقال كاملة لعوامل الانتاج على اختلافها بين بلدان المنطقة النقدية.

ثانياً - قابلية تامة لعملات بلدان المنطقة على التحويل فيما بينها.

ثالثاً - اسعار صرف ثابتة بين العملات المذكورة او على الأقل ضمن هوامش تقلبات محدودة ضيقة تزول تدريجياً بحيث تنتهي بعملة موحدة يمكن استعمالها كوسيلة دفع وادخار وتسديد الديون ضمن المنطقة.

رابعاً - وجود هيئة عليا مشتركة يتعدى نطاق قراراتها الحدود السياسية لبلدان المنطقة وتتخذ قرارات اقتصادية ومالية ونقدية متسقة وتنطبق على الجميع بدون استثناء.

خامساً - اقامة مؤسسة نقدية مركزية بشكل ما.

ان هذه كلها تتطلب تنازلات سيادية في مجال السياسات المالية والنقدية على وجه الخصوص، وذلك لكي يكون ممكناً تثبيت اسعار الصرف بشكل دائم. ومن ثم سيكون ادخال العملة المشتركة علامة التتويج لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية[12].

ان ضيق القاعدة الانتاجية في بلدان الخليج، وعدم تنوع واتساع هياكلها الاقتصادية، واعتمادها اعتماداً كلياً تقريباً على انتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط الآيل للنضوب، والذي يعتمد الطلب عليه على الظروف الاقتصادية والعوامل السياسية السائدة في الأقطار الصناعية الرأسمالية المتقدمة - ذلك كله قد خلق في هذه الاقتصادات تبعية اقتصادية ومالية ونقدية، وبالتالي تبعية سياسية شديدة. ان ايجاد وحدة حسابية مشتركة كالدينار العربي الحسابي، شيء، وخلق وحدة عملة مبادلة واختزان للقيم ووسيلة للادخار ودفع الديون شيء آخر، فالأولى لا تحتاج الى أساس مادي، وانما يكون لها وجود صوري تعبر به عن قيمة شيء

---

(١١) انظر ملخصاً ممتازاً لذلك في:
Charles Poor Kindleberger, *International Economics*, 5th ed. (Homewood, Ill.: Irwin, 1973), chap. 25, especially pp. 424-432, and Herbert G. Grubel, *The International Monetary System: Efficiency and Practical Alternatives*, 3rd ed. (New York : Harmondworth ; Penguin Books , 1977) , pp. 109 -117 and chap. 9.

(١٢) Grubel, Ibid., p. 206.

ما، أما الثانية فذات وجود مادي يستند الى اساس مادي كذلك، له من القوة والاسناد العملي والدعم الفعلي، بشكل قاعدة انتاجية متنوعة، واقتصاد متنوع وقوي وواسع، وموجودات أجنبية ومحلية كبيرة، ما يخلق عليه طلباً محلياً واجنبياً واسعاً لأغراض التقويم والمبادلة والادخار، ويخلق منه عرضاً كافياً يواجه به ذلك الطلب حجماً وقيمة وشدة، ويكون لعرضه من المرونة ما يكفي لتلبية الطلب عليه للاغراض المذكورة في داخل الاقتصاد وخارجه، مما يزيده قوة في اسواق الصرف الاجنبية، فتثبت قيمته، ويستقر سعره، ويصبح ممكناً استعماله على النطاقين المحلي والدولي كعملة دولية مقبولة عموماً كقياس للقيمة وكوسيلة للمبادلة وكموجود احتياطي دولي. وهذه كلها شروط مسبقة لا تتوافر حالياً في بلدان الخليج العربي، بخاصة من حيث الارادة السياسية الحاسمة والعزم الصادق على تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة. يدل على ذلك ما أوردناه سابقاً، من أن هذه البلدان خاصة، والأقطار العربية عامة، كانت نسبياً موحدة نقدياً في ظل الدولة العثمانية، وكانت هناك مناطق نقدية موحدة جزئياً - على الأقل - في ظل الاستعمارين البريطاني والفرنسي، فلما توافرت لها الارادة السياسية الحرة نسبياً اصبحت نظمها السياسية والاقتصادية وبالتالي النقدية والمصرفية، مجزأة مثلها. وذلك كله يدل على ان توافر شروط اقتصادية وسياسية مسبقة أشرنا اليها قبلاً، كفيل بأن يحقق الكثير في مجال التكامل النقدي الخليجي.

ثالثاً : اقتراح لصيغة بديلة لمنطقة نقدية عربية

يؤكد البحث السابق الصعاب التي تعترض طريق التكامل النقدي العربي الكامل، سواء على المستوى الاقليمي او القومي. كما توصلنا الى الاستنتاج المهم التالي وهو ان هذا التكامل ان هو الا النتيجة النهائية والمنطقية للتكامل الاقتصادي المستند الى توافر شروط معينة والذي له مدى زمني لا بد من المرور به قبل الوصول الى الاندماج النقدي المطلوب. وان من الخطأ الكلام عن التكامل النقدي قبل ان تتحقق تلك الحال المثلى من المتطلبات الأساسية للتكامل الاقتصادي العربي.

ولكن أليس ممكناً السير في طريق التكامل النقدي على أساس تدريجي بخاصة بالنسبة لبعض المناطق الاقليمية التي تتوافر فيها حدود دنيا من الاشتراطات المطلوبة، كمنطقة الخليج العربي؟ ألا يمكن تحقيق تكامل نقدي عربي تدريجي؟

إن التكامل او التوحيد النقدي بالمعنى الذي أشرنا اليه يتضمن صراحة أو ضمناً، الاتفاق على اسعار صرف ثابتة دائمة أو ايجاد عملة مشتركة، مما يتطلب بالنسبة لأي منهما (مركزة) السياسة النقدية في بلدان الوحدة الاقتصادية والنقدية. غير انه من الممكن الوصول الى هذه المرحلة تدريجاً بدلاً من القفز اليها مرة واحدة، وذلك خلال تطوير تدريجي لعملة

مشتركة هي في الوقت نفسه مع العملات المحلية وتتزايد نسبتها الى الأخيرة تدريجاً وباستمرار بمرور الزمن(١٣)، ويجري تداولها جنباً الى جنب مع العملات المذكورة، مما يؤدي الى تعوّد الجمهور العربي الخليجي على استعمالها، بخاصة في تعاملهم مع حكوماتهم حيث يجري دفع الضرائب على أساسها وتتعامل المؤسسات المالية الخاصة والعامة بها، ويتم التعبير عن موجوداتها ومطلوباتها بواسطتها، كما يجري تسديد الالتزامات بين البنوك المركزية العربية خاصة، والأجهزة المصرفية عامة عن طريقها، كما تقوم هذه المؤسسات باصدار سندات مسماة في اطارها، وكذلك تفعل الحكومات مما يسهل خلق سوق سندات عربية يُعبر عنها في اطار الوحدة النقدية العربية الجديدة المشتركة. ويجري اصدار هذه الوحدة النقدية المشتركة من قبل (بنك احتياط مركزي اتحادي) على غرار (النظام الاحتياطي الاتحادي الامريكي) الذي تصبح فيه البنوك المركزية العربية أعضاء عاملين يساهم فيه كل منهم بنسبة معينة من موجوداته الاحتياطية الاجنبية، وذلك بالاضافة الى نسبة محددة من عملاته المحلية التي يستطيع (البنك الاتحادي) ان يصدر مقابلها العملة المشتركة الجديدة التي تكون حكومات تلك البلدان أول من يقبلها في دفع الضرائب اليها وتسديد الالتزامات تجاهها،وتكون البنوك التجارية اول من يستعملها كموجودات احتياطية كوسائل لخلق سوق نقدية قصيرة الأجل وفي اصدارات مالية طويلة الأجل. وحين يتم تدريجاً تقبل الافراد لهذه الموجودات المصرفية القصيرة والطويلة الأجل، فيمكن عندئذ للبنك المركزي الاتحادي استعمال هذه السندات في عملياته في السوق المفتوحة على نطاق المنطقة النقدية، مما ييسر حركة رؤوس الأموال والفوائض المالية، ويؤدي بالتالي الى خلق سوق نقدية ومالية على نطاق الاتحاد كله. ويتاح عندئذ للبنك المذكور استعمال هذه الوسائل لدعم العملات المحلية طبقاً لتعليمات تصدرها لجنة من البنوك المركزية المحلية،مشابهة لـ(لجنة السوق المفتوحة) في البنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي. وبمضيّ الزمن، وبشيوع استعمال العملة الجديدة سيكون بمستطاع العملة المشتركة الجديدة ان تحل تدريجاً محل العملات المحلية المتعددة. ويبقى، مع ذلك، ضرورياً العمل، كشرط مسبق، على التنسيق التدريجي بين السياسات المالية والنقدية من جهة، والسياسات الاقتصادية والتنموية من جهة أخرى، بين الأقطار الأطراف في الاتحاد النقدي. ولعل توافر بعض الشروط الاولية في بلدان الخليج ذات الفوائض المالية، وذات الاقتصادات المتشابهة الى حد كبير، ما يشجع على ان تكون هذه المنطقة هي المرشح الأول لتحقيق الاتحاد النقدي المنشود خلال الثمانينات. هذا علماً بأن هذه عملية طويلة المدى، لا تتحقق الا خلال فترة زمنية طويلة، وتتطلب اخلاصاً وصبراً ومثابرة. فهل الى ذلك من سبيل؟(١٤).

---

(١٣) Giovanni Magnifico, *European Monetary Integration* (London: Macmillan, 1973).

انظر ملخصاً لذلك في:

Grubel, *The International Monetary System: Efficiency and Practical Alternatives*, pp. 212-213.

(١٤) لا تزال عملية التكامل النقدي خاضعة للجدل، سواء على المستوى النظري او العملي، وسواء فيما تعلق=

رابعاً: دور صندوق النقد العربي
في عملية التكامل النقدي[١٥]

لعل أهم خطوة إيجابية وعلى جانب كبير من الخطورة هو ما استطاعت البنوك المركزية العربية، سواء أكانت من بلدان نفطية أم غير نفطية، ان تحققه حين اتفقت على انشاء (صندوق النقد العربي) ـ وهو المشروع الذي وافق عليه بعدئذ وزراء المال والاقتصاد العرب في مؤتمرهم في الرباط في نيسان/ ابريل ١٩٧٦ ـ وذلك برأسمال قدره (٢٥٠) مليون دينار عربي حسابي ـ حيث يساوي هذا الدينار ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة . وقد وزع رأس المال هذا بين البلدان العربية حسب الجدول التالي رقم (٥ ـ ١).

=بالبلدان النامية او المتقدمة اقتصادياً، وحتى بالنسبة للدول الاوروبية الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة التي استطاعت التوصل الى اتفاق فيما بينها عام ١٩٧٩ حول الوحدة النقدية الاوروبية. وليس هنا مجال مناقشة عامة وشاملة حول هذا الموضوع الذي نأمل ان يكون هدفنا التالي في بحث مقبل مستقل. وما ورد اعلاه ان هو إلا واحد من مقترحات عديدة وردت حول التكامل النقدي العربي، منها ما سبقت الاشارة اليه، ومنها ما ورد في: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ندوة التكامل النقدي العربي، ابو ظبي، ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، التكامل النقدي العربي، المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، خاصة: جون وليامسون، «مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي،»؛ روبرت تريفن، «النظام النقدي العالمي والنظام النقدي الاقليمي، ما هي العلاقة بينهما؟» ؛ دراسات كل من: جورج غونزاليز ديل فال، «التكامل النقدي في امريكا اللاتينية،»؛ رينيه ماسيرا وسلفاتوري بروسي «النظام النقدي الاوروبي والتكامل النقدي الاوروبي،»، ورتان بهاتيا ، «تجربة الاتحاد النقدي لغربي افريقيا،» حول تجارب التعاون النقدي في مناطق اخرى نامية مثل امريكا اللاتينية وغرب افريقية ومتقدمة مثل اوروبا الغربية.

اما عن مسح كامل لنظريات التكامل النقدي فانظر المراجع المهمة التالية من بين عديد غيرها:

John R. Presley and Geoffrey E.J.Dennis, *Currency Areas* (London: Macmillan Press, 1976); Fritz Machlup, *A History of Thought on Economic Integration* (New York: Columbia University Press, 1977); Fritz Machlup, ed., *Economic Integration: Worldwide, Regional, Sectoral* (London: Macmillan Press, 1976), and Peter Robson, *The Economics of International Integration* (London: Allen and Unwin, 1980), chap 6.

انظر كذلك مسحاً شاملاً وقيماً لنظرية التكامل النقدي ومناطق العملة المثلى في:

Yoshihide Ishiyama, «The Theory of Optimum Currency Areas : A Survey,» *International Monetary Fund Staff Papers*, vol. 22, no. 2 (July 1975), pp. 344-383.

وحول النظام النقدي الاوروبي انظر :

Philip H. Trezise, ed., *The Monetary System: Its Promise and Prospect* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1979).

(١٥) اعتمدنا فيما يلي ـ بشكل كبير ـ على ما جاء في: عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النفط العربي (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩)، ص ٢٤٥-٢٥١ ، وجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات (القاهرة: المنظمة، ١٩٧٧)، ص ١٢٧ ـ ١٣٧ و١٧٠ وما بعدها.

جدول رقم (٥ ـ ١)

مساهمات الاقطار العربية في صندوق النقد العربي عند قرار انشائه في نيسان / ابريل ١٩٧٦ (بملايين الدنانير الحسابية العربية)

القطر	مقدار المساهمة في رأس المال (مليون دينار حسابي عربي)	نسبة المساهمة في راس المال (٪)
الاردن	٤	١,٦
الامارات العربية المتحدة	١٥	٦,٠
البحرين	٤	١,٦
تونس	٥	٢,٠
الجزائر	٣٨	١٥,٢
الجماهيرية العربية الليبية	٩,٣	٨,٠
الجمهورية العربية السورية	٤	١,٦
السودان	١٠	٤,٠
الصومال	٤	١,٦
العراق	٢٥	١٠,٠
عمان	٤	١,٦
فلسطين	١,٧	٠,٦٨
قطر	١٠	٤,٠
الكويت	٢٥	١٠,٠
لبنان	٥	٢,٠
مصر	٢٠	٨,٠
المغرب	١٠	٤,٠
المملكة العربية السعودية	٣٨	١٥,٢
موريتانيا	٤	١,٦
اليمن	٥	٢,٠
اليمن الديمقراطية	٤	١,٦

المصدر: احتسبت من: صندوق النقد العربي، اتفاقية صندوق النقد العربي،١٩٧٩ (بغداد: مؤسسة رمزي للطباعة، ١٩٧٦)، ص ٢٩.

ويلاحظ ان سبعة اقطار نفطية مهمة ـ هي العراق والسعودية وليبيا والكويت والامارات العربية المتحدة والجزائر وقطر، وقطراً واحداً غير نفطي، هو مصر ـ قد احتفظت بمعظم الحصص ـ أي بما يعادل (٧٤,١٢ بالمائة) من مجموع الحصص، في حين ساهمت الأقطار الأخرى غير النفطية بنسب راوحت بين ٠,٦٨ بالمائة الى ٤ بالمائة. ويستهدف الصندوق على

المدى الابعد، العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي ودعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية الاعضاء فيه[١٦]. اما اغراضه المباشرة[١٧] فتتلخص في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات اعضائه واستقرار اسعار صرف عملاتهم وتحقيق قابليتها على التحويل وارساء اساليب وسياسات التعاون النقدي العربي والعمل على توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي والسعي لانشاء عملة عربية موحدة وتنسيق مواقف البلدان الأعضاء في مواجهة مشاكلها النقدية والاقتصادية وتسوية المدفوعات الجارية بين الأعضاء بما يعزز التبادل التجاري فيما بينها. وفي سبيل تحقيق اغراضه هذه، يسعى الصندوق[١٨] الى تقديم تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسط الاجل الى البلدان الاعضاء لمواجهة تطورات العجز في موازين مدفوعاتها، والتوسط لاصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب البلدان الأعضاء وبضماناتها.

وتتكون موارد الصندوق[١٩] من رأسماله المدفوع والاحتياطيات والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها وأي موارد اخرى يقررها مجلس محافظيه.

وقد تحدد رأسمال الصندوق بـ (٢٥٠) مليون دينار حسابي عربي، او ما يعادل (٧٥٠) مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. ويبلغ الحد الأدنى للمساهمة في رأسمال الصندوق اربعة ملايين دينار عربي[٢٠] حسابي، في حين يبلغ الحد الأقصى (٣٨) مليون دينار. وقد ساهمت كل من الجزائر والسعودية بالحد الأقصى، في حين ساهمت كل من الاردن وسورية والصومال واليمن الديمقراطية والبحرين وموريتانيا بالحد الأدنى المذكور. ويسدد العضو قيمة ما اكتتب به من اسهم على دفعات: فيدفع (٥ بالمائة) منها عند ايداعه وثيقة التصديق، و(٢٠ بالمائة) منها في تاريخ عمل الصندوق، و(٢ بالمائة) منها بعملته المحلية. وتودع هذه الأموال البنك المركزي لبلد المقر (ابو ظبي). أما الباقي من المساهمة فيسدد لدى الطلب وخلال ستة أشهر من تاريخ المطالبة بالدفع. ولمجلس المحافظين زيادة رأسمال الصندوق وفق شروط معينة وبموافقة الأغلبية المطلقة من أصوات المقترعين شريطة الا تقل عن (٣٠ بالمائة) من مجموع القوة التصريفية للبلدان الأعضاء وموافقة اغلبية ثلاثة ارباع القوة التصويتية[٢١]. ويحق للصندوق الاقتراض من البلدان العربية الأعضاء والمؤسسات والأسواق النقدية والمالية العربية والدولية، او له ان يصدر سندات لهذا الغرض، بشرط الا تزيد مديونية الصندوق الكلية عن

---

(١٦) صندوق النقد العربي، اتفاقية صندوق النقد العربي، ١٩٧٦ (بغداد: مؤسسة رمزي للطباعة، ١٩٧٦)، المقدمة.

(١٧) المصدر نفسه، المادة (٤).

(١٨) المصدر نفسه، المادة (٥).

(١٩) المصدر نفسه، القسم (٤)، المواد (١١) - (١٨).

(٢٠) وذلك ما عدا فلسطين التي خصصت لها مساهمة تبلغ ١,٧ مليون دينار عربي حسابي.

(٢١) صندوق النقد العربي، اتفاقية صندوق النقد العربي، ١٩٧٦، المادة (١٥).

(٢٠٠ بالمائة) من مجموع رأسماله المصرح به واحتياطيه العام[٢٢].

ويقدم الصندوق الى اعضائه قروضاً قصيرة ومتوسطة الأجل مدة لا تزيد عن سبع سنوات. وتحدد مدة كل قرض على انفراد. وعلى الصندوق ان يحدد شروط القرض المطلوب حسب ظروفه المالية وحجم القرض المطلوب ومدته وقدرة العضو على الوفاء به في موعده المحدد، ويشرط الا تزيد القروض المقدمة للعضو الواحد خلال (١٢) شهراً عن مثلي اكتتابه المدفوع، ولا تزيد القروض القائمة بذمة احد الأعضاء عن ثلاثة امثال اكتتابه المدفوع. ويجب ان يكون الغرض من هذه القروض تمويل العجز في ميزان مدفوعات القطر بما لا يزيد عن ٧٥ بالمائة من اكتتابه المدفوع. ويحق للعضو ان يقترض مبلغاً لا يزيد عن (١٠٠ بالمائة) من اكتتابه المدفوع لمواجهة موقف طارىء في ميزان مدفوعاته ناتج عن هبوط في عوائد صادراته او زيادة كبيرة في قيمة استيراداته، ويسدد هذا القرض في فترة تمتد من سنة الى ثلاث سنوات[٢٣].

وفي اعتقاد الكاتب، أن اهم ما يؤخذ على مشروع الصندوق هذا هو ضآلة رأسماله نسبياً. فلو اخذنا العام ١٩٧٩ كمثل على مقدار العجز في موازين مدفوعات البلدان العربية غير المنتجة للنفط ـ بعد اخذ التحويلات الانفرادية، العامة والخاصة، بنظر الاعتبار ـ لرأينا ان مجموع العجز في موازين مدفوعات تسعة أقطار[٢٤] منها فقط قد بلغ في العام المذكور ما يزيد على (٦٠٣٧) مليون دولار بما فيها (١١٦٢) مليون دولار مثلت مدفوعات الفائدة على ديونها الخارجية. ويدل ذلك على مدى حاجة تلك الأقطار العربية غير المنتجة للنفط (أي ما عدا الجزائر) الى العون الاقتصادي، سواء لمواجهة متطلبات التنمية فيها مباشرة أم بشكل غير مباشر، لمواجهة العجوزات في موازين مدفوعاتها. وهو بدوره دليل واضح على أن الموارد المالية التي أتيحت أو ستتاح لصندوق النقد العربي هي أقل بكثير مما يتطلبه مركز المدفوعات الخارجية للبلدان العربية غير المنتجة للنفط[٢٥]. ومع أن للصندوق أن يقترض عربياً ودولياً لدعم موارده المالية الذاتية، فان تلك الموارد ـ الذاتية والمقترضة ـ قد لا تكون كافية لتغطية

---

(٢٢) المصدر نفسه، المادتان (١٧) و(١٨).

(٢٣) المصدر نفسه، المواد (٢٠) ـ (٢٤).

(٢٤) هي مصر والسودان والصومال وتونس واليمنان والمغرب والجزائر وموريتانيا. انظر في ذلك: World Bank, *World Development Report, 1981* (Washington, D.C.: World Bank, 1981), table 13, pp. 158-159.

(٢٥) انظر في هذا الصدد: عبد العال الصكبان، «صندوق النقد العربي: اهدافه وأداؤه،» ورقة قدمت الى: ندوة التكامل النقدي العربي، ابو ظبي، ٢٤ـ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، التكامل النقدي العربي، المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص٢٣١ـ ٣٠٠، خاصة ص٢٤٨ـ ٢٥٣، وانظر في المصدر نفسه أيضاً تعقيب د. محمد لبيب شقير على بحث د. عبد العال الصكبان، وفايق عبد الرسول، «دور صندوق النقد العربي في امكانية تحقيق التكامل النقدي بين الاقطار العربية،» ص٦٠٧ـ ٦٥٤ خصوصاً ص٦٠٩ـ ٦١٤.

حاجات البلدان العربية المختلفة ـ نفطية وغير نفطية ـ خصوصاً تلك الناتجة عن تقلبات كبيرة وفجائية ومحتملة في موازين مدفوعاتها. كما قد تتعرض البلدان العربية المنتجة للنفط عينها لضغوط سياسية، عن طريق وسائل اقتصادية من أهمها تجميد احتياطياتها الأجنبية لدى الأقطار الصناعية الغربية و/ أو الحد من استيرادات الأقطار الأخيرة من النفط العربي، مما يعرض مراكز المدفوعات الخارجية للبلدان العربية المذكورة إلى مخاطر كبيرة يتحتم الاحتياط لها عن طريق صندوق النقد العربي الذي سيكون احدى الوسائل المهمة والمتاحة لمواجهة تلك الأخطار والضغوط السياسية. هذا عدا عن الاثار الاقتصادية الضارة التي يمكن ان تترتب على أي تقلبات او ازمات اقتصادية تتعرض لها الدول الصناعية المتقدمة والمستوردة للنفط ـ كما حصل عام ١٩٧٥ مثلاً، حين قل الطلب على النفط في الدول المذكورة نتيجة الانكماش الذي عانته اقتصادياتها الصناعية، مما ادى الى انخفاض نسبي في ايرادات البلدان العربية من نفوطها المصدرة. وهو امر يجب على البلدان الأخيرة ان تضعه في حسابها دائماً. وقد التفتت وثيقة (استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك) التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الى هذه الناحية فأكدت في الفقرة (الثامنة) من (آليات) الاستراتيجية المذكورة على (دعم صندوق النقد العربي عن طريق زيادة رأسماله وتطوير إقراضه بصورة تمكنه من تحقيق أغراضه في تسهيل التبادل التجاري بين البلدان العربية الأعضاء ودعم موازين مدفوعاتها).

ويمثل الصندوق عملياً (صندوق احتياط مركزي) هو واحد من الاشتراطات اللازمة لخلق مؤسسة نقدية مركزية بهدف تحقيق التكامل النقدي العربي المنشود. وهو خطوة بناءة في الطريق الصحيح نحو التكامل المذكور. ويمكن ان يكون اللبنة الأولى في إقامة صرح فعال لـ (بنك مركزي عربي اتحادي) يقوم باصدار (العملة العربية الموازية) التي اشرنا اليها اعلاه، وذلك بجعله لا مجرد مؤسسة اقليمية مشابهة لصندوق النقد الدولي من حيث توفيره موارد مالية قصيرة ومتوسطة الاجل، لتمويل وسد العجز في موازين مدفوعات البلدان العربية المعنية فقط، وانما مؤسسة نقدية مركزية تقوم باصدار العملة العربية الموازية تدريجاً بادئة بمنطقة الخليج العربي كخطوة اولى، ومحتفظة باحتياطات نقدية اجنبية تمدها بها الأقطار الأعضاء في الصندوق حسب ترتيبات يتفق عليها. وسبق للعديد من الاقتصاديين العرب مناقشتها في مجالات متعددة كما سبقت الاشارة اليه قبلاً. وقد التفت (ميثاق العمل القومي الاقتصادي) الذي أقره المؤتمر المذكور، في الفقرة (ب)، من (ثامناً) من (الباب الأول) منه ـ إلى هذه الناحية مشيراً الى ضرورة «التوسع التدريجي في استخدام الدينار العربي الحسابي وتهيئة الظروف الاقتصادية لخلق منطقة نقدية عربية» ـ ويمكن أن يكون ذلك خطوة اولى نحو تبين في عملة موازية تبدأ في الخليج، ويعمل الصندوق على إصدارها وإشاعة تداولها في بلدان المنطقة على المدى البعيد، تمهيداً لتحقيق هدفه في التكامل النقدي العربي على اساس تدريجي[٢٦].

---

(٢٦) فايق عبد الرسول، المصدر نفسه، ص ٦٠٧ ـ ٦٥٤ خاصة ص ٦٣٧ ـ ٦٣٨.

خامساً: دور البنوك التجارية في تيسير حركة الفوائض العربية [٢٧]

يتضح من الفصل السابق ان هناك حالياً وبشكل عام ثلاثة انواع من المصارف التجارية في البلدان العربية وذلك من حيث ملكيتها: اولها المصارف التجارية المؤممة تماماً كما في العراق وسورية ومصر حتى اوائل السبعينات والنوع الثاني يتمثل بالمصارف التجارية المملوكة ملكية خاصة او مختلطة كما في السعودية وبلدان الخليج العربي والمغرب وتونس. اما النوع الثالث منها فيتألف من فروع لمصارف اجنبية تعمل في مناطق مختلفة من الوطن العربي خصوصاً في الخليج العربي وبعض مناطق المغرب العربي.

ومع ان هذه المصارف تخضع جميعها للقوانين المحلية الا ان النوع الأول منها،المؤمم، يخضع خضوعاً تاماً لسياسات الحكومات التي تملكها وذلك من حيث سياساتها الاستثمارية والاحتياطية. ولما كانت هذه المصارف تقع اما في بلدان عربية تتميز بعجز مستمر تقريباً في موازين مدفوعاتها، كما في سورية مثلاً، او في بلدان تتمتع بفائض معتدل فيها، كما في العراق. ولما كانت هذه البلدان مهتمة جداً بتطوير وتنمية اقتصادياتها فليس من المتوقع ان تكون مساهمة مصارفها في حركة فوائضها كبيرة جداً. ومع ذلك فقد كان من سياسة العراق دائماً فتح فروع لمصرف الرافدين العراقي في مناطق عربية مختلفة. ويمكن اعتبار ذلك وسيلة مهمة تساهم مساهمة فعالة في تيسير حركة الفوائض المالية العربية بين اقطار الوطن العربي على اختلافها. ففتح فروع للمصارف التجارية العربية في مناطق عربية مختلفة يزيد من قابلية رؤوس الأموال السائلة على الانتقال من مناطق عربية تفيض فيها هذه الأموال الى مناطق عربية اخرى تشح فيها، وذلك بشرط توافر الضمانات الكافية والمحفزة الميسرة لهذا الانتقال - وهي ضمانات تتعلق برؤوس الأموال نفسها وكذلك بمردوداتها المترتبة عليها. ولعل وجود العنصر الحكومي في مثل هذه المصارف يمكن ان يكون عاملاً مشجعاً على توفير مثل هذه الضمانات المطلوبة. هذا وسنعود الى امر هذه الضمانات وطبيعتها فيما بعد.

اما المصارف التجارية الخاصة فمن الواضح انها تهتم اهتماماً شديداً بتمويل التجارتين الداخلية والخارجية في كل البلدان العربية التي تعمل فيها. ويمكن لهذه المصارف ان تعين على تعبئة الموارد المالية واعادة توجيهها نحو اغراض التنمية الاقتصادية اما عن طريق اعادة النظر في سياساتها الاستثمارية وذلك بتوجيه جزء من مواردها المالية نحو التنمية الزراعية والصناعية،او باقامة مؤسسات تمويل مشتركة تساهم فيها،او تقرضها جزءاً من مواردها المالية، لأغراض التمويل التنموي، وكذلك بفتح فروع لها في مناطق عربية تشح فيها الموارد المالية،

---

(٢٧)السيد علي، اقتصاديات النفط العربي، ص ٢٥١ - ٢٥٤، وجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات، ص ١٣١ - ١٣٣.

وذلك بهدف تمويل النشاطات التنموية فيها مقابل مردود معقول وضمانات حكومية و/ أو مؤسسية ممكنة. وبذلك تخدم هذه البنوك اغراضها الذاتية، من حيث المردود الاقتصادي والضمانات المطلوبة كما تخدم الأقطار العربية الأخرى من حيث التنمية والتطوير الاقتصاديان، فيها.

اما البنوك التجارية الأجنبية الموجودة في بعض اقطار الوطن العربي فانها تعمل، دون شك، على تعبئة بعض الموارد المالية المتاحة في تلك الاقطار، ومن ثم اعادة توجيهها لخدمة اغراض بلادها هي بالدرجة الأولى. وهي تقوم بتمويل التجارة الخارجية بأموال عربيةفقط، هي جزء من الفوائض المالية العربية عينها. فمن الضروري اذن اخضاع مثل هذه المصارف الى التوجيه الحكومي العربي واجبارها على استثمار معظم مواردها المالية، ان لم يكن كلها، في موجودات محلية تخدم اهداف التنمية الاقتصادية في البلدان العربية نفسها.

ان كون الايرادات الحكومية نفطية يجب ان يسهل امر توجيه المصارف التجارية الخاصة، عربية واجنبية، وجهة تنموية سليمة. وهو امر يتعلق بارادة الحكومات العربية ذات الشأن اكثر مما يتعلق بملكية المصارف وتبعيتها المحلية او الأجنبية. اذ ليس باستطاعة المصارف، مهما كانت تبعيتها، ان تتصرف بمواردها المالية بمعزل عن السياسات الحكومية السائدة في هذا الشأن. ويجب ان يكون سهلاً على الحكومات ذات العلاقة اخضاع هذه البنوك التجارية لسياساتها تلك مراعية في ذلك ظروف بلدانها وحجوم ايراداتها النفطية والموارد المالية المتاحة للمصارف التي تعمل فيها. وهنا يتحتم على الحكومات نفسها ايضاً ان تعمل على تيسير حركة الفوائض المالية وتسهيل امر انتقالها من قطر الى آخر، ضامنة في الوقت نفسه سلامة هذه الاموال، وميسرة تحويل ارباحها ومردوداتها الاقتصادية بنسب معقولة.

اننا نعتقد ان الضمانات الحكومية واشتراك البنوك التجارية في اقامة مؤسسات تمويل مشتركة هما وسيلتان مهمتان في تسهيل حركة الفوائض المالية بين أقطار الوطن العربي وبديلان اساسيان لما يسمى (السوق النقدية والمالية) العربية بالمعنى المالي والنقدي المعروف. فليس هناك سوق مثل هذه عملياً في البلدان العربية، سواء من حيث حرية انتقال رؤوس الأموال عموماً، الخاصة منها والعامة، او من حيث وسائل السوق المتعارف عليها كالأوراق المالية على اختلافها، او من حيث تكامل اسواق الفائدة فيها، مما يتطلبه وجود سوق نقدية ومالية متطورة ومنتظمة ومتكاملة على النمط الغربي المعروف. لذا يبقى تعاون الحكومات العربية فيما بينها من جهة، وتعاون المصارف التجارية العربية فيما بينها من جهة اخرى، امرين اساسيين في تيسير حركة الفوائض المالية العربية[٢٨].

---

(٢٨) انظر في هذا الصدد تعقيب د. محمد لبيب شقير على بحث د. عبد العال الصكبان ص ٣٠٧، وتعقيب د. رفيق سوبلم على بحث د. فائق عبد الرسول في: **التكامل النقدي العربي، المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٦٥٧ ـ ٦٥٨.

سادساً: دور المؤسسات المالية المتخصصة[٢٩]

كان معظم المساعدات التي قدمتها البلدان العربية المنتجة للنفط الى البلدان النامية قد تـمّ على أساس ثنائي، ولم تشذ البلدان العربية هـذه في ذلك عن القـاعدة التي اتبعتهـا اقطار (الاويك) في هذا الشأن. ويشبه الاستعمال الغالب للقنوات الثنائية في توجيه تدفق العـون المالي لدول الأويك نحو الأقطار النامية، النمط الذي اتبعته، وما زالت تتبعه، أقطار العون التنموي الاوروبية الصناعية Development Assistence Countries[٣٠]. ويلاحظ ان بعض أقطار منظمة (الاويك) ـ ومنها الأقطار العربية المنتجة للنفط ـ تتردد في استعمال المؤسسات الجماعية المشتركة لادارة وتوجيه مساعداتها المالية نحو الأقطار النامية بسبب ما يتضمنه ذلك من فقدان السيطرة على استعمالات اموالها واوجه صرفها. وقد كان هذا القلق هو الحافز الرئيسي الذي جعل اقطار الاويك المانحة العون تنشيء مؤسسات قومية لاغراض التعاون الاقتصادي التنموي، كما فعل كل من العراق والسعودية حين اتبعتا في ذلك نمط بلدان الاويك الأخرى، خصوصاً الكويت وابو ظبي. ومع ذلك فقد اشتركت بلدان النفط العربية في اقامة مؤسسات تمويل تنموية جديدة جماعية ومتداخلة الى حد ما مثل البنك العربي للتنمية الإقتصادية في افريقية وبنك التنمية الاسلامي، الى جانب عدد آخر من المؤسسات والمشاريع المالية المشتركة، كشركة الاستثمار العربية وشركة الاستثمار النفطي العربية والبنك العربي للتنمية والتجارة الخارجية.

وقد اختار كـل من نيجيريـا وفنزويـلا حلاً وسـطاً حين انشـأت صناديق تمـويل بشكـل (صناديق وصاية Trust Funds) مستقلة ادارياً ولكنها مرتبطة بمؤسسات قـائمة. فقـد اعلنت نيجيريا عن نيتها في اقامة (صندوق تضامن افريقي) برأسمال قـدره (٨٠) مليون دولار يـديره بنك التنمية الافـريقي African Development Bank، في حين انشـأت فنزويـلا صندوقـاً مشابهاً خصصت له (٥٠٠) مليون دولار لأغراض التنمية الاقتصادية في امريكا اللاتينية يديره Inter-American Development Bank. وتعزى لهذه الطريقة فوائد منها[٣١]:

١ ـ انها تنشيء المشاريع بسرعة أكبر مما هو ممكن في حال المؤسسات القطريـة او الجماعيـة المنشأة حديثاً.

---

(٢٩) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ ،والسيد علي، اقتصاديات النفط العربي، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٩.

(٣٠) استقيت هذه المعلومات وما يليها من بعض تقارير مؤتمر الانكتاد للتجارة والتنمية الدولي عام ١٩٧٦، خاصة التقرير التالي:

«Background Information Regarding Economic Cooperation Among Developing Countries,» 14 January 1967 (TE / 96). pp. 84-85.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٨٤.

٢ - انها تبقى بيد الدولة المعنية السيطرة النهائية على استعمال اموال الصندوق.

٣ - انها تتحاشى التكلفة والتأخير اللذين تتعرض لهما عمليات التمويل، في حال انشاء مؤسسات تمويل تنموية قومية او جماعية.

٤ - يمكن لمثل هذه الصناديق ان تدعم السياسات والأهداف العامة للجهة التمويلية التي ترتبط بها، اذ تستطيع الجهة الأخيرة استعمال موارد الصندوق المذكورة، لتنفيذ التوسعات في مشاريع قائمة وسبق لتلك الجهة المساهمة في انشائها وتمويلها.

وبذلك يمكن لمثل هذه الصناديق التي تقيمها دول الاوبك وتعمل على ربطها بمؤسسات قائمة اصلاً ان تعمل كوسائل فعالة لتعبئة الموارد المالية بشكل يتسق وحاجات الدول النامية في مجالات التنمية الاقتصادية.

هذا وقد كان من بين أهم الظواهر المالية بالنسبة للأقطار العربية المنتجة للنفط، وذلك منذ اواخر الستينات إلى الآن، كثرة المؤسسات المالية التي تساهم فيها الأقطار المذكورة بنسب متفاوتة وتهدف الى انتشار الموارد المالية العربية داخل الوطن العربي وخارجه[٣٢]. وقد وصل عدد هذه المؤسسات التي تتوافر عنها معلومات معينة ووافية الى أكثر من خمسين مؤسسة من مختلف الأنواع[٣٣]. فقد انشأت البلدان العربية المذكورة مؤسسات تمويلية على نطاق قطري وجماعي وكذلك بالاشتراك مع دول غير عربية بهدف تقديم القروض والمساعدات المالية الممكنة الى الأقطار العربية والبلدان النامية الأخرى التي تعاني الشح في مواردها المالية، وكذلك القيام باستثمار الموارد العربية المتاحة والفائضة في مختلف المجالات الممكنة.

وهناك في الوقت الحاضر ثلاث مجموعات من هذه المؤسسات هي:

١ - مؤسسات التمويل الجماعية

وهذه مؤسسات تدخل ضمن النطاق العربي حيث انشأتها بلدان عربية اعضاء في الجامعة العربية وضمن اطارها وفي ظلها، مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقية. وقد بلغ عدد هذه المؤسسات في اوائل عام ١٩٧٦ نحو (١٩) مؤسسة.

---

(٣٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي الدولي، اذار ١٩٧٦، ص ١. وقد استندنا الى هذا التقرير المهم حول مؤسسات التمويل العربية في كتابة التفاصيل التالية حول الموضوع. وربما كان هذا التقرير من بين اهم ما كتب عن هذه المؤسسات وتوافر لدينا لحد الآن.

(٣٣) انظر الملحق الخاص بمؤسسات التمويل العربية في نهاية هذا الفصل للتعرف الى بعض التفصيلات المهمة حول كل مؤسسة منها، من حيث طبيعة عملها ورؤوس اموالها ونطاق نشاطات كل منها ومواطن عملياتها.

٢ ـ مؤسسات تمويل قطرية

وهي مؤسسات تمويل انشئت ضمن نطاق القطر العربي الواحد والذي هو عادة قطر منتج للنفط ـ وذلك لتمويل البلدان العربية والنامية وتقديم العون الفني لها. ومثالها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، وصندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية والبنك العربي الليبي الخارجي. ويعتبر الصندوقان الأولان أهم وأكبر المؤسسات القطرية العربية حجماً. ومثلها كذلك الصندوق العراقي للتنمية الخارجية والصندوق السعودي للتنمية. وقد بلغ عدد هذه المؤسسات في نهاية عام ١٩٧٥ نحو ثماني مؤسسات.

٣ ـ مؤسسات التمويل المشتركة

وهي مؤسسات يساهم فيها رأسمال عربي مع رؤوس اموال اجنبية لغرض استثمار الاموال العربية في مجالات عربية وغير عربية. ومثلها اتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوباف)،والبنك العربي الفرنسي للاستثمارات العالمية (فراب)،والبنك العربي الاوروبي.. الخ. هذا، وقد بلغ عدد مثل هذه المؤسسات في اوائل عام ١٩٧٦ نحواً من سبع وعشرين مؤسسة.

وليس من شك في ان الموارد المالية التي وضعت تحت تصرف هذه المؤسسات كانت في مجموعها كبيرة فقد راوح رأسمالها من مبالغ ضئيلة نسبياً لا تتجاوز الستة ملايين دينار بحريني في حال (المصرف العربي للاستثمارات والتجارة الخارجية) الذي انشيء عام ١٩٧٤، الى (٤٠٠) مليون دينار كويتي في حال الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي،الذي بدأ عمله في الكويت عام ١٩٧٣، والى الف مليون دينار كويتي في حال (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية) الذي انشيء في الكويت عام ١٩٦١، والى (٢٠٠٠) مليون دينار اسلامي بالنسبة لـ (البنك الاسلامي للتنمية) الذي تمت الموافقة على انشائه في آب/ اغسطس ١٩٧٤.

ونحن نعتقد ان انشاء مثل هذا العدد الكبير من مؤسسات التمويل القطرية والجماعية والمشتركة قد يكون فيه شيء من بعثرة الجهد،وفرصة لفقدان الانسجام والتنسيق بين الجهود التي تبذلها البلدان العربية المنتجة للنفط،في سبيل تقديم العون المالي سواء لشقيقاتها العربيات او للبلدان النامية الأخرى. هذا رغم ان هذه المؤسسات العديدة قد قدمت فعلاً خدمات جُلّى الى العديد من الأقطار العربية وغير العربية من البلدان النامية،وذلك عن طريق الدعم المالي لجهود تلك البلدان في مجالات التنمية كافة، غير اننا نذهب الى ان اعادة النظر في هياكل وتنظيم واساليب الدعم المالي هذا امر ضروري اذا اريد له ان يكون كفؤاً وفعالاً وكافياً من حيث نوع استثماره واسلوب توجيهه وطريقة ادارته، وهو امر سنعود اليه في القسم التالي.

سابعاً: تقويم الدور المالي للجهاز المصرفي في تيسير حركة الفوائض المالية العربية (٣٤)

يمكن القول عموماً أن الجهاز المصرفي التقليدي، المركزي منه والتجاري، لم يلعب دوراً فعالاً في حركة الفوائض المالية العربية، وان أي نشاط واضح في هذا الخصوص جاء من ناحية مؤسسات متخصصة فقط، قطرية او قومية او مشتركة، اقامتها البلدان العربية المنتجة للنفط، ويلاحظ ان هذه المؤسسات منفصلة الى حد كبير ومستقلة تماماً عن الجهاز المصرفي القائم في البلدان المذكورة. كما يلاحظ ان حكومات هذه البلدان، اكثر من مصارفها، كانت هي البادئة في انشاء مثل هذه المؤسسات، وهو امر متوقع خاصة اذا اعدنا الى الذاكرة حقيقة كون الفوائض المالية العربية ، حكومية تماماً، الا ما ندر منها مما ترشح الى قطاع الافراد والمؤسسات الخاصة او ما أودع منها لدى بنوك تعود الى القطاع الخاص، وبشكل خاص في مناطق الخليج العربي والسعودية.

ولعل من أهم العوائق التي تحول دون حركة هذه الفوائض بشكل حر هو هذه الحقيقة عينها ، كونها حكومية . وهو امر له ما يبرره، اذ تعتبر حكومات هذه البلدان، كغيرها من البلدان النفطية وحكوماتها الأعضاء في منظمة (الاوبك)، ان فوائض مدفوعاتها هي خزين من رأس المال Capital Stock، مستمد من مورد طبيعي ناضب غير متجدد، يجب الحفاظ عليه باستثماره بحكمة ومسؤولية سواء في الداخل او الخارج، وذلك الى ان يحين الوقت الذي ينضب فيه النفط الذي هو المصدر الوحيد تقريباً للصرف الاجنبي. ولهذا السبب فإن هذه الأقطار تعتبر هذه الموجودات السائلة ـ الفوائض المالية ـ مختلفة بشكل اساس عن الفوائض التي تعكس صادرات صافية من السلع والخدمات ناتجة عن مصادر قابلة للتجدد باستمرار وتنتجها البلدان الصناعية في ظل سياسات نقدية ومالية موجهة وفعالة مقابل سياسات مماثلة ولكن اقل فعالية وكفاية في البلدان النامية المنتجة والمصدرة للنفط. ولهذا فإن مما يثير قلق البلدان الأخيرة وضع جزء رئيسي من استثماراتها بشكل مباشر في أقطار نامية اخرى ـ مقارنة بالاستثمارات المالية في اسواق النقد والمال الغربية خاصة ـ آخذة في اعتبارها الأخطار الأكبر نسبياً، والمتأصلة في الاستثمار في الأقطار النامية ـ سواء كانت تلك الأخطار سياسية أم اقتصادية صرفاً.

كما يعوق حركة هذه الفوائض بحرية كاملة او نسبية غياب السوق النقدية والمالية المتطورة والمنتظمة بالشكل الذي تعمل فيه في البلدان الصناعية المتقدمة، مما يدفع بمالكي هذه

---

(٣٤) السيد علي، اقتصاديات النفط العربي، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٢، وجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات، ص ١٣٥ ـ ١٣٧.

الفوائض الى استثمارها في الأسواق النقدية والمالية الغربية نظراً للضمانات التي يحصلون عليها وللسيولة الكبيرة التي تتمتع بها مثل هذه الفوائض اذا استثمرت هناك.

ويلاحظ من الناحية الأخرى تمركز المؤسسات المالية المشتركة في منطقة الخليج العربي. كما تتمركز فيها أهم المؤسسات المالية القطرية كذلك. ويعود ذلك الى ضخامة فوائض تلك الأقطار، كما قد يعود ايضاً الى التطور السريع نسبياً الذي حدث في الأجهزة الصيرفية والمالية القومية في تلك الأقطار بالاضافة الى انشاء فروع لمؤسسات صيرفية اجنبية متطورة اخذت تلعب دوراً مهماً في تعبئة الموارد المالية المحلية وفي اعادة توجيهها واستثمارها في مراكزها الرئيسة في الأسواق النقدية والمالية الغربية المتقدمة، في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية خاصة. يمكن اعتبار المصارف الأجنبية هذه وسائل خطيرة يمكن ان تتسرب عن طريقها ومن خلالها مقادير كبيرة من الفوائض العربية الى خارج الوطن العربي - بدلاً من استثمارها قطرياً او قومياً. وليس من شك ان ذلك قد يكون ضاراً بالمصالح العربية نفسها، سواء في البلدان العربية المنتجة للنفط او غير المنتجة.

ويلاحظ من الناحية الأخرى (قطرية) السياسات المالية والنقدية والاستثمارية العربية وافتقارها الى التنسيق المنتظم بينها. هذا بالاضافة الى غلبة العوامل السياسية في سياسات القروض والعون والاستثمار في البلدان العربية التي تمتلك الفوائض المالية. وهذا مما يجعل حجوم ووجهات وشروط العون والقروض والاستثمارات بأنواعها خاضعة الى حد كبير الى التقلب والتغير، لهذا السبب بالذات دون كبير اعتبار للعوامل الاقتصادية الصرف او للمصالح القومية العربية العليا. كما يلاحظ في هذا الصدد ان اهتمام البلدان العربية النفطية ربما كان منصباً بدرجة أكبر نسبياً على البلدان النامية الأخرى غير العربية منه على البلدان العربية غير النفطية والتي تعاني عجوزات كبيرة ومستمرة في موازين مدفوعاتها نتيجة انفاق تنموي او عسكري كبير تنوء بأعبائه الضخمة باستمرار، بالاضافة الى ديونها الخارجية المتنامية والتي تترتب عليها سنوياً نسبة كبيرة من الاعباء المالية المتمثلة بخدمته التي تشكل نسباً كبيرة من قيم صادراتها من السلع والخدمات. كما يلاحظ ايضاً غياب الضمانات الحكومية المطلوبة لتيسير حركة الفوائض المالية العربية. فالخوف من المصادرة والعراقيل المحتملة التي قد توضع في طريق هذه الحركة قائم على قدم وساق لسوء الحظ. ونحن نعتقد ان ذلك عامل سياسي بالدرجة الأولى وان تلافيه هو امر لازم اذا اريد حقاً تحقيق التعاون المالي والاستثماري المطلوب بين اقطار الوطن العربي المختلفة - بين بلدان العجز منها وبلدان الفوائض النفطية.

وقد التفت إلى ذلك، لحسن الحظ، مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي انعقد في عمان بين ٢٥ و٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، والذي مثل نقطة تحول مهمة في هذا السبيل، إذ أقر ثلاث وثائق على جانب كبير من الأهمية من حيث مضامينها الاقتصادية القومية، تمثلت بما يلي[٣٥]:

---

(٣٥) انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٠ (بيروت: المركز، ١٩٨١)، =

١ ـ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك بعد إدخال بعض التعديلات عليها.

٢ ـ ميثاق العمل القومي الاقتصادي.

٣ ـ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلاد العربية.

وقد جاءت هذه الوثائق محققة للكثير من المضامين العامة للبحث السابق. فقد احتوت على المبادىء الأساسية التالية:

أولاً ـ ضرورة العمل الاقتصادي العربي المشترك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأمن القومي الغذائي والعسكري والتقني والانتاجي، وفي نطاق الطاقة والصناعة والبحث العلمي وقطاع المال، والتحرر الاجتماعي والسياسي و، بالأخير، التكامل الاقتصادي الكامل على أساس من التخطيط التنموي المتكامل على المستوى القومي. وقد تضمن ذلك ـ من جملة ما تضمنه من برامج وأنشطة في القطاعات المختلفة (تطوير الأسواق المالية، وزيادة فعاليتها في توجيه الأموال العربية نحو المجالات الاستثمارية في إطار التنمية القومية الشاملة) و(وضع السياسات واتخاذ الإجراءات التي تيسر انسياب الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي وتوافر الضمانات المالية والقانونية والقضائية اللازمة لها)، و(تنسيق السياسات المالية والنقدية...) و(توطيد التعاون والتنسيق بين البنوك المركزية للأقطار العربية بما يعزز مواقفها وقدراتها على التعامل مع المراكز النقدية الأجنبية)(٣٦).

ثانياً ـ تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وابعاده عن الخلافات السياسية العربية الطارئة، و(تحقيق أقصى حد من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية. وبالتالي فإن قطع العلاقات الاقتصادية العربية أو تقليصها لا يتمّ إلا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وعند الضرورات القصوى المرتبطة بالمصالح القومية العليا المشتركة)(٣٧).

ثالثاً ـ الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية(٣٨).

رابعاً ـ الالتزام بمبدأ التكافل الاقتصادي القومي(٣٩).

خامساً ـ حرية انتقال رؤوس الأموال العربية بين الأقطار العربية، وتعهد هذه الأقطار بحماية المستثمر وصيانة استثماره مع عوائده وحقوقه وتوفير استقرار الأحكام القانونية في هذا

= الوثيقة رقم (٢٧٢) ص٨٣٨ ـ ٨٤٥؛ الوثيقة رقم (٢٧٣) ص٨٤٦ ـ ٨٤٩، والوثيقة رقم (٢٧٤) ص ٨٤٩ ـ ٨٥٨.

(٣٦) «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بشكلها المعدل الذي اقره مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمان، ٢٥ ـ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠،» (القسم الاول، المنطلقات والاولويات والبرامج) في: المصدر نفسه.

(٣٧) «ميثاق العمل الاقتصادي القومي،» (الباب الأول ـ اولاً) في: المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه، (الباب الاول ـ ثالثاً).

(٣٩) المصدر نفسه، (الباب الاول ـ سادساً).

الشأن[٤٠]؛ ومعاملة رؤوس الأموال العربية المستثمرة في مختلف الأقطار العربية على قدم المساواة ودون تمييز بينها وبين رؤوس الأموال المحلية، وإعطاء جميع رؤوس الأموال هذه (تلقائياً عين المركز القانوني من حيث الحقوق والالتزامات والقواعد والاجراءات)[٤١].

وتسد هذه المبادىء الأساسية الستة الثغرات التي أشرنا إليها حول عوائق الحركة الحرة للفوائض المالية العربية، فهي:

١ ـ تعمل على نقل السياسات المالية والنقدية والاستثمارية العربية من نطاقها (القطري) الضيق إلى مداها (القومي) الواسع؛

٢ ـ وتحاول أن تنسق بين هذه السياسات على المستوى القومي؛

٣ ـ وتجعل العمل الاقتصادي القومي (محايداً)، بعيداً عن الهزّات السياسية العربية.

٤ ـ وتهدف إلى خلق الضمانات اللازمة في مجال الاستثمارات وحركة رأس المال العربي في نطاق الوطن العربي كله.

فإذا استطاعت الأقطار العربية نقل هذه الاتفاقيات والمواثيق من حيز النظرية إلى نطاق التنفيذ، وأن تقرن القول بالعمل، فسيمثل ذلك إنجازاً كبيراً سيحقق، دون شك، الكثير من الأهداف التي يرمي إليها العمل العربي المشترك في مجال النقد والصيرفة والحركة الحرة لرؤوس الأموال العربية بين الأقطار العربية على اختلافها، وسيوفي ذلك بالمتطلبات الأساسية لتحقيق الهدفين المهمين التاليين، وهما:

أولاً ـ وضع الفوائض المالية العربية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى الوطن العربي كله؛

ثانياً ـ السير قدماً في طريق التكامل النقدي والاقتصادي العربي المنشود.

ثامناً: دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

لعل أهم ما يؤخذ على التنظيم المالي لمؤسسات الاستثمار العربية القائمة حالياً غياب مؤسسة استثمارية مصرفية مركزية عربية تقوم بمهمة تعبئة الموارد المالية العربية وتوجيهها

---

(٤٠) «الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية التي اقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمان، ٢٥ ـ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠،» الفصل الاول، المادة (٢) في: مركز دراسات الوحدة العربية، **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٠**.

(٤١) المصدر نفسه، الفصل ٢، اشارة ٦.

مركزياً لخدمة التنمية العربية نفسها. وان ما يهمنا في هذا الصدد هو الاجابة عن التساؤل التالي وهو: كيف يمكن وضع الجهاز المصرفي في خدمة الفوائض المالية العربية من حيث تعبئتها وتوجيهها ورفع كفايتها الاستثمارية وتعميم فائدتها بالنسبة لجميع اقطار الوطن العربي؟ وما هو التنظيم الأمثل الذي يمكن تبنيه في هذا الشأن لتحقيق الهدف المطلوب؟

ان قلق الأقطار النفطية العربية حول استثمار اموالها الفائضة مباشرة في الأقطار العربية الأخرى غير النفطية والمتميزة بعجوزات كبيرة في مواردها المالية مقارنة بحاجاتها التنموية الواسعة، يمكن تلافيه، أو على الأقل التخفيف منه بشكل كبير، باعتقادنا، عن طريق وسيلة جماعية[٤٢] تضمن هذه الاستثمارات وتنشر المخاطر التي تتعرض لها على اوسع نطاق ممكن، سواء بين الأقطار المانحة للدعم المالي نفسها أو بين البلدان المتسلمة لهذا الدعم او بين الوكالات المالية الجماعية كذلك، وسيكون لمثل هذه الوسيلة الجماعية الضامنة، او المؤسسة التي ستمثلها، فوائد لثلاث مجموعات من الأقطار ذات العلاقة:

اولاً: بالنسبة للأقطار العربية المستوردة لرؤوس الأموال والتي ستكون عندئذ قادرة على الاعتماد على تدفق رأسمالي اوسع واكثر انتظاماً واسهل شروطاً مما يمكن لها ان تحصل عليه عن طريق اسواق العملة والدولار الاوروبية وغيرها من اسواق النقد والمال الغربية،بشكل خاص، او عن طريق تعاملها المباشر مع كل قطر عربي ذي فائض مالي على انفراد.

ثانياً: كما ان الأقطار العربية ذات الفوائض المالية والمصدرة لرأس المال ستكون قادرة على نشر وتنويع حقائبها الاستثمارية جغرافياً وقطاعياً ،مقارنة بالامكانات الاستثمارية المحدودة نسبياً التي توفرها الأسواق المالية عموماً. كما ان ذلك سيقلل من المخاطر السياسية التي يتضمنها الاستثمار المباشر وخطر الاستيلاء عليه من قبل الأقطار المتقدمة اقتصادياً والتي يشك في مواقفها تجاه العرب سياسياً ـ وهو خطر كبير حقاً بالنسبة لأقطار الوطن العربي عموماً ناتج عن مواقف الغرب المعلومة والمعادية لقضايانا العربية عادة.

ثالثاً: يمكن لمثل هذه المؤسسة الجماعية ان تكون حافزاً للأقطار المتقدمة ايضاً على تحقيق تدفقات رأسمالية متقابلة لتمويل صادراتها الى البلدان العربية وكذلك.لتمويل استيراداتهامنها. كما سيقلل ذلك من المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الأقطار المتقدمة نتيجة استثمار اموال عربية كبيرة في اسواقها النقدية والمالية ـ وهي اموال قصيرة الأجل غالباً ولكنها تستعمل لتمويل ما هو اساساً متطلبات رأسمالية طويلة الأجل في الأقطار العربية النامية. كما انها اموال معرضة للسحب دائماً من قبل اصحابها مما يعرض الأسواق المذكورة الى مخاطر كثيرة

---

(٤٢) السيد علي، اقتصاديات النفط العربي، ص ٢٦٢ ـ ٢٧٩؛ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات، ص ١٧٠ وما بعدها، ومحمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية: اثر النفط على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

ولذلك سيكون في مصلحة هذه الأقطار المتقدمة التعاون مع مثل هذه المؤسسة الاستثمارية الجماعية ـ والاقليمية ـ لتوزيع المخاطر على اوسع نطاق ممكن وعدم حصرها في اسواقها النقدية والمالية فقط.

ان مشاكل دراسة مشاريع جديدة واعدادها واستكشافها وتقويمها كثيرة وواسعة بحيث تستوعب جزءاً مهماً من الموارد المالية المتاحة لكل مؤسسة على انفراد، وتشتت ما تقوم به الأخيرة من جهود في هذا السبيل. فالكثير من المؤسسات المنفردة قد تفتقر الى كوادر كافية مؤهلة فنياً. ويستدعي ذلك تبادلاً مستمراً للمعلومات حول المشاريع الصالحة واساليب تقويم مشتركة لها. وهو امر يتطلب بنك معلومات مركزياً حول المشاريع التي تمت دراسة جدواها الاقتصادية، يساهم فيه ويستفيد منه الجميع، ويعمل على وضع مؤشرات مشتركة حول العون المقدم، واهلية الأقطار المتسلمة للتمويل ومعايير متفق عليها حول التوزيع الجغرافي والقطاعي لهذا العون المالي، كما يستدعي تبادلاً في المعلومات حول الوضع العام للجهة المقترضة من حيث ديونها والتزاماتها وامكاناتها المختلفة. وان كان ذلك ضرورياً في حال وجود مؤسسات استثمارية متعددة، كما هو الوضع حالياً، بما في ذلك التنسيق المطلوب والتوجيه المركزي للجهود التي تبذلها الاقطار العربية النفطية وذات الفوائض المالية لتحقيق امرين اثنين :

اولهما: تحقيق الكفاية في استخدام اموالها الفائضة.

وثانيهما: توزيع المخاطر المترتبة على استثمارها في مناطق متعددة من الوطن العربي، وضمان المحافظة عليها رأسمالاً وقيمة وارباحاً، وخلق رقابة مركزية على كيفية استخدامها ووجهة تدفقها واعادة توجيهها حسب خطط تنموية عربية يتم التنسيق بينها مركزياً.

ومن ناحية اخرى فإن خلق مؤسسة استثمار مركزية تعمل على نطاق واسع سيكون وسيلة سهلة مهمة من وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وبالتالي تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة، وذلك من خلال استخدامها في تنسيق خطط التنمية بين اقطار الوطن العربي الواحد وفي تأمين الأموال اللازمة كذلك لبناء رأس المال الاجتماعي ـ على الأخص بشكل طرق ووسائل مواصلات واتصالات ـ الذي هو امر اساس في عملية التنمية المذكورة. ان التمويل المركزي والموجه هو واحد من بين أفضل الطرق للتنسيق بين مشاريع التنمية للتأكد من حاجات التنمية في الاقطار العربية المختلفة.

وفي اعتقادنا ان نواة مثل هذه المؤسسة موجودة فعلاً، متمثلة بـ (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)، الذي يمكن أن يكون نقطة التقاء لمؤسسات التمويل العربية المختلفة، بخاصة الحكومية منها. وسيكون توسيع ودعم (الصندوق) وسيلة مهمة لتيسير حركة رأس المال العربي على الأقل على المستوى الرسمي، وللتنسيق بين سياسات الاستثمار العربية المتباينة، وحتى المتعارضة أحياناً، وسيكون من أهم النتائج المترتبة على دعم مثل هذه المؤسسة

تخفيف العبء الثقيل الذي تنوء به موازين مدفوعات الأقطار العربية التي تعاني عجوزات ضخمة فيها بسبب نفقاتها التنموية الواسعة و/ أو التقلبات الكبيرة والمفاجئة في صادراتها. وفي حين سينصب اهتمام (صندوق النقد العربي) على معالجة مشاكل موازين المدفوعات العربية الناشئة، في المدى القصير، عن التقلبات المذكورة في ايرادات الأقطار العربية من صادراتها، حتى النفطية منها، فإن اهتمام (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي) سيُكرس لمعالجة التطورات، على المدى الطويل، في اقتصاديات تلك الأقطار، الناشئة عن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة فيها، وعن التغير الحاصل في هياكلها الاقتصادية نتيجة تلك العمليات نفسها.

ويمكن لمؤسسات التمويل العربية القائمة أن تساهم في الصندوق بنسب من رؤوس أموالها، كوجه من أوجه استثمارها كما نرى أن تساهم البنوك التجارية العربية، بخاصة الحكومية منها، بنسب من ودائعها كذلك، فتشارك بذلك، لا في تيسير حركة الفوائض المالية العربية فقط، وإنما أيضاً في الإشراف والتوجيه المركزيين لعمليات التنمية على مدى الوطن العربي كله، بشكل يتناسب ومواردها الذاتية المتوافرة وسياساتها الاستثمارية المحلية، ويتسق، في الوقت نفسه، مع خطط التنمية القومية في الأقطار العربية المختلفة. كما يمكن للبنوك التجارية أن تستثمر في السندات التي يصدرها (الصندوق) لأغراض تنموية محددة، وأن تقرضه وتقترض منه لتمويل مشاريع معينة تخدم هدف التكامل الاقتصادي على نطاق الوطن العربي كله، بالإضافة إلى قيامها بايداع بعض فوائضها المالية لدى (الصندوق) الذي عليه ان يقوم بتوجيهها عندئذ لتحقيق أغراضه العامة المحددة له أصلاً في عقد انشائه.

كما يمكن للبنوك المركزية العربية دعم (الصندوق) عن طريق وسائل معينة مثل: ضمان السندات التي يصدرها قطرياً أو قومياً أو دولياً، وكذلك ضمان اقتراضاته من المؤسسات المالية القطرية والقومية والدولية، واستعدادها للتعامل بالسندات التي يصدرها (الصندوق) بيعاً وشراءً، مما يزيد من سيولة السندات وسوقيتها قطرياً وقومياً ودولياً، واستعدادها كذلك لقبول تلك السندات كجزء من الاحتياطيات القانونية للبنوك التجارية العاملة في الوطن العربي. وبذلك ستعمل مثل هذه السياسة على خلق تعامل واسع بهذه السندات على النطاق القطري والقومي والدولي، مما يساعد بالتالي على خلق ودعم سوق مالية عربية تتحرك من خلالها رؤوس الأموال العربية بين أقطار الوطن العربي بسهولة ويسر أكبر مما تحقق حتى الآن.

وقد التفتت (استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك) إلى ذلك عموماً، فأشارت ضمن متطلبات تنفيذ تلك الاستراتيجية (الفقرة ٨) إلى ضرورة (دعم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بما يكفل تحقيقه لأهدافه، وذلك عن طريق إحداث زيادة مهمة في رأسماله وتوسيع نطاق إقراضه بحيث يشمل تمويل البرامج الإنمائية). كما تطرق (ميثاق العمل القومي الاقتصادي) في الفقرة (عاشراً) من (الباب الأول) إلى أهمية (تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي الاقتصادي المشترك وأجهزته الشمولية منها والقطاعية،وتقويم أدائها

بهدف زيادة فعاليتها وتعزيز التعاون وإحكام التنسيق فيما بينها، وإزالة أي ازدواجية ضارة، وتحديد دور كل منها في إطار استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك والخطط القومية التي توضع لتنفيذها واتخاذ الوسائل كافة لدعم دورها في تحقيق المهمات الموكولة إليها). وفي ذلك كله يجب أن (تعمل الأقطار العربية على أن يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي الوصول باقتصاديات الأقطار العربية الى وحدة اقتصادية عربية)[٤٣] راسخة.

---

(٤٣) ميثاق العمل القومي الاقتصادي، (الباب الاول ـ عاشراً ـ ١١).

ملاحق

ملحق رقم (١)

مؤسسات التمويل العربية

المؤسسة	رأس المال	التاريخ	المقر	الملاحظات
١ ـ مؤسسات التمويل الجماعية				
ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	٤٠٠ مليون دينار كويتي	تمت الموافقة عليه عام ١٩٦٨	الكويت	بدأ عمله في نيسان/ ابريل ١٩٧٣
ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	٣٢١ مليون دولار امريكي	وقع على الاتفاقية في ١٨/ ٢/ ١٩٧٤	الخرطوم	اصبحت نافذة المفعول في ايلول/ سبتمبر ١٩٧٤
ـ البنك العربي الافريقي	١٠ ملايين باوند استرليني	أنشيء في اوائل ١٩٦٤	القاهرة	
ـ المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية	٤٠ مليون جنيه استرليني	صدر قانون انشائه في ١٩٧١	القاهرة	
ـ صندوق التنمية الافريقي المشترك بين ليبيا والامارات العربية	١٠٠ مليون باوند استرليني	انشيء في ١٥/ ٥/ ١٩٧٣	ابو ظبي	
ـ الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية	٢٠٠ مليون دولار	١٩٧٤		يوضع رأسماله في بنك التنمية الافريقي

يتبع

تابع ملحق رقم (١)

المؤسسة	رأس المال	التاريخ	المقر	الملاحظات
- الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والافريقية	٢٥ مليون دولار	تمت الموافقة عليه في ٤/ ٩/ ١٩٧٤		اصبح نافذ المفعول اعتباراً من موافقة مؤتمر القمة العربي السابع في ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٤
- الشركة العربية للاستثمار	١٠٠ مليون باوند استرليني	تم التوقيع عليها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣		شركة لرؤوس الأموال الخاصة للاستثمارات العربية
- صندوق دعم الدول العربية المتأثرة من ارتفاع اسعار النفط	٨٠ مليون دولار	أنشيء في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٤		وضع المبلغ تحت تصرف الصندوق العربي للانماء الاقتصادي
- الشركة العربية للاستثمار	٣٠٠ مليون دولار	أنشئت في ١٦/ ٧/ ١٩٧٤	الرياض	ولها فرعان احدهما في القاهرة والآخر في الخرطوم
- المصرف العربي للاستثمارات والتجارة الخارجية	٦ ملايين دينار بحريني	أنشيء عام ١٩٧٤	ابو ظبي	
- شركة الاستثمارات المصرية الكويتية	٢٥ مليون دولار	أنشئت في ٢٥/ ٢/ ١٩٧٤	القاهرة	

تابع ملحق رقم (١)

المؤسسة	رأس المال	التاريخ	المقر	الملاحظات
ـ شركة الاستثمارات المصرية الليبية المشتركة	-	٥/ ٢/ ١٩٧٤		
ـ شركة مصرية سعودية للاستثمار والتمويل	٢٠ مليون دولار	وقع عليها عام ١٩٧٤	القاهرة	
ـ البنك العربي لما بين القارات	٤٠ مليون فرنك	تأسس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤		
ـ البنك العربي التونسي الليبي	١٠ ملايين ليرة لبنانية		بيروت	
ـ شركة الاستثمارات السودانية الكويتية	-			باشرت اعمالها عام ١٩٧٣
ـ المصرف الليبي الصومالي المشترك للتجارة الخارجية والتنمية	-		مقاديشو	رأسمال مشترك
ـ بنك الخليج الدولي	رأسماله المصرح به (٤٠) مليون دينار بحريني. يصدر منه ٢٤ مليون دينار	وقع عليه في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥	المنامة	اعتبر نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه

يتبع

تابع ملحق رقم (١)

المؤسسة	رأس المال	التاريخ	المقر	الملاحظات
٢ ـ مؤسسات التمويل القطرية				
ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	الف مليون دينار كويتي	أنشىء في نهاية ١٩٦١	الكويت	
ـ صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية	٢٠٠ مليون دينار بحريني	أنشىء ١٩٧١	ابو ظبي	بدأ أعماله في اوائل عام ١٩٧٢
ـ المصرف العربي الليبي الخارجي	٢٠ مليون دينار ليبي	افتتح في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٢	طرابلس	
ـ شركة الاستثمارات الكويتية	١٥ مليون دينار كويتي	تأسست في ٢٥/ ١١/ ١٩٦١	الكويت	
ـ الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية	١٠ ملايين دينار كويتي	تأسست في ٢٦/ ١٢/ ١٩٧٤	الكويت	
ـ الشركة الافريقية العربية للاستثمار والتجارة الدولية	٢ مليون دينار كويتي	تأسست خلال عام ١٩٧٣	الكويت	
ـ الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	٥٠ مليون دينار عراقي	صدر قانون انشائه في ١٩٧٤	بغداد	

يتبع

تابع ملحق رقم (١)

المؤسسة	رأس المال	التاريخ	المقر	الملاحظات
ـ الصندوق السعودي للتنمية	١٠ الاف مليون ريال سعودي	صدر قانون انشائه في ١٩٧٤	الرياض	
٣ ـ مؤسسات التمويل المشتركة				
ـ اتحاد المصارف العربية الفرنسية (UBAF)	١١٠ ملايين فرنك فرنسي	تم توقيع بروتوكول انشائه في ١٦/ ١/ ١٩٧٠	باريس	عدد البنوك المشاركة فيه ٢٥ بنكاً عربياً و١٦ بنكاً اوروبياً ويابانياً
ـ البنك العربي الفرنسي للاستثمارات العالمية (FARB)	٥٠ مليون فرنك فرنسي	تأسس في ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٦٩		
ـ البنك العربي الاوروبي	مليارا فرنك لوكسمبرغ	تأسس في اوائل ١٩٧٢	لوكسمبرغ	رفعت نسبة المساهمة العربية من ٥٠٪ الى ٦٠٪ في رأسماله
ـ المصرف العربي الدولي للاستثمار	٥٠ مليون فرنك فرنسي	تأسس في أيار/ مايو ١٩٧٣	باريس	تابع للشركة العربية والدولية المؤسسة في لوكسمبرغ في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣
ـ بنك التنمية الافريقي	٢٥٠ مليون دولار	انشىء في ايلول/ سبتمبر ١٩٦٤	ابيد جان	بدأ العمل به في تموز/ يوليو ١٩٦٨

يتبع

تابع ملحق رقم (١)

المؤسسة	رأس المال	التاريخ	المقر	الملاحظات
ـ البنك الاسلامي للتنمية	٢٠٠٠ مليون دينار اسلامي رأسماله المصرح اما رأسماله المكتتب فهو الف مليون دينار اسلامي	تمت الموافقة عليه في آب/ اغسطس ١٩٧٤	جدة	تصبح قواعد العمل نافذة المفعول اعتباراً من ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٧٦ ويخول للقيام بأعماله اعتباراً من ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥
ـ شركة التمويل الدولية	مليونا دينار كويتي	تأسس عام ١٩٧٤	الكويت	
ـ مصرف عربي ـ بريطاني ـ اوركس للاستثمار			دبي	بدأ اعماله في آب/ اغسطس ١٩٧٤
ـ المصرف العربي البرازيلي	١٤,٢ مليون دولار	ووفق على انشائه في ١٩٧٤		نسبة المساهمة العربية ٣٣٪
ـ البنك السنغالي الكويتي	٤ ملايين دولار	وقع على انشائه في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣	داكار	
ـ مصرف مشترك للتنمية والتجارة		وقعت الاتفاقية في ١٩٧٤	باماكو	
ـ بنك اسباني ليبي مشترك	٢٥ مليون دولار	وقعت الاتفاقية في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٧٤		

يتبع

تابع ملحق رقم (١)

المؤسسة	رأس المال	التاريخ	المقر	الملاحظات
ـ البنك العربي الياباني المشترك	٢٥ مليون دولار	وقع عليه في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣	هونغ كونغ	
ـ شركة الخدمات المحدودة في لندن (يوبان UBAN)	مليون جنيه استرليني			ساهم فيه اتحاد المصارف العربية الفرنسية ٥٥٪ من رأس المال واتحاد المصارف العربية الاوروبية بنسبة ٤٥٪
ـ تأسيس فرع لليوباف في امريكا	٢٥ مليون دولار		نيويورك	الجانب الامريكي يساهم بنسبة ٢٠٪ اما الجانب العربي فيساهم بنسبة ٨٠٪
ـ البنك السعودي العالمي	٢٥ مليون جنيه استرليني رأسماله المصرح به		لندن	
ـ المصرف العربي للاستثمار	١,٥ مليار دولار	اتفق على تأسيسه في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥	مدريد	نسبة المساهمة العربية ٦٠٪ من رأس المال
ـ مصرف تجاري بين الكويت وهونغ كونغ	٢٥ مليون دولار هونغ كونغ		هونغ كونغ	من المقرر ان يباشر اعماله في منتصف تموز/ يوليو ١٩٧٥

يتبع

تابع ملحق رقم (١)

المؤسسة	رأس المال	التاريخ	المقر	الملاحظات
ـ بنك عربي ايراني في طهران	١٥ مليون دولار			يمتلك الجانب الايراني ٦٥٪ من رأس المال و٣٥٪ الجانب العربي
ـ البنك العربي الدولي في باريس			باريس	وهو اول بنك عربي ينشأ في فرنسا
ـ بنك الجزيرة	١٠ ملايين ريال سعودي رأسماله المسموح به	صدر قانونه في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٥		سيتم زيادة رأسماله الى ١٠٠ مليون ريال سعودي
ـ مصرف القاهرة باركليز الدولي	١٠ ملايين دولار	١٩٧٤	القاهرة	
ـ مصرف الاستثمار المصري ـ الايراني	٢٠ مليون دولار	تم الاتفاق عليه في ١٩٧٤	القاهرة	
ـ البنك المصري الاميركي	٣٠ مليون دولار رأسماله المصرح به	وقع على اتفاقيته في ٥/ ٢/ ١٩٧٥	القاهرة	
ـ اتحاد المصارف المتوسطة	٨٠ مليون فرنك فرنسي		باريس	كان من المرجح أن ينشأ في خريف عام ١٩٧٥.

تابع ملحق رقم (١)

المؤسسة	رأس المال	التاريخ	المقر	الملاحظات
ـ مصرف مشترك بين المصرف العربي الدولي وبنك باريس والأراضي المنخفضة الفرنسي		تم التوقيع على اتفاقيته في ١٢/ ١١/ ١٩٧٥		
ـ صندوق الاوبيك الخاص	٨٠٠ مليون دولار	٢٨/ ١/ ١٩٧٦		

المصدر : استناداً الى : البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي الدولي ، اذار ١٩٧٦ .

ملحق رقم (٢)
القوانين والأنظمة النقدية والمصرفية والمالية السارية المفعول في الأقطار العربية في أواخر السبعينات

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

- «قانون المصارف رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ م وفق آخر تعديلات له،».

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

- «البنك الموريتاني المركزي، مجموعة القوانين والأنظمة الأساسية،».
- «القانون ذو الرقم (١٣٥ ـ ٧٣) الصادر بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٧٣ والقاضي بانشاء الوحدة النقدية الوطنية،».
- «القانون ذو الرقم (٢١ ـ ٧٤) الصادر بتاريخ ٢٤ / ١ / ٧٤ المتضمن تنظيم المهنة المصرفية والنشاطات المتعلقة بها وتنظيم التسليف،».

الجمهورية التونسية:

- «قانون إنشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي رقم (٩٠) لسنة ١٩٥٨، مؤرخ فى ٥ ربيع الأول ١٣٧٨ (١٩ سبتمبر ١٩٥٨) يتضمن إنشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي كما نقح بمقتضى القانون رقم (١١ / ٧٥)،».
- «قانون تنظيم مهنة البنوك، قانون عدد (٥١) لسنة ١٩٦٧،».
- «التحوير النقدي، قانون رقم (١٠٩) لسنة ١٩٥٨،».
- «إحداث مجلس قومي للقرض، قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٧،».

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

- «القانون الأساس للبنك المركزي الجزائري ١٩٦٣ ،» .

جمهورية السودان الديمقراطية:

- «قانون رقم (٦٠) سنة ١٩٥٩ ، قانون بإنشاء بنك السودان المعدل حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥،».

- «اللائحة المالية لمراقبة العملة لسنة ١٩٧٦، تشريع نمرة (٦٣) لسنة ١٩٧٦،».

جمهورية الصومال الديمقراطية:

- «قانون البنك الأهلي الصومالي، مرسوم تشريعي رقم (٦) صادر في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٦٨،».

- «الشروط المتعلقة بطبع واصدار وتداول البنكنوت والعملات المعدنية، مرسوم تشريعي رقم (٢) صادر في ٥ يونيو ١٩٦٢،».

- «قانون البنوك رقم (١٨) الصادر في ١٤ اغسطس ١٩٦٣،».

الجمهورية العراقية:

- «قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ الصادر بموجب الفقرة (أ) من المادة ٤٢ من الدستور المؤقت عن مجلس قيادة الثورة بقراره المرقم (٥٨٤) والمؤرخ في ٢٩ أيار ١٩٧٦،».

- «القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٣٨ (قانونم الرقابة على المصارف)،».

الجمهورية العربية السورية:

- «نظام النقد الأساسي وإحداث مصرف سوريا المركزي الصادر بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم (٨٧) والتاريخ ٢٨ آذار ١٩٥٣ والتعديلات الطارئة عليه،».

- «القرار رقم (١٧٢) الصادر في ٧/ ٣ / ١٩٧٤ وقد نص في مادته الأولى على السماح للمقيمين وغير المقيمين بإدخال العملات الأجنبية الورقية (البنكنوت) واخراجها من البلاد دون أي قيد،».

- «القرار رقم (٢٦٥) بتاريخ ١٠ / ٦ / ١٩٧٠ حول استثمار أموال المغتربين ورعايا الدول العربية في مشاريع التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية،».

الجمهورية العربية اليمنية:

- «قرار جمهوري بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧١ م بشأن انشاء وتكوين واختصاصات البنك المركزي اليمني والأحكام المتعلقة بالعملة اليمنية وممارسة البنك المركزي لمهام مصرف الحكومة والصلاحيات الأخرى المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية العاملة في اليمن والاشراف على أعمال الائتمان والاحتياطيات والأغراض المتعلقة بذلك،».

- «قانون البنوك رقم (٨) لسنة ١٩٧٢،».

الجمهورية اللبنانية:

- «قانون النقد والتسليف، قانون منشور بالمرسوم رقم (١٣٥١٣) تاريخ أول آب ١٩٦٣ مع تعديلاته حتى عام ١٩٧٧،».

- «سرية المصارف، قانون صادر بتاريخ ٣ أيلول سنة ١٩٥٦،».

- «الحساب المشترك، قانون صادر بتاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٦١،».

- «قانون رقم (٢٨ - ٦٧) بتاريخ ٩ أيار ١٩٦٧ - بتعديل وإكمال التشريع المتعلق بالمصارف وانشاء مؤسسة مختلفة لضمان الودائع المصرفية، مع تعديلاته)،».

- «مرسوم اشتراعي رقم (٣) - إنشاء مؤسسة وطنية لضمان التوظيفات،».
- «مرسوم اشتراعي رقم (٧٧) - تعديل أحكام قانون النقد والتسليف،».
- «مرسوم اشتراعي رقم (١٠٨) - مصارف الأعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل،».

جمهورية مصر العربية:
- «قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان،».
- «قرار رئيس الجمهورية باللائحة التنفيذية لقانون البنوك والائتمان رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٧،».
- «قانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي،».
- «قانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي،».
- «قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٤٨٨) لسنة ١٩٧٦ بالنظام الأساسي للبنك المركزي المصري،».

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية:
- «قانون رقم (٣٦) لعام ١٩٧٣ م بشأن النظام المصرفي،».
- «قانون رقم (١٦) لعام ١٩٧١ م بشأن الرقابة على النقد،».

دولة الامارات العربية المتحدة:
- «قانون اتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ بانشاء مجلس النقد في دولة الامارات العربية المتحدة،».
- «مرسوم اتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٧٣ بتشكيل مجلس النقد في دولة الامارات العربية المتحدة،».

دولة البحرين:
- «مرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون بانشاء مؤسسة نقد البحرين،»

دولة قطر:
- «مؤسسة النقد القطري، قانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٣،».

دولة الكويت
- «قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية،».

- «مرسوم بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية».

- «المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية».

سلطنة عمان:

- «القانون المصرفي لعام ١٩٧٤».
- «مرسوم سلطاني رقم (٢٩ / ٧٧)».
- «مرسوم سلطاني رقم (٣٢ / ٧٧) بتعديل بعض أحكام القانون المصرفي العماني لعام ١٩٧٤».
- «مرسوم سلطاني رقم (١٢ / ٧٨) بزيادة رأس مال البنك المركزي العماني».

المملكة الاردنية الهاشمية:

- «قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١».
- «قانون البنوك رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١».
- «قانون الدين العام رقم (١) لسنة ١٩٧١».
- «قانون مراقبة العملة الأجنبية رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦».
- «قانون أعمال الصرافة رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٦».
- «نظام ترخيص ومراقبة أعمال مكاتب تمثيل البنوك والشركات المالية الأجنبية رقم (١١) لسنة ١٩٧٧».
- «قانون سوق عمان المالي رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦».

المملكة العربية السعودية:

- «المرسوم الملكي رقم (٦) ١٩٦٠، نظام مؤسسة النقد العربي السعودي - المرسوم الملكي رقم (٢٣) لسنة ١٣٧٧ هـ».

- « نظام مراقبة البنوك - المرسوم الملكي رقم (م / ٥) لسنة ١٣٨٦هـ » .

المملكة المغربية :

- «القانون الأساسي لبنك المغرب المثبت بمقتضى الظهير الشريف رقم (٢٣٣، ٥٩، ١١) المؤرخ، ثلاثة وعشرين من ذي الحجة ١٣٧٨ الموافق - ثين يونيو ١٩٥٩ والمعدل بمقتضى الظهائر الشريفة رقم (٢٥٨، ٦١، ١) بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ - رقم (٦١، ٧٠، ١) بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٧٠ - رقم (٦٩١، ٧٤، ١) بتاريخ ٢٣ ابريل ١٩٧٥ والمرسوم الملكي رقم(٣١٦، ٧٣، ٢) بتاريخ ٥ مارس ١٩٧٤».

- «القانون المنظم للمهنة البنكية وللقرض بالمغرب (بالمرسوم الملكي رقم ٦٦، ٦٧، ١٠) بتاريخ ١٠ محرم ١٣٨٧ (٢١ ابريل ١٩٦٧) بمثابة قانون يتعلق بالمهنة البنكية والقرض».

المراجع

١ ـ العربية

كتب

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. **التطور الاقتصادي في البلاد العربية، ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥.** بيروت: مطبعة البيان للاتحاد، ١٩٦٧.

اتحاد المصارف العربية. **مجموعة قوانين المصارف والنقد والائتمان بالدول العربية.** [بيروت: الاتحاد، د. ت.].

ــ ، الموسوعات المصرفية. **موسوعة اجهزة الوساطة المالية بالدول العربية.** [بيروت]: الاتحاد، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨. ٣ ج.

براهيمي، عبد الحميد. **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

بصري، مير. **مقالات اقتصادية.** بغداد: شركة التجارة والطبع المحدودة، ١٩٤٨.

البنك المركزي العراقي. **البنك المركزي العراقي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٢: ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي.** بغداد: مطابع ثنيان، ١٩٧٢.

ــ . **البنك المركزي العراقي خلال العقد الاول من عمر الثورة، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨.** بغداد: ١٩٧٨.

ــ . دائرة الاحصاء والابحاث. **التقرير الاقتصادي الدولي، كانون الاول ١٩٧١؛ آب ١٩٧٢؛ تشرين الاول ١٩٧٥؛ تشرين الثاني ١٩٧٥؛ آذار ١٩٧٦، وتموز ١٩٧٦.**

البيه، عبد المنعم. **النقود والمصارف، مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا.** ط ٢. بنغازي:

الجامعة الليبية، كلية الاقتصاد والتجارة، ١٩٧٠.

جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية. **الاسواق المالية والنقدية في الوطن العربي**. القاهرة: الادارة، ١٩٧٨.

ــ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**. القاهرة: المنظمة، ١٩٧٧.

الجليلي، عبد الرحمن. **النظام النقدي في العراق**. القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٤٦.

الجمهورية العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء. **المجموعات الاحصائية للاعوام ١٩٣٩ - ١٩٤٦**.

الحسيني، محمد باقر. **تطور النقود العربية الاسلامية**. بغداد: دار الجاحظ، ١٩٦٩.

حمادة، سعيد. **النظام الاقتصادي في العراق**. بيروت: الجامعة الاميركية في بيروت، ١٩٣٨.

حمزة، سعد ماهر. **بنك السودان المركزي في الاقتصاد القومي مع الاهتمام بالسياسة المصرفية في البلاد الحديثة النمو**. الخرطوم: لجنة البيان العربي، ١٩٦٠.

الحمصي، محمود. **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ - ١٩٨٠**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

خلاف، حسين. **التجديد في الاقتصاد المصري الحديث**. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي للجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٢.

دهمان، فؤاد. **بعض النظم النقدية والمصرفية في البلاد العربية: دراسة نقدية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

دولة الامارات العربية المتحدة، مجلس النقد. **التقرير السنوي، ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٩**.

السيد علي، عبد المنعم. **اقتصاديات النفط العربي**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤ - ١٩٧٩.

ــ . **دراسات في النقود والنظرية النقدية**. ط ٢. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٦.

ــ . **دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

شافعي، محمد زكي. **مقدمة في النقود والبنوك**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

صندوق النقد العربي. **اتفاقية صندوق النقد العربي، ١٩٧٦**. بغداد: مؤسسة رمزي للطباعة، ١٩٧٦.

ـــ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. **التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد، ١٩٨٠**. [د. م.]: صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٠.

الصياد، محمد محمود. **اقتصاديات السودان**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧. (محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية)

عاشور، عصام يوسف. **محاضرات عن النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢. (محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية)

عبد الفضيل، محمود. **النفط والوحدة العربية: اثر النفط على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

العتيبة، مانع سعيد. **البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة**. الكويت: دار القبس، ١٩٧٧.

قريصة، صبحي تادرس. **دراسة في النظم النقدية والمصرفية مع الاشارة الخاصة الى مصر ولبنان**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤.

متولي، هشام. **ابحاث في الاقتصاد السوري والعربي**. دمشق: وزارة الثقافة والاعلام والارشاد القومي، ١٩٧٤.

مرسي، فؤاد. **محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٥ - ١٩٥٨. ٢ ج.

مركز دراسات الوحدة العربية. **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٠**. بيروت: المركز، ١٩٨١.

مصرف لبنان. **التقرير السنوي لعام: ١٩٧٠؛ ١٩٧١؛ ١٩٧٢؛ ١٩٧٣؛ ١٩٧٤، وللاعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٨**.

مصرف ليبيا، ادارة البحوث. **بنك ليبيا: موجز تاريخي عن سنواته العشر الاولى ١٩٥٦ - ١٩٦٦**.

المصرف الوطني العراقي. **التقرير السنوي، ١ تموز ١٩٤٩ - ٣١ كانون الأول ١٩٥٠**. بغداد: ١٩٥١.

مصري، الفريد ج. **السوق العربية المشتركة: دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٣٧**. ترجمة صليب بطرس. القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٥.

المنذري، سليمان حميد. **التعاون النقدي العربي: مجالاته وامكاناته**. تقديم عبد الحسن زلزلة. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الادارة الاقتصادية. **الوحدة الحسابية العربية: دراسات وآراء**. الكويت: المنظمة، ١٩٧٧.

النعاس، عبد الرحيم محمد. **ظهور وتطور النقود والمصارف في ليبيا**. بيروت: مؤسسة الفرجاني، ١٩٧٠.

اوراق

خلاف، حسين. «التعاون العربي في مجال النقود وصندوق النقد العربي.» القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥.

دوريات

«البنوك المركزية والمؤسسات النقدية لدول الخليج العربي.» **النشرة الاقتصادية**: السنة ١، العدد ١، حزيران/ يونيو ١٩٨٠.

السيد علي، عبد المنعم. «البنك المركزي العراقي وأثره على النظام النقدي والصيرفي في العراق.» **مجلة الصناعي**: شباط/ فبراير ١٩٦٢.

ـــ. «تطور نظام صندوق النقد الدولي.» **مجلة الادارة والاقتصاد** (بغداد): ١٩٧٧.

محاضرات، مؤتمرات وندوات

اتحاد المصارف العربية. ندوة انسياب الاموال العربية الى اجهزة ومؤسسات التمويل العربية، ابو ظبي، ٢١ ـ ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٧. **ندوة انسياب الاموال العربية الى اجهزة ومؤسسات التمويل العربية، ابو ظبي، ٢١ ـ ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٧**. ابو ظبي: الاتحاد، ١٩٧٧.

مؤتمر التعاون المصرفي العربي، ابو ظبي، ٢٥ ـ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٧٦. **مؤتمر التعاون المصرفي العربي بدعوة استضافة من دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٥ ـ ٢٧ مارس (آذار) ١٩٧٦**. بيروت: الاتحاد، ١٩٧٦.

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مركز البحوث الادارية. الندوة العربية لادارة المصارف، ١، بيروت، ١٣ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢. **الدراسات والبحوث العربية المقدمة للندوة العربية الاولى لادارة المصارف، بيروت، ١٣ ـ ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٢**. بيروت: المركز، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣.

الطرابلسي، عزت «مصرف سورية المركزي.» محاضرة القيت في الجامعة الاميركية في بيروت، ٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٧.

مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي. ندوة التكامل النقدي العربي، أبو ظبي، ٢٤ - ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠. التكامل النقدي العربي، المبررات - المشاكل - الوسائل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨١.

ندوة دور الفوائض النفطية الانمائي والنقدي محلياً وعربياً ودولياً، الكويت، ٣٠ نيسان/ ابريل - ٢ ايار/ مايو ١٩٧٤.

٢ - الاجنبية

Books

Asfour, Edmond Y. *Syria: Development and Monetary Policy*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, Center for Middle Eastern Studies, 1967.

Bank for International Settlements. *Eight European Central Banks: Organization and Activities of Banque Nationale de Belgique, Deutche Bundesbank, Bank of England, Banque de France, Banca d'Italia, Nederlandsche Bank, Schweizerische National Bank, Sverigesrisks Bank, a Descriptive Study*. London: Allen and Unwin, 1963.

Basu, S [aroj] K [umar]. *A Review of Current Banking Theory and Practice*. Revised by A. Ghosh. Calcutta: Macmillan, 1971.

Bell, Philip W. *The Sterling Area in the Post-War Period: Internal Mechanism and Cohesion, 1946-1952*. Oxford: Clarendon Press, 1956.

Boehmler, Erwin W. (ed.) [et al.]. *Financial Institutions*. Revised edition. Homewood, Ill.: Irwin, 1956.

Bos, P [eter] C [ornelis]. *Money in Development: The Functions of Money in Equilibirium with Special Reference to Developing Countries*. Preface by F. De Roos. Rotterdam: Rotterdam University Press, 1969.

[C] halikias, Demetrios I. *Money and Credit in a Developing Economy: The Greek Case*. New York: New York University Press, 1978.

Coats, W.L. and D.R. Khatkhate (eds.). *Money and Monetary Policy in Less Developed Countries*. Oxford: Pergamon Press, 1980.

Coffey, Peter and John R.Presley. *European Monetary Integration.* London: Macmillan, 1971 .

Conan, A [rthur] R [obert] . *The Problem of Sterling.* London: Macmillan, 1966.

Cook, M.A. *Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day.* Oxford: Oxford University Press, 1978.

Dekock, Michiel Hendrik. *Central Banking.* 3rd ed. London: Staples Press, 1954.

Encyclopaedia Britannica. *The New Encyclopaedia Britannica.* 15th ed. Chicago: Encyclopaedia Britannica, 1974.

Fenelon, K [evin] G [erard] . *The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey.* 2 nd ed. London: Longman, 1976.

Fisher, D. *Monetary Theory and the Demand for Money.* London: Robertson, 1978.

Fouseck, Peter G. *Foreign Central Banking: The Instruments of Monetary Policy* . New York: Federal Reserve Bank of New York, 1957.

Friedman, Milton and Anna Jacobson Schwartz. *Monetary History of the United States, 1867-1960.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963.

Garvy, George. Money, *Financial Flaws and Credit in the Soviet Union.* Cambridge, Mass.: Ballinger, 1977.

Goldsmith, R [aymond] W [illiam] . *Financial Structure and Development.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1969.

Great Britain, Colonial Office. *Special Report to His Majestey's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq During the Period 1920-1931.* London: His Majesty's Stationary Office, 1931.

Grubel, Herbert G.*The International Monetory System:Efficiency and Practical Alternatives.* 3rd ed. New York, Harmondsworth: Penguin Books, 1977.

Halm, George N. *Monetary Theory: A Modern Treatment of the Essentials of Money and Banking.* Philadelphia: Blakiston, 1946.

Hawtrey, [Sir] R [alf] G [eorge] . *The Art of Central Banking.* Lon-

don, New York: Longman; Green, 1932 .

Hershlag, Zvi Yehuda. *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East.* Leiden: Brill, 1964.

Hicks, J. *A Theory of Economic History.* Oxford: Oxford University Press.

Hoff, Trygve J.B. *Economic Calculation in the Socialist Society.* Trans. from Norwegian by M.A. Michael. London: Allen and Unwin, 1949.

Hsiao, Katherine Huang. *Money and Monetary Policy in Communist China.* New York: Columbia University Press, 1971.

Hutchinson, Harry D. *Money, Banking and the United States Economy.* 3rd ed. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice- Hall, 1975.

Iverson, C. *A Report on Monetary Policy in Iraq.* Baghdad: National Bank of Iraq, 1954.

Jucker-Fleetwood, Erin E. *Money and Finance in Africa: The Experience of Ghana, Morocco, Nigeria, the Rhodesias and Nyasaland, the Sudan and Tunisia, from the Establishment of Their Central Banks Until 1962.* London: Allen and Unwin, 1964.

Kent, Raymond P. *Money and Banking.* 6th ed. Hinsdale, Ill.: Dryden Press, 1972.

Khouja, M.W. and P.G. Sadler. *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance.* London: Macmillan, 1979.

Kindleberger, Charles Poor. *International Economics.* 5th ed. Homewood, Ill.: Irwin, 1973.

Kisch, Sir Cecil H. and W.A. Elkin. *Central Banks: A Study of the Constitutions of Banks of Issue, with an Analysis of Representative Charters.* Foreword by the Right Honourable Montagu C. Norman. London: Macmillan, 1932.

Kuschpeta, O. *Banking and Credit System of the U.S.S.R.* Leiden, Boston: Nijhoff, 1978.

League of Nations. *Money and Banking, 1942-1944.* Geneva: League of Nations, 1945.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History.* Oxford, New York: Oxford University Press, 1953.

Machlup, Fritz (ed.). *Economic Integration: Worldwide, Regional, Sectoral.* London: Macmillan, 1967.

—. *A History of Thought on Economic Integration.* New York: Columbia University Press, 1977.

Magnifico, Giovanni. *European Monetary Integration.* London: Macmillan, 1973.

Makdisi, Samir A. *Financial Policy and Economic Growth: The Lebanese Experience.* New York: Columbia University Press, 1979.

Middle East Economic Papers. Beirut: American University of Beirut, Economic Research Institute, 1958. «A Case for Central Banking Reform in Lebanon.» By T. Yaffi.

—. Beirut: American University of Beirut, Economic Research Institute. «The Recent Trend in the Development of Banking in Sudan.» By S.F. Jewahari.

— Beirut: American University of Beirut, 1964. «Problems of Integrating the Monetary Systems of Egypt and Syria under the U.A.R. Regime, 1958-1961.» By Mohammad S. Nabulsi, and «The Credit System and Economic Growth in Lebanon.» By Khalil I. Salem.

Musrey, Alfred George. *An Arab Common Market: A Study in Inter-Arab Trade Relations, 1920-1967.* New York: Praeger, 1969. (Praeger special studies in international economics and development).

Nassef, El Sayed Mohamed Abdel Mabood. *Monetary Policy in Developing Countries: The Mexican Case.* Rotterdam: Rotterdam University Press, 1972.

Pierre, David G. and David M. Shaw. *Monetary Economics: Theories, Evidence and Policy.* London: Butterworths, 1974.

Podolski, T.M. *Socialist Banking and Monetary Control: The Experience of Poland.* Cambridge: Cambridge University Press, 1973.

Presley, John R. and Geoffrey E.J. Dennis. *Currency Areas.* London: Macmillan, 1976.

Reserve Bank of India. *Report on Currency and Finance for the Years 1958-1970.*

Robson, Peter. *The Economics of International Integration.* London: Allen and Unwin, 1980.

Robson, P [eter] (ed.). *International Economic Integration: Selected Readings*. Harmondsworth: Penguin Books, 1972.

Runes, D.D. (ed.). *The Dictionary of Philosophy*. New York: Philosophical Library, [n.d.].

Sayers, Richard Sidney (ed). *Banking in the British Commonwealth*. Oxford: Clarendon Press, 1954.

—. *Central Banking After Bagehot*. Oxford: Clarendon Press, 1957.

—. *Central Banking in Underdeveloped Countries*. Cairo: National Bank of Egypt, 1956.

— . *Modern Banking*. 4th ed.Oxford: Clarendon Press, 1958; 7th ed. Oxford: Clarendon Press, 1967.

Sayyid Ali, Abdul Munim.«A Study of the Banking System and Its Role in the Economic Development of Iraq.» (Ph.D. dissertation, George Washington University, Washington, D.C., 1958).

Scammell,W.M. *International Monetary Policy*. London: Macmillan, 1967.

Shapiro, Eli, Ezra Solomon and William L. White. *Money and Banking*. 5th ed. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1968.

Shaw, W [illiam] A. *The Theory and Principles of Central Banking: With Special Reference to the Working of the Bank of England and of the Federal Reserve System of the United States*. London, New York: Pitman, 1930.

Smith, V [era] C [onstance] . *The Rationale of Central Banking*. London: King, 1936.

Swan, D. *The Economics of the Common Market*. 3rd ed. Harmondsworth : Penguin Books, 1978.

Tew, Brian. *International Monetary Cooperation, 1945-1970*. London: Hutchinson University Library, 1970.

Thorn, Philip and Farida Mazhar (eds.). *Banking Structures and Sources of Finance in the Middle East: Describing the Banking Systems of, and Providing Details of Banks in Egypt, Jordan, Lebanon, Syria, Iraq, Iran, Kuwait, Gulf States and Arabia*. London: Banker Research Unit; Financial Times, 1975.

Trezise, Philip H. (ed.). *The European Monetary System: Its Promise and*

Prospect. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1979.

United Nations, Department of Economic Affairs. *Public Finance Information Papers: Iraq.* New York: United Nations, 1951.

Vaish, M.C. *Monetary Theory.* 6th ed. Delhi: Vikas Publishing House PVT, 1973.

Wilczynski, J[ozef]. (comp). *Comparative Monetary Economics: Capitalist and Socialist Monetary Systems and Their Interrelations in the Changing International Scene.* London: Macmillan, 1978.

—. *The Economics of Socialism: Principles Governing the Operation of the Centrally Planned Economics in the U.S.S.R. and Eastern Europe under the New System.* London: Allen and Unwin, 1970.

Willis, John Brooke. *The Functions of the Commercial Banking System.* New York: King's Crown Press, 1943.

World Bank. *World Development Report, 1981.* Washington, D.C.: World Bank, 1981.

Wrightsman, Dwayne. *An Introduction to Monetary Theory and Policy.* 2nd ed. New York: Free Press, 1976.

Papers

United Nations , United Nations Conference on Trade and Development. «Background Information Regarding Economic Cooperation Among Developing Countries.» 14 January 1976. (TE 196).

—, United Nations Development Organization. «Financial Resources for Industrial Projects in Developing Countries.» March 1978. (PI/61).

Periodicals

Ali, Anwar. «Banking in the Middle East.» *Internationnal Monetary Fund Staff Papers:* Vol. 6, no. 1, November 1957.

Bank of England Quarterly Bulletin: June 1980.

Dorrance, G.S. «The Instruments of Monetary Policy in Countries without Highly Developed Capital Markets.» *[International Monetary Fund Staff] Papers:* Vol. 12, no. 2, July 1965.

Edo, Michael E. «Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula.» *International Monetary Fund Staff Papers:* Vol. 22, no. 2, July 1975.

Hitti, Said H. and George T. Abed. «The Economy and Finances of Saudi Arabia.» *International Monetary Fund Staff Papers:* Vol. 21, no. 2, July 1974.

International Financial News Survey (International Monetary Fund): Vol. 1, no. 26,23 December 1948, and vol. 8, no. 48, 8 June 1956.

International Financial Statistics (International Monetary Fund): Vol. 1, no. 5, May 1948; Vol. 1, no. 8, August 1948; Vol. 1, no. 10. October 1948; Vol. 6, no. 6, June 1953; Vol. 11, no. 5, May 1958; Vol. 16, no. 12, December 1963; Vol. 31, no. 5, May 1978 (Supplement): *Annual Data 1953-1977*, and Vol. 33, no.8, August 1980.

International Financial Survey (International Monetary Fund): December 1963, and June 1972.

International Monetary Fund Survey: 19 February 1979, and 26 January 1981.

Ishiyama, Yoshihide. «The Theory of Optimum Currency Areas: A Survey.» *International Monetary Fund Staff Papers:* Vol. 22, no. 2, July 1975.

Mahhouk, A. and F. Drees. «Domestic Policies and Payments Problems of the Sudan.» *International Monetary Fund Staff Papers:* Vol. 11, no. 1, March 1964.

Makdisi, Samir A. Flexible Exchange Rate Policy in an Open Developing Economy: The Lebanese Experience, 1950-1974.» *World Development:* Vol. 6, no. 7, July-August 1978.

— . «Lebanon: Monetary Developments, Management and Performance in the Post-War Period Up to 1972.» *The Middle East Journal:* Vol. 29, 1975.

Sanchiz, José C. «Money and Banking in the United Arab Republic.» *International Monetary Fund Staff Papers:* Vol. 12, no. 2, July 1965.

Shannon, H. A. «The Modern Colonial Sterling Exchange Standard.» *International Monetary Fund Staff Papers:* Vol. 2, no. 8, April 1952.

Tenconi, R. «Prospects Facing Arab Financial Markets After Recent Growth.» *International Financial Survey:* 25 June 1980.

Conferences and Seminars

Centre For Arab Unity Studies and Arab Monetary Fund. Seminar on Arab

Monetary Integration , Abu Dhabi, 24-27 November 1980. *Arab Monetary Integration: Issues and Prerequisites.* Ed. by Samir A. Makdisi and Khair El-Din Haseeb. London: Croom Helm, 1982.

Harrod, Sir Roy Forbes and Douglas C. Hague (eds.). *International Trade Theory in a Developing World: Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association.* London: Macmillan: New York: St. Martin's Press, 1963.

فهرس عام

(ب)

العملات

(غ)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

(A)

(B)

(C)

(D)

(E)

(F)

(G)

(H)

(I)

(J)

(K)

(M)



من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية:

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٣٦ ل.ل./ ٣ $) .... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٩٦ ل. ل. / ٧ $) .... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٤٠ ل.ل./ ٤ $) .... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية سياسية (٤)
  (١٢٨ ص ـ ٢٦ ل.ل./٢ $) .... د. احمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥)
  (٢٨٨ ص ـ ٥٨ ل.ل./ ٤ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦)
  (٢٠٠ ص ـ ٤٠ ل.ل./ ٣ $) .... د. نازلي معوض احمد

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية:

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١)
  (٥٤٠ ص ـ ٢١٦ ل. ل. / ١٢ $) .... د. علي محافظة
- الأبعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي
  (٥٢٤ ص ـ ٢٣٦ ل.ل./١٦ $) .... ندوة فكرية
- بنية العقل العربي: نقد العقل العربي (٢)
  (٦٠٠ ص ـ ٢٧٠ ل.ل./١٨ $) .... د. محمد عابد الجابري
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ١٦٤ ل.ل./١١ $) .... ندوة فكرية
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان))
  (١٢٩٦ ص. تجليد عادي ٥٢٠ ل.ل. تجليد فني ٥٨٠ ل.ل./٣٩ $) .... د. محمد لبيب شقير
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨))
  (٣٦٠ ص ـ ١٤٤ ل. ل./ ١١ $) .... مجموعة من الباحثين
- نحو علم اجتماع عربي علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧))
  (٤٠٨ ص ـ ١٦٤ ل. ل. / ١٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ٢٢٠ ل. ل./ ١٤ $) .... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٧٠ ل.ل./ ٤ $) .... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ١٠٤ ل. ل. / ٦ $)............ د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ١٥٦ ل. ل. / ٩ $)............ د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (٨٧٢ ص ـ ٣٩٢ ل.ل./ ٢١ $) .... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ٢١٢ ل.ل./ ١٢ $) .... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ١٣٤ ل. ل. / ٨ $) .... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية
  (١٩٦ ص ـ ١٣٤ ل.ل./٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي (١٦٤ ص ـ ٦٦ ل.ل./ ٤ $). د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية
  (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨)) (٢٢٠ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ٥ $) .... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ٤١٨ ل.ل./ ٢٠ $) .... ندوة فكرية

الدكتور عبد المنعم السيد علي

- استاذ الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - بغداد
- عمل مديراً عاماً للدائرة الاقتصادية - وزارة الخارجية - بغداد
- عمل معاوناً لوكيل وزارة الخارجية العراقية
- عمل نائباً لمحافظ البنك المركزي العراقي
- عمل عضواً متفرغاً ومديراً اجرائياً في مجلس ادارة شركة النفط الوطنية العراقية
- له العديد من الكتب والابحاث، اهمها:

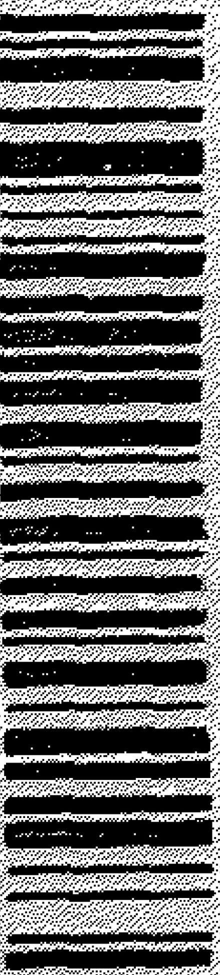
- **دراسات في النقود والنظرية النقدية**، طبعة ٢ (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٦)

- **دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)

- **اقتصاديات النفط العربي**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)

- له تحت الطبع: **مدخل في علم الاقتصاد - مبادىء الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي**، فيما ينوف على الالف صفحة - بجزئين.

الطبعة الثالثة



الثمن: ... او ...

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي.